محور العدد
قطاع غزة
الاحتلال، المقاومة، الصمود

صامد الاقتصادي

السنة الثالثة عشرة، العدد ٨٤، نيسان - أيار - حزيران ١٩٩١

الأوضاع الاجتماعية والسياسية في قطاع غزة

الانتفاضة والقمع الإسرائيلي في قطاع غزة

أوضاع القطاع: الزراعية، التعليمية، [illegible]

مخيمات قطاع غزة .. ومشاريع الاستيطان الصهيوني

التصورات والمشاريع الإسرائيلية حول قطاع غزة

دراسة: الفلسطينيون في العراق .. الخصائص الاقتصادية والاجتماعية



فصلية اقتصادية اجتماعية عمالية
تصدر عن مؤسسة صامد
جمعية معامل ابناء شهداء فلسطين



المدير العام/ رئيس التحرير
احمد أبو علاء

مستشار التحرير
د. يوسف عبد الحق

مدير التحرير
فاروق وادي

يشارك في التحرير:
كوادر مؤسسة "صامد"
ودائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط
منظمة التحرير الفلسطينية

المراسلات:

مؤسسة "صامد" : ٨٣ شارع يوغرطة - متيال فيل - تونس
صامد الاقتصادي : ص.ب ١٨٥ - ٩١٠ عمان - الاردن
صامد الاقتصادي : ص.ب ١٥/٥٠٢٤ بيروت - لبنان

المدير المسؤول: محمد احمد عيتاني بيروت - لبنان

التوزيع:
دار الكرمل للنشر والتوزيع - ص.ب ١٧٠٦٧ عمان - الاردن - هاتف ٦١٩٦٨٥

المحتويات

السنة الثالثة عشرة، العدد ٨٤، نيسان ـ أيار ـ حزيران ١٩٩١

ـ الافتتاحية .... **أحمد أبو علاء** ٤

محور العدد: قطاع غزة: الاحتلال، المقاومة، الصمود:

ـ قطاع غزة: ١٩٤٨ ـ ١٩٥٦

الأوضاع الاجتماعية والسياسية .... **غازي الصوراني** ١٢

ـ الحركة السياسية في قطاع غزة ١٩٤٨ ـ ١٩٨٧ .... **عبدالقادر ياسين** ٣٠

ـ التصورات والمشاريع الاسرائيلية حول قطاع غزة:

منذ حرب حزيران وحتى الانتفاضة .... **ماجد كيالي** ٤٧

ـ الانتفاضة بعد ثلاث سنوات:

قراءة في محصلة القمع الاسرائيلي في قطاع غزة .... **فايز ساره** ٥٩

ـ الطبقة العاملة وحركتها النقابية في قطاع غزة .... **غسان شهابي** ٦٨

ـ الزراعة والانتاج الزراعي في قطاع غزة .... **محمود حسين** ٨١

ـ الثروة الحيوانية في قطاع غزة .... **د. وليد صيام** ٩٣

ـ حمضيات قطاع غزة في ظل الاحتلال .... **د. عمران ابو صبيح** ١٠٠

ـ قراءة احصائية حول التعليم في قطاع غزة .... **رشاد المدني** ١١٥

ـ الاوضاع الصحية في قطاع غزة .... **عماد الكردي** ١٣٢

ـ أوضاع مخيمات قطاع غزة ومشاريع التوطين .... **صلاح الصوباني** ١٤٢

ـ الاستيطان الصهيوني في قطاع غزة .... **انتصار عزمي** ١٥٨

ـ اجراءات سلطات الاحتلال الاسرائيلي حيال مياه قطاع غزة .... **حسام شحادة** ١٦٧

ـ الواقع الديمغرافي والتوزع السكاني لفلسطينيي قطاع غزة .... **أمين عطايا** ١٨٣

ـ الخصائص الاقتصادية للسكان في قطاع غزة .... **احمد يونس** ١٩٤

ـ بنك فلسطين في غزة .... **احمد الدروبي** ٢٠٥



دراسات متفرقة:

ـ الانتفاضة والتطورات الاقتصادية في الاراضي الفلسطينية المحتلة ٢٢٠

ـ الفلسطينيون في العراق:

الخصائص الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية .... **يوسف ماضي** ٢٥٢

تقارير:

ـ موقع غزة في التاريخ:

حتى نهاية الانتداب البريطاني .... **محمد سلمان** ٢٦١

ـ الحياة الثقافية في قطاع غزة .... **احمد عمر شاهين** ٢٧٥

ـ الجمعيات الخيرية في قطاع غزة .... **اياد ابو الرب** ٢٨٣

كتب:

ـ ريتشارد لوك وانتوني ستيوارت:

«بانتوستان غزة» .... **سمر القطب** ٢٨٩

الملف:

ـ برقيات ٣٠٠

ـ علاقات دولية ٣٠١

ـ اجتماعات ووفود ٣٠٣

- الآراء المنشورة لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات لدى مؤسسة صامد
- الدراسات العلمية المنشورة في المجلة محكمة



الافتتاحية

لن يداخلنا أي وهم، بأن صمت المدافع في الخليج يعني نهاية المعركة.. فمعركتنا مع الامبريالية والصهيونية لم تبدأ اليوم، ولن تنتهي اليوم.. فهي ما زالت مفتوحة على مدى المستقبل، وبكل الأشكال والأساليب.. الأخرى.

ولا يداخلنا أي وهم، بأن معركتنا مع الامبريالية والصهيونية، وفي ظل موازين القوى العالمية القائمة، يمكن ان تحقق لنا النصر بضربة ساحقة، وباسلحة لا توازي أسلحتها، وانما بسلسلة من المعارك المتواصلة، على كل الجبهات، السياسية والعسكرية والدبلوماسية والاقتصادية والثقافية.. التي تعتمد على طاقات الامة، والامكانيات الكامنة في روح الشعب، وصبره، ونفسه الطويل.

وفي المعركة التي نخوضها الآن ـ وبعد حرب الخليج ـ علينا ان نظل مسلحين بسلاحين معاً: تشاؤم العقل وتفاؤل الارادة.

تشاؤم العقل بما يعنيه من تيقظ دائم للوعي، والمحافظة على جمرته المتقدة والاستعداد لطرح كل الاحتمالات، بايجابياتها وسلبياتها، ومحاصرة السلبي منها. وتفاؤل الارادة بكل ما يعنيه من طاقة انسانية فاعلة وخلاقة، لا تستكين، من أجل تحقيق النصر.

★★★

لن نركن الى قناعاتنا البديهية لدوافع الحرب العدوانية، ثم نستكين، ولكننا سنظل نطرح الأسئلة في كل لحظة، ونشعل شمعة الوعي مع كل خطوة. فالحرب لن تتوقف عند أهدافها المعلنة، ولن تكون نهايتها الا بداية لفصل جديد.

وقد يبدو من نافل القول، اعادة التأكيد على عري الأهداف الاستراتيجية المفضوحة لعدوان التحالف الاميركي الاطلسي على أمتنا العربية. فمهما كانت الشعارات والذرائع لهذه الهجمة، فان اقطابها، وفي طليعتهم الولايات المتحدة واسرائيل، لم يستطيعوا طويلا اضمار اهدافها المتمثلة في الاجهاز على القوة العسكرية الاقليمية ـ العربية، القادرة على المواجهة، وضرب مركز القرار السياسي الذي تجاسر على اعلان تحديه للمشروع الامبريالي على الامة العربية الهادف الى اعادة هيكلة الخارطة السياسية للمنطقة بما ينسجم مع اهدافه، وتثبيت ركائز قاعدته العدوانية في المنطقة، المتمثلة باسرائيل.

في السياق نفسه، هدفت دول التحالف الامبريالي في عدوانها الشائن الى تدمير البنى التحتية للعراق، اقتصادياً وعلمياً وثقافياً وحضارياً، لأنها تشكل الأساس المادي والروحي للبنية السياسية والعسكرية التي اعلنت تحديها للمخططات والمشاريع الامبريالية في أرضنا العربية.

لقد توهمت القيادة الاميركية أنها بضربها للعراق تستطيع ضرب البؤرة السياسية المعادية للولايات المتحدة في المنطقة، غير أنها بعدوانها، أسهمت في تعزيز هذا العداء، وعززت من فعالية بؤر اخرى في المشرق العربي ومغربه، وفي مقدمتها الانتفاضة الشعبية المجيدة في الاراضي الفلسطينية المحتلة، التي استعادت زخم فاعليتها وتوهجها بعد صمت المدافع.

وقد عرّت الحرب العدوانية شعار «النظام الجديد» في منطقتنا العربية، والذي أفصح عن فحواه باعادة ترتيب الخارطة السياسية للمنطقة بما يخدم اهداف الامبريالية الاميركية وحلفائها في ارضنا العربية، الطامعة الى نهب ثرواتنا والهيمنة على مقدراتنا والسيطرة على منابع النفط التي تشكل وقوداً لحياتها ومخططاتها في فرض الهيمنة العالمية. وفي محصلة الاهداف، يبقى قائما هدف الدفاع عن/ وتكريس القوة العسكرية التي تشكل الاحتياطي الاستراتيجي للنظام الامني الذي تطمح الولايات المتحدة الى تحقيقه في المنطقة، وهي القوة العسكرية الاسرائيلية.

★★★

مهما يكن، ومهما كانت النتائج العسكرية الاولى للحرب العدوانية الاميركية الاطلسية، فان هذه الحرب كشفت عن مجموعة من الحقائق وأكدت بعضها الآخر الذي بدا لوهلة متستراً تحت غلالة الوعي الزائف.

وفي نظرة أولية الى ما افرزته حرب الخليج وما كشفت عنه من حقائق ساطعة، نستطيع الاشارة الى ابرزها:

● لقد اكدت هذه الحرب على ان منطقتنا ستظل بركاناً قابلاً للاشتعال طالما ظل المجتمع الدولي عاجزا عن ايجاد حل عادل للقضية الفلسطينية، يقوم على أساس حق الشعب

الفلسطيني في العودة وتقرير مصيره واقامة دولته الوطنية المستقلة على تراب وطنه.

فبغض النظر عن محاولة قوى التحالف الامبريالي رفض الربط بين قضايا المنطقة والقضية الفلسطينية في محاولة عنيدة ويائسة لحجب ضوء الشمس في غربال، إلا ان الحرب اعادت تسليط الضوء من جديد على هذه القضية، دون أن نغفل الاسهام العظيم للانتفاضة الباسلة التي اشعلت الجمرة الاولى، مؤكدة على أن جوهر الصراع في هذه المنطقة ومحوره الاساسي يكمن، دائماً، في هذه القضية.

● ومهما كانت النتائج، فان حرب الخليج اعادت تجديد الثقة بامكانيات الذات الوطنية والقومية على تحدي شراسة الثور الاميركي، معززاً بتحالف ثلاثين دولة. وسوف يذكر التاريخ بطولة شعب استطاع امتصاص مئات الآلاف من اطنان القنابل التي سقطت عليه في ما يزيد عن مئة الف غارة وخلال اربعين يوماً من الهجمات الجوية متعددة الجنسيات.

انه الدرس الشعبي، الذي يعيد التأكيد على ان في هذا الشعب طاقة، لو استثمرت ووجهت، لغيرت حقيقة وجه التاريخ.

● بغض النظر عن الدمار الذي أحدثته الصواريخ العراقية التي وجهت الى الكيان الصهيوني الذي حجبت سلطات الاحتلال حقيقته في معظم الاحيان، وقفزاً عن الدمار النفسي المؤكد الذي حققته هذه الصواريخ في سيكولوجية المستوطنين الصهاينة، فان اقسى ما قيل عنها ـ في حينها ـ من اعدائها، بأنها صواريخ «سياسية».

لتكن كذلك، فقد اسقطت هذه الصواريخ ركناً سياسياً وعسكرياً أساسياً في الاستراتيجية الصهيونية، القائم على نظرية «الحدود الآمنة» التي تتكيء عليها اسرائيل في فعلها العدواني والاحتلالي التوسعي. وقد انتزعت هذه الصواريخ شهادة مرّة من الرئيس الاميركي جورج بوش الذي أعلن ان الجغرافيا لم تعد ضرورية لتحقيق الأمن.

● وقد كشفت هذه الحرب عن ضآلة، وربما غياب، الدور المنوط بالأمم المتحدة في تحقيق السلام العالمي. بل أكثر من ذلك، فقد عرّت هذه الحرب عجز المؤسسة الدولية عن التعامل بمعيار واحد في كل الحالات، فسقطت في تناقض فاضح وازدواجية واضحة تشكل



اهانة للشرعية الدولية.. تلك الاهانة النابعة من الهيمنة الاميركية عليها.

والآن، تدخل الشرعية الدولية في امتحان مصداقيتها، دون أن نتوهم امكانية تحالف شبيه، وبالطريقة نفسها، يفرض على اسرائيل الاذعان لقرارات الأمم المتحدة بالانسحاب من الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة، وفي مقدمتها: الغاء ضم القدس العربية والجولان وتوفير الحماية الدولية لشعبنا الفلسطيني ومقدساتنا تحت الاحتلال الاسرائيلي.

ومع ذلك، فاننا نطمح الى ان تستعيد الشرعية الدولية ملامح صورتها المثالية، القادرة دون تناقض في المعايير على ان تحقق الأمن والسلام والاستقرار في المنطقة.

● كما كشفت هذه الحرب عن مدى وزن القوى العالمية المتناقضة تقليديا مع الامبريالية، قياساً مع الوزن المتزايد للقوى الامبريالية بزعامة الولايات المتحدة الاميركية، ومدى تراجع حجم الاولى، وتخليها عن دورها التاريخي أمام المشروع الاميركي لصياغة النظام العالمي الجديد! ولعل المفارقة التاريخية، في ما نود التعبير عنه، تجد تجليها في انه، وفي اليوم الذي أعلن فيه التحالف الاميركي ـ الاطلسي عن شن حربه العدوانية البرية على العراق، فقد تم الاعلان في المقابل عن تفكيك البنية العسكرية لحلف وارسو.

ان هذا الامر لا يطرح فقط مشروعية السؤال عن امكانية أي دور للقوة العظمى الموازية أو الثانية في اية حرب أو ازمة قادمة، لكنهْ يطرح السؤال عن مدى الدور الذي يمكن ان يلعبه الى جانبنا الحليف والسند الاستراتيجي في المؤتمر الدولي الذي نطمح الى تحقيقه؟!

● وقد طرحت حرب الخليج السؤال عن مدى وحدة واستقلالية القرار الاوروبي، ويكتسب هذا السؤال مشروعيته في الوقت الذي باتت فيه الدول الاوروبية الاثنتي عشرة تقترب من مشروعها الوحدوي المقرر تحقيقه في نهاية العام القادم، والذي كان من المفترض أن يجعل من المجموعة الاوروبية واحدة من اهم وأقوى المجموعات الدولية المؤثرة في العالم قاطبة.

غير ان القرار الاوروبي ازاء حرب الخليج كان يفتقر الى الوحدة، والأهم انه كان يفتقر



الى الاستقلالية، اذ انه، سواء في قرار الحرب او وقف القتال، كان تابعاً دائماً لارادة القرار الاميركي.

فهل تستطيع اوروبا ما بعد حرب الخليج، استعادة ما اعطبته هذه الحرب في «صورة اوروبا» خلالها، فتبادر، أمام امتحان الشرعية الدولية المطروح، وأمام امتحان استقلاليتها القادم، الى ممارسة دور متمايز عن الدور الاميركي؟

● وربما يكون الأمر اكثر تعقيداً عندما ننظر الى وضع الدول الاسلامية الذي أفرزته هذه الحرب. ولعل نظرة سريعة الى هذا الوضع تكشف عن مشهد مأساوي يشهده العالم الاسلامي الآن. فبعض الدول الاسلامية شكلت جزءاً من التحالف، وبعضها قدّم مساهمة رمزية كانت تعبيراً عن موقف سياسي منحاز الى الاهداف الامبريالية، وبعضها الآخر قدّم لقوات التحالف المعادي خدمات لوجستية على أرضه. أما القوة الاسلامية «الثورية» الأساسية.. فقد سقطت اسيرة لنزعاتها البراجماتية، وكفّت عن وصف الولايات المتحدة الاميركية بالشيطان الأكبر، بانتظار ما تسفر عنه الحرب من نتائج تحدد وجهة تحركها!!

ان استعادة العالم الاسلامي لدوره لا تقوم الا من خلال استثارة روح الاسلام التي تتعارض وتتناقض مع قوى الظلم والعدوان في العالم، وتتشدد في الوقت نفسه على تجلي القيم الروحية العظيمة التي صنعت في التاريخ مجد حضارة بسطت سلطانها في مشرق الأرض ومغربها.

● ويبدو المشهد العربي هو الأكثر مأساوية، حيث يشهد الجسد العربي تمزقاً وتشظياً لم يشهده من قبل، بعد أن ابتليت هذه الأمة بأخطر امتحاناتها التاريخية، وأكثره كلفة في الخسائر البشرية والقدرات الذاتية والامكانيات المالية والبنى التحتية والثقافية والعلمية والاقتصادية.

ان هذا التمزق في الوضع العربي يطرح علينا أسئلة كثيرة: فهل تكون هذه الأمة قادرة على اعادة لملمة الجراح، والتغلب بالحكمة والعقل على شعور بعضها بـ«النصر» على الآخر؟ - فأي نصر لعربي على عربي؟! - وهل تستطيع هذه الأمة من جديد أن تعيد تقييم الذات بموضوعية وترتيب أولويات قضاياها: التحرر والاستقلال، الأمن والاستقرار،



الثروة والعدالة، الديمقراطية والحرية واطلاق مبادرة الفرد والجماعة.. وغيرها، والتي تندرج في اطار المشروع النهضوي العربي الذي نطمح الى أن يكون قادراً على فرض نفسه كمشروع اقليمي فاعل في اطار نظام دولي جديد نكون طرفاً في صياغته واحلاله.

لقد اثبتت الحرب الأخيرة أن الخطر الصهيوني، بكل ابعاده وتحالفاته، يبقى هو الخطر الاكبر على الأمن والاستقرار والثروة والبناء والتطور والتقدم الاجتماعي في المنطقة برمتها. وعليه، فانه ما لم يحتل الموضوع الفلسطيني مكانته الأساسية على جدول الاعمال العربي لمواجهة دعاة الشرعية الدولية، وبدون احقاد وهواجس الرغبة في الانتقام، فان المنطقة ستظل تشهد سلسلة من الانفجارات والانهيارات المأساوية.

فلنصنع بأنفسنا، بفكرنا، بجهدنا، بتجاربنا، برؤيانا، نظامنا الاقليمي الذي تحتل فيه فلسطين مكانها الطبيعي، ليحتل هذا النظام مكانه الطبيعي في النظام الدولي الجديد الذي تسهم كل الأمم والشعوب في تحقيقه.

● وقد اظهرت هذه الحرب مدى الخلل العميق في توازن الثروة في المنطقة العربية، والذي كانت ازمة الخليج واحدة من اسبابه.

فقد كانت هذه الازمة، في أحد ابرز وجوهها، تشير الى الفجوة المتفاقمة بين الدول الغنية والفقيرة في المنطقة العربية، والتي لم تجد في مبدأ «الصدقات» و«المساعدات» المحدودة حلاً لها، حيث ان الحل الجذري لن يقوم الا على أساس قيام مجموعة اقتصادية عربية تضع خطة وبرامج التنمية العربية بتفاعل أموال النفط من جانب، مع القدرات والامكانيات العلمية والبشرية من الجانب الآخر.

ان الابقاء على هذه الهوة، يعني الابقاء على فوهة بركان سياسي واجتماعي في المنطقة العربية، سيظل قابلاً للانفجار في كل لحظة.

★★★

تتكاثر الاسئلة، وتتناثر في تفاصيل مساحة الأرض، من دور ووزن وحجم قوة عالمية مثل اليابان التي تشكل الفائض النقدي العالمي.. وحجم ودور المانيا الموحدة.. وحتى السؤال عن حجم ودور أصغر حزب وتجمع عربي في اطار حركة التحرر العربية، كبيراً كان



أم صغيراً، ومن اقصى اليمين الى اقصى اليسار.

الأسئلة كلها، الآن، مشروعة، على قاعدة أن الحرب ليست فقط مغيرة للتاريخ، وانما هي ايضاً تشكل امتحاناً واضاءة لمواقف وفعالية كل القوى، مهما بلغت في حجمها، عظمت او تضاءلت.

أما اموال النفط العربي، فربما ستظل سؤالاً مؤلماً. ففي حين أهدرت مليارات الدولارات في هذه الحرب، فان بضعة ملايين من هذه الاموال ظلت عصيّة على الدفع لدعم الانتفاضة الفلسطينية الباسلة!؟ ولعل في قرارات مؤسسة القمة العربية، ومدى تنفيذها، خير دليل على الفجيعة في هذا المجال.

ومرة اخرى، فان هذه الحرب قد تستوجب من جديد استعادة السؤال الذي كنا قد طرحناه منذ سنوات (العدد ٥٦، تموز ـ آب ١٩٨٥ من «صامد الاقتصادي») حول علاقة النفط العربي بالقضية الفلسطينية!.

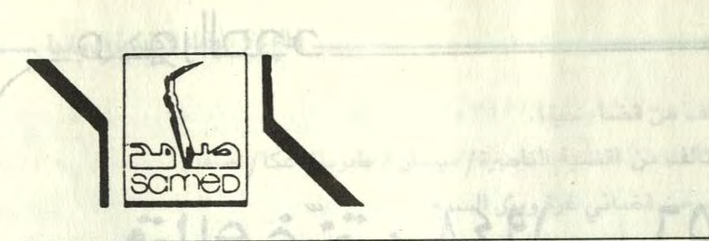
★★★

تتكاثر الأسئلة، ونحن في هذا العدد من مجلتنا نتهيأ للولوج في دراسات تفصيلية ومعمقة حول واقع الاوضاع في قطاع غزة، الذي جهدنا في اعداده اثناء حرب الخليج ضمن برنامج مسبق للمحاور المتخصصة في «صامد الاقتصادي».

ولم يخالجنا الشعور، في اية لحظة، أن قضايا غزة بعيدة عن حرب الخليج، وان قضية فلسطين برمتها تنأى عن هذه الحرب.

ففلسطين هي الحاضرة ابداً، منها تشتعل الحرب، ومنها تشتعل خضرة السلام. ولم يكن شعاراً مجانياً ذلك الذي اطلقته ثورتنا منذ ما يزيد عن خمسة عشر عاماً، وعلى لسان قائد الثورة، من ان الحرب تبدأ من فلسطين.. والسلم يبدأ من فلسطين.

ولا معنى للسلم، الا بتحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. حقه في العودة وتقرير المصير واقامة الدولة الوطنية المستقلة على تراب وطنه، وعاصمتها القدس، وبقيادة ممثله الشرعي والوحيد.. منظمة التحرير الفلسطينية، التي يلتف حولها اجماع شعبنا



الفلسطيني داخل الارض المحتلة وخارجها، مهما استفحل الظلام أو بدا الضوء خافتاً.

ولعل في ما نشهده الآن من حركة سياسية عربية ودولية حول مستقبل هذه المنطقة، ومحورها الأساسي قضية فلسطين، يستدعي منا أن نتسلح ـ بما ذهبنا اليه في البداية ـ من متطلبات تشاؤم العقل، الذي يعني تحفز الوعي والاحتفاظ بجذوته المتيقظة.

أما تفاؤل الارادة، فانه متحقق ضمناً، من خلال تصاعد الانتفاضة الباسلة التي تؤكد الآن وفي هذه اللحظة التاريخية ولادتها المتجددة، وتقدم للعالم كله الأنموذج الفريد لمعنى: تفاؤل الارادة.

احمد ابو علاء

قطاع غزة: ١٩٤٨ ـ ١٩٥٦
الأوضاع الاجتماعية والسياسية

غازي الصوراني

مقدمة:

الهدف من إعداد هذه الدراسة هو استعراض الأحوال الاجتماعية والسياسية في قطاع غزة خلال السنوات ١٩٤٨ ـ ١٩٥٦، من منطلق أن القطاع هو جزء لا يتجزأ من فلسطين، وأن الحديث عنه ـ في هذا المجال أو غيره ـ هو تأكيد لهذه العلاقة التاريخية والجغرافية والسياسية والتراثية بكل جذورها وتفريعاتها. وتشكل هذه الدراسة جزءاً أولاً من مشروع يطمح الى استكمال دراسة هذه الجوانب في المراحل التاريخية اللاحقة، وصولاً الى عام ١٩٩٠.

لقد ظل قطاع غزة منذ عام ١٩٤٨ وحتى اليوم، هو الجزء الوحيد الذي بقي يحمل (رسمياً) اسم فلسطين، وقد كان حلم المخطط الصهيوني والقيادة الاسرائيلية تصفية القطاع كمقدمة لتصفية القضية الفلسطينية برمتها. إضافة الى ذلك، فإن مواطني القطاع الذين يبلغ تعدادهم اليوم أكثر من ٦٥٠ ألف مواطن، ينتمون أصلاً الى كل مدن وقرى فلسطين من صفد والجليل الى يافا وعكا وحيفا على الساحل الى اللد والرملة وجنين وطولكرم ونابلس والقدس وبئر السبع ومعظم القرى الفلسطينية. اذن، فالحديث عن قطاع غزة الفلسطيني لا يعني على الاطلاق اختلاف طبيعة الأهداف أو النضال فيه عن أي موقع آخر في الجليل أو النقب أو في نابلس أو القدس، بل هو امتداد لتلك الأهداف النضالية التي تُوحد شعبنا في الداخل وفي المنافي من أجل قيام دولتنا الفلسطينية المستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا الفلسطيني.

لمحة تاريخية:

تحددت التقسيمات الادارية في فلسطين بستة ألوية[1] هي:

١ ـ لواء القدس ويتألف من أقضية الخليل/ القدس وبيت لحم/ ورام الله.
٢ ـ لواء نابلس ويتألف من أقضية طولكرم/ جنين/ نابلس.
٣ ـ لواء اللد (يافا) ويتألف من قضائي يافا والرملة.

٤ ـ لواء حيفا ويتألف من قضاء حيفا.
٥ ـ لواء الجليل ويتألف من أقضية الناصرة/ بيسان/ طبريا/ عكا/ صفد.
٦ ـ لواء غزة ويتألف من قضائي غزة وبئر السبع.

وعلى الرغم من أن لواء غزة كان يشكل نسبة ٥١٪ من مساحة فلسطين البالغة ٢٧٠٠٩ كيلو متر مربع، وسكانه يشكلون نسبة ١١٪ «(١٩١٠٠٠ نسمة) من مجموع سكان فلسطين البالغ (١،٧٦٥٠٠٠ مليون نسمة)»[2]، الا أن هذا اللواء كان من أفقر مناطق فلسطين وأقلها تطوراً، فلم يكن لمنطقة لواء غزة (غزة والسبع) أي دور هام في اطار الاقتصاد الفلسطيني نظراً لقلة مواردها الاقتصادية والطبيعية وافتقارها الى أية منشآت صناعية ومؤسسات تجارية هامة.

١ ـ قضاء غزة وقراه:

يحده من الغرب البحر الأبيض المتوسط ومن الشمال قضاء الرملة ومن الشرق قضائي الخليل وبئر السبع ومن الجنوب صحراء سيناء وجميعه يقع في منطقة السهل الساحلي لفلسطين، الذي ينتهي شمالاً بجبل الكرمل.

وقد ضم قضاء غزة عام ١٨٩٦ (٧١ قرية)، وفي عام ١٩١٠ تم فصل ١٤ قرية ألحقت الى عدد من الأقضية المجاورة، وبقي القضاء يضم ٥٧ قرية حتى عام ١٩٣١ حيث فصلت أربع قرى، منها المغاروبينا، وألحقت بقضاء الرملة الذي يحده من الشمال[3] «وفي اواخر الانتداب كان قضاء غزة يضم ثلاث مدن رئيسية هي المجدل وغزة وخانيونس بالاضافة الى ٥٣ قرية وبمساحة تقدر بـ ١١١١،٥كم مربع كان اليهود لا يملكون منها سوى ٤٩ كيلو متر مربع أو ما يعادل ٤،٤٪ من مساحة القضاء».

وقرى قضاء غزة تتوزع بين شمالية ووسطى وجنوبية:

أ ـ القرى الشمالية وعددها أربع عشرة قرية:

سدود/ برقة/ المسمية الكبيرة/ المسمية الصغيرة/ البطاني الغربي/ البطاني الشرقي/ القسطينة/ تل الترمس/ بيت دراس/ ياصور/ السوافير الشرقي/ السوافير الغربي/ السوافير الشمالي/ الجلادية.

ب ـ القرى الوسطى وعددها سبع وعشرون قرية:

بعلين/ صميل/ جسير/ الفالوجة/ عراق المنشية/كراتيا/ حتة/ عراق سويدان/ بيت عفا/ عبدس/ جولس/ حمامة/ حليقات/ بيت طيمه/ كوكبة/ الجية/ بربرة/ نعلية/ الخصاص/ الجورة/ هربيا/ بيت جرجا/ سمسم/ نجد/ برير/ دير سنيد/ دمرة.

جـ ـ القرى الجنوبية وعددها اثنتا عشرة قرية:

رفح/ بني سهيلا/ عبسان/ دير البلح/ خزاعة/ بيت لاهيا/ النزلة/ جباليا/ بيت حانون/ هوج/ الكوفخة/ المحرقة.

«أما أكبر قرى القضاء من حيث التعداد السكاني فهي حمامة/ الفالوجة/ اسد ود/ جباليا/ بني

سهيلا/ بيت دراس، وقد بلغ مجموع سكانها في عام ١٩٤٧ (٢٣٧٩٠) نسمة، وأصغر القرى من حيث التعداد هي الخصاص/ بعلين/ عراق سويدان/ الجلدية/ حليقات/ دمرة ومجموع سكانها في تلك الفترة بلغ ١٨٤٠ نسمة»[٤].

وقد بلغ عدد سكان قرى قضاء غزة في بداية عام ١٩٤٧ (٨٥٩٣٠ نسمة)، نسبة المُلمّين بالقراءة والكتابة منهم ١٧,٥٪ أو (١٤٨٣١ رجلاً)[٥].

أما عدد المدارس الحكومية فقد كان في قرى قضاء غزة حتى أوائل عام ١٩٤٨ «(٣٠) مدرسة ابتدائية للذكور، و(٧) مدارس ابتدائية للبنات وصف ثانوي واحد في مدرسة الفالوجة، وبلغ عدد الطلاب المسجلين في الفترة نفسها (٦٣٨٨ طالباً) و(٣٣٦ طالبة)»[٦] نسبتهم الى عدد السكان ٧,٨٪.

٢ ـ قضاء بئر السبع:

تبلغ مساحة هذا القضاء حوالي ١٢٥٠٠ كيلو متر مربع معظمها أرض صحراوية قاحلة، ومدينة بئر السبع هي المدينة الوحيدة فيه، وعدد قراه سبع قرى هي حمامة/ عبده/ عوجا حفير/ الخلصة/ عسلوج/ فوتيس/ كرنب (انشيء مفاعل ديمونة على أرض هذه القرية).

بلغ عدد سكان مدينة بئر السبع عام ١٩٤٨ حوالي ستة آلاف نسمة، منهم أكثر من ٧٠٪ من مواطني مدينة غزة الذين رحلوا الى السبع في بداية هذا القرن واسهموا في تطورها وتولوا معظم الأعمال التجارية والأعمال الحرفية فيها.

أما الأغلبية العظمى من سكان هذا القضاء فهم من البدو الذين كانوا يعيشون على تربية الماشية والزراعة، وفي ظل أوضاع اقتصادية وإجتماعية بالغة السوء، فعلى صعيد الحياة اليومية لم يكن من السهل توفر الحد الأدنى من متطلبات المعيشة، سواء فيما يتعلق بالغذاء أو المسكن أو العلاج.

كما ازدادت أزمة البدو تفاقماً بعد أن توسعت المنظمات الصهيونية في شراء قطع محدودة من الأراضي من بعض شيوخ القبائل، مما دفع عدداً منهم الى هجر البادية والنزوح الى شرق الأردن وسوريا والجزيرة العربية[٧] وسيناء، ومعظمهم اتجه الى المدن للعمل فيها بأجور لا تكاد تسد حاجته للغذاء فقط.

من ناحية أخرى، فقد توفرت الامكانات المادية لعدد كبير من رؤساء القبائل والمشايخ المتنفذين الذين سبق أن قاموا بتسجيل مساحات كبيرة من الأراضي لحسابهم بعد أن كانت مشاعاً للجميع، مما حرم الأغلبية الساحقة من البدو من حقهم في المشاع المشترك، ورغم «التمايز الطبقي» بين القمم القبلية والسواد الأعظم من البدو المسحوقين، فقد ظلت العلاقة بينهما تقوم على أساس قانون القبيلة الذي ميّز دوماً بين السادة شيوخ العشائر الذين امتلكوا كل شيء وبين السواد الأعظم من البدو الذين تحملوا شظف العيش وقسوته وكأن ذلك أمراً طبيعياً لا يجوز الاعتراض عليه. ورغم ذلك، فقد أدى سوء أحوال البدو الى انخراطهم في المعارك الوطنية التي قادها عدد من المشايخ ضمن قيادة الحركة الوطنية آنذاك، وبرز دورهم بشكل خاص في مساندة المعتقلين الوطنيين في معتقل عوجا حفير، والمشاركة الفعلية في المقاومة مع بداية الأربعينات وما تلاها.

بلغ تعداد البدو في عام ١٩٤٨ حوالي ٩٢٠٠٠ ألف نسمة موزعين على خمس قبائل رئيسة وقبيلتين ثانويتين، ومجموع أفخاذ هذه القبائل حوالي (٧٥) فخذاً[٨]:

١ ـ قبيلة الترابين وتتكون من عشرين عشيرة وتعدادها ٣٢٥٠٠ نسمة.
٢ ـ قبيلة التياها وتتكون من ٢٦ عشيرة وتعدادها حوالي ٢٥٠٠٠ ألف نسمة.
٣ ـ قبيلة العزازمة وتتكون من ١٠ عشائر وتعدادها حوالي ١٦٥٠٠ نسمة.
٤ ـ قبيلة الجبارات وتتكون من ١٣ عشيرة وتعدادها حوالي ٨٠٠٠ نسمة.
٥ ـ قبيلة الحناجرة وتتكون من ٤ عشائر وتعدادها حوالي ٧٥٠٠ نسمة.
٦ ـ قبيلة السعيديون وتتكون من ٤ عشائر (حويطات الأصل) ١٧٠٠ نسمة.
٧ ـ قبيلة اللحيوات وتعدادهم حوالي ١٦٠٠ نسمة.

أما عدد المدارس في منطقة قبائل بدو السبع في أوائل عام ١٩٤٨ فقد كان ٢٢ مدرسة اقتصرت فقط على الخمس قبائل الرئيسة، وعدد المُلمّين بالقراءة والكتابة لم يتجاوز ٣٥٠٠ رجلاً أي بنسبة ٣,٧٪ كان القسم الأكبر منهم (حوالي ٢٠٠٠) من قبيلة الترابين يليهم قبيلة التياها أما السعيديون واللحيوات فلم يكن أي من رجالهم يلم بالقراءة أو الكتابة[٩].

وفي عام ١٩٤٨ ونتيجة للتآمر الاستعماري الرجعي على بلادنا، وبسبب الطبيعة الطبقية للحركة الوطنية الفلسطينية، استطاعت الحركة الصهيونية اعلان دولتها في ١٥/ مايو/ ١٩٤٨ على مساحة تعادل ٧٧٪ من مجموع أراضي فلسطين، كان من ضمنها اغتصاب أراضي قضاء بئر السبع والجزء الأكبر من أراضي قضاء غزة وقام الصهاينة بتدمير ٤٤ قرية من قضاء غزة، وكل قرى قضاء بئر السبع وأزيلت معالمها العربية والاسلامية وانشيء على أراضي العديد من القرى الفلسطينية مستعمرات صهيونية حملت اسماء عبرية.

الأوضاع الاجتماعية في قضاء غزة قبل عام ١٩٤٨:

تميزت الأوضاع الاجتماعية في قضاء غزة قبل عام ١٩٤٨ بانقسام المجتمع الى طبقتين رئيسيتين هما كبار الملاكين شبه الاقطاعيين والفلاحون بشكل عام، وفيما بينهما تواجد هامش ضئيل من الحرفيين وصغار التجار وصغار الموظفين، اما العمال فلم يتجاوز عددهم الستمائة عامل توزعوا على عدد من المنشآت الصناعية اليدوية ومعامل الصابون والأغذية والفخار والنسيج.

لقد كان التمايز الطبقي في فلسطين عموماً وفي قضاء غزة على وجه الخصوص بالغ القوة، اذ أن العلاقة بين الاقطاعي والفلاح في قرى غزة عموماً كانت أقرب الى علاقة السيد بالعبد، ولم تتأثر بمجمل التطور الاجتماعي ـ الاقتصادي في المدن الفلسطينية الاخرى.

كان أكثر من ٣٠٪ من الفلاحين في قضاء غزة لا يملكون ارضاً، واضطروا للعمل في بيارات كبار الملاكين (الافندية) كأجراء موسميين بأجرة يومية كانت تقل أحياناً عن خمسة قروش، عدا عما كان يتعرض له هؤلاء الأجراء من معاملة تميزت بالقسوة والازدراء، كذلك كان ما يقرب من ٥٠٪ من فلاحي

القضاء يملكون قطعاً صغيرة من الأرض (١٠ دونمات) فأقل لا تقيم أود عائلاتهم ولم تكن علاقة هؤلاء بالسيد الاقطاعي تتميز كثيراً عن اخوانهم الأجراء الزراعيين.

ومع ارتفاع أسعار الأراضي في الثلاثينات الى ثلاثة عشر ضعفاً عما كانت عليه قبل الحرب العالمية الأولى، اندفع كبار الملاكين في فلسطين بشكل عام وفي قضاء غزة بشكل خاص الى التسابق من أجل تأسيس البيارات على حساب المزيد من استغلال فقراء الفلاحين واجبارهم على بيع ما يملكون او معظمه بوسـائـل متعددة لم تكن مشروعة في معظمها، لكن بساطة الفلاح في بلادنا وعفويته وايمانه الشديد بالقدرية والغيبيات وخوفه من ارهاب السلطة وكبار الملاكين وعدم قدرته على سداد ديونه، كل ذلك أسهم في زيادة استحواذ «الأفندية» في قضاء غزة على معظم أراضي القضاء الى درجة ان بعض هذه القوى في معظمها كانت ملكاً خالصاً للاقطاعي الذي استند دوماً الى جبروت القوة الظالمة واللامشروعة.

«وحتى عام ١٩٤٨، بلغت ملكيّة الأراضي في لواء غزة العائدة الى ٢٨ شخصاً من قضائي غزة وبئر السبع مليونين من الدونمات، كانت ملكية (١١) شخصاً منهم (١٠٠) ألف دونم لكل فرد وتراوحت ملكية (٧) أفراد منهم بين (٣٠) ألف و(١٠٠) ألف دونم»[١٠]، «انهم لم يمتلكوا فقط قرى بحالها، وانما امتد نفوذهم وسلطتهم الى قرى اخرى لا يملكونها»[١١].

ومن الثـوابت الجـديـرة بالتسجيـل والتـأمل في تاريخ نضال شعبنا الفلسطيني، ان الفلاحين الفلسطينيين كانوا وقود الثورة الفلسطينية قبل عام ١٩٤٨، ولم يكن غريباً أن ينجب الريف الفلسطيني خيرة مقاتلي الثورة الذين كانوا بحق هم المحرك اليومي والفعلي للعمل الثوري ضد الانتداب والحركة الصهيونية، في حين لم يكن كبار الملاك (الأفندية) سوى واجهةً هشّة تصدّرت قيادة الحركة الوطنية ضمن آفاق محددة لم تكن تلتقي مع آفاق وتطلعات الجماهير الثورية وكان دورها ـ على الأغلب ـ هو امتصـاص وتهـدئـة الحالة الثورية لدى فقراء بلادنا، وكان هذا الدور منسجماً مع وضعها الطبقي ومصالحها وعلاقاتها مع القوى الرجعية العربية وغيرها.

البورجوازية الصغيرة:

ونظراً للعلاقات الاجتماعية شبه الاقطاعية السائدة في قضاء غزة في هذه المرحلة، فإن حجم الطبقة البـورجـوازية الصغيرة كان محدوداً، حيث كانت في معظمها من صغار الحرفيين والموظفين والمهنيين المرتبطين بشكل او بآخر بالقاعدة المادية الانتاجية لكبار الملاكين، بكل متطلباتها السياسية والاخلاقية والعمليـة، والمعـروف أن ابنـاء هذه «الطبقة» لم يمارسوا دوراً مميزاً في الاحزاب السياسية الوطنية الفلسطينية، والتحق بعضهـم في غزة ضمن عدد من الاحزاب التقليدية الوطنية والمعارضة، كما اتجه قسم منهم الى «الالتحـاق ببعض المـنظمـات شبه العسكرية التي تشكلت في فلسطين مثل (الفتوة) و(النجادة)، في حين انجذبت اقلية من البورجوازية الصغيرة الى المنظمة الماركسية (عصبة التحرر الوطني)»[١٢].

البورجوازية الكبيرة (الزراعية التجارية):

ان التطور الاجتماعي الذي أصاب بعض المدن الفلسطينية (يافا ـ حيفا ـ عكا ـ القدس ـ الناصرة)

قد أسهم في تراجع العلاقات الاقطاعية بعد أن توفرت بعض مقومات العلاقات الرأسمالية التبعية، التي اعتمـدت في نشـوئهـا على تصدير المنتجات الزراعية، حيث أسهم ذلك في تحول الزراعة (خصوصاً الحمضيـات) الى زراعة مكثفة اعتمدت على رأس المال والسوق العالمي والبنوك والقروض والأساليب الحديثة، مما أدى الى تطوير العلاقات الاجتماعية في المجتمع الفلسطيني باتجاه التكيف مع العلاقات الرأسمالية المشوهة الجديدة، وفي هذا المجال برزت البورجوازية الزراعية والتجارية وغيرها بصورة كبيرة في المدن المذكورة أعلاه، وساهمت بدورها في العمل الوطني ضمن عدد من الأحزاب في تلك المرحلة.

أما في قضاء غزة، فنلاحظ ضعف التركيبة الطبقية للبورجوازية التجارية والزراعية في هذه المنطقة نظراً لهيمنة كبار الملاكين التقليديين باعتبارهم الطبقة السائدة بلا منازع، ولم تكن بدايات نمو هذه الطبقـة البـورجـوازيـة فيما بعد سوى امتداداً مباشراً وميكانيكي لكبار الملاكين، بحيث ان العلاقة العضوية بينهما استمرت في القطاع حتى ما بعد منتصف الخمسينات.

ومن الدلالات الهامة أن نواة البورجوازية في بلادنا ـ وفي العالم الثالث عموماً ـ لم تتشكل في داخل البنية الاجتماعية التحتية، ولم تكن نقيضاً للطبقة السائدة (شبه الاقطاعية) بل جاءت امتداداً عصرياً لها، وتابعاً مخلصاً للسوق الرأسمالي العالمي عبر تطورها الى بورجوازية كومبرادورية.

الادارة المصرية والقطاع (١٩٤٨ ـ ١٩٥٥):

على أثـر اتفاقية الهدنة الموقعة في رودس بين الوفدين الاسرائيلي والمصري بتاريخ ٢٤/ شباط/ ١٩٤٩، تحددت «خارطة» منطقة غزة، وبدأ فصل جديد من حياة شعبنا الفلسطيني، فبعد أن كانت هذه المنطقة تعرف بلواء غزة والتي ضمت أربع مدن وستين قرية وبمساحة تبلغ (١٣٦٨٨ كيلو متر مربع) اصبحت تعرف باسم «المناطق الخاضعة لرقابة القوات المصرية في فلسطين» وتضمنت فقط مدينتين هما غزة وخانيونس وتسع قرى هي جباليا/ والنزلة/ بيت لاهيا/ بيت حانون/ دير البلح/ بني سهيلة/ عبسان الكبيرة والصغيرة/ خزاعة/ رفح وعلى مساحة من الأراضي لا تتجاوز ٣٦٥ كيلو متر مربع تمثل نسبة ٢,٦٪ من أراضي لواء غزة وبنسبة ١,٣٥٪ من أراضي فلسطين.

أما اصطلاح «قطاع غزة» فقد ظهر رسمياً منذ أوائل شهر كانون الثاني ١٩٥٤ في «قرار»[١٣] رئيس الجمهورية المصرية اللواء محمد نجيب، الذي يقضي بتعيين الأمير الاي عبد الله رفعت حاكماً اداريا لقطاع غزة» ضمن حدوده «الجديدة» التي تبدأ من قرية رفح جنوباً الى بيت حانون شمالاً بطول حوالي ٤٨ كيلو متر وعرض يتراوح بين ٦ ـ ٩ كيلو متر.

وقد قدر عدد سكان القطاع في عام ١٩٤٤ بحوالي (٦٣٢٥٠ نسمة) وفي عام ١٩٤٨ بحوالي (٩٠ ألف نسمة) ضاعف هذا العدد ثلاث مرات بعد أن تدفق الى القطاع اثناء الحرب وبعدها مباشرة أكثر من ٢٠٠ ألف لاجيء جاءوا من مدن وقرى فلسطين المختلفة»[١٤] وفي عام ١٩٥٢ قدر عدد سكان القطاع بـ ٢٩٤٦٠٣ ألف نسمة منهم ٢٠١١٧٣[١٥] من اللاجئين.

وقد توزع اللاجئون الفلسطينيون في القطاع على ثمانية مخيمات[١٦]

١ ـ مخيم جباليا: ويقع شمال شرقي قرية جباليا وقد انشيء عام ١٩٥٤ على أرض مساحتها ٥٠٠ دونم.

٢ ـ مخيم الشاطيء: انشيء عام ١٩٥٤ على أرض مساحتها ٤٥٠ دونم على الشاطيء الشمالي لمدينة غزة وقد تضاعفت مساحته فيما بعد.

٣ ـ مخيم البريج: مساحته ٣٥٠ دونم، جنوب مدينة غزة بمسافة ثمانية كيلو مترات شرق الطريق الرئيسي.

٤ ـ مخيم النصيرات: ويقع الى الغرب من الطريق الرئيسي مقابل مخيم البريج، مساحته ٢٨٠ دونم.

٥ ـ مخيم المغازي: يقع الى الجنوب من مخيم البريج بحوالي كيلو متر واحد ومساحته ١٨٠ دونم.

٦ ـ مخيم دير البلح: ويقع غربي قرية دير البلح ومساحته ١٥٠ دونم.

٧ ـ مخيم خانيونس: ويقع الى الغرب من مدينة خانيونس باتجاه الشاطيء البحر مساحته في حدود ٥٠٠ دونم.

٨ ـ مخيم رفح: مساحته ٧٠٠ دونم.

حول الأوضاع الاقتصادية/ الاجتماعية في القطاع:

عبر استقراء نتائج النكبة عام ١٩٤٨، يمكن التعرف بوضوح على الاوضاع الاقتصادية الاجتماعية في قطاع غزة ضمن الأوضاع الطارئة الجديدة، لقد ترافق وجود «مجتمع اللاجئين» مع انهيار شبه كامل للقاعدة الاقتصادية التي كان يقوم عليها المجتمع في مرحلة ما قبل ١٩٤٨ [١٧].

ويمكن تلخيص أبرز ملامح «المجتمع الجديد»:

١ ـ تعرض القطاع لتغير بنيوي على الصعيدين الاجتماعي والسكاني. فقد ازداد سكانه بما يقرب من (٢٠٠) ألف خلال عام واحد، ومعظم هؤلاء (لاجئين ومواطنين) منحدرون من أصول ريفية فقيرة جداً «ولا يتمتعون بخبرات فنية أو تقنية مميزة» [١٨].

٢ ـ فقد القطاع جزءاً كبيراً من موارده الاقتصادية:

أ ـ ٦٧,٢٪ من أراضيه ضمن قضاء غزة.

ب ـ انتشرت البطالة في صفوف العمال من ابناء القطاع الذين عملوا في السابق في معسكرات قوات الانتداب، أو في الأسواق الفلسطينية المختلفة.

جـ ـ فقد العدد الكبير من المقاولين والتجار جزءاً كبيراً من أعمالهم.

د ـ فقد حوالي ٨٠٪ من ملاك الأراضي والمزارعين ملكياتهم داخل فلسطين [١٩].

٣ ـ تقلصت ملكيات كبار الملاكين الى درجة كبيرة، فلم تعد العائلات الغزية شبه الاقطاعية (الافندية) تستحوذ على عشرات الألوف من الدونمات، وفقد معظمها أكثر من ٨٠٪ من أراضيه، ورغم ذلك فقد ظل عدد من هذه العائلات يمتلك قطعاً كبيرة من الأراضي قياساً الى مساحة الأراضي الزراعية

في القطاع ضمن الأوضاع الجديدة، فعلى سبيل المثال فإن عائلات كثيرة نذكر منها (الشوا/ الصوراني/ الريس/ الحسيني/ ابو رمضان العلمي/ خيال/ الفرا/ الأسطل/ ابو مدين/ المصدَّر/ ابو سليم/ شراب... الخ) ظلت تمتلك أكثر من ألف دونم للعائلة الواحدة ومن أجود الأراضي الزراعية.

ومن الجدير بالتسجيل أن هذه العائلات بقيت هي الأكثر سطوة ونفوذاً، وبقي الطابع «الارستقراطي» الاقطاعي وعقلية «السيادة» في التعامل مع الجماهير الفلسطينية في القطاع أمراً مميزاً وملحوظاً بشكل حاد، خاصَّة في أوساط الفلاحين والاجراء الزراعيين، لا فرق بين مواطن ولاجيء.

٤ ـ من الملاحظ أيضاً ان التغير البنيوي الذي تعرض له القطاع بعد ١٩٤٨ على الصعيد الاجتماعي لم يودِّ الى تغير ملموس في الوعي الاجتماعي الاعتيادي للجماهير الفقيرة في علاقتها بطبقة «الأفندية»، خاصة وأن رموز هذه الطبقة استطاعت تكوين علاقات جديدة مع عدد من المخاتير ومشايخ البدو من اللاجئين والمواطنين على حد سواء، الذين كانت تربطهم بهؤلاء علاقات تاريخية قديمة قامت على المصالح المشتركة بين الفريقين، وكان غياب الوعي الطليعي، أو القوى السياسية الوطنية الفاعلة في هذه المرحلة سبباً من أسباب تكريس هذه العلاقة. وقبل كل شيء فإن النظام السياسي الجديد قدم لهذه الطبقة من كبار الملاك صلاحيات وأوضاع سياسية واجتماعية مميزة.

٥ ـ ان المتغيرات الجديدة أدت الى «انهيار الأساس المادي للمجتمع الفلسطيني في القطاع الذي أدى الى تفسخ العلاقات الاجتماعية التقليدية فيه» [٢٠]، خاصة بين اللاجئين الذين فرضت عليهم الظروف الجديدة ممارسة سلوكيات لم تستوعبها المفاهيم والقيم والعادات «القديمة»، مثل اضطرار المرأة للعمل والاستقلال النسبي للابناء، والبطالة، والعمل في مهن جديدة. وقد أسهم كل ذلك في السنوات الأولى فقط الى خلق حالة من الاغتراب [٢١]، فالوضع البائس في المخيم ولَّد انسحاقاً ثقيلاً مادياً ومعنوياً، مثل الوقوف في طوابير لاستلام الاعانة، تفشي الأمراض والشعور بالدونية، وقد عزز من بؤس هذا الواقع ضعف وخراب الأوضاع الاقتصادية في القطاع، فتولد شعور بالاغتراب الجماعي لدى اللاجئين الذين لم يكن الخلاص بالنسبة لهم يعني تحسين الأوضاع الحياتية بل التخلص من علة هذا الوجود الجديد، لذلك رفضوا ـ ومعهم جماهير المواطنين الفقراء ـ باصرار كل مشاريع الاسكان والتوطين حفاظاً على هويتهم الوطنية الفلسطينية.

هذه الصورة يعززها تقرير وكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين التي تأسست بقرار من الأمم المتحدة في كانون أول عام ١٩٤٩ وبدأت عملها الفعلي في حزيران عام ١٩٥٠، فقد أشار التقرير الى أن [٢٢]:

ـ ٢٠٪ من اللاجئين قادر على اعالة نفسه.

ـ ٥٠٪ معدماً على الاطلاق.

ـ ٣٠٪ بحاجة جزئية للمعونة.

أي أن ما يقرب من ١٧٠ ألفاً من السكان في القطاع (مواطنين ولاجئين) كانوا يعيشون في هذه المرحلة ضمن اوضاع اجتماعية بالغة البؤس، وفي ضوء ذلك يكمن السبب الرئيسي للنهوض الثوري

الدائم في قطاع غزة.

الادارة المصرية والقضية الفلسطينية (١٩٤٨ ـ ١٩٩٥):

بعد نكبة ١٩٤٨، لم يعد للفلسطينيين أي كيان سياسي قانوني، ولم تتوفر لحكومة عموم فلسطين التي «وافق على اعلانها المجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في مدينة غزة يوم ٣٠/٩/١٩٤٨»[٢٣] أية مقومات على الصعيد السياسي المحلي الفلسطيني أو على المستوى العربي الرسمي بشكل عام، ثم كانت عملية نفي الحاج أمين الحسيني من غزة الى القاهرة يوم ١٧/١٠/١٩٤٨[٢٤] ومنعه بالقوة من العودة الى فلسطين بمثابة اعلان وفاة حكومة فلسطين، والهيئة العربية العليا لفلسطين، وبداية الوصاية العربية الرسمية على الفلسطينيين وقضيتهم الى حين.

أُخضع القطاع رسمياً لادارة الحكومة المصرية على أثر اتفاقية رودس في شباط/ ١٩٤٩، وبناء على «تكليف» من الجامعة العربية[٢٥] تولت حكومة الملك فاروق التي كان يرئسها محمود فهمي النقراشي ادارة «المناطق الفلسطينية الخاضعة لرقابة القوات المصرية» مستجيبة لتعليمات وزارة الخارجية البريطانية والولايات المتحدة الأمريكية من أجل تصفية الجانب الأكثر بروزاً في القضية الفلسطينية والمتمثل في اللاجئين الفلسطينيين، الأمر الذي كان أساساً لتصفية القضية بمجملها[٢٦].

ورغم قيام ثورة يوليو ١٩٥٢، فقد ظلت السياسة المصرية الرسمية حتى عام ١٩٥٥ مشدودة للقضايا المحلية المصرية بشكل عام، كما أن قيادة الثورة خلال هذه الفترة لم تمتلك «وضوحاً كافياً باتجاه سياسة قومية واضحة»[٢٧]، بدليل أنها وافقت على توقيع «مشروع شمالي غربي سيناء لتوطين لاجئي قطاع غزة» مع وكالة الغوث في حزيران ١٩٥٣، الذي استهدف التآمر على الشعب الفلسطيني عبر توطين اللاجئين في سيناء بعد أن يجري استصلاح مساحة ٢٠٠ ألف دونم شمال غرب سيناء وتوصيل المياه اليها من نهر النيل.

وكان للشيوعيين الفلسطينيين في قطاع غزة (عصبة التحرر الوطني) دوراً رئيساً في كشف مؤامرة التوطين وفضحها وتحريض الجماهير على التصدي لها.

وفي مواجهة الخطر المحدق بالوطن يتحالف النقيضان معاً (الشيوعيون والأخوان المسلمون) لأول مرة ضد النظام المصري وضد سياسة التوطين، واستطاعوا معاً قيادة الجماهير الغفيرة من أبناء القطاع (في المخيمات والقرى ومدينتي غزة وخانيونس) في مظاهرة عارمة لم يشهد لها القطاع مثيلاً في تاريخه، وذلك في اليوم الأول من آذار سنة ١٩٥٥، حيث كانت مشاعر الجماهير في حالة غليان حقيقي بعد قيام القوات الصهيونية بالاغارة على غزة قبل ذلك بيوم واحد في ٢٨/ فبراير/ ١٩٥٥ وقتلت وجرحت أكثر من (٦٥) من الجنود والمدنيين[٢٨]، وقام المتظاهرون باحتلال كل المرافق الحكومية في القطاع (عسكرية ومدنية)، ولعب الشيوعيون دوراً بارزاً في قيادة الجماهير تحت شعار «لا توطين ولا إسكان يا عملاء الامريكان» وانتخب المتظاهرون «اللجنة الوطنية العليا» التي ضمت عناصر من الشيوعيون والاخوان المسلمين والمستقلين[٢٩]، ولم تهدأ الجماهير الا بعد حضور جمال عبد الناصر الى غزة، حيث ألقى كلمة

في مدرسة الزهراء أكد فيها أنه لن يسكت على العدوان الاسرائيلي، كما تم الاعلان عن سقوط مشروع التوطين وقبره الى الأبد.

لقد كانت انتفاضة الشعب الفلسطيني في قطاع غزة عام ١٩٥٥ ضد مشروع التوطين بمثابة اعادة الروح لشعبنا كله، واحياء جذوة الأمل والنضال فيه من جديد.

كما كان عدوان الثامن والعشرين من فبراير ١٩٥٥ نقطة تحول هامة في تاريخ العرب المعاصر، فعلى المستوى العربي، تيقظت القيادة المصرية الى الاطماع الاسرائيلية وضرورة مواجهتها، وسجل القائد الخالد جمال عبد الناصر موقفه من هذا الحادث بقوله «ان غارة فبراير كانت نقطة تحول، وان هذا العدوان كان جرس انذار، وان مصر يجب أن تعتمد على قوتها الذاتية لا على مجلس الأمن وقراراته»[٣٠] وعلى أثر ذلك بدأ التحول الجديد في السياسة المصرية بالاتجاه الى الاتحاد السوفييتي وعقد صفقة الاسلحة الشهيرة عام ١٩٥٥.

مصر عبد الناصر والكفاح الفلسطيني المسلح (١٩٥٥ ـ نوفمبر ١٩٥٦):

بعد الغارة الوحشية على غزة في ٢٨/ فبراير/ ١٩٥٥ والغارات التي تلتها من قبل الجيش الاسرائيلي على مدينة خانيونس وعلى مواقع الجيش المصري في منطقة العوجا والكونتلا، والتي قتل على أثرها ما يزيد على مائة جندي من رجال الجيش المصري، بالاضافة الى عدد مماثل من المدنيين الفلسطينيين، اصبح الحديث عن السلام بين مصر واسرائيل ضرباً من الوهم، بعد ان تكشفت الحقائق والمعطيات الجديدة حول العلاقة الأمريكية ـ البريطانية مع اسرائيل، ودخول العراق (نوري السعيد) الى حلف بغداد، ورفض الولايات المتحدة تزويد مصر بالسلاح. في ضوء ذلك قرر عبد الناصر[٣١]:

١ ـ ضرورة شراء الأسلحة من أية دولة لمواجهة التهديد والعدوان الاسرائيلي.

٢ ـ السماح للفدائيين الفلسطينيين من قطاع غزة بالانطلاق الى داخل اسرائيل، بتوجيه القيادة المصرية، وكان جمال عبد الناصر حريصاً على منع ذلك خلال فترة الأمل في الوصول الى اتفاق سلمي مع اسرائيل.

٣ ـ البدء بالهجوم الاعلامي على القوى العربية الرجعية التي وافقت على الانضمام الى حلف بغداد، وذلك عبر وسائل الاعلام المصرية المختلفة واذاعة صوت العرب بشكل خاص.

٤ ـ عقد صفقة الأسلحة التشيكية التي أعلن عنها يوم ٢٧/ أيلول/ ١٩٥٥ بالتنسيق مع الاتحاد السوفييتي[٣٢].

لقد كان من أهم نتائج هذه العمليات العدوانية الاسرائيلية المتغطرسة، ان وجهت ضربة قاصمة لكل محاولات «السلام» التي طفت على سطح الأحداث بعد نكبة عام ١٩٤٨ وحتى فبراير ١٩٥٥، خاصة تلك التي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا عبر «الاصدقاء العرب» في المنطقة.

كما فشلت ايضاً كل محاولات «السلام» التي قام بها عدد من الأحزاب الشيوعية نذكر منها الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني[٣٣] (حَدِتُو) في مصر، التي أوكلت «مهمة السلام» لعدد من اعضائها المقيمين

في باريس للاتصال بالمسئولين الاسرائيليين وغيرهم من اليهود، وفي مقدمة هؤلاء الأب الروحي ومؤسس الحركة هنري كوربيل [٣٤]، ومعه ثروت عكاشة - الملحق العسكري في السفارة المصرية في باريس - ويوسف حلمي المحامي، ودكتور مراد حلاف، كما شارك في هذه المهمة انطون ثابت من الحزب الشيوعي اللبناني، ورئيس مجلس السلام اللبناني، وتجدر الاشارة هنا الى أن نشاط الشيوعيين العرب باتجاه السعي من أجل السلام العربي - الاسرائيلي لم يكن له خلفية بالنشاط الاستعماري - الرجعي في المنطقة، بقدر ما كان منطلقاً من الموقف الأممي الرسمي، والرؤية السوفيتية الرسمية لحل الصراع العربي الاسرائيلي، دونما إدراك كامل للأبعاد السياسية الوطنية للمسألة الفلسطينية أو حق الشعب الفلسطيني في وطنه فلسطين وتكريساً للطلاق بين الرؤية التقدمية للمسألة القومية العربية من جهة وبين شكلية الحركة الأممية الرسمية التي استند إليها الشيوعيون العرب وابتعدوا عن جوهرها الفكري الصحيح وتراثها الغني والواضح فيما يتعلق بالمسألة اليهودية والموقف منها.

ان الابتعاد عن استيعاب وفهم الواقع الخاص بكل تفاصيله، هو أحد أهم المآخذ على الحركة الشيوعية العربية.

كما كان من أهم نتائج هذا العدوان، قرار القيادة الوطنية المصرية بإعلان تبنيها الرسمي للعمل الفدائي المنطلق من غزة في شهر نيسان ١٩٥٥ [٣٥]، واتخذت العلاقة بين الزمر المناضلة المدربة ذات الخبرة والمعرفة بالأرض وبين القيادة المصرية طابعاً رسمياً ومنظماً [٣٦] تحت اشراف المقدم مصطفى حافظ الذي قام بمهمته ليس فقط كضابط مصري وانما كمناضل عربي آمن بقضيته وشعبه، وكان ذلك أحد أهم عوامل نجاحه في اعادة تدريب وتنظيم أكثر من ألف رجل من أبناء غزة وخانيونس ومعظم قرى قضاء غزة الذين تشكلت منهم كتيبة الفدائيين (ك ١٤١)، الذين بدأوا بتوجيه ضرباتهم واغاراتهم ضد العدو الصهيوني في الفترة من أيلول ١٩٥٥ وحتى أول نوفمبر ١٩٥٦، لقد كانت هذه المرحلة رغم قصرها الزمني، «نقطة تألق في مسيرة النضال الفلسطيني» [٣٧] قام الفدائيون الفلسطينيون خلالها بتنفيذ أكثر من مائتي عملية، وقد أوضح الكاتبان الاسرائيليان «شيف ورستين» [٣٨] في كتابهما عن الفدائيين الفلسطينيين طبيعة هذه العمليات كما يلي:

- ٣٠٪ من الهجمات الفدائية كانت القاء قنابل يدوية واطلاق نيران على المستوطنات واشتباكات مع دوريات اسرائيلية.
- ٢٣٪ عمليات كمائن للسيارات والاليات.
- ٢٠٪ عمليات نسف الخزانات وأنابيب المياه وتدمير الطرق الرئيسية والكبارى.
- ١٣٪ هجمات على السكان المدنيين في المستوطنات والمدن.
- ٩٪ عمليات تدمير المباني بعبوات ناسفة.
- ٥٪ زرع الغام.

ورداً على عمليات الفدائيين، قام الاسرائيليون بعدد من الهجمات على مدينتي غزة وخانيونس وقرى القطاع، وكان أكثر هذه الهجمات وحشية وغدراً ذلك القصف المدفعي العشوائي على مدينة غزة، والذي

تركز على شارع عمر المختار وميدان فلسطين والشوارع المجاورة ومنطقة الشجاعية مساء يوم الخامس من شهر ابريل ١٩٥٦ وأدى الى استشهاد وجرح المئات من المدنيين رجالاً ونساء وأطفالاً، وما يزال العديد من ابناء غزة يذكرون بشاعة ذلك اليوم الذي تناثرت فيه جثث القتلى والجرحى في شوارع غزة. لقد تميزت الحالة الجماهيرية في القطاع - ابان تلك الفترة بالغليان الشديد والحزن والحداد والحقد على العدو الصهيوني، ولم يكن يخفف من تلك الاحزان الا انتقام الفدائيين الفلسطينيين الذي تميز بالعنف والتوسع، ففي اليوم الثاني على الهجوم الصهيوني الغادر، وتحديداً ليلة السادس من نيسان/ ١٩٥٦ دخلت أكبر مجموعة فدائية من قطاع غزة في اتجاه الأهداف التي حددت لها في الأرض المحتلة، وكان عدد هذه المجموعة لا يقل عن ثلاثمائة فدائي توغلوا في عمق اسرائيل، حيث هاجموا مستعمرة ريشون ليتسيون التي تبعد ٤٧ كيلو متراً عن خط الهدنة و١٥ كيلو متراً فقط عن تل أبيب، واستمرت هذه العملية البطولية بتواصل يومي حتى الثالث عشر من نيسان ١٩٥٦ [٣٩] وقد استشهد من أبطال هذه المجموعة أحد عشر بطلا ووقع ثلاثة اخرون في الأسر.

وفي يوم ١٩٥٦/٧/٢٣ تسلم المقدم مصطفى حافظ طرداً ملفوفاً انفجر وأدى الى استشهاده، وتقديراً من الشعب الفلسطيني في قطاع غزة فقد أطلق اسم هذا البطل على عدد من ميادين ومدارس وشوارع غزة وخانيونس.

ان اهم نتائج العمل الفدائي في قطاع غزة (١٩٥٥ - ١٩٥٦) تكمن في أنه شكّل:

١ - بداية مرحلة جديدة من الصراع العربي الاسرائيلي.

٢ - منعطفاً جديداً وبداية تاريخ جديد للمقاومة الفلسطينية المسلحة بعد نكبة ١٩٤٨.

٣ - «اصبح الفلسطيني - في قطاع غزة - واثقاً من نفسه وبمستقبل الشعب الذي ينتمي اليه بإعتبار ان القضية الفلسطينية هي قضية وطن وليست قضية لاجئين».

٤ - كانت خسائر الصهاينة نتيجة العمل الفدائي في عامي ١٩٥٥ و١٩٥٦ أكبر بكثير من خسائرهم في العدوان الثلاثي على مصر في ١٩٥٦/١٠/٢٩، ثم على قطاع غزة في الثاني من نوفمبر ١٩٥٦ [٤٠].

٥ - استقطب العمل الفدائي الذي قامت به الكتيبة الفلسطينية المعروفة بـ (ك ١٤١) تعاطفاً جماهيرياً كبيراً، أسهم في تعميق العلاقة بين جماهير الشعب الفلسطيني في القطاع من جهة وبين القيادة الوطنية المصرية التي تَزَعَّمها القائد الخالد جمال عبد الناصر من جهة أخرى.

العدوان الاسرائيلي واحتلال القطاع (٢/ نوفمبر/ ١٩٥٦ - ٧/ مارس/ ١٩٥٧):

يقول (بن زوهار) مؤرخ حياة بن جوريون «كانت الحرب ضد مصر مقرره لدى بن جوريون، فقد عاد الى وزارة الدفاع سنة ١٩٥٥، كما كانت أزمة السويس طارئة، وهي لم تغير شيئاً من خطط اسرائيل التي كانت ستهجم على أية حال، ولكنها سهلت لها أصعب الأمور وهو السلاح والحلفاء» [٤١].

ورغم الذريعة الاسرائيلية المعلنة كمبرر لمشاركتها في العدوان الثلاثي مع فرنسا وبريطانيا على مصر وقطاع غزة، وهي القضاء على قواعد الفدائيين، إلا أن هذه الذريعة لم تكن سوى مدخلاً لضم قطاع غزة

وتحقيق «الاطماع الاسرائيلية التوسعية التي ظهرت في اعلان بن غوريون قيام المملكة الاسرائيلية الثالثة»[٤٢].

قطاع غزة تحت الاحتلال:

ادى قرار القيادة المصرية بسحب الجيش المصري من سيناء الى عزل قطاع غزة وتسهيل مهمة القوات الاسرائيلية المهاجمة في احتلاله.

ورغم ذلك فقد قاومت القوات العسكرية المتمركزة في رفح وغزة وخانيونس، مقاومة يائسة، لصد هجوم القوات الاسرائيلية المتفوقة في حجمها ونوع تسليحها.

ففي غزة إستبسلت القوات المصرية والفلسطينية في التصدي للهجوم الاسرائيلي من موقعها في «جبل المنطار»، أهم موقع عسكري في المدينة، حتى اعلان الاستسلام ظهر يوم ١٩٥٦/١١/٢ الذي أصدره اللواء فؤاد الدجوي الحاكم العام لقطاع غزة بعد سقوط رفح صباح يوم ١٩٥٦/١١/١ واكتمال محاصرة القطاع.

ورغم ذلك، فقد رفضت مدينة خانيونس الاستجابة الى أمر الاستسلام، كما رفض سكانها التحذيرات الموجهة اليهم من القوات الاسرائيلية بالتسليم دون قتال، تأييداً منهم للكتائب الفلسطينية والمصرية المدافعة عن المدينة، تلك الكتائب التي أعلنت رغم كل مبررات اليأس والاستسلام عن قرارها بالصمود والقتال تحت قيادة اللواء يوسف العجرودي[٤٣]، وأمام هذا الموقف لم يكن من السهل على القوات الاسرائيلية احتلال المدينة رغم اشتراك الطيران الاسرائيلي في عملية القصف، طوال يوم ١١/٢، مما أدى الى سقوط عشرات القتلى والجرحى في شوارعها[٤٤].

واستمرت المعركة حتى يوم ١٩٥٦/١١/٣ دونما انقطاع لقذائف المدفعية الاسرائيلية على المدينة، والتي بلغت أكثر من (٨٠ ألف طلقة)[٤٥]. وسقطت مدينة خانيونس، وفور دخول القوات الاسرائيلية بدأت عملية الانتقام من الجماهير الفلسطينية فيها، حيث قام الجنود بدخول المنازل والبيوت عنوة، وأطلقوا النيران على كل رجل أو فتى بالغ على مرأى من والديه واخوانه الصغار[٤٦] دون أي سبب سوى أنه ينتمي لهذه المدينة الباسلة التي بلغ عدد شهدائها في هذا اليوم الأسود (٢٧٥ شهيداً)[٤٧] والجدول التالي[٤٨] يوضح عدد شهداء قطاع غزة ابان الاحتلال عام ١٩٥٦:

المنطقة	الشهداء	المفقودين	الجرحى
١ ـ مدينة غزة	٢٥٦	١٠٨	١٤٢
٢ ـ مدينة خانيونس وجوارها	٤١٥	٥٧	٣٨٨
٣ ـ دير البلح والبريج والمغازي والنصيرات	٦٢	٢٧	٣٠
٤ ـ مدينة رفح ومعسكر رفح للاجئين	١٩٧	٢٣	١٥٦
المجموع	٩٣٠	٢١٥	٧١٦

الحركة الوطنية ومقاومة الاحتلال:

لم يكن في القطاع ابان الاحتلال ١٩٥٦ سوى حزبين رئيسيين هما الحزب الشيوعي الفلسطيني، وهو امتداد لعصبة التحرر الوطني التي تأسست في فلسطين سنة ١٩٤٣، وحركة الاخوان المسلمين التي بدأت نشاطها بشكل ظاهر مع حرب ١٩٤٨، ولم يكن لحزب البعث العربي دوراً مميزاً في القطاع، اذ أن فرع هذا الحزب تأسس في صيف ١٩٥٥[٤٩] من عدد من المدرسين العاملين في وكالة الأمم المتحدة، وعدد من خريجي الجامعات المصرية، ولم يكن له خلال هذه الفترة القصيرة دور بارز في الأحداث السياسية التي سبقت احتلال القطاع، كما لم يتوفر لهذا الفرع علاقات واسعة في أوساط القوى السياسية التقليدية في القطاع مثلما توفرت للشيوعيين والاخوان المسلمين.

فور الاحتلال، بادر الشيوعيون بالدعوة الى تشكيل جبهة وطنية لمقاومة الاحتلال، وصاغوا برنامجاً سياسياً لهذه الغاية، اعتمد في اساسه على الدعوة الى المقاومة السلبية، وعودة الادارة المصرية ورفض التدويل، الا أن حركة الاخوان المسلمين والبعثيين قررا عدم المشاركة في الجبهة الوطنية «واعادوا رفضهم الى جملة في برنامجها تنص على أن يعتمد شعبنا الفلسطيني في كفاحه ـ ضمن مؤازريه ـ على الشرفاء داخل اسرائيل»[٥٠].

وعلى أثر ذلك، شكل الاخوان والبعثيون معاً «جبهة المقاومة الشعبية» وجاء تأسيسها متأخراً أكثر من شهر بعد اعلان الجبهة الوطنية، ومّن الجدير بالذكر أن التباعد السياسي[٥١] بين الشيوعيين والاخوان على أثر تأييد الحزب الشيوعي لمبادرة عبد الناصر في تأميم قناة السويس، أسهم في عدم مشاركة الاخوان في الجبهة الوطنية.

وقد تمحور النظام السياسي لكل من الجبهتين ضمن عدد من الشعارات:

١ ـ عودة الادارة المصرية والتأكيد على عروبة القطاع.

٢ ـ مقاطعة الاحتلال (الاضرابات/ مقاطعة الوظائف المدنية وغيرها/ مقاطعة المجلس الاستشاري الذي شكله الحاكم الاسرائيلي/ حض الطلاب على عدم الذهاب الى المدارس تحت شعار لا تعليم في ظل الاحتلال).

٣ ـ الدفاع عن مخيمات اللاجئين وحض الجماهير على الصمود.

٤ ـ رفض التعامل بالعملة الاسرائيلية رغم العقوبات الصارمة التي وضعتها سلطات الاحتلال.

٥ ـ تشكيل اللجان الوطنية في مناطق القطاع.

ومما يذكر أن الجبهة الوطنية قد فكرت في طرح مشروع اعلان الدولة الفلسطينية[٥٢] المستقلة في قطاع غزة بعد خروج الاسرائيليين، الا أن هذا المشروع لم يجد قبولاً من عدد كبير من المستقلين الذين شاركوا في تأسيس الجبهة الوطنية والمعروفين بميولهم والتزامهم بالسياسة المصرية، اضافة الى كون الاغلبية منهم من كبار الملاكين الذين لم تكن لهم مصلحة في استمرار التحالف مع الشيوعيين بعد انهاء الاحتلال.

وفي كانون الثاني/ يناير ١٩٥٧ قام الاسرائيليون باعتقال عدد كبير من قيادات وكوادر واصدقاء

كل من «الجبهة الوطنية» و«جبهة المقاومة الشعبية»، واستمر نضال أبناء القطاع حتى انسحاب المحتلين مساء اليوم السادس من آذار ١٩٥٧، الذي ترافق مع وصول قوات الطوارىء الدولية التي تمثل عشر دول هي: كندا والبرازيل والهند ويوغسلافيا والسويد والنرويج والدنمارك وكولومبيا وفنلنده واندونيسيا، وقام الميجر جنرال بيرنز قائد قوات الطوارىء الدولية بتوجيه بيان الى سكان قطاع غزة أعلن فيه أن قوات الطوارىء الدولية ستتولى مسئولية الشؤون المدنية في القطاع.

على أثر ذلك تصدرت «الجبهة الوطنية» و«جبهة المقاومة الشعبية» تحريض الجماهير الفلسطينية في قطاع غزة ضد مؤامرة تدويل القطاع، وكانت الانتفاضة الثانية (الانتفاضة الأولى ضد توطين اللاجئين عام ١٩٥٥) ضد التدويل التي استمرت اسبوعاً كاملاً لم تهدأ فيه الجماهير على الاطلاق، الا بعد إفشال مؤامرة التدويل وعودة الادارة المصرية الى قطاع غزة في الرابع عشر من آذار ١٩٥٧، وبداية عهد جديد.

ملاحظات حول دور الشيوعيين والاخوان المسلمين في القطاع:
(خلال الفترة من ١٩٥٢ ـ ١٩٥٧):

رغم أهمية الدور الذي قام به كل من الشيوعيين والاخوان المسلمين في توجيه وقيادة المظاهرات الجماهيرية التي عمّت كل انحاء القطاع ضد مشروع التوطين سنة ١٩٥٥، وضد الاحتلال الاسرائيلي سنة ١٩٥٦، ومن أجل عودة الادارة المصرية الى القطاع سنة ١٩٥٧، إلا أن ذلك كله لم يسهم في تعميق العلاقة وتطورها بين الجماهير من جهة وبين الشيوعيين والاخوان من جهة أخرى، ويعود ذلك الى عدد من الاسباب:

أولاً: الحزب الشيوعي الفلسطيني في قطاع غزة:

١ ـ تنامي الدور الوطني والقومي للرئيس المصري جمال عبد الناصر واستحواذه على عواطف ومشاعر الجماهير العربية عموماً.

٢ ـ لم تقترب الجماهير في قطاع غزة من الحزب الشيوعي إلا بقدر بروز دور الحزب في المجال الوطني، خاصة نضاله الطليعي ضد مشروع توطين اللاجئين في سيناء وضد الاحتلال الاسرائيلي عام ١٩٥٦، ودوره الكبير في عودة الادارة المصرية الى القطاع عام ١٩٥٧، وما عدا ذلك فقد ظلت الجماهير بعيدة ورافضة طروحات الحزب الفكرية والنظرية على وجه الخصوص، وقد كان لهذا الموقف الجماهيري اسبابه الموضوعية منها:

أ ـ مجمل التطور والعلاقات الاجتماعية والاقتصادية التي تميزت بالتخلف الشديد في كثير من المناحي.

ب ـ الحجم الضئيل «للطبقة العاملة» التي كانت أقرب من حيث التكوين الى البروليتاريا الرثة المقهورة والمتخلفة في آن واحد.

جـ ـ تربص أجهزة الأمن والمخابرات وقمعها بكل قسوة للشيوعيين وأصدقائهم، في مقابل المساندة وتسليط الضوء على القوى التقليدية من كبار الملاك وتعميق دورهم السياسي والاجتماعي المعادي للشيوعيين.

٣ ـ انتشار الأفكار القومية بين أوساط الجماهير في القطاع، التي استقبلت هذه الأفكار بحماس شديد باعتبارها مدخلاً وحيداً للوحدة العربية وتحرير فلسطين، والدور البارز لوسائل الاعلام العربية عموماً والمصرية بشكل خاص في تعميق هذا التوجه.

٤ ـ العلاقات النخبوية بين الشيوعيين والجماهير في القطاع، التي افتقدت القدرة على الامتداد والتوسع النسبي في أوساط الفقراء والكادحين (مواطنين ولاجئين). رافق ذلك الموقف الخاطىء من القومية العربية، ومن التراث العربي ـ الاسلامي عموماً باعتباره في مجمله مرفوض «انطلاقاً من فهم مغلوط وخاطىء وأحادي الجانب للماركسية، وكان من الطبيعي أن يؤدي الوعي الخاطىء للماركسية الى ممارسات خاطئة»[٥٣].

٥ ـ جمود الفكر النظري والممارسات السياسية ضمن قالب أممي رسمي لدى الشيوعيين في القطاع ـ والشيوعيين العرب بشكل عام ـ والتزامهم بالنصوص الرسمية السوفيتية دون اقتراب مباشر للواقع المحلي وقضاياه المطلبية الهامة، ونتيجة لذلك، فقد تكرس وضع أصبحت فيه الكثير من الممارسات ضارة ومعرقلة»[٥٤].

٦ ـ النزعات الذاتية والانقسامات داخل الحزب نفسه وعدم اهتمام قيادة وكوادر الحزب «بالاضطلاع بشكل كاف على الفكر الماركسي واستيعابه، ولم يتمكنوا من تطوير برنامج سياسي يحدد حقيقة مواقفهم من القضايا المختلفة التي كانت عرضة لحملات التشويه»[٥٥].

ثانياً: الاسباب الخاصة بانحسار حركة الاخوان المسلمين:

١ ـ موقفهم المناهض للحركة القومية العربية بشكل عام.

٢ ـ علاقتهم الايجابية بالأسرة الحاكمة في السعودية «وعلاقتهم الطيبة مع أفراد العائلة المالكة فيها»[٥٦] بالرغم من مواقف حكام السعودية وعلاقتهم الحميمة بالقوى الاستعمارية والامبريالية الامريكية، مما شكل تحدياً لمشاعر الجماهير الوطنية.

٣ ـ موقفهم الخاطىء من القضية الفلسطينية، اذ «يعتقدون أن المعركة من أجل فلسطين تبدأ بعد اكتمال عملية التحول الاسلامي وبعد اتمام عملية الانبعاث الاسلامي في المنطقة والعودة الى الاسلام»[٥٧].

٤ ـ تراجع الفكر السلفي الذي اتسم بالطابع الرجعي، امام عنفوان المد القومي العربي الذي طغى على اهتمام الجماهير العربية في تلك الفترة، في حين ركزت حركة الاخوان المسلمين على البعد الاسلامي الشكلي دون اهتمام او ابراز للجوهر الحقيقي للاسلام الذي لا يمكن أن يكون نقيضاً للديمقراطية أو القومية والوحدة.

٥ ـ قيامهم بمحاولة اغتيال جمال عبد الناصر في مدينة الاسكندرية، بواسطة عضو الحركة محمود عبد اللطيف[٥٨]، مساء يوم ٢٦/١٠/١٩٥٤.

٦ ـ حملات المطاردة والاعتقالات التي دفعت بعدد كبير من كوادر الاخوان في القطاع الى الهجرة[٥٩] الى السعودية ودول الخليج التي فتحت لهم ابوابها ورحبت بهم.

الهوامش:

(١) مصطفى الدباغ، **بلادنا فلسطين** ج١ - ص ١٤٢.

(٢) عواد الأسطل، الوضع القانوني لقطاع غزة - **شؤون فلسطينية** عدد ١٦٨ ص ٤.

(٣) محمد خالد الأزعر، **المقاومة في قطاع غزة** - ص ١٤.

(٤) مصطفى الدباغ، **بلادنا فلسطين - الديار الغزية** - الجزء الأول - قسم ٢ ص ١٤-١٥.

(٥) المصدر السابق - ص ٢٤.

(٦) المصدر السابق - ص ٢٢.

(٧) د. عادل غنيم - **القوى الاجتماعية في فلسطين** - ص ٣٠.

(٨) مصطفى الدباغ - مصدر سابق ص (٤٠٦-٤٧٧).

(٩) مصطفى الدباغ - مصدر سابق ص (٤٧٠).

(١٠) د. عادل غنيم - مصدر سابق - ص ١٠٤.

(١١) د. زياد ابو عمر - **الشعب الفلسطيني في الداخل** (عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية) الأوضاع الاجتماعية في قطاع غزة ص ١٨٤.

(١٢) عبد القادر ياسين - **كفاح الشعب الفلسطيني حتى عام ١٩٤٨** - ص ١٩٥.

(١٣) هارون هاشم رشيد - **قصة مدينة** - ص ٦٥.

(١٤) د. زياد ابو عمر - **الحركات السياسية في قطاع غزة** - ص ١٥.

(١٥) محمد خالد الأزعر - **المقاومة في قطاع غزة** - ص ١٦.

(١٦) مصطفى الدباغ - **الديار الغزية** - ص ٢٠٧.

(١٧) حسين ابو النمل - **قطاع غزة ٤٨ - ٦٧** ص ٣١٠.

(١٨) د. زياد ابو عمر - **الأوضاع الاجتماعية في قطاع غزة** - كتاب الشعب الفلسطيني في الداخل مؤسسة الدراسات الفلسطينية - ص ١٧٨.

(١٩) د. زياد ابو عمر - المصدر السابق - ص ١٧٨.

(٢٠) عواد الأسطل - **الوضع القانوني في قطاع غزة** - مصدر سابق - ص ٥.

(٢١) عواد الأسطل - مصدر سابق - ص ٦.

(٢٢) ابراهيم سكيك - **غزة عبر التاريخ**، الجزء الثاني - ص ٣٩.

(٢٣) سميح شبيب - **حكومة عموم فلسطين** - منشورات البيادر - القدس - ص ٤٢.

(٢٤) المصدر السابق - ص ٥٠.

(٢٥) د. زياد ابو عمر - **أصول الحركات السياسية** - ص ٥٠.

(٢٦) المصدر السابق - ص ١٥.

(٢٧) المصدر السابق - ص ١٦.

(٢٨) ابراهيم سكيك - **غزة عبر التاريخ** - جزء ٧ - ص ٤٤.

(٢٩) مصدر سابق - ص ١٤٠.

(٣٠) محمد خالد الأزعر - **المقاومة في قطاع غزة** - ص ٤٨.

(٣١) احمد حمروش - **قصة ثورة ٢٣ يوليو** - الجزء الخامس ص ٢٣.

(٣٢) المصدر السابق - ص ٢٤.

(٣٣) المصدر السابق - ص ١٨/١٩.

(٣٤) د. رفعت السعيد - **منظمات اليسار المصري (١٩٥٠ - ١٩٥٧)** ص ٣٧.

(٣٥) **الموسوعة الفلسطينية** - الجزء الثالث - ص ٢٩٣.

(٣٦) المصدر السابق - ص ٢٩٣.

(٣٧) المصدر السابق - ص ٢٩٤ - ٢٩٥.

(٣٨) ابراهيم سكيك - **غزة عبر التاريخ** - ج٧ - ص ٥٦.

(٣٩) **الموسوعة الفلسطينية** - ج٣ - ص ٢٩٥.

(٤٠) المصدر السابق - ص ٢٩٦.

(٤١) احمد حمروش - مصدر سابق - ص ٢٧.

(٤٢) اميل توما - **يوميات شعب** - ص ١٩٧.

(٤٣) د. محمد علي الفرا - **تراث فلسطيني** - ص ٢٦٨.

(٤٤) المصدر السابق.

(٤٥) هارون هاشم رشيد - **قصة مدينة** - ص ٧٥.

(٤٦) د. محمد علي الفرا - مصدر سابق - ص ٢٧٠.

(٤٧) ابراهيم سكيك - مصدر سابق - ج٧ - ص ٩٦.

(٤٨) **المقاومة في القطاع** - مصدر سابق - ص ٥٧.

(٤٩) عبد القادر ياسين - **شبهات حول القضية الفلسطينية** - ص ٩٠.

(٥٠) المصدر السابق - ص ٩٢.

(٥١) المصدر السابق - ص ٩٢.

(٥٢) مقابلة شخصية مع سكرتير عصبة التحرر الوطني في قطاع غزة، فخري مكي، الذي كان له دور بارز في قيادة الجبهة الوطنية في القطاع.

(٥٣) من **تقرير اجتماع الاحزاب الشيوعية في دمشق ٦ - ٩ آب ١٩٩٠**.

(٥٤) المصدر السابق.

(٥٥) د. زياد ابو عمر - مصدر سابق - ص ٥٧.

(٥٦) د. زياد ابو عمر - **الحركة الاسلامية في الضفة وغزة** - دار الاسوار - عكا ص ٢٦.

(٥٧) مصدر سابق - ص ٤٩.

(٥٨) ريتشارد ميتشل - **الاخوان المسلمين** - الترجمة العربية - بيروت ص ٢٨٥.

(٥٩) د. زياد ابو عمر - مصدر سابق - ص ٢٧.

الحركة السياسية في قطاع غزة ١٩٤٨ - ١٩٨٧

عبد القادر ياسين

في الثالث والعشرين من أيلول/ سبتمبر عام ١٩٤٨، تشكلت «حكومة عموم فلسطين»، برئاسة أحمد حلمي عبد الباقي باشا، ودعت هذه الحكومة الى مجلس وطني فلسطيني، ترأسه الحاج أمين الحسيني، في مدينة غزة، في الأول من تشرين الأول/ أكتوبر من السنة ذاتها. وأعلن المجلس استقلال فلسطين ووحدتها. وجاء المجلس والحكومة تعبيراً عن تشبث القيادة السياسية الفلسطينية التقليدية بموقعها، بالرغم من الضربة القاصمة التي وجهتها اليها النكبة.

ومنذ النكبة، نشطت «عصبة التحرر الوطني الفلسطينية» في العمل السياسي داخل مخيمات اللاجئين بقطاع غزة، وحمّلت الامبريالية، مسؤولية النكبة، وطالبت بعودة اللاجئين الى ديارهم الاصلية وإقامة دولة فلسطينية عربية مستقلة[1].

وظل فرع عصبة التحرر الوطني في القطاع على اتصال متقطع باللجنة المركزية للعصبة، التي واصلت عملها من الضفة الغربية. واستمر هذا الاتصال الى ما قبل قيام الحزب الشيوعي الاردني (أيار/ مايو ١٩٥١) بقليل. على أن العصبة واصلت نشاطها السري في القطاع، تحت الاسم القديم نفسه، وفي استقلال عن لجنتها المركزية القديمة، واستمر هذا الوضع حتى تم تصفية تنظيم العصبة، بضربة وجهتها سلطات الأمن العسكرية المصرية الى هذا التنظيم، في العاشر من آب/ أغسطس ١٩٥٢.

ونظّم «الحزب الشيوعي الفلسطيني بقطاع غزة»، الذي ورث العصبة (١٩٥٣)، مقاومة مشاريع التوطين والاسكان، التي اقترحتها الولايات المتحدة الأمريكية. وبفضل هذه المقاومة أمكن الاجهاز على هذه المشاريع وقبرها كافة.

وبيّن استقصاء لمواقف اللاجئين ـ جرى عام ١٩٥٤ ـ مدى عمق صمود اللاجئين، وإصرارهم على رفض محاولات توطينهم المختلفة[2].

وفي صيف ١٩٥٢، أقصت الادارة العسكرية المصرية رشدي الشوا عن رئاسة بلدية غزة، وهو المنصب الذي اكتسب في فلسطين طابعاً سياسياً، بالرغم من طابعه الخدمي والاداري. وجاء طابعه

السياسي هذا بسبب تمخضه عن انتخابات ديمقراطية في شكلها، أولًا، ولحرمان الفلسطينيين من المناصب السياسية حتى وقوع النكبة، ثانياً، مما جعل منصب رئيس البلدية يتبوأ المركز الأول بين وظائف الفلسطينيين تحت الانتداب. واستمر هذا الوضع تحت الادارة العسكرية التي فرضها النظام الملكي المصري على قطاع غزة، حيث حرمت هذه الادارة فلسطينيي القطاع من أية حقوق سياسية، واستمر هذا الوضع الى ما بعد سقوط النظام الملكي في مصر (تموز/ يوليو ١٩٥٢). وعينت الادارة المصرية الشيخ عمر صوّان ـ رئيس المحكمة الشرعية ومسؤول الاخوان المسلمين في قطاع غزة ـ مكان الشوا، ثم أحلت منير الريس محل صوان، عقب وفاة الأخير (١٩٥٤). وظل الريس رئيساً لبلدية غزة، الى أن أقصته سلطات الاحتلال الاسرائيلي (خريف ١٩٥٦)، ثم استرد منصبه بمجرد انسحاب القوات الاسرائيلية من القطاع، في آذار/ مارس ١٩٥٧. وفي عام ١٩٦٣ أقصت الادارة المصرية الريس، وعينت بدلاً منه راغب العلمي.

واعتبرت عمليات الاقصاء والتعيين تدخلاً من الادارة العسكرية المصرية ضد الديمقراطية. وحتى الذين أحلتهم الادارة المصرية محل الذين عزلتهم، كانوا في إطار الصراع العائلي التقليدي في القطاع، مما صب الزيت على هذا الصراع.

وظل القطاع محروماً من التنظيمات السياسية والنقابية، بسبب الحظر الذي فرضه الحكم العسكري المصري على قيام مثل هذه التنظيمات. على أن الاخوان المسلمين والشيوعيين نجحوا ـ متآزرين ـ في تخطي هذا الحظر وإقامة أول نقابة للمعلمين في القطاع (١٩٥٤)، على أن الادارة المصرية عالجتها بالحل، متذرعة بمشاركة بعض أعضائها في انتفاضة آذار/ مارس ١٩٥٥. وظل القطاع خالياً من التنظيمات النقابية، حتى عام ١٩٦٥، حين اقيمت في القطاع فروع لاتحاد عمال فلسطين، الذي تشكل بتشجيع من منظمة التحرير الفلسطينية والنظام الناصري في مصر.

وتوالت الاعتداءات العسكرية الاسرائيلية على أنحاء متفرقة من القطاع، فيما بين عامي ١٩٥٣ و ١٩٥٥، في محاولة منها لاجبار لاجئي القطاع على هجره، والقبول بمشروع سيناء، الذي كان النظام المصري قد اتفق مع الولايات المتحدة الأمريكية (١٩٥٣) على إقامته شمال غربي سيناء، لتوطين لاجئي القطاع فيه، كجزء من الخطة الأمريكية لطي القضية الفلسطينية، القاضية بامتصاص الشعب الفلسطيني في بلدان عربية عدة. وكان مشروع التوطين الثاني سينفذ في الاردن (مشروع جونستون)، والثالث في سوريا (مشروع الجزيرة).

وجاء عدوان القوات الاسرائيلية المسلحة على مدينة غزة، مساء ٢٨ فبراير ١٩٥٥، ليلعب رد فعله دوراً رئيسياً في سير الأحداث في الوطن العربي.

فقبل أن تنتصف ليلة ذلك اليوم، قامت وحدات عسكرية اسرائيلية بالاعتداء على وحدة عسكرية مصرية ـ فلسطينية، ترابط في منطقة محطة مدينة غزة، وسقط في هذا العدوان نحو أربعين قتيلاً في الجانب العربي، فانتفض القطاع بالمظاهرات من اقصاه الى أقصاه، تنادي بسقوط «مشروع سيناء» وتطالب بتسليح أهالي القطاع، وبالتجنيد الاجباري. واستمرت الانتفاضة ثلاثة أيام متوالية، سقط فيها

عدد مماثل لقتلى الاعتداء الاسرائيلي. ولم تتوقف الانتفاضة الا بعد أن وعد المسؤولون قادة الانتفاضة بالغاء مشروع سيناء، وتعزيز تحصينات القطاع، وتسليحه. وعليه تكون الانتفاضة قد تمخضت عن انتصار سياسي للحركة السياسية الفلسطينية في القطاع. وبالرغم من أن الحاكم العام لقطاع غزة، آنذاك، اللواء عبدالله رفعت، وعد - في بيان أصدره - بعدم التعرض لأي من المشتركين في الانتفاضة، وبعدم اتخاذ أي إجراء ردعي الا «ضد كل من أتلف أو أحرق»، الا أن أجهزة الأمن المصرية سارعت - مساء التاسع من آذار/ مارس - باعتقال ٦٨ من قادة الانتفاضة، أغلبهم من الاخوان المسلمين والشيوعيين وبعض المستقلين.

على أن تلك الانتفاضة لم تذهب دون أن تترك أثراً بالغاً على السياسة العربية عموماً، وعلى السياسة المصرية والقضية الفلسطينية، على وجه الخصوص. إذ سارع النظام المصري بطلب أسلحة من الولايات المتحدة الأمريكية، التي ماطلت ثم رفضت الطلب المصري، فكان أن تحول النظام المصري بطلبه هذا الى المعسكر الاشتراكي، فاستجاب في الحال، وكانت صفقة الأسلحة مع الاتحاد السوفييتي، الأولى من نوعها في الوطن العربي..

وقبل أن يهل صيف ١٩٥٥، اتخذت الحكومة المصرية ثلاثة قرارات - في إطار الصراع العربي/ الاسرائيلي - بالغة الأهمية، وهي:

١ - عقد صفقة أسلحة مع تشيكوسلوفاكيا*.

٢ - تأجيل تنفيذ مشروع سيناء، الى ما بعد تنفيذ مشروع السد العالي في مصر، بما يتيح توفير كميات ضخمة من مياه النيل، يمكن نقلها الى أرض المشروع.

٣ - تشكيل وحدات فدائية من الفلسطينيين، لشن هجمات عصابات داخل اسرائيل.

وجاءت أهمية القرار الأول لكونه الصفقة الأولى من نوعها في المنطقة، بعد أن كانت الدول الامبريالية تحتكر السلاح في المنطقة، وتتحكم فيه بما يحقق الأغراض السياسية للامبريالية. أما القرار الثاني، فجاء ليبقي الخط مفتوحاً مع الامبريالية الأمريكية، ويغريها بإمكانية تنفيذ مشروعها التصفوي في سيناء، لقاء مساعدتها مصر في بناء السد العالي. أما تشكيل وحدات الفدائيين الفلسطينيين فكان مقدمة للعمل الفدائي الفلسطيني، الذي انطلق مع بداية ١٩٦٥. إذ شجع هذا القرار التجمعات الفلسطينية في المناطق الأخرى، كما شجعتها هجمات هؤلاء الفدائيين في قلب إسرائيل، خلال عام ١٩٥٦، وأظهرت هذه الهجمات إمكانية مقاتلة إسرائيل، عدا عن وجوب هذه المقاتلة. كما كان هذا القرار تصحيحاً للوضع الذي خلّفه النظام الملكي المصري بسحب أسلحة المناضلين الفلسطينيين، عند دخول القوات المصرية فلسطين (١٥/٥/١٩٤٨).

وهكذا، ساهمت انتفاضة آذار/ مارس ١٩٥٥ في مسيرة تخلص مصر من روابطها المريرة مع الامبريالية، وبدء مرحلة تعاملها وتحالفها مع المعسكر الاشتراكي، كما كانت هذه الانتفاضة لبنة في

★ كانت الصفقة مع الاتحاد السوفييتي، الا أن الحكومة المصرية - بالاتفاق مع السوفييت - رأت إعلانها مع تشيكوسلوفاكيا، تخفيفاً لرد الفعل الامبريالي والرجعي العربي، على ما يبدو.

صرح حركة المقاومة الفلسطينية المسلحة، التي ابتدأت منظمة مؤطّرة، بعد حوالي عشر سنوات من هذه الانتفاضة. ويلاحظ أن كثيراً من قادة هذه الانتفاضة أصبحوا قادة في حركة المقاومة هذه، مثل محمد يوسف النجار، وكمال عدوان، وخليل الوزير (من قادة فتح).

وفي صيف ١٩٥٥، تكون فرع سري لحزب البعث العربي الاشتراكي في قطاع غزة، الذي بدأ نشاطه بحوالي عشرة أشخاص فقط.

وفي ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٦، شنّت القوات الاسرائيلية هجوماً عسكرياً واسعاً، احتلت فيه - بمؤازرة القوات البريطانية والفرنسية - قطاع غزة ومعظم أراضي صحراء سيناء المصرية.

ونظّم الشيوعيون في قطاع غزة «الجبهة الوطنية» (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٦)، لمجابهة الاحتلال الاسرائيلي (٢ نوفمبر ١٩٥٦ - ٧ مارس ١٩٥٧)، وقادت هذه الجبهة الكفاح السياسي المعادي للاحتلال، في حين رفضت القوى السياسية الاخرى (الاخوان والبعث) التحالف مع الشيوعيين. بسبب إشارة الشيوعيين - في برنامج الجبهة المقترحة بين القوى الثلاث - الى ضرورة الاعتماد في مقاومة الاحتلال على كفاح الشرفاء داخل اسرائيل[٣].

وقبيل انتهاء عام ١٩٥٦، شكل الاخوان المسلمون والبعثيون معاً «جبهة المقاومة الشعبية». على أن ضربات سلطات الاحتلال توالت على الجبهتين، في آن، حتى اذا ما انتهى يناير ١٩٥٧ كان معظم أعضاء الجبهتين إما رهين الاعتقال أو غادر القطاع تجنباً للاعتقال. على أن جبهة المقاومة ساهمت في تجربتها القصيرة في وضع جنين حركة «فتح»*، التي ولدت بعد نحو ست سنوات، ومارست نشاطها العسكري ضد اسرائيل بعد حوالي تسع سنوات من الاحتلال الاسرائيلي الأول لقطاع غزة.

وبعد انسحاب القوات الاسرائيلية انتعشت الحركة السياسية في القطاع، خاصة بعد إفراج السلطات المصرية عن بقية معتقلي انتفاضة مارس ١٩٥٥ (٢٨ معتقلاً) من السجون المصرية، كلهم شيوعيون، عدا إخواني واحد.

وفي صيف ١٩٥٧، وقع انشقاقان في الحزب الشيوعي، كما تكون فرع لحركة القوميين العرب، سرعان ما تضخم، مستفيداً من الفراغ السياسي الذي تخلف عن غياب الشيوعيين والبعثيين، بعد ضرب السلطة المصرية للحزب الشيوعي (اعتقالات نيسان/ إبريل و آب/ أغسطس ١٩٥٩)، وبعد انفجار الخلافات الحادة بين النظام الناصري وحزب البعث في سوريا (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٩)، وانعكاس هذه الخلافات على معاملة الادارة المصرية لبعثيي القطاع، مما دفع هذا الحزب الى تشديد الطابع السري لنشاطه، وتقليص حجم العضوية فيه، ربما بسبب قيام هذه العضوية، فيما سبق، على الولاء لعبد الناصر، في أغلبها.

وفي ١٤ آذار/ مارس ١٩٥٨، شكلت الادارة المصرية المجلس التشريعي في القطاع، وراعت في تعيين

★ يقول أبو الأديب (سليم الزعنون)، عضو اللجنة المركزية لفتح، إن حوالي إثني عشر شخصاً من هذه الجبهة اجتمعوا في منزل بحي الزيتون في مدينة غزة، ووضعوا خطة لاقامة تنظيم جبهوي فلسطيني، كانت «فتح» هي صورته النهائية. القبس، ٣١/١٢/١٩٧٤.

أعضائه التوازن العائلي التقليدي في القطاع، متجاهلة القوى السياسية الجديدة.

وحاولت الجمهورية العربية المتحدة تشديد قبضتها على الحركة السياسية الفلسطينية، في المناطق التي تهيمن عليها المتحدة (قطاع غزة، سوريا ومصر)، فأقامت «الاتحاد القومي الفلسطيني» في سوريا، ومثله في قطاع غزة، وحرصت على عدم إقامة وحدة بين هذين الاتحادين. مع ذلك طالب الاتحاد القومي الفلسطيني في سوريا ـ والذي سيطر عليه القوميون العرب ـ في مذكرة رفعها الى الجامعة العربية «بتعبئة جميع الفلسطينيين في جيش موحد». الا أن عبدالحميد السراج ـ رئيس المجلس التنفيذي في الاقليم السوري من المتحدة آنئذ ـ أعلن معارضته للفكرة، فلم تر النور.

وفي تشرين الأول/ أكتوبر من عام ١٩٦١، وجه مازن النقيب، رئيس الاتحاد القومي الفلسطيني في سوريا، نداءً الى الدول العربية كي تقيم كياناً فلسطينياً، تنفيذاً لقرارات الجامعة العربية.

وفي قطاع غزة، ولد الاتحاد القومي الفلسطيني ميتاً، ولم يكن أسعد حظاً من الأصل في الجمهورية العربية المتحدة. ولم يُحدث نشاطاً الا أثناء الانتخابات الخاصة به، والتي تدخلت الادارة العسكرية المصرية في مرحلتها الخيرة، فعينت أعضاء اللجنة التنفيذية للاتحاد، ووضعت على رأسهم منير الريس.

وأسست الحركة السياسية في القطاع، حتى ربيع ١٩٦٤، حين تكونت «منظمة التحرير الفلسطينية»، وتسببت في تفجير الخلافات العنيفة بين التنظيمين السياسيين في القطاع:

الشيوعيين والقوميين العرب، إذ أقامت «حركة القوميين العرب» الدنيا وأقعدتها، بسبب اختيار عضو راديكالي في اللجنة التنفيذية الأولى لمنظمة التحرير الفلسطينية من قطاع غزة، هو الدكتور حيدر عبدالشافي. خاصة بعد تشكيل عبدالشافي «لجان مؤازرة» منظمة التحرير، اختار أعضاءها من جميع الاتجاهات السياسية في القطاع، ولم يجعلها وقفاً على القوميين. وانتهزت حركة القوميين هذه الفرصة، لتنشر شعاراتها المعادية للشيوعية في أنحاء القطاع، في حين أفاد هذا العداء الشيوعيين في توحيد صفوفهم، التي مزقتها الاعتقالات المتوالية، وضيق حجم انجازاتهم، والاختلاف في تقويم الخلاف الذي نشب ـ فيما بين أوائل ١٩٥٩ الى ربيع ١٩٦٣ ـ بين النظامين المصري والعراقي، إضافة الى الاهتزازات الاجتماعية المتلاحقة في القطاع.

على أن الهدوء سرعان ما عاد الى القطاع، عقب تشكيل أحمد الشقيري اللجنة التنفيذية الثانية لمنظمة التحرير، والتي استبعد منها الدكتور عبدالشافي.

وأقامت دار أخبار اليوم المصرية ـ المعروفة بميولها للغرب ـ صحيفة أسبوعية في قطاع غزة، هي «أخبار فلسطين»، في ربيع عام ١٩٦٣، استمرت حتى أوائل ١٩٦٥، لتعاود الصدور في أواخر السنة ذاتها، عن منظمة التحرير، ولكن بطاقم الصحيفة القديم نفسه.

وفي أواسط عام ١٩٦٥ أصدرت بعض العناصر الماركسية صحيفة أسبوعية باسم «نداء التحرير»، الا أن أجهزة الأمن صادرتها بعد صدور ثلاثة أعداد منها.

وعندما نشبت معركة انتخابات «التنظيم الشعبي» التابع لمنظمة التحرير، في صيف ١٩٦٦، بدا وكأن الروح عادت للحركة السياسية في القطاع، بما أحدثته من نشاط سياسي كبير ومفاجيء.

وبعد أن سيطرت العناصر الراديكالية ـ من يساريين وقوميين عرب ـ على قيادة هذا التنظيم في قمته وفي لجان الأحياء. وما أن أحس الشقيري بنتائج الانتخابات، التي جاءت على غير هواه. حتى سارع باصدار قرار ـ بصفته رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ـ أخضع فيه مختلف فروع التنظيم الشعبي الى مكاتب منظمة التحرير، كل في منطقته. فضمن الشقيري ـ بهذا القرار التعسفي البيروقراطي ـ إماتة التنظيم الشعبي، بما يضمن للشقيري استمرار تفرده داخل المنظمة، دون منافس، أو فرصة للمساءلة.

واخترق الاحتلال الاسرائيلي حاجز الصمت في القطاع. إذ جرت الدماء، من جديد، في عروق الحركة السياسية في القطاع، وفجّر الاحتلال مقاومة باسلة ضده، أخذت في التصاعد حتى أواخر عام ١٩٧١. واذا كان خطها قد أخذ في الانحدار منذئذ، فلذلك الصمود ولهذا الهبوط أسبابه الذاتية والموضوعية.

تحت الاحتلال الثاني:

مع الاحتلال، بدأ نفوذ القوى التقليدية في الضفة والقطاع (بقايا الاقطاع والكومبرادور) في التراجع، لحساب تلك الطبقات الاجتماعية، التي تناقضت مصالحها مع الاحتلال، مثل البورجوازية الوطنية، التي اعتمدت أساليب «مناشدة» الاحتلال، من أجل التخفيف من أعبائها، وسياسياً، فإن هذه الطبقة مالت الى المساومة مع المحتل، وإن كان جناحها الصناعي النامي قد تعرض الى إجراءات وتشريعات الحقت أضراراً بالغة بنشاط هذا الجناح. أما الجناح التجاري الكبير من هذه الطبقة فمال الى مهادنة المحتلين، أساساً بسبب الفائدة المالية المؤقتة التي جناها هذا الجناح من الاحتلال، فيما تضرر صغار التجار ومتوسطيهم، بسبب تضييقات الاحتلال عليهم، وتدني دخولهم، والتأثيرات السلبية التي لحقت بهم، بحكم ارتفاع الأسعار، ولوقوعهم تحت ضغط التجار الاسرائيليين، المدعومين من حكومتهم، وأخيراً بسبب الضرائب الباهظة التي فرضها الاحتلال عليهم. على أن البورجوازية الزراعية كانت أكثر أجنحة البورجوازية الوطنية تضرراً من الاحتلال، الذي عمد الى مصادرة مساحات شاسعة من أراضي الضفة، فضلاً عما آلت اليه سياسته من ندرة العمال الزراعيين وارتفاع أجورهم، وإقدامه على قطع الطريق على تصدير المنتجات الزراعية، وإغراق الضفة والقطاع بالمنتجات الزراعية الاسرائيلية.

وتضررت النسبة الأكبر من البورجوازية الصغيرة، بسبب من عدم الاستقرار، وتردي الخدمات وإضعاف التسويق الاستهلاكي، مورد رزقها الأساسي.

وبدأت اسرائيل في استيعاب الطبقة العاملة، بشكل واسع، ابتداءً من نهاية الستينات، في محاولة للتخفيف من أسباب السخط لدى هذه الطبقة، ناهيك عن الرغبة الاسرائيلية الأكيدة في استنزاف واستغلال هذه الطبقة، اقتصادياً وسياسياً. وقد استوعبت إسرائيل عمال الضفة والقطاع في مجالات العمل زهيدة الأجر، وغير الماهر، وحرمتهم حتى من الحدود الدنيا من الضمانات الاجتماعية. وأخذ التحول يفعل مفعوله في تقليص حجم عمال الزراعة، العددي والنسبي، مقابل مضاعفة حجم العاملين

في البناء. على أن هذا التطور الكمي للطبقة العاملة، لم يرافقه تطور كيفي، سياسي ونقابي، ربما بسبب امتصاص العمل الاسرائيلي لأكثر من نصف عمال الضفة والقطاع، ولعملهم في تجمعات صغيرة، وأعمال غير متقدمة، ولارتباط النسبة الغالبة منهم بالريف، ولحالات البطالة الواسعة المفاجئة، مما أعاق حشد هذه الطبقة ـ صاحبة المصلحة الأكيدة في إنهاء الاحتلال ـ في الكفاح ضد المحتل.

وأدى ضرب الزراعة الى تزايد معدلات الفلاحين المتدفقين الى سوق العمل في المدينة، ومنها الى السوق الاسرائيلية، وإن ظل دخلهم هنا بلا أساس انتاجي.

أما اللاجئون، فقد انقطعت صلات نسبتهم الغالبة بالانتاج، منذ نكبة ١٩٤٨. وإن كمنت أهميتهم للحركة الوطنية في تجمعاتهم الكبيرة داخل المخيمات، وفي تردي أوضاعهم المعيشية.

وعمقت سلطات الاحتلال من تأثير هذه العوامل، بعرقلتها التطور الثقافي للضفة والقطاع.

القوى الحية تتصدى:

بادر الشيوعي والبعث وجبهة تحرير فلسطين (ج. ت. ف) الى تكوين «الجبهة الوطنية المتحدة في قطاع غزة»، منذ آب/ أغسطس ١٩٦٧. وبعد ثلاثة أشهر، شكّل القوميون العرب مع بعض مؤيديهم في القطاع «طلائع المقاومة الشعبية». وأصدرت الجبهة الوطنية صحيفة سرية أسبوعية، حملت اسم «المقاومة»، وعلى غرارها أصدرت طلائع المقاومة «الجماهير». في ما عمد بعض من تبقى في القطاع من ضباط وجنود جيش التحرير الفلسطيني الى اعادة تنظيم صفوفهم، وجمع المزيد من الأسلحة والذخائر، من مخازن وحداتهم السابقة، والبدء باشتباكات عسكرية محدودة مع قوات الاحتلال، اتفقوا مع قيادة الجبهة الوطنية المتحدة، على أن يجروا هذه الاشتباكات خارج أراضي قطاع غزة، بسبب وقوع سكانه، آنئذ، أسرى الاحباط، الذي سببته حرب هزيمة ١٩٦٧، وعدم استعداد هؤلاء السكان، بالتالي، للسير في هذا الشكل الكفاحي، أو تحمل تبعاته.

وبدأت هذه «الجبهات» نضالاً تحضيرياً دؤوباً، من أجل وضع حد لحالة الاحباط الشعبي، بهدف إقناع السكان بوجوب مقاومة المحتل، ولتدريب المزيد من الاعضاء الجدد على استخدام السلاح، ولتخزين ما أمكن من السلاح والعتاد، في انتظار نضوج الظروف ـ وبخاصة عامل «استعداد الجماهير» ـ لبدء المقاومة المسلحة في القطاع. حيث بدأت الجماهير تخرج من إحباطها، مع اشتداد الكفاح السياسي هناك، وانجاز إضراب سياسي شامل، بمناسبة ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٧، وبعد نجاح القوات المصرية في اشتباك مسلح محدود، في رأس العش، شمالي جبهة قناة السويس، في أول تموز/ يوليو ١٩٦٧، وبعد إغراق البحرية المصرية للبارجة الاسرائيلية «إيلات»، في ٢١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٧، ولاحقاً، حين فتحت القوات المصرية، منذ شباط/ فبراير ١٩٦٩، حرب استنزاف ضد القوات الاسرائيلية في جبهة القناة.

وفي ٣٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٧، أصدرت «الجبهة الوطنية المتحدة» ميثاقها[4]، الذي حدد أهدافها في ما يلي:

ـ كنس الاحتلال الاسرائيلي.

ـ عودة الادارة المصرية الى قطاع غزة.

ـ إسقاط مشاريع التصفية والتشريد.

ـ مقاطعة سلطات الاحتلال، ومقاومة المؤامرات الاسرائيلية، الرامية الى تهويد الحياة في القطاع.

بالرغم من ان الحديث عن قطاع غزة لا يعني على الاطلاق اختلاف طبيعة النضال فيه عن أي موقع فلسطيني آخر بل هو امتداد للنضال الفلسطيني العام، فقد تميزت المقاومة في قطاع غزة بالاشتداد، وبارتفاع كبير في معدلات العمليات الفدائية، عنها في الضفة الغربية، منذ وقت مبكر غداة حرب ١٩٦٧ وحتى أواخر العام ١٩٧١. وذلك لعدة أسباب، لعل أهمها:

● كم القمع الذي تعرض له سكان القطاع، مبكراً، فاق بمعدلاته كثّيرا كمه المارس في الضفة.

● تفشي البطالة الواسعة في القطاع، بعد أن سرَّح الاحتلال زهاء ثلاثة أرباع موظفي الحكومة فيه (نحو خمسة آلاف موظف)، وأحرق بعض مراكب الصيد، ليحرم الصيادين من مصادر رزقهم. في ما بقي موظفو الضفة الحكوميون في وظائفهم، وكان تأثر تجار الضفة من الكساد، الذي استبد بتجار القطاع أقل نسبياً، وجاء هذا بفعل «الجسور المفتوحة»، واستفادة بعضهم من «أموال الصمود». في ما كسدت تجارة التجزئة في القطاع، وكذلك تجارة الجملة، بعد إغلاق السوق المصرية، وانقطاع الاستيراد والتصدير، وبسبب إقفال ميناء غزة ومطارها، وتوقف الخط الحديدي المار بالقطاع من مصر.

● توقف تصدير الحمضيات الى الخارج. التي يعتمد على ريعها قطاع واسع من السكان، يمتد من أصحاب البيارات الى العمال الزراعيين، مروراً بتجار الحمضيات والنجارين.

● ولأن بديل الاحتلال لسكان القطاع هو الادارة المصرية الناصرية.

● الدأب الرسمي الاسرائيلي على التأكيد بضم القطاع، دون الضفة.

● الانهاك الملموس لحركة الجماهير في الضفة الأمر الذي ترك أثره السلبي على القوى السياسية.

● كما لا يمكن إنكار تأثير وجود جيش التحرير الفلسطيني، حتى لحظة احتلال القطاع من قبل القوات الاسرائيلية، وبقاء بعض أفراده الى ما بعد الاحتلال في القطاع.

● ثم هناك الخبرة المختزنة، منذ الأعمال الفدائية التي مارستها، منذ العام ١٩٥٥، الكتيبة ١٤١ فدائيين.

● فضلاً عن تلقي البالغين من سكان القطاع تدريباً على السلاح، منذ أواسط الستينات.

● ناهيك عن التربية الوطنية والقومية التي تلقاها هؤلاء في المدارس، إبان الادارة المصرية الناصرية، مع بقاء القطاع المنطقة الوحيدة التي تحمل اسم فلسطين «رسمياً».

● وأخيراً، هناك خبرة القوى الوطنية والتقدمية المخزونة، منذ مواجهة القوات الاسرائيلية، تحت الاحتلال الأول، في ما بين ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٦ و ٧ آذار/ مارس ١٩٥٧.

وتوقعت قوات الاحتلال أن تتحول أساليبها الارهابية، وما ترتب عليها من ضائقة اقتصادية خانقة الى عوامل طرد قوية لسكان القطاع، من أجل تفريغه، تمهيداً لتهويده لكن فألها سرعان، ما خاب.

وفي كانون الثاني/ يناير ١٩٦٨، تمكنت قوات الاحتلال الاسرائيلي من توجيه ضربة قاصمة الى كل من جيش التحرير، والجهاز العسكري لطلائع المقاومة الشعبية، في ما أفلت الجبهة الوطنية المتحدة من الضربة، بفعل تمكن قادتها من أساليب العمل السري.

وفي هذه الأثناء، بدأ التنسيق بين قوى الضفة وقوى القطاع، بعد أن وفر الاحتلال لفلسطين الوحدة الجغرافية، بعد وحدتها السياسية المتمثلة في التعرض لأوضاع احتلال واحد، ودخولها مرحلة ثورية واحدة.

وشهد قطاع غزة عمليات عسكرية، أخذت تتصاعد وتتنوع، ضد قوات الاحتلال، شنها مقاتلو «قوات التحرير الشعبية»*، و«الجبهة الشعبية»**، و«فتح» و«الجبهة الوطنية المتحدة».

وجرت مظاهرات محلية متناثرة، ضد أساليب القمع الاسرائيلية. الى أن كان الاضراب السياسي العام، الذي شمل جميع مظاهر الحياة في شتى أرجاء القطاع، يوم ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٧، فكان بداية لمرحلة جديدة من الكفاح، اتسمت بالقوة والاتساع. وفي كانون الأول/ ديسمبر من السنة ذاتها، نظَّم العمال العرب العاطلون مظاهرة في رفح. وخلال شهرين اثنين، فقط، من العام ١٩٦٧، قُدم مئتا فدائي فلسطيني الى المحاكم العسكرية الاسرائيلية في القطاع.

وفي أيار/ مايو ١٩٦٨، جرت، طوال أربعة أيام متوالية، مظاهرات نسائية وطلابية حاشدة، في كل من غزة ودير البلح.

وفي شباط/ فبراير ١٩٦٩، أقامت طالبات غزة المتاريس في الشوارع، وقذفن سيارات الإسرائيليين بالحجارة، وهتفن بحياة جمال عبدالناصر، الذي بدأت قواته، لتوها، حرب استنزاف ضد القوات الاسرائيلية.

واستجابة لطلب منظمات المقاومة، فإن سائقي شركة الباصات الاسرائيلية من سكان الضفة والقطاع قدموا استقالاتهم من هذه الشركة، في حزيران/ يونيو ١٩٧١. واضربت جماهير القطاع، في آب/ أغسطس من العام نفسه، استجابة لطلب مشترك من «قوات التحرير الشعبية» و«الجبهة الشعبية». وحيل بين المحتلين الاسرائيليين وبين استخدام «المخاتير» ضد المقاومة.

في ما اتسعت واشتدت أعمال المقاومة المسلحة في القطاع، بين ١٩٦٧ و ١٩٧١***، مما جعل البؤرة الحقيقية للمواجهة العربية ـ الاسرائيلية لا تقع على ضفاف الأردن، أو على شواطيء قناة السويس،

★ منذ شباط/ فبراير ١٩٦٨، عمدت قيادة جيش التحرير الفلسطيني الى تشكيل ذراع عصابات للجيش، أطلقت عليه اسم «قوات التحرير الشعبية». ومن ثم، فان من تبقى من جيش التحرير في القطاع. سراً، حمل هذا الاسم.

★★ بعد ضربة كانون الثاني/ يناير ١٩٦٨، فان «طلائع المقاومة الشعبية» كمنت، لبعض الوقت، لتعود باعتبارها فرعاً للجبهة الشعبية، التي تشكلت، أواخر ١٩٦٧، من «شباب الثأر» و«أبطال العودة» و«جبهة التحرير الفلسطينية».

★★★ بلغ مجموع العمليات الفدائية، في شتى أرجاء فلسطين، خلال العام ١٩٧٠، نحو ٢٤٣٠ عملية، وإن عاد حجم العمليات الى الهبوط، في العام التالي، الى ٧٥٥ عملية، وفي العام ١٩٧٢، الى ٤٧٣. ومال حجم العمليات الى الاستقرار، منذ العام ١٩٧٣، حيث بلغ، سنتذاك، ٤٧٦ عملية.

محمد خالد الأزعر، **المقاومة في قطاع غزة ١٩٦٧ـ١٩٨٥**، القاهرة، دار المستقبل العربي، ١٩٨٧، ص ١٤٤.

وإنما في غزة نفسها»، على حد تعبير يومية فرنسية يمينية معروفة[٥]. كما أظهر مدينة غزة «وكأن الفدائيين هم الذين يسيطرون عليها»[٦].

وحظي قطاع غزة بنصيب الأسد في أعمال المقاومة المسلحة، طوال الفترة من بداية احتلال ١٩٦٧ وحتى تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٩. وهي التي بلغت، في جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة، ٧٩٠ عملية عسكرية، كان لقطاع غزة ٦٣١ منها. ومنذ حزيران/ ١٩٦٧ وحتى أول أيار/ مايو ١٩٦٩، فإن المحاكم العسكرية الاسرائيلية في القطاع بتّت في نحو سبعة آلاف قضية مقاومة، اتهم فيها زهاء عشرين ألفاً من سكان القطاع، وهو عدد كبير، في قطاع لا يتجاوز عدد سكانه الثلاثمئة وخمسين ألفاً[٧]. وغدت «هذه المساحة، بسكانها، تشكل خميرة الشعب الفلسطيني، وبخاصة المخيمات»[٨]. كما غدا «من غير الممكن الفصل بين السكان والفدائيين، فالسكان في القطاع هم فدائيون محتملون.. وهذا هو السبب في ظهور خمسة فدائيين مكان كل فدائي يقتل أو يلقي القبض عليه في القطاع»[٩].

ومنذ أواخر العام ١٩٧١، بدأت أعمال المقاومة العسكرية تتراجع في القطاع، بعد أن سكتت الجبهة المصرية، وأخرج الفدائيون الفلسطينيون من الأردن، وانقطع سيل امدادهم للداخل بالسلاح والذخيرة، وبعد أن فقدت الحركة الوطنية في القطاع الكثير من قادتها وكوادرها، ما بين شهيد وسجين، وبعد أن أخذت المصانع والمزارع الاسرائيلية تستوعب العمال الفلسطينيين من القطاع، كما نشطت التجارة، نسبياً، وخفَّفت سلطات الاحتلال من أساليبها القمعية.

وشيئاً فشيئاً، بدأت أسباب نهوض المقاومة تخلي مكانها لأسباب الهبوط وفي الوقت نفسه، أخذت المقاومة المسلحة تتراجع لحساب الكفاح السياسي. كما تداخل الكفاح الوطني في القطاع مع نظيره في الضفة، وكاد الوضع الثوري أن يتطابق فيهما، عشية حرب أكتوبر ١٩٧٣، لذا، لا بد من رؤية التاريخ الكفاحي لهاتين المنطقتين، منذئذ، في إطار واحد.

مرحلة جديدة:

ومنذ العام ١٩٧٣، بدأت الحركة الوطنية في الضفة الغربية تزداد تنظيماً لحركة المقاومة المسلحة الفلسطينية، باعتبار حركة المقاومة هذه تعبيراً عن الشخصية الوطنية الفلسطينية، ومجالاً رحباً للكفاح ضد المحتل، وفرصة أكيدة من أجل الثأر للكرامة الوطنية المجروحة، وتجسيداً للأمل في استرداد الحقوق الوطنية الفلسطينية المغتصبة. وتجلى هذا في تعلق جماهير الشعب بحركة المقاومة، واندفاع الجماهير للانخراط في صفوف المقاومة[١٠].

وفي منتصف آب/ أغسطس ١٩٧٣، تشكلت «الجبهة الوطنية الفلسطينية»[١١]. فإثر توجيهات الدورة الحادية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، صيف ١٩٧٣، بضرورة تشكيل جبهة موحدة في الضفة والقطاع، بادرت قوى الداخل الى الاتصال في ما بينها. وشكلت هذه الجبهة. وتحت لوائها التقت الأحزاب الوطنية السرية، فضلاً عن فروع منظمات المقاومة في الضفة والقطاع. واعتبرت الجبهة نفسها «جزءاً لا يتجزأ من الحركة الوطنية الفلسطينية، والتي هي جزء من حركة التحرر العربي». وتضمن برنامج هذه الجبهة:[١٢]

- مقاومة الاحتلال، وتحرير الأرض.
- تأمين الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، ورفض المشاريع التآمرية.
- الدفاع عن الأراضي والممتلكات الفلسطينية.
- حماية الثقافة، والتاريخ، والمقدسات الفلسطينية، وإحياء التراث الشعبي وآداب المقاومة.
- العناية بالمسجونين، من المناضلات والمناضلين.
- دعم المنظمات الجماهيرية.
- العمل على دعم وحدة الشعبين الأردني والفلسطيني.
- وتعزيز أواصر الصداقة مع جميع القوى التقدمية في العالم.

وبتشكيل الجبهة الوطنية الفلسطينية، تكون الكثير من الأمور التنظيمية قد تم إنجازها:

● حيث وضع تشكيل هذه الجبهة حداً للانفصال غير المبرر بين الضفة والقطاع، في كفاحهما الوطني، بحيث غدت المنطقتان ـ بقيام الجبهة ـ ساحة كفاح واحدة. فالوطن واحد، والمرحلة الثورية واحدة، والهدف الكفاحي واحد، والعدو واحد.

● اجتذبت الجبهة تحت مظلتها جميع القوى الوطنية والتقدمية في الضفة والقطاع لأول مرة، منذ احتلال ١٩٦٧.

● أعلنت الجبهة انها «الذراع الضارب لمنظمة التحرير الفلسطينية»، و «امتدادها الطبيعي في المناطق المحتلة».

● انتقل زمام المبادرة، مؤقتاً، من الخارج الى الداخل، بعد أن ظل الداخل في موقع المتأثر والمتلقي من الخارج، مدة طويلة. وعبَّر هذا الانتقال عن نفسه بتوحيد قوى الداخل، في ما لم تتوصل قيادات الخارج الى وحدة مماثلة.

ولم يمتد تكوين الجبهة التنظيمي الى ما تحت قيادتها العليا، حيث لم تنزل الى المستويات الوسطى والقاعدية، الأمر الذي حدَّ من فاعليتها، الى حد كبير. حتى أن اعتقال قوات الاحتلال لمعظم قيادات الجبهة، وترحيلهم، في ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٣، أدى الى شل الجبهة، لعدة أسابيع، أمكن بعدها إعادة تكوين قيادة عليا جديدة لها، ولكن ليس بدون صعوبات حقيقية.

وأحيت حرب ١٩٧٣ الأمل عند سكان الضفة والقطاع بقرب زوال الاحتلال. وشهدت المنطقتان، عندئذ، نهوضاً وطنياً ملحوظاً، عبَّر عن نفسه في المظاهرات والاضرابات والتصاعد الملموس في العمليات الفدائية، وإن كان التصاعد في الضفة أعلى نسبياً. ولهذا التحول غير سبب:

- اذ تم اعتقال أو استشهاد نسبة كبيرة من قيادات الحركة الوطنية في القطاع.
- شح وصول الأسلحة من الخارج الى القطاع، بعد خروج فصائل المقاومة الفلسطينية من الأردن عام ١٩٧١.
- بدا احتمال العودة الى الادارة المصرية مقضاً لمضاجع سكان القطاع، إذ غدا عودة الى نظام السادات، وليس عبدالناصر. وشتَّان بين الاثنين. في ما رجَّح سكان الضفة قيادة منظمة التحرير

الفلسطينية للمنطقة، في حال زوال الاحتلال الاسرائيلي.

- وأخيراً، فإن سلطات الاحتلال عمدت الى تشغيل عمال القطاع، ابتداء من ربيع ١٩٦٩، على النحو السابق بيانه، بما مكَّنها من التخفيف من الطاقات الثورية الكامنة لدى قطاع واسع من سكان القطاع، وإن كان هذا لا ينفي أنها فعلت الشيء نفسه في الضفة، لكن الضائقة الاقتصادية في القطاع كانت أشد، بما لا يقاس عن مثيلتها في الضفة. ومن هنا، فإن تشغيل عمال القطاع أحدث انفراجة ملموسة في ضائقة القطاع الاقتصادية.

وعلى الرغم من كل أساليب البطش الاسرائيلية الشرسة، ومن جميع الاحباطات، الا أن سكان الضفة ظلوا يرفضون الاحتلال، تماماً. فحسب استفتاء أجرته أسبوعية بريطانية، عشية حرب ١٩٧٣، أعطى ٤٤٪ من سكان الضفة صوتهم للدولة الفلسطينية، في ما دعا ٢٠٪ الى إشراف دولي[١٣].

وعندما انفجرت حرب ١٩٧٣، هبَّت جماهير الضفة غاضبة، وتجلى الدور الكفاحي للجبهة الوطنية الفلسطينية، فدعت الى عرقلة حركة مواصلات القوات الاسرائيلية، والى امتناع العمال الفلسطينيين عن العمل في المؤسسات الاسرائيلية.

وبددت هذه الحرب أسطورة الجيش الاسرائيلي، كما عززت الأمل في التخلص من الاحتلال الاسرائيلي.

ومع انقضاء العام ١٩٧٣، استجدت جملة من الأمور، لعبت دوراً ملموساً في إلهاب المشاعر الوطنية في الضفة والقطاع، بعد تبديد أسطورة «الجيش الذي لا يقهر»، وبعد تأكيد إمكانية هزيمة الجيش الاسرائيلي، وبعد صدور القرار الشهير عن مؤتمر القمة العربية، في الرباط، خريف ١٩٧٤، والذي اعتبر منظمة التحرير «الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني»، وبعد قبول المنظمة عضواً مراقباً في الأمم المتحدة، ودخول رئيس لجنتها التنفيذية مقر الأمم المتحدة في نيويورك، ليلقي خطابه الشهير، في تشرين الثاني/ نوفمبر من العام نفسه.

وفي ما بين نيسان/ إبريل وأيار/ مايو ١٩٧٤، شنَّت سلطات الاحتلال الاسرائيلية حملة اعتقالات واسعة، طالت نحو تسعمائة من نشطاء الجبهة، ثلثهم من الشيوعيين[١٤]، حتى أن ٧٨٪ من المعتقلين إدارياً، في العام ١٩٧٤، كانوا ينتمون الى الحزب الشيوعي في الضفة الغربية[١٥].

ثم كانت الهبَّة الشعبية، التي انفجرت في الضفة، في ١١/١١/٧٤، وفي قطاع غزة، منذ ٢١/١١.

وكان مجمل العمليات الفدائية في مجموع الأراضي الفلسطينية، خلال العام ١٩٧٤، هو ٣٧٥ عملية.

وفي مجال نشاط «الجبهة الوطنية الفلسطينية»، فقد اعتمدت الجبهة على صحيفتيْ «الفجر» و «الشعب» المقدستين، كمنبر إعلامي يعبر عنها. الا أن سلطات الاحتلال تكفلت برئيس تحرير «الشعب»، علي الخطيب، فنفته الى لبنان، في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٤، في حين تمت تنحية بشير البرغوثي عن رئاسة تحرير «الفجر»، ١٩٧٦. وبذا، فقدت الجبهة وسائطها الاعلامية. وسرعان ما إنقطع العون المادي الخارجي عنها.

وراوحت العمليات الفدائية في أنحاء فلسطين، طوال العام ١٩٧٥، مكانها، فبلغت ٣٧٧ عملية. في ما تمت عمليات اعتصام وإضرابات، احتجاجاً على حملات الاعتقال الاداري. كما جرى التنديد باتفاقية

فصل القوات الثانية بين نظام السادات والنظام الاسرائيلي، وتم التصدي للاستيطان، وتشكيل «لجان الدفـاع عن الأراضي»، ورفض مشروع الادارة المـدنية، منذ تموز/ يوليو ١٩٧٥. وعلى امتداد ثلاثة أسـابيـع، انفجرت، منذ ٦/١١/٧٥، انتفاضة جديدة في الضفة والقطاع، أجبرت رشاد الشوا على التراجع، فتخلى عن تأييده لمشروع الادارة المدنية.

ومـع تمسـك اسرائيـل بهذا المشروع، ومع صدور قرار إحدى محاكم الصلح الاسرائيلية، يوم ٢٩/١/١٩٧٦، بالسماح لليهود بأداء طقوسهم الدينية في المسجد الأقصى، انفجرت، يوم ٢/٨، هبّة جديدة، في شكل مجموعة من المظاهرات في شتى مدن الضفة والقطاع، فضلاً عن إضراب تجار القدس، وتقديم معظم المجالس البلدية استقالاتها، احتجاجاً. واكتمل الاضراب العام، وشمل فلسطين كلها، في «يوم الأرض»، في الثلاثين من آذار/ مارس ١٩٧٦.

وفي مواجهة «ضريبة القيمة المضافة»، التي فرضتها سلطات الاحتلال، منذ مطلع تموز/ يوليو، انفجرت المظاهرات والاضرابات، في مختلف مدن الضفة والقطاع، وردّت سلطات الاحتلال بفرض نظام منـع التجـول في غير مدينـة. وتعززت أسباب الغضب الجماهيري، مع المحنة التي بدأت تشتد على الفلسطينيين في مخيمات لبنان. فكانت الموجة الثانية من المظاهرات في مدن الضفة والقطاع، في آب/ أغسطس التالي. هذا، في حين بلغ مجموع العمليات الفدائية فوق شتى أرجاء الأرض الفلسطينية، طوال ١٩٧٦، زهاء ٢٢٤ عملية.

ويتبين أن ثمة فتوراً نسبياً اعترى الوضع الثوري في الضفة والقطاع، طوال العامين ١٩٧٥ و ١٩٧٦، أساساً بسبب من انفجار الحرب الأهلية اللبنانية، منذ نيسان/إبريل ١٩٧٥، وما ترتب عليها من مآس محـزنـة، حاقت بالشعب الفلسـطيني في لبنـان، فضلاً عن انشغال قيادة منظمة التحرير والفصائل الفدائية بهذه الحرب، على حساب اهتمامهم بالداخل. ناهيك عن توقيع السادات لاتفاقية فصل القوات الثانية، في أيلول/ سبتمبر ١٩٧٥. وهي التي استسلم فيها لارادة الأعداء، وبها وضع حجر الأساس لاتفاقيتيْ كمب ديفيد واتفاقية «السلام» مع اسرائيل، التي عقدها بعد مبادرته المعروفة، وزار فيها فلسطين المحتلة، والتقى زعماء الصهيونيين، بعد ٢٦ شهراً من اتفاقية فصل القوات الثانية.

وتصـدت الحـركة الوطنية الفلسطينية في الضفة والقطاع لمبادرة السادات، متجاوبة مع رفض فصائل المقاومة الفلسطينية في الخارج لها. ولم يشذ عن هذا الاجماع الا نفر قليل من الاعيان. وحين رفضت الحركة الوطنية الفلسطينية وجماهير الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع مشروع «الحكم الذاتي» في المنطقتين، والمضمّن في اتفاقيتي كمب ديفيد، كان رفضها إجمالياً، حتى أن الكاتب الاسرائيلي المعروف، أمنون كابليوك، كتب يقول: «... لم نشهد، أبداً، منذ حرب الأيام الستة، مثل هذا الاجماع التام بين مختلف تيارات الأوساط الاجتماعية في الضفة والقطاع»[١٦]. وتدنت معدلات العمليات الفدائية، خلال العام ١٩٧٧، الى ١٦٤ عملية.

وترافقاً مع مبادرة السادات، أواخر ١٩٧٧، تقدمت بعض العناصر المهاودة للمحتل، بهدف تشكيل «روابط القرى» مستظلة بحراب المحتل الاسرائيلي. على أمل أن تكون القيادة البديلة لمنظمة التحرير، الا

أن القوى الوطنية والتقدمية وجماهير الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع أدانت هذه العناصر، ونبذتها.

وسرعان ما أمكن النهوض، من جديد، وسد الفراغ في القيادات الوسطى للجبهة الوطنية، بلجان التـوجيه الوطني، التي تشكلت، في العام ١٩٧٨، في مدن الضفة والقطاع، في مواجهة مؤامرة الحكم الذاتي، التي صاغهـا السادات وبيغن. وفي نهاية العام ذاته انتخب مؤتمر حاشد للجان، انعقد في القدس، في ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٨، «اللجنة المركزية للجان التوجيه الوطني». وضمنت هذه اللجنة الوطنيين من رؤساء البلديات، ومندوبين عن القيادات النقابية، العمالية والمهنية والنسائية والطلابية، وعدداً من الرموز الوطنية المستقلة. على أن هذا لا يعني أن القوى الوطنية والتقدمية لم تكن ممثلة في اللجنة المركزية للجان، بشكل أو بآخر. وأدان المؤتمر اتفاقيتيْ كمب ديفيد، لتنكرهما لحقوق الشعب الفلسطيني، وتناقضهما مع جميع مقررات القمم العربية، ولكونهما صلحاً منفرداً مع اسرائيل، ولأن «الحكم الذاتي» يكرّس الاحتـلال. وتمسـك المـؤتمر بمنظمة التحرير ممثلاً شرعياً وحيداً، ودعا الى الانسحاب الاسرائيلي الكامل من جميع الأراضي العربية، ثم تلاحقت المؤتمرات الموازية على مستوى المدن. والحقت باضراب عام، في ١٠/١٠، اقترن بمظاهرات صاخبة، شملت معظم مدن الضفة والقطاع.

وبقيت العمليات الفدائية على حالها، إذ بلغت، طوال ١٩٧٨، ١٨٠ عملية.

واتفقت القـوى الوطنيـة والتقـدميـة، في أيـار/ مايو ١٩٧٩، على إعادة إحياء الجبهة الوطنية الفلسطينية، بعد تطويرها. فأصدرت الجبهة بياناً، وعدت فيه بالتصدي للحلف الساداتي/ الأميركي/ الصهيوني، ونددت بأسلوب المراهنة على إمكانية ممارسة الامبريالية الأميركية الضغط على إسرائيل، ورفضت مشروع الادارة الذاتيـة، وأعـطت صوتهـا لـنـظمـة التحـرير، قائدة وممثلة وحيدة للشعب الفلسـطيني، وشددت على ضرورة تحقيق الوحدة الوطنية، وتعزيز التحالف مع قوى التحرر والدول الاشـتراكيـة، وطالبت برفـع وتـائر تطبيق الميثاق السوري/ العراقي، وإقامة الجبهة الشمالية، مع تصعيدها النضال ضد الاستيطان، والتصدي للاستيلاء على الأرض. ووجهت قوى الجبهة رسالة الى قيادة منظمة التحرير، في بيروت، حددت فيها شروط انجاز مهمات النضال المطروحة، في ما يلي:[١٧]

- التعجيل بتوحيد فصائل المقاومة في الخارج.
- تحقيق الوحدة الوطنية الشاملة في الداخل.
- اتخاذ موقف واضح ضد الحكم الذاتي، والوقوف بحزم ضد المشككين في موقف منظمة التحرير في هذا الصدد.
- تطوير جهاز إعلام في الخارج، بهدف التغلب على التعتيم الاعلامي، الذي فرضه العدو على نضالات الشعب الفلسطيني في الداخل.
- إعطاء الحوار الاردني ـ الفلسطيني مفهوماً ثورياً تقدمياً.
- تصحيـح مسار الدعم المادي الى الضفة والقطاع، حتى لايستغل في تقوية وتنشيط العناصر المعادية للخط الوطني.

وحين شجب الشعب الفلسطيني وقواه الوطنية والتقدمية الادارة المدنية، فإن الاحتلال عمد الى تصعيد وسائله القمعية، في مجال العقوبات الجماعية والاعتقالات التعسفية، وإساءة معاملة السجناء، وتنحية رؤساء البلديات المنتخبين، وحل المجالس البلدية المنتخبة، واطلاق النار على المتظاهرين، واطلاق يد عصابتيْ غوش إيمونيم وكاخ، وأمثالهما من العصابات الصهيونية الأكثر فاشية، كي تستبيح الضفة والقطاع وشعبهما.

وفي خطوة لاحقة، ردت الحكومة الاسرائيلية بفرض الادارة المدنية على الضفة الغربية، اعتباراً من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨١، في محاولة منها لاخماد القوى الوطنية والتقدمية هناك، وإضعاف نفوذ منظمة التحرير، وتمهيد السبيل أمام العناصر «المعتدلة»، حسب تعبير مناحيم ميلسون (مطلع ١٩٨١)، أول منسّق للادارة المدنية في الضفة الغربية. وهو الذي سرعان ما أعلن فشله في مهمته هذه، وقدم استقالته، خريف ١٩٨٢.

وطفح الكيل، وانفجرت مظاهرات صاخبة، في كل من مدن الضفة والقطاع، في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨١، واجهتها قوات الاحتلال، بكل العنف والشراسة، وسقط فيها زهاء عشرين شهيداً، فضلاً عن عشرات الجرحى. وبادر الاحتلال الى حل «لجنة التوجيه الوطني» المركزية. واعتبرت هذه المظاهرات من أكبر التحركات الجماهيرية ضد سياسة الاحتلال، من حيث توقيتها، وشعولها، حيث امتدت أسبوعين كاملين[(١٨)].

ورأت المصادر الصحفية الاسرائيلية، عند تقييمها للجنة التوجيه الوطني، أن هذه اللجنة «منحت المناطق (المحتلة) وزناً سياسياً مهماً»، وأعاد الكاتب نفسه قوة هذه اللجنة الى مجموع البلديات، التي هي «العمود الفقري لبنية القوة السياسية في المناطق (المحتلة)»[(١٩)]. وكان الكاتب ذاته قد اعترف بأن «النضال السياسي الفلسطيني سجل، خلال سنوات نشاط اللجنة، ذروات لم يكن بالامكان بلوغها، بعد أن حلّت اللجنة»[(٢٠)].

وتراجعت العمليات الفدائية، خلال العام ١٩٨١، الى ١٤٠ عملية. وفي ربيع ١٩٨٢، نحّت سلطات الاحتلال رؤساء البلديات الوطنيين، بسبب رفضهم الاعتراف بالادارة المدنية. فكانت مظاهرات حاشدة أخرى، شملت الضفة والقطاع، أياماً طويلة من شهريْ آذار/ مارس/ ابريل ١٩٨٢.

ثم كان غزو القوات الاسرائيلية للبنان، الذي تمخض عنه اخراج فصائل المقاومة الفلسطينية من لبنان، أواخر آب/ أغسطس ١٩٨٢. ووقع الحدث على الجماهير وحركتها الوطنية في الضفة والقطاع وقوع الصاعقة، فأحبطها، الى حين.

ثم جاء توزع فصائل المقاومة الفلسطينية في الخارج، وسرعان ما تعمق هذا التوزع، في ٩ أيار/ مايو ١٩٨٣، الأمر الذي أسلم الحركة الوطنية الفلسطينية في الداخل الى الحزن الغاضب. فعاشت حالة من المراوحة، بسبب افتقارها الى الوحدة. لكن انعقاد الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، في الجزائر، في نيسان/ ابريل ١٩٨٧، فتح الباب واسعاً، من جديد، أمام وحدة وطنية في الضفة والقطاع، وان كانت الانتفاضة الراهنة هي التي فرضتها، فعلاً، على القوى الوطنية.

الهوامش:

(١) G. Sterens; Arab Refugees, 1948-1952, **The Middle East Journal** , Vol. 6, No. 3, Summer 1952, P. 291.

(٢) F. C. Bruhns; A Study of Arab Refugees O'ttit udes, **The Middle East Journal**, Vol. 9, No. 2, Spring 1955, PP. 130-132.

(٣) ثروت كاتبة، تحويل العمل الفدائي الى قضية جماهيرية، **الطليعة** (القاهرة)، العدد السادس، السنة الخامسة، حزيران/ يونيو١٩٦٩، ص ٦٤.

(٤) للاطلاع على نص الميثاق، راجع: عبدالقادر ياسين، **تجربة الجبهة الوطنية في قطاع غزة**، بيروت، دار ابن خلدون، ١٩٨٠، ص ٩١_٩٥.

(٥) **لوفيغارو** (باريس) ١٩٦٩/٨/١١.

(٦) **هآرتس** (تل أبيب) ١٩٦٩/٨/٨.

(٧) مجموعة باحثين، **الفلسطينيون في الوطن العربي**، القاهرة، معهد الدراسات العربية، ١٩٧٧ (انظر: عبدالقادر ياسين، الحركة السياسية في قطاع غزة، ص ٥٦١).

(٨) **يديعوت احرونوت**، ١٩٧٢/١٢/٢٨، أوردها محمد خالد الأزعر، **المقاومة في قطاع غزة**، ١٩٦٧_١٩٨٥، القاهرة، دار المستقبل العربي، ١٩٨٧، ص ١٨.

(٩) **هعولام هزية**، ١٩٧١/٨/٣، أوردها المصدر نفسه، ص ٧٥.

(١٠) يساري أردني، **بعض ملامح الصراع الاجتماعي في الاردن**، بيروت، دار الفارابي، ١٩٧٢، ص ٧٧.

(١١) لمزيد من المعلومات عن هذه الجبهة، يمكن الرجوع الى:

- «الجبهة الوطنية الفلسطينية» في المناطق المحتلة: نشاطها، أهدافها، وحملة الاعتقالات ضدها **شؤون فلسطينية** (بيروت)، العدد ٣٨، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٤، ص ٢٠٧_٢١١.

- ربعي المدهون، في عامها السابع: الجبهة الوطنية الفلسطينية في الداخل، تدخل مرحلة نوعية جديدة، **الكاتب الفلسطيني** (بيروت)، العدد العاشر، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٩، ص ٢٠_٢٦.

- الضفة الغربية: الاحتلال ـ المقاومة، ونظرة الى المستقبل (ندوة)، **شؤون فلسطينية** (بيروت)، العدد ٣٢، نيسان/ إبريل ١٩٧٤، ص ٣٠_٥٥.

- حوار مع الجبهة الوطنية في الأرض المحتلة، **الطليعة** (القاهرة)، العدد الثالث، السنة العاشرة، آذار/ مارس ١٩٧٤، ص ١٢_٤٥.

(١٢) للاطلاع على نص البرنامج، يمكن الرجوع الى شهرية **الطليعة** (القاهرة) العدد ١١، السنة التاسعة، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٣، ص ١٤٢_١٤٤.

(١٣) **صنداي تايمر** (لندن) ١٩٧٣/١١/٤.

(١٤) **شؤون فلسطينية**، العدد ١٨، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٤، ص٢٠٧_٢١١.

(١٥) من تقرير للشرطة الاسرائيلية، نشرته رصد إذاعة اسرائيل (بيروت) ١٩٧٤/١١/٢١، أورده سعيد جواد، **النهوض الوطني الفلسطيني في الضفة وغزة والجليل ١٩٧٤ـ١٩٧٨**، بيروت، دار ابن خلدون، ١٩٧٩، ص ٨٧.

(١٦) هيئة تحرير «العلوم الاجتماعية والعصر»، موسكو، أكاديمية العلوم السوفييتية، **القضية الفلسطينية/ العدوان والمقاومة وسبل التسوية**، موسكو، ١٩٨٣، ص ١٢٧.

(١٧) المصدر نفسه، ص ١٢٩.

(١٨) الأزعر، **مصدر سبق ذكره**، ص ١١٥ـ١١٦

(١٩) بنحاس عنباري، وزن الضفة الغربية السياسي، **عال همشمار**، ٢/٨/ ١٩٨٥. أوردت ترجمتها: **الملف** (نيقوسيا)، العدد الخامس، المجلد الثاني، آب/ اغسطس ١٩٨٥، ص٤٤٠. ص ٤٤٠.

(٢٠) بنحاس عنباري، «المقبرة السياسية» في المناطق تعود الى الحياة، **عال همشمار**، ١٩/٦/ ١٩٨٤، أوردت ترجمتها: **الملف** (نيقوسيا)، العدد الرابع، المجلد الأول، تموز/ يوليو ١٩٨٤.

التصوّرات والمشاريع الإسرائيلية حول قطاع غزة منذ حرب حزيران وحتى الإنتفاضة

ماجد كيالي

تصاعدت في الاونة الاخيرة الدعوات «الاسرائيلية» المطالبة بالانسحاب من قطاع غزة، الى درجة ان المصطلحات المتعلقة بهذا الموضوع من مثل: خيار غزة، غزة اولا، غزة الآن، اصبحت من المصطلحات الدارجة في السياسة والصحافة «الاسرائيلية» في المواضيع المتعلقة بالتسوية.

ومن نافل القول التأكيد على ان هذه الدعوات تصاعدت على خلفية الانتفاضة الفلسطينية المستمرة والتفاعلات المتولدة عنها على كافة المستويات، فقد بينت الانتفاضة استحالة عودة الاوضاع الى ما كانت عليه قبل اندلاعها، كما أنها عززت من مسار التحرر والاستقلال لدى الشعب العربي الفلسطيني ـ تحت الاحتلال. وقد أعترف المفكرون «الاسرائيليون» بأثر الانتفاضة هذا، في مقدمة ابحاث قاموا بها عن خيارات «اسرائيل» المقبلة، بقولهم: «جاءت الانتفاضة ـ التمرد الذي شنه الفلسطينيون في الضفة الغربية وغزة منذ كانون الاول ١٩٨٧ والمبادرة الدبلوماسية التي اطلقتها م.ت.ف اواخر العام ١٩٨٨ لتضيف زخما جديدا لحاجة اسرائيل الى التفكير العملي في خياراتها بما يتعلق بمستقبل هذه الاراضي.

وهذه الدراسة التي تركز على المنظور «الاسرائيلي» لقطاع غزة، تحديدا، تفترض بأن مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية تتصاعد في ظروف تبلور المسار النضالي الفلسطيني، وكذلك في ظروف تأجج الصراع العربي ـ الاسرائيلي، كبدائل لحالة الصراع النضالية، وفي سبيل خلخلة المقاومة الفلسطينية والعربية للمشروع الصهيوني، ولاستهلاك الرأي العام الغربي، علاوة على ان المشاريع «الاسرائيلية» المطروحة لا تكاد تقدم تنازلا يذكر من هذا المشروع لصالح الحقوق الفلسطينية والعربية.

وبهذا المعنى، فان الافتراض الثاني الذي تنبني عليه هذه الدراسة، يعتبر بأن المشاريع «الاسرائيلية» للتسوية تحاول ان تتمثل المصالح العليا «لاسرائيل» من وجهة نظر دعاة هذه المشاريع، بغض النظر عن الاتجاه الذي ينتمون اليه والذي يتمحور في تيارين اساسيين: دعاة ارض «اسرائيل» الكاملة بزعامة «الليكود»، ودعاة «وجدانية الشعب» بزعامة العمل، وبشكل خاص، وفي موضوع غزة، فان دعاة التسوية على هذا الصعيد، لا ينطلقون من اعتبارها في الاساس قضية عادلة ومشروعة للشعب

العربي الفلسطيني، بقدر ما ينطلقون من محاسنها وايجابياتها بالنسبة للكيان الصهيوني. اذ يعتبر هؤلاء قطاع غزة، عبئا امنيا، وبشريا، واقتصاديا، ومعنويا، لهذا الكيان، بكل ما تنطوي عليه هذه النظرة من عنصرية وانتقائية وبرجماتية عرفت بها الحركة الصهيونية، يقول «زئيف شيف» في معرض دعوته للتخلي عن قطاع غزة ان هذا «القطاع الضيق من الارض يشكل مشكلة ديمغرافية واقتصادية فريدة الى درجة انه حتى في اواسط الليكود اليميني المتطرف تستطيع ان تسمع اصواتا تعترف بالحاجة الى تسوية منفصلة في القطاع، رغم ان هؤلاء يؤمنون بأن القطاع جزء من ارض اسرائيل التاريخية»(٢).

وبالاضافة الى هذا وذاك، فان المشاريع المتعلقة بقطاع غزة، من وجهة النظر الصهيونية، تعتبر بالنسبة لهم اهون الشرور في الخيارات المطروحة اذ انها بالنسبة للكيان الصهيوني، تتيح له التخلص من عبء هذا القطاع المزدحم، والتخفيف من المخاطر الديمغرافية والامنية، وبالتالي تتيح له ان يظهر كداعية سلام امام الرأي العام العالمي، اما على الصعيدين الفلسطيني والعربي، فانه في حقيقة الامر يقدم هذه المشاريع باعتبارها «الجزرة» البديلة عن حالة الصراع والمقاومة ضده، وبوصفها «نموذجا» للتسوية المستقبلية بعد خمس او عشر سنوات من التجربة والاختبار في القطاع!.. وحقيقة الامر فان هذا الوضع قد يوفر الفرصة اللازمة لهذا الكيان لترسيخ جذوره في المنطقة العربية، وتأمين كل العناصر اللازمة لبقائه وتفوقه وهيمنته فيها، وهذا هو الافتراض الثالث.

اما الافتراض الرابع، فيتأسس على واقع ان طرح هذه المشاريع على اختلافها، لم يجر دفعة واحدة، وانما مر بمسارات سياسية وزمنية طويلة، وتعرضت عبر هذه المسارات لمزيد من التعديلات. ومثلا، فان المشاريع المتعلقة بقطاع غزة لم تكن مطروحة بالاساس في الفترة ما بين عام ١٩٦٧ وعام ١٩٧٣، ولكنها بدأت تطرح بعد عام ١٩٧٤، وبدأت بالوضوح اكثر في نهاية السبعينيات، وتبلورت في اواخر الثمانينات تحديدا. وهذا ما سنحاول البرهنة عليه في هذه الدراسة.

الخلفية العامة لمشاريع «غزة»:

كما افترضنا سابقا، فان المشاريع الاسرائيلية عموما والخاصة بقطاع غزة، تنطلق اساسا من الاحتياجات الاستراتيجية العليا للكيان الصهيوني، ولا تنم عن اي موقف تنازلي تجاه العرب والفلسطينيين.

وبالنسبة لقطاع غزة، فانه ولاسباب عديدة يعتبر مشكلة حادة «لاسرائيل»، وذلك بسبب ضيق مساحته، وكثافته السكانية العالية، وتركز اعداد هائلة من اللاجئين الفلسطينيين فيه منذ ١٩٤٨ - ثمانية مخيمات - وضعف بنيته الاقتصادية، وحدة مقاومته للاحتلال، واضطرار «اسرائيل» للتعريض بسمعتها جراء قمعها للمقاومة المستمرة فيه، بالاضافة الى هشاشة الاستيطان «الاسرائيلي» في القطاع.

وكما هو معروف فان شرارة الانتفاضة انطلقت اصلا من مخيم جباليا في قطاع غزة، وعلى هذا الاساس فان قطاع غزة حظي باهتمام خاص في مشاريع التسوية الاسرائيلية بالاضافة لتضمنه في المشاريع العامة للتسوية.

فقد اسهمت الانتفاضة الفلسطينية المستمرة في التأثير على هذه المشاريع، وبحسب ليفي موراف «المحلل الاسرائيلي»: «في ٩ كانون الاول سنة ١٩٨٧ نشبت حرب الاستقلال الفلسطيني.. اذ كنا في الماضي.. بعد اعتلاء بيغن للحكم ركزنا على مسألة كيف نحتفظ بالمناطق، فان المسألة قد بدأت تأخذ اتجاها عكسيا هو: «كيف لانحتفظ بالمناطق، او بمعنى آخر كيف نتحرر من استيلاء المناطق علينا. ان المستوطنات لا تسهل الان سيطرتنا على المناطق.. ان الضم غير ممكن.. وان الترحيل مجرد حلم.. فهم لا يقدرون على البلع.. لكنهم ايضا لا يرغبون في التقيؤ!(٣) ويضيف على ذلك وليم بلاف، بقوله: اصبح الانسحاب من الاراضي المحتلة، اليوم، موضوع نقاش في دوائر «اسرائيلية» مؤثرة على اساس انه امر لا مفر منه.. ان اسرائيل لا يمكن ان تكون في أمان أبدا ما لم يتم التوصل الى تسوية»(٤). اما د. ايان لوستيك، وهو باحث في العلوم السياسية، فانه يوضح حقيقة المأزق والتناقض «الاسرائيلي» بقوله: «قادت الانتفاضة اسرائيل الى الوضع الذي كانت عليه فرنسا عشية التنازل عن الجزائر... عززت الانتفاضة الخط الاخضر.. واصبح الفلسطينيون والصراع معهم موضوعا جوهريا في السياسة الاسرائيلية. ويضيف - ديغول تحمل المخاطرة وكذلك تشرشل.. ماذا بالنسبة الينا؟. وتابع موضحا التناقض الاسرائيلي الناجم عن «العجز في ضم المناطق المحتلة لتصبح جزءا لا يتجزأ من دولة اسرائيل من ناحية، وعدم امكانية التنازل عنها من ناحية اخرى، مما يخلق وضعا لا يحتمل ووصفة اكيدة لعدم الاستقرار، ويلحق على المدى الطويل اذى كبيرا باسرائيل، مجتمعا ودولة. ان اسرائيل لا تستطيع ابدا التخلي عن المناطق المحتلة، وان اسرائيل لا تستطيع البقاء على قيد الحياة الا اذا انسحبت من المناطق المحتلة وهنا مكمن التناقض حسب لوستيك(٥).

ويطالب د. يتسحاق بيلي بالحذر إزاء الموقف الراهن، بضرورة التقدم بخطوة ازاء التسوية لانه حسب رأيه «كلما استمرت الانتفاضة ضعف موقف المساومة الاسرائيلي، وعلى ضوء ضعف المساومة الاسرائيلي يقل استعداد العرب لتقديم تنازلات»(٦).

اما عن اعتبار قطاع غزة مشكلة كبيرة «لاسرائيل»، فهذا ما يوضحه ارئيل بن عامي بقوله: «ان قطاع غزة برميل من البارود ولذا لا يريده المصريون، اذ توجد ثمانية مخيمات للاجئين على مساحة ٣٦١كم٢، والاردنيون لا يريدونه، اما الاسرائيليون فهم يريدونه ولكن من دون عرب، والحديث عن حكم ذاتي في «غزة اولا» مجرد كلام فقط، ولكن هل يوجد حل(٧)».وفي مقال آخر لحنة كالدورن بعنوان: غزة تنفجر، كتبت تقول: «يتمتع الاسرائيليون بالضمان الوطني، ولمواطني الضفة هناك الاردن، اما الغزيون فلا حصيل لهم سوى انفسهم(٨). وبدوره فان زئيف شيف، المحلل العسكري الاستراتيجي لهآرتس، يؤكد على هذه الحقيقة، في مقال عنوانه: الخروج من غزة، فيقول: «احدى المشاكل المعقدة للغاية تكمن في ان قطاع غزة، قنبلة موقوتة بشرية. حتى لو لم تكن هناك اسباب فلسطينية - وطنية، ورغبة شديدة من السكان في التحرر من الاحتلال الاسرائيلي، ستأتي لحظة تنفجر فيها هذه القنبلة لاسباب ديمغرافية واقتصادية. وبسبب البنية التحتية المتداعية.. جفاف مصادر المياه عام ٢٠٠٠ اوصلني الى نتيجة انه

سيأتي علينا يوم نتوسل فيه لكي يأخذ منا احد ما هذا القطاع بمشاكله»[٩].

اما امنون روبنشتاين فقد كان اكثر جرأة حين قال: «يجب قطع الحزام الذي يربطنا. بهذا المكان المخيف الذي تجمعنا فيه كل اللسعنات والمحن ـ يقصد غزة ـ يجب قطع الحبل الذي تخنق به اسرائيل نفسها كدولة يهودية وديمقراطية، كمجتمع متنور يؤمن بكرامة الانسان وحريته»[١٠]. ويضيف على ذلك بكل وضوح موشيه عميراف: «الاستنتاج المنطقي انه يجب التخلص اما من المناطق المحتلة.. او من العرب ويقترح كاتب هذه السطور التخلص من كليهما في مقابل السلام»[١١] وذلك في معرض تعليقه على مشاريع التسوية «الاسرائيلية» المطروحة.

ويبلغ الجدل ذروته لدى المفكرين والمحللين «الاسرائيليين» في اطار سعيهم ليس لتسوية تعطي حقوقا ما للشعب العربي الفلسطيني، وانما في اطار سعيهم لتوفير افضل الظروف والامكانيات لنجاح المشروع الصهيوني. اذ يرى بعض هؤلاء بأن «استمرار السيطرة على المناطق يشكل خطرا على الطابع اليهودي لدولة اسرائيل ـ دولة ثنائية القومية وغير ديمقراطية، يضطر نصف سكانها اليهود الى اضطهاد النصف الاخر»[١٢]. ومن ناحية اخرى، فان الاحتلال يبلع الموارد.. ويحرف الجيش عن اداء مهمته وهي الاستعداد للحرب.. ويزيد الباعث لدى العرب على شن حرب ضدنا[١٣]. اما لدى البعض الآخر، فان تحليلاتهم تذهب الى حد التفكير بابادة العرب، او نقلهم ـ ترحيلهم ـ للتخلص من هذا العبء والى الابد. ويشير د. ارنون سوفير الى عقم مثل هذه الخيارات، والى كلفتها العالية على المشروع الصهيوني، داخليا وخارجيا، ويقترح من جهته ضرورة:

اولا: الاعتراف بالتطورات وعدم انتظار حدوث معجزات.

ثانيا: يجب اتخاذ خطوات شجاعة.

ويضيف ـ ان الحل الوحيد والعاجل المطلوب من اجل تغيير النهايات الصعبة التي وضعناها هو الانسحاب من معظم اراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، وتسليمها الى «الاردن»، بهدف اقامة دولة مستقلة عليها، واذا اتضح لنا انه لا يوجد لنا اي شريك في المفاوضات من اجل هذا الهدف، فيجب علينا الانسحاب من جانب واحد[١٤].

ولا تكتفي الاتجاهات المعارضة لهذه الخيارات بطرح بدائل متطرفة فحسب، واما تحاول تجاهل المشكلة المطروحة، والتلويح من جهة اخرى بمخاطر هذه «التنازلات» ـ حسب رأيهم ـ على المشروع الصهيوني. فمثلا، يرى ارئيل شارون بأن «السكان العرب الفلسطينيين في يهودا والسامرة وغزة ليسوا جزءا من المشكلة الديمغرافية(!)، ولن يؤثروا مطلقا على تركيبة سكان اسرائيل وطابعها، والسبب في ذلك بسيط، وهو أنهم ليسوا مواطني اسرائيل، ولن يكونوا كذلك ايضا!»[١٥]. وتضيف مصادر اخرى بأن هذا «التنازل سيعقبه تنازل ـ ويؤدي الى ـ تقويض الباعث الاسرائيلي ـ وتهديد ـ العمق الاستراتيجي والتاكتيكي للمناطق بالنسبة لاسرائيل ـ ثم ـ لا يوجد من نتكلم معه»!.. وتضيف هذه المصادر بأنه: «ينبغي الانتظار والصمود حتى تتغير الظروف الجيوستراتيجية، والسياسية في المنطقة، قبل ان يكون ممكنا التفكير في اي تنازل عن مناطق»[١٦]. اما آخرون فانهم يقولون: «ليس الحل في

الضم.. وليس في الانسحاب، لا ضم ولا انسحاب»[١٧] وهي سياسة الامر الواقع.

وبالنسبة للفرضيتين الثالثة والرابعة، فانه يمكن البرهنة عليهما من خلال السياق التاريخي لمشاريع التسوية، حيث يمكن من هذا السياق رؤية مضامين هذه المشاريع، والتعديلات التي طرأت عليها مع الزمن بسبب التطورات المحيطة بالقضية الفلسطينية، وبنضال الشعب العربي الفلسطيني ويمكن ملاحظة ثلاث مراحل في هذا السياق.

المرحلة الاولى: من حرب حزيران حتى العام ١٩٧٤

في هذه المرحلة لم تظهر ملامح محددة لمشروع خاص بالتسوية في قطاع غزة، ذلك ان الكيان الصهيوني كان منتشيا بالانتصار المتحقق في عدوان حزيران، وبالهزيمة التي لحقت بالعرب آنذاك، وقد انعقدت مراهنات تجمع المعراخ الحاكم في «اسرائيل» على سياسة الهجرة والاستيطان في الضفة والقطاع؟ يضاف الى ذلك حاجة الكيان الصهيوني المتصاعدة لليد العاملة العربية، لاستيعاب التوسع الكبير في البنية التحتية فيه. ومع ذلك فان الحديث عن التسوية في السياسة الصهيونية كان يشمل قطاع غزة، وذلك بحسب رؤية هذه السياسة لما هية وشكل التسوية المقصودة. وفي هذه المرحلة ايضا، تركز الجهد الاسرائيلي على فرض سياسة الامر الواقع، مع محاولة خلق المضايقات الاقتصادية التي تضطر اكبر عدد ممكن من الفلسطينيين الى الهجرة، والعمل في الخارج، كما عملت من جهة اخرى على ضرب اي اساس لتنمية البنية التحتية الاقتصادية في قطاع غزة، وربط كافة القطاعات الاقتصادية فيه بالاقتصاد «الاسرائيلي» وخصوصا في مجال العمالة. وبشكل خاص فان السياسة «الاسرائيلية» ميزت في القطاع بين السكان الاصليين من جهة، وبين اللاجئين الفلسطينيين فيه ـ منذ ١٩٤٨ ـ حيث اعتبرت هؤلاء بمثابة عنصر تفجير دائم، واقترحت حلولا عديدة، تهدف لنقلهم وتوطينهم في مناطق اخرى، يقول بن جوريون، مثلا: «قطاع غزة يبقى ضمن دولة اسرائيل على ان يجري توطين اللاجئين الموجودين فيه في الضفة الغربية او في منطقة عربية اخرى»[١٨]. وفي تموز١٩٦٧ تقدم ايجال الون بطرح مشروعه للتسوية، وجاء فيه انه «يتوجب على اسرائيل ان تضم قطاع غزة بسكانه الاصليين، اي اولئك الذين كانوا يعيشون فيه قبل عام ٤٨، اما بالنسبة للاجئين الذين لم يتم استيعابهم في قطاع غزة لاسباب اقتصادية واجتماعية، وغيرها، فهؤلاء، يجب توطينهم.. في الضفة وفي منطقة العريش.. ويتوجب على الامم المتحدة استمرار العناية بهم، في حين تتولى اسرائيل المعالجة الدائمة لشؤون السكان الدائمين، وبالطبع فان تنفيذ مثل هذا المشروع يتطلب وقتا، ولذلك لا يضم القطاع الى الدولة في هذه الاثناء بصورة قانونية»[١٩].

وفي ٢٣ آب، تقدم حزب مبام بمشروع للسلام جدده في العام ١٩٦٩، جاء فيه:

«تحدد المكانة السياسية لقطاع غزة عندما يحين الوقت، بعد مراعاة مقتضيات امن اسرائيل ورغبة السكان، ومقتضيات حل مشاكل اللاجئين لكن القطاع لن يعاد الى مصر بأي حال من الاحوال ـ وتتضمن المشروع ـ اقامة نقاط امنية، استيطانية في مشارف رفح»[٢٠]. ومن جهتها، طرحت غولدا مائير مشروعا للتسوية جاء فيه بالنسبة لقطاع غزة «لا اعادة لقطاع غزة لاشراف مصر، وستعتني اسرائيل باللاجئين

وبامكان غزة ان تصبح مرفأ اردنيا»[٢١].

الجدير بالذكر، ان اسرائيل عملت طوال هذه الفترة، وبالاضافة الى محاولات الاخضاع الاقتصادي، والسيطرة على نواحي النشاط الاجتماعي، على الضرب بيد من حديد لكل مظاهر ونشاطات المقاومة الفلسطينية في القطاع، هذه المقاومة التي ظلت مستمرة ومتفجرة بين الحين والاخر بالرغم من القمع الذي تواجهه.

المرحلة الثانية: منذ العام ١٩٧٤ وحتى اندلاع الانتفاضة:

بعد حرب تشرين، وصعود المقاومة الفلسطينية، وتبلور الشخصية الوطنية الفلسطينية، باعتبار م.ت.ف. الممثل الشرعي الوحيد للشعب العربي الفلسطيني، والذي غذى التفاعلات الداخلية والخارجية حول قضية التسوية، وايضا بسبب نكوص موجات الهجرة، وفشل الاستيطان في الاراضي المحتلة، وتصاعد ظاهرة النزوح من الكيان الصهيوني في الوقت الذي تزداد فيه نسبة العرب لليهود، أمام هذه الوقائع تصاعدت الدعوات المختلفة لمواجهة هذه التحديات، التي تهدد المشروع الصهيوني، في هويته، وامنه، ومستقبله. فقد استمر الكيان الصهيوني في هذه الفترة في سياسته السابقة تجاه العرب تحت الاحتلال، المتلخصة، بمحاولات التبريد القومي، والاخضاع الاقتصادي، وسياسة القبضة الحديدية، كما تصاعدت في هذه الفترة محاولات خلق البدائل لمنظمة التحرير الفلسطينية، وكانت الافكار المتعلقة بقطاع غزة في البداية، متضمنة في الاطار العام لمشاريع التسوية المطروحة في هذه الفترة، ثم شيئا فشيئا أخذت تظهر الافكار الخاصة باجراء تسوية على جهة القطاع باعتباره عبئاً على اسرائيل من جهة، وباعتباره مختبراً مقترحاً لشكل من اشكال التسوية مع الفلسطينيين، حيث ربطت الطروحات المذكورة بين حل مشكلة القطاع، وبين التسوية الشاملة للصراع العربي «الاسرائيلي» من قبيل المقايضة.

وعلى سبيل المثال، فقد جاء في مشروع مبام للسلام في حزيران ٧٦ «قطاع غزة لن يعاد الى الحكم المصري، ويتحدد وضع القطاع السياسي عندما يحين الوقت في المفاوضات الشاملة بشأن السلام، طبقا لمقتضيات امن اسرائيل وارادة السكان»[٢٢] وفي ٧٦/١٠/٧ تقدم رعنان فايتس، رئيس قسم الاستيطان في الوكالة اليهودية بمشروع للتسوية، يقوم على اساس تقسيم فلسطين الى ثمانية الوية، خمسة يهودية وثلاثة عربية، اعتبر فيه قطاع غزة لواء من هذه الالوية. في اطار المباديء التالية: نقاء الدولة، تحديد الاختلاط بالعرب، تمثيل سياسي للعرب، لا حكم عسكري، السيطرة الاقتصادية، واضاف ان الالوية العربية تستطيع الانضمام الى الاردن... ويأخذ في اعتباره شق طريق بين الخليل وغزة، وبناء ميناء في غزة، ولم ينس تحديد عدد من الضوابط الامنية»[٢٣].

وبعد صعود «الليكود» للحكم، وبسبب من ايدلوجيته ونظريته حول تكامل الارض، فانه قاوم وبضراوة كل دعوة للانسحاب من القطاع المحتل، مثلما قاوم اية دعوة للانسحاب من اراض فلسطينية. وحدد مفهومه للتسوية على انها حكم ذاتي اداري للسكان فحسب، اي للسكان العرب المقيمين في تلك المناطق، من دون اي شكل من اشكال السيادة الوطنية. وقد رفضت حكومة «الليكود» اقتراح مصر، اثناء المفاوضات حول اتفاقيات كامب ديفيد، حول اقامة حكم ذاتي كامل في الضفة والقطاع، والمتضمن اقامة

نموذج من الادارة الذاتية في قطاع غزة، وافتتاح مكتب في غزة يديره ضباط ارتباط مصريون الى حين تنفيذ الحكم الذاتي[٢٤]. وبعد تدخل الولايات المتحدة، تم تلافي هذا الخلاف، ووافقت «اسرائيل»، على تطبيق الادارة الذاتية في قطاع غزة قبل غيرها، على ان يبدأ حساب المراحل الانتقالية ومدتها خمسة اعوام، بدءا من تطبيق الادارة الذاتية في الضفة الغربية، بمعزل عن تطبيقها في القطاع[٢٥]. في محاولة من «اسرائيل» لمقايضة السلام والامن بربط اي موقف من قبلها بالنسبة للقطاع.

وفي العام ١٩٨٣ تقدم مارك هيلر، بمشروع للتسوية «ضمنه تنازلا عن المناطق المحتلة وربط هذا التنازل بمجموعة من الشروط الالزامية التي تجعل لاسرائيل الهيمنة على مقدرات الارض الفلسطينية كلها، وبالنسبة لقطاع غزة، اقترح هيلر في مشروعه ربط القطاع مع جبل الخليل بممر بري[٢٦]. واقترح اخرون اقامة كوندومينوم في الاراضي المحتلة تحت سلطة اردنية ـ اسرائيلية ـ كشكل من اشكال التقاسم الوظيفي. كما اقترح م. عاميت اقامة فدرالية بين اسرائيل والاردن والارض المحتلة كشكل من اشكال التسوية[٢٧]. وقد ظلت المشاريع طوال هذه الفترة تتعرض للتعديلات الى ان تبلورت على شكل اوضح من مناخات الانتفاضة الفلسطينية وتحت ضغطها.

المرحلة الثالثة: في مناخات الانتفاضة.

في هذه المرحلة، وبسبب من التأثيرات التي اوجدتها الانتفاضة الفلسطينية في المجتمع «الاسرائيلي» تعددت الاجتهادات والمقترحات «الاسرائيلية» للتسوية من اجل الخروج من هذا المأزق. ولعل اهم هذه المقترحات هو ما جاء في تقرير مركز جافي حول خيارات «اسرائيل» بالنسبة للاراضي المحتلة، وقبل ان نتطرق الى هذه الخيارات، يمكننا ايضا استعراض الخيارات والمقترحات التي تقدم بها العديد من المفكرين والمحللين «الاسرائيليين» في السياق ذاته، خاصة فيما يتعلق بقطاع غزة.

في بداية الانتفاضة، كتب مارك غيض مقالا بعنوان: «غزة كالموت» جاء فيه: حتى لو قتلوني فلن افهم السبب في اصرارنا على الاحتفاظ بقطاع غزة الذي يعاني من الانفجار السكاني.. ليس فيه ذهب او بترول او مشاريع صناعية[٢٨] وبشكل عام، فقد كانت المقالات والتحليلات والمقترحات متوالية في هذه الفترة، وكلها انصبت بالنسبة للقطاع على المقاومة الحادة التي يبديها في مواجهة الاحتلال، وكذلك الامر بالنسبة لمخيمات اللاجئين فيه، التي اعتبرت من اهم بؤر الانتفاضة واكثرها عنفا. وبسبب ذلك فاننا سنتناول بالذكر المقترحات الخاصة بقطاع غزة، وفي هذا المجال كتب جول يزمان، تحت عنوان: حان الوقت لان تترك اسرائيل غزة: «لماذا اسرائيل متواجدة في غزة؟ وهل تخدم منطقة القطاع اية اهداف استراتيجية اسرائيلية»؟ وقد دعا ـ الى رجوع غزة للسيادة المصرية. ومطالبة مصر بالنهوض بمسؤولياتها التاريخية، ويضيف ـ مع ذلك يتوجب على اسرائيل ان تغادر غزة ليس كبادرة حسن نية لارضاء العرب او بعض العناصر في الرأي العام الغربي ـ لاحظ ذلك ـ وانما لأن هذا سيكون في صالح اسرائيل(!). ان غزة ليست يهودا والسامرة وبالنسبة لاسرائيل، يعتبر الانسحاب من غزة، بغض النظر عمن سيتولى مسؤوليتها، والتضحية ببضع مستوطنات امرا يستحق الخوض فيه، طالما انه سيحرر اسرائيل من عبء السيطرة على ٦٥٠ الف فلسطيني[٢٩].

ومنذ بداية العام الرابع للانتفاضة، ومطلع العام ١٩٩١، تجددت المطالبة بالخروج من قطاع غزة في الاوساط السياسية والعسكرية الاسرائيلية. فهذا حاييم رامن، رئيس المجموعة البرلمانية لحزب العمل، مع مجموعة من نواب الحزب، يدعون للانسحاب من جانب واحد من قطاع غزة، وقال رامون: على الجيش الاسرائيلي الخروج من الفخ الذي يشكله قطاع غزة كما انسحب من لبنان سنة ١٩٨٥. وانه يتعين على الحزب ان يشن حملة لدى الناخبين من اجل الانسحاب في خلال العامين المقبلين من قطاع غزة بمعزل عن اي مسار سياسي[٣٠] كما ان مسؤولين في حزب الوزراء «شامير» اعلنوا بأن الحزب يدرس اقتراحا يدعو الى الانسحاب من قطاع غزة لانه يشكل عبئا امنياً واقتصاديا على اسرائيل[٣١]. وكانت اخبار سابقة قد ذكرت بأن تقليص السيطرة «الاسرائيلية» على قطاع غزة، اصبح موضوع حديث لدى شخصيات كبيرة من الليكود، التي قالت بانه «لا توجد اية فائدة امنية من استمرار الاحتفاظ في القطاع، واذا ما اراد الليكود الاحتفاظ بالضفة الغربية تحت السيطرة الاسرائيلية الكاملة، فانه يتوجب تدريجيا الانفصال عن القطاع»[٣٢]. ويذكر ان رسائل عديدة وجهت بنفس المعنى لرئيس الوزراء اسحق شامير من قبل القطعات العسكرية التي تخدم في القطاع.

امـا المقتـرحـات الداعيـة لارتباط غزة بالضفة الفلسطينية في اطار التسوية، فقد قدمت بعض التفاصيل العملية اللازمة لهذا الارتباط، ومنها اقتراح د. رعنان فايتس، مثلا: «ربط الضفة مع غزة بواسطة طريق مما يجعل هاتين المنطقتين منطقة وظيفية واحدة، ترتبط شرقا مع البلدان العربية.. وان يقـام ميناء للمياه العميقـة في قطاع غزة ليـوفـر ارتبـاطا مواصلاتيا وتجاريا مع الخطوط البحرية العالمية»[٣٣]، ويعطي زئيف شيف بعض الميزات للانسحاب من غزة، حيث يتمثل «احد المبررات الامنية الاساسية لرفض الانسحاب من الضفة الغربية، في أن المنطقة ليست كبيرة بالقدر الكافي لصد هجوم شامل من جبهة شرقية منظمة، وبالذات هجوم مفاجيء. ففي قطاع غزة لا توجد مشكلة كهذه انه محاط بواسطة اسرائيل، ومتاخم لدولة عربية ابرمت معنا اتفاقية سلام، كما يقع الى غربه بحر يسيطر عليه الاسـطول البحـري الاسرائيـلي. وقطاع غزة لا يشكل ـ كذلك ـ خطرا على مصادر المياه لاسرائيل.. وتستطيع دول مثل الولايات المتحدة، واليابان، ودول اوروبا، ودول عربية، وايضا اسرائيل، البدء في استثمـارات لتعمـير وتطوير القطاع، وتستطيع مصر المساعدة بامداده بالمياه. والحدود مع اسرائيل ستكـون مفتـوحة امام عمال القطاع. وسيتعهد زعماء القطاع و م.ت.ف بوقف اية عمليات ارهابية، ويمتنعون عن اعلان قيام دولة فلسطينية، طالما ان هذه التجربة مستمرة، وهي التجربة التي تعتبر أهم في احتمالاتها وبشكل لا يقارن من الانسحاب من جانب واحد. وسيكون ذلك اختبارا كبيرا ومهما، يستمر عدة سنوات، واذا نجح وثبتت جدواه، سيكون من الممكن الاقتراب من اتفاقية اوسع»[٣٤]. ويتماثل مع هذا الطرح النـائب المعراخي، يوسي بيلد، الذي تقدم باقتراح عنوانه: «غزة الآن»: الدكتور يائير هيرشفيلد من جامعة حيفا، وانان، تقدمنا باقتراح «غزة الآن» وذلك من اجل الاستجابة للمصالح الوطنية «الاسرائيلية»، وذلك من خلال العثور على شريك فلسطيني للتسوية في اطار المراحل التالية: قيام دولة فلسطينية في قطاع غزة.. اما في الضفة الغربية فيقام حكم ذاتي فلسطيني بروحية مقترحات حكومة

بيغن.. مقابل مساعدات اقتصادية دولية لاصلاح الوضع وفتح ميناء غزة واسكان اللاجئين ومنع القيام باعمال عدائية. تلتزم دولة غزة بالعمل من اجل احراز تقدم في المسيرة السلمية بين اسرائيل والدول العـربية، تشارك في المفاوضات المستمرة من اجل تحقيق السلام في المنطقه، ويمكن ان تشكل مكانا لاجراء المباحثات[٣٥].

اما الاقتراح الذي كان أكثر بلورة وتفصيلا، فقد جاء في «خيارات اسرائيل للسلام»[٣٦]، كما قدمنا، تحت عنوان: انسحاب من غزة من جانب واحد، وهو الخيار الخامس من ضمن خيارات ستة تقدم بها مركـز جافي للدراسـات والابحـاث الاسـتراتيجية. ويتضمن هذا الخيار تفصيلات عديدة ملخصها «انسحـاب احـادي من معظم قطاع غزة، على ان يتم قطع تام للروابط بين هذا القطاع وغيره من الاراضي، واغلاق محكم للحدود بين اسرائيل وقطاع غزة. والحؤول دون اي تسلل للقيام بعمليات مضادة لامن اسرائيل، والغاء مستوطنات مع الابقاء على مستوطنات قطيف الامنية للفصل بين مصر وسكان القطاع، وسوف يكون سكان غزة احرارا في الصيغة السياسية التي يرغبونها. ولهذا الخيار صيغتان تتعلقـان بالحـد الذي سيسمح به للعمال العرب بالدخول الى اسرائيل: منع الدخول كليا، والدخول المحدود. ولكن اصحاب هذا الخيار يحذرون من عواقبه التي من «المرجح ان ينظر اليه كتراجع وكتخل من اسرائيل عن مسؤولياتها في مواجهة الضغط الفلسطيني، وضعف في قوة اسرائيل الرادعة، ومن ثم تصاعد في حدة الانتفاضة.. وانه يساوي عمليا ولادة دولة فلسطينية في غزة، قد تشكل قاعدة خلفية متقدمة، واطارا متقدما لتحقيق هدف قيام الدولة الفلسطينية. بالاضافة الى ان قيام دولة معدمة ماديا ستكون مرشحة لان تتحول الى قاعدة للارهاب.. هذا الخيار يبدو محفوفا بمخاطر كبيرة على اسرائيل[٣٧].

ويمكن ان نضيف الى كل ما تقدم التمايز في دعوات الانسحاب من غزة، حيث يدعو بعض اصحاب هذا الاقتراح الى الانسحاب من جانب واحد.. وفورا كما تبين معنا، في حين ان البعض الاخر يقترح ان يتم ذلك في اطار اتفاق ومفاوضات مسبقة، حتى لا يبدو انه تنازل من قبل «اسرائيل»، يقول زئيف شيف المؤيـد لهـذا المـوقف: «اقتراح الانسحاب من جانب واحد، شأنه شأن اقتراح الترانسفير ـ الطرد لفلسـطينيـين من المنـاطق ـ ينـطوي على الكثير من اليأس. ففي الترانسفير يريدون الانفصال عن الاشخاص، وفي الانسحاب من جانب واحد يريدون الانفصال عن المناطق بسبب الاشخاص المقيمين بها»[٣٨] ويحذر زئيف شيف من ان هذا سيؤدي للتخلي عن اوراق المساومة «الاسرائيلية» وتشجيع العرب على تحصيل اهداف من دون تنازلات. وبرغم من ذلك كله ـ مشاكل القطاع ـ يقول شيف: «لا ينبغي الانسحاب من جانب واحد من قطاع غزة، وانما ينبغي الانسحاب من عش الدبابير هذا في اطار اتفاقية»[٣٩].

ملاحظات ختامية:

هذه هي مجمل التصورات «الاسرائيلية» لقطاع غزة، والتي تتضمن وبايجاز الرؤيا «الاسرائيلية» للقطاع من خلال اراء ومقترحات المحللين والمفكرين «الاسرائيليين» ولا بد من الاشارة الى ملاحظة مركزية

وهامة في هذا السياق، وهي ان مجمل مشاريع التسوية المطروحة لا تمثل رأيا حكوميا رسميا، وذلك بسبب الانقسام التقليدي المعروف في المؤسسة الحاكمة في الكيان الصهيوني حول تيارين مركزيين: «الليكود» الذي يتمسك بمبدأ تكامل الارض؛ «والعمل» الذي يتمسك بمبدأ وحدانية الشعب كما سبق ان اوضحنا، مما يعكس نفسه في هذا الافتراق بالتصورات حول مصير الاراضي المحتلة، في اطار رؤية كل منهما الانجع الطرق التي تكفل الامن «لاسرائيل»، والنجاح، للمشروع الصهيوني. ومع ذلك، فان هذه المقترحات انما تمثل رؤية قطاعات فاعلة ومؤثرة داخل التجمع الاستيطاني في فلسطين، ولها دور كبير في صياغة السياسة «الاسرائيلية» وتوجيه الرأي العام «الاسرائيلي».

والنتيجة التي يمكن ان نستخلصها من ذلك، تفترض اقصى حذر من الجهات المسؤولة والمختصة في م.ت.ف. وفي الساحة الفلسطينية عموما، تجاه التعامل مع مثل هذه المقترحات، باعتبارها، اصلا، صادرة عن مراكز بحثية او عن شخصيات عامة، مما يفترض التعاطي معها على هذا الاساس، وليس اكثر من ذلك. بالاضافة الى تأكيدنا على ان هذه المقترحات تريد ان تأخذ أكثر مما تعطي، ناهيك عن انها تطلق بين الحين والآخر لارباك الفعل النضالي والنهوض الثوري في الساحة الفلسطينية، ولاستهلاك الرأي العام الغربي، علاوة على عدم الاتفاق بين التيارين الرئيسيين في الكيان الصهيوني، على أي منها، ما يعني استمرار سياسة الامر الواقع، لا ضم ولا انسحاب، الى حين توفر ظروف افضل للكيان الصهيوني لحسم هذه المسألة في رأي كل منهما. وبالاضافة الى الحذر، والموقف السياسي الواضح والذي لا لبس فيه تجاه الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني، بما في ذلك حقه في النضال ضد المشروع الاستيطاني الامبريالي الصهيوني في فلسطين، فانه من الضرورة بمكان، ان تضع الجهات المختصة في م.ت.ف. التصورات الخاصة للتعامل مع كافة الاحتمالات السياسية، ومع كافة الخيارات، حتى لا تؤخذ على حين غرة، بما لا يتناقض مع الاهداف الوطنية الفلسطينية، المرحلية منها، والاستراتيجية.

وبالنسبة لقطاع غزة تحديدا، فالمطروح في هذا السياق، الانسحاب من طرف واحد، اي بدون شروط، او الانسحاب في اطار اتفاق اشمل للتسوية، بشروط محددة، الى جانب خياري الضم، والوضع الراهن ـ الامر الواقع ـ وبالنسبة للخيارين الاولين، فانهما يطرحان مجموعة من الاسئلة، ينبغي وضع الاجوبة المناسبة لكل منهما بما يخدم استراتيجية النضال الفلسطيني ضد الكيان الصهيوني، ويمكن ايجاز هذه الاسئلة على النحو التالي:

● في حال الانسحاب من طرف واحد ـ لا شروط ما هو الموقف الفلسطيني من:

ـ قيام سلطة فلسطينية محلية متفاهمة مع الادارة «الاسرائيلية»؟

ـ امكانية قيام سلطة فلسطينية متفاهمة مع م.ت.ف.؟

ـ هل تتقدم م.ت.ف لاعلان سلطتها المباشرة في القطاع؟

ـ ما هو الموقف ازاء محاولة اطراف عربية فرض سلطتها على القطاع؟

● في حال الانسحاب المشروط، ما هو الموقف الفلسطيني من:

ـ القبول بحل منفرد في القطاع؟

ـ وهل ستقبل الالتزام بالشروط «الاسرائيلية» مقابل استعادة القطاع؟

ـ هل يمكن للقطاع في حال قيام سلطة وطنية فيه بعد الانسحاب «الاسرائيلي» ان يكون قاعدة للنضال الفلسطيني ضد اسرائيل؟

ـ ام هناك صيغة مختلفة يمكن ان تتبناها م.ت.ف. للقطاع، بعد هذا الانسحاب، لا تحمله عبء استمرار النضال ضد الاحتلال؟

ـ هل تتقدم المنظمة مباشرة لاستلام السلطة في القطاع؟ ام تفضل في حال الاشتراطات قيام سلطة موالية لها تجنبها عبء هذه الاشتراطات؟

وبغض النظر عن امكانية تحقيق خيار الانسحاب من غزة، فإنه من الضرورة ايلاء مجموعة الاسئلة هذه الاهتمام المناسب لها، بما لا يقلل ولا يزيد من اهميتها، مع الاخذ بالاعتبار الافتراضات والملاحظات التي تقدمنا بها في سياق هذه الدراسة ازاء الموقف من هذه المقترحات.

ويبقى ان نؤكد على الحقيقة المركزية في الصراع العربي ـ الصهيوني، والتي تفيد بأن استمرار هذا الصراع في بعديه العربي والفلسطيني، من شأنه وحده ان يساهم في تعديل موازين القوى لصالح الاهداف الوطنية والقومية، ومن شأنه وحده ان يساهم في انكفاء ومن ثم في تقويض المشروع الصهيوني في فلسطين والمنطقة العربية. ونذكر بما قاله القائد الفلسطيني صلاح خلف قبيل استشهاده: «اننا بالكاد نقبل بدولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين، فكيف يمكننا ان نقبل بدولة في قطاع غزة فقط؟».

الهــــوامش

(١) راجع «**السفير**» اللبنانية ـ عن تقرير مركز «جافي» للدراسات الاستراتيجية ـ «خيارات اسرائيل للسلام». في ١٩٩٠/٩/٤.

(٢) زئيف شيف ـ امن اسرائيل وامن الفلسطيني ـ دراسة صادرة عن معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى نشرته **القبس** الكويتية ٣/٥/٩٩٠.

(٣) ليفي موراف ـ الضم غير ممكن والترحيل مجرد حلم ـ **علهمشمار** ٢٩/٢/١٩٨٨.

(٤) وليم بلاف ـ حان وقت لتضور الحلول ـ **الهيرالد تربيون** ٤/٢/٩٨٨.

(٥) من مقابلة اجراها ميخائيل سيلع ـ **دافار** ٨/٦/٩٩٠ عن «**السفير**» اللبنانية ١٠/٧/٩٩٠.

(٦) د. يتسحاق بيلي الخطوة الاولى اقامة جيوب **هآرتس** ٩/٨/٩٨٨.

(٧) ارئيل بن عامي ـ اللعب بالنار في غزة ـ **دافار** ١٧/٦/١٩٨٦ عن **نشرة م.ت.ف**. بيروت ـ العدد ٧/١٩٨٦ ص ٥٣٤ ـ ٥٣٥.

(٨) حنه كالدورن ـ غزة تنفجر ـ **هآرتس** ١٩/٢/١٩٨٨.

(٩) زئيف شيف والخروج من غزة ـ **هآرتس** ٩/٨/٩٨٨.

(١٠) امنون روبنشتاين ـ حزام غزة ـ **يديعوت احرونوت** ـ ١٦/١٢/٩٨٧.

(١١) موشيه عميراف، منسق عمليات مجلس السلام والامن ـ ما يجب ان نتخلص منه ـ **هآرتس** ٢٢/٨/١٩٨٨ عن «**الملف**» ـ قبرص ـ العدد ٦، المجلد ٥ ـ ايلول ١٩٨٨ ص ٥١٨.

(١٢) جدل الجنرالات عن المصدر السابق العدد ٤ ـ المجلد ٥/ تموز ١٩٨٨ ص ٣٠٣.

(١٣) **يديعوت احرونوت** ١٠/٦/١٩٨٨.

(١٥) ارنون سوفير ـ جغرافيا وديمغرافيا، في كتاب حرره الف هارايغن بعنوان في الطريق الى العام ٢٠٠٠، اصدار مؤسسة فان لير للدراسات ـ **عن الارض** ـ دمشق ـ العدد ٣ آذار ١٩٨٩.

(١٥) ارئيل شارون ـ المشكلة الديمغرافية ـ **معاريف** ـ ٢/٩/١٩٨٨.

(١٦) **يديعوت احرونوت** ١٠/٩/١٩٨٨.

(١٧) عن **نشرة** م.د.ف.. **مؤسسة الدراسات الفلسطينية** السنة ١٤ العدد ٨ ص ٥٩٩ ـ «المشكلة ديمغرافية والحل بطرد العرب».

(١٨) بن جوريون ـ بيان صحفي في ١٩/٦/١٩٦٧ ـ عن وليد الجعفري ـ **المشروع الاسرائيلي للادارة الذاتية** ـ اصدار م.د.ف. بيروت ١٩٧١ ص٣.

(١٩) راجع منير الهور وطارق الموسى ـ **مشاريع التسوية** ـ ص٨٢ ـ عن كتاب يروحام كوهين، **مشروع الون**، بالعبرية ص ١٧١ ـ ١٨٩.

(٢٠) المصدر السابق ص ١١٣ ـ ١١٤.

(٢١) غولدا مائير ـ مصدر سبق ذكره ص ١١٠.

(٢٢) منير الهور وطارق الموسى ـ مصدر سبق ذكره ص ١٦١.

(٢٣) المصدر السابق ص ١٦١ ـ ١٦٣ عن **علهمشمار** ٧/١٠/١٩٧٦.

(٢٤) د. محمد قاسم القريوتي ـ الحكم الذاتي...، **م.ش.ع** العدد ٣٣ ـ ٣٤، ت١ وك١ ١٩٨٣، ص ٢٤٨.

(٢٥) المصدر السابق.

(٢٦) د. مارك هيلر ـ باحث في مركز جافي ـ عن ارنون سوفير وليؤرريغن مقاربات مختلفة في مسألة الحدود ـ **سكيراه حودشيت**، العدد، ٢، ٣/١١/٨٦ عن **نشرة م.د.ف** العدد ٦/١٩٨٦ ص٤٠٣ ـ ٤٢٢.

(٢٧) المصدر السابق.

(٢٨) مارك غيض ـ غزة كالموت ـ **علهمشمار**١٤/١٢/٨٧.

(٢٩) جول بيترمان ـ حان الوقت لان نترك غزة ـ **جيروزالم بوست**٢٦/٩/٩٠.

(٣٠) «**السفير**» اللبنانية ٣/١/٩٩١.

(٣١) المصدر السابق.

(٣٢) **علهمشمار** ٢٧/١١/٩٠.

(٣٣) د. رعنان فايتس، رئيس سابق لقسم الاستيطان بالوكالة اليهودية ـ برنامج مصالحة سياسية، شباط ١٩٨٨ ـ عن ابراهيم عبدالكريم، مقترحات الوسط الاكاديمي للتسوية ـ **الارض**» ـ دمشق ـ العدد ٣ آذار ١٩٩٠.

(٣٤) زئيف شيف ـ لا للانسحاب من جانب واحد ـ ١٤/١١/٩٨٩، والمرجع رقم (٢) للكاتب نفسه.

(٣٥) يوسي بيلد ـ غزة الآن **هآرتس** ٣/١/٩٩٠ عن «**الحرية**» ٢٠/١/٩٩١.

(٣٦) راجع تقرير مركز جافي للدراسات الاستراتيجية عن «خيارات اسرائيل للسلام» ـ في كتاب «**الدولة الفلسطينية**»، اصدار م.د.ف بيروت ط، ١٩٩٠ ص ١ ـ ٢٤٣ خصوصا الفصل الخامس: انسحاب من غزة ص ١٢٩ ـ ١٤٥.

(٢٧) المصدر السابق.

(٣٨) المصدر رقم ٣٣.

(٣٩) المصدر السابق.

(٤٠) عن «**السفير**» اللبنانية ٣/١/١٩٩١.

الإنتفاضة بعد ثلاث سنوات
قراءة في محصلة القمع الاسرائيلي في قطاع غزة

فايز سارة

دخلت الانتفاضة الفلسطينية الباسلة عامها الرابع في الثامن من كانون الأول/ ديسمبر الماضي، مضيفة الى سلسلة مزاياها الظاهرة والممتدة، ميزة أخرى هي امتدادها الزمني، تضفي هذه الميزة على الانتفاضة أهمية خاصة، حيث أن الامتداد الزمني يحمل في جوهره وفي أحتمالاته المزيد من التطورات والتبدلات بصدد الانتفاضة، والتي هي على نحو عام، وطبقاً لما أثبتته محصلة السنوات الثلاث الماضية، تبـدلات وتطورات ايجابية على صعيد النضال الوطني الفلسطيني داخل الوطن في أبعاده واتجاهاته ومستوياته المختلفة، وهو أمر يعترف به ـ بدرجات مختلفة ـ الأعداء والأصدقاء في العالم كله.

محصلة الأرقام العامة:

وبالتأكيد ما كان لانتفاضة كانون الأول/ ديسمبر الفلسطينية أن تكتسب تلك الأهمية في سباق النضال الوطني الفلسطيني ضد الاحتلال والاستيطان، ومن أجل التحرير والاستقلال، لولا التضحيات العظيمة للفلسطينيين الذين نهضوا للقيام بعبء المواجهة، التي كلفت الكثير، وفي قائمتها خلال السنوات الثلاث الأولى، سقوط أكثر من ١٢٠٠ شهيد وشهيدة حسب المصادر الفلسطينية، بينما أشار مصدر اسرائيـلي، هو المركز الدولي لحقوق الانسان في الأراضي المحتلة «بتسليم» الى سقوط ٧١٢ فلسطيني برصاص قوات الاحتلال، وتضيف المصادر الفلسطينية، أن عدد جرحى الانتفاضة تجاوز ٨٢ ألف جريح، وتعترف المصادر الاسرائيلية بعدد للجرحى الفلسطينيين هو أقل من ١٣ ألفاً بقليل.

ويمضي الأمر على النحو ذاته فيما يتعلق بأعداد المعتقلين من الفلسطينيين، والذين تُقدر المصادر الفلسطينية أعدادهم بأكثر من ٨٠ ألفاً دخلوا المعتقلات والسجون الاسرائيلية خلال السنوات الثلاث، وتُفصل المصادر الاسرائيلية في ذلك بالقول، أن مجموع المعتقلين الفلسطينيين يبلغ ٩٩٢٦، منهم ٤٤٢٠ تم أصدار أحكام بحقهم، وهناك ٧٩٩ معتقلاً إدارياً.

وتضيف محصلة الأرقـام الى ما سبق القـول بانه تم ابعاد وترحيل كثير من الفلسطينيين كأسر وأفراد، وبخاصة الذين زعمت سلطات الاحتلال بأنهم «عناصر قيادية في الانتفاضة»، فأصدرت ٥٨ قرار

ابعاد لفلسطينيين، وهناك ٥ قرارات ما زالت دون تنفيذ، فيما تستعد السلطات لاصدار المزيد من قرارات الابعاد بحق شخصيات فلسطينية، وقامت سلطات الاحتلال ـ طبقاً للمصادر الفلسطينية ـ بهدم واغلاق أكثر من ثلاثة آلاف وستمائة منزل ومتجر، بينما تختصر المصادر الاسرائيلية ذلك بالقول، أن السلطات العسكرية هدمت ٣٢٦ منزلاً في الضفة والقطاع خلال الأعوام الثلاثة الماضية من عمر الانتفاضة.

خصوصيات في أرقام القطاع:

ويحتل قطاع غزة مكانة هامة في قائمة التضحيات التي قدمها الفلسطينيون خلال سنوات الانتفاضة على طريق تحقيق الأهداف الوطنية الثابتة والمشروعة، وتشير أرقام قطاع غزة، الذي تبلغ مساحته ٣٦٠ كيلومتراً مربعاً، ويزيد عدد سكانه قليلاً عن ٦١٥ ألف نسمة، حسب أحصائيات «الاونروا» لعام ١٩٨٧ موزعين على أربعة عشر تجمعاً سكنياً ما بين مدينة وقرية إضافة الى ٩ مخيمات موزعة في أنحاء القطاع الذي تقول أرقام الانتفاضة الخاصة به، انه قدم ٣٣٨ شهيداً وشهيدة خلال فترة السنوات الثلاثة الماضية (من ١/١٢/١٩٨٧ وحتى ١/١٢/١٩٩٠)، وأصيب من سكان القطاع بجراح خلال الفترة ذاتها، ما يزيد عن ٣٣ ألف شخص، فيما وصل عدد السيدات اللواتي أجهضن الى ٢٣٣١ سيدة، وتم اعتقال ٣٦ ألفاً من السكان، قُدم منهم للمحاكمة سبعة آلاف، ومثلهم اعتقلوا اداريا وجرى ابعاد عدد من ابناء القطاع، وتم ترحيل كثير من العائلات بقرارات السلطات الاسرائيلية.

وطبقاً للاحصائيات الخاصة بالقطاع، تم هدم واغلاق (كلي أو جزئي) لبيوت ومحال تجارية ومدارس ومساجد وشوارع، يبلغ عددها ٦٨٨ حالة، معظمها قامت بها سلطات الاحتلال تحت يافطة «أسباب أمنية»، وهي ذات الأسباب التي جعلت جيش العدو وأجهزته تفرض منعاً للتجول وتغلق مناطق، زاد عدد حالاتها في السنوات الثلاث الماضية عن ٢٢٥٨ يوماً، منها ٦٥ يوماً تم خلالها تطبيق نظام حظر التجول العام والشامل على كافة مدن وقرى ومخيمات القطاع.

وإذا كانت هذه الأرقام، تعكس مساهمة جماهير القطاع في الانتفاضة وتضحياتهم في سبيل أهدافها، وهو أمر يتشارك فيه ويتماثل على نحو واضح أبناء القطاع مع أخوانهم في الضفة. فمما لا شك فيه، أن هناك بعض «الخصوصيات» التي تميز الوضع ـ وتالياً الأرقام بما هي في عداد نتائج الانتفاضة ـ في كل من المنطقتين لجملة أسباب ودواعي جغرافية وديمغرافية إضافة الى ما هو في عداد الأسباب السياسية و «الأمنية»، ولعل من أهم الأسباب المؤثرة في خصوصيات أرقام الانتفاضة في القطاع، الكثافة السكانية الهائلة للفلسطينيين هناك، ثم ضيق المساحة، والطبيعة الصحراوية الغالبة، ومحدودية الاستيطان اليهودي، وقلة الموارد الطبيعية، والانقسام في وحدة الصوت اليهودي الداعي للتمسك بشدة في قطاع غزة، وكلها وقائع تختلف على نحو عام عما هو عليه الحال في الضفة.

قراءة في احصائيات شهداء القطاع:

إن الأهم والأبرز في احصائيات الانتفاضة في القطاع، هو أرقام الشهداء الذين اعطوا للانتفاضة زخمها وقوتها، وحافظوا على استمرارها من خلال وفاء الاحياء لدماء الشهداء التي أريقت على طريق

أهداف الانتفاضة، وهي أهداف الشعب، والأمر ألذي يزيد من أهمية موضوع الشهداء في القطاع، أن الانتفاضة جاءت على خلفية «حادثة غزة» التي استشهدت فيها مجموعة من عمال القطاع على حاجز اسرائيلي يوم ٨/١٢/١٩٨٧، وبذلك كان الاستشهاد هو مفجر الانتفاضة ذاتها.

يبلغ العدد الأجمالي لشهداء الانتفاضة في القطاع ٣٣٨ شهيداً، ويتوزع هؤلاء على مدى أعوام الانتفاضة الثلاثة، كما يتوزعون على الجنسين من الذكور والاناث، وعلى المناطق السكنية والفئات العمرية، وتبعاً للمهن المختلفة، الى جانب التوزع على أساس الوفاة، وتبعاً لهذا التوزع، تمضي القراءة في احصائيات شهداءالانتفاضة في القطاع.

١ ـ التوزع الزمني:

يتوزع شهداء القطاع الـ ٣٣٨ على الأعوام الثلاثة طبقاً لما يلي: شهداء العام الأول ١٣٧ شهيداً، يمثلون ٤٠,٥ بالمائة من اجمالي الشهداء، ثم شهداء العام الثاني وعددهم ١٣٥ شهيداً، تقارب نسبتهم (٣٩,٥ بـالمائة)مثل سابقيهم.وخلافاً لذلك،انخفض عدد شهداءالقطاع في العام الثالث للانتفاضةالى نصف أعداد شهداء أي من العامين السابقين، حيث بلغ العدد ٦٦ شهيداً، يشكلون ١٩,٥ بالمائة من شهداء السنوات الثلاث في القطاع.

وإذا كانت الملاحظة الأساسية انخفاض عدد شهداء العام الثالث للانتفاضة في القطاع، فإن تفسير ذلك يكمن في جملة المزايا الجغرافية والديمغرافية، بل والسياسية ـ والتي أشرنا اليها ـ ويتميز بها القطاع عن الضفة، والتي يبدو أن سلطات الاحتلال قرأتها جيداً وبذلك قامت ـ بما أمكن لها ـ للتخفيف من حدة قتل الفلسطينيين، خاصة وأن عمليات القتل، كانت ـ وما تزال ـ تدفع القطاع الى توسيع غضبه على الاحتلال، وصدامه مع قواته وأجهزته الى أوسع مدى ممكن.

وقد حاول الاحتلال الايماء بأن تدني عدد الاصابات وضمنها حالات الاستشهاد في العام الأخير من الانتفاضة، انما يعود الى ضعف في الانتفاضة، والحد من فعالياتها وأنشطتها، وكل تلك المزاعم لا تتفق وحقائق الانتفاضة، ومنها أن حالات الصدام بين سكان القطاع والاحتلال في العام الأخير، لم تكن أقل مما كانت عليه في العامين الأولين، ويجد ذلك تعبيراً عنه في حالات الاصابة بجراح في العام الأخير، والتي بلغت ٢٠٥٣٨ حالة مقابل ٢٢١٠٤ حالة و ٢١١٤٣ حالة في العامين الأولين على التوالي. ثم ان هناك تعبير آخر، هو حالات أجهاض السيدات في القطاع بفعل العنف والارهاب الاسرائيلي هناك، وتقول الاحصائية بهذا الصدد، أن العام الأخير شهد ارتفاعاً في العدد، حيث بلغت حالات الاجهاض ٨٥٥ حالة، مقابل ٦٣٦ حالة في العام الثاني للانتفاضة، و ٨٧٠ حالة في العام الأول للانتفاضة في القطاع.

إنّ التقدير العام لاستقرار عدد شهداء الانتفاضة في العامين الأولين، ثم انخفاضه في العام الثالث، يعود الى أن الاسرائيليين والفلسطينيين على السواء، صاروا أكثر ادراكاً بأن الانتفاضة ستأخذ مداها الزمني حتى النهاية، وبأنها ستكون صعبة وقاسية في كل الميادين، وينطبق هذا الأمر في عموميته على الوضع في القطاع، والذي إضافة الى خصوصياته، يدفع الفلسطينيين من خلال تكتيكات معينة تكفل

استمرار فعاليات الانتفاضة بأقل عدد من الخسائر، وفي الوقت ذاته يعمل الاسرائيليون في مواجهة ذلك للاقلال ما أمكن من عمليات القتل التي تقابل بحملة تنديد عالمي واسعة النطاق، وفي الوقت عينه، يستمرون في ممارسة عمليات الارهاب بما فيها من تكسير وجرح واعطاب واجهاض واعتقال، في إطار مواجهة الانتفاضة، ولعل الأرقام التي أوردناها سابقاً دليل واضح ومفهوم في هذا الجانب.

٢ ـ التوزع الجنسي:

وتبعاً للاحصائيات، فإن شهداء الانتفاضة في القطاع يتوزعون ما بين الذكور والاناث، مع تسجيل غلبة واضحة للذكور، الأمر الذي لا يعكس حقيقة توزع السكان الى ذكور واناث. فمن جملة شهداء الانتفاضة في القطاع في العام الأول، كانت نسبة الاناث نحو ١٨ بالمائة، وهي نسبة وان بدت منخفضة، فهي لا تعكس نسبة مساهمة الاناث في الانتفاضة، وخاصة مساهمة السيدات اللواتي يقمن بمهمات متميزة، سواء في المواجهات ـ وأغلبية النساء قتلن فيها ـ، أو في الأعمال الخلفية، مثل التدخل لتخليص المعتقلين من أيدي الجنود الصهاينة، وغيرها من الأعمال.

لقد بلغت حصة الاناث من اجمالي شهداء القطاع خلال الأعوام الثلاثة ١٢,٥ بالمائة، وهي نسبة أقل من نسبة العام الأول، الا أنها تزيد قليلاً عن نسبة الاناث بين شهداء الضفة خلال عامين، وهي كذلك بالنسبة لمساهمة الاناث في شهداء القطاع في العام الثالث، وعدا عن السببين العامين والمفهومين، وهما سيادة النمط المحافظ في المجتمع الفلسطيني، وبروز الحركة الاسلامية كقوة واضحة في الانتفاضة، فإن هناك سبب ثالث هو ما أشرنا اليه من اتخاذ مساهمة الاناث في الانتفاضة لأدوار خاصة، أو القيام بأعمال مساعدة، وكل ذلك لا ينقص من أهمية وبروز الدور الذي تقوم به الاناث في الانتفاضة.

٣ ـ التوزع المناطقي والسكني:

وشكل شهداء القطاع حوالي ٢٨ بالمائة من اجمالي شهداء الانتفاضة على مدار السنوات الثلاث، وهي نسبة تظهر أقل مما كانت عليه حصة القطاع من شهداء الانتفاضة في عامها الأول (٣٥ بالمائة)، وهي ذات النسبة لمساهمة القطاع في اجمالي شهداء الانتفاضة خلال عامين (٣٥,٢ بالمائة).

أما بالنسبة للتوزع المناطقي (داخل القطاع) للشهداء، فإن معطيات العام الأول، تسجل وجود أكثرية للشهداء في المراكز المدينية ثم بعدها في المخيمات، وبعدها في القرى، أما اذا قمنا بالتقسيم ما بين مخيم وغير مخيم، فإن أكثرية شهداء العامين الأولين في القطاع هي من سكان غير المخيمات (المدن والقرى) وهؤلاء نسبتهم ٥٢,٦ بالمائة، مقابل ٤٧,٤ بالمائة من الشهداء من سكان المخيمات، التي يزيد عدد سكانها في قطاع غزة عن عدد سكان مراكز المدن والقرى.

لقد سجلت رفح أعلى نسبة من شهداء الانتفاضة خلال ثلاثة أعوام، حيث بلغت حصتها ٢١ بالمائة من أجمالي الشهداء، وهي أكبر تجمع سكاني في القطاع، وبعدها جاءت غزة (دون مخيم الشاطىء) ومساهمتها ١٩ بالمائة، ثم بعدها خانيونس ومساهمتها بلغت ما نسبته ١٥ بالمائة، وخانيونس رابع تجمع سكاني في القطاع.

وإذا كان من المفهوم، أن التجمعات الأكبر من السكان ينبغي أن تكون مساهمتها أكبر في

الانتفاضة وفي نسب الشهداء والجرحى الذين يسقطون في فعالياتها، فإن هذه المعادلة، قد لا تبدو واقعية في القطاع، حيث يجري تركيز الاحتلال على تجمعات معينة، تلك الواقعة على خطوط المواصلات وفي المناطق الأكثر أهمية من الناحيتين الاستراتيجية والسياسية، وهذا ما يجعل مواقع معظم شهداء القطاع في السنوات الثلاث في المناطق الرئيسة الثلاث رفح، وغزة، وخان يونس، وفيها ٥٥ بالمائة من أجمالي شهداء القطاع.

٤ ـ التوزع العمري:

يتوزع شهداء الانتفاضة في القطاع على مختلف الفئات العمرية، اعتباراً من سن (دون عام) الى سن (ما فوق ٦٥ عاماً) ولكن السمة العامة للشهداء أنهم من الأغلبية الشابة، أو من الفئات الوسيطة العمر، وخلال العامين الأولين، بلغ المتوسط العام لعمر الشهداء نحو ٢٤ عاماً، وبشكل أكثر تدقيقاً، فإن المنتمين الى من هم دون السادسة عشرة في القطاع من بين شهداء العامين الأولين، كانوا أكثر نسبة مما هم عليه في الضفة (٣ الى ٤).

أما في النسب الاجمالية للسنوات الثلاث حسب الفئات العمرية لشهداء القطاع، فإن المنتمين الى فئة (١٥ ـ ٢٠) عاماً يشكلون ٣٩ بالمائة من أجمالي الشهداء، وإذا زدنا اليهم المنتمين الى فئة (٢١ ـ ٢٥) ونسبتهم ٢٠,١ بالمائة (وهم فئة شابة وفتية)، سيكون لدينا ما نسبته ٥٩,١ بالمائة من شهداء القطاع خلال ثلاث سنوات من فئتين فقط، وهذا يعني أن العبء الأساسي للمواجهات مع الاحتلال انما وقع ـ ويقع ـ على الفئات الأكثر شباباً في القطاع، وهو أمر مفهوم من أكثر من زاوية، حيث أن المجتمع الفلسطيني ـ بما فيه القطاع ـ مجتمع فتي، فيه أغلبية من الشباب تزيد عن ٦٥ بالمائة، ثم من ناحية ثانية، يؤلف هؤلاء ـ وكلهم من طلبة المدارس والمعاهد والجامعات ـ أكثر القوى والفئات الاجتماعية والمهنية راديكالية (تبلغ نسبة الشهداء من الطلاب ٤٠ بالمائة)، يساعدهم في ذلك غياب المسؤوليات الاجتماعية بمعناها التقليدي.

٥ ـ التوزع المهني:

وكما في الحالات السابقة، يتوزع الشهداء على مختلف الفئات المهنية، لكن الأهم والأبرز في مهن شهداء القطاع، هي المهن العمالية والفكرية، حيث يشكل المنتمون الى فئة العمال (٤٠,٥ بالمائة)، والعاطلين عن العمل، (٢,٩ بالمائة) وبذلك يصبح مجموع هؤلاء ٤٣,٤ بالمائة، وهي أعلى نسبة، تليها نسبة الطلاب الذين يشكل المنتمون اليهم من شهداء القطاع في ثلاث سنوات ٤٠,٥ بالمائة، وبذلك تصل نسبة هاتين الفئتين الى ٨٣,٩ بالمائة. وتعطي هذه النسب طبيعة خاصة للانتفاضة، إذ أنها لا تعكس حقيقة الوضع القائم في القطاع ـ وفي عموم المجتمع الفلسطيني في الداخل ـ من حيث اتساع حجم الفئات العمالية الناتجة عن نهب الاستيطان وسياسة الاحتلال فقط، ولا حجم الفئات الشابة، وراديكالية الطلبة واحساسهم العالي بالظلم والاضطهاد، ورغباتهم في التخلص من الاحتلال لبناء مستقبلهم فحسب، بل إضافة الى ذلك، تعكس البنية الاجتماعية الأساسية للانتفاضة، التي كانت مساهمة «أصحاب المهن الأخرى» في قائمة شهدائها في القطاع ٦,٢ بالمائة، وربات البيوت ٥,٣ بالمائة.

٦ ـ التوزع حسب أسباب الوفاة:

وبطبيعة الحال، فإن عمليات القمع المباشر التي تتعرض لها جماهير القطاع على أيدي الاسرائيليين، تشكل السبب الرئيسي لوفاة شهداء الانتفاضة، ثم بعدها تأتي أسباب على هامش عمليات الانتفاضة، وكلاهما أمر واقع في الضفة كما هو عليه الحال في القطاع.

لقد سقط بفعل استخدام الأسلحة الاسرائيلية ضد الانتفاضة في القطاع ٢٥٤ شهيداً في السنوات الثلاث، ويشكل هؤلاء ما نسبته ٧٥,١ بالمائة من اجمالي شهداء القطاع، قتلوا بواسطة الرصاص المعدني أو البلاستيكي، أو بواسطة الطلقات المطاطية التي زعم المحتلون «انها لا تسبب القتل».

وإذا كان جميع هؤلاء الشهداء، لم يسقطوا في المواجهات مع قوات الاحتلال، فإن الأغلبية، كانت كذلك، والى هؤلاء يمكن إضافة القسم الأكبر من الذين استشهدوا بسبب عمليات الضرب من قبل الجنود، وعدد هؤلاء ٢٤ شهيداً، يعادلون ما نسبته ٧,١ بالمائة من الشهداء، ويقل عدد هؤلاء قليلاً عن الذين سقطوا بسبب استخدام قوات الاحتلال للغاز السام أو المسيل للدموع، وكلاهما جرى استخدامه على نطاق واسع ـ مقارنة بالضفة ـ في القطاع، وبفعله قتل ٣٣ شخصاً، أو ما نسبته ٩,٧ بالمائة من أجمالي الشهداء في القطاع خلال ثلاث سنوات.

وتعكس نسب الشهداء حسب سبب الوفاة الطابع الصدامي للانتفاضة، وسقوط حاجز الخوف من الاحتلال وآلته الحربية والقمعية، رغم كل ما يقال عن قوتها وجبروتها، بل وخبراتها ودمويتها، وهي أمور قد لا تكون مثار أخذ ورد، ولكن الانتفاضة بدت في سنواتها، ومن خلال الوقائع، انها قادرة على تحدي تلك «المزايا» والسمات لآلة الحرب الاسرائيلية، والتعامل معها على «قدم المساواة».

والخلاصة في القراءة في محصلة القمع الاسرائيلي للانتفاضة في ثلاث سنوات، تشير الى جملة حقائق منها:

★ أن محصلة القمع ضد الفلسطينيين في الضفة والقطاع كبيرة للغاية، وهي وأن لم تؤد الى توقف الانتفاضة، انما تعكس حقيقة الاصرار الفلسطيني بالمضي بالانتفاضة نحو أهدافها.

★ وبطبيعة الحال، فأن حصة القطاع من محصلة القمع والارهاب الاسرائيلي، تأتي في السياق عينه، سواء لجهة الارهاب الاسرائيلي الهادف لايقاف الانتفاضة، أو لجهة الاصرار الفلسطيني على انتصار الانتفاضة وتحقيق أهدافها.

★ وتكشف القراءة في أرقام شهداء الانتفاضة في القطاع، أن القطاع قدم مساهمة هامة في العدد الكلي للشهداء، وعلى مدار السنوات الثلاث المنصرمة، وأن هؤلاء الشهداء وأن كانت أغلبيتهم من الذكور، فان مساهمة الاناث ملموسة وهامة في الانتفاضة، طبقاً لنسبتهن في أعداد الشهداء.

وإذا كانت مساهمة التجمعات السكنية غير منسجمة تماماً مع نسبة الشهداء للسكان، فان لذلك أسباب جغرافية وديمغرافية وسياسية، وتتقدم على نحو عام مناطق معينة قائمة المناطق التي ينتمي اليها أغلب شهداء الانتفاضة، ومعظمهم من الفئات الشابة والفتية من الناحية العمرية، وبطبيعة الحال، فان الأغلبية هي من الفئات العمالية والطلابية، مما يعطي الانتفاضة سمات وأبعاد معينة، لعل من أبرزها

اتخاذ الانتفاضة طابعاً صدامياً مع الاحتلال، مما يفسر كون أغلبية الشهداء سقطوا في الصدام مع الاحتلال.

احصائيات مختارة

المصابون بجراح في القطاع خلال ٣ سنوات

السنة	رصاص الاحتلال	ضرب	غاز	المجموع
السنة الأولى	٤٩٤٣	١٢٦٢٩	٤٥٣٢	٢٢١٠٤
السنة الثانية	٦٥٩٥	١١٢٥٩	٣٢٨٩	٢١١٤٣
السنة الثالثة	٥٧٤٠	١١٦٥٤	٣١٤٤	٢٠٥٣٨
المجموع	**١٧٢٧٨**	**٣٥٥٤٢**	**١٠٩٦٥**	**٦٣٧٨٥**

أرقام عامة في ثلاث سنوات

★ فقد ٨٧ مواطناً في القطاع عيونهم من مجموع الجرحى منهم أطفال دون ١٤ عاماً.

★ أغلقت السلطات ١٤٦ مدرسة و ٣٤ مسجداً، و ١٦٠ شارعاً.

★ قامت السلطات العسكرية باقتلاع ٢٢٣١ شجرة مثمرة معظمها من الحمضيات.

★ صدرت أحكام بالغرامات في القطاع قيمتها ٥ ملايين و ٣٩٠ الف شيكل، (٢ مليون و ٦٩٥ الف دولار).

★ أسفرت أحداث يوم ٤ / ١٢ / ١٩٩٠ في مدن وقرى ومخيمات القطاع عن اصابة ٣٥١ فلسطينياً، منهم ٢٢٨ بالرصاص، و ٥٥ بالضرب، و٤٣ بالغاز، و٢٥ براجمات الحجارة (بلسم العدد ١٨٦. كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠. ص ٤٩).

حالات الاجهاض في القطاع خلال ٣ سنوات

السنة	العدد
الأولى	٨٧٠
الثانية	٦٣٦
الثالثة	٨٥٥
المجموع	**٢٣٣١**

الشهداء في ثلاث سنوات السبب/ النسبة

السبب	عدد الشهداء	النسبة٪
رصاص الاحتلال	٢٥٤	٧٥,١
الضرب	٢٤	٧,١
الغاز	٣٣	٩,٧
أسباب أخرى	٢٧	٧,٩
المجموع	**٣٣٨**	**٩٩,٨**

شهداء في ثلاث سنوات المهنة/ النسبة

المهنة	العدد	النسبة٪
عمال	١٣١	٣٨,٧
طلاب	١٣٧	٤٠,٥
ربات بيوت	١٨	٥,٣
أصحاب مهن أخرى	٢١	٦,٢
أطفال	٢١	٦,٢
عاطل عن العمل	١٠	٢,٩
المجموع	**٣٣٨**	**٩٩,٨**

شهداء في ثلاث سنوات حسب الفئات العمرية/ النسبة

الفئة	العدد	النسبة٪
من ٠ الى ١٤ عاماً	٥٣	١٥,٦
من ١٥ الى ٢٠ عاماً	١٣٢	٣٩,٠
من ٢١ الى ٢٥ عاماً	٦٨	٢٠,١
من ٢٦ وما فوق	٨٥	٢٥,١
المجموع	**٣٣٨**	**٩٩,٨**

المصادر:

اعتمدت الدراسة على المصادر الرئيسة التالية:

(١) فايز سارة. قراءة في ملفات شهداء الانتفاضة، **الوحدة**، العدد (٦٣-٦٤) كانون الأول - كانون الثاني/ ديسمبر - يناير ١٩٩٠. ص ١٥٦-١٦٧.

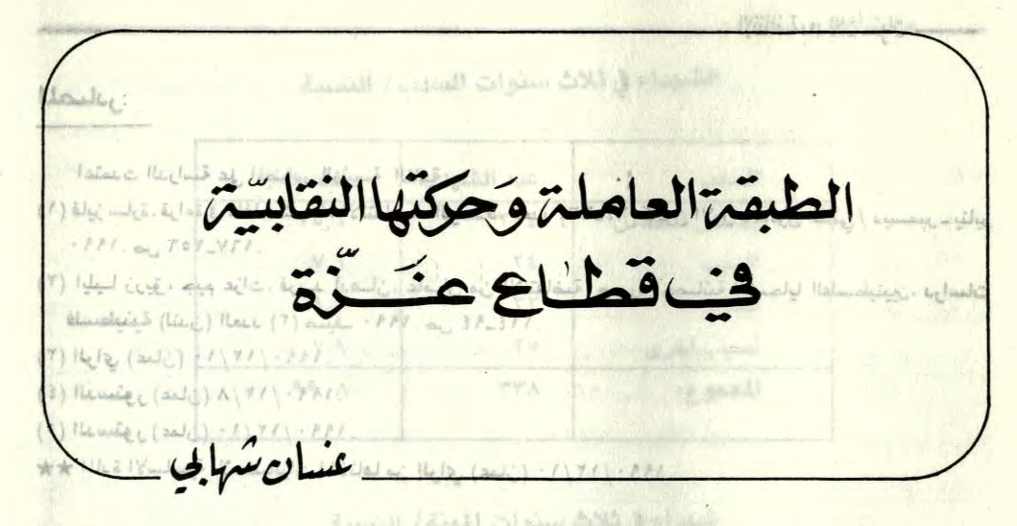
(٢) ايليا زريق، جيم عزات، فريد أدهان، عامان من الانتفاضة. صورة احصائية للضحايا الفلسطينيين، **دراسات فلسطينية** (لندن) العدد (٣) صيف ١٩٩٠. ص ٩٤-١١٤.

(٣) **الرأي** (عمان) ١٠/١٢/١٩٩٠.

(٤) **الدستور** (عمان) ٨/١٢/١٩٩٠.

(٥) **الدستور** (عمان) ١٠/١٢/١٩٩٠.

★★ المادة الأساسية للاحصائيات أخذناها من **الرأي (عمان)** ١٠/١٢/١٩٩٠.



يلاحظ المتتبع للحركة العمالية والنقابية في قطاع غزة، بأنها لم تحظ باهتمام كبير، من حيث المتابعة ودراسة اوضاعها، ذلك ان هذه الحركة ظلت غائبة عن القطاع، حتى سنة ١٩٦٥، تاريخ قيام اول مؤسسة نقابية فلسطينية شاملة، كما ان الطبقة العاملة في القطاع لم تكن قد تبلورت، الى ما بعد سنوات من ذلك العام، نتيجة للظروف التي يعيشها الشعب الفلسطيني، والناجمة عن نكبة عام ١٩٤٨، من هجرة وتشريد خارج الوطن وضرب للبنية الاقتصادية ـ الاجتماعية، حيث ادت النكبة الى زعزعة الاساس الموضوعي الذي كانت تقوم عليه الحياة في قطاع غزة سياسيا اقتصاديا. «فقد عرف عن القطاع ما قبل ١٩٤٨، انه من افقر ألوية فلسطين، وكان اقتصاده يقوم على خدمة اللواء الجنوبي، باعتبار ان مدينة غزة كانت عاصمة اللواء، ومركز حركته التجارية، كما عرف عنه اعتماده الرئيسي على الزراعة، وأن معظم الملاكين الاصليين، كانوا يعتمدون على مصادر دخل من خارج الحدود الحالية لقطاع غزة، هذا بالاضافة الى اعداد اللاجئين الكبيرة التي وفدت اليه بعد عام ١٩٤٨، والتي بلغت ضعف عدد سكانه الاصليين، وان حوالي ٧٠٪ من هؤلاء كانوا قد غدوا بلا مورد اقتصادي نتيجة للنكبة»(١)

كما عرف قطاع غزة بضآلة موارده الاقتصادية، الطبيعية وغير الطبيعية «فهنالك نقص في الموارد المالية، الضرورية لتنفيذ أية برامج تنمية، كما انه فقير بالمواد الاولية الخام، وكلاهما عنصران ضروريان لقيام صناعة، تمتص الطاقة العاملة المعروضة بكثرة» (٢).

وسنقتصر في هذه الدراسة على تناول اوضاع الطبقة العاملة في قطاع غزة وحركتها النقابية، لانها تمثل، الى جانب تلك في الضفة الغربية، اهم القواعد الاقتصادية ـ الاجتماعية للشعب الفلسطيني، وذلك بعد النكبات المتتالية التي تعرض اليها الشعب الفلسطيني، ورغما عن تعرضها المستمر خلال سنوات الاحتلال، لشتى صنوف القهر والاضطهاد، فقد حافظت الحركة النقابية على قوتها وصلابتها، وفضلا عن نجاحاتها المطلبية المتوالية، كانت دائما، صامدة، تتحدى الغزاة، وتقاوم كل المشاريع الهادفة الى تصفية القضية الوطنية ومعلنة تمسكها بحق العودة، وتقرير المصير، واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة،

وتمثل في الوقت ذاته، الموقع الاهم من مواقع نضال الشعب الفلسطيني، لما لها من قاعدة واسعة في صفوف الجماهير.

فبعد النكبة، مباشرة، خضع قطاع غزة للادارة المصرية، وتضرر مورد رزقه الاساسي (وهو الزراعة)، حيث فقد سكانه نسبة ٩٠٪ من اراضيهم، كما ازداد عدد سكان قطاع غزة، بعد عام ١٩٤٨ زيادة كبيرة، بتأثير الهجرة الواسعة للاجئين الفلسطينيين، على النحو السالف ذكره، حيث بلغت نسبة المهاجرين الى القطاع ٦٩.٢٪ من مجموع السكان، مما ولد أزمة حادة، بسبب العجز عن استيعاب هذا العدد الكبير من السكان، على مساحة لا تزيد عن ٣٦٤كم مربع، في ظل نقص حاد في الموارد، ولذلك، فقد عصفت البطالة بجماهير غفيرة من السكان، وكان الجزء الاكبر من السكان يعمل في الزراعة. حيث بلغت نسبة العاملين فيها ٣٦٪ من مجموع القوى العاملة في القطاع، اضافة الى ان درجة خصوبة الارض في قطاع غزة هي درجة متوسطة، ولا يمكنه تغطية حاجات الكثافة السكانية العالية.

وخلال سنوات الاحتلال الاسرائيلي لقطاع غزة، منذ عام ١٩٦٧، طرأت تغييرات هامة على الواقع الاقتصادي ـ الاجتماعي فيه، وهذه التغييرات، بطبيعة الحال، غير معزولة عن الاهداف السياسية للاحتلال الاسرائيلي، والمتمثلة في منع قيام دولة فلسطينية مستقلة، وتصفية القضية الفلسطينية. وضم الضفة الغربية وقطاع غزة، وتفريغ اقصى ما يمكن من السكان، من اجل الحفاظ على «التوازن» الديمغرافي داخل اسرائيل، ومن أجل تحقيق ذلك، اصدرت اسرائيل المئات من الاوامر العسكرية الجائرة ونفذت الكثير من الاجراءات والتغييرات الواسعة في البنية الاقتصادية والاجتماعية لهذه المناطق، وألحقت اقتصاد الضفة والقطاع بالاقتصاد الاسرائيلي، وحولته الى اقتصاد تابع بهدف خدمة حاجات الاقتصاد الاسرائيلي، «حيث اصبحت اسرائيل سوقا لقوة العمل الرخيصة المستباحة المستوردة، قسرا، من المناطق المحتلة، اذ ازدادت ايضا، نسبة العاملين في مجالات العمل غير المتطورة، مثل الزراعة، والبناء، والصناعة البسيطة.... الخ، وبحكم تشابك الظروف وتشابك المصالح، نشأت خلال سنوات الاحتلال، ايضا، تطورات على وضع البرجوازية المحلية في الضفة والقطاع، فشرائح منها، وبشكل خاص الكمبرادور «وكلاء الشركات الاسرائيلية»، ارتبطت اقتصاديا، برأس المال الاسرائيلي، وبدرجة أقل أقسام من البرجوازية التجارية الكبيرة، وكذلك تلك الشرائح من البرجوازية الصناعية التي تشتغل لحساب السوق الاسرائيلي، او ترتبط بالصناعة الاسرائيلية»(٣)

ان مجمل هذه الاجراءات التي نفذتها سلطات الاحتلال الاسرائيلي، قد احدثت تأثيرات عميقة على البنية الاجتماعية في قطاع غزة، تعرضها المقارنة الواردة في الجدول رقم (١)، وذلك خلال عام ١٩٦٧ و ١٩٨٧.

وبلغت نسبة الذكور الى الاناث عام ١٩٦٧ ٩٤.٢٪ اي كل ١٠٠٠ انثى يقابلها ٩٤٢ ذكر، وفي نهاية عام ١٩٨٧، كانت نسبة الجنس تساوي ١٠٠٪، اي لكل ١٠٠ انثى ١٠٠ ذكر.

الجدول رقم (١)

التوزيع العمري في قطاع غزة عامي ١٩٦٧ و ١٩٨٧م[٤]

الفئات العمرية	التوزيع النسبي ٦٧	التوزيع النسبي ٨٧
اجمالي السكان (نسمة)	٣٨٠٨٠٠	٥٦٥٦٠٠
يوم ـ ٤ سنوات	٢٠,٥	٢٠,٤
٥ ـ ١٤ سنة	٣٠,٤	٢٨,٤
١٥ ـ ١٩ سنة	٩,٩	١٠,٤
٢٠ ـ ٢٤ سنة	٦,٦	٩,٥
٢٥ ـ ٣٤ سنة	٩,٨	١٣,٩
٣٥ ـ ٤٤ سنة	٩,٢	٥,٩
٤٥ ـ ٥٤ سنة	٥,٢	٤,٧
٥٥ ـ ٦٤ سنة	٣,٨	٤
٦٥ ـ ..	٤,٦	٢,٨

ونلاحظ من الجدول رقم (١) ان ما يقرب من ٤٤,٥٪ من التركيبة السكانية في القطاع عام ١٩٦٧، هم في سن العمل (أي من هم فوق ١٤ سنة ـ ٦٥ سنة)، بينما ارتفعت هذه النسبة عام ١٩٨٧ الى ٤٨,٤٪ علما بان مجموع القوة العاملة في القطاع تبلغ ١٠١,٢٠٠ عامل. وبسبب الكثافة السكانية في قطاع غزة، فقد تميز الوضع الديمغرافي بارتفاع نسبة غير المنتجين، قياسا الى بقية السكان، فهم يبلغون نسبة تزيد عن نصف المجتمع.

عمـال الـــزراعة:

تعرضت الزراعة في القطاع الى مجموعة من العراقيل، وضعت في طريقها، أدت في نهاية الامر، الى تقليص حجمها، والاقلال من عدد العاملين فيها، وكان من اكبر هذه العراقيل، مصادرة مساحة واسعة من الاراضي الزراعية، بحجج امنية، كما اسفر ذلك عن انخفاض عدد العاملين في الاراضي الزراعية، اضافة الى ذلك برز عامل آخر، وهو الفارق بين اسعار المنتوجات الزراعية العربية، ومثيلتها الاسرائيلية، وهـذه العـراقيل كانت تعبيرا واضحا عن السياسة الاسرائيلية، لاحتواء الزراعة في المناطق المحتلة، وتضييق الخناق عليها، مما ادى الى نقص حاد في الموارد، ولذلك، فقد عصفت البطالة بجماهير غفيرة من السكان، وكان الجزء الاكبر من العاملين في الزراعة، حيث بلغت نسبة العاملين فيها ٣٦٪ من مجموع القوى العاملة في القطاع، اضافة الى ان درجة خصوبة الارض في قطاع غزة هي درجة متوسطة، ولا

تعوض على الكثافة السكانية العالية، على النحو السالف بيانه وانخفضت نسبة عدد العاملين في الزراعة الى مجموع العاملين في الفترة ما بين سنتي ١٩٧٠ و ١٩٨٧، على النحو الذي يبينه الجدول رقم (٢).

الجدول رقم (٢)

نسبة العاملين في الزراعة الى مجموع العاملين

للاعوام ١٩٧٠، ١٩٨٠، ١٩٨٧[٥]

العام	مجموع العاملين	العاملون في قطاع الزراعة
١٩٧٠	٥٨,٧٠٠	٣٢,٧٪
١٩٨٠	٨٠,٩٠٠	١٨,٥٪
١٩٨٧	١٠٠,٢٠٠	١٨,٣٪

فمن خلال الجدول السابق، نرى الانخفاض الكبير الذي شهده العمل الزراعي في القطاع، حيث انخفضت هذه النسبة الى ما يقارب ٥٠٪، عما كانت عليه عام ١٩٧٠، مما يعطي اشارة واضحة على ما سعت اليـه السلطات الاسرائيلية، من أجـل دفـع العـرب للتخـلي عن ما تبقى لهم من ارض، بعد ان اصبحت المصاريف الناتجة عن ملكيتها اكثر من دخلها، وذلك لاقامة المزيد من المستوطنات عليها، وعلى هذه الصورة تم تهديم اوضاع الزراعة العربية، وهجرة العمل فيها.

عمـال الصناعـــة:

أما بالنسبة للصناعة فان الواقع في قطاع غزة كان مشابها لنظيره في الضفة، بل أسوأ، حيث لم يشهد القطاع، قبل عام ١٩٤٨، تطورا ملموسا في القطاع الصناعي، وظل معتمدا بشكل أساسي، على الزراعة، بينما المشاريع الصناعية القائمة انحصرت في المشاريع التحويلية، كدباغة الجلود، وصناعة الالبان، بالاضافة الى صناعة النسيج، حيث بلغ عدد الورشات الصناعية للنسيج ٥٠٠ ورشة، الا ان عدد العمال فيها لم يتجاوز ٦٠٠ عامل، بالاضافة الى «بعض الحرف اليدوية التي ترتبط باحتياجات السكان اليومية، كالمطاحن، والغزل اليدوي، وصناعة الفخار، وقد كان من الطبيعي ان تتطور البدايات الموجودة في قطاع غزة نحو الافضل، وأن يتزايد انتاجها، وتتزايد بالتالي فرص العمل التي يمكن ان تخلقها، وبدلا من ذلك، فقد تدهورت تدهورا شديدا، وعلى سبيل المثال، فقد انخفض ما تستوعبه صناعة النسيج من اليد العاملة، من ٢,٥٠٠ عامل، عام ١٩٥٣ الى ٧٥٠ عاملا، عام ١٩٥٩، والى ٦٠٠ عامل عام ١٩٦٠، كما انخفض عدد الانوال من ٢,٠٠٠ نول، عام ١٩٥٣ الى ٥٠ نولا فقط، عام ١٩٥٨، الامر الذي ادى الى هبوط مضطرد في واردات القطاع في المنسوجات الجاهزة»[٦]

ويبـين الجـدول رقم (٣) نسبـة العاملين في الصناعة والقطاعات الاخرى الى مجموع العاملين لسنوات ١٩٧٠، ١٩٨٠، ١٩٨٧.

الجدول رقم (٣)

نسب العاملين في المجالات الاقتصادية المختلفة سنوات ١٩٧٠ و١٩٨٠ و١٩٨٧[٧]

عام	مجموع العاملين من القطاع	زراعة	صناعة	بناء وتشييد	تجارة ومطاعم وفنادق	نقل ومواصلات	خدمات اجتماعية	قطاعات اخرى
١٩٧٠	٥٨,٧٠٠	٣٢,٧	٪١١,٨	٪١٢,٤	٪١٦,٢	٪٦	٪١٥,٣	٪٥,٦
١٩٨٠	٨٠,٩٠٠	١٨,٥	٪١٩,٥	٪٢٣,١	٪١٤	٪٦,٦	٪١٣	٪٥,٣
١٩٨٧	١٠٠,٢٠٠	١٨,٣	٪١٨,١	٪٢٣,٨	٪١٥	٪٥,٥	٪١٢,٧	٪٦,٦

هذا، بالاضافة الى نسبة كبيرة من العاملين تركت العمل الزراعي في القطاع، واتجهت الى العمل في الزراعة والصناعة في اسرائيل، منضمة الى قافلة المهاجرين، بحثا عن لقمة العيش اولتحسين اوضاعهم واوضاع أسرهم المعيشية، في الدول العربية المنتجة للنفط، او الى قوافل العاطلين عن العمل.

البطالة وظروف العمل

يبين الجدول رقم (٤) نسب العاطلين عن العمل في قطاع غزة من عام ١٩٨٠ ولغاية عام ١٩٨٨.

الجدول رقم (٤)

نسب العاطلين عن العمل في قطاع غزة من عام ١٩٨٠ ـ ١٩٨٨[٨]

العام	مجموع السكان ١٤ سنة فأكثر بالآلاف	القوة العاملة منهم بالآلاف	الذكور من القوة العاملة	العاطلين عن العمل بالآلاف	نسبة العاطلين من القوى العاملة بالمئة
١٩٨٠	٢٤٢,٧	٨١,٣	٧٥,٨	٠,٤	٠,٥
١٩٨٣	٢٦١,٦	٨٥,٨	٨٠,٧	٠,٥	٠,٦
١٩٨٤	٢٦٤,٩	٨٨	٨٣,٤	٠,٨	٠,٩
١٩٨٥	٢٧٨,٨	٩٢	٧٨	١,١	٪١,٢
١٩٨٦	٢٨٦,٦	٩٥,٦	٩١,٤	١,٤	٪١,٥
١٩٨٧	٢٨٢,٦	١٠١,٧	٩٧,٤	١,٦	٪١,٦
١٩٨٨	٢٩١,٩	١٠١,٢	٩٧,٦	٢,٤	٪٢,٣

ورغم ان هذا الجدول المستند الى الارقام الاحصائية الاسرائيلية اظهر التدني الشديد في معدل البطالة بحيث يبدو وكأن الاقتصاد الوطني قد بلغ مرحلة العمالة الكاملة باستثناء ما عرف باسم البطالة الاحتكاكية، فان مصادر منظمة العمل الدولية والمصادر الفلسطينية تصور البطالة باكثر من ذلك بكثير اذ قدر معدلها بحوالي ١٠ ـ ٢٥٪ من اجمالي العمالة.

وقد احدثت الاجراءات التي مارستها سلطات الاحتلال الاسرائيلي، تأثيرات عميقة على البنية الاقتصادية الاجتماعية في القطاع، أدت الى نزوح اعداد كبيرة من القوى العاملة الى اسرائيل، فبعد زهاء عامين من حرب حزيران عام ١٩٦٧، فتحت اسرائيل ابواب العمل فيها امام العامل الفلسطيني. ويمثل هذا الواقع تغيرا جوهريا في الايديولوجية الصهيونية القائمة على «العمل العبري» واحتلال العمل، فقد ادرك الاحتلال الاسرائيلي، عشية احتلاله للضفة والقطاع، الدور الذي ستلعبه الحركة النقابية، لو اتيح لها فرصة التطور والتقدم، والتفاف جماهير العمال حولها، ومن أجل عدم نجاحها في اداء رسالتها المطلبية والسياسية المنوطة بها، لذلك، حاول احتلال التسلل اليها، وبذل قصارى جهده للمحافظة على التركيبة الانتاجية لسكان المناطق المحتلة، لادامة التخلف الاقتصادي والاجتماعي، ولاجبار العمال العرب على العمل في المصانع والورش الاسرائيلية. فتنامي نزعة العمل المأجور في القوة العاملة، ارتبط بعملية اعادة الانتاج في الاقتصاد الاسرائيلي، وليس في اقتصاد المناطق المحتلة، «حيث افتقرت عملية الانتاج الرأسمالي في الارض المحتلة الى التوازن المطلوب لانطلاقتها (تزايد في قوة العمل المعروضة للبيع، وتناقص في رؤوس الاموال العربية لشراء هذه القوة)، وهذا التشويه ناتج عن السياسة الاسرائيلية الرسمية، الهادفة الى تدمير البنية الانتاجية في الارض المحتلة، عدا عن خسارة الصناعات العربية، في المعركة التنافسية التي خاضتها مع الصناعات الاسرائيلية، نظرا للمستوى التكنولوجي المتقدم الذي تمتاز به الاخيرة»[٩].

هذا، إضافة الى جملة من الدوافع السياسية التي تكمن وراء تشغيل العمال العرب، بهدف ابعاد الطبقة العاملة الفلسطينية، وخاصة الشرائح المسحوقة منها، عن الثورة الفلسطينية، وكذلك محاولة محو صورة العداء المرتسمة في ذهنية الجماهير الشعبية الفلسطينية، تجاه الكيان الاسرائيلي، من خلال السماح للجماهير الشعبية بالاحتكاك بالمجتمع الاسرائيلي. اضافة الى اغراء الفلاحين بهجر اراضيهم، والتحول من مزارعين الى عمال، بعد ان يكون الاحتلال قد دمر الزراعة الفلسطينية، الى حد بعيد، ويبين الجدول رقم (٥) نسب العاملين من قطاع غزة، وتوزعهم على مختلف القطاعات الاقتصادية.

جدول رقم (٥)

توزع عمال قطاع غزة على القطاعات الاقتصادية في اسرائيل ١٩٧٠ ـ ١٩٧٨ ـ ١٩٨٧ ـ ١٩٨٨[١٠]

العام	عدد العمال في اسرائيل من قطاع غزة	العاملون في القطاع الاقتصادي			
		الزراعة	الصناعة	البناء	قطاعات اخرى
١٩٧٠	٥٢,٩٠٠	٪٣١,٦	٪١٢,١	٪٨,٥	٪٤٧,٨
١٩٧٨	٤٦,٣٠٠	٪١٨,٨	٪١٨,٦	٪٧,٣	٪٥٥,٣
١٩٨٧	٥٤,١٠٠	٪١٦,٦	٪١٧,٥	٪٨,٢	٪٥٨,١
١٩٨٨	٥٣,١٠٠	٪١٨,٦	٪١٦,٣	٪٨,٤	٪٥٦,٧

ويبين لنا الجدول رقم (٥) حجم عمال قطاع غزة العاملين في اسرائيل، والناتجة عن الاجراءات الاسرائيلية، والمتضمنة مصادرة الاراضي، وسيطرة القوا ت الاسرائيلية على مصادر المياه، على الرغم من قلتها في القطاع، والضغط الاقتصادي الذي يرزح تحته ابناء قطاع غزة، والناجم عن ارتفاع تكاليف الحياة المعيشية، اذ بلغت نسبة التضخم، في اواسط اذار مارس ١٩٨٥، أكثر من ١,٤٤٠٪، وهي اعلى نسبة تضخم في العالم.

وهنا لا بد من الاشارة الى الاستغلال البشع، الذي يتعرض له عمال المناطق المحتلة العاملين في اسرائيل، ومن ابرز مظاهر هذا الاستغلال، التمييز في الاجور، اذ ان متوسط اجر العامل في المناطق المحتلة لا يكاد يصل الى ٣٦٪، فقط، من أجر نظيره الاسرائيلي، (مع تساوي نوع وشروط العمل الاخرى)، غير ان المسألة لا تتوقف عند هذا الحد، اذ لا بد من الاخذ بعين الاعتبار حقيقة ان العمال العرب يعانون من مشاكل اخرى، تتسبب في تخفيض الاجر الحقيقي لهم، كمشكلة النقل، حيث يسكن معظم العمال الفلسطينيين في اماكن بعيدة عن اماكن عملهم، ومشكلة سكنهم، وعدد ايام العمل، والاقتطاعات من الراتب الشهري، كضريبة للدخل، والضمان الاجتماعي، ورسوم التأمين ونفقات المواصلات، اضافة الى ارتفاع متوسط عدد افراد الاسرة العربية.

وتوضح الارقام التالية حقيقة التمايز في الاجور، بين عمال المناطق المحتلة ونظرائهم الاسرائيليين.

الجدول رقم (٦)

التمايز في الاجور بين العمال العرب والاسرائيليين (بالليرات الاسرائيلية)

العام	اجر العامل العربي	اجر العامل الاسرائيلي
١٩٧٥	٨٨٩	٢١٤٤
١٩٧٦	١١٣٠	٢٨٤٩
١٩٧٧	١٥٤٣	٤٣٣٠
١٩٧٨	٢٤١٢	٦٥١٢

فالجدول يشير الى ان نسبة الاجر الشهري للعامل العربي قد انخفضت من ٤١,٥٪، من اجر العامل اليهودي الى ٣٧٪، ما بين ١٩٧٥ ـ ١٩٧٨.

وبالنسبة لمشاركة المرأة في العملية الاقتصادية فلم يطرأ أي تغير ملحوظ على هذه المشاركة خلال الفترة الزمنية ١٩٧٠ ـ ١٩٨٠ بل ان نسبة النساء العاملات بأجر من اجمالي النساء ذوات العمر ما فوق ١٤ سنة آخذة في الانخفاض التدريجي. كما يتضح من الارقام التالية في الجدول رقم (٧).

الجدول رقم (٧)

العام	النساء في قطاع غزة بالألف	نسبة العاملات
١٩٧٠	١٨٨,٨	٣,٩٪
١٩٧٥	٢١٠٢,٢	٣,٨٪
١٩٨٠	٢٢٢,٣	٣,٨٪

ونلاحظ من الجدول السابق، ان انخفاض نسبة النساء العاملات يعود الى سببين، اولهما ازدياد نسبة الفتيات الملتحقات بالتعليم، وثانيهما انخفاض فرص العمل المتاحة.

بشكل عام، يتضح مما سبق ان السلطات الاسرائيلية تحاول، من خلال سياستها هذه، ان تلقي عبء الازمات الاقتصادية على كاهل الطبقة العاملة العربية، وتخفف من آثارها عن كاهل العمال اليهود. ويرتبط هذا الاتجاه الملحوظ بتقلص فرص العمل المتاحة في الضفة والقطاع، في وقت يتزايد فيه عرض اليد العاملة الراغبة في العمل ويبدو ان هذا الاتجاه سيبقى ثابتا، بالرغم من وجود منفذين رئيسيين لامتصاص جزء كبير من عرض اليد العاملة من خلال الهجرة الى الخارج، او السعي للعمل في المؤسسات الاقتصادية الاسرائيلية، ويعكس هذا الاحتمال، بصورة مباشرة، تحول اقتصاد الاراضي المحتلة الى اقتصاد تابع للاقتصاد الاسرائيلي اذا لم تكن هناك القوة الاقتصادية والنقابية والسياسية التي تقف عائقا في وجه هذا التحول ومعالجة آثاره.

الحركة النقابية العمالية:

على الرغم من الطبيعة الزراعية التي تميز القطاع، وضعف المشروعات الصناعية فيه، الا ان ذلك لم يقلل من أهمية دور الحركة العمالية فيه، ولم يحل دور محاولة انشاء فروع للنقابات فيه، حيث لم يكن قطاع غزة، قبل نكبة عام ١٩٤٨، ضمن مواقع النشاط النقابي الاساسية في فلسطين، حيث نشط مؤتمر العمال العرب من خلال فرعه في الجنوب، من اجل انجاز ذلك، ويعود تاريخ الحركة النقابية في فلسطين الى عشرينات هذا القرن، حيث شهدت فلسطين، قبل نكبة عام ١٩٤٨، حركة نقابية، اخذت في الازدهار المتدرج، ضمت في صفوفها عشرات الآلاف من العمال.

وفي قطاع غزة ـ حيث ان تجربة الحركة العمالية في فلسطين، لم تكن تجربة عابرة، رغم المصاعب العديدة الموضوعية التي نشأت، وأبرزها تبعثر الطبقة العاملة ذاتها، نتيجة للظروف التي يمر بها شعبنا الفلسطيني، وبالتحديد ظروف الهجرة والتشريد خارج الوطن، ناهيك عن ضرب الاساس الاقتصادي للطبقة العاملة، والمتمثل في الصناعة، بفعل نكبة ١٩٤٨ ـ يمكن القول بأن بعض ملامح الحركة العمالية في فلسطين حتى عام ١٩٤٨، قد تركت بصماتها في النشاط النقابي، لاحقا، اذ لم يكن هذا النشاط معزولا عن اصوله التاريخية، ولما كان النشاط النقابي شبه مجمد، منذ عام ١٩٦٧، فقد انقضى وقت طويل حتى التقطت الحركة النقابية انفاسها، وكان هذا التعبير في الحقيقة، نتيجة لعوامل سياسية، قبل

ان يكون انعكاسا مباشرا لنمو الطبقة العاملة، او لتبلور مطالبها النقابية.

ومعروف بأن القوات المسلحة المصرية منذ اخضعت قطاع غزة لادارتها بعد توقيع مصر اتفاقية الهدنة مع اسرائيل (ربيع ٤٩)، وكبلت هذه القوات القطاع بالاحكام العرفية وحظرت نشاط فرعي «مؤتمر العمال العرب» «وجمعية العمال العربية»، اللذين كانا ينشطان، الى ما قبل دخول القوات المصرية، كما حالت الادارة المصرية دون قيام أية نقابة عمالية او مهنية، عدا نقابة المحامين المحدودة العضوية والتأثير والمكبلة بشتى انواع القيود، وحدث ان سمحت الادارة العسكرية المصرية لمعلمي وكالة الغوث، صيف ١٩٥٤، بتأسيس نقابة لهم، ثم سرعان ما اكتشفت الادارة المصرية «خطأها»، فسحبت ترخيص النقابة المذكورة، بعد انتفاضة اذار «مارس» ١٩٥٥، وهي الانتفاضة التي لعبت فيها هذه النقابة دورا قياديا متميزا، وظل القطاع بلا نقابات عمالية او مهنية، حتى تأسست منظمة التحرير الفلسطينية «١٩٦٤»، وتبعها تأسيس «الاتحاد العام لعمال فلسطين»، الذي عقد مؤتمره الاول في فندق الامل بمدينة غزة في نيسان «ابريل» ١٩٦٥، وانتخب امانة عامة له، وهي التي عملت على تأسيس فروع لها في مختلف اماكن تواجد الفلسطينيين، بما في ذلك قطاع غزة، وما كان للحركة النقابية العمالية في قطاع غزة ان ترتقي الى مستوى الحركة السياسية النشطة هناك، قبيل هزيمة ١٩٦٧، ذلك أن هذه الحركة السياسية كانت سرية، في اغلبها، فيما لم يكن بامكان الحركة النقابية ان تعمل تحت الارض، بحكم طبيعتها الجماهيرية[١٢].

ولقد شمل الاعلان عن تأسيس «منظمة التحرير الفلسطينية» اثر اجتماع القمة العربي، خريف ١٩٦٤، انشاء مؤسسات فلسطينية جديدة، تمثل اذرعا للمنظمة، ومن هنا كان قرار «اتحاد العمال العرب» بانشاء (مكتب عمال فلسطين)، والذي أشرف عليه حسني صالح الخفش، وفي تموز يوليو ١٩٦٤م، شكل تسعة من العمال الفلسطينيين، اثناء انعقاد دورة الثقافة العمالية لاتحاد العمال العرب، لجنة تنفيذية لاتحاد عمال فلسطين، واقاموا فروعا لها في العديد من الاقطار العربية، كما أقاموا فروعها لها في قطاع غزة.

وعلى أثر تأسيس فرع القطاع، بدأت محاولات تنظيم العمال، والدفاع عن قضاياهم اليومية، ومحاولة تأمين الحقوق النقابية المشروعة، وكما اشارت الكلمة التي القاها حسني الخفش في اجتماع المجلس التنفيذي لاتحاد العمال العرب في تشرين الاول اكتوبر ١٩٦٥م، فقد تم تحقيق نجاحات في تنظيم العمال في القطاع، وتمكن الاتحاد من تحصيل بعض الحقوق العمالية، كما نظم العلاقة بين العمال واصحاب العمل، باتجاه تحديد ساعات العمل (ثماني ساعات، وتحديد حد ادنى للاجور). ولا بد هنا من الاشارة الى تصنيفات اصحاب العمل ضد الاتحاد، ومحاولاتهم الدس عليه، بالاضافة الى محاولة التفريق بين صفوف العمال.

واعطى تشكيل فرع اتحاد العمال في قطاع غزة دفعة للعمال النقابيين من أجل تأسيس نقابات جديدة، انضوت تحت راية الاتحاد. وضم هذا الفرع، حتى عام ١٩٦٧، سبع نقابات، الا ان دورها اصبح مشلولا تماما، بعد عام ١٩٦٧ وحتى اليوم، بسبب الدورالسلبي الكبير الذي تلعبه غالبية قياداتها

النقابية.

وادرك الاحتلال الاسرائيلي عشية احتلاله للضفة والقطاع، الدورالذي تلعبه الحركة النقابية لو اتيحت لها فرصة التطور والتقدم، والتفاف جماهير العمال حولها، ومن اجل عدم نجاحها في تأدية رسالتها الوطنية والطبقية المنوطة بها، حاول التسلل اليها عبر لقاءات مع قادتها، لاقناعهم بتحويل العمال العرب للعمل في المصانع والورش الاسرائيلية عن طريقها، أي لتكون مكاتب استخدام وتوظيف؛ وفي هذه الحالة ستكون اداة طيعة في يده، وسيضفي على احتلاله صفة الشرعية لقبول سكان المناطق المحتلة به من قبل مؤسسات واسعة القاعدة والتمثيل وبعد فشله في محاولته هذه، لجأ الى البطش بها، ابعاد، اعتقال، مداهمات، ومصادرات، وطور الاحتلال اسلوبه الى سياسة الاغلاق، وفرض الاقامات الاجبارية، بشكل انتقائي، وعلى الرغم من هذه الممارسات، كان النضال الدؤوب للطبقة العاملة الفلسطينية في مقاومة ممارسات الاحتلال، على الصعيد الاقتصادي، والثقافي، والاجتماعي، والسياسي واحبط هذا النضال اهداف المحتلين والعاملين من اجل فرض الاستسلام على شعبنا.

ولقد فوجىء الاحتلال بان العاملين في اسرائيل يعملون بصفتهم عمالا فلسطينيين، متمسكين بهويتهم الوطنية، ومعارضين لاجراءات وممارسات الاحتلال، ومشاركين بنقاباتهم، ومساهمين في نضالات وتضحيات شعبهم.

وقد حاولت «الهستدروت»، وما زالت حتى اليوم، دمج العمال الفلسطينيين من الاراضي المحتلة في مؤسستها وتمثيلهم من خلالها من اجل تسهيل الخطوات التي ذكرناها سابقا، سواء على صعيد الضم، او على صعيد تطبيق اشكال معينة للحكم الاداري، تحت السيطرة الاسرائيلية، وتحويل التمثيل النقابي الى مدخل من أجل تمثيل العمال العرب في اسرائيل، سياسيا.

ولقد وقفت النقابات العمالية في وجه هذه المساعي، واعلنت تمسكها الحازم برفض العلاقة مع الهستدروت، وشنت حملة نشطة بين العمال، من اجل رفض انضمام العمال اليه، والوقوع في الفخ المنصوب لها. فنظرا للدور الذي تلعبه الطبقة العاملة الفلسطينية في الضفة والقطاع، في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وانعكاس ذلك بشكل ايجابي على قوة حركتها النقابية، ودور هذه الحركة في تنظيم العمال، وتوعيتهم، وتعبئتهم، والدفاع عن حقوقهم، لمواكبة كل هذه التطورات والنشاطات، وللحفاظ على الدور المبادر في تطويرها، والمتميز في قيادة الحركة النقابية، فقد تمت المبادرة، منذ عام ١٩٨٣ الى تشكيل عدة اطر عمالية جماهيرية بهدف تطوير الحركة النقابية العمالية وصيانة مثلها، والتصدي لمحاولات اضعافها والقضاء عليها، وتنفيذا لذلك طرحت هذه الاطر عدة برامج تطويرية جاءت حصيلة تجربة غنية وطويلة في ميدان العمل النقابي، وعكست طموحات الطبقة العاملة الفلسطينية في المناطق المحتلة وساعدت على حل مشاكلها، ومعاناتها اليومية..

لقد جاء احتلال عام ١٩٦٧ ليشل تطور الحركة النقابية، لكن نضال العمال لم يتوقف، من اجل بعث نشاط اتحادهم، من جديد، فتحت الضغط المحلي والدولي، قامت سلطات الاحتلال بالسماح باحياء شكلي للاتحاد، بتاريخ ٨/١/١٩٧٩، من خلال لجنته التنفيذية السابقة، التي هاجر بعض اعضائها،

وتوفي البعض الآخر، وبعضهم ترك العمل النقابي وبدلا من ان تتسلح هذه اللجنة بالقاعدة العمالية فانها توجهت الى سلطات الاحتلال تطلب السماح بتنسيب العمال للنقابات، اذ ابقت هذه السلطات حتى العضوية مقتصرا، فقط على المنتسبين، قبل عام ١٩٦٧، وبالطبع، فقد كان رد ضابط العمل الاسرائيلي سلبيا، ويمثل العاملون بأجر حوالي ٧٠٪ من مجموع السكان في قطاع غزة، وقد جرت محاولات عدة لتنسيبهم، نقابيا، وتنشيط الاتحاد، لكن هذه المحاولات كانت تصطدم دائما، بمقاومة سلطات الاحتلال وبهيمنة القيادة المتخلفة للاتحاد، لذلك، فان العمال في قطاع غزة ما زالوا محرومين من حق التنظيم النقابي، مما اضطرهم للجوء الى تشكيل لجان المواقع، والسكن، بمبادرة من «الكتلة العمالية التقدمية»، وهم يواصلون الضغط لفتح ابواب النقابات امام العمال، ولاجراء انتخابات ديمقراطية، بما في ذلك في الاتحاد العام للعمال.

الانتفاضة والعمال:

وفي ظل تلك الاوضاع الاقتصادية والنقابية المتردية، اندلعت الانتفاضة الشعبية الفلسطينية الشاملة، لتحدث تغيرات عميقة وجوهرية في اوضاع قطاع غزة تحت الاحتلال، من خلال اجبار العمال الفلسطينيين، تحت وطأة الظروف المعيشية المتردية، الى ترك ارضهم، والعمل في اسرائيل، لكن، مع تفجر الانتفاضة واشتعالها، اخذت الامور تشهد تحولا عميقا، خاصة في مجال العودة للارض، من اجل استغلالها، واستثمارها، لتوفير الاحتياجات الملحة من المنتجات الزراعية. حيث بلغ عدد العمال الفلسطينيين الذين كانوا يعملون في المصانع والمزارع والمنشآت الاسرائيلية، عشية الانتفاضة، حوالي (١٥٠) الف عامل. اي ما يوازي ٤٠٪ من حجم العمال في الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧، حيث لم يشكل استغلال هؤلاء العمال في المنشآت والمشاريع الاسرائيلية مصدر استنزاف ونهب للثروات البشرية الفلسطينية فحسب، في ظل ابشع شروط وظروف الاضطهاد القومي والطبقي، الذي كانوا يتعرضون اليه، يوميا، بل ايضا، مجال ربح صاف للمؤسسات الاسرائيلية، باعتبار ان الايدي العاملة الفلسطينية ايادٍ رخيصة، ولقد أدت عملية مقاطعة عمال الضفة والقطاع الشاملة حينا والجزئية احيانا للعمل في المؤسسات الاسرائيلية، منذ اندلاع الانتفاضة، الى توجيه ضربة موجعة الى فروع الاقتصاد الاسرائيلي، والحاق خسارة كبيرة فادحة به.

ففي تقرير دائرة الاحصاء المركزية الاسرائيلية، عن الاداء الاقتصادي، خلال العام ١٩٨٨، ذكر ان الناتج الصناعي تراجع بنسبة ٣٪، كما انخفضت ساعات العمل في الصناعة، بنسبة ٤٪، في حين كانت النسبة في قطاع البناء ١٥٪، وذلك بسبب الانتفاضة. اما صناعة النسيج الاسرائيلية، وحدها، فتعتمد في ٨٠٪ من انتاجها على الايدي العاملة الفلسطينية من الضفة والقطاع، والتي يشكل هؤلاء ٤٥٪ من مجموع العاملين في هذا الفرع، وقد استطاعت المصانع الاسرائيلية، لسنوات طويلة، الاستفادة من هذا الوضع، مستغلة التدني الكبير في مستوى الاجور، وعدم اضطرار المصانع الاسرائيلية الى دفع رسوم التأمينات الاجتماعية والصحية عن العمال الفلسطينيين.

ان ما يقارب من ٤٦٪ من مجموع العمال في قطاع غزة يعملون في اسرائيل، ويشكل دخل هؤلاء

العمال نسبة تصل الى ٥٥٪ من مجموع دخل القطاع، ويلاحظ ان حوالي ٩٧٪ من العاملين في اسرائيل من عمال القطاع ليس لديهم بديل، او اقتصاد مساعد «زراعي مثلا»، مما يجعل ظروفهم الاقتصادية تتردى، باستمرار، نتيجة الضغوط التي تمارسها السلطات الاسرائيلية عليهم، وعلى الرغم من هذه الضغوط، الا ان العمال الفلسطينيين لم يرضخوا للاحتلال، واستمرت الانتفاضة، بزخم متصاعد، وقد اثرت الانتفاضة الفلسطينية، عن طريق الاضراب الشامل وامتناع العمال عن الذهاب الى العمل، في تكبيد الاقتصاد الاسرائيلي خسارة كبيرة، واعترف الاعلام الاسرائيلي بأن عدد الذين تابعوا عملهم في المشاريع الاسرائيلية، اثناء فترة الاضراب، لم يتجاوز ١٪ من مجموع الطبقة العاملة الموجودة في القطاع والضفة، اضافة الى هذا، فقد قامت اللجان الشعبية النقابية والعمالية بجهود منظمة وفعالة ـ ليس عن طريق الاجبار ـ لاقناع العمال بالاستجابة للاضرابات.

وجاء في تصريح لنائب وزير المالية الاسرائيلي، يوسي بيلن، ان المرافق الاسرائيلية قد خسرت، منذ بدء الانتفاضة، اكثر من ٣٠٠ مليون دولار، بسبب مقاطعة سكان المناطق المحتلة للمنتوجات الاسرائيلية، ونتيجة للركود الاقتصادي الذي احدثته الانتفاضة.

وقد اتسعت حملات الاعتقالات الادارية، فضلا عن دائرة الجرحى من العمال، حتى وصلت نسبة المعتقلين منهم الى ما يقارب ٤٥٪ من المجموع العام للمعتقلين[١٦] وطالت هذه الاعتقالات قادة نقابيين بارزين من ابناء القطاع، ففي بداية الانتفاضة، اعتقل مصطفى بربار امين سر نقابة عمال التجارة في القطاع، اعتقالا اداريا لمدة ستة اشهر، وكذلك حكمت المحكمة العسكرية الاسرائيلية في غزة، يوم الثلاثاء ١١ تموز «يوليو» ١٩٨٩، على القائد النقابي توفيق المبحوح «٤٣ عاما» من مخيم جباليا، سكرتير نقابة عمال النجارة والبناء في غزة، واحد القادة البارزين الذين قادوا اول عملية انتخابات ديمقراطية لنقابات العمال في قطاع غزة، وبالسجن الفعلي ٣٣ شهرا بتهمة عضويته في القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة[١٧].

وصرح النقابي الفلسطيني المعروف جورج حزبون، في مطلع ايار «مايو» ١٩٨٩، بان العمال يشكلون اكثر من نصف الشهداء والجرحى والمعتقلين، وبان ٢١ قائدا نقابيا عماليا قد تم اعتقالهم من بين ٣٨ من ابرز القادة النقابيين في الضفة والقطاع[١٨].

ومن الواضح من خلال كل ما ذكرنا، ان هناك مشاركة طليعية في جميع مجالات الانتفاضة اليومية، فالطبقة العاملة يمكنها التأثير اجتماعيا، في اكثر من ٦٠٪ من جماهير المناطق المحتلة، فضلا عن وجودها في جميع مواقع الانتفاضة.

ان الطبقة العاملة الفلسطينية، ذات التاريخ المجيد، يقترن نضالها بالدور البطولي لهؤلاء الذين صنعوا لها مجدا وتاريخا، ولقد حدثت تغيرات كثيرة على بنية الطبقة العاملة الفلسطينية، خلال الثلاثة والعشرين عاما الماضية من الاحتلال، غاية في الاهمية والعمق، على صعيد حجمها ووزنها الاجتماعي والسياسي وتكوينها الداخلي، اذ فتحت امامها اوسع الطرق لتكون في طليعة الفئات والطبقات الاجتماعية المناضلة من اجل حق شعبنا في العودة، وتقرير المصير، وبناء الدولة المستقلة.

الهوامش:

(١) حسين ابو النمل، **قطاع غزة، ١٩٤٨ ـ ١٩٦٧**، (بيروت)، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٩، ص٢٥١.

(٢) **المصدر نفسه**، ص٢٥٢.

(٣) محمد ابو شمعة، أوضاع الطبقة العاملة والحركة النقابية العمالية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، **النهج** (دمشق) العدد (١٤)، عام ١٩٨٧، ص٩٩.

(٤) **STATISTICAL ABSTRACT of ISRAEL 1989,** No 40 P. 701.

(٥) Ibid p. 720.

(٦) ابو النمل **مصدر سابق ذكره**، ص٢٥٣.

(٧) STISTICAL, **OP. Cit,** P. 720.

(٨) Ibid, p. 716.

(٩) محمود الشيخ، الطبقة العاملة الفلسطينية والحركة النقابية في الضفة والقطاع، **الكاتب** (القدس)، العدد ٦٢. حزيران ـ ١٩٨٥، ص٦١.

(١٠) STISTICAL, **OP. Cit,** P. 716.

(١١) غطاس ابو عيطة، واقع الطبقة العاملة في الضفة الغربية، **صامد الاقتصادي** (بيروت) العدد ٣٩، ١٩٨٢ ص١٤٩.

(١٢) المعهد العربي للتدريب والبحوث الاحصائية، **الخصائص الديمغرافية للشعب العربي الفلسطيني**، (دمشق)، ١٩٨٥ ص١٢٨.

(١٣) **جلسة مع عبدالقادر ياسين** في منزله بدمشق، بتاريخ ١٧/١٢/١٩٩٠.

(١٤) ابو النمل، **مصدر سابق**، ص٢٥٢.

(١٥) ابو شمعة، **مصدر سابق ذكره**، ص١٠٩.

(١٦) **تقرير اللجنة الدولية للمثقفين وللفنانين للتضامن مع الانتفاضة ونضال الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة**، عمال المناطق المحتلة العاملون في اسرائيل بين السياسي والاقتصادي، اواخر عام ١٩٩٠.

(١٧) **الطليعة** (القدس)، ٢٠ تموز (يوليو) ١٩٨٩، ص٣.

(١٨) **نشرة وكالة انباء نوفوستي**، (دمشق)، ٣/٥/١٩٨٩.

الزراعة والإنتاج الزراعي في قطاع غزة

محمود حسين

تبلغ مساحة قطاع غزة حوالي ٣٦٠ كم٢، وهو عبارة عن رقعة سهلية ساحلية من الأرض الممتدة في الجنوب الغربي من فلسطين، ويطل على البحر المتوسط الذي يقع الى الغرب منه ويفصله عن بقية فلسطين خط وهمي يعرف بخط الهدنة، بينما يفصله عن أراضي سيناء المصرية خط الحدود السياسية بين فلسطين ومصر، حيث توجد مدينة رفح بقسميها الفلسطيني والمصري على جانبي الحدود. يبلغ طول قطاع غزة من بيت حانون شمالاً الى رفح جنوباً حوالي ٤٦ كم، ويبلغ متوسط عرضه ٧ كم كما يبلغ أقصى اتساع له حوالي ١٢ كم عند رفح.

ويتأثر الانتاج الزراعي في قطاع غزة بعوامل متنوعة بعضها طبيعي وبعضها الآخر بشري واقتصادي. وتتضافر هذه العوامل معاً في التأثير على تطور نمو الانتاج وتوجيه عناصره من الغلات الزراعية في اطار النظام الزراعي المفتوح. ويمكن ان نذكر من بين أهم هذه العوامل البيئية وأشكال سطح الأرض، والتربة، والمناخ والمياه والأيدي العاملة، والملكية الزراعية، والمواصلات والتسويق.

أصناف التربة في قطاع غزة:

١ ـ تربة اللوس.

٢ ـ تربة البحر المتوسط الاستبسية.

٣ ـ تربة الكثبان الرملية المحاذية لشاطيء البحر المتوسط.

اولاً: تربة اللوس:

وتمتد هذه التربة في الجزء الشرقي من قطاع غزة، خاصة الجزء الواقع شمال وادي غزة، وتختلط تربة اللوس في الجزء الجنوبي الشرقي من القطاع بالكثبان الرملية التي نقلتها الرياح الغربية على مر السنين. وتتكون تربة اللوس من ذرات الكوارتز الناعمة مختلطة مع المواد الطباشيرية، وهي غنية بالمواد الكلسية وفقيرة في الحديد والالمونيوم وتحتوي على نسبة عالية من الرمال الناعمة، بحيث انها تتيح المجال

للماء والهواء أن يتخللها بسهولة، ولها مقدرة فائقة على تصريف المياه. وقوامها مناسب للزراعة اذا توافرت المياه بكميات كافية للري. وتصل فيها نسبة الجير الى ٢٥٪، غير أنه تنقصها المادة العضوية والنيتروجين. ويمكن ان تنتج محاصيل وافرة اذا زودت بالمياه الكافية والمخصبات النيتروجينية.

ثانياً: تربة البحر المتوسط الاستبسية:

تتخذ هذه التربة شكل شريط ضيق يمتد من جنوب مدينة غزة نحو الشمال حتى بلدة بيت حانون في الطرف الشمالي من قطاع غزة. ويواصل هذا الشريط امتداده شمالاً في السهل الساحلي الفلسطيني حتى وادي جنين قرب مدينة الرملة. ويصبح أكثر اتساعاً ويميل لون هذه التربة الى السواد، وهي غنية بالكلس، واذا توفرت لها المياه الكافية فإنها تصبح صالحة للزراعة وخاصة الحبوب والخضار. وتتميز هذه التربة بأنها ذات قوام طفلي، كما أنها تحتوي على كميات كافية من البوتاس والفوسفات.

ثالثاً: تربة الكثبان الرملية المحاذية لشاطيء البحر المتوسط:

تمتد هذه التربة في قطاع غزة بمحاذاة شاطيء البحر المتوسط، وتبلغ أقصى اتساع لها في منطقة رفح، ثم يقل اتساعها كلما اتجهنا شمالاً حتى تصل الى أدنى اتساع لها شمال دير البلح بقليل. والجدير بالذكر ان مصب وادي غزة ساهم في تقليل اتساع التربة الرملية شمال دير البلح لما كان يلقيه من طمي في العصور الماضية. غير ان التربة الرملية تعود الى الاتساع تدريجياً حتى تصل الى مدينة غزة، وتأخذ في الاتساع شمال غزة حتى مدينة يافا في وسط السهل الساحلي لفلسطين، حيث، تأخذ في التقطع بعدئذ ويقل اتساعها الى الشمال من يافا باستثناء منطقة الخضيرة ـ قيسارية. وترتفع في هذه التربة نسبة الكوارتز، كما تتوفر فيها معادن الهورنبلند والأوغايت. وقد زرعت هذه التربة بالأشجار المثمرة وخاصة كروم العنب. اما الجهات القريبة من الشاطيء فإنها تزرع بالخضار.

الأيدي العاملة الزراعية:

بلغ عدد العاملين في الزراعة وصيد الأسماك عام ١٩٦٧ حوالي ١٠,٥ ألف عامل، أو ما نسبته ٢٤٪ من اجمالي عدد العاملين في الزراعة. اما عام ١٩٧٠ فقد وصل عدد العاملين في الزراعة ١٧ ألف عامل، ولكن هذا العدد بدأ منذ أواخر ١٩٧١ بالتناقص الى أن وصل سنة ١٩٨٢ الى ثمانية آلاف عامل، وكان ذلك نتيجة لهجرة العمال الزراعيين القطاع الزراعي الى العمل داخل أراضي فلسطين المحتلة سنة ١٩٤٨.

الحيازة الزراعية:

تشكل الحيازات القزمية التي تقل مساحة كل منها عن ٥ دونمات حوالي ربع الحيازات الزراعية في القطاع، او ما نسبته ٢,٩٪ من المساحة المزروعة. وتشكل الحيازات الزراعية الصغيرة والصغيرة جداً والتي تتراوح مساحة كل منها ما بين ١٠ ـ ٢٠ دونم وما بين ٥ ـ ١٠ دونمات أكثر من خمسي عدد الحيازات الزراعية أو ما نسبته ١٩٪ من المساحة المزروعة. اما الحيازات التي تتراوح مساحة كل منها ما بين ٢٠ ـ ٥٠ دونم فهي حيازات متوسطة المساحة، وتبلغ خمس عدد الحيازات الزراعية، أو ما نسبته

ربع المساحة المزروعة.

وهكذا نجد أن ٨٥٪ من عدد الحيازات الزراعية ذات المساحات القزمية والصغيرة جداً والمتوسطة تشكل أقل من نصف المساحة المزروعة بقليل. اما الحيازات الكبيرة التي تزيد مساحة كل منها عن ٥٠ دونماً فإنها تشكل حوالي ١٥٪ من عدد الحيازات الزراعية أو ما نسبته أكثر من نصف المساحة المزروعة بقليل. ولا شك ان صغر مساحة الحيازات الزراعية في القطاع من شأنه أن يقلل من المردود الاقتصادي لها.

الموارد المائية:

تبلغ معدل التغذية السنوية للمياه الجوفية حوالي ٤٠ مليون م٣ من مياه الأمطار و١٠ ـ ٢٠ مليون م٣ من تدفقات المياه من المناطق الشرقية (الخليل)، اضافة الى ٢٠ ـ ٣٠ مليون م٣ من المياه العائدة من الزراعة والصرف الصحي. أي ان مجموع التغذية السنوية للمياه الجوفية يقدر بحوالي ٧٠ ـ ٩٠ مليون م٣ سنوياً. أما معدل استنفاذ المياه الجوفية فإنه يقدر بحوالي ١١٠ مليون م٣ سنوياً، وهو وضع نشأ عنه انخفاض مستوى الماء الجوفي وزيادة ملوحته بسبب تسرب مياه البحر واختلاطها بالمياه الجوفية العذبة.

ويبلغ عدد الآبار الجوفية في قطاع غزة ٢١٩٥ بئراً، يستخدم منها ٢١٠٠ بئر لاغراض الري. وتزيد ملوحة مياه الآبار في المناطق الداخلية وفي اعماقها، اما الآبار على المناطق الساحلية فتتميز بانخفاض اعماقها وعذوبة مياهها.

ويقدر الاستهلاك الاجمالي من المياه بحوالي ١٢٠ ـ ١٤٠ مليون م٣ سنوياً، وتقدر حصة المستوطنين الاسرائيليين منها بحوالي ٦ ملايين م٣ سنوياً، وقدر معدل استهلاك الفرد من المياه بحوالي ٣٥م٣ سنوياً.

الجمعيات التعاونية:

بلغ عدد الجمعيات التعاونية ٧٠ جمعية منها ٦٢ جمعية غير عاملة ومن الجمعيات العاملة الجمعية المنزلية/ غزة، جمعية التوت الأرضي في بيت لاهيا، وجمعية التوفيق لصيادي الاسماك، جمعية دير البلح لزراعة وتسويق الخضار، الجمعية التعاونية لتسويق الحمضيات/ غزة، وجمعية خانيونس الزراعية.

الاستغلال الزراعي:

أولاً: المحاصيل الحقلية:

تشتمل المحاصيل الحقلية على القمح والشعير والذرة والحمص والعدس والفول والاعلاف الخضراء وغيرها. وقد ازدادت المساحة المزروعة بالمحاصيل الحقلية من حوالي ٢٢ ألف دونم في عام ١٩٨١ الى حوالي ٢٨ ألف دونم في عام ١٩٨٤، وبلغ مجموع انتاجها عام ١٩٨٤ حوالي ٢٦٩٤ طناً. والجدير بالذكر ان القطاع ينتج من المحاصيل الحقلية حوالي نصف ما يستهلك منها، لذا فإنه يعتمد على الاستيراد لسد حاجات سكانه الاستهلاكية.

جدول (١)

المساحة والانتاجية والانتاج الكلي للمحاصيل الحقلية في قطاع غزة

المحصول	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤		
	المساحة (دونم)			المساحة (دونم)	معدل الانتاجية (كغم/دونم)	الانتاج (طن)
القمح	٨٥٠٠	٦٠٠٠	٧٣٠٠	٨٣٠٠	١٥٠	١٢٤٥
الشعير	١٠٥٠٠	٩٥٠٠	١٢٠٠٠	١٥٠٠٠	٥٠	٧٥٠
حمص	٢٠٠	٢٠٠	٥٥٠	٥٥٠	٣٠٠	١٦٥
عدس	١٢٠٠	٧٥٠	١٢٦٠	١٢٠٠	٢٠	٢٤
اعلاف خضراء	٤٠٠	٥٠٠	٥٠٠	١٥٠٠	١٥٠	٢٢٥

المصدر: جامعة النجاح الوطنية، مركز الدراسات الريفية، **النشرة الاحصائية السنوية للضفة وقطاع غزة رقم (٥)**، نابلس، ١٩٨٤.

نستنتج من الجدول ما يلي:

١ ـ يعتبر القمح والشعير من أهم المحاصيل الحقلية المزروعة في القطاع، وعلى الرغم من تخصيص مساحة أرض لزراعة الشعير أكبر من المساحة المخصصة لزراعة القمح، إلا أن انتاج القمح يتفوق على انتاج الشعير، ويمكن أن نعزو ذلك الى انخفاض معدل انتاجية الشعير وارتفاع معدل انتاجية القمح.

٢ ـ تتركز زراعة القمح بوجه عام في المنطقة الشمالية من القطاع (منطقة غزة ـ بيت حانون) حيث تعتبر هذه المنطقة من أكثر جهات القطاع انتاجاً للقمح. وتأتي المنطقة الوسطى (منطقة دير البلح) في المرتبة الثانية بعد المنطقة الشمالية من حيث مساحة وانتاج القمح. اما المنطقة الجنوبية (منطقة خانيونس ـ رفح)، فإنها تصلح لزراعة الشعير أكثر من زراعة القمح، لذا فإنها تنتج كميات قليلة جداً من القمح.

٣ ـ تتركز زراعة الشعير بوجه عام في المنطقة الجنوبية من قطاع غزة، حيث تأتي في المقدمة منطقة دير البلح، وتقل في منطقة غزة زراعة الشعير وينخفض انتاجه بشكل ملموس.

٤ ـ على الرغم من كبر مساحة الأرض المزروعة بالعدس، إلا أن انخفاض انتاجية العدس الى ٢٠ كجم/ دونم يساهم في انخفاض الانتاج الكلي.

٥ ـ على الرغم من صغر مساحة الأرض المزروعة بالحمص، إلا أن ارتفاع انتاجية الحمص الى ٣٠٠كجم/ دونم يساهم في ازدياد الانتاج الكلي.

٦ ـ يساهم ارتفاع انتاجية الاعلاف الخضراء (١٥٠كجم/دونم) في ازدياد الانتاج الكلي من

الاعلاف الخضراء.

ثانياً: الخضار:

لا تتطلب الخضار في نموها شروطاً طبيعية خاصة كما تتطلب الحبوب، وكثيراً ما تزرع زراعة كثيفة تمكنها من التغلب على الظروف الطبيعية المعاكسة، مما لا ينطبق تماماً على انتاج الحبوب. ولهذا السبب تزرع الخضار بكثرة في قطاع غزة. ولقد توسعت زراعة الخضار في السنوات الأخيرة توسعاً كبيراً حيث تعتبر أقل استهلاكاً للمياه من الحمضيات التي باتت تعاني من نقص حاد في المياه، إضافة الى ذلك فإن ازدياد عدد السكان وارتفاع مستوى معيشتهم زاد في حجم الطلب على الخضار، وهذا بدوره شجع المنتجين على التوسع في زراعة الخضار.

وتعتمد زراعة الخضار في قطاع غزة على مياه الأمطار وعلى مياه الآبار، غير أن غالبية الخضار تزرع بعلاً سواء أكانت محاصيل شتوية أو محاصيل صيفية. واذا استثنينا بعض المحاصيل مثل البطاطا والبصل والفجل، فإن بقية المحاصيل تكفي حاجة سكان القطاع الاستهلاكية، ويصدر جزء من انتاجها الى فلسطين المحتلة، وأهم المناطق التي تنتج أنواع الخضار المختلفة هي منطقة دير البلح ومنطقة غزة. ويسوق حوالي ثلاثة أرباع انتاج القطاع من الخضار في مدينة غزة.

بلغت مساحة الأرض المزروعة بالخضار في عام ١٩٦٨/٦٧ حوالي ٢٠٠٠ دونم انتجت حوالي ٢٩ ألف طن، وفي عام ١٩٨٤/٨٣ ازدادت المساحة الى حوالي ٤٤ ألف دونم انتجت حوالي ١٠٥ آلاف طن، أي أن انتاج الخضار ازداد عام ١٩٨٤ أكثر من ثلاث مرات عما كان عليه ١٩٦٨. ويبلغ متوسط الزيادة السنوية في انتاج البندورة حوالي ٥٪، وفي انتاج الخيار حوالي ١٢٪، وفي انتاج زهرة القرنبيط حوالي ١٥٪، وفي انتاج البصل حوالي ٣,٥٪.

جدول (٢)

المساحة والانتاجية والانتاج الكلي لمحاصيل الخضار في قطاع غزة

المحصول	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤					
				المساحة (دونم)		معدل الانتاجية		المجموع	
				بعل	ري	بعل	ري	المساحة دونم	الانتاج طن
بطيخ	١٩٥٠	١٨٥٠	٢١٠٠	٧٥٠	ـ	٧٥٠	ـ	٧٥٠	٥٦٢,٥
شمام	١٨٣٠	١٧٠٠	٢٩٢٠	١٠٠٠	ـ	٤٠٠	ـ	١٠٠٠	٤٠٠
بطاطا	٢٠٥٠	١٩٠٠	٤٤٩٠	ـ	٨٧٧٠	ـ	٢٠٠٠	٨٧٧٠	١٧٥٤٠
بندورة	٢٦٥٠	٣٠٠٠	٥٥٨٠	ـ	٤٤٠٠	ـ	٤٥٠٠	٤٤٠٠	١٩٨٠٠
خيار	٣٨٥٠	٤٢٠٠	٨٨٢٠	ـ	٧٥٢٠	ـ	٣٠٠٠	٧٥٢٠	٢٢٥٦٠

تابع جدول (٢)

المساحة والانتاجية والانتاج الكلي لمحاصيل الخضار في قطاع غزة

المحصول	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤					
				المساحة (دونم)		معدل الانتاجية		المجموع	
				بعل	ري	بعل	ري	المساحة دونم	الانتاج طن
باذنجان	١١٢٠	١٢٠٠	٦٢١	_	٩٧٠	_	٥٠٠٠	٩٧٠	٤٨٥٠
فلفل	٩٥٠	٧٥٠	٨٧٢	_	٩٠٠	_	١٥٠٠	٩٠٠	١٣٥٠
كوسا	١٨٥٠	٢٠٠٠	٣٣٤٠	_	٢٧٢٠	_	٢٠٠٠	٢٧٢٠	٥٤٤٠
بامية	٨٠٠	١٢٠٠	١٣٥٠	٩٠٠	_	٣٠٠	_	٩٠٠	٢٧٠
ملفوف	٩١٠	٩٥٠	١٣٠٠	_	١٢٥٠	_	٣٠٠٠	١٢٥٠	٣٧٥٠
قرنبيط	١٦٠٠	١٣٠٠	٢٠٧٥	_	٣٤٠٠	_	٢٥٠٠	٣٤٠٠	٨٥٠٠
فقوس	٥٨٠	٦٥٠	١٢٥٠	٣٢٠	_	_	٣٥٠	٣٢٠	١١٢
فول أخضر	١٠٣٠	٨٥٠	١١٢٠	_	١٠٨٠	_	٥٠٠	١٠٨٠	٥٤٠
فاصولياء	٥١٥	٤٠٠	١١٥٠	_	١٠٢٠	_	٧٠٠	١٠٢٠	٧١٤
ملوخية	١٥٥٠	١٧٠٠	٣١٩٤	_	٣٣٣٠	_	٢٥٠٠	٣٣٣٠	٨٣٢٥
خضار أخرى	٥٧٧٥	٥٠٠٠	٧٦٧٠	٨٩٠	٢٤٦٧	_	_	٥٣٥٧	٩٧٧٩

المصدر: جامعة النجاح الوطنية، مركز الدراسات الريفية، **النشرة الاحصائية السنوية للضفة الغربية وقطاع غزة** رقم (٥)، نابلس، ١٩٨٤.

نستنتج من الجدول ما يلي:

١ ـ تعتمد معظم المساحات المزروعة خضاراً على الري، حيث تشكل الخضار البعلية ١٠٪ والخضار المروية ٩٠٪ من المساحة المزروعة بالخضار، وتساهم الخضار المروية بمعظم انتاج الخضار في القطاع لاتساع مساحة الأراضي المخصصة لزراعتها من جهة ولارتفاع انتاجية الخضار المروية مقارنة مع انتاجية الخضار البعلية من جهة ثانية. وهناك محاصيل البطيخ والشمام والبامية والفقوس تزرع بعلاً فقط.

٢ ـ تتفاوت المساحة المخصصة لزراعة كل صنف من أصناف الخضار، فمحصول البطاطا يشغل أكبر مساحة من الأراضي المزروعة بالخضار (٨٧٧٠ دونم) يتلوه محصول الخيار (٧٥٢٠ دونم) فالبندورة (٤٤٠٠ دونم) فالقرنبيط (٣٤٠٠ دونم) والملوخية (٣٣٣٠ دونم) والكوسا (٢٧٢٠ دونم).

٣ ـ يرتفع معدل انتاجية بعض اصناف الخضار منعكساً على ارتفاع الانتاج الكلي. ويحتل محصول الباذنجان المرتبة الأولى من حيث معدل انتاجية الدونم، اذ يبلغ معدل انتاجية الدونم الواحد منه ٥ آلاف كجم، يتلوه محصول البندورة (٥٤٠٠ كجم/ دونم)، ثم كل من الخيار والملفوف (٣٠٠٠ كجم/ دونم).

٤ ـ ساهم محصول الخيار بأكبر انتاج في عام ١٩٨٤، اذ بلغ انتاجه ٢٢٥٦٠ طناً، تلاه محصول البندورة (١٩٨٠٠ طن) ومحصول البطاطا (١٧٥٤٠ طن) ومنذ عام ١٩٦٧ ازداد انتاج الخيار والبندورة ثلاث مرات، في حين تناقصت المساحات المخصصة لزراعة بعض المحاصيل التقليدية كالبصل والبسلة.

وقد شهد قطاع غزة ادخال بعض المحاصيل الجديدة، مثل الفراولة. ففي عام ١٩٧٠ لم يكن هناك سوى ١٣ دونماً مزروعة بالفراولة، ازدادت الى ٣٠٠ دونم في عام ١٩٨٠ وانتجت ١٠٥٠ طناً من الفراولة. ويطبق المزارعون العرب من أهالي قطاع غزة احدث الأساليب الزراعية، اذ نجد ان هناك اكثر من ٨٠٠ دونم من الأراضي المزروعة بالخضار مغطاه بالبلاستيك، وهذا يسمح بزراعة بعض المحاصيل في غير مواعيدها الطبيعية.

ثالثاً: الأشجار المثمرة

تحتاج معظم الأشجار المثمرة الى رطوبة كثيرة في الجو والى عدم تعرضها لحدوث الصقيع على مدار السنة، أو في معظم فصل النمو، كما انها تحتاج الى مقدار كاف من ضوء الشمس لكي تنضج ثمارها. وتعتمد الأشجار المثمرة على مياه الأمطار والري. وتعتبر الحمضيات من أهم الأشجار المثمرة في قطاع غزة، تليها أشجار اللوز والزيتون والعنب والجوافة والنخيل.

ويشكل انتاج الحمضيات حوالي نصف الانتاج الزراعي في القطاع، مع انها تشغل حوالي ثلث المساحة المزروعة في القطاع. وعلى عكس الاشجار المثمرة الأخرى، فإن الحمضيات تعتمد أساساً على مياه الري. لذا فإن انتاجية الدونم الواحد من الحمضيات يفوق انتاجية الدونم من أنواع الأشجار المثمرة الأخرى. ومما يستدعي الانتباه ازدياد انتاجية الدونم من الحمضيات من ٢,٦ طن عام ١٩٦٨ الى ٣,٥ طن عام ١٩٧٦، غير ان الانتاجية أخذت تتناقص منذ عام ١٩٧٦ بحيث أنها وصلت في عام ١٩٨٤ الى ٢,٨ طن للدونم، ويمكن ان نرد ذلك الى تناقص كميات المياه المستعملة للري من جهة والى استخدام المياه المتملحة من جهة ثانية، اذ تُروى حوالي ٢٠٪ من المساحة المزروعة بمياه متملحة. وقد انعكس تذبذب الانتاجية على تغير كميات انتاج الحمضيات الذي ارتفع من ٩١ ألف طن عام ١٩٦٨ الى ٢٤٣,٠٠٠ طن عام ١٩٧٦. ثم أخذ الانتاج بعدئذ في الانخفاض التدريجي الى أن وصل في عام ١٩٨٤ الى حوالي ١٦٢ ألف طن. وتساهم المنطقة الشمالية بحوالي ثلاثة أرباع انتاج الحمضيات في القطاع ويتوزع باقي الانتاج على المناطق الأخرى في القطاع، بحيث تأتي المنطقة الوسطى في المرتبة الثانية من حيث انتاج الحمضيات، والمنطقة الجنوبية في المرتبة الثالثة وتساهم الحمضيات بحوالي ٥٥٪ من قيمة الانتاج الزراعي في قطاع غزة.

جدول (٣)
المساحة والانتاجية والانتاج الكلي
لمحاصيل الاشجار المثمرة
في قطاع غزة

نوع الاشجار	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤		
	المساحة (دونم)			المساحة (دونم)	معدل الانتاجية (كجم/دونم)	الانتاج الكلي (طن)
حمضيات	٧١٤٧٢	٦٩٢٥٢	٦٨٠٠٠	٦٦٧٠٠	٢٨٠٠	١٦٢٢٠٩
زيتون	١١٠٠٠	١١٠٠٠	١١٠٠٠	١١٠٠٠	٤٠٠	٤٤٠٠
لوز	٣٠٧٠٠	٢٣٥٠٠	٢٣٥٠٠	٢٣٥٠٠	٧٠	١٦٤٥
عنب	٨٣٠٠	٨٢٠٠	٨٠٠٠	٨٠٠٠	٥٠٠	٤٠٠٠
نخيل	٢١٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	١٣٠٠	٢٦٠٠
تين	١٧٠	١٥٠	١٢٠	٥٠	٥٠٠	٢٥
برقوق	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠
جوافة	١٨٠٠	١٩٦٠	٣٢٠٠	٣٣٠٠	١٥٠٠	٤٩٥٠
حمضيات أخرى	٥٤٠٠	٤٣٥٠	٣٧٥٠	٣٥٠٠	٣٣٠٠	١١٩٠٠
أشجار أخرى	٣٦٠	٣٧٥	٣٨٠	١٢٠	-	١٢٠
المجموع الكلي	**١٢٦٠٠٢**	**١١٦٥٣٧**	**١١٦٣٠٠**	**١١٤٧٧٠**	**-**	**١٨٠١٤٩**

المصدر: جامعة النجاح الوطنية، مركز الدراسات الريفية، **النشرة الاحصائية السنوية للضفة الغربية وقطاع غزة** رقم (٥)، نابلس، ١٩٨٤.

نستنتج من الجدول ما يلي:

١ ـ تحتل الحمضيات المكانة الأولى بين الأشجار المثمرة من حيث المساحة ومعدل الانتاجية والانتاج الكلي. فالحمضيات من المحاصيل النقدية المروية التي تدر دخلاً كبيراً على المزارعين مقارنة مع بقية الأشجار المثمرة.

٢ ـ يحتل الزيتون المكانة الثانية بعد الحمضيات من حيث الانتاج والمكانة الثالثة بعد الحمضيات واللوز من حيث المساحة، وقد ازدادت المساحة المزروعة بأشجار الزيتون من ١٠٠٠ دونم عام ١٩٥٧ الى ٣٥٠٠ دونم عام ١٩٦٦ والى ٧٥٠٠ دونم عام ١٩٧٥ والى ١٠٥٠٠ دونم عام ١٩٨٠ والى ١١٠٠٠ دونم عام ١٩٨٤، وتعتمد أشجار الزيتون على مياه الأمطار وأكثر أصناف الزيتون انتشاراً في القطاع هو الصنف الطلياني، ويتركز توزع أشجار الزيتون في المنطقة الشمالية من القطاع.

٣ ـ اذا استثنينا الزيتون، فإن المساحة المزروعة بالأشجار المثمرة شهدت تناقصاً خلال فترة

الاحتلال الصهيوني لقطاع غزة. اذ انكمشت مساحة الأرض المزروعة لوزيات من ٢٥٠٠٠ دونم عام ١٩٦٦ الى ٢٣٠٠٠ دونم عام ١٩٨٤ وتناقصت المساحة المزروعة نخيلاً من ٣٠٠٠ دونم الى ٢٠٠٠ دونم خلال الفترة نفسها.

٤ ـ انتج قطاع غزة من الجوافة عام ١٩٨٤ حوالي ٥٠٠٠ طن، وهو أعلى انتاج بين الأشجار المثمرة بعد الحمضيات. كما انتج في العام نفسه من الزيتون ٤٤٠٠ طن ومن العنب ٤٠٠٠ طن ومن البلح ٢٦٠٠ طن ومن اللوز ١٦٤٥ طن، وتتركز زراعة الحمضيات والزيتون والعنب في المنطقة الشمالية من القطاع، بينما تتركز زراعة النخيل والجوافة في المنطقتين الوسطى والجنوبية، في حين تنتشر زراعة اللوزيات في كافة مناطق القطاع.

الثروة الحيوانية:

اثرت عوامل متعددة على حجم الثروة الحيوانية في قطاع غزة، ويمكن القول بأن ضيق مساحة القطاع انعكس على قلة المراعي الطبيعية من جهة وعلى محاولة الأهالي استغلال كل شبر من الأرض في الزراعة من جهة ثانية. اضافة الى أن عزوف الأهالي عن تربية الحيوانات لاتجاههم نحو مهن اخرى، وبسبب احتياجها الى رؤوس أموال كبيرة، أدى الى انكماش اعداد الثروة الحيوانية.

جدول (٤)
تطور نمو حجم الثروة الحيوانية
في قطاع غزة (بالرأس)

النوع	١٩٥٧	١٩٦٦	١٩٧٣	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٤
عدد بقر الألبان	_	_	٣٠٠٠	٢٥٠٠	٢٥٠٠	_
عدد بقر اللحوم	٥٠٠٠	١٠,٠٠٠	٢٥٠٠	٣٠٠٠	٣٥٠٠	١٠,٤٤٠
عدد الأغنام	٥٠٠٠	_	١٥٠٠٠	١٥٠٠٠	١٥٠٠٠	٢١٠٠٠
عدد الماعز	٢٠٠٠	١٠٠٠٠	٣٥٠٠٠	٢٥٠٠٠	٢٥٠٠٠	١٦٠٠٠
عدد الدواجن	١٥٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠	٥٠٨,٠٠٠	٤٢٠,٠٠٠	١٢٥,٠٠٠	_

المصدر: جامعة النجاح الوطنية، مركز الدراسات الريفية، **النشرة الاحصائية السنوية للضفة وقطاع غزة** رقم (٥)، نابلس، ١٩٨٤.

نستنتج من الجدول ما يلي:

١ ـ تتبوأ الأغنام المرتبة الأولى من الناحية العددية في قطاع غزة، اذ بلغ عددها عام ١٩٨٤ حوالي ٢١٠٠٠ رأس، يتلوها الماعز ١٦٠٠٠ رأس، ثم الأبقار ١٠,٤٤٠ رأس، وبلغ عدد الأبقار الهولندية في القطاع حوالي ٣٥٠٠ رأس، منها ١٣٠٠ بقرة هولندية و٢٢٠٠ عجل هولندي كما بلغ عدد الأبقار المحلية ٣٤٠ رأساً وعدد الأبقار الأخرى ٦٦٠٠ رأس، وتربى الأبقار عامة، وخاصة الهولندية، في مزارع

خاصة.

٢ ـ بلغ عدد مزارع الدواجن اللاحم في قطاع غزة عام ١٩٨٤ حوالي ١٠٢ مزرعة طاقتها الانتاجية ٢٦٠٠ طن في السنة (وزن حي)، وبلغ عدد مزارع الدواجن البياض ٤ مزارع اشتملت على ٤٠ ألف طير، وقد تناقص عدد الدواجن عامة منذ عام ١٩٧٥.

٣ ـ ازداد انتاج اللحوم والحليب والبيض نتيجة لازدياد اعداد الاغنام والماعز من جهة ولتحسن مستوى اداء الثروة الحيوانية من جهة ثانية. وتشير الأرقام الى أن انتاج اللحوم ازداد من ١٧٠٠ طن عام ١٩٦٨ الى ٥١٠٠ طن عام ١٩٧٩، وازداد انتاج الحليب من ٦٨٠٠ طن الى ١٦٢٠٠ طن، وازداد انتاج البيض من ١٠٠,٠٠٠ بيضة الى ٤٧٥,٠٠٠ بيضة.

٤ ـ كان عدد أبقار الألبان يفوق عدد أبقار اللحوم في القطاع عام ١٩٧٣، وانعكست الآية منذ عام ١٩٧٥ عندما تفوقت أبقار اللحوم على أبقار الألبان عددياً.

٥ ـ على الرغم من ازدياد الانتاج الحيواني، إلا أن ازدياد الطلب عليه نتيجة لازدياد عدد السكان من شأنه ان يجعل معدل نمو الاستهلاك متفوقاً على معدل نمو الانتاج، الأمر الذي يخلق فجوة غذائية وعجزاً عن الاكتفاء الذاتي.

استناداً الى ما تقدم تتأكد نتيجتين:

١ ـ يشكل استيراد قطاع غزة من المواد الغذائية عبئاً ثقيلاً على ميزان المدفوعات، ويخلق نوعاً من التبعية الاقتصادية للخارج. وأهم المواد الغذائية المستوردة الحبوب واللحوم ومنتجات الألبان.

٢ ـ تساهم الخضار والفواكه في تغطية العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات لقطاع غزة. واذا أخذنا عام ٨٣/١٩٨٤ على سبيل المثال، نجد ان قطاع غزة قد أنتج من الخضار ٨٦٧٠٠ طن واستهلك منها ٧٨٣٠٠ طن، فإن كمية الفائض منها والتي تم تصديرها بلغت ٨٤٠٠ طن. كما أنه أنتج في العام نفسه من الفواكه (دون الزيتون) ١٧٢٨٠٠ طن، منها ١٥٩٥٠٠ طن حمضيات، واستهلك ٤٨٩٠٠ طن منها ٢٠١٠٠ طن حمضيات، لذا فإن كمية الفائض منها والتي تم تصديرها بلغت ١٤٣٩٠٠ طن منها ١٣٩٤٠٠ طن حمضيات.

اعادة هيكلة الزراعة:

لقد منعت اسرائيل المزارعين من تصدير أي مواد الى اسرائيل يمكن أن تشكل منافسة للمنتجات الاسرائيلية، كما فرضت قيوداً على زراعة محاصيل معينة. ونتيجة لذلك، فقد هبط الانتاج من البطيخ والبصل والعنب واللوز والزيتون والسمك، ويحتاج المزارعون الى تصاريح لزراعة الأشجار والخضار. وقد مارست اسرائيل ضغوطاً خاصة على قطاع الحمضيات، والذي يقدم ٧٠٪ من صادرات قطاع غزة الزراعية و٥٥٪ من قيمة الانتاج الزراعي. ونتيجة لذلك ظلت المساحة المزروعة بالبرتقال والليمون واليوسفي والجريب فروت ثابتة على ما كانت عليه عام ١٩٦٦، أي في حدود ١٧٥٠٠ فدان. كما ان السلطات الاسرائيلية لم تمنح أي تصاريح للمزارعين لكي يزرعوا أشجاراً جديدة، ولا حتى من أجل استبدال الأشجار القديمة غير المنتجة. وكان المزارعون قد زرعوا أشجاراً جديدة كثيرة في أوائل

الستينات، وقد وصل محصول الحمضيات الى أعلى معدل له في العالم ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦، حيث بلغ ٢٣٧١٠٠ طن (أي بمعدل ١,٣ طناً لكل فدان). ولكن هنالك ٥٠٠ فدان توجب اقتلاع اشجارها حتى عام ١٩٨٠، كما أن محصول الأشجار الأخرى اخذ في الهبوط. وفي عام ١٩٨٢ ـ ١٩٨٣ وصل مجمل الانتاج الى ١٥٣٠٠٠ طن فقط (أي بمعدل ٠,٨٧ طناً للفدان الواحد). وعلاوة على ذلك فقد تدهورت نوعية الفاكهة وأصبحت أقل قابلية للتسويق في الخارج. وكانت عقود البيع المعقودة مع أوروبا الشرقية قد انتهت، كما انهيت الصادرات الى ايران سنة ١٩٧٩. أما الدول العربية فإنها لا تعطي أولوية لحمضيات غزة، ومؤخراً فشلت الجهود المبذولة من أجل التصدير، حيث انها تقوم بتوسيع زراعة الحمضيات لديها وهي بالتالي لا ترحب بالمنافسة.

وقد شجعت سلطات الاحتلال زراعة أنواع معينة من المحاصيل، مثل الفراولة والنخيل، ويقول المزارعون في قرية بيت لجيا أنهم امروا بزراعة الفراولة مع افهامهم بأنهم ما لم يفعلوا ذلك فسيتم حرمانهم من استعمال الأرض والبئر. ويجري تصدير هذه الفراولة من خلال ميناء عسقلان على وجه الحصر وبواسطة شركة التصدير الاسرائيلية (AGREXCO)، ولم تمنح تصاريح للمزارعين لزراعة فاكهة مثل المانجا والأفوكادو مع انها تزرع في اسرائيل.

وهناك قيود مفروضة كذلك على استهلاك المياه. والجدير بالذكر ان ٤٥٪ من الزراعة في القطاع تقوم على الري، وان ٩٠٪ من المياه تستخدم في الري. ويعتمد المزارعون على الطبقة الصخرية المائية الواقعة تحت القطاع والنقب الشرقي، ولكن الافراط في ضخ المياه تسبب في انسياب مياه البحر الى مخزون المياه الجوفي، وفي جعل هذه المياه أكثر ملوحة، ومن شأن ذلك أن يؤثر على نوعية الحمضيات ويجعل الماء أقل صلاحية للشرب. وكان الخبراء قد توصلوا الى أنه يتعين تقليص الضخ بنسبة ٣٠ـ٦٠٪ حتى يصبح بالامكان وقف تسرب مياه البحر. ولمواجهة هذا الموقف لجأت سلطات الاحتلال الاسرائيلي الى حرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه المشروعة في مياهه الوطنية فمنعت الفلسطينيين من حفر الآبار الارتوازية في الوقت الذي منحت التراخيص للمستعمرات الصهيونية في القطاع لحفر المزيد من الآبار الارتوازية الأمر الذي يشكل نهباً فاضحاً للموارد الوطنية الفلسطينية.

وعلى وجه العموم، فقد شهدت الزراعة في غزة انتقالاً من الاعتماد شبه التام على الحمضيات الى انتاج انواع جديدة من الخضار والفواكه لأغراض التصدير. ولكن معظم الفائدة تذهب الى الشركات الاسرائيلية. كما أن قطاع الحمضيات شهد هبوطاً في الكم والنوع، ومع أن معدل النمو السنوي في الدخل الزراعي كان بنسبة ٦,١٪ بين عامي ١٩٦٨ و١٩٨١، إلا أن حصة الزراعة في الناتج القومي الاجمالي هبطت من ٢٨,١٪ الى ٢٢,٣٪ خلال هذه الفترة الزمنية. وقد نجم ذلك جزئياً عن تحول اعداد كبيرة من العمال للعمل في اسرائيل.

توصيات عامة:

١ ـ **التنويع في انماط الانتاج:** ان هناك مجالاً واسعاً لتخفيف الضغط على الزراعات التقليدية، مثل البندورة والباذنجان والحمضيات، وذلك بإدخال أنواع جديدة من المزروعات قد تكون أربح بكثير

وأسهل للتسويق حالياً وفي المستقبل المنظور، وينطبق ذلك ـ على سبيل المثال ـ على زراعة النخيل والعنب وزراعة الأفوكادو والكاكي والفراولة (التوت الأرضي) والنباتات الطبية.

ان الاتجاه نحو زراعات جديدة هو أمر ملح تفرضه المتغيرات الراهنة منذ وقت طويل، ويمكن اتخاذ خطوات عملية عديدة في هذا الاتجاه. مثل قيام الجمعيات التعاونية باعطاء تسهيلات تمويلية نقدية أو عينية للمزارعين الراغبين في تجربة الزراعات الجديدة.

٢ ـ تطوير عبوات التعبئة: ان لاستخدام الصناديق الخشبية في تعبئة بعض أنواع الفواكه والخضار الفلسطينية مضاعفات سلبية هامة، أهمها تأثير هذه الصناديق على نوعية المنتوج وارتفاع تكاليفها. لذلك فإن أهم خطوة لحل هذه المشكلة هي العمل على إقامة مصنع للعبوات الكرتونية على غرار العبوات المصنوعة في اسرائيل والتي تستعمل على نطاق واسع جداً في الأسواق المحلية والخارجية.

وكخطوة أولى في هذا الاتجاه، فإننا نقترح تشكيل لجنة تأسيسية للمصنع المذكور وتكليف فريق من الباحثين بوضع دراسة فنية واقتصادية شاملة له قبل المباشرة بعمليات التنفيذ.

٣ ـ المخازن المبردة: لقد تبين من دراسة ظروف العرض والطلب على المنتجات الزراعية الرئيسية أن هنالك امكانية لتحقيق قدر من الاستقرار في تسويق بعض المنتجات، عن طريق تخزين جزء من الانتاج لبضع أسابيع بعد انتهاء موسم الانتاج. وينطبق ذلك بشكل خاص على البطاطا الربيعية وعلى الانتاج الشتوي من الليمون الحامض.

ان موضوع استخدام المخازن المبردة لغرض تخزين المنتجات الزراعية، هو موضوع معقد، يستوجب القيام بدراسات تحليلية مكثفة لكل سلعة على حده. وبشكل عام فإنه من الواجب أولاً اجراء دراسة مسبقة ومستفيضة قبل تقديم أي دعم مالي لاقامة مخزن مبرد. فقد تبين من تقييم الأوضاع الراهنة للمخازن الخاصة الموجودة حالياً، بأن استعمالها يقتصر تقريباً على تخزين الفواكه التي يشتريها الوسطاء بكميات ضخمة من اسرائيل ويحفظونها لبعض الوقت الى حين طرحها في الأسواق. لذلك فإنه ليس من المؤكد بأن هنالك جدوى اقتصادية مقبولة لتخزين المنتجات المحلية في هذه البرادات.

المصادر:

(١) سعيد الصباغ ووصفي غبتاوي، **جغرافية فلسطين والبلاد العربية**. القدس (١٩٤٦).

(٢) معهد الصحراء، **تقرير البعثة الاستطلاعية لمعهد الصحراء عن قطاع غزة**، القاهرة ١٩٥٨.

(٣) مركز الدراسات الريفية، **النشرة الاحصائية السنوية للضفة الغربية وقطاع غزة**، رقم (٥) نابلس ١٩٨٤.

(٤) د. آن لتيش، غزة الزاوية المنسية من فلسطين، **صامد الاقتصادي** عدد ٦٥ (١٩٨٧).

(٥) د. موسى السمان، الانتاج الزراعي والثروة الحيوانية في الأراضي المحتلة، **صامد الاقتصادي** عدد ٧٦ (١٩٨٩).

(٦) د. هشام عورتاني، **تقييم اجمالي لمشاكل تسويق المنتوجات الزراعية في المناطق المحتلة**: جامعة النجاح الوطنية ١٩٨٥.

الثروة الحيوانية في قطاع غزة

د. وليد صيام

تقع فلسطين على الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط بين خطي الطول ١٥ و٣٤ و٤٠ و٣٥ درجة شرقي غرنيتش وخطي العرض ٣٠ و٢٩ و١٥ و٣٣ شمالاً، وفي موقع استراتيجي هام كان محط أنظار الغزاة من الخارج منذ أقدم العصور.

تبلغ مساحة فلسطين ٢٧,٢٠٠كم٢، وقد تم احتلال الجزء الأكبر منها ٢١٢٧٥كم٢ (٧٨,٣٪) عام ١٩٤٨، وأقيم فوقه الكيان الصهيوني الذي يسمى «اسرائيل». وانقسمت المساحة المتبقية خارج الاحتلال الى كيانين منفصلين: الضفة الغربية وتبلغ مساحتها ٥٥٧٢كم٢، وقد ضمت الى الأردن، والجزء الثاني قطاع غزة وتبلغ مساحته حوالي ٣٦٥كم٢، وقد خضع للادارة المصرية.

الخصائص الطبيعية والجغرافية لقطاع غزة:

يمثل هذا القطاع الزاوية الجنوبية للسهل الساحلي الفلسطيني بطول ٤٥كم من الشمال الى الجنوب وبعرض يتراوح ما بين ٦كم في الشمال الى ١٢كم في الجنوب.

المساحة: تقدر مساحة القطاع بحوالي ٣٦٥كم٢.

الطبوغرافية: أراضي قطاع غزة رملية منبسطة وتتكون من سهل ساحلي على البحر الأبيض المتوسط.

المناخ: شبه جاف، ومعدل درجة الحرارة ١٢م في كانون أول و٢٥ في شهري تموز وآب.

الأمطار: معدل سقوط الأمطار السنوي يختلف ما بين ٣٧٠ملم في الشمال من القطاع، و٣٠٠ملم في الوسط، ثم ٢٦٠ملم في الجنوب.

ويقدر المتوسط السنوي لكمية الأمطار الساقطة على القطاع بـ ١٠٠ مليون م٣ ينصرف منها ٤٠ مليون م٣ الى الخزان الجوفي والباقي تبخر وسيلان سطحي.

توزيع الأراضي الزراعية في قطاع غزة

نوع الاراضي	المساحة
المساحة المزروعة	١٧٥٠٠٠
المساحة المروية	١٠٠٠٠٠
المساحة البعلية	٧٥٠٠٠

المصدر رقم (٢).

تصنيف أراضي قطاع غزة حسب قابليتها للزراعة

النوع	المساحة
أراضي صالحة للزراعة	١٩٣٠٠٠
أراضي انشاءات ومرافق	١٢٦٠٠٠
كثبان رملية وغابات	٤٦٠٠٠

المصدر رقم (٢).

الموارد المائية في قطاع غزة:

المورد المائي الطبيعي الوحيد في قطاع غزة هو المياه الجوفية، والتي تقدر طاقتها الانتاجية بنحو ٨٠ مليون م^{3} في السنة، والحوض المائي مساحته حوالي ٣٠٠كم^{2}. ويتغذى بشكل رئيسي من مياه الأمطار الساقطة على القطاع ومن انسياب مائي من سفوح المرتفعات الشرقية.

وتقدر الموارد المائية في قطاع غزة بـ ٨٠ مليون م^{3} من مياه الحوض الجوفي منها:

- ٤٠ مليون م^{3} تسرب من مياه الأمطار الساقطة على القطاع.
- ٢٠ مليون ^{3} تسرب من المنحدرات الشرقية.
- ٢٠ مليون ^{3} تسرب من مياه الري ومياه المجاري.

وضع الثروة الحيوانية في قطاع غزة المحتل:

تحتل الثروة الحيوانية مكاناً بارزاً وتلعب دوراً هاماً في كافة المجالات الزراعية لأهميتها الاقتصادية الكبرى، لما توفره من مصادر هامة من البروتين الحيواني، والذي يحتل بدوره في الوقت الحاضر مكان الصدارة في غذاء البشرية جمعاء. وترجع أهمية الثروة الحيوانية من الناحية الاقتصادية الى مساهمتها في الدخل الزراعي. ففي قطاع غزة تساهم هذه الثروة الاستراتيجية بحوالي ٣٣٪ عام (١٩٨٥) من اجمالي قيمة الانتاج الزراعي، بينما كانت هذه النسبة تساهم بحوالي ٢٠٪ قبل الاحتلال، ويتميز قطاع غزة أنه يختلف عن بقية المناطق المحتلة، اذ أن وقوعه على الساحل وفر له نوعين من الثروة الحيوانية البرية والبحرية والتي تضم الاسماك بأنواعها المختلفة.

يشكل هذان النوعان من الثروة الحيوانية دعامة قوية من دعامات الزراعة في قطاع غزة.

١ ـ الثروة الحيوانية البرية في قطاع غزة:

تشتمل الثروة الحيوانية البرية في قطاع غزة على حيوانات المزرعة، وهي الأبقار والماعز والأبل والدجاج اللاحم والبياض، وتشير الدراسات المتوافرة الى أن أعداد هذه الحيوانات قد تناقصت، ما عدا الدجاج اللاحم، وذلك في سنوات ماضية خلت، إلا أنها عادت وارتفعت نسبياً، حيث تطورت خلال سنوات، الانتفاضة مما أدى الى ارتفاع ملحوظ في أعداد الحيوانات في جميع الفروع، وهذا ما سوف ينعكس بدوره على كميات الانتاج من المنتوجات الحيوانية المختلفة، وبالتالي مساهمة الانتاج المحلي في اجمالي الاستهلاك. والجدول رقم (١) يبين أعداد حيوانات المزرعة في قطاع غزة.

جدول رقم (١)

تطور حجم الثروة الحيوانية في قطاع غزة

النوع	١٩٨٢	١٩٨٤	١٩٨٧	١٩٨٨
أبقار	٥.٦٠٠	٣.٥٠٠	٣.٠٠٠	٣.٢٠٠
أغنام	٢٨.٠٠٠	٣٣.٠٠٠	٣٤.٠٠٠	٤٠.٠٠٠
الماعز	٢١.٠٠٠	١٩.٠٠٠	-	-
الابل	٥٠٠	-	-	-
الدجاج البياض	٢٥.٠٠٠	٤٠.٠٠٠	١٣٥.٠٠٠	٢٢٠.٠٠٠
الدجاج اللاحم	١٥٠.٠٠٠	١٣٠.٠٠٠	١٥٧.٠٠٠	١٨٥.٠٠٠

المصدر رقم (٦).

لقد تأثرت اعداد الأغنام والأبقار بتقلبات بين المد والجزر، ففي سنوات الرخاء النسبي والتي رافقت عقد السبعينات حدث تدنٍ في تعداد هذه الحيوانات، ووجدت طريقها الى المسالخ، وهذه الظاهرة عالية الحدوث حتى في الدول الصناعية. فعندما تسوء الأحوال الاقتصادية ترافقها زيادة ملحوظة في تعداد الأغنام والماعز والحيوانات الداجنة الصغيرة كالدجاج بشقيه البياض واللاحم، وهذا مما تجدر ملاحظته. أنّ الأرقام الرسمية لتعداد الحيوانات المذبوحة لا تعبر عن الرقم الحقيقي، فهناك العديد من الحيوانات تذبح خارج المسالخ، ومن الممكن أن يشكل ذلك خطراً صحياً على أفراد المجتمع لعدم خضوعها للرقابة الصحية، والتي من المفروض أن تطبق على الحيوانات المذبوحة في المسالخ.

ويبين الجدول رقم (٢) مدى التغير في تعداد الحيوانات المذبوحة في مسالخ قطاع غزة.

جدول رقم (٢)

تعداد الحيوانات المذبوحة في مسالخ قطاع غزة لعدة سنوات

النوع	١٩٨٢	١٩٨٤	١٩٨٦	١٩٨٧
أغنام	٥٢٦	٢٤٨	٢٠٨	٨٠
ماعز	٣٢٥	١٥٨	١٩٥	١٤٨
أبقار	١٢,٧٨٢	١٤,٦٤١	١٧,٤٥٦	١٤,٢٨١
جمال (ابل)	٣٥	١٧	٣	٣

المصدر رقم (٦).

هناك مؤشرات بارزة يوضحها هذا الجدول، وهي أن نسبة قليلة من الأغنام والماعز تذبح في المسالخ، مما يعني أنها تجد طريقها الى المستهلك خارج المسالخ، أما بالنسبة لأعداد الأبقار المذبوحة، فإنها تبلغ ٣٨٧٪ من اجمالي تعداد الأبقار في القطاع، مما يعني أن هذه الأبقار مستوردة أصلاً من «اسرائيل»، وفي الغالب فإنها تمثل أبقاراً مسنة وعجولاً مسمنة، كما تدل الأرقام اعلاه.

ولكي نبين العلاقة ما بين الانتاج والاستهلاك من المنتجات الحيوانية ومدى العجز، لا بد من الوقوف على معدلات الانتاج والاستهلاك ونسبة ما يستهلك ـ جدول رقم (٣).

يبين الجدول التالي أن الفجوة ما زالت كبيرة في انتاج اللحوم واستهلاكها، خاصة اللحوم البقرية منها، ويعزى ذلك الى عدة عوامل، منها نقص الخبرة الفنية في مجال تربية الأبقار، بالاضافة الى ضآلة رأس المال المستثمر في هذا القطاع، علاوة على ارتفاع اسعار الاعلاف وغيرها.

جدول رقم (٣)

المنتجات الحيوانية في قطاع غزة لسنوات مختلفة

الانتاج	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٩	١٩٨٧	١٩٨٨
لحوم حمراء/ طن	٩,٠٠٠	٨,٨٠٠	٨,٧٠٠	٤,٩٠٠	غير متوفرة
لحوم بيضاء/ طن	٢,٣٠٠	٣,٤٠٠	٣,٣٠٠	٣,٥٠٠	٣,٧٠٠
بيض (مليون)	٩٥,٥	٤٦,٠	٤٩,٥	٤٩,٠	٥٥,٠
حليب/ طن	١٢,٤٠٠	١١,٤٠٠	١١,٢٠٠	١٠,٦٠٠	١١,٢٠٠
	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠
اسماك/ طن	١٣٠٠	١٣٠٠	١٠٠٠	٨٠٠	٦٠٠

المصدر رقم (٦).

الثروة الحيوانية والأمن الغذائي:

يقصد بالأمن الغذائي، على المستوى العالمي، توفير المواد الغذائية اللازمة لتغذية سكان العالم بشكل يلبي الاحتياجات الضرورية لنمو الانسان وبقاءه في حالة صحية جيدة. أما على المستوى المحلي، فيعني مقدرة البلد على تأمين المواد الغذائية لسكانه من مصادرها ومواردها الذاتية. والجدول رقم (٤) يبين معدلات الاستهلاك من المنتجات الحيوانية لفترة ما قبل الانتفاضة واثناءها.

جدول رقم (٤)

يبين معدل استهلاك الفرد من المنتجات الحيوانية للأعوام ١٩٨٥ ـ ١٩٨٨

المادة	١٩٨٥	١٩٨٨	نسبة التغير٪
لحوم/ كغم	١٤,٥	١٩,٤	+٤
لحوم بيضاء (دواجن)/ كغم	١٩,٥	٢٢	+١٢.٨
حليب ومشتقاته/ كغم	٦٨	٧٠	+٢.٩
أسماك/ كغم	١,٥	١.٨	+٢٠
بيض (عدد)	٨٥	١٠٠	+١٧.٦

المصدر رقم (٦).

٢ ـ الثروة السمكية في قطاع غزة:

تعتبر الثروة السمكية في قطاع غزة جزءاً من الثروة الزراعية، التي هي أساس الثروات القومية في القطاع، رغم أن القطاع البحري المسموح بالصيد فيه لا يزيد عن أربعين كيلو متراً على طول ساحل البحر الأبيض المتوسط، وهو المكان المائي الوحيد الذي يدر ربحاً على القطاع. إلا أن انتاج الأسماك شهد تناقصاً كبيراً من ١٣٠٠ طن عام ١٩٨٢ الى ٦٠٠ طن عام ١٩٨٨، أي بمعدل ٥٠٪، بالرغم من وجود طلب كبير ومتزايد على الأسماك في الضفة الغربية أو قطاع غزة.

كما أدى تناقص الانتاج الى تناقص اليد العاملة في الصيد البحري من ١٥٠٠ عامل ١٩٦٨ الى ١٠٠٠ عامل عام ١٩٨٢ وربما تقلصت الى دون هذا العدد بعد أعوام الانتفاضة بسبب مضايقات الاحتلال الاسرائيلي لقطاع غزة.

ويرجع تدهور قطاع الثروة السمكية الى سياسة الاحتلال الاسرائيلي في الحد من مناطق وأوقات الصيد وعدد الزوارق، وعدم موافقتها على انشاء مصنع لتصنيع السردين وتعليبه ضمن مواصفات عالمية، حيث يكون هذا السردين حوالي ٧٥٪ من اجمالي أنواع الأسماك المصطادة، والذي يباع بأرخص الأسعار الى المصانع الاسرائيلية. اضافة الى ذلك، تحتاج المؤسسات العاملة في الصيد البحري بما في ذلك التعاونيات، الى دعم مالي من أجل تمويل التجهيزات الحديثة (الانتاجية والتصنيعية والتسويقية).

أنواع الأسماك الموجودة في قطاع غزة:

تقسم الأسمـاك التي ثبت وجودها في البحر الأبيض المتوسط المواجهة لقطاع غزة، وذلك حسب أعماق المياه المختلفة، الى ثلاثة أنواع:

أ ـ اسماك الشاطيء وهي: عائلة البوري (البحري، الطيارة، والدهان).

ب ـ الأسماك الساحلية: ومن أشهرها السردين بأنواعه المختلفة.

جـ ـ سمك الأعماق: ومن أشهر أنواعه اللوقس، الفريدن، السلطان ابراهيم، أسماك كلاب البحر (القرش)، سمك البرش، والسمك الدرافيل، والترسة.

لا بد من الاشارة هنا الى تدني معدل استهلاك الضفة والقطاع من الأسماك، اذ يبلغ حوالي ٢كغم سنوياً أي حوالي ٢٠٪ من مثيله في اسرائيل البالغ نحو ١٠كغم ونحو ١٥٪ من مثيله العالمي البالغ نحو ١٣كغم.

كان من المفروض أن تكون معدلات استهلاك الأسماك أعلى في القطاع منها في الضفة، إلا أن الواقع عكس ذلك نظراً للقيـود التي تضعها السلطات على صيد الأسماك من البحر، فقد بلغ اجمالي انتاج القطـاع من الأسمـاك حوالي ٦٠٠ طن فقـط. وعليه، فإن هناك مجالاً واسعاً لامكانية انشاء مزارع اصـطنـاعيـة لانتـاج الأسماك باستخدام وسائل الانتاج الحديثة، والعمل على تطوير صناعة صيد الأسماك في القطاع، لما لهذه المادة من قيمة غذائية جيدة.

المشاكل التي تواجه قطاع الثروة الحيوانية:

ان جملة المعوقات والعراقيل التي وضعها الاحتلال الاسرائيلي في سبيل تقدم حقيقي للبنية التحتية لاقتصاد المناطق المحتلة، بشكل عام، والقطاع الزراعي بشكل خاص، يمكن تلخيصها على النحو التالي:

١ ـ أثر اغلاق أراضي المراعي المتلاحق على اعداد الأغنام والماعز التي تعتمد في تغذيتها بشكل رئيسي على المـراعي، وتناقصت سنة بعد أخرى، اضافة الى عدم اتباع وسائل علمية من أجل تنظيم وتطوير عملية الرعي فيما تبقى من هذه المراعي. أما الطريقة الرعوية المتبعة في الوطن المحتل فهي عملية الرعي الجائر، وهذه الطريقة تؤثر تأثيراً مباشراً على الحمولة الرعوية.

٢ ـ الارتفـاع الحـاد في تكاليف الانتاج وتكاليف الاعلاف المالئة والمركزة، اضافة الى الارتفاع المستمر في التكاليف التشغيلية، فأجرة الراعي في الوقت الحاضر ضعف ما يتقاضاه المهندس الزراعي (خدمة عشر سنوات)، في وزارة الزراعة، عدا عن التكاليف الأخرى، مثل أجور الطبيب البيطري وأثمان العلاجات البيطرية وغيرها.

٣ ـ انخفاض انتاج السلالات المحلية وعدم قدرتها على الاستمرارية، مما يستدعي اجراء عمليات التحسين والانتخاب بقصد رفع انتاج الحيوانات المختلفة.

٤ ـ عدم ادخال سلالات جديدة مثل أغنام العساف المعروفة، فالمزارع يحجم عن تربيتها لعدم توفر الأموال اللازمة للعناية ورعايتها وتغذيتها تغذية جيدة.

٥ ـ عدم وجود كوادر فنية مدربة على أعمال تربية حيوانات المزرعة، حيث أن الالمام بأمور الرعاية والتغذية وبعض الأمور الصحية البسيطة، لا بد أن تتوفر في مزارع الثروة الحيوانية وخاصة مزارع الأبقار.

٦ ـ عدم توفر الخدمات البيطرية والارشادية بصفة عامة، مما يؤدي الى عدم وجود برنامج علاجي ووقائي من الأمراض والأوبئة.

٧ ـ عدم توفـر وسـائل نقل وتخزين وتصنيع حديثة للحليب ومشتقاته، مما تؤدي الى مشكلات تسويقية حادة تؤثر على المنتج والمستهلك.

٨ ـ عدم اهتمام المستثمرين بالمشاريع التي تتعلق بالثروة الحيوانية، لأنهم تعودوا على مردود مادي سريع، والثروة الحيوانية تكون مردوداتها مرحلية مستقبلية.

المصادر:

(١) موسى السمان: **خطة التنمية ودعم الصمود في القطاع الزراعي في الأراضي العربية المحتلة** ١٩٨٨. (دراسة).

(٢) اسماعيل امطيره: **تسيير الموارد المائية في الأراضي المحتلة والضفة الغربية وقطاع غزة** ١٩٩٠. (تقرير).

(٣) محمد مكي: **الثروة الحيوانية في قطاع غزة المحتل ـ الملتقى الفكري العربي ـ القدس ـ ١٩٨١**. (دراسة)

(٤) مجلة **صامد الاقتصادي**: العدد ٧٩، ١٩٩٠.

(٥) مجلة **صامد الاقتصادي**: العدد ٥٧، ١٩٨٥.

(٦) عدنان شقير: مجلة **المهندس الزراعي**، العدد التاسع والثلاثون ـ السنة التاسعة عشرة ـ ١٩٩٠. (مقال)

حمضيّات قطـاع غـزّة في ظـلّ الإحتـلال

د. عزان أبو صبيح

- ١ -

يحتل القطاع الزراعي في فلسطين مكانة هامة في البنية الاقتصادية، كما هو الحال بالنسبة للغالبية العظمى من الدول النامية التي تعاني من عدم وجود قطاع صناعي متطور قادر على توفير فرص عمل والمساهمة في تحسين مستوى دخل الفرد ورفع الانتاج القومي والمحلي الاجمالي. فلا زال القطاع الزراعي الفلسطيني، وعلى الرغم مما لحق به من دمار، نتيجة للسياسة الالحاقية التدميرية الاسرائيلية، يشكل العماد الرئيسي للحياة الاقتصادية للسكان.

واذا كان القطاع الزراعي في فلسطين صاحب النصيب الاكبر من السياسة الالحاقية التدميرية الاسرائيلية، فان محصول الحمضيات في قطاع غزة تحمل العبء الاكبر من هذه السياسة، حيث يمثل هذا المحصول العمود الفقري لحياة ابناء القطاع الاقتصادية، واي خلل يصيبه يعرض الوضع الاقتصادي بمجمله للخطر.

منذ عام ١٩٦٧، اي منذ الاحتلال الاسرائيلي للاراضي الفلسطينية، والوضع الاقتصادي في قطاع غزة، بشكل عام، ومحصول الحمضيات بشكل خاص، يمر في مرحلة صعبة وخطيرة في ظل قوانين التهجير ومصادرة الاراضي والطرد وفرض الضرائب التي تنتهجها اسرائيل، بحيث اصبح معها مهددا بالاندثار، ما يستدعي تضافر الجهود الفلسطينية والعربية والصديقة، ليس فقط من اجل انقاذ هذا المحصول الزراعي المهم، بل ومن اجل وقف التدهور الحاد في الحياة الاقتصادية في قطاع غزة بشكل عام.

انه لمن غير الممكن الحديث في اطار هذا البحث الموجز عن حجم المأساة والظروف الخطيرة التي يعيشها محصول الحمضيات في القطاع في ظل الاحتلال الاسرائيلي، ولكننا سنحاول التوقف امام الانخفاض الملحوظ في المساحات المزروعة بالحمضيات واسباب هذا الانخفاض، وما ترتب على ذلك من آثار طالت حجم الانتاج وحجم الصادرات وتنمية المداخيل الزراعية للفلاحين، ومساهمة القطاع الزراعي في اجمالي الناتج المحلي.. وغيرها.

مساهمة الاراضي المزروعة بالحمضيات:

أدت الاجراءات التدميرية الاسرائيلية ضد الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام، والقطاع الزراعي

بشكل خاص، ومحصول الحمضيات في قطاع غزة على وجه التحديد، والتي سنتناولها بالتفصيل لاحقا، الى انخفاض متزايد في مساحة الاراضي المزروعة بالحمضيات.

فقد اشارت المعطيات الاحصائية المتوافرة الى ان مساحة الاراضي المزروعة بالحمضيات بلغت في فترة ما قبل الاحتلال الاسرائيلي حوالي ٧٥ الف دونم، وقد انخفضت الى حوالي ٥٠ الف دونم عام ١٩٨٦، [١]. وقد شكلت مساحة الاراضي المزروعة بالحمضيات قبل عام ١٩٦٧، حوالي ٢٠٪ من اجمالي مساحة القطاع والبالغة ٣٦٠ الف دونم انخفضت الى حوالي ١٤٪ عام ١٩٨٦.

وبلغت مساحة الاراضي المزروعة بالحمضيات عام ١٩٨٤ حوالي ٦٦ الف دونم منها ٤٤٠٠٠ دونم بلنسيا، ١٣٠٠٠ دونم شموطي، ٤٠٠٠ دونم جريب فروت، ٤٠٠٠دونم ليمون و ١٠٠٠ دونم حمضيات متنوعة (فرنساوي، بوملي، كلمنتينا.. وغيرها)[٢]. واذا ما قارنا المساحة المزروعة بالحمضيات في اعقاب الاحتلال الاسرائيلي مع المساحة التي كانت مزروعة بالحمضيات قبل الاحتلال الاسرائيلي لاتضح لنا، بأن اجمالي المساحة التي لم تعد تزرع بالحمضيات عام ١٩٨٤ بلغ حوالي ٩٠٠٠ دونم وعام ١٩٨٦ حوالي ٢٥٠٠٠ دونم. وهناك احصاءات اخرى تشير الى ان مساحة الاراضي المزروعة بالحمضيات قد بلغ عام ٨٧/٨٨ حوالي ٦٦ الف دونم[٣].

من هنا يلاحظ بأن مساحة الاراضي المزروعة بالحمضيات في القطاع قد انخفضت خلال اعوام ٦٧ - ١٩٨٦ حوالي ٣٣٪ الى جمالي المساحة المزروعة في القطاع[٤].

حجم الانتاج الزراعي من الحمضيات

كان لانخفاض المساحات المزروعة بالحمضيات الاثر المباشر على حجم انتاج الحمضيات، حيث يلاحظ بأنه قد طرأ انخفاض ملحوظ على حجم الانتاج من الحمضيات، حتى في السنوات التي لوحظ فيها ارتفاع كمية الانتاج نتيجة لهطول كمية كافية من الامطار في تلك السنوات، حيث لم يؤثر ذلك على مداخيل الفلاحين، وبالتالي على حجم مساهمة القطاع الزراعي في اجمالي الناتج المحلي، وذلك لتدني اسعار الحمضيات.

جدول رقم (١)

انتاج قطاع غزة من الحمضيات بآلاف الأطنان[٥]

السنة	الكمية	السنة	الكمية
١٩٦٦/٦٥	٤٥	١٩٨٢/٨١	١٨٥,٤
١٩٦٧/٦٦	٦٠	١٩٨٣/٨٢	١٥٣
١٩٧٦/٧٥	٢٣٨	١٩٨٤/٨٣	١٤٧
١٩٧٧/٧٦	٢٢٧	١٩٨٥/٨٤	١٦٣,٩
١٩٧٨/٧٧	١٧٦,٥	١٩٨٦/٨٥	١٣٦,٩
١٩٧٩/٧٨	١٨٣,٦	١٩٨٧/٨٦	١٧١,٥
١٩٨٠/٧٩	١٦٢	١٩٨٨/٨٧	١٠٠
١٩٨١/٨٠	١٦٨,٥		

من الجدول (رقم ١) يتضح بأن انتاج الحمضيات قد انخفض من ٢٣٨ الف طن للموسم ٧٥/ ٧٦ الى ١٠٠ ألف طن للموسم ٨٧/ ٨٨، اي ان هناك انخفاضا في انتاج الحمضيات خلال الفترة ما بين ٧٥ ـ ١٩٨٨ بنسبة ٥٨٪، اما بخصوص كمية انتاج الحمضيات في الفترة التي سبقت الاحتلال، فيعود صغر حجمها كما يتضح من الجدول الى ان جزءا كبيرا من اشجار الحمضيات كان عبارة عن اشتال صغيرة لا تعطي ثمارا، ومما يدل على صحة ذلك تشير اليه الدراسات من ان حجم الانتاج الذي كان متوقعا في أواسط الثمانينات قدر بحوالي ٣٥٠ الف طن[٦].

ويلاحظ من الجدول رقم (١) أيضا بأن هناك تذبذبا ملحوظا في كمية الانتاج من الحمضيات، حيث انخفضت هذه الكمية من ٢٣٨ الف طن، لموسم ٧٥/ ١٩٧٦، الى ١٧٦,٥ الف طن لموسم ٧٧/ ٩٧٨/ ، ثم عادت وارتفعت الى ١٨٥,٤ الف طن لموسم ٨١/ ١٩٨٢، ثم عادت وانخفضت الى ١٠٠ الف طن لموسم ٨٧/ ١٩٨٨، ونعتقد بأن الانخفاض والارتفاع اللذين طرآ على كمية الانتاج من الحمضيات خلال الفترة بين ٧٥ ـ ١٩٨٨ قد نتجا عن التذبذب في كمية الامطار الساقطة على القطاع وليس نتيجة لاتساع رقعة الاراضي المزروعة بالحمضيات.

من جانب آخر، أدى انخفـاض كمية انتاج الحمضيات الى انخفاض متزايد في نسبة مساهمة القطاع الزراعي في اجمالي الناتج المحلي، خاصة وان انتاج الحمضيات يشكل ما معدله ٥٥٪ من اجمالي الانتاج الزراعي[٧]، فقد بلغت مساهمة القطاع الزراعي في اجمالي الناتج المحلي للقطاع عام ١٩٦٩، ٢٨٪، انخفضت الى حوالي ١٧٪ عام ١٩٨٤[٨].

صادرات القطاع من الحمضيات

لقد ادى الانخفاض الذي طرأ على مساحة الاراضي المزروعة بالحمضيات، وما نتج عن ذلك من انخفاض ملحوظ في حجم الانتاج السنوي منها، الى انخفاض في حجم الصادرات حيث يستفاد من المعطيات الاحصائية المتوافرة أن حجم صادرات قطاع غزة من الحمضيات قد انخفض بين ١٨٣٢٠٠ طن لموسم ٧٨/ ١٩٧٩ الى ١٥٨٥٠٠ طن لموسم ٧٩/ ١٩٨٠[١٠] الى ٩٨٧٥٠ طنا لموسم ٨٧/ ١٩٨٨ وهذا يعني ان حجم صادرات الحمضيات قد انخفض من الناحية المطلقة، حوالي ٨٤٤٥٠ طنا خلال اعـوام ٧٨ ـ ١٩٨٨، ومن النـاحيـة النسبيـة حوالي ٤٦٪. واذا اخـذنا بعين الاعتبار ان صادرات الحمضيات تشكل ما نسبته ٧٠٪ من اجمالي صادرات القطاع[١١]، لاتضح لنا حجم الخسائر التي يتكبدها الميزان التجاري للقطاع، وخطورة الظروف التي تمر بها الحياة الاقتصادية للسكان في القطاع.

لم يتـوقف التدهور في محصول حمضيات القطاع على جوانب انخفاض رقعة الاراضي المزروعة بالحمضيات وحجم الانتاج والصادرات منها، بل طال أيضا التوزيع النسبي لحجم الصادرات ما بين الاسواق المختلفة، حيث يلاحظ أن هناك انخفاضا في نسبة الصادرات من الحمضيات لبعض الاسواق ذات المردود من العملات الصعبة، في حين ان هناك ارتفاعا في نسبة هذه الصادرات لبعض الاسواق غير المريحة اقتصاديا. من الجدول رقم (٢) يتضح بأن نصيب اسواق اوروبا الشرقية من اجمالي صادرات القطاع قد انخفض من ١٤,٢٪ الى ٨,٩٪، وانخفض نصيب الاسواق العربية من ٥٩,٥٪ الى ٥١,٧٪،

في حين ارتفع نصيب السوق الاسرائيلية من ٢١,٣٪ الى ٣٤,٣٪ وسوق الضفة الغربية من ٤,٩٪ الى ٥,١٪، وذلك للفترة ما بين ٨٥ ـ ١٩٨٨.

جدول رقم (٢)

صادرات القطاع من الحمضيات بالأطنان[٩]

الجهة المستوردة	السنة	ليمون	جريب فروت	شموطي	بلنسيا	المجموع	النسبة المئوية
شرق أوروبا	٨٥/ ١٩٨٦	٤٣٠١	٢١٤٤	٥٦١٦	٦٣٣٩	١٩٤٠٠	١٤,٢
	٨٦/ ١٩٨٧	١٧٠٧	٩٣٧	١٠٨٨	٦١٢١	٩٨٥٣	٥,٧
	٨٧/ ١٩٨٨	٢٦٠٤	٥٨١	٤٤٣٦	١٢١١	٨٨٣٢	٨,٩
الدول العربية	٨٥/ ١٩٨٦	٨٣٢٩	١١٠٤	١٧٦٨٠	٥٤٤٦٢	٨١٥٧٥	٥٩,٥
	٨٦/ ١٩٨٧	٨١٩٠	٢٤٤٠	٢١٤٩٦	٤١١٦٦	٧٢٢٩٢	٤٢,٢
	٨٧/ ١٩٨٨	٥٧٠٥	٦٠	١٤٠٩٠	٣١٢١٨	٥١٠٧٣	٥١,٧
اسرائيل	٨٥/ ١٩٨٦	١١٧٠	٥٧٣٠	٣٨٧٥	١٨٤١٨	٢٩١٩٣	٢١,٣
	٨٦/ ١٩٨٧	٣٤٨٠	٨٨٩٥	٥٠٤٠	٦٠٣١٥	٧٧٧٣٠	٤٥,٣
	٨٧/ ١٩٨٨	١٢٨٨	٨٠٨٩	٧١٦٠	١٧٢٦٤	٣٣٨٠١	٣٤,٣
الضفة الغربية	٨٥/ ١٩٨٦	١٠٣	٦٥٢	٢٣٣٠	٢٦٨٥	٦٧٥٣	٤,٩
	٨٦/ ١٩٨٧	١٠٣٥	٦٥٣	٦٧١٩	٣٢٧١	١١٦٨٧	٦,٨
	٨٧/ ١٩٨٨	٢٩٢	١٤٨	٣٥٦٤	١٠٤١	٥٠٤٥	٥,١
المجموع	٨٥/ ١٩٨٦	١٢٩٠٣	١٠٦١٣	٣٠٥٠١	٨١٩٠٤	١٣٦٩٣١	١٠٠
	٨٦/ ١٩٨٧	١٣٤١٢	١٢٩٢٥	٣٤٣٤٣	١١٠٨٧٣	١٧١٥٥٣	١٠٠
	٨٧/ ١٩٨٨	٩٨٨٩	٨٨٧٨	٢٩٢٥٠	٥٠٧٣٤	١٩٨٧٥١	١٠٠

ان التدهور الذي طرأ على اوضاع قطاع غزة الزراعية في اعقاب الاحتلال الاسرائيلي بشكل عام، وعلى محصول الحمضيات العمود الفقري للحياة الاقتصادية للسكان بشكل خاص، كان نتيجة طبيعية لسياسة التدمير والالحاق الاقتصادي، التي ينتهجها الاحتلال الاسرائيلي. واضافة الى ذلك، هناك بعض العـوامل الموضوعية والتي ساهمت الى جانب سياسة الاحتلال الاسرائيلي في تشويه تطور محصول الحمضيات في قطاع غزة.

ويمكن اجمال العوامل التي ساعدت على تدهور محصول الحمضيات في القطاع، سواء ما كان يتعلق منها بسياسة الاحتلال الاسرائيلي او بظروف اخرى، بالآتي:

اولا: نقص الموارد المائية:

يعتمد قطاع غزة في مياهه على الامطار وعلى مخزونه من المياه الجوفية، حيث تبلغ كمية الامطار الساقطة على القطاع سنويا ما بين ٥٠ ـ ٦٠ مليون متر مكعب، ويبلغ استهلاك القطاع من المياه حوالي

١٠٠مليون متر مكعب،وهذا يعني ان كمية استهلاك القطاع من المياه سنويا تزيد عن كمية الامطار الساقطة بحوالي ٥٠ ـ ٦٠ مليون متر مكعب[١٢]. ويغطي هذا الفائض على حساب كمية الاحتياطي من المياه الجوفية.

لقد درجت السلطات الاسرائيلية على اعتماد سياسة مائية تقوم على حرمان المواطن الفلسطيني من استخدام كمية المياه الضرورية للاغراض المختلفة، وذلك من خلال تحديد كمية المياه التي يمكن استخراجها من الآبار الارتوازية، وهو الاسلوب الاساسي في استغلال الطاقة المائية المتوافرة في القطاع، ومن خلال تحديد اعماق الآبار الارتوازية الفلسطينية والرفع المستمر لاسعار المياه وفرض الغرامات الباهظة على المخالفين لتعليمات استخدام المياه وغيرها، وفي الوقت الذي تزعم فيه سلطات الاحتلال بأن مخزون المياه في القطاع مهدد بالخطر، وتحد من استخدام هذه المياه من قبل المواطنين الفلسطينيين تقوم هذه السلطات بضخ كميات هائلة من مياه القطاع لصالح المستوطنين، حيث تشير المعلومات الاحصائية الى ان استهلاك المستوطنين في القطاع من المياه بلغ عام ١٩٨٤ ما بين ٣٠ ـ ٦٠ مليون متر مكعب (بلغ عددهم في نفس العام ٢١١٠ مستوطنين) وقد بلغ استهلاك سكان القطاع من المياه في العام نفسه ايضا حوالي ١٠٠ مليون متر مكعب، وبلغ عددهم ٥٠٠,٦٠٠ نسمة، أي أن استهلاك المستوطن السنوي من مياه القطاع يتراوح ما بين ١٤٢١٨ ـ ٢٨٤٣٦ متر مكعب، في حين يبلغ الاستهلاك السنوي للفرد من ابناء القطاع من المياه حوالي ٢٠٠متر مكعب فقط[١٣]، وهذا يعني ان الاستهلاك السنوي من المياه للمستوطن الواحد يعادل ما بين ٧١ ـ ١٤٢ ضعف الاستهلاك السنوي من المياه للفرد الواحد من ابناء القطاع.

وتتضح عنصرية السياسة المائية للاحتلال الاسرائيلي تجاه سكان القطاع، من خلال كمية المياه المستخدمة للري، حيث تبلغ كمية المياه المستخدمة من قبل سكان القطاع حوالي ٦٣٠ متر مكعب للدونم الواحد، في حين تبلغ هذه الكمية للمستوطنين حوالي ١٠٠٠ متر مكعب للدونم الواحد[١٤]، اي أن كمية المياه التي يستخدمها المواطن الفلسطيني لري دونم واحد من الارض تعادل ٦٣٪ فقط من كمية المياه التي يستخدمها المستوطن لري نفس المساحة من الارض.

لقد ادى استغلال الاحتلال الاسرائيلي للموارد المائية في قطاع غزة على حساب حرمان سكان القطاع من هذه الموارد، الى ارتفاع ملحوظ في نسبة الملوحة في هذه المياه، بشكل جعلها غير صالحة للاستخدام سواء لاغراض الري او للاغراض المنزلية.

فمن المعروف ضمن المقاييس العالمية ان اعلى نسبة للملوحة في المياه، بغض النظر عن اغراض استخدامها، يجب ان لا تصل الى ٢٠٠ مليموز لكل لتر من المياه، الا ان ما تقوم به السلطات الاحتلالية من ضخ كميات كبيرة من مياه القطاع قد ادى الى ان تصل نسبة الملوحة فيها لعام ١٩٨٦، حوالي ٦٤٤ مليموز لكل لتر ماء[١٥].

ويذكر في هذا الصدد ان السلطات الاسرائيلية قد قامت بحفر آبار ارتوازية خاصة بها، وفي اكثر المناطق وفرة في كميات المياه، وعلى اعماق تتجاوز اضعاف اعماق الآبار العربية.

وقد سمح هذا الوضع لاسرائيل باستخراج كميات كبيرة من المياه أقل ملوحة من المياه التي تضخها الابار العربية، خاصة وان الابار الارتوازية الاسرائيلية، والتي كان يبلغ عددها عام ٨٦، (٣١ بئرا)، من اصل ١٩٥٥ بئرا[١٦] موجودة في القطاع، هي ذات اعماق كبيرة مقارنة مع الآبار العربية، ناهيك عن ان هذه الاعماق للآبار الاسرائيلية قد سمحت بامتصاص المياه حتى من الآبار العربية، مما ادى الى ازدياد نسبة الملوحة في مياهها، من ناحية اخرى، ادت الابار الاسرائيلية بميزاتها المختلفة الى خفض كمية المياه التي تملك الابار العربية القدرة على ضخها. فقد افادت المعطيات الاحصائية المتوافرة لعام ١٩٨٦، ان عدد الآبار الارتوازية في القطاع، بلغ ١٩٥٥، بئرا، منها ١٩١٨ بئرا عربية من بينها ١٠٣ آبار غير صالحة (لا تعمل)، و ٣١ بئرا اسرائيلية، و ٦ آبار تابعة لوكالة الغوث الدولية[١٧].

ثانيا: الاسعار وكلفة الانتاج:

ادى الارتفاع المتواصل لتكاليف الانتاج دون اي ارتفاع يذكر على اسعار الحمضيات، الى هروب المزارعين اما الى زراعة محاصيل اخرى على حساب تدمير المساحات المزروعة بالحمضيات، او الى اهمال العمل الزراعي بشكل عام.

جدول رقم (٣)

التكاليف الضرورية اللازمة لانتاج الدونم الواحد ودخل الدونم بالدينار الأردني لعام ١٩٨٤، حسب نوع المحصول[١٨]

	بلنسيا	شموطي	ليمون	جريب فروت
الانتاج للدونم الواحد بالطن	٢.٦	٣.٦	٣.٢٨	٢.٥٦
سعر الطن	٣٠	٤٣.٥	٤٠	١٧
مجموع دخل الدونم	٧٨	١٥٦.٦	١٣١.٢	٤٣.٥
التكاليف				
اسمدة	٦	٨	٨	٤
مياه	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠
زبل عضوي	٤	٦	٦	٣
أدوية زراعية	٦	٩	١٢	٤
تكاليف أخرى	٨	٨	٨	٨
أيدي عاملة	٢٧	٢٧	٢٧	٢٧
مجموع التكاليف	١١١	١١٨	١٢١	١٠٣
الربح (الخسارة)	٣٣	٣٨.٦	١٠.٢	٦٢.٥

جدول رقم (٤)

التكاليف الضرورية لانتاج الدونم الواحد ودخل الدونم الواحد بالدينار الأردني لعام ١٩٨٧ حسب نوع المحصول[١٩]

	بلنسيا	شموطي	ليمون	جريب فروت
مجموع تكاليف الانتاج	١١٥	١١٧	١١٧	١٠٧
معدل الدخل للدونم	٧٢	٧٥	٥٧	٨٠
التكاليف				
مياه	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠
سماد عضوي	١٧	١٧	١٧	١٣
سماد كيماوي	١٣	١٥	١٥	١٠
وقاية	١٠	١٥	١٥	١٤
حراثة وري	٣٠	٢٥	٢٥	٢٥
أعمال أخرى	٥	٥	٥	٥
الربح (الخسارة)	٤٣	٤٢	٦٠	٢٧

من الجدولين السابقين (٣ و ٤) يتضح ان هناك ارتفاعا ملحوظا على تكاليف الانتاج حيث غطت الاسعار عام ١٩٨٤ حوالي ٩٠٪ من تكاليف الانتاج للدونم الواحد، في حين لم تغط الاسعار عام ١٩٨٧ سوى حوالي ٦٢،٣٪ من تكاليف الانتاج للدونم الواحد، اذ في حين ظل متوسط تكاليف انتاج الدونم الواحد من الحمضيات ثابتا خلال عامي ١٩٨٤ ـ ١٩٨٧ عند ١١٤ دينارا اردنيا، فان متوسط دخل الدونم الواحد انخفض من حوالي ١٠٢ دينار اردني الى ٧١ دينارا اردنيا لنفس الفترة الزمنية، اي ان هناك ارتفاعا في نسبة تكاليف الانتاج بحوالي ٢٨٪ خلال اعوام ٨٤ ـ ١٩٨٧، وقد نجم هذا الوضع عن الانخفاض الحاد في اسعار الحمضيات خلال هذه الفترة[٢٠]

لقد دفعت الخسائر المتلاحقة التي تكبدها مزارعو الحمضيات جراء ذلك، بقطاع واسع من هؤلاء، الى التحول الى زراعة محاصيل اخرى على حساب اعدام اشجار الحمضيات.

وقد استغلت اسرائيل الخسائر الفادحة التي لحقت بمزارعي الحمضيات وشجعتهم على التحول الى زراعة محاصيل اخرى، مثل الخضروات والبطيخ والشمام، خاصة وأن هذه الاخيرة ترفد الصناعات الغذائية الاسرائيلية بما تحتاجه من مواد خام، اضافة الى انها لا تشكل منافسا للبضائع الاسرائيلية.

فقد ارتفعت مساحة الاراضي المزروعة بالخضروات في القطاع من ١٨ الف دونم عام ٦٧[٢١] الى ٤٦ الف دونم عام ١٩٨٦[٢٢]، اي بزيـادة قدرها حوالي ثلاثة اضعاف. وقد تمت زيادة مساحة الاراضي

المزروعة بالخضار، على حساب تناقص المساحة المزروعة بالحمضيات، حيث تشير المعلومات الاحصائية الى تدمير ما مساحته حوالي ٢٥ الف دونم مزروعة بالحمضيات حتى عام ٨٧[٢٣]، نتيجة لقيام السلطات الاسرائيلية بتجريف ومصادرة مساحات واسعة من الاراضي المزروعة بالحمضيات بحجج وذرائع مختلفة، وبسبب اعدام الفلاحين لاشجار الحمضيات، والتوجه نحو زراعة محاصيل اخرى.

ثالثا: الضرائب والشحن:

ادت سياسة الاحتلال الاسرائيلي، من خلال فرض الضرائب الباهظة ووضع العراقيل امام عمليات تصدير وشحن الحمضيات الفلسطينية من القطاع الى كافة الاسواق بما فيها السوق الاسرائيلية، الى ارتفاع تكاليف الشحن، وبالتالي الى ارتفاع تكاليف الانتاج. وما نتج عن ذلك من خسائر باهظة تحملها المزارع.

فقد قررت اسرائيل تخفيض عدد سفرات الشاحنات العاملة على الجسور من معدل ٣ سفرات اسبوعيا للشاحنة الواحدة الى سفرة واحدة فقط، كما فرضت على كل شاحنة وجود طاقم ميكانيكي للقيام بعمليات الفك والتركيب، من اجل الاجراءات الامنية الاسرائيلية المتبعة على الجسور. وان لا تحتوي هذه الشاحنات على اية اضافات من شأنها اعاقة الاجراءات الامنية[٢٤].

من جانب آخر فرضت السلطات الاسرائيلية على اصحاب الشاحنات وضع خزانات وقود جديدة بزعم تسهيل الاجراءات الامنية ووقف عمليات الشحن عبر الجسور ايام الجمع. وضرورة عودة اصحاب الشاحنات الى الاراضي المحتلة في نفس اليوم الذي يغادرون فيه. وغير ذلك من الاجراءات.

وقد ادت هذه الاجراءات، مجتمعة ومنفردة، الى زيادة تكاليف الشحن وتوقف الشاحنات العاملة على الجسور، عن العمل، تجنبا للخسارة وعدم توفر شاحنات ملائمة من حيث التبريد والتخزين. نتيجة الاجراءات الامنية واطالة مدة انتظار المحصول للشحن، مما يؤدي الى اتلاف نسبة كبيرة منه.

وقد ادى هذا كله، الى زيادة حادة في تكاليف الانتاج، خاصة اذا اخذنا بعين الاعتبار الارتفاع المتزايد على الرسوم الجمركية والضريبية التي تفرضها اسرائيل. مما دفع بالمزارعين الى التوقف عن الزراعة والتوجه الى العمل داخل اسرائيل.

فقد اشارت المعطيات الاحصائية الى ان كلفة خزانات الوقود الجديدة التي فرضت اسرائيل تركيبها على اصحاب الشاحنات تبلغ ٤٠ دينارا اردنيا للخزان الواحد[٢٥] وتبلغ كلفة الطاقم الميكانيكي للرافعة (الونش) لكل شاحنة ما بين ٥٠ ـ ٦٠ دينارا اردنيا. قيمة تصريح الخروج للشاحنة لسفرة واحدة ٦٤ دينارا اردنيا، [٢٦]. وارتفعت ضريبة الدخل ورسوم الشحن والتصدير عبر الجسور للطن الواحد من ٢.٧٥ شيكل عام ١٩٨٥، الى ٤ شيكل عام ١٩٨٦ والى ٥١ شيكل عام ١٩٨٧[٢٧]

وهناك معلومات احصائية اخرى تشير الى ان اجرة الشحن للصندوق الواحد قد ارتفعت من ١٥ فلسا في بداية السبعينات الى ٧٥ فلسا عام ١٩٨٧[٢٨]. وارتفعت تكاليف التصدير بشكل عام الى الاردن بنسبة ٥٠٪ خلال الفترة ما بين ١٩٦٧، ١٩٨٥[٢٩].

رابعا: التسويق.

على الرغم من العلاقة الوثيقة ما بين قضايا الشحن والرسوم الجمركية والضرائب والتسويق، الا اننا فضلنا البحث في موضوع التسويق بشكل منفصل، وذلك للاطلاع على العقبات التي تعترض تسويق الحمضيات من القطاع الى الاسواق الاخرى، خاصة في اعقاب الاتفاق الذي توصل اليه الجانبان الفلسطيني والسوق*الاوروبية المشتركة، بشأن تصدير المنتجات الزراعية الفلسطينية الى دول السوق الاوروبية المشتركة بشكل مستقل.

فمن المعروف ان الصادرات الزراعية الفلسطينية من الضفة الغربية وقطاع غزة، على حد سواء، الى دول اوروبا الغربية، كانت تتم حتى عام ١٩٨٦ (أي حتى توقيع الاتفاق الفلسطيني مع دول السوق المشتركة) عبر شركة «اغريسكو» الاسرائيلية، وهي الشركة المسؤولة عن عمليات التصدير، من اسرائيل الى الخارج، وقد كانت الصادرات الزراعية الفلسطينية تصدر الى اوروبا على اساس انها «منتجات اسرائيلية»، لان اسرائيل كانت تقوم بشرائها من المزارعين الفلسطينيين وتعيد تصديرها الى الاسواق الاخرى عبر الشركة المذكورة.

اما في اعقاب الاتفاقية المذكورة، فقد اخذت تبرز مشاكل التسويق الفلسطينية الى دول السوق الاوروبية بشكل اوضح واكثر حدة، ونعتقد ان مجموع مشاكل التسويق هذه ذات طابع سياسي محض، وذلك لان احد بنود الاتفاق الفلسطيني الاوروبي ينص على ان تكون شهادة المنشأ فلسطينية.

ومما يدل على صحة اعتقادنا هذا، هو أن الصادرات الفلسطينية لا يمكن ان تكون منافسا للصادرات الاسرائيلية الى نفس الاسواق، خاصة في ظل وجود امكانيات مادية وتكتيكية بالنسبة للصادرات الاسرائيلية ليست متوفرة للصادرات الفلسطينية، اضافة الى ان حجم الصادرات الفلسطينية الى دول السوق، اقل بكثير من حجم الصادرات الاسرائيلية اليها. هذا من جانب، اما من الجانب الاخر، فقد «تساهلت» اسرائيل مع كافة بنود الاتفاق الفلسطيني ـ الاوروبي باستثناء ما يتعلق بشهادة المنشأ الفلسطينية، والتي تحمل دلالات سياسية واضحة تتعلق باستقلالية القرار الاقتصادي والسياسي الفلسطيني وحماية المنتج الفلسطيني من استغلال الاحتلال الاسرائيلي، وهذا دليل آخر على صحة اعتقادنا آنف الذكر.

ومن اجل وقف العمل بتنفيذ الاتفاق الفلسطيني الاوروبي، ووقف العمل على تنفيذ جانبه السياسي على وجه التحديد، عملت اسرائيل على وضع العديد من العراقيل في وجه هذا الاتفاق، وما نجم عن ذلك من تفكير الجانب الفلسطيني في وقف عملية التسويق الى دول السوق المشتركة جراء الخسائر الفادحة التي تعرض لها هذا الجانب. حيث تقوم اسرائيل بتفتيش ٢٠٪ من كل شحنة معدة للتصدير، مما يؤدي الى اتلافها وانعدام فرصة تسويقها في دول السوق لعدم مطابقتها للمواصفات المتفق عليها، بين المصدر والمستورد، كما تقوم ايضا بتأخير شحن البضائع، مما يزيد من مدة الشحن، وبالتالي تلف البضائع نتيجة لتأخر وصولها الى الاسواق.

اضافة الى ذلك، تفرض اسرائيل وجوب حصول المصدرين على تصاريح خاصة، ناهيك عن انها لا

تمنح هذه التصاريح بالسرعة المطلوبة، مما يزيد عن خسائر الفلاحين المحتملة.

فقد افادت المعطيات الاحصائية بأن حجم الخسارة التي تكبدها مصدرو الحمضيات لدول السوق خلال موسم ٨٨/٨٩ بلغت ٣٢٠ الف دولار، وتجيء هذه الخسارة جراء خضوع المصدرين الفلسطينيين الى الاعيب ومؤامرات الوسطاء والسلطات الاسرائيلية، حيث انه، وحسب الاتفاق الفلسطيني ـ الاوروبي، تم تصدير ١١٠٠ طن حمضيات الى نوتردام في هولندا، على ان يتم تصريف هذه الكمية خلال عطلة اعياد الميلاد ورأس السنة، الا انه، ونتيجة للاجراءات الاسرائيلية، تأخر وصول الشحنة عن الفترة المقررة لها، حيث وصلت في فترة ركود الحركة التجارية، أي في اعقاب اعياد الميلاد ورأس السنة، مما ادى الى تصريف ما معدله ١٠٠٠ صندوق فقط من اجمالي الشحنة البالغة ٧٥ الف صندوق، مما اضطر المستوردين الى تخزين الجزء الباقي على حساب المصدرين بأجر نصف دولار للصندوق الواحد[٣٠].

والى جانب الاجراءات الاسرائيلية، يلعب انعدام الخبرة الفلسطينية الكافية في عمليات التغليف والتخزين والتعبئة، وعدم توفر وسائل ملائمة للتبريد، دورا اضافيا في اعاقة التسويق الفلسطيني الى دول السوق.

ومما يدل على مدى تأثر التسويق الفلسطيني بالعوائق الاسرائيلية ـ الاوروبية على حد سواء، هو حجم ما تم تسويقه حتى الان من فلسطين الى دول السوق، فقد نص الاتفاق الفلسطيني الاوروبي على ان تقوم دول السوق باستيعاب ١٦ الف طن سنويا من اجمالي انتاج الضفة والقطاع من الحمضيات، والبالغ ١٣٠ الف طن، الا ان ما تم تصديره حتى الان لا يزيد عن الفي طن فقط[٣١].

جدول رقم (٥)

توزيع حيازات الحمضيات في القطاع

لعام ٨٧/١٩٨٨ بالدونم[٣٢].

الحيازات	عدد الحيازات	مساحة الحيازات	النسبة المئوية اجمالي مساحة الحيازات
اقل من ٥ دونمات	٣٤٦٠	٨٧٥٩	١٣,٢
من ٥ ـ ١٠ دونمات	١٣٣٢	١٠٤٩٦	١٥,٩
من ١٠ ـ ٢٥ دونماً	٧٣٣	٢١٧٤٥	٣٢,٣
من ٢٥ ـ ٥٠ دونماً	٣٤٢	١٣٠٠٠	١٩,٣
من ٥٠ ـ ٧٥ دونماً	٧٢	٤٣٠٠	٦,٤
من ٧٥ ـ ١٠٠ دونماً	٣٠	٢٧٠٠	٤,٠
أكثر من ١٠٠ دونم	٣١	٦٣٠٨	٩,٤
المجموع	٦٠٠٠	٦٦١٠٨	١٠٠

خامساً: الملكية الزراعية:

يلعب تفتت الملكية بدافع الارث وغيره دورا مهما في اعاقة التطور الزراعي، فالحيازات صغيرة ذات مردود مادي متواضع، لا تشجع الفلاح او المالك بشكل عام على استغلالها وتطويرها وتحسينها.

واذا اضفنا الى عامل تفتت الملكية عوامل ارتفاع تكاليف الانتاج وقلة المصادر المائية وعدم توفر اسواق خارجية وغيرها، فانه يمكن تفسير سبب انخفاض عدد الفلاحين ومساهمة القطاع الزراعي في اجمالي الناتج المحلي. ففي عام ١٩٨٠ بلغ عدد مزارعي الحمضيات في القطاع ٦٥٧٥ مزارعا يملكون ما معدله ٦٧ الف دونم، أي حوالي ١٠ دونمات للمزارع الواحد[٣٢]

من الجدول رقم (٥) يتضح ان معدل مساحة الحيازة الواحدة هو حوالي ١١ دونما، حيث بلغت نسبة الحيازات التي تقل مساحتها عن ٢٥ دونما حوالي ٦١٪ من اجمالي مساحة الحيازات، في حين شكلت الحيازات التي تزيد مساحتها عن ٢٥ دونما ٣٪ من اجمالي مساحة الحيازات.

واذا اخذنا بعين الاعتبار الخسائر التي تلحق بمزارعي الحمضيات جراء الارتفاع المتزايد في تكاليف الانتاج، فان وجود حيازات او ملكيات صغيرة لا يمكن الركون اليها كمصدر رئيسي للدخل، قد ساعد ويساعد على اهمال العناية باشجار الحمضيات والتوجه نحو زراعة محاصيل زراعية اخرى، خاصة تلك المحاصيل القابلة للتسويق، كمحصول الخضار مثلا، كما سبق واوضحنا.

سادسا: عقبات اخرى

بالاضافة الى مجموع العوائق التي تعترض محصول الحمضيات في قطاع غزة، والتي تم الحديث عنها آنفا، هناك مجموعة اخرى من العقبات لا تقل اهمية وآثارا عن العقبات الاولى. واولى هذه العقبات قيام اسرائيل، وكنوع من العقاب الجماعي لسكان القطاع، بوقف ادخال او اخراج البضائع من والى القطاع لفترات زمنية طويلة، أو قيام اسرائيل باخراج وادخال البضائع من والى القطاع عن طريق حاجز ايرز وما يرافق ذلك من انتظار طويل لشاحنات النقل، مما يعرض البضائع للتلف.

كما ترفض اسرائيل السماح لمزارعي القطاع بزراعة اشتال حمضيات جديدة بدل اشجار الحمضيات الهرمة والتي لم تعد صالحة لطرح الثمار، مما ادى الى تقليل عدد اشجار الحمضيات، وبالتالي كمية انتاج الدونم الواحد منها. ولا زالت اسرائيل ترفض ايضا انشاء مصنع للعصير في القطاع، من اجل امتصاص الفائض من انتاج الحمضيات.

وعلى صعيد آخر هناك عدد من الاجراءات العربية التي تحد من عملية تسويق المحاصيل الزراعية الفلسطينية.

فعلى سبيل المثال لا تسمح الاردن بادخال الحمضيات عبر اراضيه بعد تاريخ ٦/٣٠ من كل عام حمايـة لانتاجه من الحمضيات، ويرفض ادخال المنتوجات الزراعية المعبأة في صناديق ذات منشأ اسرائيلي، بحكم قوانين المقاطعة العربية. اضافة الى ذلك، فان العديد من الدول العربية، خاصة دول الخليج، تقوم بتوفير احتياجاتها من الحمضيات الزراعية من اسبانيا واليونان والبرتغال.

توصيـــات:

اعتمادا على كل ما تقدم، يتضح لنا بأن محصول الحمضيات في القطاع مهدد بالاندثار كما الحياة الاقتصادية لسكان القطاع بشكل عام، خاصة وان صادرات الحمضيات تمثل حوالي ٧٠٪ من اجمالي صادرات القطاع. لذلك، فان المطلوب اتخاذ عدد من الاجراءات التي تتوافق مع الظروف السياسية ومع ظروف تشابه الانتاج في الدول المعنية، ومع الاحتياجات القومية والوطنية، من اجل وضع حد لتدهور الاوضاع الاقتصادية في قطاع غزة.

وانطلاقا من ذلك فاننا نعتقد بأن التوصيات الواردة ادناه، اذا ما تم تنفيذها من خلال تضافر القوى الحليفة والصديقة، ستكون قادرة على توفير الحد الادنى من حياة كريمة لمزارعي وسكان قطاع غزة بشكل عام.

اولا:

تشكيـل هيئـة او سلطة زراعية عليا تتولى المسؤولية عن القطاع الزراعي، من حيث الاشراف والارشاد والتوجيه والدعم المادي والتسويق، وغيره. ونعتقد بأن المتوفر حاليا في الضفة والقطاع من جمعيات تعاونية زراعية، اذا ما جرى تفعيلها على قاعدة العمل المؤسسي والجماهيري وتم توحيدها في ظل سلطة زراعيـة عليـا، تقضي على التشرذم والانشقاق فيما بينها، يشكل الحد الادنى والمعقول في الظروف الراهنة لاخراج هذه التوصية الى حيز التنفيذ.

ولا بد من التذكير هنا بأن السلطة الزراعية العليا المذكورة يجب ان يكون على رأس اولوياتها العمل للفلاح ومن اجل الفلاح، وأن لا تضيع في مفارق وطرق الحصول على اكبر قدر من الربح.

فعلى سبيل المثال، لن تكون هذه السلطة فعالة اذا ما كان هامش الربح الذي يحصل عليه المزارع من خلال بيع محصوله للسلطة العليا متقاربا مع هامش الربح الذي ستحصل عليه هذه الاخيرة، من خلال تسويق هذه المحاصيل.

ثانيا:

العمل مع مختلف الجهات العربية والدولية والمحلية الفلسطينية للضغط على سلطات الاحتلال الاسرائيلي لاجبارها على الموافقة على بناء مصنع متكامل للعصير داخل القطاع، والمقصود هنا بمصنع متكامل، اي مصنع يقوم على انتاج العصير، وبعمليات التغليف والتعبئة وانتاج العلب والتخزين وانتاج الملصقات (شهادات المنشأ) وغيرها.

ان بناء مصنع متكامل للعصير داخل القطاع، خاصة وان مادة الجريب فروت وهي المادة الاساسية لصناعة العصير متوفرة، سيؤدي الى تحقيق مجموعة كبيرة من الفوائد من أهمها:

(١) توفير فرص عمل لابناء القطاع، وبالتالي التخفيف من حدة البطالة حيثما وجدت.

(٢) حماية المنتج الفلسطيني من تحكم مصانع العصير الاسرائيلية والتي تشتري الحمضيات باسعار زهيدة، مما يؤدي الى التقليل من حجم الخسائر التي يتكبدها المزارع، من جانب اخر، فان بناء هذا المصنع سوف يساعد على خفض الكلفة، وبالتالي مصاريف الانتاج وحجم الخسائر.

(٣) استخراج الزيوت العطرية من قشور الحمضيات.

(٤) استخدام مخلفات قشور الحمضيات لانتاج الاعلاف، وبالتالي التقليل من حجم الاعلاف المستوردة، وما لذلك من تأثير على تطوير وتحسين الثروة الحيوانية.

(٥) سهولة وقلة تكاليف تخزين العصير، اذا ما قورنت بعملية تخزين الفاكهة نفسها.

(٦) تجنب أية خسارة في حالة توقف مصانع العصير الاسرائيلية عن استيراد الحمضيات الفلسطينية.

(٧) من الجدول رقم (٤) يتضح بان مادة الجريب فروت وهي المادة الاساسية لصناعة العصير تعتبر من اقل انواع الحمضيات من حيث تكاليف انتاج، فاذا ما تم توسيع رقعة مساحة الاراضي المزروعة بهذه المادة على حساب المساحة المزروعة بمادة البرتقال الشموطي، فسوف يؤدي ذلك الى توفير المادة الخام اللازمة لمصنع العصير، والى خفض معقول في تكاليف الانتاج وتجدر الاشارة هنا الى ان مساحة الاراضي المزروعة بالبرتقال الشموطي قد بلغت عام ١٩٨٤ ١٣٠٠٠ دونم من اصل ٦٦ الف دونم مزروعة بالحمضيات. وقد بلغت تكاليف انتاج الدونم الواحد من البرتقال الشموطي عام ١٩٨٤ ١١٨ دينارا اردنيا (انظر الجدول رقم ٣) وكذلك الحال بالنسبة لمادة الليمون ولا شك في ان هذه التوصية سيكون لها بعض الاثار السلبية، والتي تكمن اساسا في التوسع في زراعة بعض محاصيل الحمضيات على حساب خفض مساحة المحاصيل الاخرى، الا ان هذه السلبيات يمكن تجاوزها لاحقا، عن طريق التوسع في الزراعة العمودية واستغلال المساحات غير المستغلة حتى الان.

ثالثا:

ان تقوم الدول العربية ومن واقع الدعم القومي للقضية الفلسطينية باتخاذ كافة الاجراءات الممكنة لتسهيل عملية تسويق واستيراد المنتجات الزراعية الفلسطينية.

رابعا:

بناء ميناء في قطاع غزة من اجل شحن المنتجات الفلسطينية الى كافة الاسواق، الامر الذي سيؤدي الى التقليل من معاناة المصدرين الفلسطينيين من الاجراءات الاسرائيلية وتقليل مدة الشحن. ولا بد من التـأكيد هنـا على ان وجـود ميناء في قطاع غزة لاغراض التصدير والاستيراد يتطلب توفير كافة الاحتياجات التي ترافق وجود أي ميناء، كوجود اماكن للتبريد والتخزين والتغليف والتحميل والتنزيل وغيرها.

وتوفر ميناء في قطاع غزة ضمن الشروط المذكورة سيكون له آثار ايجابية على المدى البعيد بالنسبة للمصدر الفلسطيني، حيث سيؤدي ذلك الى تراكم خبرات لدى هذا المصدر في قضايا الشحن والتعبئة والتغليف والتخزين وغـيرها، والتي ستساعد الى أبعد الحدود على توفير كمية المنتجات المتعاقد على تصديرها ضمن الشروط المطلوبة في نصوص الاتفاقيات.

خامسا:

الضغط على اسرائيل لوقف عمليات استنزاف الطاقات المائية لقطاع غزة وتوفير ما يحتاجه مزارعو

القطاع منها والسماح لهؤلاء المزارعين بزراعة اشتال حمضيات دون الحصول على تصريح مسبق من السلطات الاسرائيلية.

سادسا:

التوجه نحو الجمعيات الزراعية والجمعيات الخيرية الدولية من اجل التوصل معها الى اتفاقات ثنـائية لتصريف اكبر كم ممكن من فائض الانتاج من الحمضيات، ويذكر هنا بأن الشركة التعاونية الدانماركية قد وقعت على اتفاقية مع مزارعي القطاع لزراعة ورعاية اشجار الحمضيات وشراء منتجاها(٣٤).

سابعا:

في ظل الظروف السياسية الراهنة وحتى فترة زوالها او انتهائها، فان بناء نموذج حديث للاجراءات الامنية على الجسور، بما يسمح بتوفر ضرورات التخزين والتبريد في الشاحنات المعدة للنقل والتقليل من حدة انتظار هذه الشاحنات على الجسور والمصاريف التي يتكبدها المصدر والناقل على السواء، ستؤدي بالضرورة الى تسهيل تصريف المنتجات الفلسطينية.

ثامنا:

التعاون مع الجهات الفلسطينية المعنية من اجل توفير معاهد لاعادة تأهيل الفلاحين ورفع مستوى معلوماتهم فيما يتعلق بالعمل الزراعي، اضافة الى ضرورة ايجاد تخصصات دقيقة لها علاقة بالقطاع الزراعي داخـل المؤسسـات التعليميـة الفلسطينية في الضفة والقطاع، وبما يتلاءم مع احتياجات ومتطلبات هذا القطاع.

الهـــوامش:

(١) مجلة **البيادر السياسي** المقدسية ١٧/٦/٨٦

(٢) جريدة **الفجر** المقدسية ٧/١/٨٨

(٣) جريدة **القدس** المقدسية ٦/١٢/٨٨

(٤) مجلة **البيادر السياسي** المقدسية ٤/١٠/٨٦

(٥) جريدة **الفجر** المقدسية ٨/١/٨٨

وجريدة **القدس** المقدسية ٢/٩/٨٥

(٦) جريدة **القدس** المقدسية ٦/١٢/٨٨

(٧) بشير البرغوثي. مجلة **القدس الشريف عدد** ٢٨ تموز ١٩٨٧

(٨) جريدة **القدس** المقدسية ٢٣/١٠/٨٦

(٩) جريدة **القدس** المقدسية ٦/١٢/٨٨

جريدة **الفجر** المقدسية ٨/١/٨٨

جريدة **الشعب** المقدسية ١٢/١٢/٨٧

(١٠) **الكتاب الاحصائي السنوي الاسرائيلي** لاعوام ٨٠، ١٩٨١

(١١) بشير البرغوثي. مجلة **القدس الشريف** عدد ٣٨ شهر تموز ١٩٨٧

(١٢) المصدر السابق

(١٣) مجلة **البيادر السياسي** المقدسية ٤/١٠/٨٦

(١٤) بشير البرغوثي. **القدس الشريف - عدد ٢٨ شهر تموز ١٩٨٧**

(١٥) مجلة **البيادر السياسي** المقدسية ٤/١٠/٨٦

(١٦) المصدر السابق

(١٧) المصدر السابق

(١٨) مجلة **صوت البلاد** ٨/١٢/٨٥

(١٩) جريدة **الفجر** المقدسية ٧/١/٨٨

(٢٠) جريدة **القدس** المقدسية ٢/٩/٨٥

(٢١) جريدة **الفجر** المقدسية ٦/١١/٨٥

(٢٢) مجلة **البيادر السياسي** المقدسية ٢/٨/٨٦

(٢٣) المصدر السابق ٤/١٠/٨٦

(٢٤) المصدر السابق ٢٧/٦/٨٧

(٢٥) جريدة **القدس** المقدسية ٢٦/٣/٨٩

(٢٦) جريدة **الاتحاد** الحيفاوية ٢/١٢/٨٥

(٢٧) جريدة **الشعب** المقدسية ١٢/١٢/٨٧

(٢٨) مجلة **البيادر السياسي** المقدسية ٢٧/٦/٨٧

(٢٩) جريدة **القدس** المقدسية ٢/٩/٨٥

(٣٠) جريدة **الاتحاد** الحيفاوية ٢/٢/٨٩

(٣١) المصدر السابق

(٣٢) جريدة **الفجر** المقدسية ٢٤/١٠/٨٠

(٣٣) جريدة **القدس** المقدسية ٦/١٢/٨٨

(٣٤) **الاذاعة العبرية** ٢٤/٨/٨٨

قراءة احصائية حول التعليم في قطاع غزة*

رشاد المدني

يتميز قطاع غزة بكثافته السكانية العالية، فقد بلغت هذه الكثافة حوالي ٢٩٢٠ نسمة في الكيلومتر المربع الواحد، أخذين بعين الاعتبار ان عدد سكان القطاع - حالياً - يتجاوز الـ ٧٠٠ ألف نسمة، ومن هذا العدد من السكان هناك حوالي ٣١٪ يتلقون تعليمهم الابتدائي والاعدادي والثانوي، بالاضافة الى التعليم في رياض الأطفال.

ان الجهتين الرئيسيتين المشرفتين على التعليم في القطاع هما: جهاز التعليم في وكالة الغوث، وجهاز التعليم الحكومي، بالاضافة الى التعليم الخاص المتمثل في الجامعة الاسلامية بغزة، ومعهد فلسطين الديني - الأزهر - وبعض المدارس الخاصة والمراكز الأخرى.

التعليم تحت اشراف وكالة الغوث:

١ - عدد المدارس:

بلغ عدد المدارس التابعة لوكالة الغوث في قطاع غزة حالياً ١٤٩ مدرسة، وهذه المدارس موزعة جغرافياً حسب المرحلة التعليمية والجنس كما في جدول رقم (١).

يتضح من الجدول رقم (١) المعطيات التالية:

- ان عدد مدارس المرحلة الابتدائية - ذكور واناث هو ١٠٦ مدارس، وهذا العدد يشكل حوالي ٧١٪ من المجموع الكلي لعدد المدارس والبالغ ١٤٩ مدرسة.
- ان عدد مدارس المرحلة الاعدادية هو ٤٣ مدرسة (٢٩٪ من اجمالي المدارس).
- حوالي ٣٥٪ من عدد المدارس التابعة للوكالة متركز في منطقة غزة، وان حوالي ١٨٪ من هذه المدارس متركز في منطقة رفح.

٢ - عدد المدرسين:

يعمل في مدارس الوكالة في الوقت الحاضر ٢٥٢٨ مدرساً ومدرسة، باستثناء عدد نظار (مدراء) المدارس البالغ ١٤٩ ناظراً وناظرة وكذلك بعض المساعدين وعددهم ٦. ان هؤلاء المدرسين والمدرسات

---

* نشر هذا المقال في البيادر السياسي الصادرة في القدس الاعداد ٣٩٦ - ٣٩٩، ونعيد نشره لأهميته.

جدول رقم (١)
توزيع مدارس الوكالة ١٩٩٠م

اسم المنطقة	ذكور		اناث		مختلط	المجموع
	ابتدائي	اعدادي	ابتدائي	اعدادي	ابتدائي	
رفح	٨	٥	٧	٣	٤	٢٧
خانيونس	٦	٢	٧	٢	_	١٧
بني سهيلا	_	١	_	١	٢	٤
خزاعة	_	_	_	_	٢	٢
عبسان	_	_	_	_	٢	٢
معن	_	_	_	_	٢	٢
القراره	_	_	_	_	١	١
دير البلح	٢	١	_	١	٤	٨
المغازي	٢	١	_	١	٢	٦
النصيرات	٤	٢	٢	٢	٢	١٢
البريج	٣	١	١	١	٢	٨
غزة	١١	٦	_	٥	١٥	٣٧
جباليا	٧	٣	٥	٣	_	١٨
بيت حانون	_	١	_	١	٣	٥
المجموع	٤٣	٢٣	٢٢	٢٠	٤١	١٤٩

موزعون جغرافياً وحسب المرحلة التعليمية كما في جدول رقم (٢).

يتضح من الجدول رقم (٢) المعطيات التالية:

- ان عدد المدرسين في مدارس المرحلة الابتدائية التابعة للوكالة ذكوراً واناثاً هو ١٦٠٠ مدرس ومدرسة، وهم يشكلون حوالي ٦٣,٣٪ من المجموع الكلي لعدد مدرسي الوكالة والبالغ ٢٥٢٨.
- ان عدد المدرسين في مدارس المرحلة الاعدادية هو ٩٢٨ مدرساً ومدرسة، أي أنهم يشكلون حوالي ٣٦,٧٪ من المجموع الكلي لعدد مدرسي الوكالة.
- ان أكبر عدد من المدرسين يعملون في مدارس غزة ورفح وجباليا وخانيونس.
- ان عدد المدرسين الذين يعملون في مدارس منطقة غزة يبلغ ٦٢٥ مدرساً ومدرسة، أي ما يعادل ٢٥٪ من المجموع الكلي لعدد مدرسي الوكالة والبالغ ٢٥٢٨.
- ان متوسط عدد المدرسين في كل مدرسة يبلغ حوالي ١٧ مدرساً.

جدول رقم (٢)
توزيع المدرسين بمدارس الوكالة ١٩٩٠م

اسم المنطقة	ذكور		إناث		مختلط	المجموع
	ابتدائي	اعدادي	ابتدائي	اعدادي	ابتدائي	
رفح	١٢٤	٨٥	٨٣	٧٠	٦٨	٤٣٠
خانيونس	٨٩	٥٦	٨٥	٤٩	_	٢٧٩
بني سهيلا	١	٣٣	٤	٣٠	٣٤	١٠٢
خزاعة	_	_	_	_	٢٤	٢٤
عبسان	_	_	_	_	٢٠	٢٠
معن	_	_	_	_	٣٢	٣٢
القراره	_	_	_	_	١٢	١٢
دير البلح	٢٤	٢٦	_	٢١	٥٨	١٢٩
المغازي	٢٧	٢٠	_	١٨	٢٩	٩٤
النصيرات	٦٩	٤٣	٥١	٤١	١٦	٢٢٠
البريج	٣٧	٢٦	١٥	٢١	٣٠	١٢٩
غزة	١٣٧	١٢٣	٦	١١٢	٢٤٧	٦٢٥
جباليا	١١٣	٦٦	١٠٥	٥٩	٨٨	
بيت حانون	_	١٧	_	١٢	٥٩	٨٨
المجموع	٦٢١	٤٩٥	٣٤٩	٤٣٣	٦٣٠	٢٥٢٨

٣ ـ عدد الطلاب في مدارس الوكالة في القطاع:

يبلغ عدد طلاب مدارس الوكالة للمرحلتين الابتدائية والاعدادية، ٩٥٥٠٠ طالب وطالبة وهم موزعون كما في جدول رقم (٣).

ويتضح من الجدول رقم (٣) المعطيات التالية:

- ان عدد طلاب المرحلة الابتدائية في مدارس الوكالة هو ٦٨٧٨١ طالباً وطالبة.
- ان عدد طلاب المرحلة الاعدادية في مدارس الوكالة هو ٢٦٧١٩ طالباً وطالبة.
- ان حوالي ٢٥٪ من المجموع الكلي لعدد الطلاب والبالغ ٩٥٥٠٠ يتعلمون ويتركزون في منطقة غزة التي تحتلُ المرتبة الأولى في عدد الطلاب، يليها منطقة رفح اذ يشكل عدد الطلاب والطالبات فيها حوالي ١٧٪ من المجموع الكلي لعدد الطلاب.
- ان عدد الطلاب الذكور في المرحلة الاعدادية أكبر من عدد الطالبات في نفس المرحلة، وينطبق هذا ايضاً في مرحلة التعليم الابتدائية.

جدول رقم (٣)

توزيع الطلاب بمدارس الوكالة ١٩٩٠م

اسم المنطقة	ذكور		إناث		مختلط	المجموع
	ابتدائي	اعدادي	ابتدائي	اعدادي	ابتدائي	
رفح	٥٣٠٧	٢٢٧٢	٣٩٦٠	٢١٤٨	٢٣١٥	١٦٠٠٢
خانيونس	٣٨٣٦	١٦١٣	٣٦٩٢	١٤٥٩	-	١٠٦٠٠
بني سهيلا	٤٧	٩٧٣	١٣٥	٨٣١	١٥٥١	٣٥٣٧
خزاعة	-	-	-	-	٩٩١	٩٩١
عبسان	-	-	-	-	٧٨٥	٧٨٥
معن	-	-	-	-	١٤٢١	١٤٢١
القراره	-	-	-	-	٥٩٣	٥٩٣
دير البلح	٩١٨	٧٤٩	-	٦٠٥	٢٤٢٠	٤٦٩٢
المغازي	١١٢٥	٥٤١	-	٥١٠	١٢٦٢	٣٤٤٨
النصيرات	٢٩٣٧	١٢٦٩	٢٢٦١	١٠٦٥	٥٦٨	٨١٠٠
البريج	١٥٦٥	٧٢٢	٦٠٠	٥٩٨	١٢٤٥	٤٧٣٠
غزة	٦٠١٠	٣٦٤٠	٢٧٤	٣٢٥٤	١٠٩١٢	٢٤٠٩٠
جباليا	٤٨٨٢	١٩٦٩	٤٥٨٨	١٦٨١	-	١٣١٢٠
بيت حانون	-	٤٧٠	-	٣٥٠	٢٥٧١	٣٣٩١
المجموع	٢٦٦٣٧	١٤٢١٨	١٥٥١٠	١٢٥٠١	٢٦٦٣٤	٩٥٥٠٠

٤ ـ عدد الفصول في مدارس الوكالة:

يبلغ عدد الفصول في مدارس الوكالة في الوقت الحاضر ٢٠٥٥ فصلاً وهذه الفصول موزعة حسب المنطقة والمرحلة التعليمية كما في جدول رقم (٤).

وبالنظر الى الجداول الاحصائية السابقة، فإنه يمكن الحصول على المحصلة الاحصائية كما في جدول رقم (٥).

يتضح من جدول رقم (٥) المعطيات التالية:

- هناك مدرس واحد لكل ٣٧ أو ٣٨ طالباً.
- ان متوسط عدد طلاب كل مدرسة حوالي ٦٤٠ طالباً.
- ان متوسط عدد طلاب كل فصل هو حوالي ٤٦ طالباً.
- ان متوسط عدد فصول كل مدرسة يتراوح ما بين ١٢ ـ ١٥ فصلاً.
- ان متوسط عدد المدرسين في كل مدرسة من مدارس الوكالة هو ما يقارب ١٧ مدرساً.

جدول رقم (٤)

توزيع الفصول بمدارس الوكالة ١٩٩٠م

اسم المنطقة	ذكور		إناث		مختلط	المجموع
	ابتدائي	اعدادي	ابتدائي	اعدادي	ابتدائي	
رفح	١١٥	٥٤	٩٢	٤٣	٤٨	٣٥٢
خانيونس	٨٣	٣٤	٧٩	٣٠	-	٢٢٦
بني سهيلا	١	٢٠	٣	١٨	٣٢	٧٤
خزاعة	-	-	-	-	٢٢	٢٢
عبسان	-	-	-	-	١٨	١٨
معن	-	-	-	-	٣٠	٣٠
القراره	-	-	-	-	١٢	١٢
دير البلح	٢٢	١٦	٧	١٣	٤٧	١٠٥
المغازي	٢٥	١٢	١٥	١١	١٢	٧٥
النصيرات	٦٤	٢٧	٥٥	٢٥	٧	١٧٨
البريج	٣٤	١٦	١٧	١٣	٢٥	١٠٥
غزة	١٢٦	٧٦	٥١	٦٩	١٨٤	٥٠٦
جباليا	١٠٤	٤٠	٩٨	٣٦	-	٢٧٨
بيت حانون	-	١١	-	٨	٥٥	٧٤
المجموع	٥٧٤	٣٠٦	٤١٧	٢٦٦	٤٩٢	٢٠٥٥

جدول رقم (٥)

المحصلة الاحصائية التعليمية للوكالة ١٩٩٠ قطاع غزة

اسم المنطقة	عدد المدارس	عدد المدرسين	عدد الطلاب	عدد الصفوف
رفح	٢٧	٤٣٠	١٦٠٠٢	٣٥٢
خانيونس	١٧	٢٧٩	١٠٦٠٠	٢٢٦
بني سهيلا	٤	١٠٢	٣٥٣٧	٧٤
خزاعة	٢	٢٤	٩٩١	٢٢
عبسان	٢	٢٠	٧٨٥	١٨
معن	٢	٣٢	١٤٢١	٣٠
القراره	١	١٣	٥٩٣	١٢
دير البلح	٨	١٢٩	٤٦٩٢	١٠٥
المغازي	٦	٩٤	٣٤٤٨	٧٥
النصيرات	١٢	٢٢٠	٨١٠٠	١٧٨
البريج	٨	١٢٩	٤٧٣٠	١٠٥
غزة	٣٧	٦٢٥	٢٤٠٩٠	٥٠٦
جباليا	١٨	٣٤٣	١٣١٢٠	٢٧٨
بيت حانون	٥	٨٨	٣٣٩١	٧٤
المجموع	١٤٩	٢٥٢٨	٩٥٥٠٠	٢٠٥٥

الطلاب اللاجئون الملتحقون في مدارس الحكومة:

بلغ عدد الطلاب اللاجئين الملتحقين في مدارس الحكومة ـ ١٩٩٠ ـ ٢٨٢٣٣ طالباً وطالبة وهم موزعون كما في جدول رقم (٦).

جدول رقم (٦)

توزيع الطلبة اللاجئين في مدارس الحكومة

قطاع غزة ١٩٩٠

المرحلة	ذكور	اناث	المجموع
الابتدائية	٣٢٠٦	٣٥٣٦	٦٧٤٢
الاعدادية	١٢٧٣	١٠٠٣	٢٢٧٦
الثانوية	٩٨٩٨	٧٩٣٦	١٧٨٣٤
تدريب مهني	٤٠٢	٨٤٥	١٢٤٧
تجارة	٣٦	٦٢	٩٨
زراعة	٣٦	ـ	٣٦
المجموع	**١٤٨٥١**	**١٣٣٨٢**	**٢٨٢٣٣**

الطلاب من غير اللاجئين الملتحقون بمدارس الوكالة:

بلغ عدد الطلاب المواطنين الملتحقين بمدارس الوكالة في العام الدراسي ٨٩/ ١٩٩٠، ٢٤٧٨ طالباً وطالبة، وهم موزعون كما في جدول رقم (٧).

وهناك ٣٧٧ طالباً وطالبة من اللاجئين من قطاع غزة في المراكز التعليمية بالضفة الغربية ـ معهد الطيرة للمعلمات، معهد المعلمين، مركز قلنديا للتعليم المهني، أما مركز التدريب المهني في غزة التابع للوكالة فقد بلغ عدد طلابه ٦٣٥ طالباً.

جدول رقم (٧)

توزيع الطلاب غير اللاجئين في مدارس الوكالة

بقطاع غزة ١٩٩٠

المرحلة	ذكور	اناث	المجموع
الابتدائية	٧٣٠	١٠٣٨	١٧٦٨
الاعدادية	٣٩١	٣١٩	٧١٠
المجموع	**١١٢١**	**١٣٥٧**	**٢٤٧٨**

القوة العاملة في جهاز التعليم:

ويبقى أن نذكر أن المجموع الكلي للعاملين في مجال التعليم بوكالة الغوث هو ٢٩٣١ وهم موزعون كما يلي:

- مدرسون في المرحلة الاعدادية ٩٢٨
- مدرسون في المرحلة الابتدائية ١٦٠٠
- نظار مدارس ١٤٩
- مفتشون، اداريون، كتبه ٥٣

من المركز الرئيسي

- مساعدون (تعليم) ٦
- مراسلون (فراشون) ١٩٣
- مراسلون في المركز الرئيسي ٢

المجموع ٢٩٣١

التعليم الحكومي:

يشرف على التعليم الحكومي ـ بمراحله المختلفة ـ في قطاع غزة مديرية التربية والتعليم، ويتبع هذه المديرية ١٣٦ مدرسة تشمل ٢١١٥ فصلاً دراسياً، في حين يبلغ عدد المدرسين العاملين في هذه المدارس ما يقارب ٢٦٦٠ مدرساً ومدرسة، بالاضافة الى ٢٥ مفتشاً، أما عدد الطلاب، فقد بلغ في العام الدراسي ٨٩/ ١٩٩٠ ٩٠٢٥٣ طالباً وطالبة، انظر جدول رقم (٨).

يتضح من الجدول رقم (٨) المعطيات التالية:

جدول رقم (٨)

تفاصيل عن التعليم الحكومي في القطاع ١٩٩٠

المرحلة	عدد المدارس	عدد الفصول	عدد الطلاب: ذكور	اناث	المجموع
الابتدائية	٦٠	١١٣٧	٢٤٨٩٨	٢٢٩٠٩	٤٧٨٠٧
الاعدادية	٢٦	٣٦٥	٧٨٨٥	٧٣٤١	١٥٢٢٦
الثانوية	٣٦	٥٦٢	١٤٢٤٢	١١١٩٨	٢٥٤٤٠
دار المعلمين والمعلمات	٣	٣٩	٥١٦	١٠٧٦	١٥٩٢
التجارة	ملحقة	٩	٥٠	٩٩	١٤٩
الزراعة	١	٣	٣٩	ـ	٣٩
المجموع	**١٢٦**	**٢١١٥**	**٤٧٦٢٠**	**٤٢٦٣٣**	**٩٠٢٥٣**

ـ أن متوسط عدد طلاب كل مدرسة من المدارس الابتدائية هو ٧٩٦ طالباً ومتوسط عدد طلاب كل فصل حوالي ٤٢ طالباً، في حين أن تلك النسب في مدارس الوكالة مختلفة فقد سبق أن وضحنا أن عدد مدارس الوكالة الابتدائية هو ١٠٦ فيها ٩٨٧٨١ طالباً وطالبة وتشمل ١٤٨٣ فصلاً وبذلك يكون متوسط عدد طلاب كل مدرسة ابتدائية تابعة للوكالة هو ٦٤٨ طالباً، ومتوسط عدد فصولها حوالي ١٤ فصلاً، ومتوسط عدد طلاب كل فصل يتراوح ما بين ٤٦ ـ ٤٧ طالباً.

ـ ان عدد طلاب وطالبات المرحلة الابتدائية ـ ٤٧٨٠٧ ـ يشكلون حوالي ٥٣٪ من المجموع الكلي لعدد الطلاب في جميع مراحل التعليم الحكومي والبالغ ٩٠٢٥٣.

ـ ان متوسط عدد الطلاب في المدرسة الاعدادية الواحدة الحكومية يبلغ حوالي ٥٨٥ طالباً، ومتوسط عدد فصولها حوالي ١٤ فصلاً، ومتوسط عدد طلاب كل فصل يتراوح ما بين ٤١ ـ ٤٢ طالباً، وبعد الحديث مع عدد كبير من المدرسين ونظار المدارس وبعض المسؤولين التربويين وزيارة العديد من المدارس تم استخلاص النتائج والملاحظات التالية:

ـ هناك نقص كبير في عدد المدرسين والصفوف في معظم المدارس التابعة للحكومة والوكالة الأمر الذي يؤثر ويضعف مهام وأداء الوظيفة التعليمية تجاه الطلاب ومستقبلهم.

ـ معظم اللوازم المدرسية بما فيها الأثاث من النوع القديم وبعضه تالف، وهناك تصدع ملحوظ وعلامات سيئة في كثير من الأبنية والجدران والحمامات، وهذا الوضع غير صحي وغير ملائم، وهو مخالف لأصول وقواعد الوظيفة والادارة التعليمية ويوجد واقعاً نفسياً واجتماعياً سيئاً.

ـ عدم وجود ملاعب مناسبة والتقليل من دروس الرياضة واللياقة البدنية أو غيابها تماماً.

ـ النقص في أنواع الكتب المقررة وعدم وجود مكتبات عامة أو مختبرات مجهزة للتعليم والدراسة، والافتقار الى وجود العيادات الصحية لخدمة الطلاب.

ـ إغلاق عشرات المدارس من قبل السلطة، والتأخير في انجاز وانجاح مهمة التعليم.

ـ عدم اهتمام طلاب المدارس الثانوية وخصوصاً الذكور بالمواظبة وحضور الحصص المدرسية والاكتفاء بحضور حصة أو حصتين فقط، الأمر الذي أوجد ظاهرة إعطاء الدروس الخصوصية بأجر من قبل بعض المدرسين، وهذه ظاهرة سلبية.

ـ العلاقة بين الضغط النفسي والاجتماعي والأوضاع المعيشية الصعبة بالنسبة للمدرس والطالب وبين القيام بتأدية الواجب والالتزام وتحمل المسؤولية، مما ادى الى تقاعس بعض المدرسين وعدم التزامهم وتأدية واجبهم كما يجب، واعتماد بعضهم على فكرة اعطاء الدروس الخصوصية.

إن هذه الظاهرة ـ اعطاء الدروس بأجر ـ هي ظاهرة غير مقبولة وسيئة، ويجب على المسؤولين التربويين وأهالي الطلاب محاربتها، فالمدرس العاقل المسؤول الواعي المخلص لطلابه وعمله ولمجتمعه يعطي كل ما عنده بأمانة ـ دون كلل أو ملل ـ من مكان عمله وهو المدرسة أو غير المدرسة، ودون مقابل، والمطلوب من الجميع من ذوي الشأن وقفة لاعادة النظر في تقييم المسيرة التعليمية ومعرفة ودراسة مشاكلها وعراقيلها ووضع الحلول المناسبة لهذه المشاكل والعراقيل.

ـ تدني رواتب المدرسين والعاملين في التعليم في الجهاز الحكومي بمقارنتها مع رواتب العاملين في جهاز التعليم التابع للوكالة، مما قد يؤثر سلبياً على روح العمل والتفاعل معه، وهناك عدد كبير من المدرسين لا تكفيهم رواتبهم ويضطرون للعمل بعد دوامهم المدرسي.

ـ الضعف الملحوظ في القدرات والتحصيل التعليمي لدى غالبية الطلاب، وما لم تتخذ الخطوات الايجابية من قبل المعنّيين ـ والكفيلة بمعالجة ذلك، فسوف يكون هناك جيل بل أجيال غير متعلمة، وسوف تحدث مخاطر لا تحمد عقباها على المدى البعيد.

التعليم الخاص:

ـ التعليم الجامعي من خلال الجامعة الاسلامية بغزة.

ـ التعليم من خلال معهد فلسطين الديني ـ الأزهر.

ـ التعليم الثانوي من خلال كلية غزة.

ـ التعليم الابتدائي من خلال المدارس الابتدائية الخاصة.

التعليم من خلال رياض الاطفال.

التعليم الجامعي:

أسست الجامعة الاسلامية عام ١٩٧٨، وكان مقرها آنذاك معهد فلسطين الديني الذي انبثقت عنه، وكان التعليم فيها من خلال ثلاث كليات هي كلية اللغة العربية، وهي حالياً كلية الآداب، وكلية الشريعة والقانون، وكلية أصول الدين، وفي عام ١٩٨٠ تم افتتاح كلية التربية وكلية الاقتصاد والعلوم الادارية وكلية العلوم.

يبلغ عدد طلاب الجامعة حوالي ٥٠٠٠ طالب وطالبة، ويبلغ عدد أعضاء الهيئة التدريسية ١٨٨، انظر جدول رقم (٩).

جدول رقم (٩)

توزيع أعضاء الهيئة التدريسية حسب الكليات في الجامعات الاسلامية بغزة ١٩٩٠

اسم الكلية	دكتوراه	ماجستير	ليسانس	المجموع
الشريعة	٤	٥	١٣	٢٢
اصول الدين	١	٦	١٦	٢٣
الآداب	٦	١٨	١٠	٣٤
العلوم	١٥	٢٠	٢٥	٦٠
التربية	٤	٨	٤	١٦
الاقتصاد والعلوم الادارية	٩	٨	١٦	٣٣
المجموع	٣٩	٦٥	٨٤	١٨٨

يتضح من الجدول رقم (٩) المعطيات التالية :

- ان نصيب كل عضو من أعضاء الهيئة التدريسية هو حوالي ٢٦ طالباً وطالبة.
- ان عدد أعضاء الهيئة التدريسية من حملة شهادة الدكتوراه - ٣٩ - يشكلون حوالي ٢٠,٧٪ من المجموع الكلي لعدد أعضاء هيئة التدريس والبالغ ١٨٨، في حين أن تلك النسبة بلغت لحملة شهادة الماجستير ٣٤,٦٪، ولحملة شهادة الليسانس ٤٤,٧٪.

الازهر:

يبلغ عدد طلاب الأزهر حالياً ١٢٣٧ طالباً وطالبة، ويبلغ عدد الفصول ٢١ فصلاً، اما المجموع الكلي لعدد العاملين فيبلغ ١٠٣ وهم موزعون كما في جدول رقم (١٠).

جدول رقم (١٠)

توزيع العاملين في الأزهر ١٩٩٠

المهنة	عددهم
المدرسون	٦١
اداريون	١٧
فراشون	٢٥
المجموع	**١٠٣**

كلية غزة:

يبلغ عدد الطلاب في كلية غزة حالياً ٥٣٥ منهم، ١٢ طالبة، يعلمهم ١٤ مدرساً في ١٢ فصلاً. انظر جدول رقم (١١).

جدول رقم (١١)

توزيع الطلاب حسب الفصول في كلية غزة ١٩٩٠

الفصل	عدد الفصول	عدد الطلاب
الأول الثانوي	١	١٥
الثاني الثانوي (أدبي)	١	٢٠
الثالث الثانوي (أدبي)	٤	٢٠٠
الثالث الثانوي (علمي)	٦	٣٠٠
المجموع	**١٢**	**٥٣٥**

مدرسة النصر الاسلامية الابتدائية:

يبلغ عدد طلاب هذه المدرسة ٩٠٢ منهم ٦١٠ في المرحلة الابتدائية، ٢٩٢ طفلاً في الروضة وما قبلها - التمهيدي - ويبلغ عدد فصولها ٢٢ فصلاً منها ١٦ فصلاً للمرحلة الابتدائية، أما عدد العاملين فيها فيبلغ ٤٤ وهم موزعون كما في جدول رقم (١٢).

جدول رقم (١٢)

العاملون في مدرسة النصر الاسلامية الابتدائية

المهنة	العدد
مدرسون ابتدائي	٢٥ (٢٤ مدرسة + مدارس)
مدرسات روضة	٣
مدرسات تمهيدي	٥
اداريون	٤
سائقون	٣
فراشون	٤
المجموع	**٤٤**

توزيع الطلاب حسب الفصول في مدرسة النصر الاسلامية، انظر الجدول رقم (١٣)

جدول رقم (١٣)

توزيع الطلاب في مدرسة النصر ١٩٩٠

الفصل	عدد الفصول	عدد الطلاب
السادس	١	٤٣
الخامس	٢	٥٣
الرابع	٢	٨٠
الثالث	٣	١١٤
الثاني	٤	١٤٤
الأول الابتدائي	٤	١٧٦
المجموع	**١٦**	**٦١٠**

المدرسة البطريريكية اللاتينية بغزة:

يبلغ عدد طلاب هذه المدرسة ٨٠٣ منهم ٥٣٠ في المرحلة الابتدائية - ذكوراً وإناثاً - و٢٧٣ طفلاً

يتعلمون في الروضة التابعة للمدرسة. ويبلغ عدد المدرسين ٢٥ منهم ١٩ يعلمون تلاميذ المرحلة الابتدائية، أما عدد الفصول فيبلغ ٢٠ فصلا، انظر جدول رقم (١٤)

جدول رقم (١٤)

توزيع التلاميذ حسب الفصول

في مدرسة دير اللاتين ١٩٩٠

الفصل	عدد الفصول	عدد التلاميذ
السادس	١	٤١
الخامس	٢	٦٨
الرابع	٢	٨٥
الثالث	٢	٨٤
الثاني	٣	١٠٦
الأول	٤	١٤٦
الابتدائي		
تمهيدي	٤	١٩٥
بستان	٢	٧٨
المجموع	**٢٠**	**٨٠٣**

يبلغ عدد روضات الأطفال في قطاع غزة ٥٨ روضة موزعة كما في جدول رقم (١٥)، ويعمل في هذه الروضات ١٥٠ مدرسة.

جدول رقم (١٥)

توزيع روضات الأطفال

حسب الفصول والمدرسات ١٩٩٠

اسم المنطقة	عدد الروضات	عدد الأطفال
الشمالية	١٢	٩٦٠
غزة	٢٦	٢٣٤٠
الوسطى	١١	١٠٥٠
خان يونس ورفح	٩	٨٢٠
المجموع	٥٨	٥١٧٠

ومن هذا العدد من الروضات هناك روضة موجودة في المخيمات الفلسطينية بالقطاع وتابعة للكويكرز. انظر جدول رقم (١٦).

جدول رقم (١٦)

توزيع روضات الكويكرز بمخيمات القطاع ١٩٩٠

اسم الروضة	عدد الفصول	عدد المدرسات	عدد الأطفال
رفح أ	٢	٤	٩٠
رفح ب	٢	٣	٨٠
روضة خانيونس	٤	٥	١٢٠
روضة دير البلح	٢	٤	٩٠
روضة المغازي	٢	٤	٩٠
روضة البريج أ	٢	٣	٦٧
روضة البريج ب	٣	٣	٨٤
روضة النصيرات	٢	٣	٨٦
الشاطيء أ	٣	٣	٨٦
الشاطيء ب	٢	٥	١٢٠
جباليا أ	٤	٤	٩٠
جباليا ب	٢	٢	٨٤
رفح كندا	٤	٤	١٠٠
المجموع	**٣٤**	**٤٨**	**١١٨٧**

التعليم المهني:

المقصود بالتعليم المهني هو تعليم الشخص مهنة معينة وتأهيله ليصبح صاحب مهنة، وذلك من خلال تلقيه دروس نظرية وعملية من قبل مدرسين ومدربين متخصصين ومؤهلين؛ ومع أن قطاع غزة يفتقر الى وجود مدارس صناعية ومهنية علمية، إلا أنه يوجد في القطاع عدة مراكز للتدريب المهني وهي:

١ ـ مركز التدريب المهني التابع لوكالة الغوث الدولية.

٢ ـ مراكز التدريب المهني التابعة للحكومة.

٣ ـ مركز التدريب المهني التابع لجمعية اتحاد الكنائس.

أولاً: مركز التدريب المهني التابع للوكالة بمدينة غزة:

أسس هذا المركز عام ١٩٥٤ مساحته حوالي ٥٠ دونماً، يبلغ عدد طلابه حالياً ٦٥٢ طالباً وطالبة.

ويعمل به ١٠٨ ـ موظفين وعمال ـ. ويتلقى الطلاب الدروس النظرية من قبل مدرسين جامعيين متخصصين. أما الدروس العملية فتعطى وتدرس من قبل مدرسين مهنيين متخصصين ومؤهلين، ويبلغ عدد هؤلاء المدرسين ٧٠ مدرساً. مدة الدراسة في المركز سنتين، وكل سنة تشمل ٤٢ اسبوع تعليم. ويوجد في المركز ١٣ قسماً. انظر جدول رقم (١٧).

جدول رقم (١٧)

توزيع الطلاب حسب المهنة والسنة الدراسية والفصول ١٩٩٠

المهنة	عدد الطلاب		عدد الفصول
	سنة أولى	سنة ثانية	
كهرباء	٣٢	٣٢	٤
راديو وتلفزيون	١٦	١٦	٢
كهرباء سيارات	١٦	١٦	٢
خراطة ولحام وألنيوم	٤٨	٤٨	٨
حداده ولحام	٣٢	٣٢	٤
ميكانيكا سيارات	٣٢	٣٢	٤
ميكانيكا ديزل	١٦	١٦	٢
نجارة ونجارة ماكينات	٣٢	٣٢	٤
أعمال صحية وتدفئة مركزية	١٦	-	١
تبريد وتكييف	١٨	٣٠	٣
سمكرة سيارات ودهان	١٦	١٦	٢
بناء وطوبار	١٦	١٦	٢
قصارة وبلاط	١٦	١٦	٢
المجموع	**٣٠٦**	**٣٠٢**	**٤٠**

ويوجد في المركز قسم للعلاج الطبيعي به ٢٠ طالباً، كما يوجد قسم آخر وهو التجارة وإدارة الاعمال وبه ٢٤ طالباً ـ ١٢ ذكور، ١٢ إناث.

وبذلك يكون المجموع الكلي لعدد الطلاب ٦٥٢. وقد تحدث الينا السيد/ حلمي حماد مدير مركز التدريب المهني وقال بأن الوكالة بصدد إنشاء فروع أخرى مثل مساعد صيدلي ومساعد طبيب اسنان وفني مختبر بالاضافة الى علوم الكمبيوتر، واضاف السيد حماد قائلاً: «إننا نرسل كل عام، بمعدل ٥

مدربين الى اليابان كبعثات دراسية (دورات) لمدة ٣ شهور، وحالياً يوجد ٤ موفدين في اليابان وموفد واحد في ألمانيا الغربية، كما ان مركز التطوير التربوي التابع للوكالة يعقد سنوياً دورات دراسية خاصة لمدة عام وعامين لتأهيل المدرسين، وعندما سألنا السيد حماد ماذا تقدمون للطلاب باستثناء التعليم المهني أجاب: إن الطلاب لا يدفعون رسوماً، وتقوم الوكالة بتأمين الملابس الخاصة بالعمل وكذلك المواصلات لمن يقيمون خارج مدينة غزة، وكل ذلك مجاناً، وقد علمنا من الاستاذ حلمي حماد أن الحكومة الايطالية تدفع نفقات المركز والبالغة ١.٨ مليون دولار سنوياً. يبقى ان نذكر أن عدد الذين تخرجوا من المركز منذ إنشائه وحتى ١٩٨٩ بلغ ٦٥٠٠ خريج من جميع الأقسام.

ثانياً: مراكز التدريب المهنية التابعة للحكومة:

هناك ٤ مراكز تابعة للجهاز الحكومي (ادارة العمل) وهي:

١ ـ مركز التدريب المهني بغزة (الامام الشافعي).
٢ ـ مركز التدريب المهني بدير البلح.
٣ ـ مركز التدريب المهني بخانيونس.
٤ ـ مركز التدريب المهني بتل السلطان في رفح.

مركز التدريب المهني بغزة (الامام الشافعي):

يبلغ عدد العاملين في هذا المركز ١٦ مدرساً ومهندسين اثنين للرسم الهندسي ومدير المركز يشمل المركز الأقسام التالية: انظر جدول رقم (١٨).

جدول رقم (١٨)

توزيع الطلاب حسب المهنة في مركز التدريب المهني بغزة ١٩٩٠

المهنة	عدد الطلاب
راديو وتلفزيون	٢٨
تبريد وتكييف	٢٥
ميكانيكا سيارات	٧٠
سمكرة سيارات	٢٧
خياطة (طلاب)	٢٢
خراطة	١٣
سباكة	١٤
كهرباء تمديدات	١٨
كهرباء لف موتورات	١٨
نجارة	٢٥
حداده ولحام	٢٨
كوافير بنات	٣٠
خياطة بنات	٥٠
المجموع	**٣٦٨**

مركز دير البلح:

يشمل هذا المركز على خمسة اقسام. اغلق منها قسمان هما قسم الخياطة وقسم السمكرة وبقي ٣ أقسام هي:

- ميكانيكا سيارات ويبلغ عدد الطلاب في هذا القسم ٢٠ طالباً.
- حداده، ويوجد في هذا القسم ١٢ طالباً.
- بلاط: يبلغ عدد الطلاب في هذا القسم ١٠، وقد تخرجوا، وفترة التدريب في هذا القسم ٣ أشهر.

أما فترة التدريب والتعليم لباقي الأقسام والفروع من كافة المراكز فهي ٩ شهور باستثناء دورة الخياطة للبنات التي تستغرق ٦ شهور.

مركز التدريب المهني بخانيونس:

يوجد به ٥ أقسام وهي موزعة كما في جدول رقم (١٩).

جدول رقم (١٩)

القسم/ المهنة	عدد الطلاب
كوافير بنات	٢٥
خياطة بنات	٢٥
نجارة	١٤
خراطة	١٢
حداده	١٢
المجموع	٨٨

مركز التدريب في تل السلطان برفح:

توجد فيه أربعة أقسام هي:

- قسم الكهرباء وفيه ٢٦ طالباً.
- قسم ميكانيكا سيارات وفيه ٢٢ طالباً.
- قسم الحداده وفيه ١٥ طالباً.
- قسم البلاط وفيه١٢ طالباً وقد تخرجوا.

توزيع المدرسين في مراكز التدريب المهني الحكومية انظر جدول رقم (٢٠).

جدول رقم (٢٠)

موقع المركز	عدد المدرسين (حكومة)
غزة	١٨ + المدير
دير البلح	٢ + المدير
خانيونس	٥ (منهم مدرستان) + المدير
تل السلطان برفح	٣ + المدير
المجموع	**٢٨ + ٤ مدراء**

مركز التدريب المهني التابع لجمعية اتحاد الكنائس بغزة:

جمعية اتحاد الكنائس بقطاع غزة واحدة من أهم وأنشط الجمعيات القائمة في القطاع، وذلك لما تقدمه من خدمات متنوعة ومتميزة، سواء للمؤسسات أوللمواطنين، ومركز التدريب المهني التابع لجمعية اتحاد الكنائس هو مشروع من عدة مشاريع وخدمات قائمة يقدمها الاتحاد يبلغ عدد العاملين (مدرسين ومدربين) في مراكز التدريب المهني التابع لجمعية اتحاد الكنائس وفي الأقسام الأخرى المتعلقة بالتعليم والتدريب ٣٦ بالاضافة الى اربعة مدرسين كمبيوتر ليسوا موظفين رسميين في الاتحاد. في حين بلغ عدد الطلاب ٤٨٥، انظر جدول رقم (٢١).

جدول رقم

توزيع الطلاب في مركز التدريب المهني والأقسام الأخرى

القسم	عدد الطلاب			المجموع
	سنة أولى	سنة ثانية	سنة ثالثة	
نجارة	٣٤	٧	١٦	٥٧
دهان	١	-	-	١
حداده ولحام	٦	٦	٨	٢٠
كهرباء	٢٥	١٤	-	٣٩
خياطة	-	٤٢	-	٤٢
المجموع	٦٦	٦٩	٢٤	١٥٩

أما قسم الصوف، فعدد الطالبات فيه ١٣، وقسم الكمبيوتر عدد طلابه ١١٠، وقسم السكرتارية ٥١ طالبة، واقسام العلوم المنزلية (الرعايات) الثلاثة فيبلغ عدد الطالبات فيها ١٥٢، وبذلك يكون المجموع الكلي لعدد الطلاب ٤٨٥.

يبقى أن نذكر أن هناك مراكز تدريب تابعة لوكالة الغوث، وتقوم بتقديم دورات مهنية - خياطة وتطريز - للفتيات والنساء. وهذه المراكز موجودة في مخيم البريج ومخيم الشاطىء وخانيونس ودير البلح وجباليا ومخيم النصيرات وفي حي الدرج بغزة، هذا بالاضافة الى وجود مركز تدريب المكفوفين في غزة.

المصادر:

(١) **جهاز التعليم** التابع لوكالة الغوث - غزة.

(٢) **مركز التدريب المهني** التابع لوكالة الغوث.

(٣) **مديرية التربية والتعليم** - غزة.

(٤) **الجامعة الاسلامية في غزة في عامها التاسع**، نشرة صادرة عن دائرة العلاقات العامة.

(٥) **جمعية اتحاد الكنائس** في قطاع غزة.

(٦) جولات عمل ميدانية ومقابلات شخصية.

الأوضاع الصّحية في قطاع غزّة

عماد الكردي

مقدمة:

ان تردي الأضاع الصحية في الأراضي المحتلة مرتبط بتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وهـو نتيجة حتمية لسياسة سلطات الاحتلال الصهيوني التي لم تسعى الى تطوير وتنمية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأراضي المحتلة، بل انها عملت على تدمير البنية التحتية للمجتمع الفلسطيني، من خلال اتباعها سياسة لا انسانية تعسفية تخدم أهدافها العسكرية والتوسعية، ولتنفيذ سياستها هذه، استخدمت كافة الممارسات والاجراءات التعسفية الارهابية، كالقتل والتعذيب، والاعتقال والابعاد، وفرض الاقامة الاجبارية وحظر التجول والتنقل، ومنع كافة الحريات، والتضييق الاقتصادي، وفرض الضرائب، وهدم المنازل واقتلاع الأشجار، ومصادرة الأراضي والاستيلاء على المياه، واقامة المستوطنات في الأراضي المحتلة.

كل هذه الاجراءات اللاانسانية، والتي أدانتها كافة لجان حقوق الانسان والمنظمات الدولية، تهدف الى طرد وتشريـد المـواطنين الفلسطينيين لاحلال المستوطنين مكانهم، وهذا يخل بالوضع الديمغرافي للمناطق المحتلة، حيث يصبح السكان العرب الأصليون أقلية وسط أكثرية استيطانية.

ان الصحة هي حالة اكتمال السلامة بدنياً وعقلياً واجتماعياً، لا مجرد انعدام المرض او العجز، فالوضـع الاقتصـادي والاجتماعي لشعب ما يرتبط ارتباطاً وثيقاً بحالته الصحية التي لا تعتمد على التنمية الاقتصادية والاجتماعية فحسب، بل تساهم مساهمة كبيرة فيها[1].

ولا يمكننـا تطوير وتحسين الأوضاع الصحية في الاراضي المحتلة، الا من خلال تكثيف الجهود والتنسيق الكامل بين القطاع الصحي وقطاعات التنمية الاخرى، الاجتماعية والاقتصادية.

ان ظروف الاحتلال تؤدي بالمواطنين الى العيش في حالة ضغط نفسي، وهو ما له أثر كبير على صحتهم ودورهم كأفراد في المجتمع، حيث أن حل المشكلة الصحية للأراضي المحتلة له علاقة جدلية بحل المشاكل السياسية.

الأوضاع الصحية:

منذ النكبة والأوضـاع الصحية في قطاع غزة في تدهور مستمر، نتيجة لغياب سلطة وطنية تسعى الى تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين في الاراضي المحتلة. فخلال الفترة التي كان فيها قطاع غزة تحت الادارة المصرية، وحيث كان عدد السكان في القطاع حسب احصائيات عام ١٩٦٤ يبلغ ٤١٢٢٨٢، نسمة كان عدد الأسرّة في المستشفيات آنذاك ٩٥٤ سريراً، أي بمعدل ٤٣٢,١ مواطن لكل سرير[2].

بعد وقوع القطاع تحت الاحتلال الصهيوني، استمر الوضع الصحي في التدهور، حيث أن سلطات الاحتلال لم تعمل على خلق الظروف المناسبة والملائمة لتحسينه، بل استمرت باتباع سياسة الهدم الاجتماعي والثقافي للمواطنين الفلسطينيين.

فبعد أن كانت الخدمات الصحية تقدم مجاناً قبل عام ١٩٦٧، أقدمت سلطات الاحتلال على فرض رسوم باهظة على العلاج، ومع استمرار تردي الوضع الاقتصادي للسكان العرب، فان المواطن العادي أصبح عاجزاً عن سداد قيمة العلاج. والمعطيات التالية تبين الزيادة في أجرة السرير لليلة الواحدة في مستشفيات القطاع[3].

السنة	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٨٢	١٩٨٣
الأجرة	مجاناً	٣٠ شيكل ٤١ دولار	٥٠٠ شيكل ٧٥ دولار	٤٣٠٠ شيكل ١٣٥ دولار

كما أقدمت سلطات الاحتلال على اغلاق وتعطيل دور المراكز الصحية في القطاع، حيث قامت باغلاق مستشفى تل الزهور ومستشفى الحميات وحولتهما الى ادارات. ونتيجة للأوضاع السيئة التي عانتها المستشفيات تحت وطأة ممارسات الاحتلال، تقلص عدد الأسرة فيها من ٩٧٩ سريراً عام ١٩٦٧ الى ٧٥٥ سريـراً عام ١٩٨٦. وقـد الحق هذا النقص تأثـيراً خطيراً لمستشفى الأمراض الصدرية، وهو المستشفى الوحيد في الأراضي المحتلة، حيث تم تخفيض عدد أسرته من (٢١٠) أسرة عام ١٩٦٧ الى ٧٠ سريراً عام ١٩٨٠[4].

وأصبحت المستشفيات تعاني من نقص فادح في المعدات والأجهزة وقلة عدد الأطباء الاخصائيين، وجاء في تقرير اللجنة الخاصة للخبراء ج ٣١/٢٣ ما يشير الى ان التسهيلات التشخيصية في معظم المستشفيات غير كافية، وان الأطباء في مستشفى خانيونس يشكون من نقص المعدات، خاصة المعدات الجراحية، اضافة الى انه لا توجد وحدة اوكسجين مركزية واحدة في القطاع.

ولم تشهد المستشفيات أية زيادة منذ وقوع القطاع تحت الاحتلال عام ١٩٦٧، رغم الحاجة الماسة لذلك.

كما ان الأمر العسكري الذي أصدره ضابط ركن الصحة الاسرائيلي في قطاع غزة، الدكتور نمرد،

والقاضي بتقليص عدد الأطباء المناوبين في أقسام مستشفى الشفاء بغزة الى حدود النصف تقريباً، أدى الى المساس بمستوى الخدمات الطبية للمواطنين، وخلق الاشكالات بين الأطباء والمرضى[٥].

وفقاً لآخر الاحصائيات، فان معدل السكان بالنسبة لعدد الأطباء في قطاع غزة يبلغ (٢٥٩٠) مواطناً لكل طبيب، ومعدل عدد السكان بالنسبة لعدد المرضين يبلغ (٩٨٦) مواطناً لكل ممرض أو ممرضة، ومعدل عدد السكان بالنسبة لعدد الأسرة الموجودة في المستشفيات يبلغ (٧٨٦) مواطناً لكل سرير، في حين يبلغ معدل عدد السكان بالنسبة لعدد الأطباء في اسرائيل (٤٦٨) مواطناً لكل طبيب. أما بخصوص معدل السكان للممرض الواحد فلم يتجاوز ٢٠٥ من المواطنين، بينما يصل عدد المواطنين الى (٢٧٢) مواطناً لكل سرير[٦].

كما ان الأوضاع البيئية والرعاية الصحية مهملة في القطاع، حيث ان البلديات لا تقوم بواجباتها لعدم توفر الامكانيات الضرورية لها. وان عدم صلاحية شبكات المجاري لقدمها وعدم قدرتها على الاستيعاب، نظراً لازدياد عدد السكان المستمر، وعدم التنظيم السليم للشوارع، أدى الى انتشار الأوبئة ومضاعفة أعداد المواطنين ممن هم في حاجة فعلية للعلاج.

وفي احصائية لمعدلات انتشار الأمراض المعدية لكل (١٠٠) ألف مواطن من اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة الذي يشكلون ٦٥٪ من مجموع السكان الاجمالي خلال عام ١٩٨٧*، تبين ما يلي[٧]:

١ ـ هناك (٣٢٩) مواطناً لكل (١٠٠) الف مواطن مصاب بمرض الجدري.
٢ ـ هناك (١٥٣) مواطناً لكل (١٠٠) الف مواطن مصاب بالتهابات العيون.
٣ ـ هناك (١٩٩٧) طفلاً دون سن الثلاث سنوات لكل (١٠٠) الف مصاب بالاسهال.
كما هناك (٩٤٢) طفلاً لكل (١٠٠) الف طفل فوق سن الثلاث سنوات مصاب بالاسهال.
٤ ـ هناك (٣٥٦) مواطناً لكل (١٠٠) الف مصاب بالدوسنتاريا.
٥ ـ هناك (١٢٤) مواطناً لكل (١٠٠) الف مواطن مصاب بالتهاب بالكبد.
٦ ـ هناك (٤١٨٥) مواطناً لكل (١٠٠) الف مواطن مصاب بالتهاب الانفلونزا.
٧ ـ هناك (٣٠٥) أطفال لكل (١٠٠) الف طفل مصابون بالحصبة.
٨ ـ هناك (٥٤١) طفل لكل (١٠٠) الف طفل مصابون بانيكاف (أبو ضغيم).
٩ ـ هناك (٤٠٩) مواطنين لكل (١٠٠) الف مواطن مصابون بالسل.

وتعتبر نسبة الوفيات بين الأطفال من المؤشرات الهامة التي تعكس حالة الأوضاع الصحية في أي مكان. وحسب المصادر الاحصائية الاسرائيلية لعام ١٩٨١، فان نسبة وفيات الأطفال في قطاع غزة كانت ٤٣ وفاة لكل ١٠٠٠ ولادة، الا ان بعض المصادر الطبية في قطاع غزة تؤكد ان نسبة وفيات الأطفال في القطاع تتراوح ما بين ٥٠ـ٨٠ وفاة لكل (١٠٠٠) ولادة. وتبدو الدلالة البالغة لهذا الرقم اذا ما قورن بنسبة وفيات الأطفال في اسرائيل، والتي لا تتجاوز موت ١٤ طفلاً لكل (١٠٠٠) مولود. وتعود الاسباب الحقيقية لهذه النسبة المرتفعة من الوفيات الى انتشار الأمراض المعوية المعدية وأمراض الجهاز التنفسي

★ المقصود هنا اللاجئون في المخيمات فقط

وفقر الدم وسوء التغذية. وتؤكد بعض التقارير الطبية ان ٣٤٪ من أطفال القطاع يعانون من سوء التغذية[٨].

كما يعتبر قطاع غزة المحتل من المناطق الأكثر اكتظاظاً في العالم، حيث تصل نسبة الكثافة السكانية الى حوالي (٣٧٩٠) نسمة لكل كيلومتر مربع. وتعيش الآلاف من العائلات الفلسطينية في ظروف سكنية صعبة وغير ملائمة، حيث ينام أكثر من خمسة أفراد في غرفة واحدة في كثير من الأحيان، ولا زالت هناك مئات المساكن في القطاع محرومة من الكهرباء حرماناً كاملاً، وتوجد مؤشرات كبيرة على تلوث مياه الشرب. لذا، فان القطاع بحاجة الى عناية صحية مكثفة، الى خدمات صحية مميزة تتناسب وهذه الكثافة الهائلة من السكان.

المؤسسات الصحية في قطاع غزة:

١ ـ المؤسسات الحكومية:

تسيطر سلطات الاحتلال عبر ما يسمى بالادارة المدنية على كافة المستشفيات والمراكز الصحية الحكومية في قطاع غزة، وهي تقرر مصير كل المراكز التابعة لها. وفي آخر احصائية لتطور عدد الأسرّة في المستشفيات الحكومية، أن عددها وصل الى (٧٤٥) سريراً عام ١٩٧٧، ثم الى (٨٠٠) سرير عام ١٩٨٢، ثم انخفض الى (٧٤٨) سريراً[٩].

وبناء على الاحصائيات، يلاحظ ان هناك نقصاً مضطرداً في أعداد الناس الذين يدخلون الى هذه المستشفيات على الرغم من تدهور الأوضاع الصحية في قطاع غزة، والسبب الرئيسي في ذلك هو الواقع المتدهور لمستوى الخدمات الصحية والعلاجية في المستشفيات الحكومية، الناتج عن السياسة الاسرائيلية المتعمدة والهادفة الى التقليص من قدرات المستشفيات وامكانياتها وحرمانها من اي تطور وعدم تعيين الأطباء والفنيين المتخصصين فيها. كما ان الاهمال بلغ المستشفيات من الداخل، حيث أن جدران المستشفيات ، وخاصة صالات مبيت المرضى متآكلة، والقاذورات تتنافر أسفل الأسرة. كما أنها غير مكيفة وتفتقر حتى الى مراوح التهوية، كما انه لا توجد أجهزة غاز لغلي الماء أو تسخين الأطعمة داخل الأقسام. لذلك كان مسعى المرضى من المواطنين الفلسطينيين تجنب دخول هذه المستشفيات وتفضيل العلاج في المستشفيات والعيادات الخاصة وتلك التابعة لوكالة الغوث (الاونروا)[١٠].

وبالرغم من ذلك، فقد قامت سلطات الاحتلال عام ١٩٨٧ باستحداث نظام التأمين الصحي، والذي يتماشى مع سياستها باستنزاف الموارد الطبيعية والاقتصادية للشعب الفلسطيني، وفرضت هذا النظام بشكل اجباري على الموظفين الحكوميين مقابل تلقي العلاج في المستشفيات الحكومية، وتركت حرية الانضمام الى هذا النظام للمواطنين العاديين.

ووفقاً لهذا النظام، فان مجموع قيمة الاشتراك الشهري التي تم تحصيلها من المواطنين تصل في المتوسط الى حوالي (٢٥٠) دولار أمريكي سنوياً بالنسبة للعائلة (الزوج أو الزوجة) والأولاد الذين تقل أعمارهم عن ١٦ سنة، علماً بأن متوسط الدخل السنوي للفرد في قطاع غزة يقل عن (١٠٠٠) دولار

أمريكي، أي ان ما يدفعه المواطن الفلسطيني في غزة للتأمين الصحي يوازي ربع دخله السنوي، وهو من أعلى نسب التأمين الصحي في العالم[11].

اضافة الى ذلك، فان نظام التأمين الصحي لا يقوم بتغطية العلاج بشكل شامل، حيث يتحمل المواطن جزءاً من تكاليف العلاج.

وفيما يتعلق بالأشخاص غير المشتركين في نظام التأمين الصحي، فان تكاليف الزيارة للمريض تبلغ ما يعادل (٢٠) دولاراً لا تشمل تكاليف العلاج، وتصل نفقات الاقامة اليومية الى ما يعادل (١٥٠) دولاراً، عدا تكاليف العمليات الجراحية والعلاجية.

أ ـ المستشفيات:

يبلغ عدد المستشفيات الحكومية في القطاع ستة مستشفيات موزعة على النحو التالي:

١ ـ مستشفى دار الشفاء: موقعه مدينة غزة، وهو تابع لمديرية الصحة. سعة هذا المستشفى ٣٥٣ سريراً، وهو أكبر مستشفيات القطاع، ويعمل فيه قرابة (١٠٠) طبيب و(٢١٠) من المرضين والممرضات و٣٩ فنياً.

ويضم المستشفى أقسام جراحة عامة، جراحة تجميل، أنف أذن وحنجرة، مسالك بولية، الحروق، العظام، الولادة والامراض النسائية، جراحة الفم والاسنان والأمراض الباطنية، وهنالك وحدة خاصة للقلب ووحدة للكلية الصناعية. كما يضم قسماً للأشعة ومخبراً وصيدلية، وقسم استقبال وطوارىء وقسم حضانة للأطفال المعاقين في مستشفى الولادة الجديد.

٢ ـ مستشفى ناصر: يقع في خان يونس، وهو تابع لمديرية الصحة، سعته (٢٨٢) سريراً، وهو ثاني أكبر مستشفى في القطاع، ويعمل فيه قرابة (٤٧) طبيباً و(١٣٥) من المرضين والممرضات و٢٤ فنياً.

ويضم المستشفى أقسام جراحة عامة، جراحة عظام، ولادة، أمراض نسائية، قسم أطفال، باطنية، وحدة قلب، وحدة كلية صناعية، قسماً للأشعة، ومختبراً وصيدلية وقسم استقبال للطوارىء وعيادة خارجية.

٣ ـ مستشفى النصر للأطفال: موقعه مدينة غزة، وهو تحت اشراف مديرية الصحة، يتسع (١٧٥) سريراً ويعمل فيه ٣٤ طبيباً و(٦٥) ممرضاً وممرضة و(٢٤) فنياً. المستشفى متخصص في أمراض الأطفال ويضم قسماً خاصاً للولادة يحتوي على حضانة للولادات غير المكتملة النمو.

٤ ـ مستشفى العيون: يقع في مدينة غزة ويضم ٤٠ سريراً ويوجد فيه (٥) أطباء و(١١) ممرض وفني واحد، وهو تحت اشراف دائرة الصحة.

٥ ـ مستشفى الأمراض النفسية والعصبية: ويتبع دائرة الصحة. يتسع (٤٥) سريراً ويوجد فيه (٤) أطباء و(٦) ممرضين وفني واحد، ويقع في مدينة غزة.

٦ ـ مستشفى الأمراض الصدرية: يقع في مخيم البريج ويتسع لـ (٧٥) سريراً، وتتقاسم الاشراف عليه وادارته كل من دائرة الصحة ووكالة الغوث (الاونروا) ويعمل فيه (٣) أطباء و(١١) ممرضاً وممرضة وفني واحد. وفيما يلي جدول يوضح وضع المستشفيات في قطاع غزة:

المستشفى	الأسرة الفعلية	الأطباء	المرضين	الفنيين	ملاحظات حول الأسرة
دار الشفاء	٣٥٣	١٠٠	٢١٠	٣٩	يوجد ٢٠ سرير للخدمات اليومية ٣٠٪ من الأسرة بحاجة الى تغيير
ناصر (خانيونس)	٢٨٢	٤٧	١٣٥	٢٤	٣٠ سريراً للخدمات اليومية معظم الاسرة بحاجة الى صيانة
النصر للأطفال	١٧٥	٣٤	٦٥	٢٤	٣٠ سريراً للخدمات اليومية ٤٠٪ من الأسرة بحاجة الى صيانة
العيون	٤٠	٥	١١	١	الأسرة بحاجة الى الصيانة
الأمراض النفسية	٤٥	٤	٦	١	يوجد نقص بمعدل ٥٥ سريراً حسب المرضى
الأمراض الصدرية	٧٥	٣	١١	١	يوجد منها ٢٠ سريراً للحكومة والباقي لوكالة الغوث
الأهلي العربي	٦٠	١٠	٥٠	١	منها ٢٠ لوكالة الغوث والباقي للمستشفى
المجموع	١٠٣٠	٢٠٣	٤٨٨	٩١	

ب ـ المستوصفات:

يوجد في قطاع غزة حوالي (٢٦) مستوصفاً تابعاً لدائرة الصحة، أي بمعدل مستوصف لكل (٢٥,٧٠٠) مواطن من أبناء القطاع البالغ عددهم حوالي (٦٧٠) الف نسمة، موزعة في القرى والمدن ومشاريع التوطين الجديدة. وتقدم المستوصفات الاسعافات الأولية، وفي كل مستوصف قسم خاص لرعاية الأمومة والطفولة. ويعمل في هذه المستوصفات (٤٣) طبيباً و(١٥٦) ممرضاً و(١٥) فنياً ويتردد على هذه المستوصفات ما بين ٨٠ الى ١٥٠ مريضاً في اليوم بشكل متوسط.

٢ ـ المؤسسات الصحية الخاصة:

يوجد في القطاع مستشفى خاص واحد فقط هو: المستشفى الأهلي العربي.

يقع المستشفى في مدينة غزة، وقد كانت الكنيسة المعمدانية تشرف على ادارته حتى عام ١٩٨٢، عندما قررت بصورة مفاجئة انهاء خدماتها، مما هدد استمرارية بقاء المستشفى حينها. وتقوم الآن الكنيسة الانجيليكانية بالقدس بادارته مع وكالة الغوث التي تعاقدت مع المستشفى على تخصيص ٢٠ سريراً للمرضى اللاجئين تتولى الوكالة دفع نفقات العلاج. ويتم تمويل المستشفى من خلال المساعدات والتبرعات التي تقدمها الكنائس المشرفة على ادارته، بالاضافة الى الايرادات اليومية للمستشفى ذاته.

يتسع المستشفى (٦٠) سريراً ويعمل فيه (١٠) أطباء و(٥٠) ممرضاً وممرضة وفني واحد. ويضم الأقسام التالية: قسم الولادة وأمراض النساء، الباطنية، المسالك البولية، جراحة العظام، العيون، الأمراض الصدرية، الاسنان. كما يوجد فيه قسم خاص للأطفال وقسم خاص للعلاج الطبيعي وقسم

للأمراض النفسية، وهو يقوم بمعالجة المحولين من قبل وكالة الغوث والمحتاجين لاجراء عمليات جراحية، وكذلك لميسوري الحال غير المؤمنين صحياً. ويدفع المريض أجرة عن كل ليلة مبيت (٤٠) دولاراً اضافة الى العلاج.

ويوجد في القطاع ثلاث جمعيات تقدم الخدمات الطبية لسكان قطاع غزة وهي:

ـ جمعية الهلال الأحمر:

لهذه الجمعية (٣) عيادات في غزة وخان يونس وعبسان، ويعمل فيها (٤) أطباء (٨) ممرضين، ويزور هذه العيادات طبيب متخصص بأمراض النساء مرة في الاسبوع. تتقاضى هذه العيادات رسوماً رمزية من المواطنين. وتقدم المساعدات للحالات الاجتماعية الخاصة. كما تقدم العلاج والدواء المجاني لمدة ستة أشهر للمناضلين الذين حرروا من السجون الاسرائيلية. وكانت الجمعية قد خططت لبناء مستشفى منذ عام ١٩٧٤، الا أن سلطات الأحتلال الاسرائيلية لم تمنح ترخيصاً ببناء المستشفى حتى الآن، رغم حصول الجمعية على ترخيص من بلدية غزة.

ـ اتحاد الكنائس:

توجد أربع عيادات تابعة لاتحاد الكنائس، وهي موزعة في كل من محلة الشجاعية ومحلة الزيتون ومحلة الدرج في مدينة غزة وفي منطقة (معن) بخانيونس. ويعمل في هذه العيادات (٤) أطباء و(٤) ممرضات وقابلة، ويبلغ متوسط عدد المرضى في كل عيادة قرابة ٣٥ مريضاً يومياً، وهي تقدم الخدمات المجانية للأطفال دون السادسة وما فوق بأسعار رمزية.

ـ جمعية أصدقاء المريض:

ولها عدة عيادات خارجية، باطنية وأسنان وعيون وتصوير بالأشعة، اضافة الى وجود جهاز تصوير بالموجات الفوق صوتية، وقسم لتضميد الجروح. كما أن لدى الجمعية صيدلية لبيع الأدوية العلاجية للمرضى.

وتعتمد الجمعية في تقديم خدماتها على المساعدات والتبرعات التي تصلها من الجمهور ومن الخارج، ومن الايرادات الرمزية التي تحصل عليها.

كما يوجد في القطاع الكثير من العيادات الخاصة التابعة للأطباء العامين والمتخصصين، ويقتصر عمل هذه العيادات على تقديم الاستشارات الطبية فقط، لافتقارها الى المعدات والأجهزة التشخيصية، كما توجد بعض المخابر التحليلية البسيطة. ويلاحظ أن تكاليف العلاج والفحوصات في هذه العيادات والمختبرات باهظة، ولا تتناسب مع دخل المواطنين.

خدمات وكالة الغوث (الاونروا):

لوكالة الغوث (٢٢) وحدة صحية، وهي تشتمل على (٩) عيادات صحية، (١٦) عيادة أسنان، (٦) مختبرات وعيادة واحدة متخصصة، ويوضح الجدول التالي التوزع الجغرافي لهذه العيادات وعدد العاملين[١٢].

المنطقة	العيادة الصحية	عيادة اسنان	عدد الأطباء دائم	مؤقت	أسنان	العاملون في العيادة غير الأطباء
مخيم رفح	١	١	٤	١	١	٣١
مخيم خانيونس	١	١	٣	١	١	٣٠
مخيم ديرابيلم	١	ـ	١	١	ـ	١٧
مخيم المغازي	١	ـ	١	١	ـ	١٢
مخيم النصيرات	١	١	٢	١	١	١٦
مخيم البريج	١	ـ	١	١	ـ	١٦
مدينة غزة	٢	٢	٥	١	٢	٥٢
مخيم جباليا	١	١	٤	١	١	٣٤
المجموع	٩	٦	٢١	٨	٦	٢٠٨

وتدير وكالة الغوث ودائرة الصحة العامة مستشفى للأمراض الصدرية في منطقة البريج، كما تشترك في ادارة المستشفى الأهلي العربي، وقد سبق ذكر بعض التفاصيل حول هذه المستشفيات.

ومن الأرقام السابقة نستدل على محدودية قدرة هذه العيادات والمراكز والمستشفيات لتلبية الاحتياجات الطبية والصحية لأكثر من (٤٥٠,٠٠٠) نسمة من اللاجئين يسكن ٥٥٪ منهم في ثمانية مخيمات والباقي يتوزعون على مدن وقرى القطاع.

أما اللاجئون في مخيم كندا برفح المصرية، والبالغ عددهم (٤٣٥٠) شخصاً، فقد عزلوا في الجانب المصري، بناء على اتفاقية الحدود المصرية الاسرائيلية، وهؤلاء يحصلون على الخدمات الصحية الأساسية من الموظفين التابعين لمكتب الصحة الاقليمي في مدينة غزة.

وبسبب الحاجة الماسة لمستشفى عام في قطاع غزة، فان الوكالة تسعى للحصول على أموال لتغطية تكاليف انشاء مستشفى عام بسعة ٢٠٠ سرير ونفقات تشغيلية لمدة ثلاث سنوات، والتي تقدر بـ (٣٥) مليون دولار.

ومنذ انطلاق الانتفاضة، والاونروا تتعامل مع أوضاع طارئة. وقد عولج في عياداتها آلاف اللاجئين الذين أصيبوا في الصدامات مع الجنود الاسرائيليين في الأراضي المحتلة، كما وزعت مواد غذائية لمساعدتهم خلال فترات حظر التجول الطويلة في المخيمات.

الأوضاع الصحية في ظل الانتفاضة:

مما سبق، نجد أن المؤسسات والمراكز الصحية في القطاع، لم تكن تملك الحد الأدنى من المقومات التي تمكنها من القيام بتقديم الخدمات الصحية الضرورية للمواطنين في الظروف العادية.

أوضاع مخيّمات قطاع غـزّة ومشاريـع التوطين

صلاح الصوباني

يعتبر قطاع غزة، الجزء الجنوبي من الاراضي الفلسطينية، التي بقيت تحت الادارة المصرية، بموجب اتفاقية الهدنة الاسرائيلية المصرية عام ١٩٤٩، وهو عبارة عن شريط حدودي تغطي الرمال ثلث مساحته البالغة ٣٦٠ كيلومتر مربع. يمتد الشريط من بيت حانون شمالا حتى رفح جنوبا، مسافة ٤٥كم بمحاذاة الشاطىء ويتراوح عرضه من ٧ ـ ١٢سم، اما الغالبية العظمى من سكانه، فهم من اللاجئين.

ولالقاء بعض الضوء على مخيمات قطاع غزة بمواقعها السكانية وتركيبها، نورد الجداول الاحصائية التالية:

جدول رقم (١)

عدد سكان مخيمات قطاع غزة وعدد العمال فيها ـ احصائية ١٩٨٨

اسم المخيم	عدد السكان (بالآلاف)	عدد العمال (بالآلاف)
جباليا	٥٤	١٠
مخيم الشاطىء	٤٢	٧
البريج	١٧,٣	٣
النصيرات	٢٩	٥
المغازي	١١,٣	١
دير البلح	١٠,٤	١
خان يونس	٣٥,٥	٦
رفح	٥٠,٥	٧
المجموع	٢٥٠	٤٠

المصدر: صحيفة **الاتحاد** الحيفاوية ٩/١٢/١٩٨٨. عن دراسة للباحث رشاد المدني العامل في مركز جامعة بيرزيت للابحاث.

بلغ عدد سكان قطاع غزة حوالي (٦٥٠) الف نسمة، حتى نهاية عام ١٩٨٨، منهم (٤٥٠) الف لاجيء يعيش (٢٥٠) الف منهم داخل المخيمات كما هو وارد في الجدول رقم (١)، والباقي وعددهم (٢٠٠) الف نسمة، يعيشون في مدن وقرى القطاع ومشاريع الاسكان.

ويزيد عدد العمال في القطاع على مائة الف عامل (في نهاية عام ١٩٨٧)، وقد تجاوز عدد العمال الذين يعملون داخل اسرائيل (٥٤) الف عامل. وفي عام الانتفاضة ١٩٨٨، انخفض عددهم الى (٤٠,٣٠) الف عامل، وهذا يعني امتناع حوالي ١٥ ألف عامل عن العمل داخل اسرائيل.

ويتوزع عدد اللاجئين المقيمين خارج المخيمات على قرى ومدن القطاع وفق الجدول التالي:

جدول رقم (٢)

اللاجئون خارج المخيمات ـ احصائية عام ١٩٨٨

اسم الموقع	عدد السكان
منطقة غزة	٥٨
منطقة جباليا	٢٠
منطقة الشاطىء + الرمال	٢٧
مدينة خان يونس	٤٣
مدينة رفح	٢٧
منطقة النصيرات والبريج	٨
منطقة دير البلح والمغازي	١٧
المجموع	٢٠٠

المصدر: لحصائية وكالة الغوث لتشغيل اللاجئين في القطاع.

يلاحظ من الجدول رقم (٢) ان الغالبية العظمى من اللاجئين، يقيمون في منطقة غزة، وبالتحديد في المدينة، ونسبتهم ٢٩٪، ويليها مدينة خان يونس ونسبتهم ٢١,٥٪.

اما السكان الاصليين من قطاع غزة، فهم يشكلون الاقلية بين السكان، حيث يبلغ تعدادهم حوالي (٢٠٠) الف نسمة، أي ما نسبته (٣٠,٨) من مجموع السكان.

يقيم في مدينة غزة حوالي (٨٠) الف نسمة، وسيشكلون نسبة ١٢,٣٪ من مجموع سكان القطاع ونسبة ٤٠٪ من مجموع السكان الاصليين. بينما يقيم في مدينة خان يونس حوالي (٤٥) الف نسمة، نسبتهم ٢٢,٥٪ من مجموع السكان الاصليين. في حين يقيم بقية السكان الاصليين ونسبتهم ٣٧,٥٪ في قرى ومدن القطاع الاخرى مثل مدينة دير البلح التي يقيم فيها (١٨) الف نسمة، وقرية بيت لاهيا وفيها (١٣) الف نسمة وبيت حانون وفيها (١١) الف نسمة[1].

تعتبر الكثافة السكانية في قطاع غزة، من اعلى الكثافات السكانية في العالم، والتي تبلغ (١٨٠٠) نسمة في الكيلومتر المربع.

لا تختلف مشاريع التوطين في قطاع غزة عنها في الضفة الغربية من حيث الهدف، فقد شرع في تطبيق هذه المشاريع في اوائل الثمانينات، وكان ابرزها مشروع (دايان) الذي جرى تطبيقه في القطاع، ولكن، لم يتم تنفيذه وفق الاهداف المحددة له، حيث ادى اشتعال الانتفاضة الباسلة الى وقف تنفيذ مشاريع التوطين، ويبين الجدول التالي رقم (٣) مدى ما نفذ من المشروع حتى عام ١٩٨٨.

جدول رقم (٣)

مشاريع الاسكان لتوطين اللاجئين في قطاع غزة

اسم المشروع	عدد اللاجئين الموطنين
١ ـ مشروع بيت لاهيا	٥,٥٠٠
٢ ـ مشروع النزلة	١,٥٠٠
٣ ـ مشروع الشيخ رضوان	١٦,٠٠٠
٤ ـ مشروع حي الامل / خان يونس	٨,٥٠٠
٥ ـ مشروع تل السلطان / رفح	٨,٥٠٠
٦ ـ مشروع كندا / رفح	٦,٠٠٠
المجموع	**٤٦,٠٠٠**

المصدر: المصدر السابق نفسه (احصائيات الباحث رشاد المدني)

يبين الجدول رقم (٣) المشاريع التوطينية التي نفذتها سلطات الاحتلال لتوطين اللاجئين من قطاع غزة، فقد تم توطين (٤٦) الف لاجيء من مختلف مخيمات القطاع، وهم يشكلون ما نسبته (١٨,٤٪) من مجموع سكان المخيمات. وقد حظي مشروع الشيخ رضوان بالنصيب الاكبر من عدد اللاجئين، وغالبية سكانه من مخيم الشاطيء.

ان مشروع اعادة توطين اللاجئين في قطاع غزة يتطلب مليار دولار، وفق مصادر الجيروزلم بوست، وعلى لسان نائب وزير الخارجية الاسرائيلي السابق بنيامين بنتنياهو، الذي طلب من وزير الدولة البريطاني مساهمة الحكومة البريطانية بنسبة ١٠٪ من الرصيد الاجمالي للمشروع، وقد وعدت الولايات المتحدة الامريكية برصد مبلغ، من اجل مشروع اعادة توطين السكان اللاجئين في قطاع غزة، ويتضمن المشروع اعادة توطين حوالي (٣٠٠) الف لاجيء من سكان القطاع، وبذلك يكون قد تم توطين ما نسبته ١٥,٣٪ من مجموع السكان اللاجئين، المحدد ضمن المشروع[٢].

والى جانب مشاريع التوطين، تقوم سلطات الاحتلال بزرع القطاع بالمستوطنات على الاراضي المصادرة. ويقدر عدد المستوطنين في القطاع، حاليا حوالي (٢١٠٠) مستوطن، يقيمون في ١٥ مستوطنة،

على ارض مساحتها (١٢٠) الف دونم، في حين كان عددهم في العام الذي سبق الانتفاضة حوالي (٢٥٠٠) مستوطن[٣].

وفيما يلي، سنلقي الضوء على اوضاع المخيمات الفلسطينية في قطاع غزة، كل على حدة، ونبين موقعها من مشاريع التوطين.

مخيم الشاطيء:

يقع مخيم الشاطيء، على ساحل البحر المتوسط، على الجهة الشمالية من الشاطيء، ويبعد عن وسط مدينة غزة حوالي ٤كم الى الشمال الغربي منها. وقد اخذ المخيم في الزحف نحو الشرق حتى احياء مدينة غزة ـ منطقة الساحل، والى الشمال حتى منطقة المشاتل والى الجنوب حتى منطقة البناء القديم.

أنشيء المخيم عام ١٩٥١ على ارض مساحتها ٥٠٦,٥ دونما. بلغ عدد سكانه عند الانشاء حوالي (٢٦,٦) الف نسمة[٤]، وفي عام ١٩٦٧، بلغ عددهم وفق الاحصاء الاسرائيلي بعد الاحتلال، حوالي (٣٠,٥) الف نسمة، منهم (١٤,٧) الف ذكور و (١٥,٧) الف اناث، وارتفع عدد سكان المخيم في عام ١٩٨٨[٥] الى (٤٢) الف نسمة مقيمين داخله، وحوالي (٢٦) الف نسمة مقيمين خارجه. ويعود سكان المخيم باصولهم الى العديد من القرى والمدن الفلسطينية عام ١٩٤٨، مثل المجدل، حمامة، يافا، الجورة، واسدود وغيرها.

توجد في المخيم بعض المؤسسات الاجتماعية والثقافية، منها مركز خدمات ورعاية الشباب التابع لوكالة الغوث، ويقوم بنشاطات رياضية وثقافية. ومركز الصحة السريري وعيادة التوليد، وتشرف الوكالة على عيادة (الرمال السريري) المحاذية للمخيم، والتي تخدم سكان المخيم اضافة الى سكان منطقة الرمال. وقد افتتحت عيادة صحية داخل المخيم بعد اندلاع الانتفاضة، الا انها غير قادرة على سد احتياجات السكان، ولذلك يتلقى معظمهم العلاج في مستشفيات الحكومة مثل دار الشفاء والنصر للعيون.

وفي مدينة غزة، تشرف وكالة الغوث على مركز للتموين، يقدم الارز والبقوليات والطحين ومواد تموينية اخرى، للسكان، حسب التبرعات والهبات الغذائية التي تصل الى مخازنها، ولكن هذه الخدمات تقلصت، ومن ثم الغيت عام ١٩٨٢ عن جميع الاسر، باستثناء الحالات الاجتماعية المحتاجة من ارامل وايتام ومرضى ومحتاجين[٦]. وقد بلغ عدد الحصص التموينية التي تقدمها الوكالة للاسر المحتاجة نحو (٨٤٧١) حصة، كما تقوم بتوزيع الوجبات الغذائية من خلال مركزين لتغذية الاطفال دون سن السادسة عشرة.

أما على صعيد التعليم، فان ابناء المخيم يتلقون تعليمهم في ١٢ مدرسة منها ثلاث مدارس ابتدائية للذكور ومثلها للاناث وواحدة مختلطة، وخمس مدارس اعدادية، ثلاث للذكور ومدرستين للاناث. اضافة الى ذلك يوجد أعداد كبيرة من طلاب المخيم يدرسون في المدارس المجاورة التابعة لوكالة الغوث. في حين يتوجه طلاب المرحلة الثانوية الى المدارس الحكومية في مدينة غزة. وقد اوقفت وكالة الغوث توزيع القرطاسية والكتب على الطلاب الذي كانت تقوم به في الماضي.

يوجد في المخيم عدد من الجمعيات الخيرية المتخصصة والمتعددة الاغراض، وهي معهد الامل للايتام، وغزة الرمال التي تأسست عام ١٩٤٩، وتشرف على دار للحضانة، وجمعية رعاية المسنين والعجزة وتشرف على نادٍ للعجزة والمسنين، وفيها مكتبة. وفي المخيم فرع للاتحاد النسائي الفلسطيني.

لقد تناقص عدد سكان المخيم، بشكل ملحوظ خلال الفترة[٧] ١٩٧٠ ـ ١٩٨٠، حيث بلغ عددهم حوالي (٣٦,٢) الف نسمة في عام ١٩٧٠، انخفض الى (٣٤) ألف نسمة عام ١٩٨٠. بسبب قيام السلطات بهدم البيوت داخل المخيم وتشريد حوالي ٤ آلاف من سكانه، لتوسيع وتأمين الطرقات لدوريات جيش الاحتلال، بحجة الازدحام والكثافة السكانية، ونقلتهم مع اعداد اخرى من اللاجئين من مخيمات اخرى الى مشاريع التوطين، وبشكل خاص مشروع الشيخ رضوان. حيث سلمتهم وحدات سكنية، مقابل تسليم منازلهم للسلطات، وبلغ عدد السكان الموطنين داخل مشروع الشيخ رضوان حوالي (١٦) الف نسمة[٨].

مخيم خان يونس:

يقع مخيم خانيونس في جنوب قطاع غزة، غرب مدينة خان يونس.

انشيء المخيم عام ١٩٤٨، حيث اقامت وكالة الغوث الخيام على قطعة ارض مساحتها (٥٤٩) دونماً لاستيعاب عشرات الآلاف من المهاجرين من مدن وقرى فلسطين عام ١٩٤٨، ثم بعد ذلك تم استبدال مبانيه ببلوكات سكنية من الطوب والقرميد، وبناء وحدات سكنية اكثر تطوراً، من الطوب والواح الاسبست[٩].

بلغ عدد سكان المخيم عام ١٩٦٧ بعد الاحتلال، وفق الاحصاء الاسرائيلي، حوالي (٢٣٤٧٥) نسمة منهم (١٠٨٧١) ذكور و (١٢٦٠٤) اناث. وبلغ عدد السكان المقيمين داخل المخيم حاليا (١٩٨٨) حوالي (٣٥,٥) الف نسمة، ينحدر اصلهم من قرى منطقة بئر السبع، أسدود، يافا، المجدل، السوافير، كوكبة، وغيرها. يقسم المخيم الى ١٣ بلوك حسب تقسيم الوكالة، الا انه مقسم حسبما متعارف بين السكان عليه الى حارات، مثلاً: حارات العقاد، المخيم الغربي، القطامون، الجادلة، الحصمة، الوحدات، البشاشنة.. وغيرها.

يعتمد معظم سكان المخيم على سوق العمالة الاسرائيلية نتيجة لافتقاره الى المؤسسات الانتاجية والورش والمصانع. وتشير الاحصاءات المتوفرة لدى مكتب العمل في خان يونس[١٠]، ان (١٢١٢٣) عاملا من المخيم يعملون في سوق العمل الاسرائيلي منهم (٢٦٩٦) عامل في مجال الزراعة و (١٢٠٢) في مجال الصناعة و(٥١٩٩) عامل في البناء، و(٣٠٢٦) عامل في المجالات الاخرى. ويعمل جزء بسيط من سكان المخيم في مجال التجارة، حيث توجد فيه العشرات من الحوانيت والمتاجر. أما الصناعة فتنحصر في عدد من الورش الصغيرة، وقد اغلق معظمها ابوابه بسبب ارتفاع تكاليف الصناعة وعدم توفر الامكانية لتسويق منتجاتها، وبسبب الضرائب الباهظة التي تفرضها السلطات على اصحاب هذه المحلات.

يوجد في المخيم عدد لا بأس به من الصيادين، حوالي (٣٠٠) صياد، يعيشون على صيد الاسماك[١١]، ويعملون على حوالي ١٨٠ قارب. وقد طالت اجراءات سلطات الاحتلال هذه الفئة، فمنع

الصيادون من دخول البحر لمدة تزيد عن ٤٢ يوما من تشرين الثاني عام ١٩٨٩، حتى اخر كانون اول من العام نفسه، وسحبت سلطات الاحتلال العديد من رخص الصيادين بحجة اجتياز الحدود المصرح فيها بالصيد، فعرض العديد من الصيادين قواربهم للبيع.

يحاول سكان المخيم الاكتفاء الذاتي الغذائي، حيث بدأت تنتشر اقفاص الدواجن والحمام والحيوانات المنزلية كالماعز، في كل بيت تقريبا، منذ بداية الانتفاضة، بسبب فرض حظر التجول المستمر ولمدد طويلة.

أما على صعيد الخدمات الصحية لسكان المخيم، فيقدمها مركز صحي واحد تابع لوكالة الغوث، انشيء المركز، بدعم من الحكومة الاسترالية، ويخدم حالات الاصابة البسيطة والامومة والطفولة. يعمل هذا المركز ثلاث فترات، صباحية ومسائية وليلية. ويداوم فيه طبيبان وتسعة ممرضين وثلاث قابلات ومساعد صيدلي. يؤمه يومياً ما بين ١٥٠ ـ ٢٠٠ حالة، ويملك المركز سيارة اسعاف واحدة.

ويقدم مستشفى ناصر في مدينة خان يونس، الخدمات الطبية الى حوالي (٣٠٠) الف نسمة بما فيهم سكان المخيم من الحاصلين على شهادة التأمين الصحي.

ومن الخدمات التي تقدمها الوكالة للمخيم، حوالي (٤٧٠) وجبة غذائية يوميا للاطفال الذين تتراوح اعمارهم من ٣ ـ ١٥ سنة، وتشتمل على شطائر وفواكه، في حين تقوم بلدية خان يونس بمد السكان بخدمات الماء والكهرباء.

أما على الصعيد التعليمي، فيضم المخيم عددا كبيرا من المثقفين والاكاديميين الحاصلين على الشهادات الجامعية العليا، ومنهم من يعمل في اختصاصه، ومنهم من يعمل في سوق العمل الاسرائيلي. ويوجد في المخيم[١٢] ١٦ مدرسة ابتدائية واعدادية، منها ٨ مدارس للذكور يعمل فيها (١٤٥) مدرّس ويدرس فيها حوالي (٥٣٢٨) طالبا، و ٨ مدارس للاناث، تعمل فيها (١٣٢) مدرّسة وتضم حوالي (٤٩٧٩) طالبة، أما طلاب المرحلة الثانوية وعددهم (٦٠٠) طالب وطالبة، فيتلقون دراستهم في المدارس الحكومية في مدينة خان يونس. ويوجد في المخيم، روضة اطفال واحدة تتسع لحوالي (١٥٠) طفلا، وقد انشئت بمساعدة جمعية الكويكرز وباشراف وكالة الغوث عام ١٩٨٦.

أما على صعيد النشاطات، فيوجد في المخيم مركز النشاطات النسائية التابع لوكالة الغوث، ويقدم خدمات متنوعة للفتيات مثل تنظيم دورات لتعليم الخياطة لمدة (١١) شهرا، وتعليم التطريز، وتمد الوكالة المركز بالاقمشة، ويباع انتاجه في مدن القطاع. كذلك يوجد في المخيم مركز للنشاطات الرياضية، تابع للوكالة، وهو مغلق منذ بدء الانتفاضة.

يواجه سكان المخيم، مشاكل عديدة اهمها مشكلة المياه التي تنقطع عن المخيم خلال ساعات النهار، ويتم ضخّها لمدة ساعتين يوميا في الليل فقط. ويعاني السكان من ضعف التيار الكهربائي بالاضافة الى تدنّي المستوى الصحي والخدمات البيئية، وعدم السماح للمواطنين ببناء منازل لهم او ترميم الموجود، وباغلاق العديد من مداخل المخيم للحد من تصاعد الانتفاضة.

لم يسلم المخيم من مشاريع التوطين، ففي بداية عام ١٩٧٧ اقامت السلطات الاسرائيلية مشروع

توطين للسكان يسمى (حي الامل) على منطقة ارض مساحتها (٥٠٠) دونما. وبلغ عدد الوحدات السكنية فيه (١٠٢٦) وحدة، وقد استلم عدد كبير من سكان المخيم هذه الوحدات الجاهزة، ومعها ارضا فارغة مساحتها ٢٠٠م٢ لكل عائلة، مقابل التخلي عن بيوتهم في المخيم والسماح بهدمها. وبلغ عددهم حوالي (٨٥٠٠) نسمة.

وتجدر الاشارة الى ان حي الامل يقع الى جوار المخيم. حيث يفصله عنه شارع رئيسي، وقد مارس سكان الحي نفس العادات والطقوس التي كانوا يمارسونها في المخيم، كما احتفظوا بعلاقاتهم الاجتماعية الوطيدة مع سكان المخيم.

مخيم النصيرات:

يعتبر من اكبر المخيمات الفلسطينية في قطاع غزة من حيث المساحة وكثافة الحركة فيه. يقع المخيم على بعد ٨كم جنوب مدينة غزة وعلى بعد ٦كم شمال بلدة دير البلح، ويفصل وادي غزة بين شمال النصيرات وجنوبها. يعود سبب التسمية الى عشيرة النصيرات التي كانت تقطن في مكان المخيم قبل انشائه، وينحدر اصلهم من بئر السبع. يعيش سكان المخيم في بيوت متلاصقة، ٤٢٪ منها متداعية ومعرضة للانهيار وخاصة في فصل الشتاء، بسبب وقوع المخيم على سواحل البحر وتعرضها للعواصف والمنخفضات الجوية.

بلغ عدد سكان المخيم عام ١٩٦٧ وفق الاحصاء الاسرائيلي حوالي ١٧,٦ الف نسمة ارتفع الى حوالي ٢٩ الف نسمة عام ١٩٨٨، وهم يمثلون السكان المقيمين داخل المخيم. يزرع السكان البقاع المجاورة بالبحر بالمزروعات الصيفية، ويعتبر العنب من اهم الفواكه التي يزرعونها، تشكل الارض التابعة للمخيم والقابلة للزراعة ثلث مساحته، وهي تمتد على الشريط المحاذي لشاطيء البحر. كانت مهنة صيد الاسماك مصدر رزق اساسي للسكان، قبل القيود التي وضعتها سلطات الاحتلال على الصيد وقبل اغلاق المجال البحري امام الصيادين، ويمتلك الصيادون حاليا ٢٥ مركباً.

في المخيم مصنع لصناعة الاخشاب يملكه ابناء مدينة غزة، ومصنع لتعليب الحمضيات. وتعتبر مهنة التجارة مصدر رزق للعديد من الاهالي.

تقلصت الخدمات التي تقدمها وكالة الغوث كماً ونوعاً بعد عام ١٩٨٢، خاصة في مجال التموين، بسبب العجز المالي في ميزانيتها، واصبحت الخدمات المقدمة تقتصر على العائلات المستورة والفقيرة جداً. تدير وكالة الغوث العملية التعليمية في المخيم حيث تشرف على اربع مدارس ابتدائية للذكور ومثلها للبنات وعلى مدرستين اعداديتين للذكور وواحدة للبنات.

يعاني الطلاب والطالبات من ازدحام شديد في الصفوف نتيجة للنقص في عدد غرف التدريس، مما يؤدي الى ارتفاع الكثافة الطلابية في الصفوف، فضلاً عن قلة عدد المدرسين والمدرسات قياسا الى عدد الطلبة من الجنسين.

يوجد في المخيم مركز للنشاط النسائي ومركز لرعاية وتدريب المكفوفين وروضة اطفال يشرف عليها

المجلس القروي. وفي مجال الخدمات الصحية تشرف الوكالة على عيادة طبية تقدم الخدمات للذين يحملون بطاقة لاجيء، ويزورها معظم سكان النصيرات المحتاجين. في عيادة الوكالة مختبر لفحص الدم ويحصل المرضى على الادوية مجاناً، ويوجد ايضاً مختبر لفحص الحوامل وقسم خاص للتطعيم ضد الامراض السارية والمعدية وقسم اخر للاسعاف الاولي.

ان نسبة ٢٠٪ من سكان مخيم النصيرات محرومون من خدمات الكهرباء والمياه وخاصة الذين يقطنون في المناطق المحاذية للبحر، وذلك بسبب رفض دوائر الداخلية ايصال خطوط المياه وشبكة الكهرباء لهذه المنطقة.

مخيم كندا:

في عام ١٩٧٢ بدأت سلطات الاحتلال بفكرة ظاهرها انشاء مشاريع اسكان لسكان المخيمات وتحسين ظروفهم المعيشية، ولكن في جوهرها كان تنفيذا لخطة شارون الهادفة الى هدم مساحات واسعة من المخيمات في القطاع وتفتيتها. وكان مخيم كندا احدها. فقد تم انشاؤه في جنوب غرب مخيم رفح في المنطقة التابعة لسيناء/ مصر على الاراضي الزراعية التي تبلغ مساحتها ٢٦٠ دونماً. لم يرد في اذهان العسكريين الاسرائيليين انذاك بأن هذه الاراضي ستعود الى الجانب المصري. جاء هذا المشروع على اثر هدم بيوت السكان داخل مخيم رفح ضمن عملية (الشوارع الامنية) التي شقتها سلطات الاحتلال في المخيم. عند اقامة هذا المخيم اطلقت عليه السلطات اسم حي (تل رفيح) ولان هذا الاسم العبري لم يعجب الاهالي اطلقوا على هذا الحي اسم (مخيم كندا) نسبة الى الكتيبة الكندية التيكانتضمن قوات الطوارىء الدولية قبل عدوان حزيران ١٩٦٧ والتي كانت متمركزه في مكان المخيم.

عندما وقعت مصر اتفاقية كامب ديفيد في نوفمبر ١٩٧٧، كان يسكن في مخيم كندا حوالي ٥٠٠ عائلة فلسطينية مجموع افرادها حوالي (٥٨٠٠) نسمة. وحسب الاتفاقية تم اعادة الاراضي المصرية الى مصر ومنها اراضي مخيم كندا، لانه يقع بمحاذاة الحدود داخل الجانب المصري. في ٢٥ ابريل ١٩٨٢ تم انفصال اهالي مخيم كندا عن اهلهم في رفح وحصلوا على وعود بالسماح لهم بالعودة الى قطاع غزة خلال ستة أشهر ولكن لم تتم اعادتهم حتى بعد مرور ثماني سنوات.

لقد ظهرت بوادر المشكلة عندما عاد الى القطاع عشرة أرباب اسر على دفعتين ـ وتم ذلك بعد ضغط مستمر من الاهالي ـ وقد تم تعويض ارباب الاسر بان تدفع الحكومة المصرية مبلغ (٨) الاف دولار لكل رب اسرة وتقوم سلطات الاحتلال بتسليم رب الاسرة قطعة ارض مساحتها ٢٠٠م٢ في حي تل السلطان في رفح. اذ تبين ان هذا المبلغ لا يكفي لبناء بيت متواضع لاسرة مكونة من (١٠) افراد، وهو متوسط عدد افراد الاسرة العائدة. وقد واجه الاهالي مشاكل كثيرة في المنفى، حيث لا توجد في مخيم كندا سوى مدرسة واحدة تعمل ثلاث ورديات من الساعة السابعة صباحا حتى السابعة مساء. اما بالنسبة للصحة، فتوجد عيادة تابعة لوكالة الغوث، وهي بدون طبيب، وتديرها ممرضة غير مؤهلة. بالاضافة الى مستوصف حكومي يعمل فيه طبيب مصري مع طاقم من الممرضين.

تقـوم وكالة الغوث بتوزيع مخصصات تموينية على الاهالي حسب عدد الاسرة الواحدة مرة كل شهرين، وهي لا تغطي سوى ٥٠٪ من احتياجات الاهالي التموينية، ولا تتوفر لابناء المخيم أي فرصة عمل. اما بالنسبة الى السكان العائدين الذين يتعرضون لاعتداءات المستوطنين، فقد قرر الاهالي الذين يبنون منازلهم تشكيل مجموعات حراسة شعبية ليلية لمقاومة المعتدين.

مخيم رفح:

وهو ثاني اكبر مخيم من حيث عدد السكان بعد مخيم جباليا. يقع المخيم في قلب مدينة رفح، وتم انشاؤه من قبل وكالة الغوث الدولية التي اقامت فيه وحدات سكنية بسيطة من الطوب والصفيح. يقسم الشارع العام او شارع البحر المخيم الى قسمين، القسم الشمالي ويضم الشابورة والقسم الجنوبي الملاصق للحدود ويضم حي (يبنا). قامت سلطات الاحتلال بهدم العديد من المنازل لشق الشوارع «لاسبـاب امنيـة»، وقـامت ايضـا باقتلاع الاشجار. بدأت هذه الممارسات عام ١٩٧١ حين شقت السلطات شارعـا بعـرض ٢٠٠م في الشابورة وشارعاً اخر في جي (يبنا) بعرض ١٥٠م. وقد هجرت السلطات سكان المخيم وعملت على توطينهم في مخيم كندا في الجانب المصري.

بلغ عدد سكان المخيم عام ١٩٦٧ ـ وفق الاحصاء الاسرائيلي ـ حوالي ٣٩ ألف نسمة منهم ١٨,٥ الف من الذكور و ٢٠,٥ ألف اناث، ارتفع عددهم عام ١٩٨٨ الى ٥٠,٥ الف نسمة. وينحدر معظم السكان من القرى والمدن الفلسطينية عام ١٩٤٨ مثل اللد، الرملة، يافا، والقرى المجاورة لها، اسدود، السوافير والمجدل وغيرها.

أثر تقسيم مدينة رفح تأثيراً كبيراً على الحركة التجارية، حيث اغلقت عشرات الاعمال التجارية وضعفت الحركة الشرائية بسبب انتقال جزء كبير من سكان المخيم الى الجانب المصري في مخيم كندا. يعمل معظم سكان المخيم في سوق العمل الاسرائيلي باجور زهيدة، ويعمل عدد منهم في التجارة، خاصة في السوق المركزي الذي يعتبر من اكبر الاسواق في القطاع. في حين يعمل البقية في الصناعات الحرفية، ويبلغ عدد العاملين في هذا المجال حوالي ٦٠٠ مواطن. ويعمل قسم قليل من الايدي العاملة في صيد الاسماك ويبلغ عددهم حوالي ١٠٠ صياد.

اما القطاع الصحي في المخيم فانه لايتناسب مع عدد السكان، حيث توجد فيه عيادة طبية واحدة تابعة لوكالة الغوث، فيها قسم للاسنان والعيون والولادة والطوارئ ويعمل في هذه العيادة ٣١ ممرضاً وموظفاً وستة أطباء. اما على الصعيد التعليمي في المخيم فان عدداً كبيراً من المتعلمين يحملون الشهادات الاكاديمية العليا، وفيه تسع مدارس ابتدائية للبنين و ١٢ مدرسة ابتدائية للبنات وأربع مدارس اعدادية للبنين ومثلها للبنات، وتتبع جميعها لوكالة الغوث الدولية. اما طلاب المرحلة الثانوية فيتابعون دراستهم في المدارس الحكومية في مدينة رفح.

وضمن سياسة توطين اللاجئين من سكان مخيم رفح، قامت سلطات الاحتلال بالعديد من المشاريع داخل المخيم، اولها مشروع حي البرازيل شرق مدينة رفح، وقد جاءت التسمية بسبب وجود ثكنة لكتيبة

برازيلية على الارض المقام عليها المخيم قبل عام ١٩٦٧. ويقسم المشروع الى ثلاثة اقسام: (أ،ب،ج)، في كل قسم منها اقامت سلطات الاحتلال وحدات سكنية، ففي القسم الاول الذي اقيم عام ١٩٧١ انشيء حوالي ٣٣٨ وحدة سكنية بينما ضم القسم الثاني الذي اسس عام ١٩٧٥ حوالي ١٩٥ وحدة سكنية، اما الثالث الذي اسس عام ١٩٧٩ فضم ١٩٠ وحدة سكنية. واقامت سلطات الاحتلال عام ١٩٧٩ حيا في تل السلطان يتكون من ١٠٥٠ وحدة سكنية على ارض مساحتها الف دونم، ويتم توزيع هذه الوحدات على اللاجئـين بشرط هدم بيـوتهم القديمة في المخيم بهدف توطينهم. وقد بلغ عدد السكان اللاجئين الموطنين في حي تل السلطان حوالي (٨٥٠٠) نسمة[١٣].

مخيم البريج:

يقع المخيم الى الجنوب من مدينة غزة، وهو احد المخيمات النائية في القطاع، يحده من الشرق خط الهدنة الفاصل بين اراضي القطاع والخط الاخضر، ومن الغرب مخيم النصيرات ومن الشمال وادي غزة ومن الجنوب مخيم المغازي.

أنشيء هذا المخيم عام ١٩٥٢ من قبل وكالة الغوث على انقاض معسكر للجيش البريطاني. اذ بدأت الوكالة باقامة الوحدات السكنية الاولية من الطوب والقرميد والصفيح، ومع ازدياد النمو السكاني، أخذ المخيم في التوسع. ويرجع سبب تسميته بهذا الاسم، الى البرج الذي يقع الى جواره. تبلغ مساحة المخيم حوالي ١٠,٩كم^2 أي ما يعادل ٣٪ من مساحة القطاع الاجمالية المساحة المسكونة حوالي(٣٠٠٠)دونماً والمزروعة (٣٦٠٠) دونماً تتركز حول المنطقة المسكونة، يبلغ عدد منازل المخيم (٢٤٠٠) منزل حسب سجلات المجلس القروي. بلغ عدد سكان المخيم عام ١٩٦٧ وفق الاحصاء الاسرائيلي حوالي (١٢٧٨٦) نسمة منهم (٦٢١١) من الذكور و (٦٥٧٥) اناث وبلغ عام ١٩٨٨ حوالي (١٧,٣) الف نسمة للمقيمين داخل المخيم. ويقسم المخيم هيكلياً الى اثني عشر مجمعاً يحتوي كل منها على عدد من المنازل يتجاوز المئة، ويفصل كل مجمع عن الآخر شارع فرعي.

يبلغ عدد العاملين في المخيم حوالي (٣) الاف عامل، يعمل جزء كبير منهم داخل الخط الاخضر في مختلف القطاعات، خاصة قطاع البناء والزراعة والخدمات. وقد انخفض عدد العاملين في اسرائيل بشكل ملحـوظ بعـد تطبيق سياسة البطاقات المغنطة. ويزاول عدد من السكان مهنة التجارة، حيث يمتلك بعضهم حوانيت لبيع الخضروات والادوات المنزلية، ويصل عدد العاملين في هذا المجال الى (٢٠٠) عامل، وتقع معظم هذه الحوانيت في سوق البريج الرئيسي الواقع في وسط المخيم، كما يوجد سوق شعبية في يوم الخميس من كل اسبوع يأتي اليه التجار من كافة انحاء القطاع الذين يعرضون بضائعهم على الشوارع الرئيسية. ويعمل العديد من السكان في سلك التعليم الحكومي التابع لوكالة الغوث في المخيم، حيث يتجاوز عددهم ما يزيد عن (١٠٠) مدرس. كما يعمل حوالي ٥٠ شخصا في قسم الصحة، ومنهم عدد من الاطباء، كما يعمل الاخرون في قسم النظافة التابعة لوكالة الغوث[١٤].

يعمـل في قطاع الزراعـة عدد قليل من سكان المخيم، ويشتهر المخيم بزراعة البرتقال والزيتون

والبنـدورة بالاضافة الى القمح والشعير، ويعنى بعض السكان بتربية المواشي والدواجن. لا توجد في المخيم صنـاعـة بمعنى الكلمة انما هي على شكل معامل صغيرة وبعض الورش كالحدادة والنجارة وصناعة الموبيليا. ويعيش جزء كبير من سكان المخيم على المعونات الشهرية التي تقدمهاوكالة الغوث، وعلى مساعدات اقاربهم الذين يعملون في الخارج، وخاصة الدول العربية.

تشرف وكالة الغوث على المدارس في المخيم، حيث بدأت الاونروا ببناء المدارس في المخيم منذ عام ١٩٥٥، كما انشأت عدة مدارس في ظل الادارة المصرية. تشرف الوكالة حاليا على مدارس تضم حوالي (٤٥٩٥) طالبا وطالبة و ١٢٦ مدرسا حسب احصاءات مكتب الاعلام التابع لوكالة الغوث، وعدد هذه المدارس ستة للمرحلة الابتدائية ومدرستين اعداديتين بالاضافة الى ثلاث رياض اطفال، اثنتان تابعتان لجمعية الكويكرز وواحدة خاصة. ويكمل الطلبة دراستهم للمرحلة الثانوية في مدرسة خالد بن الوليد في النصيرات او في مدرسة دير البلح الثانوية للبنات.

بالنسبة للوضع الصحي، تشرف وكالة الغوث ودوائر الصحة الحكومية على الخدمات الصحية في المخيم من خلال المراكز التالية[١٥]:

١ ـ عيادة البريج وقسم الطب العلاجي وقسم الطب الوقائي، وفيه مركز صحي يطلق عليه اسم مستشفى الامراض الصدرية، ويتقاسم الاشراف على هذا المركز وادارته كل من دائرة الصحة ووكالة الغوث. كان يرتاد هذا المركز مراجعون من كافة انحاء الضفة والقطاع للعلاج. يوجد في المستشفى ٧٠ سريراً منها ٣٥ سريرا للوكالة و ٣٥ سريراً لدائرة الصحة وفيه هيئة عاملة مكونة من ١٢ موظفا منهم ستة ممرضات وطبيب واحد.

٢ ـ مركز تغذية البريج، انشيء عام ١٩٥٢، تشرف عليه وكالة الغوث، وتقدم فيه وجبات للاطفال بين سن ستة شهور وحتى عشر سنوات. ويقدر عدد الاطفال الذين يرتادونه يوميا ٢٥٢٠ طفلاً. في حين كان يرتاده ٥٠٠ طفل فقط قبل الانتفاضة.

وعلى صعيد الماء والكهرباء، فقد تم عام ١٩٧٨ ايصال الماء والكهرباء الى المخيم بعد ان كان يعتمد في الاضاءة على ماتورات كهرباء خاصة لاهالي المخيم، وتم ايصال المياه عن طريق شركة (موكوروث) الاسرائيلية بعد ان كان المخيم يعتمد على وكالة الغوث التي كانت تضخ الماء من بئر تقع على اطراف المخيم. وفي المخيم بعض المؤسسات الاجتماعية، أهمها مركز خدمات البريج وهو نادٍ رياضي تشرف عليه وكالة الغوث وهو مغلق منذ بداية الانتفاضة، وجمعية تحفيظ القرآن وعدة مساجد.

وبصدد اعادة توطين سكان المخيم، فقد قامت سلطات الاحتلال عام ١٩٨٧ بتغيير اسم اللجنة المحلية في البريج والتي تشرف على شؤون المخيم الى «مجلس قروي البريج» بهدف تنفيذ المخططات الراميـة الى توطين اللاجئـين. وقـد تم توطين بعض سكان المخيم في مشروع (النزلة) حيث بلغ عدد اللاجئـين الموطنين في هذا المشروع حوالي (١٥٠٠) لاجيء فقط[١٦]. وفي العام الثاني من الانتفاضة، استقال رئيس المجلس (محمد ابو سعده) بناء على رغبة اهالي المخيم ورغبة القيادة الموحدة، مما حدا بسلطات الاحتلال، ولاول مرة، الى تعيين ضابط اسرائيلي لرئس المجلس القروي، كما تم نقل المجلس الى

مركز شرطة المعسكر.

لعب مخيم البريج دوراً بارزاً في الانتفاضة الشعبية، اذ واكب مسيرة الانتفاضة منذ اندلاعها. وتعرض سكان المخيم الى التنكيل من قبل سلطات الاحتلال، كما تعرض المخيم الى اوامر حظر التجول بصورة شبه مستمرة حتى وصلت في بعض الاشهر الى حوالي ٢٧ يوماً في الشهر. سقط في المخيم حتى ٢٩/٩/١٩٩٠ حوالي ١٥ شهيداً. وفي اوائل تشرين الاول ١٩٩٠ قامت سلطات الاحتلال، رداً على مقتل الجندي الاسرائيلي في مخيم البريج، باحتلال المخيم وتحويله الى ثكنة عسكرية، كما قامت الجرافات بهدم سبعة منازل كدفعة اولى تضم عشرين غرفة يقطنها مائة مواطن، اضافة الى هدم خمسة عشر محلاً تجارياً في شارع خالد بن الوليد، في الشارع الذي قتل فيه الجندي. واستمرت عملية التدمير، وقد وصل عدد المتاجر والبيوت المهدومة الى اكثر من خمسين متجراً ومنزلاً[١٧].

مخيم المغازي:

يقع هذا المخيم في منتصف قطاع غزة تقريبا، الى الجنوب من مدينة غزة. تبلغ مساحة اراضيه حوالي (٧) آلاف دونم، وهـذه المسـاحـة تنقسم الى شطرين، أحدهما مساحة سكانية تشكل خُمس المساحة الكلية. اما المساحة المتبقية فهي اراضٍ زراعية تنتشر حول المخيم وتعود للسكان. ويبعد المخيم عن الحدود التي كانت تفصل قطاع غزة عن اراضي بئر السبع ٣كم، وكانت اراضي المخيم ثكنة للجيش قبل عام ١٩٤٨. وبعد النكبة قامت وكالة الغوث ببناء بيوت للاجئين الذين استقروا في المنطقة. وقد سمي المخيم بهذا الاسم نسبة الى الشيخ الصالح (مغازاه) وهو احد المجاهدين الذين استشهدوا في معارك المسلمين في هذه المنطقة مع الرومان في عهد الخليفة عمر بن الخطاب. وفي عهد الانتداب انشأ الانجليز معسكراً لهم في المنطقة سمي بمعسكر المغازي.

بلغ عدد سكـان المخيم عام ١٩٦٧ وفق الاحصاء الاسرائيلي حوالي (٨١٦٧) نسمة، وبلغ عدد السكان المقيمين داخل المخيم حوالي (١١,٣) الف نسمة عام ١٩٨٨[١٨]. تعتبر الزراعة أهم الحرف التي يمـارسهـا السكـان، ومن المحاصيل المشهورة الحمضيات، والزيتون، والكروم، والخضروات. تعتمد الزراعة على مياه العيون والآبار بالاضافة الى مياه الامطار للري. في المخيم عدة مصانع صغيرة للبلاط، ويعود العديد من المصانع الكبيرة المنتشرة في ارجاء القطاع الى ابناء المخيم مثل الشركة العربية لانتاج المواد الغذائية.

في المخيم مدرسة ابتدائية للبنين يدرس فيها الطلبة على فترتين صباحية ومسائية، ومدرسة اعدادية للبنين، ومدرسة ابتدائية واعدادية للبنات، اضافة الى روضة اطفال تشرف عليها وكالة الغوث. يبلغ عدد طلاب المرحلة الابتدائية حوالي (٢٠٠٠) طالب وطالبة، وعدد طلاب المرحلة الاعدادية (١٠٠٠) طالب وطالبـة. امـا بالنسبـة لطلاب المرحلة الثانوية، فانهم يدرسون في مدرسة المنفلوطي الثانوية للبنين، وسكينـة الثانوية للبنات الواقعتان في دير البلح[١٩]. في المخيم عيادة تابعة لوكالة الغوث، ومستوصف حكومي يعالج حاملي بطاقات التأمين الصحي. وفيه مركز خدمات تابع لوكالة الغوث تأسس عام ١٩٥٣، وهو مركز رياضي ثقافي اجتماعي، وجمعية تحفيظ القرآن.

مخيم جباليا:

يقع مخيم جباليا الى الشمال الشرقي من مدينة غزة، على مسافة كيلو متر واحد عن الطريق الرئيسي غزة ـ يافا. يحده من الغرب والجنوب قرية جباليا والنزلة ومن الشمال بيت لاهيا ومن الشرق بساتين الحمضيات التابعة لحدود مجلس قروي جباليا وبيت لاهيا. انشيء هذا المخيم عام ١٩٥٤ وبلغت مساحته عند التأسيس حوالي (١,٤) الف دونم وبلغ عدد سكانه آنذاك حوالي (٣٧,٨) الف نسمة مقسمين على (٥٥٨٧) عائلة. وبلغ عدد سكان المخيم عام ١٩٦٧ وفق الاحصاء الاسرائيلي حوالي (٣٣,١) الف نسمة، ويقطن المخيم حوالي ٥٤ الف نسمة عام ١٩٨٨ حسب تقديرات وكالة الغوث للاجئين المقيمين. ويعود معظم سكان المخيم باصولهم الى اسدود، يافا واللد.

اقامت سلطات الاحتلال مشاريع اسكان حول اطراف المخيم توطن فيها نحو (٢٠) الف لاجيء. يبلغ اجمالي عدد سكان المخيم بما فيهم عدد المواطنين حوالي (٧٤) الف نسمة، بينما تقدر مساحة المخيم ما بين (١٤٥٣ ـ ١٥٠٠) دونما[٢٠].

في المخيم مركز طبي يتألف من عدد من الغرف قسمت الى عيادات منها عيادة للامومة والطفولة وعيادة لطب الاسنان وعيادة للعيون افتتحت حديثا تعمل ثلاث ايام في الاسبوع اضافة الى غرفة تستخدم كصيدلية. يعمل في هذا المركز اربعة اطباء غير متخصصين وطبيب اسنان وطبيب عيون. وتوجد غرفة تستخدم لعلاج المصابين بامراض مزمنة كالقلب والسكري والضغط. ويواجه هذا المركز ضغوطا كبيرة بسبب الازدحام، حيث يقوده يوميا حوالي (٦٠٠) مراجع، ولكن معظم الحالات المرضية تحول الى مدينة غزة. اما الخدمات البيئية فانها سيئة، حيث تكثر البرك على شكل مستنقعات تتجمع فيها البعوض، ففي عام ١٩٨٣ ظهرت حالات تسمم في المخيم نتيجة لتلوث مياه الشرب بمياه المستنقعات.

على الصعيد التعليمي، يوجد في المخيم ثلاث عشرة مدرسة ابتدائية، وخمس مدارس اعدادية منها مدرستان تقعان خارج حدود المخيم. المدارس الابتدائية مقسمة الى سبع مدارس للذكور وخمس للاناث. ويبلغ عدد الطلاب في المدارس الابتدائية والاعدادية حوالي (٦٦١٨) طالبا و (٦٠٦٢) طالبة، وعدد المعلمين (١٨٢) معلما و (١٦٢) معلمة. اما المدارس الثانوية فهناك مدرستان، هما مدرسة الفالوجة الثانوية للبنين وتضم (١٧) صفاً ويتعلم فيها (٧٨٩) طالباً، ومدرسة الفالوجة للبنات وتضم (١٤) صفاً وعدد الطالبات (٨٥٠) طالبة. وتشرف على التعليم في المخيم وكالة الغوث والقطاع الخاص، اما المرحلة الثانوية فتشرف عليها مديرية التعليم الحكومية. من المخيم هناك (٨٥) طالبا مسجلين في جامعة بيرزيت واكثر من ١٣٠ طالبا في جامعة النجاح و ١٠٠٠ طالب وطالبة مسجلين في الجامعة الاسلامية بغزة اضافة الى عدد من الطلاب الجامعيين الذين يتعلمون في الخارج[٢١].

وامتداداً لسياسة سلطات الاحتلال لتدمير المجتمعات الفلسطينية، قامت هذه السلطات بهدم واغلاق عشرات المنازل في المخيم بسبب قيام اصحابها بالمشاركة في الانتفاضة الشعبية، وقد بلغ عدد

الغرف المهدمة خلال الفترة ما بين ١٩٦٧ ـ ١٩٨٨ في مخيم جباليا حوالي (٥٦٥٩) غرفة يقطنها حوالي (٢٢٤٥) عائلة وعدد افرادها حوالي ١٤٥٧٢ نسمة. ويساهم سكان المخيم مساهمة فعالة في الانتفاضة الشعبية، وقد قدر عدد ايام حظر التجول الكلي منذ انطلاق الانتفاضة وحتى نهاية ١٩٨٨ بحوالي ١٤٥ يوما[٢٢].

خلاصة:

تفاعلت على ارض قطاع غزة منذ ان رسمت حدود اتفاقية الهدنة المصرية الاسرائيلية عام ١٩٤٩ اكثر جوانب المشكلة الفلسطينية ايلاماً، فقد اختلط في هذه المعاناة العام والخاص بشكل جدلي بين المشكلة العامة لقطاع غزة التي ترتبط بالمشكلة الفلسطينية وبكافة جوانب الصراع العربي الاسرائيلي وبين المشكلة الخاصة المختلة في واقع مخيمات القطاع من حيث الاكتظاظ السكاني فيها وتناقص خدمات وكالة الغوث الدولية يوماً بعد يوم زاد من تفاقم مشكلة اللاجئين.

خلال العشر سنوات الماضية اصدرت الاونروا عشرات القرارات لتخفيض الخدمات التي تقدمها الى اللاجئين والمختلة في الخدمات التموينية والتعليمية والصحية. كان اهم قرار التقليصات الذي صدر عام ١٩٨٢ بوقف توزيع المخصصات التموينية كالطحين والسكر والارز على جميع سكان المخيمات في الضفة والقطاع ما عدا بعض الحالات القليلة والمحتاجة والتي لا تزيد نسبتها عن ٥٪، واصدرت الاونروا بتخفيض بعض الخدمات التعليمية في الوقت الذي ترفض فيه بناء مدارس جديدة في المخيمات لاستيعاب الافواج الجديدة من الطلبة. كما اصدرت الاونروا قرارات اخرى خفضت بموجبها الخدمات الصحية وخاصة في مجال الادوية.

ولم تكف سلطات الاحتلال عن مواصلة محاولاتها لازالة مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الاراضي المحتلة كوسيلة من وسائل تصفية القضية الفلسطينية. وتقوم بتنفيذ المشروع الذي اعده مردخاي بن فورات الوزير بلا وزارة الى حكومة شامير منذ عام ١٩٨٤ التوطيني حيث تعمل سلطات الاحتلال بشكل تدريجي ومنظم نقل سكان المخيمات الى احياء جديدة خارج مخيماتهم ويجري التركيز على مخيم جباليا في القطاع لنقلهم الى مساكن جديدة في اطار مشروع بن فورات واقامت سلطات الاحتلال احياء جديدة في منطقة النصر شمال غزة لنقل سكان مخيمي الشاطيء وجباليا اليها. والمعروف ان عمليات نقل اللاجئين في قطاع غزة قد بدأ تنفيذها في مطلع السبعينات عندما تولى شارون وزارة الدفاع الاسرائيلية واتبع اسلوب قمع المقاومة المتصاعدة حيث تم اخلاء وتدمير عدد كبير من المنازل فقد اجبرت نحو ثمانية الاف عائلة فلسطينية في قطاع غزة على مصادرة مساكنها منذ عام ١٩٧٢ وقامت بهذا الغرض حيين سكنيين هما حي الشيخ رضوان بالقرب من مخيم الشاطيء وحي تل السلطان بالقرب من رفح وقد اجبر اللاجئون الذين تم اجلائهم على توقيع وثائق يتنازلون فيها عن بيوتهم داخل المخيمات وذلك من اجل

اضفاء صيغة قانونية على عمليات الترحيل القسرية.

وتتخذ سلطات الاحتلال الدوافع الانسانية والرغبة في تحسين ظروف اللاجئين الفلسطينيين ستارا لتغطية النوايا الحقيقية التي سعى اليها وراء ترحيل المخيمات وتذويبهم داخل القطاعات السكانية الاخرى ويتخلون عن صفتهم كلاجئين لطمس حقوقهم في العودة وتقرير مصيرهم. اما الاهداف الحقيقية للتوطين والتهجير يمكن اجمالها بما يلي:

١ ـ الاسباب الامنية: تحتل المخيمات الفلسطينية مواقع متميزة تجعلها تتحكم في الطرق الرئيسية بين المدن الفلسطينية والطرق المؤدية للمستوطنات اليهودية، ومع تزايد حركة الاستيطان وتصاعد مقاومة الاحتلال واصبحت المخيمات الفلسطينية مراكز مهمة في الانتفاضة الشعبية وفشل جميع الاجراءات الامنية واجراءات القمع وسد مداخل المخيمات بالاسمنت المسلح. فالمخيمات تشكل نقطة توتر وغليان مستمر ضد الاحتلال وان تصفية المخيمات يوفر الاسباب الامنية التي تنشرها سلطات الاحتلال.

٢ ـ اسباب سياسية: ابرزها تذويب شخصية اللاجئين الفلسطينيين وتوزيعهم ودمجهم وانهاء قضيتهم على المستوى الدولي والتخلص من المسؤولية الدولية التي تقع على اسرائيل باعتبار ان قضية اللاجئين هي اكثر النتائج المأساوية وشاهد على ما ارتكبته اسرائيل في فلسطين اثر اغتصابها وتشريد اهلها. وتسعى اسرائيل تحسين صورتها امام الرأي العام العالمي باتخاذ الذرائع الانسانية ستارا لتمرير خطتها وتكسب في الوقت نفسه الغاء الوجه السياسي لقضية اللاجئين وتحويلها لقضية ظروف معيشية فقط وتهدف ايضا قطع الصلة بين قضية اللاجئين وبين منظمة الامم المتحدة ووكالاتها المختصة ومنع وكالة الاونروا بشكل خاص من متابعة نشاطاتها في مساعدة اللاجئين وخصوصا في اعمال التعليم مما يعطي فرصة لسلطات الاحتلال السيطرة على المدارس والمعاهد التابعة للوكالة والبرامج التعليمية وادارتها بالطريقة التي تحددها.

٣ ـ اسباب ديمغرافية: تشكل المخيمات الفلسطينية امتداداً سكانيا كثيفا للمدن والقرى الفلسطينية وتستطيع سلطات الاحتلال من خلال ترحيل اللاجئين واعادة توزيع الكثافة السكانية في المناطق بما يتلائم مع مخططات الاستيطان اليهودي بحيث يتم خلق ثغرات سكانية يمثلها المستوطنون اليهود وخاصة مع ازدياد الزحف الاستيطاني باتجاه التجمعات السكنية العربية.

ان تنفيذ مشروع توطين اللاجئين يلقي اعباء جديدة على سلطات الاحتلال وخاصة بعد تدفق المهاجرين اليهود من الاتحاد السوفياتي لذلك فان سلطات الاحتلال امام خيارين اما العمل على الحصول على مصادر خارجية تقوم بتغطية النفقات وبشكل خاص معتمد على الولايات المتحدة والدول الاوروبية او العمل على تهجير سكان المخيمات خارج الاراضي المحتلة حالما تتهيء الظروف الدولية وهناك تخوف بأن حرب الخليج هي الفرصة الملائمة لذلك.

الهوامش:

(١) مكتب **الاحصاء المركزي في غزة**، ١٩٨٨.
(٢) وزارة شؤون الارض المحتلة، **مشاريع التوطين خطوة على طريق تصفية القضية الفلسطينية**، تقرير غير منشور، ١٩٨٣/١١.
(٣) **نفس المصدر** السابق.
(٤) **القدس**، ١٩٨٩/٥/٢٥.
(٥) انظر **الجدول رقم (١)**.
(٦) **القدس**، ١٩٨٩/٥/٢٥.
(٧) **القدس**، ١٩٨٩/٥/٢٥.
(٨) **الجدول**، رقم (٣).
(٩) **الفجر**، ١٩٩٠/١/١٦
(١٠) **الفجر**، ١٩٩٠/١/١٦.
(١١) **نفس المصدر السابق**.
(١٢) **الفجر**، ١٩٩٠/١/١٦.
(١٣) **الجدول رقم (٣)**.
(١٤) **الدستور**، ١٩٩٠/٩/٢٩.
(١٥) **الدستور**، ١٩٩٠/٩/٢٩.
(١٦) **الجدول رقم (٣)**.
(١٧) **فلسطين الثورة**، العدد ٨١٦، ١٤ تشرين الاول ١٩٩٠
(١٨) **الجدول رقم (١)**.
(١٩) **الفجر**، ١٩٨٧/١٢/٢١.
(٢٠) **القدس**، ١٩٨٩/١/٢٧.
(٢١) **المصدر السابق**.
(٢٢) **القدس**، ١٩٨٩/١/٢٧.

الإستيطان الصهيوني في قطاع غزة

انتصار عزمي

سنجد لزاماً علينا، الاشارة الى بعض الملاحظات الهامة التي تأتي كتوطئة للولوج في الحديث عن الاستيطان في قطاع غزة، وتبرز في الوقت نفسه، الأهمية التي يحظى بها طرق مثل هذا الموضوع في الوقت الراهن:

الملاحظة الاولى: هي ان طرق هذا الموضوع، يأتي مع تصاعد الحديث عن انسحاب من طرف واحد يقوم به الاسرائيليون من قطاع غزة. وصولاً إلى شكل من أشكال الادارة الذاتية في هذه المنطقة.

الملاحظة الثانية: انه من الثابت أن خط الهدنة الذي أقيم في عام ١٩٤٨، قد ضمن للكيان الصهيوني، ضم الجزء الاكبر والاهم من أراضي اللواء الجنوبي، في فلسطين، وإن المساحة التي يشغلها قطاع غزة اليوم هي فقط ٢,٥٪ من مساحة اللواء البالغة ١٣,٦٨٨,٥٠١ دونم، لتبلغ مساحة القطاع الاجمالية راهناً ٣٦٠كم٢ فقط، وهي المساحة الواقعة تحت الاحتلال الاسرائيلي أيضاً.

الملاحظة الثالثة: ان القطاع يتسم بضعف امكاناته، وقلة موارده (ضيق رقعة الاراضي الزراعية، قلة المياه..) وكثافته السكانية العالية، الأمرالذي يجعل الاستيطان فيه غير مجدٍ من الناحية الاقتصادية، وعليه فإن للاستيطان في القطاع، على ما يبدو، أهدافاً اخرى.

دوافع الاستيطان الصهيوني:

ان الملاحظات أعلاه، وأخرى غيرها، تبدو ضرورية عند التعرض لموضوع الاستيطان في القطاع، ذلك ان السؤال الذي كان، ولا يزال، يطرح بقوة تنامت في الآونة الأخيرة، هو: اذا كانت تسوية سياسية ما مطروحة ستسفر عن انسحاب الاحتلال من القطاع، واذا كان القطاع بكثافته السكانية العالية، وقلة موارده، وضيق مساحته، يجعل الاستيطان فيه غير مجدٍ من الناحية الاقتصادية، فلماذا الاستيطان في القطاع إذاً؟

عند محاولة الاجابة على هذا السؤال، سوف نجد ان الشق الأول منه يحتاج الى الدخول في اشكالية كبرى حول مدى الاستعداد الاسرائيلي للتسوية، أو مدى رغبته فيها، وفعل الانتفاضة في هذا

الجانب، الأمر الذي يحتمل الخوض فيه خروجاً عن الموضوع. بيد أن محاولة الاجابة على الشق الثاني ممكنة، ومن خلالها سوف يتم تسليط بعض الضوء على الاشكالية المتعلقة بالتسوية، بابراز الجانب الايديولوجي في الاستيطان الصهيوني. وتبين المكانة التي يحتلها الاستيطان في نسقي القول والفعل الصهيوني، إلى الحد الذي تبدو معه مقولة «لا صهيونية بدون استيطان وهجرة» مطابقة لواقع الحال تماماً. فالرغبة الصهيونية، بناء على ذلك، قائمة على الضم والتوسع. ضم الاراضي المحتلة، والتوسع في اراضٍ جديدة.

ان تفحص الدوافع للاستيطان يضعنا قبالة اكثر من دافع تشكل مجتمعة قوام الرؤية الصهيونية للاستيطان، وذلك دون ان يفوتنا للحظة، فهم طبيعة الاستعمار الصهيوني، فهو استعمار استيطاني، يقوم على الاجلاء والاحلال، اجلاء اصحاب الارض، واحلال المستوطنين مكانهم، والاعتماد على هذه العملية في فرض الوقائع الجديدة كحقائق منتهية غير قابلة للتعديل، أو انها في اقل الاحوال حقائق يجب ان تتوقف أي تسوية مطروحة امام اشكالياتها الكبرى، ومن الملاحظ، تنوع اشكال الاستيطان، زراعي، أمني، صناعي، مدني، عسكري، أحزمة استيطانية، بؤر استيطانية، وتحديد الشكل يتوقف على الغرض المطلوب من المستوطنة تأديته.

يميل بعض الباحثين، الى تحديد العوامل الكامنة وراء الاستيطان بالآتي «العامل القومي، وهو الأهم، أي النزعة الصهيونية للاستيلاء على مزيد من الأرض، ثم العامل الأمني (اقامة أحزمة وشبكات استيطانية كخطوط دفاع) وهناك العامل السياسي: إن بناء شبكة من المستوطنات في المناطق المحتلة أمر على جانب كبير من الأهمية في الصراع العربي ـ الاسرائيلي، فهذه المستوطنات، فضلاً عن أنها تجعل الاسرائيلي يسيطر على الأرض، وتخدم بالأصل العامل القومي، فإنها تعتبر ورقة لها وزنها في حالة التفاوض على تسوية مع العرب، فبفضل هذه المستوطنات تخلق أوضاع جديدة في المناطق المحتلة. وهذه الاوضاع الجديدة هي التي تقرر الحدود الجديدة،... أو كما تقول صحيفة دافار: انه من المحتمل أن يكون لكل مستوطنة معنى عندما يحين الوقت، أوسع مما يبدو للوهلة الأولى. ثم هناك العامل الاقتصادي، ويأتي أخيراً العامل النفسي[١] الهادف الى خلق حالة من التأقلم مع الوجود الاسرائيلي. وهكذا! يتضح، أن اقامة المستوطنة يكمن وراءها احد هذه العوامل، أو كلها مجتمعة، بقول آخر: فإن غياب الجدوى الاقتصادية عن استيطان القطاع، لا يلغي جدوى مختلفة، سياسية، أمنية، نفسية، جدوى في خلق الوقائع الجديدة، المنسجمة مع النزعة الصهيونية للاستيطان، ومع طبيعة الاستعمار الصهيوني.

بهذا المعنى، فإن الصهاينة، يجندون جل طاقتهم في خدمة عملية الاستيطان كما في عملية استجلاب المهاجرين. ومن الواضح تماماً شكل العلاقة والارتباط القائم بين المسألتين، فالاستيطان يحتاج الى المادة البشرية، وهذه تتوفر أساساً عن الهجرة لا عن حالة التكاثر الطبيعي حيث الأخيرة مشكلة قائمة في التجمع الاستيطاني الصهيوني.

الاستيطان في قطاع غزة:

منذ احتلاله في السادس من حزيران عام ١٩٦٧، وحتى نهايات عام ١٩٧٠، فإن القطاع لم يحظ بجهود صهيونية تذكر لأجل استيطانه. إذ اندفعت شبكة المستوطنات، التي اقامها الناحال، باتجاه سيناء، لاقامة الشبكة على الحدود مع مصر، وبذلك خدمت المستوطنات العامل الأمني، مستثنية القطاع. بيد أنه من الضروري الالتفات الى أوضاع القطاع الذاتية، والتي اسهمت في تجنيبه هجمة استيطانية مبكرة عقب احتلال حزيران مباشرة، كما حدث في القدس، والخليل، وسيناء، والجولان وغور الاردن، وحتى مناطق في داخل الضفة الغربية، إن كل منطقة من تلك المذكورة، حظيت بخصوصية استيطانية، وشهدت انـدفاعا محموماً لاقامة المستوطنات فيها، وفق دوافع مختلفة، تتشابه وتختلف، بمعنى ان للاستيطان في القدس اهدافا ودوافع تختلف من حيث الشكل والغاية عن الاستيطان في غور الاردن.

أما في قطاع غزة فان الامور تختلف كلية، حتى انها لا تتشابه مع الاوضاع في المناطق المحتلة الاخرى، ذاتياً على الأقل. فعلاوة على ما ذكر في توطئة الموضوع عن ضيق مساحة القطاع وقلة موارده، وكثافته السكانية العالية، فقد لعبت المقاومة الضارية للاحتلال في القطاع منذ ١٩٦٧، دوراً على غاية الأهمية في تأجيل المشاريع الاستيطانية الاسرائيلية حتى أمكن اجتثاث المقاومة هناك، ويبدو واضحاً أن بدء توجيه الجهود لاستيطان القطاع ارتبط بتوجيه الضربات للمقاومة فيه، فمع نهايات عام ١٩٧٠، «أخذت الصحافة الاسرائيلية توجه نقداً للحكومة وتتهمها بالتقصير في استيطان القطاع، وتدعوها الى اقامة مستوطنات اسرائيلية هناك، أسوة بالمناطق العربية الاخرى، فقد دعت صحيفة معاريف في خريف ١٩٧٠، الحكومة الاسرائيلية، الى بناء شبكة من المستوطنات، وذلك في مقال لها تحت عنوان «منطقة محررة من اية مستوطنة اسرائيلية» تلتها (اي الدعوة) استجابة من الحكومة على لسان الوزير جليلي، بصفته رئيس اللجنة الوزارية للاستيطان، عندما قال «في كل جولة أقوم بها في قطاع غزة اقتنع من جديد بوجهة نظر الحكومة القائلة: بعدم عودة القطاع الى الحكم الأجنبي وضرورة عدم فصله عن بقية اجزاء دولة اسرائيل»، وأضاف: «إن الأمر يتطلب منا اتخاذ عدة اجراءات، وينبغي أن لا نتوانى في تنفيذها، كما وينبغي علينا أن لا نتوانى في تنفيذ المشروعات الاستيطانية التي أقرتها الحكومة»[٢].

حقيقة الأمر أن الاستيطان في القطاع واجه مشكلة مثلثة الجوانب، فإذا أسقطنا الجدوى الاقتصادية، والاستيطان المربح من الحساب، وجدنا أن هناك ثلاث عقبات كبرى لعبت دوراً في اعاقة، وربما فشل، الاستيطان في القطاع الى حد بعيد وهي:

١ ـ المقاومة.

٢ ـ الكثافة السكانية.

٣ ـ قلة الموارد المائية.

واذا كانت الحملة القمعية، الهمجية، والمنظمة، التي قادها ارئيل شارون، لضرب المقاومة في القطاع، قد سجلت نجاحات مؤقتة، فإن العقبتين الثانيتين، بقيتا قائمتين. ذلك أن قوام الكثافة السكانية

العالية، تتمثل في مخيمات اللاجئين، وللتغلب على هذه المشكلة طرح الصهاينة عدة مشاريع لاجراء عمليات تهجير ونقل سكان من القطاع، نذكر في هذا الصدد مشاريع من مثل «برنامج رحوبوت، برنامج فايتس، مشروع دروبلس.. الخ»[٣]، غير ان هذه المشاريع، وعلى الرغم من ان بعضها ادرج في التنفيذ، لم تحل المشكلة، وبقيت الكثافة السكانية في القطاع، مثار قلق للكيان الاسرائيلي على أكثر من صعيد، بما هي بؤرة نشطة لأعمال المقاومة ضد الاحتلال، ترجم نشاطها أخيراً في تفجير الانتفاضة المجيدة.

أما موضوع المياه، فهو ايضاً لا زال مشكلة قائمة. ففي آخر دراسة صدرت حول موضوع المياه، والتي أعدها د. عبدالعزيز الدويك تحت عنوان «البعد الديمغرافي لأزمة المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة»[٤]. في هذه الدراسة، تناول للواقع المائي في قطاع غزة، حيث يشير الباحث الى ان معدل استهلاك المياه في القطاع يبلغ ما بين ١٠٠ ـ ١٢٠ مليون متر مكعب سنوياً، يستخدم ٩٠٪ لري ٤٥٪ من مساحة القطاع الزراعي، والباقي ١٠٪ يستخدم للاستهلاك المنزلي، وتعتبر خزانات المياه الجوفية الواقعة في القطاع، والممتدة شرقاً حتى شمال غرب النقب مصدر المياه الأول للمزارعين في مناطق ذات نفاذية عالية، وجفـاف شديـد. والواقع اليوم (حسب الدراسة المذكورة) ان استمرار عملية الضخ مقرونة بظروف ايكلوجية معاكسة قد عملت على تخفيض منسوب المياه الجوفية وسمحت لمياه البحر المالحة، بالتسرب الى الطبقات المائية. وعليه، فقد اصبحت مياه الري وخاصة في جنوب القطاع اكثر ملوحة الى الحد الذي اثرت فيه على نوعية الزراعة الغزية، خاصة في مجال زراعة الحمضيات. ومما يفاقم في الأزمة، الضخ الزائد الذي يقوم به المستوطنون الصهيونيون، الذين قاموا بحفر (٤٠) بئراً ارتوازياً جديداً. وحاليا، فإن معظم المياه المستغلة في قطاع غزة تضخ من ١٨٠٠ بئراً ارتوازياً مستغلة استغلالاً كاملاً الى درجة انها تحولت الى الملوحة، أما خزان الماء الجوفي الرئيسي والذي يحتوي على كميات كبيرة من الماء العذب فيقع في الجزء الشمالي من القطاع، حيث اقيمت عدة مستوطنات، ولا يسمح لسكان القطاع باستغلال هذا الخزان.

ان الصورة التي تطرحها الدراسة المعروض لها، توضح ان القطاع مقبل على كارثة فيما يتعلق بموضوع المياه، لاسيما وان المستوطنين الصهاينة يقومون بعمليات ضخ كبيرة لا تتناسب والامكانيات المتاحة من المياه للقطاع. وعلى كل فان موضوع المياه لعب هو الآخر دوره في الحد من كثافة الاستيطان في القطاع.

غير ان العوامل الثلاثة المذكورة، وأخرى غيرها، لم تكن لتوقف النزعة الصهيونية في الاستيطان عند حد عدم الاستيطان في القطاع، فهذه النزعة تستجيب لعوامل سياسية، ورغبة في خلق الوقائع الجديدة أكثر من أي شيء آخر، وليبدأ بناء المستوطنات في القطاع في نهاية عام ١٩٧٠.

وقد دُشنت مستوطنة «كفار داروم» في ٢/١٢/١٩٧٠، وهي اول مستوطنة في القطاع، وكان ذلك بحضـور قائد المنـطقة الجنوبية آنذاك، آرئيل شارون، وقائد الناحال في ذلك الوقت، العقيد تسفي ليفانون. وجرت اقامة هذه المستوطنة على انقاض «كيبوتس كفار داروم» الذي اسس عام ١٩٤٦ بالقرب من الطريق الرئيسيـة وخط سكة حديد غزة ـ رفح، شرقي دير البلح، والذي كان الجيش المصري قد

اجتاحه في معارك ١٩٤٨، وتكونت نواة المستوطنة من شباب وشابات الناحال، الذين ينتمون الى مركزين دينيين «بني عكيفا» و«عزرا»[٥]. في ذلك الوقت أقيمت «كفار داروم» كركيزة، نقطة ناحال، وفي عام ١٩٧٥، حولت الى مستوطنة مدنية تتبع لحركة «همبوعيل همزراحي».

تنشيط الاستيطان في القطاع:

ما بين تدشين «كفار داروم» كنقطة ناحال عام ١٩٧٠، وتحويلها الى مستوطنة مدنية عام ١٩٧٥، شهد القطاع هجمة استيطانية تمثلت في اقامة عدد من المستوطنات ونقاط الناحال. ففي عام ١٩٧٢ أنشئت:

- ناحال موراج: مستوطنة ناحال، يشرف عليها «اتحاد الكيبوتسات»، وتقع ما بين خان يونس ورفح.
- ناحال نتسريم: مستوطنة ناحال تشرف عليها حركة «هشومير هتيعر» (المابام). وتقع بين غزة ودير البلح.
- نيتسر حزاني: موشاف تشرف عليه حركة «همبوعيل همزراحي» ويقع بين دير البلح وخان يونس.

وفي عام ١٩٧٣، اقيمت ركيزة مستوطنة «قطيف» بواسطة كتائب الناحال، وهي تقع بالقرب من «نيستر حزاني» بين دير البلح وخان يونس، ثم تحولت قطيف الى شبكة مستوطنات تعرف باسم «كتلة قطيف» منها «قطيف ج» وهي مستعمرة ناحال تشرف عليها حركة «همبوعيل همزراحي» وتقع بالقرب من دير البلح، «وقطيف د».

كما شرع في ايلول ١٩٨٠ بتنفيذ قرار وزاري سابق باقامة مستوطنات قطيف هـ، وجانور، وجديد (و). بالاضافة الى اقامة مركز لوائي لمستوطنات القطاع. فحسب «مشروع دروبلس الاستيطاني» المعلن عنه في آب ١٩٧٩، تظهر الرغبة في اقامة ١٠ مستوطنات بين غزة وسيناء، بهدف فصل القطاع عن مصر، وكانت الهستدروت قد اعلنت، انه تمت اقامة خمس مستوطنات جديدة في قطاع غزة منذ سنة ١٩٧٦، بينما تنص «خطة فايتس الاستيطانية» ١٩٧٧ ـ ١٩٩٢ على اقامة ٢٠ مستوطنة في منطقتي قطاع غزة، ومشارف رفح، ضمن ما اطلق عليه اسم المشروع الجنوبي، وبعد توقف الاستيطان في مشارف رفح، في اعقاب اتفاقية كامب ديفيد، فإن الجهود الصهيونية، تركزت على الاستيطان في القطاع.

ان ما تقدم، عرضه من خطط ومشاريع استيطانية، يظهر الرغبة الاسرائيلية المحمومة في غرس المستوطنات في قطاع غزة، وهي رغبة شهدت حمى تصاعدية مع وصول الليكود الى السلطة في العام ١٩٧٧.

المستوطنات في القطاع:

حتى العام ١٩٨٤، أمضى الاستاذ خالد عايد في كتابه «الاستعمار الاستيطاني للمناطق العربية المحتلة خلال عهد الليكود» خمسة عشر مستوطنة ما بين مقامة او قيد الانشاء، وتوخياً للاختصار سنعرض لها بسرعة ضمن الجدول رقم ١.

جدول رقم (١)

المستوطنات في قطاع غزة حتى عام ١٩٨٤

رقم	اسم المستوطنة	موقعها	تاريخ اقامتها	سكانها	وضعها الحالي
١ ـ	إيلي سيناي	شمال القطاع	١٩٨٢/١٠/٧	٣١ عائلة (نواه)	تتبع غوش امونيم في اواخر ٨٤ لا يزال المستوطنون يعيشون في بيوت مؤقتة والبنية التحتية للبناء الدائم اعدت جزئيا.
٢ ـ	بدولاح (غيدود) (غاديد)	تل السلطان	٧٩/١/٢١ ركيزة ناحال ١٩٨٠/٩/٤. دائمة.	-	
٣ ـ	رفيح يام	اقصى جنوب القطاع	١٩٨٤/٧/٢٢	١٥ عائلة مخططة لاستيعاب ٢٥٠ عائلة	يقطنها ازواج شبان من مدن التطوير والموشافات
٤ ـ	عتسمونا «تسفيه عتسونه» و«نفي عتسموت»	الجزء الجنوبي من القطاع	١٩٨٤/٤/١٠ قرار الاقامة	-	تتبع حركة غوش امونيم
٥ ـ	غان أور	اراضي بيت لاهية	١٩٧٩/١٠ قرار الاقامة ١٩٨٠/٨ أقيمت	-	ضمن كتلة قطيف وتتبع هبوعيل همزراحي
٦ ـ	غاني طل	جنوب غزة (خانيونس)	١٩٧٨، ناحال ١٩٧٩ موشاف	-	ملحقة بمجلس مستعمرات قطيف الاقليمي
٧ ـ	قطيف	بين دير البلح وخان يونس	آب/١٩٧٧	-	معظم مستوطنيها من مهاجري الولايات المتحدة.
٨ ـ	ميراف	قرب خان يونس	سراً، واعلن عنها في ١٩٧٩	-	تتبع الاتحاد الزراعي في القطاع
٩ ـ	نتسريم	جنوب غزة	ناحل ١٩٧٢ وطنت ١٩٨٠	غادرها سكانها	هناك قرار بتحويلها الى مستوطنة مدنية واسكان شبان متدينين فيها.
١٠ ـ	نفي دكاليم	غرب خان يونس	١٩٨٤/٣/٨	-	فيها مدرسة ياميت الدينية و٧٠ وحدة سكنية.
١١ ـ	نيسانيت	شمال غزة	١٩٨٢ ـ ناحال ١٩٨٤ ـ دائمة	وطن فيها طلاب مدارس ثانوية	تسكنها ست عائلات فقط
١٢ ـ	يغول	بين دير البلح وخان يونس	١٩٨٠/١٠/١٣		تتبع كتلة قطيف

اما المستعمرات قيد التخطيط التي يذكرها الاستاذ عايد [٧] فهي:

ـ قطيف ح: اتخذ قرار اقامتها في ٣/١/١٩٨٤، وكانت آهلة بالمستوطنين في نهاية ١٩٨٤.

ـ قطيف ط: اتخذ قرار اقامتها في ٣/١/١٩٨٤ وهي قيد التخطيط.

ـ كفار دياغيم: اتخذ قرار اقامتها في ١٥/٧/١٩٨٤، وهي قيد التخطيط.

الاستيطان في ظل الائتلاف الحكومي:

بعد ان فشل الليكود في النهوض بحكومة ليكودية، خالصة، بدأ عهد الحكومات الائتلافية، في اسرائيل، أو عهد ما عرف بحكومة الرأسين، آنذاك جرى الدمج بين الخطط الاستيطانية لكل من المعراخ والليكود، ومهما كان حجم الاختلاف بين الكتلتين السياسيتين الاكبر في اسرائيل، حول الاستيطان، فان الوقائع تشي باتفاقات جرى وضعها وتنفيذها فيما يتعلق بموضوع الاستيطان، حيث شهدنا في تلك الفترة بروز مشاريع متعددة لتكثيف الاستيطان، وظهور مستوطنات جديدة، أخذت الحركات الاستيطانية، تقيمه بنشاط، فيما يجري غض الطرف من قبل الحكومة أولاً، ومن ثم يجري الاعتراف بها كحقيقة ماثلة وهذا الطبع عدا عن المستوطنات التي تبنت الحكومة بشكل مباشر اقامتها.

واذا كانت الفترة بين الاعوام ١٩٨٤ ـ ١٩٨٨، قد اتسمت بتوقيع اتفاقية لوقف الاستيطان في الاراضي المحتلة (٦٧) لمدة اربع سنوات، فان الاقتناع بان مستوطنات، او أنوية استيطانية، لم تقم خلال السنوات الاربع، يبدو ضرباً من المستحيل.

عملياً، فمع نفاذ مفعول الاتفاقية في ٢/١١/١٩٨٨، اخذ الحديث يدور في اسرائيل عن مشروع استيطاني للسنوات الاربع القادمة يهدف الى «توطين اكثر من ٢٠٠ الف يهودي في الضفة الغربية وقطاع غزة» [٨] وفي مقدمة المناطق المرشحة لاسكانها وفقا لهذا المشروع منطقة قطيف في قطاع غزة، الذي يعيش فيه حاليا حوالي ٣٠٠٠ يهودي فقط، تحت شعار: غزة في البداية، كما يدعو لذلك ابو فرحان من زعماء المستوطنات اليهودية في قطاع غزة، والذي يمارس الضغط اكثر من غيره على المجلس الاقليمي لمستوطنات القطاع وحركة غوش ايمونيم من اجل اقامة المزيد من المستوطنات في قطاع قطيف بغزة وتفضيل هذه المنطقة عن غيرها من المناطق الاستيطانية الاخرى [٩]. وقد افرد المشروع الحكومي الذي وقع في تلك الفترة بنداً لاقامة مستوطنة في قطاع غزة في المرحلة الثالثة من المشروع، وكذلك دعم وتخديم المستوطنات القائمة في القطاع [١٠].

وقد ذكرت «هآرتس» في عددها الصادر يوم ١١/٥/١٩٨٩ ان ميخائيل ديكل، مستشار رئيس الحكومية لشؤون الاستيطان، قد اعلن «انه سيتم خلال اشهر اقامة مستوطنة اخرى وهي مستوطنة دوجيت في غزة» [١١]، وقد اكدت النية في اقامة هذه المستوطنة صحيفة «هآرتس» مرة اخرى في عددها يوم ١/٩/١٩٨٩ [١٢]، واعلنت عن قيام مستوطنة «بات سديه» في القطاع ضمن الاتفاق الحكومي. ومن الجدير ذكره ان الاتفاق الائتلافي، قد اشار، في البند الخاص بالمستوطنات الى اقامة ثلاث مستوطنات جديدة في قطاع غزة هي:

ـ مستوطنة بات سديه جنوب خان يونس في اقليم قطيف وتحت تصرفها ٦٠٠ دونم.

ـ مستوطنة قطيف خ بالقرب من بات سديه وتحت تصرفها ٣٠٠ دونم.

ـ مستوطنة دوجيت شمال غزة وعلى مسافة بضعة كيلومترات من مخيم جباليا وتحت تصرفها ٦٠٠ دونم.

وكانت هآرتس (٧/٩/١٩٨٩) قد نقلت تصريحات لـ«تسفي هاندل» رئيس مجلس «غوش قطيف» اطلقها اثناء زيارة قام بها خمسة اعضاء من اللجنة الاقتصادية التابعة للكنيست الى مستوطنات قطيف في القطاع، وفي هذه التصريحات قال هاندل: «ان مجلس غوش قطيف قرر عدم تشغيل العرب، ولذلك يوجد لدينا، اليوم ٥٠٠ مكان عمل شاغر» مطالبا اللجنة ان «تقرر مبدئيا المساعدة في جلب عمال يهود من اوفيكم وسديروت وغيرها عن طريق اتمام الدخل لهؤلاء العمال»، واضاف هاندل «انه في شهور الصيف استوعب في غوش قطيف اكثر من ٧٠ عائلة جديدة، منها ٢٥ عائلة في المستوطنتين الجديدتين بات سديه وكفار دروم». ونقلت الصحيفة تصريحات لعضو الكنيست (معراخ) «شوشانا اربيلي الموزلينو» في المناسبة ذاتها، وفيها «انه لا يجوز لدولة اسرائيل التخلي عن منطقة غوش قطيف، ولا يجوز ان تتكرر مأساة الاجلاء في مشارف رفح» موضحة ان هدف الزيارة «تشجيع الطلائعيين الذين يقومون بعمل رائع في المنطقة» ومضيفة «ان هذا الاستيطان أمني» [١٣].

الاستيطان والانتفاضة:

كنا أميل الى تثبيت ملاحظة في مطلع هذه المقالة حول تأثيرات الانتفاضة على تراجع الجهود الاستيطانية، لكننا آثرنا ادراجها في السياق لاجل القول بأن فعالية الانتفاضة اسهمت في التقليل من حمى الاندفاع الاستيطاني، وتحديدا في منطقة قطاع غزة.

غير ان امراً كهذا لا يجوز الركود اليه كحقيقة منتهية. ذلك ان النزعة الاستيطانية للصهاينة قائمة، وكنا ذكرنا ان هدفها، خلق الوقائع الجديدة، والحقائق المنتهية، وربما اقترب تصريح الموزلينو الوارد في سياق الموضوع، من الواقع تماما، عندما قال بان هدف هذا الاستيطان (في قطاع غزة) أمني. بمعنى الزج بكتلة مستوطنين في مواجهة الجماهير الفلسطينية، وتقطيع اوصال التجمعات السكانية العربية وضرب عامل الكثافة، بما هو مساعد في جعل القطاع بؤرة ذات نشاط مقاوم عالي التأثير والفعالية.

ان المستوطنات في القطاع والتي يقرب عددها من (٢٠) مستوطنة تجسد الدافع الامني وراء الاستيطان الصهيوني في هذه المنطقة، غير ان حقائق واضحة يجب ان تدرج في الحسبان ايضا. منها:

ان اقبال المستوطنين على سكنى مستوطنات غزة منخفض عموماً، ويصاعد في انخفاضه صعوبة الاوضاع هناك على اكثر من صعيد، لاسيما بعد ان فقدت عمليات «الاستيطان الطلائعي» وهجها في الكيان الاسرائيلي، وحيث المهاجرين الجدد أميل الى الدعة والاسترخاء، أميل الى الرغبة في حياة مريحة وظروف افضل، لا الى الاندفاع في مواجهات. وقطاع غزة الذي يعيش انتفاضة تقر المصادر الصهيونية بعدم القدرة على تقويضها، ليس بالمكان المريح، هذا اذا استثنينا مشكلات اخرى، كالمياه، وضعف

الموارد، وانحسار الرقعة الزراعية. وكلها عوامل تجعل الاستيطان في القطاع، عملية مكلفة، وغير مرغوبة على الاطلاق.

ويتمثل الخيار الاسرائيلي اليوم بالدفع القسري للمهاجرين اليهود السوفيات نحو مستوطنات القطاع، لاسيما وان في هذه المستوطنات بيوت مقامة بينما أزمة السكن تمسك بتلابيب الاسرائيليين، ولكن هل سيخدم الدفع القسري، الاهداف الاسرائيلية من وراء عملية الاستيطان ككل؟

ان اجابة مستندة الى قراءة المعطيات القائمة حول نوعية ورغبات المهاجرين اليهود السوفيات تجعلنا نقترح، بأن دفعا كالمشار اليه ربما عاد بنتائج عكسية، على اوضاع المهاجرين عموما.

واذاً أي الخيارات يجد الاسرائيليون أمامهم؟

الهوامش:

(١) (٢) عبدالحفيظ محارب، الاستيطان الاسرائيلي في المناطق المحتلة في حرب حزيران، **شؤون فلسطينية**، العدد ٣/تموز ١٩٧١، ص٨٦، ص١١٠.

(٣) عبدالرحمن ابو عرفة، **الاستيطان التطبيق العملي للصهيونية**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ودار الجليل للنشر، الطبعة الاولى ١٩٨١، ص٢٦٧ ـ ص٢٧٢.

(٤) دراسة د. الدويك، وردت في **تقرير خاص** لمكتب سنابل، القدس.

(٥) عبدالحفيظ محارب، مصدر سبق ذكره، ص١١٠.

(٦) ابو عرفه، مصدر سبق ذكره. ص٢٦٧ ـ ٢٧٢.

(٧) خالد عايد، **الاستعمار الاستيطاني للمناطق العربية المحتلة خلال عهد الليكود ١٩٧٧ ـ ١٩٨٤**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت طبعة اولى ١٩٨٦، ص٢٤٩، ص٢٥٨.

(٨) **هآرتس** ١٩٨٨/١١/٨، وردت في الارض، العدد ١٢، السنة ١٥، ك١ ١٩٨٨، ص٦٥.

(٩) المصدر نفسه.

(١٠) انظر المصدر نفسه.

(١١) **الارض** العدد ٦، السنة ١٦، حزيران ١٩٨٩، ص٧٨.

(١٢) **الارض** العدد مزدوج ٨ ـ ٩، آب، ايلول ١٩٨٩، السنة ١٦، ص١١٨.

(١٣) **الارض**. العدد ١٠، ت١ ١٩٨٩، السنة ١٦، ص٧١ ـ ٧٢.

الإجراءات الصهيونية حيال مياه قطاع غزة

حسام شحادة

في حزيران/ يونيو عام ١٩٦٧، تمكنت القوات الصهيونية من احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي الساعات الاولى، لاحتلالها، سارعت سلطات الاحتلال، الى اعتماد سياسة نهب منظم ومدروس لمياه الاراضي الفلسطينية المحتلة، حيث اصدرت وخلافا لكل الاعراف والمواثيق الدولية الخاصة بوضع الارض وحقوق السكان في ظل الاحتلال، عددا من الاوامر العسكرية، وضعت بموجبها جميع مصادر المياه العربية، تحت سيطرتها، المباشرة والكاملة (الامر العسكري رقم ٧/٩٢، حزيران/ يونيو ١٩٦٧، والامر العسكري رقم ٥٨ لسنة ١٩٦٨، وباشرت بعد ذلك باتباع مختلف الوسائل والاساليب لانتزاع مصادر المياه من اصحابها سكان الاراضي المحتلة.

وفي العاشر من آب/ اغسطس ١٩٩٠، اعلنت وزارة الزراعة الصهيونية التي يتولى مهامها رفائيل ايتان، رئيس اركان الجيش الاسرائيلي السابق، في نشرة لها، ضرورة احتفاظ اسرائيل بالسيطرة على مصادر المياه الواقعة في الضفة الغربية وقطاع غزة، بما في ذلك استمرار السيطرة على البنية الاساسية التي تشمل، امدادات المياه، وشبكات الطرق الضرورية لتشغيلها وصيانتها والوصول اليها، حيث ان مورد المياه شحيح للغاية في «اسرائيل» التي ستحتاج الى زيادة كميات المياه لديها، وان السيطرة على موارد المياه هي من الأهمية والحيوية بحيث لا يمكن تركها في ايدي الفلسطينيين[1]، وبذلك تكون موضوعة المياه، من اهم موضوعات الصراع العربي ـ الصهيوني، حيث ان التحكم بمصادر المياه يتيح بالضرورة حتمية التحكم بالارض، وتاريخيا، فقد بدأ الصراع على المياه في فلسطين مع بدايات الهجمة الاستيطانية الصهيونية وقبل ان تتمكن القوى الاستعمارية من انضاج وبلورة المشروع الصهيوني الى كيان على ارض فلسطين في عام ١٩٤٨، حيث اقيمت المستوطنات الاولى في فلسطين بالقرب من المصادر الوفيرة والغنية بالمياه، كما ان مشروع روتنبرغ لاستغلال مياه نهر الاردن في توليد الطاقة الكهربائية، تم تأسيسه في الثلاثينات برعاية سلطات الانتداب البريطاني.

وبالنظر الى التطور الحاصل داخل الكيان الصهيوني في جميع المجالات الاقتصادية، ونظرا لحاجة الكيان المتزايدة الى التوسع والاستيطان، خاصة في ظل طوفان الهجرة اليهودية، نرى من الضرورة،

استنة واستنهاض كل الجهود والامكانات، المحلية، والوطنية، والقومية، للوقوف على حقيقة الوضع المائي للاراضي المحتلة في ظل الاجراءات والسياسات المائية الصهيونية، واثار ذلك على الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية لسكان الاراضي المحتلة، وبالتالي على مستقبل الصراع العربي ـ الصهيوني. وفي هذا الاتجاه سنرى ما هي حقيقة الوضع المائي في قطاع غزة واثاره على السكان وما هي مؤشراته المستقبلية.

● مصادر المياه في قطاع غزة:

يشكل قطاع غزة الجزء الجنوبي الغربي من الساحل الفلسطيني، بطول ٤٥كم، وعرض لا يتجاوز ٨كم، وتبلغ المساحة الكلية لقطاع غزة (٣٢٧)كم مربع، وتذكر مصادر اخرى ان هذه المساحة تبلغ (٣٦٠) الف دونم، وقد بلغت نسبة المساحة المزروعة منها في عام ١٩٦٩ نحو (٢٢٪)، وتبلغ هذه النسبة اليوم نحو (٥٨٪)[٢]، يروى نحو نصفها من الابار بشكل اساسي، وتحتل البيارات ما يقارب من $\frac{1}{3}$ المساحات الصالحة للزراعة داخل القطاع، ونحو ثلثي المساحات المروية، وهي تساهم بنصف الانتاج الزراعي[٣]. ويمكن اجمال المصادر المائية في قطاع غزة على النحو الآتي:

ـ المياه الجوفية:

تعتبر المايه الجوفية، المصدر المائي الوحيد في قطاع غزة، وتبلغ حوال ١٠٠ مليون م٣[٤] وتشبع المياه الجوفية او يسد النقص الحاصل فيها، اما من مياه الامطار (٤٠ مليون م٣ سنويا) او من المياه السطحية القادمة من جهة الشرق (١٠ـ٢٠ مليون م٣ سنويا)، او من مياه الصرف الزائدة الناتجة عن اعمال الري والمجاري، وتقدر هذه بحوالي (٢٠ مليون م٣ سنويا)[٥]

يتراوح عمق المياه الجوفية عن سطح الارض في قطاع غزة ما بين (٢٠ ـ ٨٠ متر)، وقد يصل العمق الى (١٠٠ متر) ويقل حتى ثمانية امتار في الجهات الغربية من البحر، ويبلغ طول خزان المياه الجوفي في قطاع غزة حوالي (٥٠كم) ويتراوح عرضه ما بين (٨ ـ ١٢كم)، أي أن مساحته تبلغ حوالي (١٠٠ كم٢)[٦]

الامطــــار:

تتفاوت معدلات الهطولات المطرية السنوية في قطاع غزة، ففي حين يبلغ معدل سقوط الامطار السنوي في المناطق الشمالية في قطاع غزة حوالي (٣٧٠مم)، فان هذه الكمية تقل الى حوالي (٢٠٠مم) في المناطق الجنوبية، ويبلغ معدل تساقط الامطار في القطاع بصورة عامة حوالي (٢٧٥مم) سنويا، وتتساقط الامطار بصفة عامة خلال سبعة اشهر من (تشرين اول/ اكتوبر حتى نهاية نيسان/ ابريل)، ومعظم كمياتها المحسوسة (ثلثي الكمية) تتساقط خلال ثلاثة اشهر من كانون اول/ ديمسبر حتى نهاية شباط/ فبراير، ويبلغ متوسط عدد الايام التي تتساقط فيها الامطار سنويا حوالي (٥٠) يوما[٧]

ـ المياه السطحية:

لا يوجد في قطاع غزة اي مصدر للمياه السطحية، خلافا لما هو عليه الحال في الضفة الغربية، الا

ان هناك وادي غزة الذي يجري حوالي نصف شهر في السنة ويقع ما بين مدينة غزة ودير البلح، وكل مياه هذا الوادي الموسمية كانت تصب في البحر المتوسط، قبل ان تقيم عليه سلطات الاحتلال بعض السدود المائية الانتشارية لتغذية آبار المستوطنات الصهيونية.

ويلاحظ في قطاع غزة، وجود عمليات ضخ زائدة عن الكميات المسموح بها، تقدر بحوالي (٢٠ ـ ٣٠) مليون متر مكعب سنويا، واذا ما بقيت كميات الامطار ثابتة (٤٠ مليون م٣ سنويا)[٨]، فان الامر يحتاج الى تغذية المياه الجوفية بحوالي (٢٠ ـ ٣٠ مليون م٣)، لوقف هجوم مياه البحر المالحة حتى تصبح المياه المستعملة للري اكثر نجاعة.

● الابار الارتوازية في قطاع غزة

تشير بعض المصادر الى ان عدد الابار الارتوازية في قطاع غزة (٤٤٢) بئرا عام ١٩٤٩، ووصل هذا العدد الى (٦٠٤) بئرا عام ١٩٥٩، والى (٨٦١) بئرا عام ١٩٦٤، وفي عام ١٩٦٨، وصل العدد الى حوالي (١٢٠٠) بئرا[٩].

ونتيجة لزيادة مساحات الاراضي الزراعية المروية، والزيادة الطبيعية في عدد السكان والاستيطان في القطاع، ازداد عدد الابار الارتوازية حيث وصل في عام ١٩٨٠، استنادا الى المعلومات التي نشرها التقرير الرسمي للحكم العسكري خلال هذه الفترة الى (١٧٧٥) بئرا، يستغل منها حوالي (١٢٠) مليون م٣ سنويا.[١٠]

ويجري تعويض (٧٠ ـ ٨٠) مليون م٣ من هذه المياه فقط من الامطار، لهذا، فان النقص في المياه الجوفية يتراوح ما بين (١٥ ـ ٢٠) مليون م٣، ويعوض هذا النقص من خلال تسرب مياه البحر الى المياه الجوفية منما يؤدي الى اضافة كمية من الملح تتراوح ما بين (١٥ ـ ٢٥) مغ الى كل ليتر من المياه الجوفية سنويا، وتصل كمية الكلور في ليتر المياه حوالي (٤٠٠) مغ في حوالي (٦٠٪) من مياه القطاع[١١]

وفي عام ١٩٨٦، بلغ العدد الاجمالي للابار الارتوازية (١٩١٨) بئراً، منها (١٠٣) ابار لا تعمل وبذلك يصبح عدد الابار العاملة (١٨١٥) بئرا للعام نفسه، واذا ما اضفنا الى ذلك العدد (٣١) بئرا حفرتها شركة «مكوروث» الصهيونية في المنطقة الجنوبية، وستة ابار لوكالة الغوث يصبح العدد الاجمالي (١٨٥٢) بئرا[١٢]، عدا عن ابار المستوطنات الاسرائيلية الواقعة شمالي مدينة غزة والتي لم تتوفر لدينا معلومات عن عددها وطاقة كل منها. هذا في حين تشير مصادر اخرى الى ان عدد الابار الارتوازية في القطاع (١٨٠٠) بئرا، منها (١٦٣٨) بئرا[١٣] للزراعة والباقي لمياه الشرب ولا تتوفر معلومات موثقة حول حجم النهب الصهيوني من مياه قطاع غزة.

● استهلاك المياه في قطاع غزة:

الزراعة هي المستهلك الاكبر للمياه، وحسب المعطيات الاحصائية لعام ١٩٨٥، فان المساحة الاجمالية لقطاع غزة تبلغ (٣٦٠) الف دونم، يستغل منها في الزراعة (٢١٤) الف دونم تمثل (٥٩.٤٪) من مساحة القطاع، وتوزع هذه المساحة حسب انواع المحاصيل الى (٦٥) الف دونم حمضيات، و (٢٠)

الف دونم فواكه مروية و (٣٥) الف دونم خضار مروية و (٢٤) الف دونم خضار بعلية، وبذلك يمكن القول ان اجمالي الاراضي المروية يبلغ (١٣٠) الف دونم يمثل حوالي (٦٣٪) من اجمالي الاراضي المزروعة في قطاع غزة بما فيها الاحراش، ويبلغ الاستهلاك المائي للاغراض الزراعية في قطاع غزة من المياه الجوفية حوالي (٧٥) مليون م٣ سنويا تمثل (٧٥ ـ ٨٠٪) من اجمالي السحب المائي من المياه الجوفية البالغة قرابة (١٠٠) مليون م٣[١٤].

اما في مجال الاستهلاك المنزلي والصناعي في قطاع غزة، فقد بلغ (٢٠ ـ ٢٥) مليون م٣ سنويا، مع العلم ان عدد السكان (٦٥٠) الف نسمة، ويشار الى ان استهلاك مدينة المجدل البالغ عدد سكانها حوالي (٦٠) الف نسمة، هو حوالي (١٨)الف م٣ من المياه يوميا، في حين ان مدينة خانيونس والتي يبلغ عدد سكانها حوالي (١٠٠) الف نسمة تستهلك (٨) الاف م٣ من المياه يوميا[١٥]، وهو الامر الذي يبين مدى الظلم الذي يحيط بالمواطن الفلسطيني تحت حكم الاحتلال الصهيوني.

● **ازمة المياه في قطاع غزة**

الاوضاع المائية في قطاع غزة يمكن ان توصف بأنها قنبلة موقوتة على وشك الانفجار، فالطبقات الصخرية المائية التي تغذي المنطقة بحاجتها من الماء تتعرض لضغوط استهلاكية كبيرة. وفي عام ١٩٨٥ زاد استهلاك الماء للاغراض الزراعية والمحلية عما تنتجه هذه الطبقات الصخرية بما يعادل (٥٠٪)، الامر الذي ادى الى تلوث المياه. وتلوث الموارد المائية في غزة وصل الى ابعاد تنذر بالكارثة، كما ان الاكثار من استخدام المواد الكيمياوية وادوية مكافحة الحشرات والافات الزراعية والاسمدة بشكل مصدرا محتملا للتلوث، ونظام التصريف غير جيد والمياه العادمة لا تخضع للمعالجة. وقبل مدة، اصدرت الحكومة الاسرائيلية تقريراعن الادارة المدنية في الضفة الغربية وقطاع غزة، جاء فيه ان نظام التصريف في تلك المناطق يهدد باصابة الصخور الرسوبية التي تنتج الماء بالتلوث ويحذر التقرير من انه: «اذا لم يتم التوصل الى حل للمشكلة فانها سوف تتفاقم وتسبب اضرارا كارثية، والاستثمارات المالية التي ستخصص لمعالجتها ستصبح اكبر بكثير من الاستثمارات المطلوبة في الوقت الحاضر، وتحسين نظام التصريف في غزة وحده سيكلف ما يزيد عن (١٦) مليون دولار[١٦] حسب التقديرات الحالية، وقد حاولت منظمات الامم المتحدة والمتبرعون والوكالة الامريكية للتنمية العالمية USAID، والمؤسسات غير الحكومية، معالجة هذا الوضع ولكن هذه المحاولات ظلت محدودة الى حد كبير.

وعلى الرغم من ان القطاع يعاني مشكلة مياه حادة، الا ان سلطات الاحتلال عمدت الى استغلال المياه السطحية المحدودة هناك لاغراض الاستيطان الاستعماري في القطاع غير آبهة بالاضرار الفادحة التي يلحقها هذا الاستغلال باقتصاديات القطاع، وقد قامت شركة «مكوروت» الصهيونية بتنفيذ مشروعين لترشيح المياه وتجميعها لاستخدامها في خدمة المستوطنات.

من جانب آخر فان قطاع غزة ورغم محدودية مصادره المائية، فان معدلات النمو الطبيعي للسكان مرتفعة قياسا بغيرها من المناطق، حيث تبلغ نسبة الزيادة الطبيعية (٤,٣٪) وهو نمو سريع ومستمر

وسيؤثر على معدلات استهلاك المياه، يضاف الى ذلك الهجرة اليهودية الكثيفة واقامة المزيد من المستوطنات في اراضي القطاع، وهو ما سيؤدي الى استنزاف مصادر المياه الخاصة بالسكان العرب.

وفي قطاع غزة يلاحظ، انه في حين بلغ الاستهلاك السنوي (٩١) مليون م٣، فان حجم التعويض المتحقق بفعل مياه الامطار لا يتجاوز (٦٠) مليون م٣[١٧]، الامر الذي يؤدي الى زيادة نسبة الملوحة في مياه القطاع وانخفاض مواصفات مياه الشرب هناك بنسبة (١٠٪) عن تلك التي تقررها وزارة الصحة الاسرائيلية نفسها، وتؤكد المعلومات ان حوالي ثلث قرى الضفة الغربية وحوالي (٤٠٪) من سكان مخيمات غزة و (١١٪)[١٨] من منازل مدينة غزة نفسها لا زالت تفتقر حتى الآن الى وجود شبكة مياه عام للشرب.

● **سياسة تعطيش الارض في غزة**

مع ان قطاع غزة، يعاني مشكلة مياه حادة، الا ان سلطات الاحتلال عمدت الى استغلال المياه السطحية المحدودة هناك لاغراض الاستيطان، غير آبهة بالاضرار الفادحة التي يلحقها هذا الاستغلال باقتصاديات القطاع، وقد قامت شركة «مكوروت» الصهيونية بتنفيذ مشروعين لترشيح المياه وتجميعها لاستخدامها في المستوطنات[١٩]، الاول في منطقة رمال السميري الواقعة بين دير البلح وخانيونس، وقد اقيم لتزويد المستوطنات الثلاث في كتلة قطيف بالمياه وكلف (٩,٦) مليون ليرة اسرائيلية، والثاني في منطقة ام الكلاب بين خانيوس ورفح، حيث خططت سلطات الاحتلال لاقامة اربع مستوطنات قرب مستوطنة سوراج.

وبالرغم من قلة عدد المستوطنات في القطاع (٢٧) مستوطنة، فقد فرضت سلطات الاحتلال قيودا مشددة على استخدام المياه في غزة، فمنعت نهائيا حفرآبار جديدة وحددت كمية المياه المسموح بضخها، وقامت بتركيب عدادات على هذه الابار، وفرضت غرامات شديدة على الذين يضخون كميات تفوق تلك المحددة لهم، في الوقت الذي قامت فيه هذه السلطات بحفر العديد من الابار على طول الشريط الحدودي الشرقي لقطاع غزة، وتقع هذه الابار على مجاري المياه الجوفية الرئيسية المنحدرة من جبال الضفة الغربية الجنوبية والتي كانت تغذي الاحواض المائية في القطاع[٢٠]. وقد نجم عن ذلك انقطاع كميات هامة من المياه العذبة التي كانت تصل من جبال بئر السبع والخليل الى مناطق الاحواض الجوفية في القطاع، كما حفرت سلطات الاحتلال آبارا على طول الخط الفاصل بين الاراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨، والاراضي الفلسطينية التي احتلت عام ١٩٦٧، وأقامت العديد من السدود المائية الانتشارية على الاودية الرئيسية[٢١] المؤدية الى قطاع غزة، مثل السدود المقامة على وادي غزة.

هذا، في الوقت الذي قامت فيه سلطات الاحتلال باغلاق (٢٥) بئرا ارتوازيا في منطقة (الزوايد)، في قطاع غزة، وذلك بحجة عدم حصولها على تصاريح خاصة لحفرها[٢٢]، وفي عام ١٩٨٣ طلبت سلطات الاحتلال من اصحاب (٤٢) بئرا في رفح ضرورة اغلاقها تحت طائلة تقديمهم للمحكمة العسكرية[٢٣]، علما بأن الابار المذكورة ينطبق عليها قرار دائرة الزراعة في القطاع لعام ١٩٨٢، والذي سمح بحفر

هذه الابار دون الحصول على ترخيص مسبق اذا كانت لا تبعد عن الشاطيء اكثر من (٥٠٠) متر.

ومن اجل تقنين استخدام المياه في قطاع غزة، منعت سلطات الاحتلال نهائيا، زراعة الحمضيات ولذلك بقيت المساحة المزروعة بالحمضيات على حالها منذ عام ١٩٦٧، وهي في حدود (٧٠) الف دونم[٢٤]، بل ان سلطات الاحتلال شجعت المزارعين على اقتلاع اشجار الحمضيات واعلنت عن مكافآت تشجيعية لمن يقوم بذلك، ومن الجدير ذكره ان ٢٥٪ من اشجار الحمضيات قد تم اجتثاثها[٢٥]. كما اتخذت سلطات الاحتلال خطوات لمصادرة خمسة الاف دونم من الاراضي المزروعة بكروم العنب في القطاع، وخاصة المناطق التي يوجد فيها آبار يمكن ان يلجأ المواطنون الى مياهها.

كما حددت سلطات الاحتلال معدل ري الدونم بحوالي (٦٣٠)م٣ فقط سنويا، في حين بلغ هذا المعدل في الزراعة الاسرائيلية حوالي (١٠٠٠)م٣،[٢٦]، ورغم ان الاحتلال يدعي ان تقييد الاستهلاك المائي في الاراضي المحتلة جاء لدفع المزارعين الفلسطينيين نحو تطوير الفن الانتاجي في نشاطهم، وكذلك بهدف الاستغلال الاقل للمياه، فانه يلاحظ ان هذه التحديدات لم يتم الزام المستوطنين بها، حيث بلغت كمية المياه التي استخدمها المستوطنون حوالي (٣٦) مليون م٣، أي بزيادة تبلغ (٣٦٪)[٢٧]، عما هو مخصص لهم رسميا من سلطات الاحتلال، وهذا يعادل ربع استهلاك الضفة الغربية، في حين ان عدد المستوطنين لا يتجاوز (٨٪) من اجمالي سكان الضفة. كما تشير التقديرات المتوفرة انه في حين يتجاوز معدل الاستهلاك العام للفرد اليهودي (٥٣٧)م٣ سنويا، فانه لم يتجاوز (١٤٢) م٣ سنويا للفلسطيني، اما معدل الاستهلاك المنزلي فقد بلغ لليهودي (٨٦)م٣ سنويا، أي نحو سبعة اضعاف مثيله العربي البالغ (١٣)م٣ سنويا فقط[٢٨].

● سياسة الاستيطان:

في سياستها الاستيطانية داخل قطاع غزة، اصطدمت قوات الاحتلال بعقبات كثيرة حالت دون البدء بعملية الاستيطان في القطاع حتى عام ١٩٧٠، وذلك لاسباب ثلاثة[٢٩].

١) ان الوضع الامني في القطاع لم يكن مهيأ للبدء بعملية الاستيطان بعد نكسة حزيران/ يونيو عام ١٩٦٧ مباشرة.

٢) ندرة الاراضي الصالحة للاستيطان، حيث ان كل الاراضي الصالحة للزراعة في القطاع كانت مستغلة تماما.

٣) الكثافة السكانية العالية في القطاع والتي تعتبر من اكثر مناطق العالم اكتظاظا بالسكان، حيث يحتل كل (١٤٠٠) شخص من سكان قطاع غزة كيلو متر مربع واحد والتي عملت سلطات الاحتلال على خلخلتها عن طريق اخلاء مخيمات اللاجئين المنتشرة في القطاع بحجة اعادة تنظيمها وشق شوارع واسعة فيها، الامر الذي ادى الى ترحيل سكان المخيمات واعادة توطينهم في اماكن اخرى خارج قطاع غزة والمناطق المحاذية لسيناء من القطاع.

ورغم هذه العقبات جميعا، فقد بدأت السلطات الصهيونية بحملتها الاستيطانية في قطاع غزة يوم

٣/١٢/ ١٩٧٠، ومنذ ذلك التاريخ وحتى اليوم اقامت سلطات الاحتلال في القطاع (٢٧) مستوطنة[٣٠]، كما عملت على مصادرة اجزاء واسعة من اراضي القطاع بلغت مساحتها حتى مطلع عام ١٩٨٨ (١٤٦,٢٧٣) الف دونما اي ما يتجاوز (٣٠٪) من اراضي القطاع الذي تبلغ مساحته (٣٦٠,٥٠٠) دونم[٣١].

ولأن سياسة الاستيطان الصهيوني تتضمن عمليات تفريغ تدريجية واسعة لاراضي قطاع غزة من اصحابها الشرعيين مقابل زج اعداد كبيرة من المستوطنين الصهاينة مكانهم، فقد عمل المسؤولون الصهاينة على تنفيذ سياسة تهجير قسري لمواطني القطاع، وعلى جلب مئات اليهود المهاجرين من دول العالم المختلفة للمستوطنات الاسرائيلية المقامة على اراضي القطاع، فبعد حزيران يونيو عام ١٩٦٧، تعرض سكان القطاع لهجرة قسرية دفعتهم للهجرة الى خارج القطاع، حيث ازدادت معدلات الهجرة من (٢٣٠٠) عام ١٩٧٠ الى (٣٨٠٠) عام ١٩٧٥ ووصلت الى (٦) الاف عام ١٩٧٩/[٣٢]، وخلال عام ١٩٨٠ ـ ١٩٨١ وصلت نسبة الهجرة من القطاع الى حوالي (٧٥٪) من نسبة الزيادة الطبيعية علماً بأن معدل النمو السكاني خلال هذه الفترة كان ٢.٣٪[٣٣]، ثم توالت هجرتهم حتى بلغ عدد المهاجرين منهم حتى عام ١٩٨٤، (٩٠,٠٠٠ مهاجر)[٣٤] وبالمقابل، بلغ عدد المستوطنين في قطاع غزة حتى نهاية عام ١٩٨٧، (٢٢٠٠) مستوطن مقابل (٦٥٠) الف عربي (٤٠٠ الف منهم من لاجئي عام ١٩٤٨) و (٥٠٪) منهم ما دون سن ١٤ سنة، مع العلم ان قسم الاستيطان في الوكالة اليهودية الذي يرئسه متنياهو دروبلس اعد خطة لان يكون في القطاع حتى عام ١٩٩٠، (٢٠,٠٠٠) مستوطن وحتى عام ٢٠٠٠، (٣٠,٠٠٠) مستوطن.[٣٥]

وقد حصل تطور في حجم الاستيطان في الثلاث سنوات الاخيرة (٩٨٧ ـ ٩٩٠)، حيث بلغ عدد المستوطنات (٢٧) مستوطنة، ووصل عدد المستوطنين اكثر من (٢٥٠٠) مستوطن، وبلغ مجموع الاراضي المصادرة من القطاع (١٦٤, ٣٠٠)[٣٦] دونم اي ما نسبته (٤٦٪) من مجموع مساحة القطاع وهي موزعة على النحو التالي[٣٧]:

(٩٣,٦٦٠) دونم للاغراض الاستيطانية و (١,٩٠٠) دونم لمعسكرات الجيش و (١١,٦٠٠) دونم للطرق التي تربط المستوطنات و (١٠,٠٠٠) دونم مناطق تشجير.

● نتائج سياسة الاستيطان وتعطيش الارض:

كان من نتائج السياسة المائية والاقتصادية التخريبية التي انتهجتها سلطات الاحتلال في القطاع، تراجع اسهام الزراعة في الناتج القومي الاجمالي، وتزايد معدلات الهجرة الى خارج القطاع، وتزايد عدد العاطلين عن العمل الباحثين عن عمل يوميا في الكيان الصهيونهي. حيث لوحظ تناقص اسهام الزراعة من (٣٤,٤٪) من مجموع الناتج القومي عام ١٩٦٦، الى نحو (٣٢,٧٪) في عام ١٩٧٦[٣٨]، وكذلك تزايد معدلات الهجرة الصافية الى خارج القطاع الى ان بلغ العدد في عام ١٩٨٤ حوالي (٩٠) الف مهاجر[٣٩].

كما تراجعت مساحة الاراضي المزروعة بالحمضيات، وتراجع اسهامها، بالتالي في الناتج الزراعي، مع ان الحمضيات تشغل المكانة الاولى من بين فروع النشاط الزراعي الاخرى في القطاع، حيث تشغل

مساحة (٤٢٪) من اجمالي المساحة المزروعة البالغة نحو (٧١) الف دونم، وحوالي (٥٧٪) من مجموع مساحة الاشجار المثمرة، كما ان الحمضيات تساهم بحوالي (٤٥٪) من الدخل الزراعي الاجمالي كمعدل وسطي لثلاث سنوات من ١٩٧٩ حتى ١٩٨١[٤٠].

كما ان سلطات الاحتلال، ومن خلال اجراءاتها وسياستها المائية والاقتصادية والاستيطانية داخل الضفة وقطاع غزة، تمكنت من تحقيق هدفين صهيونيين على غاية من الاهمية[٤١].

١ ـ تقليص قدرة الانتاج الزراعي للفلسطينيين، وتوفير النهب الامثل للمياه، وفي قطاع غزة ذو المساحة الزراعية المحدودة اصلا، اتبعت سلطات الاحتلال سياسة الاستيلاء على الاراضي الزراعية فالمستوطنون في القطاع والبالغ عددهم (٢٥٠٠)، استولوا على نحو (٣٥) الف دونم من مساحة الاراضي المستغلة زراعيا والتي تقدر بنحو (٢٠٠) الف دونم، مما حرم فلسطينيو القطاع (وعددهم ٦٥٠ الف) ما يقارب من سدسي مساحة اراضيهم الزراعية، وفي المساحة الزراعية المتبقية بين ايدي الفلسطينيين يتم ري (١١٠) الاف دونم اي بواقع (٦٧٪) من اجمالي الاراضي الزراعية. والهدف الصهيوني من هذه السياسة هو تضييق سبل العيش على السكان الفلسطينيين وذلك لفرض دفعهم الى الهجرة وبالتالي تفريغ الارض بالتدريج، ولكن بصورة مستمرة.

● **ازمة المياه داخل الكيان الصهيوني:**

بالرغم من كون، الكيان الصهيوني، يغتصب من الضفة الغربية والجولان ولبنان على الترتيب: (٧٥٠)، (٢٠٠)، (٤٥٠) مليون م٣ من المياه سنوياً[٤٢]، فان كل هذه المياه فضلا عن الموارد المائية للاراضي العربية الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨، لا تكاد تكفي بالكاد احتياجات الكيان الصهيوني المتزايدة، في الوقت الراهن، نتاج الزيادة غير الطبيعية في عدد السكان عبر الهجرة اليهودية المترافقة مع توسع زراعي وصناعي ادى الى ازدياد الاستهلاك المائي بدرجة كبيرة عن الايراد المائي المتجدد. حيث تقدر كمية المياه المفترض ان تستهلكها «اسرائيل» كل عام ما بين (١,٧ الى ١,٨) مليار م٣[٤٣]، الا ان «اسرائيل» تستهلك في حدود ملياري م٣ مما يؤدي الى وصول العجز المتراكم سنويا الى حوالي (٣٠٠) مليون م٣، الامر الذي يؤدي الى حدوث عجز مائي بحوالي (١,٥ ـ ١,٦) مليار م٣، وهي تعادل كمية الاحتياجات الاسرائيلية السنوية[٤٤]. وكان استهلاك المياه في «اسرائيل» عام ١٩٤٨، (٢٢٠) مليون م٣ سنويا، ومنذ ذلك الحين ازداد هذا المعدل بشكل مستمر. وتقدر كميات المياه المستهلكة في «اسرائيل» والاراضي المحتلة هذه الايام بدون قطاع غزة ـ (٢,١٥٠) مليار م٣ سنويا، منها (١,٤٤٥) مليار م٣ في الزراعة (٧٥٪ من الاحتياجات المائية) و (١٠٠) مليون م٣ في الصناعة و (٤٣٥) مليون م٣ في باقي المجالات المدنية اضافة الى (١٠٥) ملايين م٣ للاستهلاك في الضفة الغربية، و (٦٠) مليون م٣ نقص (اي الكمية التي لا تعيدها الطبيعة دوريا)[٤٥]

وكانت «اسرائيل» تسحب من جوف الارض (٩٥٠) مليون م٣ و (٦٠٠) مليون م٣ من بحيرة طبريا و (٩٠) مليون م٣ من مياه الفيضانات و (٦٠) مليون م٣ من مصادر اخرى و (٢٠٠) مليون م٣ من

مصادر مستقلة، مثل خزانات لاستيعاب مياه الفيضانات ومياه الينابيع والجداول وتحلية المياه المالحة، وهذا يعني ان مرفق المياه يعاني نقصا بنحو (٢٥٥) مليون م٣ من المياه في السنة[٤٦].

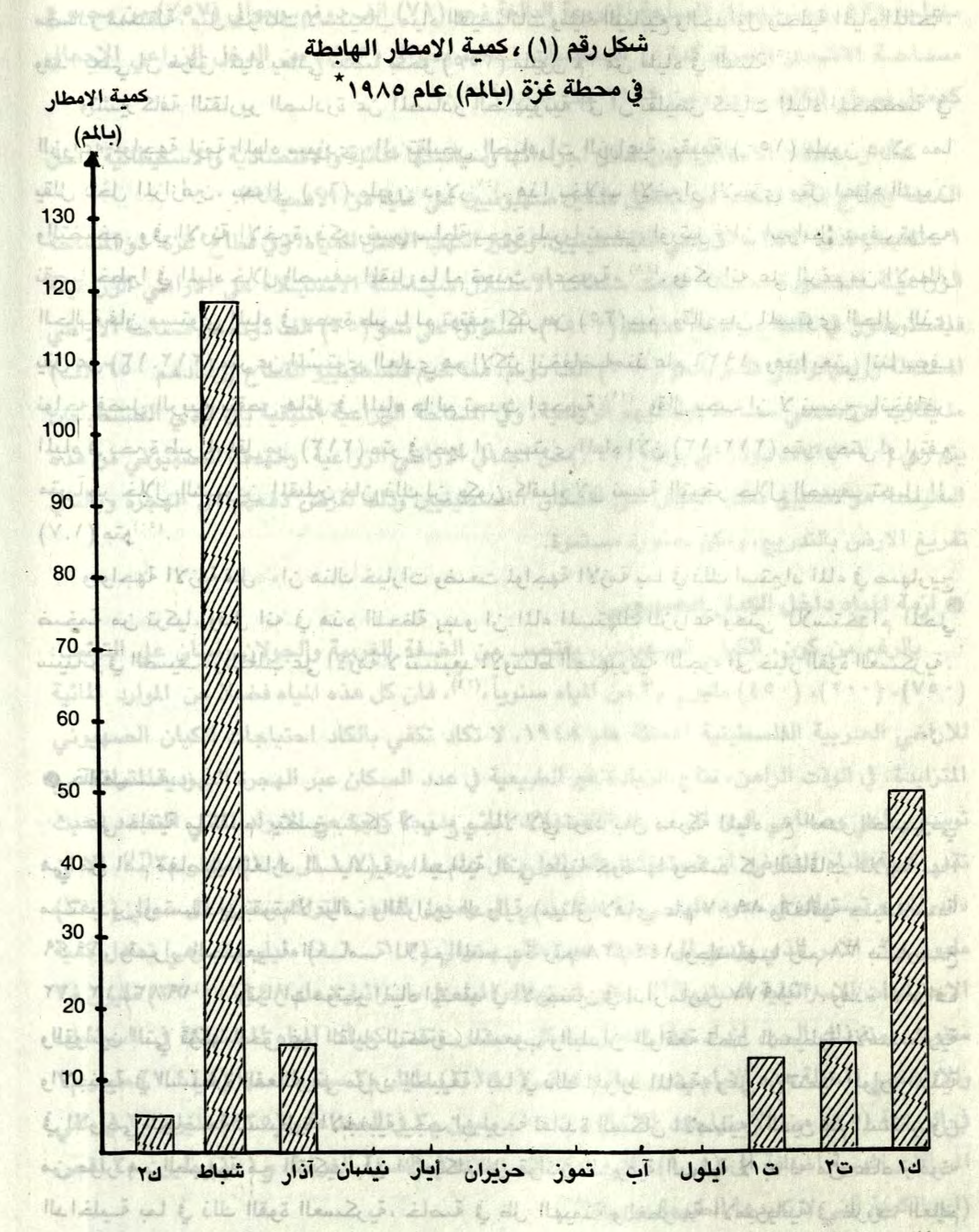
وتشير كافة التقارير الصادرة عن المصادر الصهيونية الى ان تقليص كميات المياه المخصصة في الزراعة لمواجهة ازمة المياه سيؤدي، الى تقليص الصادرات الزراعية، بقيمة (١٥٠) مليون دولار مما يقلل دخل المزارعين، بحوالي (٦٠) مليون دولار[٤٧]، هذا بخلاف الاضرار الاخرى مثل اعباء الديون والتضخم. وفي الاونة الاخيرة، ذكر رئيس سلطة بحيرة طبريا تسفي اورتبرغ ان اسرائيل سوف تواجه نقصا خطيرا في المياه خلال الصيف المقبل ما لم تحدث «اعجوبة» [٤٨]، وذكر انه على الرغم من الامطار الحالية فان مستوى المياه في بحيرة طبريا لم ترتفع اكثر من (٣٥)سم، وقال بأن المستوى الحالي الذي يقل عن (٢١٢.١٣) متر عن المستوى العادي هو الاكثر انخفاضا منذ عام ١٩٢٦، وهذا يعني اننا سوف نواجه فصل الربيع بنقص هائل في المياه ما لم تحدث اعجوبة.[٤٩] وقال يجب ان لا نسمح بانخفاض المياه في بحيرة طبريا، اقل من (٢١٣) متر في حين ان مستوى المياه الآن (٢١٢.١٣) متر، وحتى لو ارتفع متر آخر خلال الشهرين المقبلين فان ذلك لن يكون كافيا. لان نسبة التبخر خلال الصيف تصل الى (١.٧) متر[٥٠].

ولمواجهة الازمة قال: «ان هناك خيارات وضعت لمواجهة الازمة بما في ذلك استيراد الماء في صهاريج ضخمة من تركيا، وقال انه في هذه اللحظة يبدو ان الماء المستهلك للزراعة وحتى للاستخدام المحلي سيتأثر في الصيف. وللتغلب على الازمة لا تستبعد الاوساط الصهيونية اللجوء الى خيار القوة العسكرية.

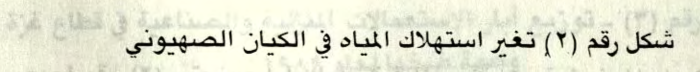
● **خاتمـــة:**

على خلفية ما تقدم، يتضح بشكل لا يدع مجالا لاي تردد بأن معركة المياه مع العدو الصهيوني هي من اهم مفاصل المعارك السياسية والميدانية التي علينا خوضها وحشد كل الطاقات اللازمة لها، مستفيدين ومتسلحين بقوة الاعراف والقوانين الدولية (ميثاق لاهاي عام ١٩٠٧ واتفاقية جنيف لسنة ١٩٤٩، وقرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم ٣٨/١٤٤ وجلستها رقم ٣٨ بتاريخ ١٢/١٢/١٩٨٣[٥١]، وقرارات مؤتمر المياه المنعقد في الارجنتين في اذار مارس ١٩٧٧[٥٢]، وهذه الاعراف والقوانين التي تؤكد الحق غير القابل للتصرف للشعوب والبلدان الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية والاجنبية في السيطرة الفعالة على موارد الطبيعة، بما في ذلك الموارد المائية، وعلى ان تنمية الموارد المائية في الاراضي الخاضعة للسيطرة الاجنبية يجب ان يوجه لفائدة السكان الاصليين الذين هم المستفيدون من مواردهم الطبيعية مع التأكيد بان الاحتكام الى قوانين الشرعية الدولية لا بد له من عناصر قوته الداخلية بما في ذلك القوة العسكرية، خاصة في ظل الهيمنة والغطرسة الامبريالية في ظروف العالم الجديد والتي تُحاول فيه الولايات المتحدة الامريكية فرض نفوذها الامبريالي على العالم.

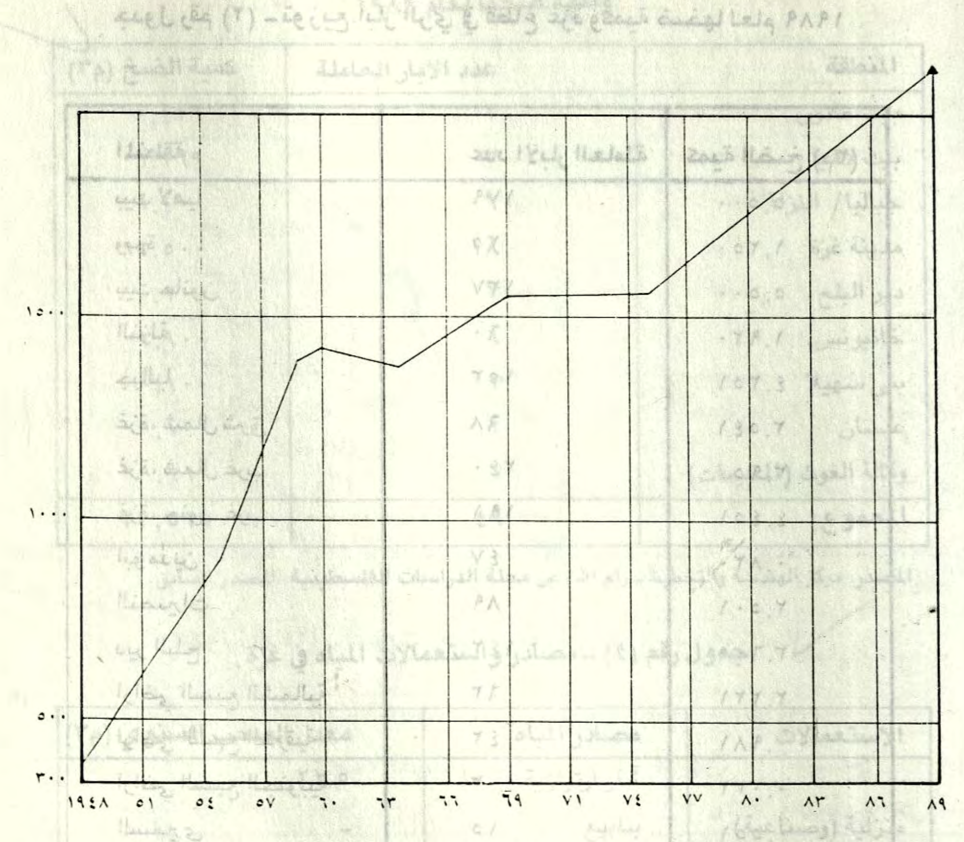
شكل رقم (١) ، كمية الامطار الهابطة في محطة غزة (بالمم) عام ١٩٨٥*



المصدر: النشرة الاحصائية الزراعية للضفة الغربية وقطاع غزة، العدد السادس، ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥، الدائرة الاقتصادية/ دمشق.



شكل رقم (٢) تغير استهلاك المياه في الكيان الصهيوني



المصدر: م. **المهندس الزراعي العربي** ـ الامانة العامة لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب بدمشق العدد الرابع والعشرون ـ ١٩٨٩، ص٦٦.

جدول رقم (١) ـ كمية المياه الجوفية المتجددة من الأمطار في غزة (م٣)

كمية مياه الأمطار الساقطة	١٣٠
كمية التبخر والنتح ومياه الفيضانات	ـ (٧٠)
رصيد المياه الجوفية المتجددة	٦٠
	(ابار)

المصدر: مركز الهندسة والتخطيط ـ رام الله

ورد في **مجلس الدراسات الفلسطينية**. بيروت. العدد ٤ خريف ١٩٩٠.

جدول رقم (٢) ـ توزيع آبار الري في قطاع غزة وكمية ضخها لعام ١٩٨٩

المنطقة	عدد الآبار العاملة	كمية الضخ (م٣)
بيت لاهيا	١٧٩	٥,٥٠٠
ومرة	٢٥	١,٢٥٠
بيت حانون	١٣٧	٥,٥٠٠
النزلة	٦٠	١,٩٢٠
جباليا	١٥٣	٤,٣٥١
غزة، شمال شرق	٦٨	٢,٥٤١
غزة، شمال غرب	٢٤٠	٣,٩٥٠
غزة، جنوب غرب	١٩١	٤,٤٥١
ابو مدين	٤٧	٠,٨٢٠
النصيرات	٨٩	٢,٥٠١
دير البلح	١٤٢	٣,٦٠٠
اراضي السبع الشمالية	٦٣	٢,٢٢١
اراضي السبع الشرقية	٤٢	٠,٩٨١
اراضي السبع الجنوبية	٣	٠,٠٣٢
السميري	١٥	٠,٥٥١
خانيونس	١٦٢	٤,٩٦١
رفح	١٣٨	٦,١٥٠
بني سهيلا	١١	٠,١٨٠
عبسان	٢٣	٠,٤٢١
خزاعة	٣	٠,٠٧٠
المجموع	**١٧٩١**	**٥١,٩٥١**

المصدر: مركز الهندسة والتخطيط ـ رام الله، عن **مجلة الدراسات الفلسطينية**، بيروت، العدد ٤، خريف ١٩٩٠

جدول رقم (٣) ـ توزيع آبار الاستعمالات المنزلية والصناعية في قطاع غزة وكمية ضخها لعام ١٩٨٩

المنطقة	عدد الآبار العاملة	كمية الضخ (م٣)
بيت حانون	٢	٠,٤٣٦
بيت لاهيا	٣	١,٢٦٩
جباليا/ النزلة	٦	١,٤٠٠
مدينة غزة	١٨	١٣,٥٠٠
دير البلح	٣	٠,٢٠٠
خانيونس	٦	٣,٩٠٠
بني سهيلا	٢	٠,١٠٠
عبسان	٢	٠,١٠٠
وكالة الغوث (المخيمات)	٧	٠,٦١٠
المجموع	**٤٩**	**٢١,٥١٥**

المصدر: مركز الهندسة والتخطيط ـ رام الله، عن **مجلة الدراسات الفلسطينية**، المصدر السابق.

جدول رقم (٤) ـ مصادر واستعمالات المياه في غزة

الاستعمالات	مصادر المياه	معدل السحب السنوي (م٣)
منزلية (وصناعية)	آبار ارتوازية	٢١,٥
	ينابيع	-
	مياه أمطار (جمع)	-
	مكوروث (شراء)	٥,٠
	المجموع	**٢٦,٥**
ري مزروعات	أبار ارتوازية	٥٧,٠
	ابار مواصي	٨,٠
	ينابيع	-
	وديان ومياه جارية	-
	المجموع	**٦٥,٠**
كافة الاستعمالات		**٩١,٥**

المصدر: مركز التخطيط والهندسة في رام الله.

جدول رقم (٥) ـ الميزان المائي في قطاع غزة حتى عام ٢٠١٠

البيـــان	١٩٩٠	٢٠١٠
مساحة الأراضي (الف دونم)	٣٦٥	٣٦٥
السكان (مليون)	٠,٦٥	٠,٩
الاراضي المزروعة (الف دونم)	١٦٥	٢٠٠
الاراضي المروية (الف دونم)	١١٠	١٥٠
نسبة المروي الى المزروع من الاراضي	٦٧٪	٧٥٪
الاستهلاك المنزلي والصناعي (م٣)	٢٦,٥	٥٨
الاستهلاك الزراعي (م٣)	٦٥,٠	١٥٠
الاستهلاك لكافة الاغراض (م٣)	٩١,٥	٢٠٨
الرصيد المائي (م٣)	(١٤٨)	١٩٦

المصدر: مركز الهندسة والتخطيط ـ رام الله عن **مجلة الدراسات الفلسطينية** ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مصدر سابق.

جدول رقم (٦) ـ استهلاك المياه في فلسطين للاغراض الزراعية

البند	الضفة الغربية	قطاع غزة	«اسرائيل»	فلسطين المجموع الكلي
المساحة الكلية	٥٥٧٢	٣٦٠	٢٠٣٢٥	٣٦٢٥٧
مساحة الاراضي المزروعة	٢٠٠٥,٩٢	١٦٤,٦١	٤٢٢٧	٦٣٩٧,٥٣
مساحة الأراضي المروية	١٠٠	٩٣,٧٢	١٨١٧	٢٠١٠,٧٢
نسبة مساحة الاراضي المزروعة الى المساحة الكلية	٣٦٪	٤٥,٧٪	٢٠,٨٪	٣١,٤٪
كمية المياه المستعملة سنويا في الاغراض الزراعية	٩٠ مليون م٣	١١٠ مليون م٣	١٣٠٠مليون م٣	١٥٠٠ مليون م٣

ـ من اعداد مجموعة الهيدرولجيين الفلسطينيين.

ـ المساحة بآلاف الدونمات

جدول رقم (٧)

ـ المساحات المروية وعدد الابار خلال سنوات مختارة في قطاع غزة

السنة	عدد الابار	المساحات المروية بالدونم
١٩٥٧_١٩٥٨	٤٤٢	٢٨١٤٧
٩٥٨_٩٥٩	٤٨٠	٢٩٥٤٣
٩٥٩_٩٦٠	٥٢٦	٣١٥٢٣
٩٦٠_٩٦٧	٦٠٤	٣٥٦٠٠
٦٨	١٢٠٠*	٨٥٧٥٠

المصدر: ورد في، **اقتصاد الصمود**، د. انطون منصور، ترجمة حنا الفاوي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٨٤، ص٣٢٢.

★ د. محمد النحال، **صامد الاقتصادي**، العدد ٨١، ١٩٩٠.

الهوامش:

(١) **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٤ بيروت، خريف ١٩٩٠، ص٨٧ ـ ٨٨.

(٢) ابراهيم عبدالكريم، **المياه والمشروع الصهيوني**، سلسلة دراسات (٩)، مكتب الثقافة والاعداد الحزبي، دمشق، مطبعة القيادة القومية، ايلول ١٩٨٢، ص١٨٤.

(٣) المصدر السابق.

(٤) **المهندس الزراعي العربي**، الامانة العامة لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب، العدد الرابع والعشرون دمشق ١٩٨٩. ومجلس **الدراسات الفلسطينية** مصدر سبق ذكره.

(٥) **الاطماع الاسرائيلية في مياه الضفة الغربية**، سلسلة دراسات شؤون الوطن المحتل، دار ابن رشد للنشر والتوزيع، عمان ١٩٨٧، ص٢٥.

(٦) د. محمد النحال، المياه في قطاع غزة، **صامد الاقتصادي**، العدد ٨١، عمان، ١٩٩٠ ص١٩٠.

(٧) الاطماع الاسرائيلية في مياه الضفة الغربية، مصدر سبق ذكره، ص٤٠.

(٨) المصدر السابق، ص٢٥.

(٩) د. محمد النحال، مصدر سبق ذكره، واقتصاد الصمود، د. انطون منصور وترجمة حنا الفاوي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٨٤، ص٢٢١ ـ ٢٢٢.

(١٠) ابراهيم عبدالكريم، مصدر سبق ذكره، ص١٨٤.

(١١) المصدر السابق ص١٨٤.

(١٢) د. محمد النحال، مصدر سبق ذكره ص١٩٠.

(١٣) اقتصاد الصمود، مصدر سبق ذكره ص٢٢١ ـ ٢٢٢.

(١٤) د. محمد النحال، مصدر سبق ذكره.

(١٥) المصدر السابق.

(١٦) **قضايا القبس**، ١٩٩٠/١/٤.
(١٧) عبدالفتاح الجيوسي، **فلسطين المحتلة ١٩٨٥ ـ ١٩٨٦**، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٨٩، ص ١٣٤.
(١٨) المصدر السابق، ص ١٣٤ ـ ١٣٥.
(١٩) ابراهيم عبدالكريم، مصدر سبق ذكره، ص١٨٦.
(٢٠) محمد موسى مناصرة، اجراءات اسرائيلية، **صوت الوطن**، العدد ١٣، ايلول/ ديسمبر ١٩٩٠، ص١٩ ـ ١٣.
(٢١) المصدر السابق.
(٢٢) **الى الأمام**، العدد ٩٠٢٩، ٢٣/٢ ـ ١٩٩٠/١ ص١٦ ـ ١٩.
(٢٣) المصدر السابق.
(٢٤) ابراهيم عبدالكريم، مصدر سبق ذكره، ص١٩٨٥.
(٢٥) المصدر السابق.
(٢٦) الجيوسي، مصدر سبق ذكره ص ١٣٤.
(٢٧) المصدر السابق، ص ١٣٤.
(٢٨) المصدر نفسه ص ١٣٤ ـ ١٣٥.
(٢٩) **الراي**، عمان، ١٩٨٩/٢/٢.
(٣٠) المصدر السابق
(٣١) المصدر نفسه.
(٣٢) ابراهيم عبدالكريم، مصدر سابق ص١٨٦.
(٣٣) **الرأي**، ١٩٨٩/٢/٢.
(٣٤) المصدر السابق
(٣٥) المصدر نفسه
(٣٦) **بنك المعلومات**، نشرة رقم ٢، اللجنة الاردنية ـ الفلسطينية المشتركة، عمان، حزيران ١٩٨٩.
(٣٧) المصدر السابق.
(٣٨) ابراهيم عبدالكريم، مصدر سبق ذكره.
(٣٩) **الرأي** ١٩٨٩/١٢/٢
(٤٠) محمد ابو الهيجاء وعماد دعاس، رسالة جامعية باشراف د. محمد قطب، جامعة دمشق ١٩٨٥ ـ ١٩٨٦، ص٢٩.
(٤١) **مجلة الدراسات الفلسطينية**، مصدر سبق ذكره ص٩٧.
(٤٢) **صوت العرب**، ١٩٩٠/٥/٢٧.
(٤٣) **قضايا القبس** ١٩٩٠/١/١٨
(٤٤) المصدر السابق.
(٤٥) المصدر نفسه.
(٤٦) ملحق **دافار** الاسبوعي ٢٣ و ١٩٨٧/١/٣٠.
(٤٧) **قضايا القبس** ١٩٩٠/١/١٨.
(٤٨) **الدستور** ١٩٩٠/١/٢٠.
(٤٩) المصدر السابق.
(٥٠) المصدر نفسه.
(٥١) **مجلة الدراسات الفلسطينية**، مصدر سبق ذكره.
(٥٢) صبحي كحاله، **المشكلة المائية في اسرائيل**، اوراق مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ورقة ٩، بيروت، ص٤٥.

الواقع الديمغرافي والتوزع السكاني لفلسطينيّي قطاع غزة

أمين عطايا

المقدمة:

في عام ١٩٤٨، استطاعت الآلة العسكرية الصهيونية من احتلال حوالي ٧٧٪ من أرض فلسطين، وأقامت على هذا الجزء الهام والأكبر «الدولة الصهيونية»، بعد أن تمكنت من تشريد حوالي ٥٠٪ من الشعب الفلسطيني. وقد بقي في هذا الجزء المحتل حوالي (١٥٦) ألف فلسطيني، شكلوا ١٥،٦٪ من تعداد الشعب الفلسطيني و١٨٪ من سكان الكيان الصهيوني في نهاية عام ١٩٤٨. وقد بقي خارج نطاق الاحتلال منطقتان منفصلتان، احداهما جزء من وسط فلسطين يشكل ٢٢٪ من فلسطين، عرف فيما بعد بـ «الضفة الغربية»، بعد ضم هذا الجزء للملكية الأردنية. أما الأخرى فتضم جزءاً من الشريط الساحلي الجنوبي لفلسطين تشكل حوالي ١،٣٪ من أرض فلسطين، عرف فيما بعد بقطاع غزة، خضع للادارة العسكرية المصرية.

وعلى الصعيد السكاني، أدت حرب ١٩٤٨ الى تشكيل ثلاثة تجمعات فلسطينية منفصلة جغرافياً داخل فلسطين، وتجمعات سكانية فلسطينية أخرى مبعثرة هنا وهناك في الأقطار العربية المجاورة خارج فلسطين.

لقد بقي داخل فلسطين من مجموع (١،٦٥٠) مليون فلسطيني، حوالي (١،٢) مليون منهم حوالي (٧٧٤) ألفاً في الضفة الغربية (٢٨٠ ألف لاجيء و٤٩٤ ألفاً من السكان الاصليين). وفي قطاع غزة (٢٧٠) الفاً (١٩٠ ألف لاجيء و٨٠ ألف من السكان الأصليين). و(١٥٦) ألفاً في فلسطين المحتلة. وقد نزح الى خارج فلسطين حوالي (٤٦٥) ألفاً توزع معظمهم في الدول العربية المجاورة[1]. وخضعت كل من هذه التجمعات الى شروط اجتماعية واقتصادية وسياسية مختلفة أثرت على خصائصها الاجتماعية والسكانية.

وفي عام ١٩٦٧ استطاعت الآلة العسكرية الصهيونية احتلال كامل الأرض الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة). وقد أدى عدوان ١٩٦٧ الى هجرة قسرية لسكان هذه المناطق المحتلة مشابهة لتلك

التي حدثت عام ١٩٤٨، إلا أنها تقل عنها حجماً. اذ يقدر أن حوالي (٢٠٠) ألف نسمة قد غادروا الضفة الغربية عشية حرب ١٩٦٧. في حين غادر حوالي ٢٤,٢ ألف نسمة قطاع غزة. ولم يتوقف تيار الهجرة عند هذا الحد، حيث تقدر سلطات الاحتلال أن حوالي (١٦١) ألف نسمة قد غادروا الضفة الغربية خلال الفترة ١٩٦٧ـ١٩٨٦. في حين غادر قطاع غزة حوالي ٩٩,٣ ألف نسمة خلال الفترة نفسها[٢]. وكان ما دفعهم الى الهجرة والنزوح، اضافة لضغوط الاحتلال، ضآلة فرص العمل في الضفة والقطاع، وتوافرها في الضفة الشرقية، اضافة الى امكانية ايجاد فرص عمل في الدول العربية، خاصة الخليجية منها.

في دراستنا هذه سنتحدث عن الواقع الديمغرافي والتوزع السكاني في قطاع غزة، حيث سنتعرض لهذا الموضوع في نقطتين رئيستين. تتعرض الأولى للواقع الديمغرافي، اما الثانية فتعرض للموقع الجغرافي والتوزع السكاني. آملين ضمن المعلومات المتوافرة لدينا تغطية جوانب هذا الموضوع، ضمن دراستنا هذه.

الواقع الديمغرافي لقطاع غزة المحتل:

نود قبل الدخول في استعراض الخصائص الديمغرافية والاجتماعية للشعب الفلسطيني في قطاع غزة المحتل، ان ننوه الى بعض الملاحظات المتعلقة بالبيانات الاجمالية التي تعتمد عليها هذه الدراسة. فنظراً لهيمنة سلطات الاحتلال الاسرائيلية على مصادر المعلومات المتعلقة بالخصائص الديمغرافية والاجتماعية داخل الوطن المحتل، ولعدم توفر مصادر أخرى للمعلومات حول السكان العرب في الأراضي المحتلة عامة وفي قطاع غزة المحتل، الذي هو موضوع دراستنا هذه، غير المصادر الصهيونية، فإننا سنضطر الى التعامل مع الأرقام التي توردها هذه المصادر.

اولاً: التطور والنمو السكاني للعرب في قطاع غزة المحتل:

قدر عدد سكان قطاع غزة في نهاية عام ١٩٤٨ بنحو (٢٧٠) ألف نسمة، منهم نحو (١٩٠) ألف لاجيء، وقد تزايد عدد هؤلاء السكان في ظل الادارة المصرية على القطاع، بحيث وصل عددهم في نهاية عام ١٩٦٦ الى (٤٥٤,٩) ألف نسمة[٣]. وباقتراض معدل نمو سكاني متواضع ٣,٥٪ سنوياً، فقد كان من المتوقع أن يبلغ عدد سكان القطاع عام ١٩٦٧ حوالي ٤٧٠,٨ الف نسمة. وفي أعقاب عدوان حزيران ١٩٦٧، نزح عدد كبير من السكان الى الأردن، وسافر بعضهم للعمل في الاقطار العربية الخليجية، ونتج عن ذلك هبوط مفاجيء في عدد سكان القطاع، بحيث انخفض عددهم الى ٣٨٠,٨ ألف نسمة في نهاية ١٩٦٧ والى ٣٥٦,٨ ألف نسمة في نهاية ١٩٦٨[٤]. أي بنقص مقداره عام ٦٧ حوالي (٩٠) الف نسمة من عدد السكان المتوقع في ذلك العام. وهذا النقص يعكس حجم الهجرة في تلك الفترة، والناجم عن الاحتلال الاسرائيلي وخاصة الفترة التي تلت عدوان ١٩٦٧.

وعلى الرغم من استمرار الهجرة الى الخارج (بصورة دائمة أو مؤقتة)، والذي جرى بمتوسط سنوي يقارب الـ (١٠) آلاف[٥]. فإن عدد السكان العرب في قطاع غزة قد عاد الى النمو من جديد، كما سيتبين

معنا لاحقاً.

لقد تطور النمو السكاني للعرب في قطاع غزة بشكل بطيء في السنوات التي تلت عام ١٩٦٧ نتيجة النزوح الناجم عن الاحتلال الاسرائيلي، اضافة الى مجمل السياسات التي اتبعتها سلطات الاحتلال تجاه السكان العرب هناك.

قدر عدد سكان قطاع غزة في نهاية عام ١٩٦٧ بنحو (٣٨٠.٨) الف نسمة، وفي عام ١٩٨٢ تجاوز عدد المواطنين العرب في القطاع عددهم في عام ١٩٦١. وهذا يعني أن الزيادة الطبيعية للمواطنين العرب في القطاع استغرقت ١٥ عاماً لتتمكن من تعويض اعداد النازحين عن القطاع. وفي عام ١٩٨٥ قدر عدد المواطنين العرب في القطاع بحوالي (٥١٠) آلاف نسمة، كما قدر عددهم في عام ١٩٨٩ بحوالي (٦٠٠) الف نسمة . أي أن نموهم السكاني تزايد خلال ٢٢ عاماً من الاحتلال بنحو (٢١٩.٢) ألف نسمة، بنسبة زيادة ٥٧.٥٦٪ عما كانوا عليه في نهاية عام ١٩٦٧. وهذه الزيادة يقابلها معدل نمو سكاني سنوي يقدر بـ ٢.١٣٪ خلال تلك الفترة، والذي هو أقل من معدل الزيادة الطبيعية «التكاثر الطبيعي» والمقدر بالنسبة لسكان القطاع بحوالي (٣.٥٪). ويعكس هذا الفرق بين مجمل الزيادة الطبيعية ومعدل النمو السكاني لسكان قطاع غزة حجم الهجرة منه. ويعتبر هذا الفرق مثالاً يبين أن سلطات الاحتلال مارست وما زالت تمارس كل الوسائل الكفيلة بتهجير الشعب الفلسطيني من الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين، وتفريغ المناطق من سكانها، بهدف تحقيق سياستها القاضية الى طرد كل العرب من فلسطين. وعلى الرغم من ذلك فإن الشعب العربي في قطاع غزة واصل نموه السكاني كما يتضح من الجدول التالي:

جدول رقم (١)*

تقدير النمو والتطور السكاني لسكان قطاع غزة المحتل في السنوات المختارة ما بين عامي (١٩٦٧ ـ ١٩٨٩)

(بالآلاف)

السنة	عدد السكان	ملاحظات
نهاية ١٩٦٦	٤٥٤.٩	الهبوط في عدد السكان بسبب الهجرة
نهاية ١٩٦٧	٣٨٠.٨	الى خارج القطاع نتيجة الاحتلال
نهاية ١٩٦٨	٣٥٦.٨	
نهاية ١٩٧٠	٣٧٠.٧	
نهاية ١٩٧٤	٤١٤.٠٠٠	
نهاية ١٩٧٨	٤٦٣.٠٠٠	
نهاية ١٩٨٧	٥٦٠.٠٠٠	
نهاية ١٩٨٨	٥٨٩.٠٠٠	

* Statistical Abstract of Israel, NO 40, 1989, P. 701

من الجدير الاشارة اليه، ان المعطيات التي يقدمها المكتب المركزي للاحصاء في الكيان الصهيوني حول المناطق المحتلة، والتي تعتبر الأرقام الرسمية، يعتبرها «ميرون بنفنستي» رئيس مشروع مسح المناطق المحتلة بيانات غير دقيقة اذ يقول: «ان العدد الحقيقي للفلسطينيين الذين يعيشون في الضفة الغربية وقطاع غزة هو اعلى بمقدار ٢٢٪ من التقديرات الرسمية. وحسب أرقام (بنفنستي) فإن عدد سكان الضفة الغربية عام ١٩٨٧ هو (١.٠٩٠) مليون نسمة وليس (٨٦٠) الف نسمة، كما يشير المكتب المركزي للاحصاء، وعدد سكان قطاع غزة هو (٦٥٠) الفاً، وليس (٥٦٠) ألفاً، كما يشير المكتب المذكور. وأرقام (بنفنستي) تقوم على أساس عدد الذين يقيمون إقامة دائمة في المناطق المحتلة، وليس على أساس الموجودين فقط، كما هو الحال في احصائيات مكتب الاحصاء المركزي.

ان تغييب المعطيات المتعلقة بالوضع الديمغرافي، تخدم السياسات الصهيونية: لأنها أولاً تتعلق بالجدالات الدائرة داخل الكيان الصهيوني حول تاثير العوامل الديمغرافية على المخططات الصهيونية. وهي ثانياً، تتعلق بالتقليل من شأن التطورات الديمغرافية في المناطق المحتلة، باعطاء صورة أدنى من الواقع لحجم السكان، من أجل خلق أثر احباطي يقلل من أهمية هؤلاء السكان والدور الذي يمكن لهم الاضطلاع به في الصراع العربي ـ الصهيوني.

لقد امتصت حركة النزوح نسبة كبيرة من مجمل الزيادة السكانية الطبيعية منذ حزيران عام ١٩٦٧ وحتى الآن. والنازحون غالبيتهم العظمى من فئة الشباب الذكور، الذين هم عماد البنية الاقتصادية من جهة، والفئة التي تتطلبها عملية المواجهة العربية للاحتلال الاسرائيلي.

ولو نظرنا الى معدل متوسط عدد المهاجرين من الضفة الغربية سنوياً، لوجدنا ما يقارب (١١) ألف شخص كانوا يهاجرون سنوياً، أي بمعدل ١٪ تقريباً من سكان الضفة الغربية، والأمر نفسه بالنسبة لقطاع غزة.

ثانياً: بنية أعمار السكان في القطاع:

كان التركيب العمري للفلسطينيين في قطاع غزة المحتل في السنوات التي تلت حرب ١٩٦٧ على الشكل التالي:

جدول رقم (٢)

التركيب العربي للسكان العرب في قطاع غزة المحتل بالنسبة المئوية لمجموع السكان في ١٩٦٧ ـ ١٩٨٨

السنوات / فئات العمر	١٩٦٧	١٩٧٧	١٩٨٤	١٩٨٨	ملاحظات
صفر ـ ١٤	٪٥١	٪٤٨.٤	٪٤٧.٨	٤٧.٣	سن الفتوة
١٤ ـ ٦٤	٪٤٤.٥	٪٤٨.٦	٪٤٩.٤	٤٩.٩	سن الانتاج
٦٥ وما فوق	٪٤.٦	٣.٨	٪٢.٧	٢.٨	سن الشيخوخة

تظهر البيانات الواردة في الجدول رقم (٢)، ان الشعب الفلسطيني «شعب فتي»، فقد وصلت نسبة من هم دون الخامسة والثلاثين في عام ١٩٨٤، حوالي ٨١.٨٪ في قطاع غزة.

وفي الوقت نفسه، كانت نسبة من هم دون سن الخامسة في ارتفاع، حيث ارتفعت بين عامي ١٩٧٧ و١٩٨٦ بنسبة ١٧٪ في قطاع غزة.

أما بالنسبة لمن هم دون الخامسة عشرة، فقد انخفضت كما هو مبين في الجدول عما كانت عليه في الستينيات والسبعينيات. ولكننا نلاحظ بالمقابل ارتفاع نسبة من هم في سن العمل (ممن تتراوح أعمارهم بين ١٥ ـ ٦٤ سنة). ويعود الارتفاع لهذه الفئة الى الضعف المتزايد لتيار الهجرة الى الخارج. كما يلاحظ هبوط مستمر في نسبة المسنين من هم فوق الـ ٦٥ سنة، وهذا عائد الى ارتفاع نسبة المواليد، والى تزايد عدد المتوفين قبل بلوغ هذا السن.

وهكذا تظهر هذه البيانات بأن المجتمع العربي في قطاع غزة لا يختلف في تركيبه العمري عن باقي الشعب الفلسطيني الذي يعتبر من أكثر المجتمعات فتوة وشباباً.

ثالثاً: التوزع حسب الجنس والحالة الزواجية:

نسبة النوع هي (عدد الذكور لكل مائة انثى، أو لكل ألف انثى من مجموع السكان) التي يبينها الجدول التالي:

جدول رقم (٣)

نسبة التوزع حسب الجنس في قطاع غزة المحتل في السنوات المختارة ما بين عام (١٩٦٧ ـ ١٩٨٨)

(نسبة عدد الذكور لكل ألف انثى)

السنوات	١٩٦٧	١٩٧٢	١٩٧٧	١٩٨٤	١٩٨٨
النسبة	٩٤٢	٩٥٤	٩٧٧	٩٩٦	٩٦٦

المصدر. Statistical Abstract of Israel, No 40 1989.

تظهر الأرقام الواردة في الجدول رقم (٣)، تفوق نسبة الاناث على نسبة الذكور وهذا الاختلال يعكس تيار هجرة الشباب نحو الخارج من أجل العمل، اضافة الى ممارسات السلطات الاسرائيلية ضد هذه الفئة من الشباب.

اما بالنسبة للحالة الزواجية في قطاع غزة المحتل فإنه بالرغم من غياب المعطيات حول واقعات الزواج والطلاق أو متوسط أعمار العرسان والعرائس، فإنه يستدل من النسبة المرتبطة لعدد المواليد الاحياء، ان هذه الحالة هي في حدودها الطبيعية، كما يستدل ايضاً من اتجاه نسبة المواليد الى التناقص في انتقال ذروة الخصوبة في سن (٢٥ ـ ٢٩) سنة الى اتجاه نحو ارتفاع سن الزواج، خاصة بسبب دخول المرأة حقل العمل والتعليم، وبسبب صعوبات الحياة الناجمة عن استمرار الاحتلال[11].

رابعاً: الزيادة الطبيعية والزيادة السكانية السنوية:

تتأثر الزيادة السكانية السنوية بمعدل النمو الطبيعي للسكان (معدل المواليد ـ معدل الوفيات) من جهة، كما تتأثر سلبياً بحركة السكان (صافي الهجرة) من جهة أخرى. ويعكس الفرق بين معدل الزيادة الطبيعية ومعدل النمو السكاني السنوي لسكان القطاع حجم الهجرة منه. ويمتاز شعب قطاع غزة بنمو طبيعي عالٍ، كما يتضح من الجدول التالي:

جدول رقم (٤)

معدل الولادات والوفيات ونسبة الزيادة الطبيعية لسكان قطاع غزة في السنوات المختارة ما بين (١٩٦٨ ـ ١٩٨٤)

(بالآلاف)

التبيان	١٩٦٨	١٩٨٠	١٩٨٤
عدد الولادات (بالألف)	١٥.٣٠٥	٢١.٤٣٦	٢٤.٢٢٣
نسبة الولادة لكل الف شخص	٤٢	٤٧.٦	٥٣.٦
عدد الوفيات (بالآلاف)	٧.٢٠٣	٤.٥٣٦	٤.٠٢٣
نسبة الوفيات لكل الف شخص	٢٠.١٨	٩.٩	٧.٩
الزيادة الطبيعية (بالآلاف)	٨.٣	١٦.٩	٢٠.٣
نسبة الزيادة لكل الف شخص	٢١.٨٢	٣٧.٦٧	٤٥.٧
عدد السكان عند نهاية العام	٣٥٦.٨٠	٤٥٦.٥	٥٠٩.٩
عدد السكان عند بداية العام	٣٨٠.٨	٤٤٤.٧	٤٩٤.٠

المصدر: Statistical Abstract of Israel, 1986 PP 683 - 686

يوضح الجدول رقم (٤) جملة من الحقائق: تزايد في نسبة الولادات وانخفاض حاد في نسبة الوفيات، ونسبة زيادة طبيعية عالية وصلت الى ٤٥.٧ بالألف في عام ١٩٨٥، وهي من أعلى نسبة التكاثر الطبيعي في العالم.

وكما أشرنا سابقاً بالنسبة للخصوبة العامة في المناطق المحتلة (الضفة والقطاع)، فإن معدلات الخصوبة العامة قدرت في تلك المناطق بحوالي ٧ ولادات للمرأة الواحدة عام ١٩٨٦ والأعوام الستة التي سبقته، كما بلغت ذروة الخصوبة في القطاع من سن (٣٠ ـ ٣١) في الثمانينات.

وتتأثر الزيادة السكانية السنوية الى حد بعيد بعاملين أساسيين: الأول، عامل أيجابي يتمثل بمعدل النمو الطبيعي، اما العامل الآخر فسلبي يتمثل في حركة السكان (صافي الهجرة) التي أشرنا اليها سابقاً (طرح عدد القادمين الى القطاع من عدد المغادرين منه). وعلى هذا الاساس يكون ناتج الفرق بين معدل النمو الطبيعي وحركة السكان هو معدل الزيادة السكانية السنوية. ويتبين لنا من المعطيات

الديمغرافية أن نسبة الزيادة السكانية ارتفعت من ٦.٣٪ عام ١٩٦٨ الى نسبة ٢.٢٪ عام ١٩٧٢، حتى وصلت الى نسبة ٣.١٪ في عام ١٩٨٥ كما يتضح من الجدول التالي:

جدول رقم (٥)

مصادر النمو السكاني في قطاع غزة المحتل في السنوات المختارة ما بين أعوام (١٩٦٨ ـ ١٩٨٥)

(بالآلاف) و(بالنسب المئوية)

السنوات	عدد السكان في نهاية العام	حركة السكان	الزيادة الطبيعية	٪ للزيادة السكانية	عدد السكان في بدء العام
١٩٦٨	٣٥٦.٨	٣٢.٣-	٨.٣	٪٦.٣	٣٨٠.٨
١٩٧٢	٣٨٧.٠	٤.٠ -	١٢.٤	٪٢.٢	٣٦٣.٩
١٩٧٨	٤٦٧.٠	٤.٧-	١٦.٩	٪٣.١	٤٥٠.٨
١٩٨٢	٤٧٧.٣	٣.١-	١٧.٨	٪٣.١	٤٧٩.٦
١٩٨٤	٥٠٩.٩	٤.٨ -	٢٠.٢	٪٣	٤٩٤.٠
١٩٨٥	٥٢٥.٥	ـ	ـ	٪٣.١	٥٠٩.٠

المصدر: Statistical Abstract of Israel, 1986. P 683

يبين الجدول رقم (٥)، ان صافي الزيادة الطبيعية للسكان في عام ١٩٦٨ قد بلغ (٨.٣) الف نسمة، لكن حركة السكان السلبية (النزوح) سجلت رقماً مرتفعاً جداً هو (٣٢.٣٠٠) الف نسمة، مما أدى الى تراجع عدد السكان بنسبة ٦.٣٪ في ذلك العام.

كما يلاحظ أن حجم الزيادة الطبيعية لم يتطور كثيراً بين عام (١٩٧٨ و١٩٨٢) بينما ارتفع بنسبة جيدة في عام ١٩٨٤. أما حركة السكان فقد حافظت في السبعينات والثمانينات على معدل وسطي يتراوح بين (٤ـ٥) آلاف مهاجر سنوياً. ولو نظرنا الى صافي الهجرة من قطاع غزة بمعدلها العام، لوجدنا أن نسبة ١٪ من السكان يهاجرون سنوياً.

هكذا، وعلى الرغم من معدلات الهجرة ومن الآثار الديمغرافية التي أحدثتها حرب ١٩٦٧ على البنية السكانية العامة للسكان العرب في القطاع، فإن المجتمع الفلسطيني في قطاع غزة شعب فتي يتمتع بمعدل ولادات مرتفع، ومعدل وفيات منخفض ويغلب عليه طابع الشباب. وقد واصل نموه السكاني بمعدلات مرتفعة على أرض وطنه.

الموقع الجغرافي والتوزع السكاني في القطاع

أولاً: الموقع الجغرافي:

قطاع غزة بأبعاده الجغرافية والسكانية المعروفة حالياً، هو المصطلح الذي أطلقته الادارة المصرية

على الجزء الذي تبقى من قضاء غزة عقب عام النكبة (١٩٤٨). فحتى ذلك العام، كانت مساحة القضاء التي عرفها بعض المؤرخين بالديار الغزية، تبلغ ١١١١.٥كم٢. ولم تكن ملكية اليهود فيها تزيد على ٤٩.٢٦كم٢، أي ما يعادل ٤.٤٣ بالمئة فقط.

وفي عام ١٩٤٨ كانت تتوزع على هذه المساحة المحدودة المنعزلة، والمكشوفة بوجه عام، ثلاث مدن هي: غزة وخان يونس ورفح، وسبع قرى هي: بيت حانون وجباليا ودير البلح وبيت لاهيا وعبسان وخزاعة وبني سهيلة. وكان يقطن في هذه المدن والقرى نحو (٨٠) ألف نسمة. وجاءت وقائع النكبة وما ترتب عليها من حالة النزوح الجماعي، لكي تضيف الى القطاع نحو مائة ونصف ألف لاجيء توزعوا بين ثمانية مخيمات نشأت فيه، الأمر الذي رفع الكثافة السكانية في هذا الشريط المحدود باستمرار، حتى اضحى قطاع غزة الذي لا يتعدى في مساحته نسبة الواحد الى السبعين من مساحة فلسطين التاريخية يضم في عام ١٩٨٥، نصف مليون نسمة، أي نحو عشر ابناء الشعب الفلسطيني في جميع أماكن وجوده، بكثافة سكانية تزيد على ١٣٥٠ نسمة/كم٢.

لقد بلغت الكثافة السكانية في قطاع غزة حوالي ١٦٥٨ نسمة/كم٢ في عام ١٩٨٨، على اعتبار أن مساحة القطاع هي ٣٦٥كم٢، (والتي تشكل ١.٣٪ من اجمالي مساحة فلسطين المحتلة، التي تبلغ مساحتها الاجمالية (٢٧.٣٧٩.٤)كم٢، وعدد سكان القطاع في ذلك العام هو (٦٠٠) ألف نسمة. والكثافة السكانية في قطاع غزة هي من أعلى المناطق كثافة سكانية في العالم، وتبلغ هذه الكثافة حدها الأقصى حول مدينة غزة، وحدها الأدنى حول مدينتي رفح ودير البلح.

ويقع قطاع غزة في أقصى الطرف الجنوبي من فلسطين، ويطل على البحر المتوسط الذي يقع الى الغرب منه. وتمتد رقعته الأرضية السهلية الساحلية ما بين البحر المتوسط غرباً، وصحراء النقب شرقاً، ويفصله عن بقية فلسطين خط وهمي يعرف بخط الهدنة، بينما يفصله عن أراضي شبه جزيرة سيناء المصرية خط الحدود السياسية بين فلسطين ومصر، إذ توجد مدينة رفح بقسميها الفلسطيني والمصري على جانبي الحدود. ويبلغ طول قطاع غزة من بيت حانون شمالاً الى رفح جنوباً حوالي ٤٦كم، ومتوسط عرضه ٧كم، كما يبلغ أقصى اتساع له حوالي ١٢كم عند رفح.

ويشكل قطاع غزة من الناحية المورفولوجية امتداداً للسهل الساحلي الفلسطيني. ويعد سهل طولكرم ـ قلقيلية في الضفة الغربية جزءاً محدوداً من السهل الساحلي لفلسطين. والجدير بالذكر أن السهل الساحلي لفلسطين يمتد من جبل الكرمل في حيفا شمالاً الى رفح على الحدود المصرية جنوباً.

تتراوح مناسيب سطح الأرض في قطاع غزة ما بين مستوى سطح البحر ومستوى ٨٠ متر فوقه، ويخترق القطاع من الجنوب الشرقي الى الشمال الغربي عدد قليل من الأودية، أهمها وادي غزة الذي يبعد حوالي ٧كم جنوبي غزة، ووادي السلقا جنوب دير البلح. وتمتاز تربة القطّاع بأنها رملية خفيفة أو مختلطة بقليل من الطمي. إذ تصل نسبة الرمل فيها الى ٨٠٪ أو أكثر، بينما تصل نسبة الطمى وفتات الصخور الى ٢٠٪ تقريباً. ويمكن أن نقسم مناخ قطاع غزة الى اقليمين مناخيين هما: اقليم مناخ البحر المتوسط، ويسود هذا الاقليم المناخ المعتدل، واقليم المناخ الصحراوي. ويسود هذا الاقليم شبه الجاف

الجزء الجنوبي من القطاع. وتجمع المنطقة الوسطى في القطاع بين صفات المناخين كمنطقة انتقالية. ويبلغ المتوسط السنوي لدرجات الحرارة في قطاع غزة حوالي ٢٧°م. ويرتفع المدى الحراري الى ٣٢°م. ويبلغ معدل كمية الأمطار السنوية التي تهطل على القطاع حوالي ٣٢٥ملم. وتعد هذه الكمية كافية لنمو المحاصيل الحقلية. غير أنها غير منتظمة، كما أنها تتركز في أيام محدودة من السنة لا تتجاوز خمسين يوماً ممطراً. واذا استثنينا مياه الرشح، فإن المياه الجوفية في قطاع غزة توجد في أحد نوعين من الطبقات، أما النوع الأول فهو طبقة الكركار التي تتكون من الحجر الرملي الكلسي المسامي، وتسمى طبقة الفجرة، وأما النوع الثاني فهو طبقة الزلط. وتتراوح نسبة الملوحة في مياه الآبار في القطاع ما بين (٢٠٠ ـ ٤٣٠٠) جزء في المليون، وتتركز المياه العذبة في المنطقة الشمالية، بينما تكون مياه المنطقة الجنوبية متملحة[١٥].

ثانياً: التوزع السكاني في قطاع غزة المحتل:

يتوزع السكان في قطاع غزة المحتل تبعاً لانماط السكن وحسب الاحصاء الاسرائيلي لعام ١٩٦٧ على الشكل التالي:

جدول رقم (٦)*

توزع السكان في قطاع غزة المحتل وفقاً لانماط السكن حسب الاحصاء الاسرائيلي لعام ١٩٦٧ (بالآلاف)

التبيان	أصليون	لاجئون	المجموع
المناطق الحضرية	١٤٩,٤٨٩	١٣٢,٣١٤	٢٨٣,٨٠٣
المخيمات خارج المدن	-	٣٩,٢٠٧	٩٣,٧٠٠
القرى الكبيرة	٧٥,٦١٠	-	٧,٥٦١
القرى الصغيرة	٢٢,٨٠٧	-	٢٣٨,٧٠٠
البدو	١,١٠٥	-	١١,٠٥٠
غير مصنفين	١,٧٧٨	-	١,٧٧٨
المجموع العام	**١٨٣,٧٤٠**	**١٧٢,٥٢١**	**٣٥٦,٣٦١**

★ **المصدر**: موسى سمحة، «**الهجرة والسكان**» ١٩١٤ ـ ١٩٨٣، مصدر سابق، ص١١.

أما التقديرات الاسرائيلية لعدد اللاجئين في قطاع غزة، فإن تقريراً لبنك اسرائيل يشير الى أنه كان هناك (٢٠٧) ألف لاجيء في قطاع غزة، عام ١٩٦٧[١٦].

واستناداً الى احصاءات وكالة غوث تشغيل اللاجئين لعام ١٩٨٨، فإن عدد اللاجئين في قطاع غزة بلغ (٤٤٥,٣٩٧) ألف شخص، يعيش منهم (٢٤٤,٤١٦) ألفاً في المخيمات والباقي داخل مدن وقرى القطاع[١٧].

وبالاجمال، يمكن القول أن ٧٠٪ من سكان قطاع غزة هم من اللاجئين، فيما يشكل هؤلاء حوالي ١٥٪ فقط من سكان الضفة الغربية[١٨].

ويوجد في قطاع غزة الآن: ٤ مدن و٨ مخيمات للاجئين، ولا تقدم المعطيات الاسرائيلية أية معلومات حول التوزع الاجتماعي للسكان في المدن والحواضر، وخارج اطار الحواضر. ولا توجد سوى تقديرات حول عدد سكان المدن والمخيمات والتي يبينها الجدول التالي:

جدول رقم (٧)*

المدن والمخيمات في قطاع غزة المحتل وتقدير عدد السكان فيها
(بالآلاف)

المدن		المخيمات			
المدينة	**عدد السكان**	**المخيم**	**عدد السكان**	**المخيم**	**عدد السكان**
غزة	٢١٠_٢٢٥	جباليا	٤٣,٢٧٨	النصيرات	٢٠,٦٩٤
خان يونس	٣٠	رفح	٤١,٠٢٦	البريج	١٢,٩٤٦
رفح	١٠	الشاطيء	٣٦,٠٤٠	المغازي	٨,٥٧٩
دير البلح	٧,٢٥٠	خان يونس	٣٠,٠٤٠	دير البلح	٨,٢٧٤

★ **المصدر**: مجلة **الأرض**، العدد ٩، ايلول ١٩٨٨، ص ٦٧ عن صحيفة **دافار** بتاريخ ١٩٦٨/٨/٢٨، وايضاً **تقرير الأمم المتحدة** الصادر عام ١٩٨٦.

الخاتمة

أدت حرب ١٩٦٧ الى احداث شرخ كبير في البنية السكانية للضفة الغربية وقطاع غزة، وتسببت في حدوث موجات نزوح وهجرة كبيرة الى خارج الضفة والقطاع خلال الحرب وفي السنوات التي تلتها والتي قدرت في اعقاب حزيران عام ١٩٦٧ بحوالي (٩٠) ألفاً. وفي الفترة من عام ١٩٦٨ وحتى نهاية عام ١٩٨٦ بنحو (٨٥,٣) ألف نسمة، أي ما مجموعه نحو (١١٦,٣) الف مهاجر. أي بمتوسط سنوي قدره (٤,٥) ألف نسمة[١٩].

وعلى الرغم من استمرار تيار الهجرة الى الخارج بنسبة ١٪ من عدد السكان، فإن المجتمع الفلسطيني في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ عامة، وقطاع غزة، خاصة، واصل نموه السكاني كما يتضح من كافة المعطيات الديمغرافية التي سبق الاشارة اليها في سياق هذا البحث. وهذا ما يؤكد فتوة هذا المجتمع وشبابه وقدرته على الحياة والاستمرار، رغم السياسات والممارسات الاسرائيلية الصهيونية للتأثير في هذه المسألة والتحكم في عواملها واتجاهاتها.

الهوامش:

(١) موسى سمحة، **السكان والهجرة ١٩١٤ - ١٩٨٣**، عمان، ١٩٨٤، ص٩، منقولة عن المصدر التالي: محمد تيسير مسودي، «**الاوضاع الديمغرافية لفلسطين خلال الربع الثاني من القرن العشرين**» (رسالة ماجستير)، ١٩٧٨، ص ٢٧٢.

(٢) د. فؤاد بسيسو. «ندوة الابعاد الاقتصادية للتطورات الجارية في الوطن المحتل، مجلة **شؤون عربية**، العدد ٥٢، آذار ١٩٨٩، ص ١٨٠.

(٣) **الموسوعة الفلسطينية**، المجلد الثاني، ص ٥٥٩.

(٤) انظر: Statistical Abstract of Israel No.

(٥) صحيفة **دافار** الاسرائيلية بتاريخ ١٩٨٥/١١/١.

(٦) د. حسن عبد القادر صالح، «فلسطين المحتلة عام ١٩٦٧، الجغرافيا والديمغرافيا، مجلة **شؤون عربية**، العدد ٦٠، كانون الأول ١٩٨٩، ص ١٥.

(٧) ايلان ابراهام، «اين ذهب (٣٢٢) ألف فلسطيني، **عل همشمار** ١٩٨٨/٣/٢١.

(٨) د. باسم سرحان «الشتات الفلسطيني والوضع الديمغرافي الحالي»، مجلة **العربي** الكويتية، العدد ٢٩٠، كانون الثاني ١٩٨٣. في: «**الفلسطينيون من الاقتلاع الى المقاومة**»، سلسلة كتب العربي، الكتاب التاسع عشر، ١٥ نيسان ١٩٨٨، ص ١٠٢.

(٩) Statitical Abstract of Israel, no 40, 1989, P 703.

(١٠) د. حسن عبد القادر صالح، الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة، مصدر سابق، ص٨.

(١١) مجلة **الأرض**، (اصدار مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية) **العدد التاسع**، ايلول ١٩٨٨، ص ٧٤.

(١٢) مصطفى مراد الدباغ، **بلادنا فلسطين، الديار الغزية**، منشورات دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٦، ص ١٤.

(١٣) جانيت ابو لغد، **الطبيعة الديمغرافية للشعب الفلسطيني**، جمعية الدراسات العربية، القدس (ترجمة فيصل الحسيني) ١٩٨٢، ص ٤٣٩، كذلك الخصائص الديمغرافية للشعب الفلسطيني، ندوة تونس، ١٩٨٥، منقولة عن: محمد خالد الأزهري، قطاع غزة: بين الاحتلال والمقاومة في عشرين عاماً، مجلة **شؤون عربية**، العدد ٥٢، كانون الأول ١٩٨٧، ص ١١٨.

(١٤) **الموسوعة الفلسطينية**، القسم الأول (٤) مجلدات، دمشق ١٩٨٤: منقولة عن: د. حسن عبد القادر صالح، فلسطين المحتلة عام ١٩٦٧، مصدر سابق، ص٨.

(١٥) د. حسن عبد القادر صالح، «فلسطين المحتلة عام ١٩٦٧، مصدر سابق ص ص (٩_١٠).

(١٦) مجلة **الأرض**، العدد التاسع، ايلول ١٩٨٨، ص٦٦.

(١٧) صحيفة **دافار** الاسرائيلية بتاريخ ١٩٨٨/٦/٢٧.

(١٨) صحيفة **دافار** الاسرائيلية بتاريخ ١٩٨٧/٣/١٩.

(١٩) يوسف ماضي/ أحمد يونس، «الهجرة الى فلسطين والتهجير منها»، مجلة **صامد الاقتصادي**، العدد ٨٢ تشرين الأول - كانون الأول ١٩٩٠، ص ٧٢. منقولة عن: المجموعة الاحصائية **الاسرائيلية** ١٩٨٨، ص ٧٠٥.

الخصائص الإقتصادية للسكان في قطاع غزة

أحمد يونس

تطمح هذه الدراسة الى الوقوف عند الخصائص الاقتصادية للسكان في قطاع غزة المحتل، وذلك من خلال بحث الجوانب التالية:

التركيب العمري للسكان، القوة البشرية، ثم العاملين المشتغلين.

١ ـ التركيب العمري للسكان:

إن التركيب العمري والنوعي لأي مجتمع وفي أي فترة زمنية، هو نتيجة الاتجاهات السائدة في الخصوبة والوفيات والهجرة، وهذه تؤثر على المستويات السائدة في معدل النمو السكاني، لأن المواليد والهجـرة، مثـلاً، تختلف في عدد مرات حدوثها في الاعمار المختلفة. ومن خلال دراسة تطور التركيب العمري لسكان قطاع غزة لعدد من السنوات يتضح ما يلي: (جدول رقم ١)

أ ـ الفئة ٠ ـ ١٤:

مثلت هذه الفئة ٥٠,٩٪ من سكان قطاع غزة عام ١٩٦٧، ثم تراجعت هذه النسبة الى ٤٨,٣٪ عام ١٩٧٧، ووصلت الى ٤٨,٨٪ عام ١٩٨٧ أي أن هناك تراجع في نسبة الأطفال في المجتمع وخاصة أن تبين لنا أن هذه النسبة يتوقع أن تصل الى ٤٦,٩٪ فقط عام ٢٠٠٠ كما سنرى لاحقاً (جدول رقم ٣).

ان هذا يدل على تراجع معدلات الخصوبة، وبالتالي الزيادة الطبيعية، وذلك بسبب سوء الأوضاع الاقتصادية والصحية والمعيشية، مما دفع الشباب للعزوف عن الزواج والهجرة الى الخارج. كما إضطر بعض المتزوجين الى الحد من الانجاب.

ب ـ الفئة ١٥ ـ ٦٤:

ساهم التراجع الحاصل في نسبة الأطفال في المجتمع في رفع نسبة عناصر هذه الفئة من مجموع السكان. فقد مثل هؤلاء ٤٤,٥٪ من السكان عام ١٩٦٧، ثم ارتفعت هذه النسبة لتصل الى ٤٧,٣٪ عام ١٩٧٢، والى ٤٨,٤٪ عام ١٩٨٧. ويتوقع أن تصل عام ٢٠٠٠ الى ٥١,١٪ من مجموع السكان في ذلك العام، حيث سيبلغ عدد أفرادها (٤٥٦,٣) ألف نسمة.

إلا أن الفئـة (٣٥ ـ ٥٤) الواقعة ضمن هذه الفئة الرئيسة شهدت تراجعاً في نسبتها من عدد

السكان، حيث تراجعت من ١٤,٤٪ عام ١٩٦٧ الى ١٠,٦٪ عام ١٩٨٧.

وليس من تفسير لهذه الظاهرة سوى أن بعض عناصرها هاجروا الى الخارج، وهي الفئة الأكثر مساهمة في قوة العمل، وخاصة حملة الشهادات والفنيون، نظراً لتدهور الأوضاع الاقتصادية والمعيشية في القطاع.

جـ ـ الفئة + ٦٥:

مثلت عناصر هذه الفئة ٤,٦٪ من مجموع سكان قطاع غزة عام ١٩٦٧، ثم تراجعت هذه النسبة الى ٣٪ عام ١٩٧٧، والى ٢,٨٪ عام ١٩٨٧. ويتوقع أن تصل الى ٢,٣٪ عام ٢٠٠٠.

هذه التطورات في التركيب العمري، تدفعنا الى الحديث عن عبء الاعالة*، وهو مؤشر هام يعكس مدى العبء الذي تتحمله الفئة القادرة على العمل والانتاج. وقد كان هذا المعدل (١٢٤٧) عام ١٩٦٧، ثم هُبط الى (١١١٤) عام ١٩٧٢، ثم الى (١٠٠٧) عام ١٩٨٢. ثم عاد وارتفع الى (١٠٦٦) عام ١٩٨٧. ويتوقع أن يصل عام ٢٠٠٠ الى (٩٦٦) فقط.

الهرم السكاني:

المجتمع الفلسطيني مجتمع فتي، حيث أن نسبة الأطفال والشباب فيه مرتفعة، في حين تنخفض نسبة الشيوخ.

من هنا فان الهرم السكاني لسكان القطاع عام ١٩٨٦ كان ذو قاعدة عريضة وتتدرج بالتضييق حتى تصل الى رأس مدببة في القمة، وهو شكل المجتمعات الفتية عادة.

السكان عام ٢٠٠٠:

تم اجراء الاسقاط السكاني لعام ٢٠٠٠ (جدول ٢) باستخدام جداول الحياة النموذجية للدول النامية:

Model Life Tables For Developing Countries

وبناء على الفرضيات التالية:

١ ـ معدل صافي الهجرة خلال الفترة ١٩٨٥ ـ ١٩٩٠ حوالي ٠,٠١.

٢ ـ انعدام أثر الهجرة خلال الفترة ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٠.

٣ ـ استخدمت الفرضيات التالية لتوقع الحياة عند الولادة للذكور والاناث ولمعدلات الخصوبة الكلية خلال فترات الاسقاط:

الفترة	ذكور	إناث	T.F.R.
١٩٨٥ ـ ١٩٩٠	٦٢	٦٤	٧,٢
١٩٩٠ ـ ١٩٩٥	٦٤	٦٦	٦,٨
١٩٩٥ ـ ٢٠٠٠	٦٦	٦٨	٦,٢

★ عبء الاعالة الخام = (السكان (٠ ـ ١٤) + السكان + ٦٥) ÷ (السكان ١٥ ـ ٦٤) × ١٠٠

ويتضح من هذا الاسقاط إنه من المتوقع أن يصل عدد سكان قطاع غزة عام ٢٠٠٠ الى (٨٩٧,٣) ألف نسمة منها (٤٥٣,٦) ألف نسمة ذكور والباقي (٤٤٣,٧) ألف نسمة إناث، وبذلك تكون نسبة الجنسين ١٠٢ ويتوقع أن يكون التركيب العمري حسب الفئات الأساسية كما يلي:

الفئة	ذكور	إناث	المجموع
٠ _ ١٤	٢١٥,٤	٢٠٥	٤٢٠,٤
١٥ _ ٦٤	٢٣٠,٩	٢٢٥,٤	٤٥٦,٣
٦٥ +	٧,٣	١٣,٣	٢٠,٦

٢ ـ القوة البشرية:

تعرف القوة البشرية بأنها مجموع السكان الذين بلغت أعمارهم (١٥ سنة) فأكثر. وقد بلغ عدد هؤلاء عام ١٩٦٨ (١٨٢,٦) ألف نسمة، أي ما نسبته ٥١٪ من السكان.

ثم تطور الرقم الى (٢٤٢,٧) ألف نسمة عام ١٩٨٠، أي ما نسبته ٥٣٪ من مجموع السكان.

عام ١٩٨٨ بلغ عدد هؤلاء (٢٩١,٩) ألف نسمة، وهو ما نسبته ٥٠٪ من مجموع السكان (جدول رقم ٣). ويتوقع أن ترتفع هذه النسبة الى ٥٣,١٪، حيث يكون حجمها (٤٧٦,٩) ألف نسمة عام ٢٠٠٠ (جدول ٣)

تقسم القوة البشرية الى فئتين رئيسيتين:

أ ـ خارج قوة العمل (غير الناشطين إقتصادياً).

ب ـ داخل قوة العمل (الناشطين إقتصادياً).

أ ـ السكان غير الناشطين إقتصادياً:

وهم ربات البيوت والطلاب والمكتفين*...الخ، وقد بلغ عدد هؤلاء عام ١٩٦٨ (١٢٩) ألف نسمة، وهو ما نسبته ٧٠,٤٪ من القوة البشرية. ثم ارتفع هذا العدد الى (١٦١,٤) ألف نسمة عام ١٩٨٠، وهو ما نسبته ٦٦,٥٪ من مجموع القوة البشرية في ذلك العام. ثم هبطت هذه النسبة الى ٦٥,٣٪ عام ١٩٨٨ حيث بلغ عدد هؤلاء (١٩٠,٦) ألف نسمة.

الملاحظ أن هناك تراجعاً في نسبة غير الناشطين إقتصادياً، ويعزى ذلك أساساً الى زيادة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي.

ب ـ السكان الناشطين إقتصادياً:

وهم المنخرطون في سوق العمل، سواء أكانوا مشتغلين أو متعطلين وقت اجراء المسح.

وقد مثل هؤلاء ٢٩,٦٪ من القوة البشرية عام ١٩٦٨، إرتفعت النسبة الى ٣٣,٥٪ عام ١٩٨٠ والى ٣٤,٧٪ عام ١٩٨٨. ويعود هذا التطور الايجابي في نسبة السكان الناشطين إقتصادياً الى زيادة

★ المكتفون هم القادرون على العمل وغير الراغبين فيه نتيجة وجود موارد مالية لهم من غير انتاجهم.

مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي، كما أسلفنا.

وفي هذا المجال يمكن استخراج مجموعة من المؤشرات الهامة التي تبرز مدى المساهمة في القوى العاملة ومنها:

ـ معدل المساهمة الكلي (الخام)* في القوى العاملة. ويبين عدد السكان الناشطين إقتصادياً لكل ١٠٠ من السكان وقد بلغ هذا المعدل عام ١٩٨٨ (١٧,٩) مقابل (١٨,٣) عام ١٩٨٠ و(١٤,١) عام ١٩٦٨.

ـ وهناك مؤشر آخر أدق من المؤشر السابق، وهو معدل المساهمة العام في القوى العاملة**. ويمثل عدد الناشطين إقتصادياً لكل ١٠٠ من القوة البشرية التي من المفترض أن تساهم في العمل. وقد بلغ هذا المعدل (٣٧,٢) عام ١٩٨٧، بينما كان (٣٤,٧) عام ١٩٨٢.

ويقسم الناشطين إقتصادياً الى مشتغلين ومتعطلين.

١ ـ المشتغلون:

وهم من كانوا على رأس عملهم وقت اجراء المسح، سواء عملوا وقتاً كاملاً أو جزئياً. وقد بلغ عدد هؤلاء عام ١٩٦٨ (٤٤,٥) ألف مشتغل، وهو ما نسبته ٨٣٪ من مجموع من هم داخل قوة العمل. ثم ارتفع هذا العدد الى (٨٠,٩) ألف مشتغل عام ١٩٨٠، أي ما نسبته ٩٩,٥٪ من مجموع من هم داخل قوة العمل (٧٥,٦) ألف منهم ذكور والباقي إناث، ثم هبطت نسبة المشتغلين الى ٩٧,٦٪ عام ١٩٨٨، حيث بلغ عددهم (٩٨,٩) ألف مشتغل منهم (٩٥,٤) ألف ذكور والباقي إناث.

وهنا يمكن استخراج مؤشر هام وهو معدل الاعالة للعاملين***. وقد بلغ هذا المعدل عام ١٩٨٧ (٢٩١)، أي أن كل ١٠٠ من العاملين فعلاً (المشتغلين) يعيلون أنفسهم و(٢٩١) فرداً آخر من الشيوخ والأطفال وقد كان هذا المعدل (٢٩٩) عام ١٩٧٧.

٢ ـ المتعطلون:

بلغ عدد العاطلين عن العمل بعد الاحتلال الصهيوني لقطاع غزة مباشرة (٩,١) ألف أي ما نسبته ١٧٪ من مجموع الناشطين إقتصادياً، إلا أن هذا المعدل إنخفض حتى وصل الى أقل من نصف بالمائة عام ١٩٨٠. ولكن، ومع تفاقم الأزمة الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، عام ١٩٦٧ والكيان الصهيوني، إرتفع معدل البطالة الى ٢,٣٪ عام ١٩٨٨ حيث بلغ عدد العاطلين عن العمل في ذلك العام (٢,٤) ألف نسمة منهم (٢,٢) ألف من الذكور والباقي إناث.

★ معدل المساهمة الكلي (الخام) في القوى العاملة = $\frac{\text{مجموع السكان الناشطين إقتصادياً}}{\text{المجموع الكلي للسكان}} \times ١٠٠$

★★ معدل المساهمة العام في القوى العاملة = $\frac{\text{عدد السكان الناشطين إقتصاديا}}{\text{عدد السكان (١٥ ـ ٦٤)}} \times ١٠٠$

★★★ معدل الاعالة للعاملين = $\frac{\text{السكان أقل من ١٥ سنة + السكان (+ ٦٥) سنة}}{\text{عدد العاملين فعلاً}} \times ١٠٠$

٣ ـ المشتغلون حسب مكان العمل والقطاعات الاقتصادية:

نظراً للظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها الأراضي الفلسطينية المحتلة نتيجة للسياسة الصهيونية الهادفة الى تدمير الاقتصاد الفلسطيني ليسهل الحاقه ودمجه بالاقتصاد الصهيوني، إضطر بعض العمال الفلسطينيين الى العمل في الكيان الصهيوني. ومن هنا، فقد إنقسم المشتغلون الفلسطينيون الى فئتين:

أ ـ العاملون في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ب ـ العاملون في الكيان الصهيوني (جدول رقم ٤).

أ ـ العاملون في قطاع غزة:

بلغ عدد العاملين في قطاع غزة عام ١٩٧٠ (٥٢,٩) ألف نسمة، وهو ما نسبته ٩٠٪ من مجموع المشتغلين. وقد توزع هؤلاء على القطاعات الاقتصادية كما يلي:

٣١,٦٪ ـ قطاع الزراعة

١٢,١٪ ـ قطاع الصناعة

٨,٥٪ ـ قطاع البناء والتشييد

٤٧,٨٪ ـ قطاعات أخرى.

من هذا التوزع، يتضح أن قطاع الزراعة كان القطاع الأهم من حيث عدد العاملين فيه، وهذا يدل على أهمية قطاع الزراعة في الاقتصاد الوطني الفلسطيني. في عام ١٩٨٠، هبط عدد العاملين في قطاع غزة الى (٤٦,٣) ألف مشتغل، وهو ما نسبته ٥٧,٢٪ من مجموع المشتغلين. ويشكل ذلك تراجعاً كبيراً في عدد العاملين في قطاع غزة خلال عشر سنوات. وهو مؤشر يوضح مدى التدهور في الاقتصاد الفلسطيني. وقد توزع هؤلاء على القطاعات الاقتصادية كما يلي:

١٨,٨٪ ـ قطاع الزراعة

١٨,٦٪ ـ قطاع الصناعة

٧,٣٪ ـ قطاع البناء والتشييد

٥٥,٣٪ ـ قطاعات أخرى.

هذا التوزيع يظهر التراجع الكبير لقطاع الزراعة من حيث أهميته الاقتصادية. كما ظهر تطور طفيف في قطاع الصناعة، وتراجع في قطاع البناء والتشييد. وازدادت نسبة العاملين في القطاعات الأخرى، وهي قطاع الخدمات غالباً.

في عام ١٩٨٥ بلغ مجموع المشتغلين في قطاع غزة (٤٨,٩) ألف مشتغل، وهو ما نسبته ٥٣,٨٪ من مجموع المشتغلين وقد توزع هؤلاء على القطاعات الاقتصادية كما يلي:

١٨٪ ـ قطاع الزراعة

١٦,٢٪ ـ قطاع الصناعة

٨,٤٪ ـ قطاع البناء والتشييد

٥٧,٤٪ ـ قطاعات أخرى.

يتبين من هذا التوزع حدوث تراجع في نسبة العاملين في مختلف القطاعات الاقتصادية، سواء الزراعة أو الصناعة، وتطور بسيط جداً في قطاع البناء والتشييد، وتطور في القطاعات الأخرى التي هي في الغالب خدمات.

في عام ١٩٨٨ بلغ عدد المشتغلين في قطاع غزة (٥٣,٥) ألف مشتغل، وهو ما نسبته ٥٤,١٪ من مجموع المشتغلين. وهنا نلاحظ إزدياد عدد العاملين في القطاع مقارنة مع عام ١٩٨٥ مثلاً، وهذا معناه تراجع في عدد العاملين في الكيان الصهيوني. ولعل هذا من نتائج الانتفاضة المباركة، حيث تعمل القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة على مقاطعة العمل في الكيان الصهيوني تدريجياً، لحرمان العدو من جني الفوائد الجمة التي يحققها العمل الفلسطيني فيها.

وقد توزع هؤلاء على القطاعات الاقتصادية كما يلي:

١٨,٦٪ ـ قطاع الزراعة

١٦,٣٪ ـ قطاع الصناعة

٨,٤٪ ـ قطاع البناء والتشييد

٥٦,٧٪ ـ قطاعات أخرى.

ب ـ العاملون في الكيان الصهيوني:

نتيجة للسياسات الاقتصادية لسلطات الاحتلال الهادفة الى إضعاف البنية الاقتصادية الفلسطينية وتدمير قطاعاتها الأساسية ليسهل دمج الاقتصاد الفلسطيني والحاقه بالاقتصاد الصهيوني، التي حققت بعض النجاح، مما أدى الى خلق صعوبات جمة في وجه تطور القطاعات الاقتصادية، بل وتراجعها، فقد تضاءلت فرص العمل المتاحة، مما دفع ببعض العاملين الفلسطينيين الى التوجه للعمل في الكيان الصهيوني في ظل شروط مجحفة، سواء على صعيد الأجور أو ظروف العمل وتعقيداته. وقد تزايدت أعداد هؤلاء بشكل بات يخلق مشكلة هامة، إقتصادية وسياسية يجب العمل على حلها للحد من مخاطرها. ففي عام ١٩٧٠ عمل في الكيان الصهيوني فقط (٥,٩) ألف مشتغل، ٤٠,٧٪ منهم عمل في الزراعة و٨,٥٪ في الصناعة و٤٧,٤٪ في قطاع البناء والتشييد والباقي ٣,٤٪ في قطاعات أخرى، خاصة الخدمات.

ثم قفز هذا العدد الى (٣٤,٥) ألف عام ١٩٨٠، أي أنه تطور خلال عشر سنوات بنسبة ٤٨٤٪.

وقد توزع هؤلاء على القطاعات الاقتصادية الصهيونية كما يلي:

١٨,٣٪ ـ قطاع الزراعة

٢٠,٩٪ ـ قطاع الصناعة

٤٤٪ ـ قطاع البناء والتشييد

١٦,٨٪ ـ قطاعات أخرى.

في عام ١٩٨٨ تزايد عدد العاملين ليبلغ (٤٥,٤) ألف مشتغل، بزيادة بلغت ٣٢٪ خلال ٨ سنوات.

وقد توزع هؤلاء على القطاعات الاقتصادية كما يلي:

٢٢,٣٪	قطاع الزراعة	٤٧,٩٪	قطاع البناء والتشييد
١٤,٣٪	قطاع الصناعة	١٥,٥٪	قطاعات اخرى

وتجدر الملاحظة هنا أن عدد هؤلاء العاملين أخذ في التراجع في السنوات الأخيرة، أي بعد اندلاع الانتفاضة الباسلة، حيث أن من أولى أهدافها مقاطعة العمل في الكيان الصهيوني تدريجياً. مع ملاحظة أخرى وهي أن حوالي نصف هؤلاء العاملين يعملون في قطاع البناء والتشييد، حيث نشط هذا القطاع في الكيان الصهيوني. أما العاملون في الصناعة، فهم لا يعملون إلا في إطار الخدمات المساعدة للصناعة.

جدول رقم (١)

تطور التركيب العمري لسكان قطاع غزة (نسب مئوية)

فئات العمر	١٩٦٧	١٩٧٧	١٩٨٢	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
العدد بالألف	٣٨٠.٨	٤٥٠.٨	٤٧٧.٣	٥٠٩.٩	٥٢٧	٥٤٥	٥٦٥.٦
٠ _ ٤	٢٠.٥	١٩.٨	١٩.٧	١٩.١	١٩.١	١٩.٨	٢٠.٤
٥ _ ١٤	٣٠.٤	٢٨.٥	٢٧.٧	٢٨.٧	٢٨.٦	٢٨.٥	٢٨.٠٤
١٥ _ ١٩	٩.٩	١١.٧	١٢.٥	١١.٤	١١.٢	١٠.٨	١٠.٤
٢٠ _ ٢٤	٦.٦	٩.٤	٩.٥	١٠	١٠	٩.٨	٩.٥
٢٥ _ ٣٤	٩.٨	١٠	١٢.٥	١٣	١٣.٣	١٣.٦	١٣.٩
٣٥ _ ٤٤	٩.٢	٦.٨	٥.٧	٥.٨	٥.٩	٥.٩	٥.٩
٤٥ _ ٥٤	٥.٢	٦.٤	٥.٩	٥.٤	٥.٢	٤.٩	٤.٧
٥٥ _ ٦٤	٣.٨	٣.٤	٣.٧	٤	٣.٩	٣.٩	٤
٦٥ +	٤.٦	٣	٢.٨	٢.٧	٢.٨	٢.٨	٢.٨

المصدر: المجموعة الاحصائية الاسرائيلية، ع ٤٠، ١٩٨٩، ص ٧٠١.

جدول رقم (٢) اسقاطات السكان في قطاع غزة حتى عام ٢٠٠٠ حسب فئات العمر (ألوف)

فئات العمر	١٩٨٦			٢٠٠٠		
	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع
٠ _ ٤	٥٥,٥	٥٢,٣	١٠٧,٨	٧٩,٤	٧٥,٩	١٥٥,٣
٥ _ ٩	٤٦,٦	٤٢,٢	٨٨,٨	٧٢,٥	٦٨,٨	١٤١,٣
١٠ _ ١٤	٣٤,٧	٣٢,١	٦٦,٨	٦٣,٥	٦٠,٣	١٢٣,٨
١٥ _ ١٩	٣٠,٨	٢٧,٩	٥٨,٧	٥٣,١	٥٠,٦	١٠٣,٧
٢٠ _ ٢٤	٢٧,٧	٢٥,٦	٥٣,٣	٣٩,٩	٣٦,٤	٧٦,٣
٢٥ _ ٢٩	٢٣,٤	٢١,٢	٤٤,٦	٣٣,١	٢٩,٧	٦٢,٨
٣٠ _ ٣٤	١٥,١	١٤,٥	٢٩,٦	٢٦,٨	٢٤	٥٠,٨
٣٥ _ ٣٩	٧,٢	١٠,٥	١٧,٧	٢٨,٦	٢٥,٧	٥٤,٣
٤٠ _ ٤٤	٤,٩	٩,٤	١٤,٣	٢٠,٩	١٩,٥	٤٠,٤
٤٥ _ ٤٩	٤,٨	٨,٢	١٣	١١,٣	١٢,٤	٢٣,٧
٥٠ _ ٥٤	٥,٨	٨,١	١٣,٩	٧,٣	١٠,٢	١٧,٥
٥٥ _ ٥٩	٥,٤	٧,٤	١٢,٨	٥,٤	٨,٩	١٤,٣
٦٠ _ ٦٤	٤,٣	٤,٣	٨,٦	٤,٥	٨	١٢,٥
٦٥ +	٦,٩	٨,٣	١٥,٢	٧,٣	١٣,٣	٢٠,٦
	٢٧٣,١	٢٧٢	٥٤٥,١	٤٥٣,٦	٤٤٣,٧	٨٩٧,٣

جدول رقم (٣) القوة البشرية وتوزيعاتها في قطاع غزة (ألوف)

السنوات	الناشطين إقتصادياً			غير الناشطين اقتصاديا	القوة البشرية	القوة البشرية من السكان ٪
	مشتغلون	متعطلون	المجموع			
١٩٦٨	٤٤,٥	٩,١	٥٣,٦	١٢٩	١٨٢,٦	٢٩,٣
١٩٧٥	٧٢,٤	٠,٣	٧٢,٧	١٥٢,٣	٢٢٥	٣٢,٤
١٩٨٠	٨٠,٩	٠,٤	٨١,٣	١٦١,٤	٢٤٢,٧	٣٣,٥
١٩٨٥	٩٠,٩	١,١	٩٢	١٨٦,٨	٢٧٨,٨	٣٣
١٩٨٦	٩٤,٢	١,٤	٩٥,٦	١٩١	٢٨٦,٦	٣٣,٤
١٩٨٧	١٠٠,٢	١,٦	١٠١,٨	١٨٠,٨	٢٨٢,٦	٣٦
١٩٨٨	٩٨,٩	٢,٤	١٠١,٣	١٩٠,٦	٢٩١,٩	٣٤,٧

المصدر: المجموعة الاحصائية الاسرائيلية العدد ٤٠.

جدول رقم (٤) المشتغلون في قطاع غزة حسب مكان العمل والقطاعات الاقتصادية

السنوات	العاملون في قطاع غزة						العاملون في الكيان الصهيوني					
	العدد بالألف	٪	زراعة	صناعة	بناء وتشييد	أخرى	العدد بالألف	٪	زراعة	صناعة	بناء وتشييد	أخرى
١٩٧٠	٥٢,٩	١٠٠	٣١,٦	١٢,١	٨,٥	٤٧,٨	٥,٩	١٠٠	٤٠,٧	٨,٥	٤٧,٤	٣,٤
١٩٧٥	٤٦,٧	١٠٠	٢٦,٣	١٢	٥,١	٥٦,٦	٢٥,٩	١٠٠	١٨,٥	١٨,١	٥٣,٣	١٠,١
١٩٨٠	٤٦,٣	١٠٠	١٨,٨	١٨,٦	٧,٣	٥٥,٣	٣٤,٥	١٠٠	١٨,٣	٢٠,٩	٤٤	١٦,٨
١٩٨٥	٤٨,٩	١٠٠	١٨	١٦,٢	٨,٤	٥٧,٤	٤١,٧	١٠٠	٢١,٦	١٩	٤٢,٣	١٧,١
١٩٨٦	٥٠,٧	١٠٠	١٦,٩	١٧,٨	٨,٢	٥٧,١	٤٣,٤	١٠٠	٢١,٨	١٧,١	٤٤,٩	١٦,٢
١٩٨٧	٥٤,١	١٠٠	١٦	١٧,٥	٨,٤	٥٨,١	٤٦	١٠٠	٢١	١٨,٧	٤١,٩	١٨,٤
١٩٨٨	٥٣,٥	١٠٠	١٨,٦	١٦,٣	٨,٤	٥٦,١	٤٥,٤	١٠٠	٢٢,٣	١٤,٣	٤٧,٩	١٥,٥

جدول رقم (٥) تطور عدد السكان حسب الجنس ونسبة الجنس في قطاع غزة (ألوف)

السنوات	ذكور	إناث	مجموع	نسبة الجنس
١٩٦٨	١٧٢,٩	١٨٣,٩	٣٥٦,٨	٩٤
١٩٧٠	١٨٠,١	١٨٩,٩	٣٧٠	٩٤,٨
١٩٧٥	٢٠٩,٧	٢١٥,٨	٤٢٥,٥	٩٧,٢
١٩٨٠	٢٢٦,٩	٢٢٩,٦	٤٥٦,٥	٩٨,٨
١٩٨٥	٢٦٣,٦	٢٦٣,٤	٥٢٧	١٠٠,١
١٩٨٨			٥٦٥,٦	

المصدر: المجموعة الاحصائية الفلسطينية ـ العدد السابع.

جدول رقم (٦) التركيب العمري للفلسطينيين في قطاع غزة حسب الجنس (ألوف)

فئات العمر	ذكور	إناث	المجموع
٠ ـ ٤	٥٥,٥	٥٢,٣	١٠٧,٨
٥ ـ ٩	٤٦,٦	٤٢,٢	٨٨,٨
١٠ ـ ١٤	٣٤,٧	٣٢,١	٦٦,٨
١٥ ـ ١٩	٣٠,٨	٢٧,٩	٥٨,٧
٢٠ ـ ٢٤	٢٧,٨	٢٥,٦	٥٣,٣
٢٥ ـ ٢٩	٢٣,٤	٢١,٢	٤٤,٦
٣٠ ـ ٣٤	١٥,١	١٤,٥	٢٩,٦
٣٥ ـ ٣٩	٧,٢	١٠,٥	١٧,٧
٤٠ ـ ٤٤	٤,٩	٩,٤	١٤,٣
٤٥ ـ ٤٩	٤,٩	٨,٢	١٣
٥٠ ـ ٥٤	٥,٨	٨,١	١٣,٩
٥٥ ـ ٥٩	٥,٤	٧,٤	١٢,٨
٦٠ ـ ٦٤	٤,٣	٤,٣	٨,٦
٦٥ +	٦,٩	٨,٣	١٥,٢
المجموع	٢٧٣,١	٢٧٢	٥٤٥,١

★ المصدر المجموعة الاحصائية الفلسطينية ـ العدد السابع.

جدول رقم (٧) المواليد الأحياء في قطاع غزة حسب الجنس ونسبة الجنس عند الولادة

السنوات	ذكور	إناث	المجموع	نسبة الجنس عند الولادة	معدل المواليد الخام*
١٩٦٨	٨٠١٨	٧٤٨٥	١٥٥٠٣	١٠٧,١	
١٩٧٥	١١١٧٤	١٠٤٥٢	٢١٦٢٦	١٠٦,٩	٥١,٦
١٩٨٠	١٠٨٣٧	١٠٥٩٩	٢١٤٣٦	١٠٢,٢	٤٧,٦
١٩٨٥	١٢١٠٨	١١٤٢٩	٢٣٥٣٧	١٠٥,٩	٤٥,٦
١٩٨٦	١٢٩٦٣	١٢٢٠٨	٢٥١٧١	١٠٦,٢	٤٦,٨
١٩٨٧		٢٦٩٠٠			٤٨,٤
١٩٨٨		٢٧٨٠٠			٤٩,٧

المصدر: المجموعة الاحصائية الفلسطينية ـ العدد السابع

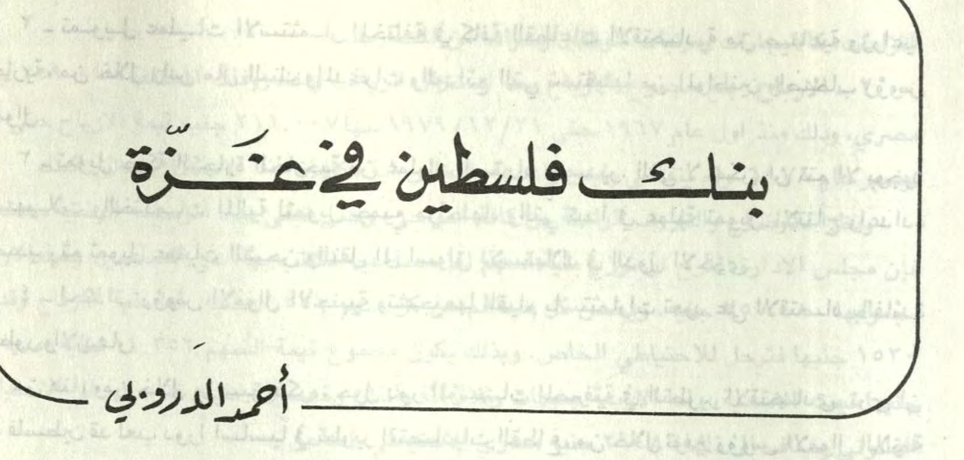
★ من حساب الكاتب.

هرم السكان لقطاع غزة عام ١٩٨١

الفئة العمرية
٠ ـ ٤
٥ ـ ٩
١٠ ـ ١٤
١٥ ـ ١٩
٢٠ ـ ٢٤
٢٥ ـ ٢٩
٣٠ ـ ٣٤
٣٥ ـ ٣٩
٤٠ ـ ٤٤
٤٥ ـ ٤٩
٥٠ ـ ٥٤
٥٥ ـ ٥٩
٦٠ ـ ٦٤
٦٥ +

ذكور

إناث



أحمد الدروبي

نشأته وتطوره:

تأسس بنك فلسطين في مدينة غزة عام ١٩٦٠ كشركة مساهمة فلسطينية مسجلة برأس مال مصرح به وقدره ٥٠٠ الف جنيه مصري، مقسمة على ٥٠ الف سهم، القيمة الاسمية للسهم الواحد ١٠ جنيهات مصرية. ويتشكل مجلس ادارة البنك الحالي من (٩) أشخاص جميعهم من مؤسسي ومساهمي البنك.

بدأ بنك فلسطين نشاطه الفعلي عام ١٩٦١ من فرعه الرئيسي في مدينة غزة، وفي فترة قصيرة لم تتعد ستة اعوام من تاريخ تأسيسه الى تاريخ توقفه عن العمل عام ١٩٦٧، تمكن البنك من كسب ١٠٦٣ مساهماً، وفتح فرعين جديدين في كل من خان يونس ورفح. وليس للبنك أية فروع خارج قطاع غزة.

بلغ رأس مال البنك المكتتب به عام ١٩٦٧، ٣٤٣,٠٠٠ جنيهاً مصرياً، يضاف اليه ١١٧,١٤٤ جنيهاً احتياطياً قانونياً، ومبلغ ٢٧,٥٥٧ جنيهاً احتياطياً خاصاً، فيكون مجموع رأس مال البنك مع الاحتياطي ٤٨٧,٧٠١ جنيهاً مصرياً. وقد استطاع البنك تغطية ٣٤,٣٠٠ سهم من مجموع أسهم رأس مال البنك المصرح به خلال فترة الست سنوات التي عمل خلالها قبل الاحتلال موزعة على ١٠٦٣ مساهما.

أهمية بنك فلسطين:

أ ـ الاهمية الاقتصادية لبنك فلسطين: يظل وجود المؤسسات المالية والمصرفية ضرورة ملحة في عملية التطور الاقتصادي، لأنه من المستحيل أن تكتمل دائرة القاعدة الاقتصادية اللازمة للتطور الاقتصادي في غياب المؤسسات المالية والمصرفية. وتلعب هذه المؤسسات دوراً أساسياً في التطور الاقتصادي، يتمثل في:

١ ـ حشد المدخرات الوطنية وتوجيهها نحو الاستثمار في الاقتصاد المحلي من خلال حسابات الودائع على مختلف انواعها.

٢ ـ تمويل عمليات الاستثمار المختلفة في كافة القطاعات الاقتصادية من صناعية وزراعية وتجارية، من خلال رأس مال البنك والمدخرات والودائع التي تستقبلها من المواطنين واصحاب رؤوس الاموال.

٣ ـ تمويل حركة التجارة الخارجية من عمليات استيراد وتصدير، التي لا يمكن ان تتم الا بوجود التسهيلات والخدمات المالية لتمويل جميع مراحلها، والتي تبدأ في عملية تمويل الانتاج واعداده للتصدير، ثم تمويل عمليات الشحن والنقل الى اسواق الاستهلاك في الدول الاخرى.

٤ ـ اجتذاب رؤوس الاموال الأجنبية وتشجيعها للقيام باستثمارات تعود على الاقتصاد بالفائدة والتطور والازدهار.

من هنا، ومن خلال ما سبق ذكره، حول دور المؤسسات المصرفية في التطوير الاقتصادي، نرى أن بنك فلسطين قد لعب دوراً اساسياً في تطوير اقتصاديات القطاع، من خلال توفير رؤوس الاموال اللازمة للاستثمارات المختلفة، وخاصة في مجال التجارة الخارجية، حيث ساهم البنك في تمويل عمليات تصدير حمضيات القطاع التي بلغ انتاجها السنوي نحو ٢٠٠ الف طن قبل عام ١٩٦٧، ووصل انتاجها الحالي الى ٢٥٠ الف طن، والتي تشكل العمود الفقري للدخل القومي في قطاع غزة، حيث كان يتم تصديرها الى اسواق اوروبا الغربية والشرقية وكذلك بعض الدول العربية قبل عام ١٩٦٧. ولعب بنك فلسطين دوراً بارزاً في تمويل الاستثمارات الداخلية، ووفر الخدمات المصرفية لكثير من سكان القطاع، مما قوى الثقة بهذه المؤسسة وساعد على تطويرها خلال فترة ما قبل الاحتلال.

ان ضخامة عدد المساهمين الذي وصل الى ١٠٦٣ مساهماً، تضفي على هذا البنك الطابع التعاوني، خلافا لبقية الشركات والمؤسسات في القطاع التي تنحصر ملكيتها بعدد قليل من الاشخاص.

هذه الخاصية تعطي بنك فلسطين الفرصة لكسب ثقة السكان، وتخلق له الجو المناسب للتطور والنجاح، ليصبح في المستقبل الواجهة الاساسية للمؤسسات المصرفية والمالية الفلسطينية.

ب ـ الاهمية المعنوية لبنك فلسطين: يُعتبر بنك فلسطين البنك الفلسطيني الوحيد في الاراضي المحتلة، خاصة وانه مؤسسة فلسطينية في تأسيسه ورأس ماله وكادره العامل ومجال نشاطه وخدماته، فضلا عن ان الاسم الذي يحمله يكرس الشخصية الاقتصادية الفلسطينية المستقبلية.

الأوضاع الحالية للبنك:

١ ـ الميزانية: المعلومات المتوفرة حول ميزانية بنك فلسطين نادرة، فالبنك، كما هو معلوم كان مقفلاً من قبل السلطة المحتلة منذ عام ١٩٦٧. وليس للبنك فروع في الخارج مثل البنوك الاخرى. فقد اصيب هذا البنك وقاسى اكثر من أي بنك اخر، فهو يمثل اسما ووصفاً: الشعب والبلد الذي ينتسب اليه.

ولقد بذلت كل الجهود المكنة طوال السنوات الماضية للحفاظ على وجود المؤسسة وبقاء كيانها، وتم التصدي لكل محاولات دثرها، بشتى الطرق المكنة. وقد وظفت اموال البنك المودعة في البنوك المصرية بالفائدة، وبذلت الجهود للحصول على فائدة مناسبة معقولة، خاصة وان البنك كان مغلقا وعليه

التزامات، كالايجارات ومرتبات الموظفين وسواها من المصاريف.

٢ ـ الارباح: بلغ مجموع الأرباح بعد استنزال الرواتب والمصروفات المختلفة ٢٥٩,٠١٠ جنيه مصري، وذلك منذ اول عام ١٩٦٧ حتى ١٩٧٩/١٢/٣١ منها ٢١١,٠٠٧ جنيه قيمة الارباح حتى آخر نوفمبر عام ١٩٧٨. ولم يتقاضى رئيس واعضاء المجلس أية مكافأة منذ الاحتلال واغلاق البنك.

ونظراً للاوضاع والظروف الراهنة من كافة النواحي، وحتى تبقى هذه المؤسسة الوطنية مستمرة، فإن مجلس الادارة اقترح ان توزع بقية اسهم المؤسسة غير المكتتب بها، على المساهمين. بقية الارباح مجموعها ٢٥٧,٤٨٠ جنيه، ويخص كل مساهم عن كل سهم ٧,٥٠٧ جنيه. أما بقية الارباح وقدرها ١٥٣٠ جنيها فترحل للاحتياطي الخاص. وبذلك يكون مجموع قيمة السهم ١٤,٣٥٢ جنيه، منها ١٠ جنيها قيمته الاسمية، وأما الاربعة جنيهات وثلاثمائة واثنان وخمسين مليم فترحل الى الاحتياطي القانوني يضاف الى ذلك ٢٩٠٨٧ جنيه مصري الاحتياطي الخاص.

٣ ـ العقارات: اشترى البنك قبل الاحتلال قطعة ارض كان يقام عليها بناء قديم في منتصف شارع عمر المختار في غزة، تبلغ مساحتها نحو ١/٤ دونم، بمبلغ ٤٨٠٠٠ جنيه مصري. وقد سُجل ثمن هذا العقار في الميزانية.

٤ ـ رأس المال: كان رأس مال البنك عام ١٩٦٧ المكتتب به ٣٤٣,٠٠٠ جنيها مصريا، يضاف اليه ١١٧,١٤٤ جنيها كاحتياطي قانوني ومبلغ ٢٧,٥٥٧ جنيهاً خاصاً، فيكون مجموع رأس مال البنك مع الاحتياطي ٤٨٧,٧٠١ جنيه، وسيصبح ٥٠٠,٠٠٠ جنيه، فيصبح بذلك مجموع رأس المال مع الاحتياطي القانوني والاحتياطي الخاص مبلغ ٧٤٦,٧١١ جنيهاً مصرياً.

بنك فلسطين ـ الميزانية العمومية كما في

الموجودات

المركز المالي في ٧٩/١٢/٣١ بالجنيه المصري		المركز المالي في ٧٨/١١/٣٠ بالجنيه المصري
١,٣٤٢,٥٥٨	النقد في الصندوق والبنوك	١,٣٠٦,١٦٨
١,٠٠٦,٥٤٨	أوراق مخصومة وحسابات مدينة	١,٠٣٤,٩٦٠
٢,٠٣٧	مصاريف تأسيس فرع رفح	٢,٠٣٧
٨,٩٥٢	الأثاث وأدوات	٨,٢٣٩
٤٩,٤٨٧	العقارات	٤٩,٤٨٧
٤٨٧,٠٣٤	كمبيالات	٤٨٧,٠٤١
٧٧,٧٥٨	تعهدات العملاء مقابل كفالات واعتمادات مستندية له مقابل كمبيالات وبوالص مقبولة	٧٧,٧٥٨
٣٦,٤٥٠	اسهم تأمين عضوية مجلس الادارة	٣٦,٤٥٠
٣,٠١٠,٨٢٤	مجموع الموجودات	٣,٠٠٢,١٤٠

المطلوبات

المركز المالي في ٧٩/١٢/٣١		المركز المالي في ٧٨/١١/٣٠
بالجنيه المصري	بالجنيه المصري	بالجنيه المصري
٥٠٠,٠٠٠	رأس المال المصرح به ٥٠٠,٠٠٠ سهم	٥٠٠,٠٠٠
	قيمة السهم الواحد الاسمية ١٠ جنيهات	
٣٤٣,٠٠٠	رأس المال المكتتب به والمدفوع	٣٤٣,٠٠٠
١٧٣,٩٠٩	الاحتياطات والتخصيصات	١٧٣,٩٠٩
١,٦٣٣,٦٦٣	ودائع ووفورات وحسابات دائنة	١,٦٧٢,٩٧٥
٢٥٩,٠١٠	الارباح المتراكمة منذ ١٩٦٧/١/١ قبل الاحتياطات والاستهلاكات	٢١١,٠٠٧
٧٧,٧٥٨	الكفالات والاعتمادات «له مقابل»	٧٧,٧٥٨
٤٨٧,٠٣٤	مجير وكمبيالات وبوالص «له مقابل»	٤٨٧,٠٤١
٣٦,٤٥٠	اعضاء مجلس الادارة اسهم العضوية	٣٦,٤٥٠
٣,٠١٠,٨٢٤	مجموع المطلوبات	٣,٠٠٢,١٤٠

بيان الارباح والخسائر (جنيه مصري)

المجموع المتراكم منذ ١٩٦٧/١/١ وحتى ١٩٧٩/١٢/٣١	حساب الفترة من ١٩٧٨/١٢/١ حتى ١٩٧٩/١٢/٣١	البيـــان
		الواردات
٣٥٧,٥٢٢	٨٤,٣٦٩	فائدة مقبوضة
٨,٧٢٧	-	عمولة
٤٥,٣٥٢	٣,٤٠٦	أخرى
٤١١,٦٠١	**٨٧,٧٧٥**	**مجموع الواردات**
		المصاريف
٩٤,٥٩٩	٢٠,٠٦١	الرواتب
٥٧,٩٩٢	١٩,٧١١	المصاريف النقدية
١٥٢,٥٩١	**٣٩,٧٧٢**	**مجموع المصاريف**
٢٥٩,٠١٠	٤٨,٠٠٣	الارباح قبل التخصيصات والاحتياطيات

بنك فلسطين وسلطات الاحتلال الاسرائيلي:

بدأت قصة البنك مع سلطات الاحتلال منذ ان وقع قطاع غزة تحت سيطرة القوات الصهيونية عام ١٩٦٧، حيث قامت سلطات الاحتلال بالسيطرة على موجودات البنك البالغة ١٠٠ ألف جنيهاً مصرياً، وقامت باغلاق فروعه الثلاثة الموجودة في غزة وخان يونس ورفح، بناء على امر الحكومة العسكرية في القطاع رقم ١٩٤، الصادر بتاريخ ٢٨/ نيسان/ ١٩٦٨. وبموجب هذا الأمر، اصبح بنك اسرائيل يقوم بالوصاية على أموال وأملاك بنك فلسطين، علماً بأن البنك هو شركة مساهمة مسجلة في غزة كأية شركة أخرى في القطاع، وبالمقابل، سمحت سلطات الاحتلال للبنوك الاسرائيلية بفتح فروع لها في قطاع غزة، حيث فتحت فروع للبنوك التالية:

- بنك ديسكونت: حيث فتح فرعاً في غزة في حي الزيتون وفرعاً اخر للبنك نفسه في الرمال.
- بنك لئومي: الذي افتتح فرعاً مقابل منتزه غزة.
- بنك هبوعليم: الذي افتتح فرعاً بجانب سرايا الحكومة سابقاً.

كما ساعدت سلطات الاحتلال بنك هبوعليم بفتح فرع له في مبنى بنك فلسطين في مدينة رفح.

ان هذا التزاحم المحموم بين البنوك الاسرائيلية لفتح فروع لها، سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة، يوضح بشكل غير مباشر الاهداف الكامنة وراء اغلاق بنك فلسطين والسيطرة على موجوداته، والتي تتلخص في رغبة سلطات الاحتلال في السيطرة على جميع مقدرات الاراضي المحتلة، في امتصاص دماء وعرق شعبنا، من خلال بنوكها التي ترعرعت في غياب البنوك العربية، حيث اصبحت هذه البنوك تستنزف مع الزمن اقتصاد القطاع بشكل بشع، وأصبحت من الأدوات الفعالة في تنفيذ وأهداف العدو.

وفي ظل الظروف الصعبة التي يعيشها الشعب الفلسطيني في القطاع تحت نير الاحتلال، وانعدام البديل، اضطر شعبنا الى التعامل مع البنوك الاسرائيلية لتمويل عمليات تصدير منتوجاتهم من الحمضيات التي يعتمدون على عائداتها بشكل اساسي في حياتهم، حيث قامت سلطات الاحتلال باستغلال هذا الوضع برفع فائدة القروض من ١١٪ الى اكثر من ٥٠٪، اضافة الى الشروط الاخرى على القروض التي تزيد عن قيمة ٣٠٠ دينار اردني، ومنها رهن الارض وبيعها في حالة عدم التسديد لدى الاستحقاق.

واستكمالا للمخطط المرسوم، فقد خلقت اسرائيل كل المسببات لعدم توفير الامكانات للتسديد، من خلال الاجراءات التالية:

أ - حظر تصدير حمضيات القطاع الى اسواق أوروبا الغربية، واحتكار هذه الاسواق لمنتوجاتها.

ب - رفع اسعار المواد التي تدخل في عملية انتاج الحمضيات مثل المياه والاسمدة والادوية الزراعية.

جـ - ارتفاع الفائدة التي فرضتها سلطات الاحتلال على القروض.

وتهدف هذه الاجراءات جميعها، الى تحويل السكان عن الاهتمام بالارض واقناعهم أن بيعها

افضل من بقائها. وهي النتيجة التي يسعى اليها الاحتلال.

لكن المواطنين لم يبتسلموا للاجراءات الاسرائيلية، بل قاموا ببذل الجهود المضنية للمطالبة باعادة فتح البنك واعادة اموالهم التي سيطرت عليها سلطات الاحتلال. وفي سبيل ذلك جرت محاولة تلو الاخرى، وكانت اسرائيل تستخدم اسلوب المماطلة والتعجيز للمواطنين لاعادة افتتاح البنك.

ولكن سلطات الاحتلال، وجدت نفسها، أمام اصرار مجلس ادارة البنك على المطالبة بحقوقه مرغمة على ان تستجيب بشكل مناورة الى مطالب فتح البنك بما يتفق مع اهدافها ومصالحها. فقررت سلطات الحكم العسكري في غزة بتاريخ ٢٥/١١/٧٨ السماح باعادة فتح بنك فلسطين مبدئيا تحت عدة شروط تقدمت بها سلطات الاحتلال من خلال مسودة الاتفاقية التي سوف نستعرض بنودها، حيث تستند هذه الاتفاقية الى وثائق ومستندات البنك التي اعتبرت مستندات قانونية مكملة للاتفاقية. وأهم بنود الاتفاقية:

١ ـ التعهد: يتعهد المسؤولون عن البنك للقائد العسكري بما يلي:

أ ـ انهم جميعا من مسؤولي البنك المعينين قانونياً ومن مالكي الاسهم المسجلين وانهم من المالكين المستفيدين من الاسهم المذكورة ولا يحملونها لمصلحة اي اشخاص اخرين.

ب ـ ان تنفيذ هذه الاتفاقية بواسطة البنك قد تم التفويض به بناء على انظمة البنك وقوانينه.

جـ ـ ان كشف ميزانية البنك المدقق الذي تم تسليمه من المسؤولين عن البنك الى مراقب البنوك المعين بالامر العسكري رقم ٤٧١ بتاريخ ١٥ تشرين ثاني ١٩٧٣ يوضح بشكل صحيح كافة موجودات والتزامات البنك ومرفق معه رسالة توضح رأي المحاسب القانوني.

د ـ في عملية تحضير ميزانية الافتتاح، انخفضت ودائع البنك بسبب المدفوعات من جانب البنك للمودعين التي تمت قبل تاريخ الافتتاح، وكذلك فقد انخفض كشف ميزانية القروض بسبب تسديد القروض من جانب البنك للدائنين، ويوجد في حوزة البنك ايصالات الدفع الموقعة من قبل المودع الذي استلم هذه المدفوعات، والمبالغ الموضوعة مقابل بعضها تظهر في دفاتر البنك في ٦ حزيران ١٩٦٧، وأن عمليات الدفع قد تمت في قطاع غزة وليس في اي مكان آخر.

٢ ـ فحص كشف ميزانية الافتتاح وتحديد متطلبات رأس المال:

أ ـ سوف يكون لمراقب البنوك الحق في القيام بمثل هذه الفحوصات والتدقيقات لكشف ميزانية الافتتاح كما يراه مناسبا. ولن يعتبر كشف ميزانية الافتتاح نهائيا حتى يصادق عليه مراقب البنوك، وان اعطاء المصادقة أو منعها سوف يعود بشكل مطلق الى مراقب البنوك.

ب ـ بعد المصادقة على كشف ميزانية الافتتاح فان مراقب البنوك سوف يحدد صافي ثروة رأس مال البنك وفقا للأسس التالية:

١ ـ الودائع في البنوك المصرية أو في دول ليس لاسرائيل علاقات دبلوماسية معها، أو في بنوك في مناطق مدارة بواسطة اسرائيل منذ عام ١٩٦٧، يمكن ان تحسب موجودات للبنك، ويعتمد ذلك على تزويد

مراقب البنوك بافادات مكتوبة صادرة عن البنك الذي توجد فيه الودائع بأنه سوف يدفع الوديعة الى البنك دون أية عوائق عند عودة البنك الى النشاط التجاري العادي.

٢ ـ الودائع الموجودة تحت سيطرة القائد العسكري سوف تستثني من التزامات البنك.

٣ ـ تعهد بتوفير رأسمال اضافي:

أ ـ اذا حدد مراقب البنوك أن صافي ثروة البنك أقل من ما يعادل «١٠٠» الف جنيه مصري، فسوف يقوم باخطار المسؤولين عن البنك بالمبلغ المحدد والمطلوب لاستكمال المبلغ الى ١٠٠ الف جنيه مصري (وهذا يمثل رأس المال الاضافي).

ب ـ خلال ١٤ يوماً بعد استلام الاخطار من مراقب البنوك، سيكون بامكان مسؤولي البنك تسليم مراقب البنوك تعهدهم بشكل فردي أو جماعي بتزويد البنك برأس المال الاضافي بما لا يتعدى مهلة الانذار الموضحة في البند الرابع.

جـ ـ سوف يكون هذا الاتفاق لاغياً، اذا لم يقم المسؤولون عن البنك بتسليم التعهد لمراقب البنوك خلال مهلة الانذار.

٤ ـ تحصيل الديون المستحقة:

أ ـ سوف يعاد فتح فرع البنك في مدينة غزة لفترة ثلاثة أشهر لغرض وحيد، وهو تحصيل الديون المستحقة للبنك.

ب ـ خلال فترة الافتتاح الجزئي لتحصيل الديون، فان موظفي البنك سوف يعملون كوكلاء للوصي على اموال البنك (بنك اسرائيل) بناء على أمر الحكومة العسكرية رقم ١٩٤ بتاريخ ٢٨/٤/١٩٦٨.

جـ ـ خلال فترة الافتتاح المؤقت (ثلاثة اشهر)، لن يستقبل البنك ودائع جديدة ولن تدفع أية ودائع أو التزامات ولن تسوى أية ديون أو يتم التنازل عن أي منها، ولن تتلف أية وثائق في حوزة البنك ولن يتم اصدار او تبديل أي منها، ما عدا ايصالات استلام الديون واستحقاقات البنك.

د ـ تحصيل الديون سوف يتم فقط في فرع البنك في مدينة غزة، وسوف يتم توثيق كل عملية استلام بايصال على نسختين موقع من دافع المبلغ ومن شخصين مفوضين عن البنك، على أن تحفظ نسخة في البنك وتعطى نسخة الى صاحب العلاقة.

هـ ـ سوف يتم ايداع كافة المبالغ المستحصلة في اليوم نفسه في رقم حساب سوف يفتح لهذا الغرض باسم الوصي على اموال البنك (بنك اسرائيل) بناء على الامر العسكري رقم ١٩٤، وسوف يتم اعداد تقرير يومي يسلم الى مراقب البنوك، شاملا قوائم مفصلة بالمبالغ المستحصلة بما في ذلك اسماء الاشخاص الذين سددوا ديونهم والمبالغ المسددة.

و ـ لن تتم أية سحوبات من حساب البنك قبل اعادة فتح البنك للنشاط التجاري العادي ولأي سبب من الاسباب، الا بالمصادقة المكتوبة من قبل مراقب البنوك.

ز ـ سوف تتم تسوية او التنازل عن الفوائد المستحقة على الديون العائدة للبنك خلال فترة الافتتاح

الجزئي بما يتفق مع المبادىء الموضحة التي سوف تطبق بالتساوي على كافة الزبائن بدون تمييز.

٥ ـ شرط بخصوص رأس المال الاضافي:

أ ـ سوف يقوم المسؤولون عن البنك بايداع مبلغ رأس المال الاضافي فيما لا يتعدى فترة الانذار «الافتتاح الجزئي» في حساب البنك، ولن يكون من الممكن سحبها الا في حال عودة البنك الى النشاط التجاري العادي، واذا لم يفتح البنك للنشاط التجاري العادي خلال ٦٠ يوما بعد انتهاء فترة الانذار (الافتتاح الجزئي) أو لأي سبب آخر، فان الاموال التي تم ايداعها سوف تعاد الى الاشخاص الذين اودعوها بناء على طلبهم.

ب ـ سوف يكون رأس المال الاضافي على شكل دين على رأس المال، يخضع بشكل تام لكافة الديون للبنك. وهذا القرض لرأس المال، سوف يعاد دفعه فقط، بعد ان يكون البنك قد أصدر اسهماً عادية جديدة. والى ان يتم مثل هذا الاصدار، او اذا جمد البنك، فان هذه المبالغ سوف يتم اعادتها، أو دفعها بعد ان يتم دفع كافة المبالغ لكل دائني البنك بمن في ذلك اصحاب الحسابات المجمدة الواردة في البند التاسع.

٦ ـ اعادة افتتاح البنك للنشاط التجاري العادي:

بعد انتهاء فترة الافتتاح الجزئي، سوف يتخذ مراقب البنوك كافة الخطوات لاعادة فتح البنك للنشاط التجاري العادي اذا ما تم استيفاء الشروط المسبقة التالية:

١ ـ ان يكون قد تم دفع رأس المال الاضافي.

٢ ـ ان تكون كافة الودائع التي جمعت في عملية احصاء صافي ثروة البنك قد تم دفعها الى البنك، بحيث يحدد مراقب البنوك انها تحت التصرف الكامل للبنك في وقت اعادة افتتاحه.

٣ ـ ان يكون المسؤولون عن البنك قد وفروا الاسباب التي تلبي رغبة مراقب البنوك في تدريب موظفي ومستخدمي البنك في البنوك الاسرائيلية على عمليات كتابة التقارير واجراءات اخرى.

٤ ـ ان لا يكون المسؤولون عن البنك قد اخلوا بأي من شروط الاتفاقية.

٥ ـ سوف يباشر البنك نشاطه التجاري في فرعه في مدينة غزة فقط، وفي وقت لاحق سوف يعطى الاعتبار لافتتاح فروع اضافية.

٧ ـ الموجودات في حوزة الوصي على البنك (بنك اسرائيل)

أ ـ الاوراق النقدية الموجودة في عهدة الوصي على البنك سوف يتم دفعها بالعملة الاسرائيلية خلال ١٤ يوما من اعادة افتتاح البنك للنشاط التجاري العادي كما يلي:

١ ـ المبالغ الموجودة بعملة اجنبية قابلة للتحويل كما يحددها بنك اسرائيل، سوف يتم تحويلها الى الليرات الاسرائيلية بسعر التحويل الساري في بنك اسرائيل في يوم التحويل.

٢ ـ المبالغ بالليرة الاسرائيلية سوف تدفع بالكامل.

٣ ـ المبالغ الموجودة بالجنيه المصري سوف تصرف الى ليرات اسرائيلية.

ب ـ بعد اتمام دفع المبالغ الموضحة اعلاه للبنك، فان الوصي على اموال البنك سوف يكون قد أوفى بجميع التزاماته تجاه البنك، وهنا يجب على المسؤولين عن البنك تبرئة ذمة الوصي على أموال البنك والحكومة العسكرية من أية موجودات للبنك.

٨ ـ ان المسؤولين عن البنك مجتمعين ومنفردين يأخذون على عاتقهم الشخصي توفير أسهم اضافية لرأس مال البنك نقداً بمبلغ اضافي بما لا يتعدى السنة من تاريخ اعادة افتتاح البنك للنشاط التجاري العادي، وكذلك يمكن للمسؤولين عن البنك توفير رأس المال الاضافي هذا بواسطة اصدار أوراق نقدية.

لن يصدر البنك اسهماً من مخزون رأس المال للسوق الا بالموافقة المسبقة من مراقب البنوك.

٩ ـ الحسابات المجمدة: سوف يقوم القائد العسكري بتوفير الاسباب لدفع الحسابات الموضحة وسوف يتم تأجيل دفعها الى ان يطلب القائد دفعها.

١٠ ـ الضمانات الشخصية ومفعول التأمين على البنك:

أ ـ يأخذ المسؤولون عن البنك على عاتقهم الشخصي مجتمعين ومنفردين مسؤولية الاخلال بأي من بنود هذه الاتفاقية من قبلهم أو من قبل البنك أو من قبل موظفيه ومستخدميه، وكذلك مسؤولية أية اضرار يمكن أن تلحق بالبنك او مودعيه أو دائنيه او الحكومة العسكرية كنتيجة لمثل هذا الاخلال.

ب ـ عند افتتاح البنك للنشاط التجاري العاي، سيقوم البنك بتوقيع هذه الاتفاقية كفريق واحد.

١١ ـ مسؤولية القائد: وهنا نعلق ان القائد والحكومة العسكرية ومراقب البنوك لا يتحملون أية مسؤولية عن وفاء البنك لالتزاماته تجاه الزبائن، سواء عاد افتتاح البنك للنشاط التجاري العادي أم لا.

١٢ ـ قانون الحكم والقضاء: سوف تخضع هذه الاتفاقية لقانون دولة اسرائيل والمحكمة القضائية الاسرائيلية في القدس، وسوف يقتصر عليها حق النظر في اية قضية او حالة بهذا الخصوص.

تقييم مسودة الاتفاقية

ان القراءة الأولية لبنود مسودة الاتفاقية، تظهر بشكل جلي ما وراءها من اهداف تتمثل في ثلاث نقاط وهي:

١ ـ فرض الوصاية على حاضر البنك ومستقبله.

٢ ـ الابتزاز السياسي.

٣ ـ الابتزاز المادي.

أولاً: فرض الوصاية على حاضر البنك ومستقبله:

ان الهدف الاول الذي ارادت سلطات الاحتلال تحقيقه من وراء هذه المسودة، هو تكريس فرض الوصاية التامة على البنك في الحاضر والمستقبل، من خلال النقاط الاساسية التالية:

أ ـ ان الشرط الذي ورد في مقدمة الاتفاقية والقاضي بأن لا يقل رأس مال البنك عن ما يعادل ١٠٠ الف جنيه مصري، لا يعني اكثر من ان سلطات الاحتلال تريد ان تمارس هذه الوصاية من خلال هذا

التحديد، ومن خلال اعتراف مجلس ادارة البنك بذلك. لأن البنك هو أصلاً مسجل وله رأسماله المصرح به قبل عام ١٩٦٧. وكذلك فان الميزانية الحالية للبنك توضح أن رأس مال البنك حاليا يناهز ١٠٠ الف جنيه مصري.

ب ـ النص الذي يقضي بتعيين مراقب البنوك الاسرائيلية مراقبا على البنك، يحمل في طياته طلب اعتراف ضمني من مجلس ادارة البنك بذلك، علما بأن البنك ليس مؤسسة اسرائيلية، وانما مؤسسة فلسطينية مسجلة في القطاع كأية شركة او مؤسسة أخرى، وتقع تحت الاحتلال، ولا يحق للاحتلال التدخل في عملها.

جـ ـ البند الثاني (أ) الذي يعطي مراقب البنوك الاسرائيلية الحرية المطلقة في رفض الميزانية، هو عبارة عن تكريس وممارسة عملية الوصاية على البنك.

د ـ ان حيثيات البنود التي ذكرت، ليست الا لتأكيد الوصاية عملياً من قبل سلطات الاحتلال على البنك، ولكن الموضوع لم يقف عند هذا الحد، بل تعداه الى التدخل في مجريات عمل البنك بفرض تدريب موظفي ومستخدمي البنك في البنوك الاسرائيلية.

هـ ـ لم تكتف سلطات الاحتلال بفرض وصايتها الكاملة على البنك في مرحلة ما قبل الافتتاح، بل امتد الى ما بعد الافتتاح، بأن اعطت الى نفسها الحق في السماح بفتح فروع جديدة للبنك في المستقبل، على ان يقتصر عمل البنك في المرحلة الاولى على فرعه في مدينة غزة. وكذلك فرضت سلطات الاحتلال وصايتها على رأس مال البنك في المستقبل، والقاضي بأن يتعهد المسؤولون عن البنك، مجتمعين ومنفردين، وعلى عاتقهم الشخصي، بتوفير اسهم اضافية لرأس مال البنك نقدا بمبلغ تحدده الاتفاقية بما لا يتعدى السنة من تاريخ افتتاح البنك للنشاط التجاري العادي.

و ـ ان اخضاع الاتفاقية لقانون دولة اسرائيل واعطاء المحكمة القضائية الاسرائيلية في القدس، حق النظر في اية قضية بهذا الخصوص، هو الغطاء القانوني لهذه الوصاية، وهو ما ورد في مسودة الاتفاقية.

ثالثاً: الابتزاز السياسي:

تفوح من بنود هذه الاتفاقية رائحة الابتزاز السياسي، الذي يبدو واضحاً من خلال النقاط التالية:

أ ـ ان قرار السماح باعادة فتح البنك، الذي اعلنته سلطات الاحتلال بشكل مبدئي في ٢٥/١١/٧٨ جاء بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد في ١٧/٩/١٩٧٨، حيث ارادت سلطات الاحتلال اعطاء الانطباع ان اتفاقية كامب ديفيد سوف تعود بالفائدة على سكان الاراضي المحتلة.

وفي المقابل قامت الحكومة المصرية بابداء الموافقة على الافراج عن ودائع البنك الموجودة في البنوك المصرية خلال الفترة نفسها، مما يوضح لتنسيق في هذا الموضوع بين الحكومة المصرية واسرائيل لتحقيق اهداف مشتركة في ضرب وتصفية القضية الفلسطينية.

ب ـ ان اعطاء مراقب البنوك الاسرائيلية الحرية المطلقة للتصرف في مقدرات البنك ولو بشكل مؤقت،

كما جاء في الاتفاقية، يهدف بشكل غير مباشر الى تكريس الانطباع بأن بنك فلسطين هو مؤسسة مصرفية اسرائيلية تخضع لسلطة مراقب البنوك الاسرائيلية.

جـ ـ اشتراط اسرائيل على مجلس ادارة بنك فلسطين الحصول على افادة من البنوك المصرية بعدم ممانعتها في دفع ودائع بنك فلسطين لديها في حال عودته الى النشاط التجاري العادي، هو بمثابة الاشارة الواضحة المعطاة الى السلطات لابتزاز اصحاب البنك لمصلحة اهدافها.

د ـ اشتراط اسرائيل على مجلس الادارة بعدم الادعاء ضد الحكومة العسكرية او بنك اسرائيل. وهو اعتراف ضمني بأن سلطات الاحتلال قد اجرمت بحق البنك ونهبت الكثير من مقدراته وثروته.

ثالثاً: الابتزاز المادي:

أ ـ قامت سلطات الاحتلال في احدى مراحل التفاوض مع البنك بطلب سيولة نقدية مقدارها مليون ليرة لاعادة فتح البنك حيث كانت تساوي مبلغ ٢٠٠ الف دولار. وبعد ان وفّر مجلس ادارة البنك المبلغ المطلوب وحوله الى العملة الاسرائيلية ووضعه في البنوك الاسرائيلية، قامت سلطات الاحتلال بتخفيض المبلغ بواقع ٤٣٪، ثم فرضت عليه تخفيضا زاحفاً بمعدل ٢٪ حتى اصبح المبلغ الان يساوي ١/٣ المبلغ الاصلي. علما بان المبلغ تم ايداعه بالفائدة.

ب ـ تطلب السلطات الاسرائيلية من اصحاب البنك شهادة براءة من كل جرائمها في حقهم، من خلال تنازل البنك عن حق الادعاء ضد الحكومة العسكرية او بنك اسرائيل للمطالبة بالتعويض عن الاضرار التي لحقت بالبنك من جراء توقيفه عن العمل لمدة ١٣ سنة والتي تقدر بملايين الجنيهات.

الجدوى الاقتصادية لعودة بنك فلسطين الى العمل:

ان عودة البنك الى العمل في قطاع غزة رافقته عملية الافراج عن اموال البنك المجمدة في البنوك الاسرائيلية والبنوك المصرية، ولهذا الاجراء اهمية كبيرة من الناحية الاقتصادية، حيث ان هذه الاموال، ستكون بمثابة الكنز الثمين لاهل القطاع. وفي الحد الادنى سيكون لها قدر لا يمكن انكاره في تحريك الوضع الاقتصادي في قطاع غزة، الذي يعطي نتائجه على شكل انتعاش جزئي لاوضاع القطاع الاقتصادية.

والدور الذي يمكن لبنك فلسطين القيام به في تجميع رأس المال للاستثمار، وكذلك في تسهيل المعاملات التجارية، سوف يكون عاملا اساسيا في ازدهار اقتصاديات الاراضي المحتلة، لكن السؤال المطروح هو:

هل يمكن لبنك فلسطين ان يحقق الامال المعلقة عليه في ظل الظروف الراهنة؟

بالطبع لا، لارتباطه الوظيفي بالجهاز المصرفي لاسرائيل، كذلك لن يستطيع البنك القيام بالنشاطات الاقتصادية المطلوبة منه، مثل تقديم الائتمانات او القروض بما يمكن ان يتعارض مع القوانين والقيود السياسية والاقتصادية التي تفرضها سلطات الاحتلال، وسيكون دور البنك محدوداً في عملية التنمية الاقتصادية في ظل الوصاية المفروضة عليه من بنك اسرائيل وسلطات الحكم العسكري، لأن حرية

الحركة الاستثمارية في قطاع غزة محدودة ومقيدة لكي لا تتعارض مع مخططات الاحتلال، الذي لن يسمح بأية استثمارات يمكن أن تتعارض مع سياساته الاقتصادية وتوجهاته السياسية، فضلا عن ان الظروف السياسية السائدة لا تشجع على الاستثمار.

وتبلغ نسبة الفائدة على القروض ١٣٪ وهي نسبة مساوية بالتقريب لنصف النسبة المناظرة في المصارف الاسرائيلية واكبر قليلاً من النسبة التي تدفع على الاموال التي تودع في بنك اسرائيل. ورغم معدلات الفائدة هذه، فان البنك قد تمكن من تحقيق ارباح لا بأس بها، وذلك بالنظر الى انخفاض معدلات الفائدة التي تدفع على الودائع وانخفاض تكلفة الفرصة الضائعة بالنسبة لاستثمار الاموال او ايداعها في بنك اسرائيل.

بنك فلسطين ـ الميزانية بالجنيهات المصرية

	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨٣	١٩٨٤
الاصول					
نقدية وارصدة لدى البنوك الاخرى	١.٣٠٦.١٦٨	١.٣٤٢.٥٥٨	١.٤٤١.٢٧٥	٢.٥٦٩.٦٧٨	٢.٢٥٠.١٠٤
قروض وكمبيالات مخصومة وتسهيلات ائتمانية اخرى	١.٠٣٤.٩٦٠	١.٠٠٦.٥٤٨	٩٤٧.٩٩٩	١.٣٠٥.٥٨٠	١,٧٠٠.٧٣٠
أصول ثابتة	٥٧.٧٢٦	٥٨.٤٣٩	٦٣.٣٨٥	٣٢٤.٠٦١	٥٢٥.٦٧٩
أصول اخرى	٦٠٣.٢٨٦	٦٠٣.٢٧٩	٥٣٨.٠٨٧	٤٠٦.٢٦٧	٢٠١.٣٤٢
اجمالي الاصول	٣.٠٠٢.١٤٠	٣.٠١٠.٨٢٤	٢.٩٩٠.٧٤٦	٤.٦٠٥.٥٨٦	٤.٦٧٧.٨٥٥
الخصوم					
رأس المال	٣٤٣.٠٠٠	٣٤٣.٠٠٠	٣٤٣.٠٠٠	٥٠٠.٠٠٠	٥٠٠.٠٠٠
احتياطيات	١٧٣.٩٠٩	١٧٣.٩٠٩	١٧٣.٩٠٩	٦٠٥.٦٩٦	٧٤٥.٧٦٠
ودائع	١.٦٧٢.٩٧٥	١.٦٣٣.٦٦٣	١.٦١٦.٤٠٤	٣.٠٩٣.٦٢٣	٣.٢٣٠.٧٥٢
أرباح غير موزعة	٢١١.٠٠٧	٢٥٩.٠١٠	٣٢١.٣٨٣	-	-
خصوم اخرى	٦٠١.٢٤٩	٦٠١.٢٤٢	٥٣٦.٠٥٠	٤٠٦.٢٦٧	٢٠١.٣٤٣
اجمالي الاصول	٣.٠٠٢.١٤٠	٣.٠١٠.٨٢٤	٢.٩٩٠.٧٤٦	٤.٦٠٥.٥٨٦	٤.٦٧٧.٨٥٥

وفي محاولة من بنك فلسطين لاظهار اهتمامه المعلن بتنمية الاقتصاد المحلي، بدأ البنك في خطة اقراض تهدف، اساساً الى انعاش صناعة الحمضيات المتردية وايجاد وظائف للخريجين المتعطلين. وفيما يتعلق بصناعة الحمضيات، اقترح البنك تقديم قروض الى ملاّك البيارات المتوسطة والكبيرة (التي لا تقل مساحتها عن ١٠ دونمات) عن طريق اتحاد منتجي الحمضيات في قطاع غزة، الذي يقوم بدور الوسيط بين اعضائه والبنك، وتبلغ قيمة القرض ١٠٠ دولار لكل دونم بسعر فائدة نسبة ١٣٪.

تقويم التقدم:

كان فتح المكتب الرئيسي لبنك فلسطين في قطاع غزة عام ١٩٨١ متزامنا مع تدهور الاحوال الاقتصادية في قطاع غزة وفي اسرائيل. وقد كان التضخم يتزايد بمعدلات مرتفعة لم يسبق لها مثيل. كما ان القيمة التبادلية للشيكل الاسرائيلي مقابل العملات الاخرى، وخاصة الدينار والدولار، كانت آخذة في الانخفاض بشكل حاد دون أن تتمكن السياسات النقدية والمالية من وقف تدهورها المستمر. ووسط هذه التطورات غير المواتية، واصل البنك صراعه من اجل البقاء، غير ان طبيعة وحجم عملياته ما زالا متواضعين بشكل ملحوظ.

ويكشف تحليل الميزانية عن ان اجمالي الاصول في نهاية عام ١٩٨٤ كانت ٤.٦٨ مليون جنيه مصري، منها ١,٧ مليون جنيه مصري في شكل قروض وكمبيالات مخصومة، و٢,٢٥ مليون جنيه مصري في شكل نقد. وبلغ رأس مال المساهمين ١.٢٥ مليون جنيه مصري، منها ٠.٥ مليون جنيه مصري في شكل اسهم. كما بلغ اجمالي قيمة الودائع وحسابات العملاء ٣,٢٣ مليون جنيه مصري، بزيادة نسبتها ٤٪ عن السنة السابقة. وكان عدد حملة الاسهم في نهاية عام ١٩٨٤ هو ١١٥٠ شخصا. أما نسبة قيمة التسهيلات الائتمانية الى اجمالي قيمة الودائع فكانت مخفضة، مما أدى الى ارتفاع نسبة السيولة مقارنة بمقاييس المصارف التجارية السائدة في الاردن.

ويتجلى انخفاض حجم أعمال بنك فلسطين في أن مجال الخدمات التي يقدمها ضيق بشكل ملحوظ، وعدم تمكن البنك من التعامل بالنقد الاجنبي جعل من العسير عليه ان يجذب حجماً كبيراً من الودائع، خاصة وانه يمكن للمودعين ان يحصلوا على معدلات فائدة حقيقية من المصارف الاردنية والاجنبية، بل والاسرائيلية، تفوق كثيرا في جاذبيتها المعدلات التي يقدمها هذا البنك. وقد أدت الشكوك المحيطة بالنية الحقيقية للسلطات الاسرائيلية فيما يتعلق بمستقبل البنك الى زيادة تخوف المودعين. وفي محاولة لتشجيع المودعين على ايداع اموالهم في البنك فان ادارة البنك وافقت على مضض على ربط الودائع لأجل بالدولار الامريكي، ثم حددت بعد ذلك، معدل فائدة بحوالي ٥٪، وهو معدل جذاب الى حد ما بالنظر الى معدلات الفائدة المتاحة من الخيارات الاخرى.

وعدم تعامل البنك بالعملة الاجنبية منعه ايضا من تشجيع التجارة الخارجية في غزة، وكان هذا مقترنا بقيام السلطات الاسرائيلية بفرض قيود على الشركات التجارية المحلية بالنسبة لاجراء اتصالات مباشرة مع بقية العالم.

وعمليات الاقراض وتسهيلات السحب على المكشوف، التي تشمل التجارة والزراعة والصناعة، ظلت هي ايضا محدودة. فالبنك يقدم قروضا متواضعة لفترات قصيرة للغاية، ولا تزيد الا نادرا عن عشرة اشهر. ويمكن تجديد بعض القروض لفترة اخرى، مما يتيح للمقترضين وقتا اطول للسداد، ويضمن القروض في الغالب ثلاثة ضامنين معتمدين، اذ ان السكان الفلسطينيين لديهم شكوك عميقة تجاه الرهون العقارية بالنظر الى ان السلطات الاسرائيلية قد استمرت في اغتصاب الاراضي العربية عن طريق

مصادرتها، ومع ذلك فان الديون المعدومة وحالات العجز عن السداد كانت قليلة في عددها، ولم تكن تشكل مشاكل خطيرة بالنسبة للبنك.

وتشمل المشاريع الهادفة الى ايجاد الوظائف، مجموعة من المشاريع المتعلقة بالمزارع. وقبل نهاية ايار/ ١٩٨٥ كان البنك قد قدم قروضاً الى المشاريع التالية:

	عدد الملاك	قمية القرض بالدولار الامريكي
١ ـ مزرعة حديثة للارانب	٢	١٢٠٠٠
٢ ـ مشتل اشجار	٢	٥٠٠٠
٣ ـ مزرعة اغنام	١	١٠٠٠٠
٤ ـ مشروع للنحل	٢	١٠٠٠٠
٥ ـ مشروع للنحل	١	٣٤٠٠

وفي عام ١٩٨٦، قام البنك بتطوير عملياته في اتجاهين رئيسيين. أولاً، توصل البنك الى اتفاق مع مؤسسة طوعية خاصة في الولايات المتحدة، هي مؤسسة التنمية الاجتماعية، كي يعمل البنك كوسيط في توجيه وادارة صندوق للقروض بقيمة ٠.٥ مليون دولار مخصص من قبل المؤسسة للمقترضين الافراد. وهـذا المبلغ يعادل بالتقريب ثلث اجمالي قيمة تسهيلات الاقراض التي قدمها البنك حتى نهاية عام ١٩٨٤، وثانياً، قام البنك بتمويل شراء ٤٨ جرارا ايطاليا من النوع المناسب للبيارات وذلك من خلال قرض قدمه احد البنوك الايطالية، وسيعاد بيع الجرارات الى المزارعين الافراد الذين سددوا بالفعل قسطا أولاً قدره ١٠٠٠ دولار نقدا من قيمة الجرار الاجمالية البالغة ٦٩٠٠ دولار، ومعدل الفائدة على هذا القرض، ايضاً هو ١٣٪، وهذه الانشطة الجديدة تمولها مصادر اجنبية.

وتكشف تجربة بنك فلسطين منذ ان اعيد فتحه في عام ١٩٧٨. عن ما يلي:

★ يواجه البنك الكثير من العوائق التي تحد من عملياته، فليس مسموحاً للبنك التعامل بالعملات الاجنبية، وليس هناك ما يحمي البنك من استمرار انخفاض قيمة العملة الاسرائيلية، كذلك فان البنك يتنافس مع اكثر من ستة فروع للمصارف الاسرائيلية الموجودة في القطاع والتي تتمتع بدعم مصادرها الرئيسية بالنسبة للمخاطرة. ويخضع البنك لضريبة نسبتها ٣٧.٥٪ بدلا من نسبة ٢٥٪ التي كانت مطبقة في قانون ضريبة الدخل المصري الذي كان سائدا قبل الاحتلال الاسرائيلي، وقد وصل هذا النزاع الى المحكمة العليا في اسرائيل، وليس للبنك الرأي الاخير بالنسبة لاعتماد المشاريع الاستثمارية، بغض النظر عن جدواها، اذ لا تزال السلطات العسكرية الاسرائيلية هي التي تتخذ قرارا بهذا الشأن. كذلك لا يسمح للبنك بفتح فروع جديدة ومد نطاق عملياته بالتالي، الى مناطق جديدة.

★ نتيجة لذلك، فان البنك لم يتمكن من التوسط بفعالية في السوق المالية في قطاع غزة. كما ان البنك

لم ينجـح، بعـد، في تعبئة الموارد المالية، مهما كانت قليلة، وفي تخصيصها للمجالات التي تحتاجها وللمجالات ذات الأولوية، وبذلك فان البنك لم يسهم في زيادة الناتج والدخل، وفي حين أن النسبة بين التسهيلات الائتمانية التي يقدمها البنك وودائعه هي، بصفة عامة، اكبر من النسب المناظرة لفروع المصارف الاسرائيلية العاملة في المناطق المحتلة، فإنها لا تزال منخفضة بالنسبة لبنك تجاري. وهذا يعكس، جزئياً، سياسات البنك الهادفة الى الاحتفاظ بدرجة سيولة اكبر من الدرجة اللازمة، ويشير، جزئياً، الى الشكوك الاقتصادية والسياسة العامة التي تحيط بتشغيل البنك، بالاضافة الى العوائق التي ورد سردها.

★ لا يزال رأس مال البنك قليلاً. وقد اعاق بنك اسرائيل المحاولات التي بذلت من اجل زيادة رأس المال بمقدار ثلاثة اضعاف. وفي حين أنه من المؤكد أن زيادة رأس مال البنك زيادة كبيرة عما هو عليه سيمكنه من توسيع مجال خدماته، فان سلامة مثل هذه الخطوة لا تزال موضع تساؤل بالنظر الى عجز البنك عن استغلال حيازاته النقدية واحتياطاته المرتفعة نسبياً.

★ سيظل دور البنك كوسيط بين المودعين والمقترضين ضئيلاً ما دامت قدرته على حشد المدخرات والقروض الخارجية محدودة. وكي يكون البنك قادراً على جذب مزيد من الودائع، فإنه قد يتعين عليه أن يعيد النظر في هيكل معدلات الفائدة على الودائع. وينبغي ان ينظر البنك في اعطاء معدل فائدة حقيقي يكون اعلى من معدل التضخم، وان يحاول بنشاط اكبر تعزيز عملياته بالنسبة للتسهيلاك الائتمانية والاستثمار. وواضح أن هذه العمليات تنطوي على تحمل مخاطر اكبر وعلى زيادة تعزيز القدرات الفنية بالنسبة لادارة التسهيلات الائتمانية.

★ بالنظر الى العقبات القائمة ومجالات الخلاف الكبيرة، فان العلاقات بين ادارة البنك والسلطات الاسرائيلية لن تؤدي الى تعزيز دور البنك في عملية حشد الموارد المالية وتخصيصها واداراتها. وقد زاد هذا من الصعوبات التي يواجهها البنك، وأدى الى عرقلة اعماله. وحلّ هذه الخلافات حلاً مرضياً مع اعطاء البنك السلطة والدعم الكاملين في المجالات المشروعة لعملياته، من خلال التحكيم لدى آلية دولية مثل صندوق النقد الدولي، قد يمكنه من القيام بالدور المرغوب فيه فلسطينيا.

المصادر:

(١) Bank of Palestine in Twenty years, Gaza 1980 ص ٢٢ ـ ٢٤

(٢) جلال داود «بنك فلسطين في قطاع غزة «**صامد الاقتصادي**» العدد ١٨، عام ١٩٨٠.

(٣) Reports of the Board of Directors of the Bank of Palestine for 1984.

(٤) القطاع المالي الفلسطيني في ظل الاحتلال الاسرائيلي «دراسة الاونكتاد» راجع: **صامد الاقتصادي**، العدد ٧٣، عام ١٩٨٨.

الإنتفاضة والتطورات الإقتصادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة *

الف ـ اهم تطورات السياسة العامة المؤثرة على الاقتصاد الفلسطيني:

١ ـ اتسم أول عقدين من الاحتلال الاسرائيلي للارض الفلسطينية ـ اي الضفة الغربية وقطاع غزة ـ بحدوث تغيرات جذرية في هيكل الاقتصاد الفلسطيني وادائه(١). وقد اخذت هذه التحولات شكل انخفاض في نصيب الزراعة، وركود صناعي، وحالات عجز مزمن في التجارة والمدفوعات، واختناقات وفوضى تسويقية خطيرة، وتزايد في البطالة، وهجرة اليد العاملة على نطاق واسع، والاضطراب وانعدام الامن على الصعيد المالي، واستمرار استنزاف قاعدة الموارد الطبيعية الفلسطينية، رغم ارتفاع في مستويات الاستهلاك الخاص نسبيا يعود اساسا الى مصادر دخل غير محلية(٢). وخلال الفترة القصيرة نسبيا منذ بداية الانتفاضة الفلسطينية التي اندلعت في كانون الاول، ديسمبر ١٩٨٧ ضد الاحتلال الاسرائيلي وسياساته وممارساته المتزايدة القسوة، حدثت تحولات بعيدة المدى بالقدر نفسه في اقتصاد الارض الفلسطينية المحتلة، وهي تحولات حفزتها رغبة في تحقيق الاعتماد على الذات، جاءت مصحوبة بسياسات وتدابير ترمي الى التقليل الى ادنى حد من الاعتماد الاقتصادي الفلسطيني على اسرائيل واعادة بناء القاعدة الانتاجية المحلية المهملة. وقد نجحت هذه التغيرات حتى الان في وقف بعض الاتجاهات السلبية التي سادت خلال العقدين الاولين من الاحتلال الاسرائيلي، رغم حدوث انخفاضات حادة في مستوى النشاط الاقتصادي الفلسطيني. وقد انتهج الشعب الفلسطيني طريقا جديدا ومستقلا نحو الانتعاش والتنمية الاقتصاديين، وتحول عن دور المشارك السلبي في العمليات الاقتصادية الناشئة خارج اقتصاده الى دور المبادر في اجراء عمليات الاصلاح والتحديث والتحرير الاقتصادي، رغم القيود السياسية والاقتصادية التي لا تزال تخنق امكانات الارض المحتلة.

٢ ـ وخلال الفترة المستعرضة، قامت سلطات الاحتلال الاسرائيلي بتصعيد تطبيق سلسلة من تدابير

★ تقرير من أمانة الاونكتاد حول «التطورات الاقتصادية الاخيرة في الارض الفلسطينية المحتلة» ـ اكتوبر/ تشرين الاول ١٩٩٠.

السياسة العامة، التي ادخل معظمها منذ عام ١٩٨٧، والتي ترمي الى ممارسة ضغط اقتصادي على الشعب الفلسطيني في الارض المحتلة. وقد اتخذت هذه الخطوات في اطار سياسة منهجية ترمي الى احباط، او على الاقل احتواء، المبادرات الفلسطينية في سبيل تحقيق الاعتماد على الذات اقتصاديا والادارة الذاتية والاستقلال عن السيطرة الاقتصادية الاسرائيلية. ووفقا لمصدر حكومي عسكري اسرائيلي، فان السلطات لا تزال تعارض المحاولات المحلية الرامية الى استحداث مشاريع ذات طابع من شأنه ان يشجع الادارة الاقتصادية المستقلة (٣).

٣ ـ ان السياسة الاسرائيلية تجاه الاقتصاد الفلسطيني قبل عام ١٩٨٧ كانت، ولا تزال، تتسم باهمال لاحتياجاته الانمائية ومنع تنافسه مع المصالح الاقتصادية الاسرائيلية. وقد حذر مسؤول في وزارة الصناعة الاسرائيلية مؤخرا من ان «تزايد المنافسة من الاراضي المحتلة يمكن ان يعرض صناعتنا المحلية للخطر على المدى البعيد(٤)»، واعاد مسؤول آخر في الحكومة العسكرية التأكيد على ان السلطات «لن تسمح لاية صناعة (فلسطينية) بتهديد الانتاج الاسرائيلي(٥)». ومنذ عام ١٩٨٨ تم استخدام العديد من التدابير الاقتصادية وغيرها من التدابير التي تتسم بدرجات متفاوتة من القسوة لتأكيد السلطة الاسرائيلية في الارض المحتلة. ويذكر ان هذا التصعيد يتزامن مع تزايد في «اضفاء الصبغة العسكرية» على الاجهزة الادارية واجهزة صنع القرارات التابعة للادارة المدنية الاسرائيلية في الارض المحتلة(٦). وقد كان الاعتقاد بأن المقاومة الفلسطينية للاحتلال الاسرائيلي وتدابيره القاسية ستخف مع مرور الوقت، هو العامل الاساسي في امعان السلطات في تطبيق تدابير غير مستساغة على نطاق واسع تؤثر على النشاط الاقتصادي الفلسطيني(٧).

٤ ـ وتستمر هذه السياسات رغم الكلفة التراكمية المتصاعدة التي تتحملها اسرائيل نتيجة لما تتكبده من نفقات في مكافحة الانتفاضة، والانخفاض في الصادرات الاسرائيلية الى الارض المحتلة، وهبوط مستوى السياحة الدولية الى اسرائيل، وانخفاض مساهمة اليد العاملة الفلسطينية في بعض فروع الانتاج الاسرائيلي. كما ان الاثر المثبط لهذه العوامل على النمو الاقتصادي الاسرائيلي في عامي ١٩٨٨ و ١٩٨٩ (بما يعادل نحو نقطتين مئويتين من النمو السنوي في الناتج المحلي الاجمالي)(٨)، قد ادى في الوقت نفسه الى تشجيع السلطات الاسرائيلية على العمل بمزيد من القوة والقسوة في محاولة انهاء الانتفاضة. وقد قدر مجموع الكلفة المباشرة التي تحملها الاقتصاد الاسرائيلي نتيجة للانتفاضة، من حيث النمو والانتاج المضيعين، بما يزيد عن مليار دولار بحلول نهاية عام ١٩٨٩ (٩) بينما بلغت النفقات العسكرية الاضافية المتكبدة خلال الفترة اكثر من ٥٠٠ مليون دولار(١٠).

٥ ـ ولا تزال التدابير الاقتصادية الاسرائيلية تطبق كعقوبة جماعية تفرض على القرى، والمدن، ومخيمات اللاجئين، والمناطق، او على الارض المحتلة ككل. وهذه التدابير الجماعية هي بالاضافة الى الحالات المتكررة المتمثلة في معاقبة قطاعات محددة من السكان او الافراد مثل: فرض غرامات وضرائب وجبايات جسيمة، وسحب تراخيص العمل، واغلاق المباني والمناطق الزراعية، واتلاف المحاصيل والمعدات الصناعية وغيرها من الممتلكات، واللجوء الى اشكال اخرى من مضايقة رجال الاعمال، والتجار،

والمزارعين، والعمال، ومؤسسات الخدمات الاجتماعية، وتم تكثيف الممارسات الاسرائيلية العقابية والتقييدية في عدة مجالات رئيسية من مجالات الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة المستعرضة[11]، واشتملت هذه الممارسات على:

ـ مواصلة هدم المنازل الفلسطينية، ومصادرة الارض الفلسطينية والتعجيل في الخطوات الرامية الى اقامة مستوطنات ومراكز امامية اسرائيلية جديدة في قطاع غزة والضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، في الوقت الذي تتزايد فيه مشاعر القلق على نطاق واسع ازاء الاثار التي تترتب على توطين المهاجرين الوافدين حديثا الى اسرائيل في الارض المحتلة.

ـ اعتماد تدابير قاسية على نحو متزايد ضد نشاطي الزراعة وصيد الاسماك الفلسطينيين، بما في ذلك اقتلاع اشجار البساتين، وجرف الاراضي الزراعية، واتلاف المحاصيل، وفرض حظر مشلّ على صيد الاسماك في المياه الساحلية لقطاع غزة.

ـ فرض قيود على تنقل العمال الفلسطينيين من الارض المحتلة الى اسرائيل، بما في ذلك استخدام الكمبيوتر في اصدار تراخيص المرور في شكل بطاقات الهوية الممغنطة بغية «فرز» العمال الذين يدخلون اسرائيل.

ـ حملات جباية الضريبة الواسعة الانتشار، بما في ذلك الغارات، وعمليات حظر التجول، واقامة الحواجز على الطرق وغير ذلك من الاجراءات العسكرية، مع ما ينجم عن ذلك من فرض غرامات فادحة، وتقديرات ضريبية مضخمة، وحجز الحسابات المصرفية ومصادرة اوراق الهوية والممتلكات.

ـ تشديد القيود المفروضة على التجارة بين الضفة الغربية وقطاع غزة وعلى الصادرات من السلع الصناعية والزراعية الفلسطينية الى اسرائيل، كسياسة يراد بها تقييد اسواق تصريف المنتجات الفلسطينية، انتقاما من المقاطعة الفلسطينية الطوعية للواردات من اسرائيل.

ـ مواصلة وضع العقبات الادارية والاجرائية التي تؤثر على التصدير المباشر للمنتجات الزراعية الفلسطينية الى اسواق الجماعة الاقتصادية الاوروبية، وعمليات الحظر التعسفي على التسويق المحلي والتصديري للمنتجات الزراعية.

ـ زيادة القيود المفروضة على انشطة المنظمات الدولية التي تساعد في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية، وكذلك على المنظمات غير الحكومية التي تقدم دعما ماديا وماليا للشعب الفلسطيني.

٦ ـ وفي هذه الاثناء واصلت المؤسسات والمجتمعات المحلية الفلسطينية في الارض المحتلة تنفيذ عناصر الاستراتيجيات التي تمت صياغتها مؤخرا لتأمين البقاء الاقتصادي في ظل الازمة السائدة. وكان الهدف من هذه الاستراتيجيات اساسا هو تعزيز الاعتماد على الذات في مجالات الانتاج الزراعي والصناعي. والاستثمار والتسويق، واعادة تشكيل القاعدة الانتاجية المحلية تبعا لذلك، والتحرر قدر الامكان من آثار ما يزيد عن ٢٣ سنة من الاعتماد القسري على الاقتصاد الاسرائيلي وسلطات الاحتلال[12]. وبالرغم من زيادة الخسائر التي تكبدها الاقتصاد الفلسطيني نتيجة للتدابير الاسرائيلية

ولتدني مستويات النشاط، فقد ادى التعاون مع المجتمعات الفلسطينية المحلية الى احداث تحولات ذات شأن في أنماط الانتاج والتسويق الزراعيين، وفي الاستثمار الصناعي، والانتاج والتوزيع، وفي مدى الاعتماد على فرص العمالة في اسرائيل كمصدر اساسي للدخل. وقد تمت زيادة تعزيز المؤسسات المحلية والتضامن المجتمعي في مجالات مثل التسهيلات الائتمانية الصناعية والزراعية، والنشاط التعاوني في مجال الانتاج والتسويق الزراعيين، وحل المنازعات الصناعية الناجمة عن انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية، ومقاومة جهود السلطات الاسرائيلية الرامية الى فرض دفع الضرائب التي تعتبر غير منصفة وغير واقعية بل وغير قانونية في بعض الحالات فيما يتعلق بالقوانين السائدة للارض المحتلة[13]. وبالطبع فان فرض الضرائب ينشأ في جميع الحالات عن عمليات سياسية مغلقة امام المشاركة الفلسطينية. ووفقا لما ذكره مسؤول فلسطيني، فان الانتفاضة قد حققت نتائج عظيمة في فترة قصيرة نسبيا، سواء من حيث التركيز على الاعتماد على الذات او من حيث مقاطعة البضائع الاسرائيلية والامتناع عن دفع الضرائب لسلطات الاحتلال[14]. كما أشير الى ان الجهود الفلسطينية الرامية الى فك الارتباط بالاقتصاد الاسرائيلي تهدف في نهاية المطاف الى بناء الهياكل الاساسية الاقتصادية لدولة فلسطينية واقتصاد فلسطيني مستقل يرتبط باقتصاد المنطقة العربية[15].

٧ ـ وعلى المستويين الاقليمي والدولي، تبين الاستجابة لاشتداد وطأة الازمة في الاقتصاد الفلسطيني الاثر الايجابي المتواضع لبعض جهود المساعدة المقدمة لصالح الشعب الفلسطيني. وقد اعادت الدول العربية تأكيد تعهداتها في مؤتمر القمة العربي الذي عقد في عام ١٩٨٨ بأن تقدم اغاثة طارئة للشعب الفلسطيني للتعويض عن الخسائر المتكبدة نتيجة للممارسات الاقتصادية الاسرائيلية، بينما انضمت بعض المنظمات الاقليمية الى الجهود المبذولة، كل في مجالات اختصاصها، من أجل تنسيق ما تقدمه من مساعدة. وتطالب فلسطين باتخاذ خطوات هامة في اتجاه تسهيل امكانية مرور المنتجات الزراعية الفلسطينية الى الاسواق الاقليمية على اساس شهادة منشأ فلسطينية مطابقة لشهادة المنشأ العربية[16]. كما حثت مصر لاستخدام ارضها لمرور الصادرات من قطاع غزة[17]، بينما قدمت بعض الدول العربية الاخرى مساهمة مالية في تخفيف حدة المصاعب التي تواجه الفلسطينيين في الارض المحتلة. وقرر رجال الأعمال والمولون الفلسطينيون المغتربون مؤخرا انشاء «مؤسسة التنمية والاقراض الفلسطينية» والشروع في تنفيذ انشطة مساعدة تقنية لدعم الجهود الانمائية الفلسطينية في الارض المحتلة[18]. ووعد اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة العربية بتقديم معونة مالية للاتحاد الجديد لغرف التجارة الفلسطينية[19]. وفي هذه الاثناء، اضطلع مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بدور في تمهيد الاسس الادارية والقانونية لاتاحة امكانية الوصول المباشر للمنتجات الفلسطينية بشروط تفضيلية الى الاسواق الاقليمية العربية عبر الاردن[20].

٨ ـ وبالمثل، فقد تم التسليم بالحاجة الى تعزيز المساعدة المقدمة الى الشعب الفلسطيني، وذلك في قرارات اعتمدتها مؤخرا الجمعية العامة للامم المتحدة فضلا عن عدد من الوكالات المتخصصة[21] وبالتالي تجري صياغة برامج مساعدة تقنية اكثر اتساقا وتفصيلا، ولا سيما في منظمة الامم المتحدة

للاغذية والزراعة، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية.

٩ ـ كما ان وكالتي الامم المتحدة اللتين تحافظان على وجود نشط في الارض الفلسطينية المحتلة قد استجابتا للحالة الطارئة هناك. فقد تمكنت وكالة الامم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى (الاونروا) من الاضطلاع بتنفيذ برنامج موسع للمساعدة الرامية الى منع حدوث المزيد من التدهور في الاحوال المعيشية في الارض الفلسطينية المحتلة وتوزيع المساعدة الغوثية والطارئة على اساس اوسع من ذي قبل. ويهدف برنامج موظفي شؤون اللاجئين RAO التابع للاونروا الى ضمان تحقيق درجة من الحماية للاجئين الفلسطينيين عن طريق تعزيز وجود الموظفين الدوليين، والى تسهيل عمليات الوكالة ـ وهي خطوة لقيت ترحيبا واسع النطاق من قبل الشعب الفلسطيني والوكالات الدولية العاملة في الميدان. الا ان السلطات العسكرية الاسرائيلية قامت خلال السنة الماضية بشن غارات وعمليات تفتيش على مباني الاونروا، بما في ذلك المدارس والمستوصفات والمخازن، وقامت بتوقيف وتفتيش وتأخير سيارات الاسعاف التابعة للاونروا وهي تنقل الجرحى، وقد ضربت او اعتقلت او احتجزت عددا من موظفي الوكالة[٢٢]. ولم تردع الاحتجاجات التي قدمتها الاونروا الى السلطات الاسرائيلية عن المزيد من الانتهاكات لامتيازات الامم المتحدة وحصاناتها[٢٣]. وفي حين واصل برنامج الامم المتحدة الانمائي تنفيذ برنامجه الخاص بتقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني، فقد اعيق انجاز المشاريع في الفترة ١٩٨٨/ ١٩٨٩ نتيجة لصعوبة الظروف التشغيلية وفي بعض الحالات نتيجة للتأخيرات في اعطاء الموافقة الاسرائيلية الرسمية، والاعتراضات الاسرائيلية على المشاريع لدواع امنية او بحجة تضارب هذه المشاريع مع المصالح الاقتصادية الاسرائيلية[٢٤]. ومما هو اكثر تشجيعا ملاحظة تزايد توجه المساعدة المقدمة من البرنامج نحو المشاريع في مجالات الزراعة والصناعة وتنمية الموارد المائية ـ وهي مجالات لقيت حتى الان معاملة غير مواتية من قبل سلطات الاحتلال[٢٥]. كما اضطلعت المنظمات غير الحكومية الدولية بدور ابرز في الجهود الدولية المبذولة لصالح الارض المحتلة، حيث اتسع حجم ونطاق مشاركتها بصورة منتظمة رغم ان انشطتها تواجه ايضا قيودا اسرائيلية متزايدة[٢٦].

١٠ ـ وقد سجل برنامج المعونة المقدمة من الجماعة الاقتصادية الأوروبية الى الارض المحتلة زيادة كبيرة في عام ١٩٩٠ على ضوء «التردي المستمر للحالة في الاراضي المحتلة، مما يؤثر بشكل خطير على احوال معيشة الشعب، ويعرض للخطر بصورة دائمة مستقبل المجتمع الفلسطيني ويحول دون التنمية الاقتصادية والاجتماعية للاراضي». [٢٧]. وبالاضافة الى تزايد مساهمة الجماعة الاقتصادية الاوروبية في الاونروا، فان المساعدة المباشرة المقدمة من الجماعة ستركز على البرامج الصحية والتعليمية، بينما تشكل المشاريع المولدة للدخل في القطاعات الانتاجية واستحداث تسهيل ائتماني خاص لاستخدامها من قبل «مؤسسات التمويل الفلسطينية المستقلة» سمات جديدة هامة للمعونة المباشرة المقدمة من الجماعة الاقتصادية الاوروبية. وفي هذه الاثناء، تواصل السلطات الاسرائيلية رفض منح اعفاء عام من الرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب المفروضة على المعدات والامدادات التي

يتم شحنها الى الارض المحتلة لاغراض مشاريع محددة تمولها الجماعة الاقتصادية الاوروبية، رغم النداءات التي وجهتها هذه الاخيرة[٢٨]. وعلى النقيض من ذلك، فان هذه البنود وغيرها تخضع لمعدلات الرسوم الجمركية الاسرائيلية العالية، دون مراعاة للقوانين السائدة في الارض الفلسطينية المحتلة.

باء ـ مؤشرات الاداء الكلي: الناتج المحلي الاجمالي، والناتج القومي الاجمالي، والادخار، والاستثمار والاستهلاك في عامي ١٩٨٨ و ١٩٨٩

١١ ـ واجهت السلطات الاسرائيلية، في ظل الظروف السائدة في الارض المحتلة، صعوبات كبيرة في تجميع البيانات الاحصائية، مما اعاق عملية المتابعة المنتظمة للتطورات الاقتصادية الكلية والقطاعية[٢٩]. وقد تم بحث احدث سلاسل الحسابات القومية التي تغطي التطورات حتى عام ١٩٨٧ فقط وذلك في التقرير السابق للامانة حول هذا الموضوع[٣٠]. وبحلول منتصف عام ١٩٩٠، لم تكن السلطات الاسرائيلية قد اصدرت اية سلسلة احصائية مستوفاة بشأن الاداء الكلي عن الفترة ١٩٨٨ ـ ١٩٨٩. ورغم هذه القيود، يمكن اجراء استعراض لبعض الاتجاهات الرئيسية التي ظهرت منذ عام ١٩٨٨، باستخدام التقديرات الاسرائيلية الرسمية وغيرها من المؤشرات[٣١].

١٢ ـ ان التقديرات الاسرائيلية الرسمية الاولية للاداء الاقتصادي الفلسطيني في عام ١٩٨٨ تؤكد، وان يكن بأرقام مختلفة، استمرار اتجاهات الانخفاض في النشاط الاقتصادي الكلي التي لوحظت في التقرير السابق الاونكتاد (TD/B/1221) [٣٢].

والعامل الرئيسي الذي يمكن ان تعزى اليه الاختلافات في التقديرات هو محصول الزيتون الوفير الذي تحقق في عام ١٩٨٨ في الضفة الغربية. فقد تجاوز انتاج هذا المحصول التوقعات الى حد بعيد، ويبدو انه قد خفف من الاثر السلبي الذي ترتب على الانخفاض في بعض المنتجات الاخرى للقطاعات الرئيسية. وتبين التقديرات الاسرائيلية لعام ١٩٨٨ حدوث ارتفاع اكبر بكثير اذا ما ادخل محصول الزيتون في الحساب. ويذكر ان الناتج الزراعي لقطاع غزة قد ظل مستقرا، رغم حدوث انخفاض في انتاج الحمضيات الذي يشكل الجزء الاعظم من الناتج الزراعي في قطاع غزة.. ووفقا للمصدر نفسه، فان الناتج الصناعي في الضفة الغربية انخفض بنسبة ٢٣ في المائة، باستثناء تحضير زيت الزيتون، وبنسبة ١٠ في المائة اذا ما ادخل تحضير زيت الزيتون في الحساب، بينما بلغت نسبة الانخفاض في الناتج الصناعي في قطاع غزة نحو ٣٠ في المائة. ويذكر ان انتاج قطاع التشييد قد هبط بنسبة تتراوح بين ٢٥ و ٣٣ في المائة في الضفة الغربية وبنسبة ١٣ في المائة في قطاع غزة. وعلى العموم، يقدر ان يكون الناتج المحلي الاجمالي في الضفة الغربية قد هبط بنسبة تتراوح بين ١٢ و ١٥ في المائة باستثناء محصول الزيتون وأن يكون قد ارتفع بنسبة تتراوح بين ٥,٢ في المائة بحساب محصول الزيتون. وفي قطاع غزة، يقدر ان يكون الناتج المحلي الاجمالي قد هبط بنسبة تتراوح بين ١٢ و ١٣ في المائة. وتشير التقديرات الاسرائيلية الى ان هذا يمثل، بالنسبة للارض المحتلة ككل، نموا في الناتج المحلي الاجمالي بمعدل يتراوح بين -٢ في المائة و +٠,٥ في المائة.

١٣ ـ كما تدل البيانات الاسرائيلية على حدوث ركود في ايرادات الضفة الغربية من اجور العمل في اسرائيل وعلى انخفاض في هذه الايرادات بنسبة ١٠ في المائة في قطاع غزة في عام ١٩٨٨، رغم حدوث هبوط اكبر في مدخلات العمل (ساعات العمل) (انظر الفرع جيم ـ ٣ ادناه)، ولا توفر التقديرات الاسرائيلية اية دلالة على اداء الناتج القومي الاجمالي، رغم انه يذكر ان الدخل القومي المتاح (الذي يشمل الناتج المحلي الاجمالي ودخل عوامل الانتاج والتحويلات) كان راكدا في الضفة الغربية، بينما هبط بنسبة ١٤ في المائة في قطاع غزة. وهذه التقديرات هي بالاسعار الجارية ولا تأخذ في الاعتبار اثر التضخم في عام ١٩٨٨ والذي قدر بنحو ٩ في المائة في الضفة الغربية و ١١ في المائة في قطاع غزة[٣٣]. على العموم فان الدخل الشخصي المتاح للفرد الواحد قد انخفض في الارض المحتلة وسجلت القوة الشرائية لهذا الدخل انخفاضا حادا.

وتبين مؤشرات اخرى ان اجمالي الاستثمار في عام ١٩٨٨ قد انخفض بنسبة تتراوح بين ٢١ و ٢٥ في المائة في الضفة الغربية وبنسبة ١٣ في المائة في قطاع غزة. ويذكر ان الاستثمار الخاص قد انخفض بنسبة تتراوح بين ١٥ و ٢٢ في المائة في الضفة الغربية وبنسبة ١٠ في المائة في قطاع غزة، بينما انخفض استثمار الادارة المدنية الاسرائيلية بنسبة ٤٤ في المائة و ٢٨ في المائة على التوالي.

١٤ـ ورغم التفاوتات بين التقديرات الاسرائيلية الرسمية ومعظم الحسابات الأخرى لمدى الانخفاض الاقتصادي في الأرض المحتلة في عام ١٩٨٨، فمن الواضح ان الأزمة قد استمرت في الفترة ١٩٨٩ـ١٩٩٠، مع تضاؤل الأمل في حدوث أي تحسن وشيك. ومنذ عام ١٩٨٨، برزت مواطن الضعف الهيكلي المتأصل في الاقتصاد المحلي مع تزايد قوة الجهود المحلية الرامية إلى التحرر من السيطرة الاسرائيلية. وقد كانت معظم فروع الاقتصاد الفلسطيني موجهة على مدى العديد من السنوات نحو علاقتها بالاقتصاد الاسرائيلي حسبما يتبين من جملة امور منها: تكاثر صناعات التعاقد من الباطن: وأنماط الزراعة التي كانت تنزع الى تكملة الواردات من اسرائيل بدلا من الحلول مكانها: والتجارة المحلية التي كانت تتوسط الى حد بعيد بين الانتاج الاسرائيلي والاستهلاك الفلسطيني، وما الى ذلك. ومن الواضح ان هناك تكاليف قصيرة الأجل في إعادة توجيه النشاط الاقتصادي لصالح تحقيق قدر اكبر من الترابط بين الانتاج والاستهلاك المحليين وتكامل الاسواق المحلية. وفي ظل هذه الظروف، ومع استمرار الممارسات الاسرائيلية التقييدية، لا يمكن توقّع نمو القاعدة الاقتصادية المحلية على المدى القصير. إلا أن أوجه الاتساق الداخلي في الاقتصاد يمكن أن تتعزز على مدى فترة أطول وأن تصبح أقل عرضة للتأثر بالصدمات والضغوط الخارجية (ومن الأمثلة على ذلك أن معدل التضخم في عام ١٩٨٨ كان أدنى في الأرض المحتلة منه في اسرائيل وذلك تمشيا مع مستويات النشاط الاقتصادي المحلي).

١٥ ـ وهكذا يُتوقع أن يكون الأداء الاقتصادي الفلسطيني في عام ١٩٨٩ قد حافظ على اتجاهه النزولي، وذلك على الأقل بقدر ما حدث في عام ١٩٨٨ نتيجة لتردي اتجاه السياسة العامة في ظل استمرار الاحتلال والبيئة الاقتصادية الاقليمية في عام ١٩٨٩، بالاضافة الى غياب الأثر التلطيفي الذي ترتب على

محصول الزيتون في عام ١٩٨٨. وتبعا لذلك، يقدّر أن يكون الناتج المحلي الاجمالي في الأرض المحتلة قد هبط إلى مستوى يتراوح بين ١,٢ و ١,٥ مليار دولار في عام ١٩٨٩، أي بنسبة تصل إلى ٣٥ في المائة أقل من مستواه في عام ١٩٨٧. وثمة تقديرات معتدلة للانخفاض في ايرادات دخل عوامل الانتاج (بنسبة تبلغ نحو ١٠ في المائة في السنة في عامي ١٩٨٨ و ١٩٨٩) تدل على رقم للناتج القومي الاجمالي (استنادا إلى البيانات الاسرائيلية) يبلغ في أفضل الأحوال ملياري دولار في عام ١٩٨٩، وهو مستوى أدنى بكثير منه في عامي ١٩٨٦ و ١٩٨٧. وبقدر ما يظل الأداء الاقتصادي الفلسطيني الكلي يتبع إلى حد بعيد الأحوال السائدة في الاقتصاد الاسرائيلي (رغم درجة فك الارتباط التي تم تحقيقها بالفعل)، فإن هذه التقديرات تجد ما يؤكدها في مؤشرات الكساد المستمر في اسرائيل[٣٤].

١٦ ـ وليس هناك سوى القليل من المؤشرات الموثوقة فيما يتعلق بحجم الانخفاض في الدخل الشخصي في الأرض المحتلة في عام ١٩٨٩، رغم أن تقديرات عدد من المراقبين الاسرائيليين والفلسطينيين تشير إلى أن دخل الأسرة الحقيقي قد انخفض بنسبة تصل إلى ٥٠ في المائة منذ بداية الانتفاضة[٣٥]. وهذا يتجلى في مستويات الأجور المنخفضة التي يبلغ متوسطها الشهري ما يعادل ٢٥٠ ـ ٣٠٠ دولار؛ والانخفاض الفعلي في القوة الشرائية للعديد من الأسر نتيجة لتخفيض قيمة الدينار الاردني منذ عام ١٩٨٨، والارتفاع في الرقم القياسي لتكاليف المعيشة بنسبة تزيد عن ٢٠ في المائة في عام ١٩٨٩؛ والدلالات المفزعة على تفاقم حدة الفقر في المناطق النائية. ويمكن تقدير الناتج القومي الاجمالي للفرد في الأرض المحتلة بمبلغ لا يزيد عن ١٣٠٠ دولار في عام ١٩٨٩ ـ أي أدنى بنسبة ٢٥ في المائة من المستوى الذي بلغه في عام ١٩٨٧ وقدره ١٧٠٠ دولار[٣٦]. وقد تحمل قطاع غزة، بدرجة تفوق حتى ما حدث في الماضي، العبء الأكبر للانخفاض في الدخل، وذلك نتيجة للاختلالات الأكبر نسبيا التي تعرض لها النشاط الاقتصادي هناك منذ بداية الانتفاضة، وتضاؤل قاعدته الانتاجية المحلية، وتزايد اعتماده على مصادر الدخل الخارجية (المنخفضة) مقارنة بالضفة الغربية.

١٧ ـ ويتجلى تحول ذو شأن في أنماط الاستثمار الخاص الفلسطيني في القطاعات الانتاجية المحلية في عام ١٩٨٩. وبالرغم من الهبوط المذكور أعلاه في اجمالي الاستثمار الخاص في عام ١٩٨٨، فقد بدأ بعض الفلسطينيين في توجيه المزيد من مدخراتهم نحو مشاريع صناعية صغيرة الحجم تعتبر جزءا من الجهد الرامي إلى تحقيق المزيد من الاكتفاء الذاتي في الانتاج. وقد فسحت البرامج الائتمانية التي تديرها منظمات غير حكومية محلية ودولية مجالات للاستثمار من قبل أصحاب المشاريع، وهي مجالات لم تكن متاحة من قبل، بينما تجري إعادة توجيه الأموال التي كانت تستخدم في السابق في تمويل الواردات من اسرائيل وأماكن أخرى نحو الاستثمار الانتاجي المحلي.

وفي إحدى الحالات، قام تجار جملة محليون من تجار مواد البناء بعرض أسهم في مؤسسة لصناعة الطلاء على الجمهور، وهو أول عرض من نوعه في الأرض المحتلة منذ عام ١٩٦٧[٣٧]. وقد تم جمع ما يزيد عن ٦٠٠,٠٠٠ دولار تشكلّ ما نسبته ٥٠ في المائة من مجموع الاسهم خلال يومين فقط من عملية بيع

الاسهم من خلال الفرع المحلي لمصرف القاهرة ـ عمان. وبالنسبة للعديد من المجموعات المتوسطة والمنخفضة الدخل في الأرض المحتلة، كانت المدخرات إمّا تستنفد من خلال تحويلها الى الاستهلاك الفوري أو تتوقف عن التراكم نتيجة لتناقص الدخل. ولكن الانتفاضة كان لها أثر في حفز استثمار رأس المال المساهم في الاقتصاد المحلي من قبل فئات الدخل التي يمكنها أن تفعل ذلك. كما يظهر هذا الاتجاه في القطاع الزراعي على مستوى الأسر والتعاونيات الزراعية على السواء. وقد أدت الجهود الرامية إلى إعادة تنشيط وتنويع انتاج المحاصيل إلى زيادة الانتاج، وأفضى الاستثمار في الثروة الحيوانية وتربية الدواجن إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي تقريبا فيما يتعلق باحتياجات الضفة الغربية من منتجات الألبان وتربية الحيوانات.

جيم ـ التطورات في القطاعات الرئيسية:

١ ـ المياه والاراضي والمستوطنات الاسرائيلية: السيطرة على الموارد الطبيعية الفلسطينية

١٨ ـ ثمة مسألة رئيسية تؤثر على إمكانيات التنمية الاقتصادية الفلسطينية حاضراً ومستقبلاً، وهي مسألة السيطرة على الموارد الطبيعية. وفي منطقة تشكل فيها إمدادات المياه الشحيحة مورداً استراتيجياً حاسماً، تكتسب هذه المسألة أهمية خاصة. ومنذ عام ١٩٦٧، اضطلعت لجنة المياه الاسرائيلية، المسؤولة عن الموارد المائية في إسرائيل، بمسؤولية مباشرة عن استغلال الموارد المائية في الأرض الفلسطينية المحتلة[٣٨]. وقد استبعد الشعب الفلسطيني من أي دور في تخطيط أو إدارة موارده المائية. وتبعا لذلك فقد استغلت السلطات الاسرائيلية الموارد الفلسطينية استغلالاً كاملاً، وسحبت المياه من نهر الأردن وثلاث طبقات حاملة للمياه الجوفية في الضفة الغربية المحتلة لتلبية احتياجات الاستهلاك الاسرائيلي للمياه سواء في إسرائيل نفسها أو في مستوطناتها في الأرض المحتلة. وقد تم اهمال الاحتياجات المتزايدة للمياه، خصوصاً لأغراض الزراعة الفلسطينية والاستهلاك المنزلي الفلسطيني. بل على النقيض من ذلك، تم إخضاع مشاريع الري في الأرض المحتلة لقيود صارمة [٣٩].

١٩ ـ وتشير التقديرات الاسرائيلية إلى أن حجم المياه الناشئة في الضفة الغربية في عام ١٩٩٠ يبلغ ٨٠٧ ملايين متر مكعب، سيتم تحويل ما مقداره ٥١٠ ملايين متر مكعب منها لاستخدامها في إسرائيل، وسيتم تخصيص ما مقداره ١٦٠ مليون متر مكعب للمستوطنين الاسرائيليين في الضفة الغربية، بينما ستتاح الكمية المتبقية وقدرها ١٣٧ مليون متر مكعب لاستخدامها من قبل الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة [٤٠]. وفي قطاع غزة، تتعرض الموارد المائية لتهديد خطير بالنضوب وارتفاع درجة الملوحة من جراء الافراط في عمليات الحفر في المناطق الحدودية المجاورة في إسرائيل، ولا تزال هذه الحالة تزداد سوءاً. وهكذا فلن تتاح للفلسطينيين في الضفة الغربية سوى نسبه قدرها ١٧ في المائة من مياههم أو ما متوسطه ١٥٠ مترا مكعبا للشخص الواحد بينما سيحصل المستوطنون الاسرائيليون في الضفة الغربية على ما نسبته ٢٠ في المائة من الموارد المائية الفلسطينية، أو ما متوسط نحو ١٨٠٠ متر مكعب للشخص الواحد وهذه السياسة التمييزية لتوزيع المياه، وهي سياسة تراعي المستوطنين الاسرائيليين في الأرض

المحتلة على حساب السكان المحليين، تشكل عائقاً هيكلياً رئيسياً للزراعة الفلسطينية وتقيِّد على نحو صارم استخدام الموارد المائية للأغراض الصناعية والمنزلية الفلسطينية.

٢٠ ـ وقد اتسم عاما ١٩٨٩ و ١٩٩٠ بسرعة مصادرة الأراضي الفلسطينية من قبل السلطات الاسرائيلية والتوسع في أنشطة إقامة المستوطنات الاسرائيلية في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة. وقد وصف أحد وزراء الحكومة الاسرائيلية سياسة الاستيطان الاسرائيلية مؤخراً بأنها«... عامل حاسم في جعل (الضفة الغربية) وغزة والجولان جزءاً لا ينفصم من «أرض إسرائيل»...»[٤١]. والهدف من هذا النمط لاقامة المستوطنات وتوسيعها هو، في جملة أمور أخرى، عزل المراكز السكانية الفلسطينية عن بعضها البعض ومنع وجود أرض فلسطينية متاخمة[٤٢]. ولا تزال شبكات الطرق والنقل المنشأة من قبل السلطات الاسرائيلية في الارض المحتلة تصمم بحيث تسهل تنقل المستوطنين الاسرائيليين، كما في حالة الطريق الجديد المخطط لانشائه للمنطقة الشمالية من الضفة الغربية[٤٣]. ويشكل نمط المصادرات الاسرائيلية للاراضي والاستيطان فيها عقبة هامة تعترض سبيل التنمية الطبيعية للزراعة والمستوطنات البشرية الفلسطينية.

٢١ ـ وقبل عام ١٩٨٧، استولت سلطات الاحتلال الاسرائيلي و/ أو سيطرت على ما نسبته ٥٢ في المائة من مساحة الاراضي في الارض الفلسطينية المحتلة. وبحلول عام ١٩٨٠، كان هناك بالفعل نحو ١٢٨ مستوطنة وضاحية حضرية اسرائيلية في الارض المحتلة، منها ١٥ في القدس الشرقية[٤٤]. وفي الفترة من عام ١٩٨٠ الى عام ١٩٨٧، انشأت السلطات الاسرائيلية نحو ١١٧ من المستوطنات والضواحي والمراكز الامامية شبه العسكرية الجديدة في الارض المحتلة وقامت بتوسيع بعضها الاخر[٤٥]. وكجزء من سياسات الاستيطان الاسرائيلية في الارض المحتلة، تمت مصادرة ٩٩٠٠٠ دونم من الاراضي الزراعية وغيرها من الاراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة وذلك في عامي ١٩٨٨ و ١٩٨٩ وحدهما، اي ما يعادل نسبة اخرى قدرها ١,٧ في المائة من مجموع مساحة الارض المحتلة[٤٦]. وفي هذه الاثناء، اقيمت في الارض المحتلة اربع مستوطنات اسرائيلية «دائمة» جديدة واثنتا عشرة مستوطنة «مؤقتة» ومراكز امامية شبه عسكرية في الارض المحتلة، وبذلك يصل مجموع هذه المستوطنات والمراكز المقامة هناك بنهاية عام ١٩٨٩ الى اكثر من ٢٦٠[٤٧]. واعتبارا من اوائل عام ١٩٩٠، شهدت المستوطنات الاسرائيلية في الارض المحتلة نشاط بناء مكثفا، خاصة في المراكز الحضرية الفلسطينية وما حولها[٤٨]. ومما أثار القلق بصفة خاصة في اوائل عام ١٩٩٠ نشاط الاستيطان الاسرائيلي المكثف في المدينة القديمة وغيرها من مناطق القدس الشرقية المحتلة، حيث زاد مجموع السكان الاسرائيليين من صفر في عام ١٩٦٧ الى ١٢٠,٠٠٠ في عام ١٩٩٠ مقارنة بنمو في عدد السكان الفلسطينيين المحليين من ٨٨,٠٠٠ الى ١٥٠,٠٠٠ نسمة[٤٩]. ويجري هذا النشاط على اراض في القدس الشرقية وما حولها، وهي اراض تمت مصادرتها من اصحابها الفلسطينيين منذ عام ١٩٦٧، حيث تم توسيع حدود بلدية القدس لتشمل ٧٢,٠٠٠ دونم من الاراضي المصادرة من ٢٨ قرية فلسطينية مجاورة[٥٠]

٢٢ ـ ان الجهود الاسرائيلية الحالية الرامية الى تنمية الهياكل الاساسية للمستوطنات في الارض المحتلة تصحبها توقعات بتزايد الاستيطان هناك من قبل المهاجرين الوافدين حديثا الى اسرائيل. وبحلول عام ١٩٩٠، تم بالفعل توطين نحو ٢١١,٠٠٠ اسرائيلي في الارض المحتلة: ١٢٠,٠٠٠ في القدس الشرقية، ونحو ٨٨,٠٠٠ في بقية انحاء الضفة الغربية و ٣٠٠٠ في قطاع غزة(٥١). ومنذ عام ١٩٨٩، ما برحت السلطات الاسرائيلية تخطط لاستيعاب ما يزيد عن ٥٠٠,٠٠٠ من المهاجرين الجدد الى اسرائيل على مدى السنوات القادمة (وما يصل الى ١٥٠,٠٠٠ شخص في عام ١٩٩٠) وقد كان من المتوقع ان يصل معظم هؤلاء من الاتحاد السوفياتي وبلدان اوروبا الشرقية.، وخلافا لاحكام الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها اسرائيل، فان السياسة الاسرائيلية الرسمية تتمثل في السماح للمهاجرين الى اسرائيل بأن يستوطنوا حيثما يشاؤون بما في ذلك في الارض الفلسطينية المحتلة(٥٢).

٢٣ ـ ونتيجة لذلك، فانه بينما تم توطين ما نسبته نحو ١ في المائة من المهاجرين الجدد الى اسرائيل في عام ١٩٨٧ وعددهم ١٢,٩٠٠ في الضفة الغربية (باستثناء القدس الشرقية) او قطاع غزة (٥٣)، فان هذه النسبة قد سجلت بالفعل ارتفاعا طفيفا بحلول اوائل عام ١٩٩٠ لتصل الى ٢ ـ ٣ في المائة، ومن المتوقع ان تصل الى ٥ في المائة بالنسبة للسنة كلها(٥٤). وثمة عاملان يؤثران لصالح حدوث حركة اكثر أهمية في انتقال المهاجرين الجدد الى الارض الفلسطينية المحتلة. والعامل الاول هو ان السلطات الاسرائيلية تواصل توفير مختلف الحوافز المادية للمستوطنين الاسرائيليين ولمستوطناتهم في الضفة الغربية (باستثناء القدس الشرقية) وقطاع غزة(٥٥). وتشتمل هذه الحوافز على استثمار عام عالٍ بصورة غير تناسبية في المستوطنات مقارنة بالمناطق الاسرائيلية ذات الحجم المماثل، ومنح حوافز استثمار اقوى للمناطق الصناعية في المستوطنات، وتقديم اعانات اسكان اعلى مستوى (للأسر التي لا تتوفر لها مساكن) وتخفيض تقديرات قيمة الارض بالنسبة لمخططات بناء المنازل في المستوطنات، وتخفيف ضريبة الدخل وغيرها من الضرائب لصالح المستوطنين، وزيادة نفقات (الصيانة) العامة العادية على الخدمات في المستوطنات، وتقديم منح من الميزانية الحكومية الى المستوطنات تفوق من حيث نصيب الفرد ما تحصل عليه المناطق الواقعة في اسرائيل نفسها(٥٦). وثمة تطور آخر يتمثل في تنامي اتجاه المهاجرين الجدد الى الاستيطان في منطقة القدس، بما فيها القدس الشرقية المحتلة، بدلا من المناطق الاخرى في اسرائيل التي كانت في الماضي تعتبر اكثر اجتذابا للمهاجرين(٥٧). وبينما كان ما نسبته ٦ ـ ٩ في المائة من المهاجرين الجدد الى اسرائيل من احد المصادر يستوطنون في منطقة القدس قبل عام ١٩٨٧، فمن المتوقع ان يستوطن هناك نسبة تصل الى ١١ في المائة في السنوات القادمة(٥٨). وهذه الاجراءات تتعارض على نحو سافر مع احكام القرار ٤٦٥ (١٩٨٠) الصادر عن مجلس الامن للامم المتحدة والذي قرر فيه المجلس، في جملة امور، «ان كل ما تتخذه اسرائيل من تدابير لتغيير الطابع المادي او التكوين الديموغرافي او الهيكل او المركز المؤسسي للاراضي الفلسطينية وسائر الاراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس، ليس له اية صحة قانونية، وان سياسة اسرائيل وممارساتها المتمثلة في توطين قطاعات من سكانها ومن المهاجرين الجدد في هذه الاراضي تشكل انتهاكا شديدا لاتفاقية جنيف... كما تشكل

عقبة كأداء امام تحقيق سلم شامل وعادل ودائم في الشرق الاوسط.

٢٤ ـ ان حق الشعب الفلسطيني في ملكية واستخدام ارضه وممتلكاته لا يزال يتعرض للخطر من جراء هدم المنازل الفلسطينية او اغلاقها على نطاق واسع(٥٩). ففي عامي ١٩٨٨ و ١٩٨٩، تم تدمير ١٥٧٦ منزلا فلسطينيا واغلاق ٦٧٥ منزلا من قبل السلطات الاسرائيلية وذلك كعقوبات جماعية او انتقائية(٦٠). وقد قدّر مجموع الاحتياجات لبناء المساكن الجديدة في الارض المحتلة في عام ١٩٩٠ بما مقداره ١٥,٠٠٠ وحدة سكنية، في حين بلغ متوسط معدل انجاز الوحدات السكنية الجديدة والبديلة في عامي ١٩٨٦ و ١٩٨٧ ما مقداره ٧,٠٠٠ وحدة فقط في السنة، مما يعني وجود نقص حرج في المساكن المتاحة للسكان الفلسطينيين(٦١). وقد خفضت السلطات من ١٨,٠٠٠ الى ٧,٠٠٠ عدد الوحدات السكنية الاضافية التي خطط لانشائها في احدى الضواحي الفلسطينية للقدس الشرقية للمساعدة في تخفيف وطأة ازمة السكن على مدى السنوات القادمة. وقد اخرت لمدة تزيد عن ثلاث سنوات الموافقة على ثلاث خرائط هيكلية شاملة لاحياء فلسطينية اخرى في المدينة، بينما يستمر بناء المنازل الجديدة للمستوطنين الاسرائيليين في هذه المناطق دون كلل(٦٢).

٢ ـ الزراعة والصناعة: خطوات اخرى نحو تحقيق الاعتماد الفلسطيني على الذات رغم التدابير الاسرائيلية التقييدية الجديدة.

٢٥ ـ لا تزال الزراعة الفلسطينية تشكل عماد الاقتصاد المحلي، وهي بهذه الصفة تمثل القطاع الذي كان مستهدفا على اوضح وجه بتدابير السياسة العامة الاسرائيلية الرامية الى انهاء الانتفاضة. ورغم ان الزراعة في النصف الاول من الثمانينات قد اتسمت باتجاه انخفاضي عموما (من حيث قيمة الانتاج ونصيب الانتاج المحلي والعمالة)، فان التحولات التي ظهرت عشية اندلاع الانتفاضة في اساليب وانماط الزراعة قد شجعت على حدوث تحسن في الاداء القطاعي (٦٣). على العموم فان حجم الانتاج الفلسطيني للمحاصيل في الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٨ قد نما بنسبة تبلغ نحو ٢١ في المائة، من ٧٤٧,٠٠٠ طن الى ٩٠١,٠٠٠ طن(٦٤). وهذا معدل افضل من متوسط معدل النمو في الانتاج الزراعي الدولي في الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٧ (١٦ في المائة) رغم انه ادنى بكثير من المعدلات التي سجلت في معظم البلدان العربية المجاورة في الفترة نفسها(٦٥) وعندما سجلت زيادات في حجم الانتاج الزراعي في الفترة السابقة للانتفاضة، لم تكن هذه الزيادات تتحول دائما الى فوائد ملموسة من حيث زيادة الدخل الزراعي، وذلك بسبب انخفاض الاسعار المحلية والتصديرية، واختناقات التسويق التي أدت الى فوائض لا يمكن تسويقها وخسائر ناجمة عن تلف المنتجات. وظلت فرص هذا القطاع تعتمد إلى حد بعيد على فرص التصدير، ولا سيما بالنظر الى الصادرات الزراعية الاسرائيلية المدعمة والادنى سعرا الى الارض المحتلة، والتي استحوذت على جزء من السوق المحلية الفلسطينية(٦٦). ولا يزال قصور مرافق التسويق الزراعي في الارض المحتلة يمثل عقبة رئيسية امام نمو هذا القطاع.

٢٦ ـ ان الخسائر التي تكبدتها الزراعة الفلسطينية نتيجة للتدابير الاسرائيلية منذ بداية

الانتفاضة قد اتخذت شكلين. فمن جهة، عانى المزارعون من انخفاضات كبيرة في الدخل من جراء التدابير المتخذة من قبل السلطات الاسرائيلية او المستوطنين الاسرائيليين، اما في مرحلة الزرع او في مرحلة ما بعد الحصاد. وقد اشتملت هذه التدابير على حالات فرض حظر التجول، وحصار القرى والتجمعات السكانية، وعمليات الحظر المفروضة على حركة السلع او الناس، وجرف المحاصيل، وغارات جباية الضرائب، والمصادرة التعسفية للمنتجات، والتأخيرات الادارية التي لا مسوغ لها والتي أدت الى تلف المنتجات اثناء نقلها[٦٧]. وقد تفاقمت الخسائر الموسمية منذ منتصف عام ١٩٨٩ من جراء هبوط الاسعار الزراعية في الارض المحتلة، وذلك نتيجة لجملة امور، منها تزايد الفوائض الزراعية غير القابلة للتسويق، فضلا عن الاغراق الانتقائي للسوق المحلية في فترات ذروة الانتاج بمنتجات اسرائيلية ادنى سعرا. وفي هذه الاثناء، سجلت اسعار البذور والاسمدة ومبيدات الاعشاب وغيرها من المدخلات ارتفاعا كبيرا في عام ١٩٨٩ نتيجة للضغوط التضخمية، ولم يستطع العديد من المزارعين دفع المبالغ النقدية اللازمة المطلوبة من قبل التجار الاسرائيليين الذين يحتكرون السوق المحلية لهذه المنتجات[٦٨].

٢٧ ـ وقد عانت الزراعة الفلسطينية من فئة ثانية من الخسائر حيث اعيقت احتمالات النمو والتنمية الاطول اجلا لهذا القطاع، جراء قيام السلطات الاسرائيلية والمستوطنين الاسرائيليين بتدمير الاصول الزراعية في شكل اقتلاع اشجار بساتين الفواكه وكروم الزيتون. ولئن كان من الممكن تبين كلفة التعويض عن هذه الخسائر الاخيرة، فان احتمالات اعادة استثمار الموارد المادية والبشرية اللازمة للتعويض عن هذه الخسائر ليست واضحة بالقدر نفسه. ففي الاشهر ال ٢٣ الاولى للانتفاضة على سبيل المثال، قامت السلطات الاسرائيلية والمستوطنون الاسرائيليون في الارض المحتلة باقتلاع ٣٥,٠٠٠ شجرة زيتون و ٢١,٠٠٠ شجرة فاكهة اخرى وذلك كعقوبات جماعية، وقد بلغ مجموع قيمة استبدال ذلك ما يزيد عن ٣٠ مليون دولار[٦٩]. وفي موجة من الاعتداءات التي قام بها المستوطنون الاسرائيليون في الضفة الغربية في عام ١٩٨٩، تم رش كروم العنب والزيتون واللوز الفلسطينية بمواد كيميائية سامة، مما ادى الى اتلاف نحو ٤٠٠ دونم من الكروم[٧٠]. وباعتبار ان متوسط كلفة الاستبدال يبلغ ٣,٠٠٠ دولار للدونم الواحد (على مدى فترة الخمس سنوات اللازمة لنضج الكروم)، فان هذا يعني تكبد المزارعين في المنطقة المتأثرة خسارة قدرها ١,٢ مليون دولار، دون شمول خسارة محصول الموسم.

٢٨ ـ ورغم ما ذكر اعلاه، فقد حقق المجتمع الزراعي المحلي بعض الانجازات التي ساعدت في التعويض عن الخسائر المتكبدة في مواضع اخرى، ورغم ان البيانات ليست متوافرة عن موسم ١٩٨٨/١٩٨٩، فإن الاحصاءات الاسرائيلية الرسمية تدل على ان قيمة الناتج الزراعي للارض المحتلة في الفترة ١٩٨٧/١٩٨٨ التي لم يكن فيها التأثير الكامل للسياسة التقييدية قد ظهر بعد، ارتفعت الى ٦٧٥ مليون دولار، بما في ذلك قيمة محصول الزيتون الوفير وقدرها ١٣٢ مليون دولار[٧١]. وهذا يمثل زيادة سنوية متوسطها ٦ في المائة خلال فترة السنتين التي تحددها دورة محصول الزيتون. الا انه بالنظر الى حدوث هبوط حاد في اسعار زيت الزيتون في اسواق التصدير اعتبارا من اوائل عام ١٩٨٩، وما ذكر عن رداءة الموسم في الفترة ١٩٨٨/ ١٩٨٩، فان المزارعين الفلسطينيين يخشون ان يكون الاداء

الزراعي الكلي اضعف بكثير في الفترة ١٩٨٨/ ١٩٨٩[٧٢]. وبالاضافة الى محصول الزيتون، اسهم فرعان آخران في الاداء الايجابي الذي تحقق في الفترة ١٩٨٧/ ١٩٨٨، وهما انتاج فرع الثروة الحيوانية وفرع الخضار والبطاطس، وكما لوحظ آنفا، فقد بذل المزارعون الفلسطينيون والاسر الفلسطينية جهودا مضنية منذ بداية الانتفاضة من اجل زيادة الاكتفاء الذاتي في الانتاج الحيواني بما في ذلك منتجات الالبان والدواجن، وابلغ عن تحقيق نجاح على نطاق واسع ولا سيما في الضفة الغربية[٧٣].

٢٩ ـ وتكشف البيانات بشأن التحولات في المساحة المزروعة في الضفة الغربية عن مجموعة متنوعة من العوامل المؤثرة في القطاع الزراعي[٧٤]. فبصورة عامة، حدث انخفاض في مساحة الارض المزروعة في الضفة الغربية من ١,٧٣٥,٣٦٠ دونما في عام ١٩٨٥ الى ١,٧٠٦,١٦٣ دونما في عام ١٩٨٩. وهذا يعكس اساسا تناقص المساحة المخصصة لاشجار الفاكهة (حيث حدث هبوط بنسبة ١٧ في المائة في الفترة ١٩٨٥ـ ١٩٨٩)، والخضار (هبوط بنسبة ٥١ في المائة) والبطيخ (هبوط بنسبة ٩٤ في المائة). ومما ساعد في حدوث هذه التحولات الاخيرة في الزراعة القيود الاسرائيلية المفروضة على زراعة اشجار الفاكهة الجديدة، والحصص المفروضة بالنسبة لبعض محاصيل الخضار، وارتفاع تكاليف المياه والبذور وغيرها من المدخلات، فضلا عن تزايد المشاكل في التسويق التصديري والمحلي لهذه المحاصيل. ومن جهة ثانية فان الاتجاهات نحو زيادة الاكتفاء الذاتي في الزراعة تلاحظ في النمو الملازم في المساحة المزروعة لمحاصيل الحبوب والاعلاف (بنسبة ٢٩ في المائة) والزيتون (بنسبة ٤ في المائة). وقد ساعد هذا في الاستجابة لمتطلبات زراعة الكفاف، ولا سيما لسكان الارياف الفلسطينيين، وخفض الواردات من الحبوب والاعلاف الباهظة من اسرائيل والخارج، والمحافظة (في حالة محصول الزيتون) على نصيب من الاراضي الحدية مع انتاج سلعة اساسية تتمتع ببعض الاحتمالات التصديرية (مثل زيت الزيتون). وفي هذه الاثناء، اتسمت قيمة انتاج فرع الحمضيات الحيوي في قطاع غزة بالركود عند مستوى يناهز ٢٦ مليون دولار خلال الفترة ١٩٨٦/ ١٩٨٧ ـ ١٩٨٧/ ١٩٨٨، مما يعكس هبوطا حادا في حجم الانتاج من ١٩١,٠٠٠ طن الى ١١٩,٠٠٠ طن في الفترة نفسها، وهو انخفاض عوضه الى حد بعيد ارتفاع الاسعار حتى منتصف عام ١٩٨٨[٧٥].

٣٠ ـ ان محنة فرع صيد الاسماك في قطاع غزة الذي كان يمثل فيما مضى صناعة مزدهرة، لا تزال مدعاة لقلق خاص. فحتى عام ١٩٨٢، كان هذا الفرع يزود قطاع غزة المعوز بمصدر مجزٍ للعمالة والدخل ويشكل مصدر تنويع جذاب لاقتصاد يعتمد لولا ذلك على زراعة الحمضيات، والتحويلات، والمدفوعات الغوثية للاجئين، والاعمال الوضيعة المتدنية الاجر في اسرائيل. وبالنظر الى تقليص مناطق صيد الاسماك في المياه الساحلية لقطاع غزة نتيجة للقيود الاسرائيلية قبل عام ١٩٨٨ من ٣٠٠ الى ٢٤ كيلو مترا، وذلك لاعتبارات «امنية» مزعومة، فان التدابير التي اتخذت مؤخرا قد أدت الى اصابة هذا الفرع بالشلل، ولا تكاد تتوفر لصيادي السمك اية امكانيات لممارسة نشاطهم خلال مواسم الصيد الرئيسية. وقد أدت هذه الحالة الى تحويل الارض المحتلة الى منطقة غير ساحلية من الناحية الفعلية نظرا للوضع الفعلي للضفة الغربية كمنطقة غير ساحلية ورغم ان لقطاع غزة ساحلا طوله ٤٠ كيلو مترا

على البحر الابيض المتوسط. وتشتمل التدابير الاسرائيلية الجديدة على اقامة «حاجز امني» لمنع امكانية الوصول الى البحر دون دفع ضريبة خاصة والحصول على تراخيص امنية، ومنع صغار الصيادين من ممارسة مهنتهم، واغلاق الساحل والبحر لفترات طويلة، خاصة خلال المواسم التي يبلغ فيها نشاط الصيد ذروته[٧٦]. ونتيجة لهذه القيود والقيود السابقة، تم التخلي عن اكثر من ١١٠ قوارب صيد من قبل اصحابها، بينما تضررت قوارب اخرى نتيجة للتوقف القسري عن النشاط لفترات طويلة، فقد تعطل عن العمل خلال عمليات الاغلاق ١.١٠٠ صياد و ٧٧٦ قارب صيد، وتحول صيادون آخرون الى عمال بأجر في اسرائيل، حيث يعمل بعضهم دون تراخيص على قوارب صيد اسرائيلية. وقد اضطرت رابطة الصيادين في غزة الى التوقف عن انشطتها التسويقية بسبب الافتقار الى اي فائض قابل للتسويق.

٣١ ـ كما يمكن ملاحظة الاتجاهات نحو تحقيق الاعتماد على الذات في التطورات في القطاع الصناعي. فقبل الانتفاضة، كانت معظم الفروع الصناعية الفلسطينية تواجه سلسلة من القيود، في شكل امكانيات استثمار غير جذابة، ومنافسة مشلة من جانب المصنوعات المدعمة والادنى سعرا المستوردة من اسرائيل، وتدني النوعية، وقصور مرافق التسويق وضعف احتمالات التصدير[٧٧]. كما كان بعض هذه الفروع يعتمد على نشاط التعاقد من الباطن مما جعلها فروعا تابعة للصناعة التحويلية الاسرائيلية. وقد ظل نصيب هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي منخفضا طوال الفترة التالية لعام ١٩٦٧، بنسبة تبلغ نحو ٧ ـ ٩ في المائة. وقد ظهر قطاع صناعي محلي حديث النشأة بحلول عام ١٩٨٧، مع اكتساب رجال الصناعة والعمال المحليين لخبرة جيدة في انتاج بعض السلع الاستهلاكية، ولا سيما الملابس، والمنسوجات والمنتجات الجلدية، ومواد البناء، والاغذية، والمستحضرات الصيدلانية واللدائن، وبعض الالات الخفيفة والمنتجات المعدنية. الا ان احتمالات هذا القطاع ظلت تعتمد على استيفاء عدة شروط: توسيع السوق المحلية، والاستعاضة عن الواردات من اسرائيل وتنمية تسويق الصادرات من منتجات مختارة، فضلا عن تلبية الاحتياجات المتزايدة للاستثمار ورأس المال المتداول.

٣٢ ـ وقد أتاحت الانتفاضة وروح مقاومة الهيمنة الاقتصادية الاسرائيلية فرصة للصناعة الفلسطينية لاستيفاء الشروط المذكورة اعلاه واستكشاف احتمالات انتهاج سبيل جديد نحو التنمية. وكما لوحظ في التقرير الاخير الذي اعدته امانة الاونكتاد حول الموضوع[٧٨]، فقد استفادت الصناعات الفلسطينية واصحاب المشاريع الفلسطينيون منذ عام ١٩٨٨ من التحول في الافضليات الاستهلاكية نحو «المنتجات الوطنية» عن طريق زيادة استخدام الطاقة الانتاجية القائمة واستحداث خطوط انتاج جديدة حيثما تسمح الظروف. وتم بذل جهود متضافرة لتعزيز الروابط بين القطاعات، خاصة من خلال تجهيز المنتجات الزراعية المحلية، بينما قامت بعض المؤسسات التي كانت تقوم بدور المتعاقد من الباطن لخدمة الصناعات الاسرائيلية باعادة توجيه الاستراتيجيات التسويقية من اجل الحصول على نصيب من السوق المحلية. وقد كانت لعملية اعادة تشكيل الصناعة الفلسطينية هذه كلفتها اذ تدل البيانات التي اتيحت مؤخرا بالنسبة لعام ١٩٨٨ على حدوث هبوط في الايرادات الصناعية الاجمالية بنسبة ١٤ في المائة في قطاع غزة و ٢٠ في المائة في الضفة الغربية وانخفاض في العمالة بنسبة ١١ و ٢٣ في المائة على

التوالي[٧٩]. وكانت هذه الانخفاضات اشد بروزا في فروع المنسوجات والملابس والمنتجات الخشبية (في قطاع غزة) وفي المنتجات الخشبية والمنسوجات والملابس واستخراج الحجارة والمنتجات المعدنية (في الضفة الغربية) ـ ومعظمها يرتبط بنشاط التعاقد من الباطن لخدمة الصناعات الاسرائيلية او بنشاط التصدير الى اسرائيل.

٣٣ ـ وقد تم تكثيف المبادرات الصناعية الفلسطينية وزيادة تنميتها حتى عام ١٩٩٠ في عدة فروع. وكان هناك تشجيع من جملة مصادر، منها المؤسسات الائتمانية المحلية الصغيرة التي تدير صناديق ائتمانية متجددة صغيرة نسبيا موفرة في شكل منح مقدمة من منظمات غير حكومية دولية فضلا عن مصادر معونة اوروبية وعربية متعددة الاطراف. وتخصص احدى المؤسسات المحلية قروضا لاصحاب المشاريع في قطاع الصناعة يبلغ متوسط حجمها ١٠,٠٠٠ دولار، وقد ساعدت على انشاء عدد كبير من المشاريع الصناعية الابتكارية[٨٠] وتوفر هذه الانشطة خبرات ريادية هامة في اقتصاد اصبح موجها تماما نحو مجموعة جامدة من الانشطة الصناعية التقليدية. وفي هذه الاثناء استحدثت الصناعات الاكبر حجما ايضا نهوج تسويق جديدة من اجل الاستجابة لأنماط الطلب المحلي والتصديري المتغيرة. فقد شهد مصنع للسجائر في الضفة الغربية نمو المبيعات المحلية منذ بداية الانتفاضة، مع اتجاه للتصدير الى الاسواق العربية المجاورة والى الجماعة الاقتصادية الاوروبية، حيث يؤمل ان تكون هناك فرص لتسويق هذا المنتج المنخفض السعر والجيد النوعية[٨١] وقد تمكنت ثلاثة مصانع فلسطينية لصنع المشروبات في الضفة الغربية وقطاع غزة من احتكار السوق المحلية على حساب الواردات من اسرائيل، بينما تم ايجاد بعض المنافذ الى الاسواق الاسرائيلية، فضلا عن بعض الصادرات التجريبية الى الاسواق في بلدين من بلدان افريقيا الشرقية. وقد حقق مصنع للادوات والالات الزراعية في الضفة الغربية نجاحا واسع الانتشار على الصعيد المحلي، كما حققت مبيعات هذا المصنع من المعدات العالية النوعية والمنخفضة السعر رواجا في اسرائيل[٨٢]. وتم تسجيل اداء مماثل فيما يتعلق بالمنتجات الفلسطينية من الملابس، والاثاث المعدني، والالبان، والبسكويت، وغير ذلك من المنتجات الغذائية.

٣٤ ـ ان نجاح الصناعات التحويلية الفلسطينية الصغيرة والمتوسطة الحجم في السنتين الماضيتين، وقدرتها على اختراق السوق الاسرائيلية، والتنافس فيها، قد اديا الى ظهور ضغوط لفرض قيود اضافية على دخول السلع الفلسطينية الى اسرائيل. وقد طالب وزير التجارة والصناعة الاسرائيلي باتخاذ اجراءات من قبل وزارة الدفاع لوقف الواردات الى اسرائيل من الارض المحتلة، زاعما ان السوق الاسرائيلية قد «اغرقت» بالصادرات الفلسطينية في حالة بعض المنتجات مثل المسامير، والاحذية، والانابيب، واللدائن، والسجائر[٨٣] وفي وقت لاحق، قدمت رابطة الصناعيين الاسرائيليين شكوى الى السلطات ضد مصنع للمعكرونة في الضفة الغربية بزعم ان منتجها يعبأ بأكياس تظهر عليها الوان العلم الفلسطيني[٨٤]. وقد لاحظ احد المسؤولين في الرابطة ان صناعة الاغذية الاسرائيلية قد خسرت منذ بداية الانتفاضة نحو ١٠٠ مليون دولار من المبيعات نتيجة لنجاح الصناعات الغذائية الفلسطينية في الاسواق

الفلسطينية المحلية وكذلك في اسرائيل. كما حذر مسؤولون في اتحاد نقابات العمال الاسرائيلية (الهستدروت) من «التهديد الملوس» الذي يفترض ان يوجهه الاقتصاد الاسرائيلي نتيجة لنمو الصناعات الفلسطينية ودخول المنتجات الرخيصة الى اسرائيل، وهي منتجات يزعم انها لا تفي بالضوابط الاسرائيلية النموذجية المفروضة على النوعية[85].

٣٥ ـ وعلى أثر الضغوط التي مارستها المصالح الصناعية الاسرائيلية، اصدرت السلطات الاسرائيلية في اواخر عام ١٩٨٩ توجيهات تقتضي لصق بطاقات باللغة العربية على الصادرات الى اسرائيل. ويرى مسؤول اسرائيلي ان من شأن هذا «ان يسهل للمستهلكين الاسرائيليين التمييز بين المنتجات الاسرائيلية والفلسطينية، مما يوفر لهم درجة اكبر من حرية الاختيار عند شراء منتجاتهم» ذلك لان «تزايد المنافسة من الاراضي يمكن ان يعرض الصناعة المحلية «الاسرائيلية» للخطر على المدى الطويل»[86].

وقد رفض رجال الاقتصاد والاعمال الفلسطينيون الادعاء بان المنتجات الفلسطينية تهدد الصناعة الاسرائيلية، ملاحظين ان الانتاج الصناعي كله للارض المحتلة لا يعادل اكثر من ١ في المائة من الانتاج الصناعي الاسرائيلي وان معظم المنتجات المصدرة الى اسرائيل ليس لها بديل في اسرائيل[87]. وعلاوة على ذلك فان مشاعر القلق هذه لم تتضح على مدى ٢٣ سنة من الاحتلال عندما كانت المنتجات الاسرائيلية تدخل بحرية الى الارض المحتلة وتهيمن على السوق الفلسطينية المحلية، وهناك عدد من المنتجات الفلسطينية التي لم يسمح لها قط بالدخول الى اسرائيل. كما يشيرون الى ان الادارة المدنية تكفل ان تكون الشروط الصحية، وغيرها من الشروط الخاصة بالصادرات الفلسطينية الى اسرائيل، مستوفاة وفقا للمعايير الاسرائيلية.

٣ ـ السكان والقوى العاملة والعمالة: تزايد البطالة المحلية، واعادة التوجه نحو الاقتصاد المحلي وتقليل الاعتماد على إسرائيل

٣٦ ـ تدل التقديرات الاسرائيلية الرسمية على أن عدد سكان الضفة الغربية (باستثناء القدس الشرقية) بلغ ٨٩٥,٠٠٠ نسمة في نهاية عام ١٩٨٨، بينما بلغ عدد سكان قطاع غزة ٥٨٩,٠٠٠ نسمة[88]. وباضافة عدد السكان الفلسطينيين في القدس الشرقية (١٤٠,٠٠٠ نسمة في عام ١٩٨٨)، يصل مجموع السكان الفلسطينيين في الأرض المحتلة الى ١,٦٢٤,٠٠٠ نسمة في نهاية عام ١٩٨٨. وتمثل هذه الأرقام السكان «الموجودون» في الأرض المحتلة، باستثناء المقيمين «الدائمين» الموجودون بصفة مؤقتة خارج الأرض المحتلة، وتتسم هذه الأرقام بعدد من جوانب القصور الأخرى[89]. وعندما تؤخذ هذه العوامل في الاعتبار، تبين التقديرات الأدق للعدد الفعلي للسكان الفلسطينيين في الأرض المحتلة في نهاية عام ١٩٨٨ أن عدد السكان «الموجودين» يبلغ ١,٨٢٠,٠٠٠ نسمة بينما يبلغ عدد السكان «الدائمين» ١,٩٩٦,٠٠٠ نسمة. ولا يزال نمو السكان الاجمالي عاليا نسبيا، بمعدل سنوي بلغ في عام ١٩٨٨ ما نسبته ٣,١ في المائة في الضفة الغربية (أقل من ٣ في المائة في القدس الشرقية) و ٤,٢

في المائة في قطاع غزة. وهو اتجاه تكثف في السنوات الأخيرة حيث سجلت الهجرة من الأرض المحتلة تراجعا كبيرا.

٣٧ ـ وتدل التقديرات الاسرائيلية الأولية لعام ١٩٨٨ على معدل نمو سنوي منخفض في عدد سكان الأرض المحتلة الذين هم في سن العمل (ممن تبلغ أعمارهم ١٥ سنة أو أكثر) بنسبة ١.٧ في المائة[90]. وهذا يعكس معدل نمو ضعيفا جدا في عدد السكان الذين هم في سن العمل في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. وبالتالي فإن نمو القوى العاملة الفلسطينية النشطة في عام ١٩٨٨ كان منخفضا، أي بمعدل ٣.٢ في المائة في الضفة الغربية، وبمعدل سالب قدره -٥.٠ في المائة في قطاع غزة (أي ما يمثل ٥.٩٠٠ من الأشخاص الداخلين حديثا في القوى العاملة في الضفة الغربية و ٥٠٠ من الاشخاص المنسحبين من القوى العاملة في قطاع غزة، ويقابل ذلك معدل سنوي يبلغ متوسطه ٩.٣٠٠ من الاشخاص الداخلين حديثا في القوى العاملة في الأرض المحتلة في الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٧. ومن جهة ثانية، ارتفع معدل النشاط الاجمالي الى ٤١ في المائة في الضفة الغربية في عام ١٩٨٨، بينما هبط معدل النشاط الاجمالي في قطاع غزة الى ما دون ٣٥ في المائة. وبالاضافة الى العوامل الديمغرافية التي قيدت نمو القوى العاملة، يبدو أن هناك ضغوطا أخرى قد أثنت الفلسطينيين (ولا سيما في قطاع غزة) عن الانضمام الى القوى العاملة، وأبرزها ضعف احتمالات العمل التي تواجه الباحثين الجدد عن الأعمال والخريجين الشبان من الفلسطينيين. وتدل البيانات الأولية لعام ١٩٨٩ على استمرار هذا الاتجاه بل على تدني معدل نمو القوى العاملة[91].

٣٨ ـ وفي حين أن الأرقام الواردة أعلاه تدل على قوى عاملة فلسطينية تبلغ ٢٨٩.٣٠٠ شخص في عام ١٩٨٨، فإن البيانات الخاصة بالبطالة و«العمالة الناقصة» تدل على انخفاض مفزع في النشاط الاقتصادي في الأرض المحتلة. ووفقا للاحصاءات الاسرائيلية، فإن عدد الأشخاص المسجلين رسميا باعتبارهم عاطلين عن العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة قد ارتفع إلى ٧.٤٠٠ (بمعدل ٢.٦ في المائة) في عام ١٩٨٨ والى ١٠.٨٠٠ شخص (أي بمعدل ٣.٧ في المائة) في عام ١٩٨٩، ولكنه ينبغي تناول هذه البيانات بحذر خاص[92]. وتورد المصادر الفلسطينية أرقاما أعلى للبطالة في عام ١٩٨٩، بما يصل الى ٢٧.٠٠٠ شخص أو ما نسبته نحو ٩ في المائة[93]. ويتصل بعض الأسباب الكامنة وراء التباينات في الأرقام المبلغ عنها بالتعاريف المستخدمة وبحقيقة أن «السلطات الاسرائيلية تحتجز أعدادا كبيرة نسبيا (الآلاف) من الأشخاص الذين هم في سن العمل ...»[94]. وثمة مؤشر أفضل على أحوال العمل يتمثل في «العمالة الناقصة» في الأرض المحتلة، حسبما يتضح من الزيادة الحادة في عام ١٩٨٨ في عدد الفلسطينيين الذين كانوا يعملون على أساس غير متفرغ (٥٤.٥٠٠ شخص أو ما نسبته ١٩ في المائة من القوى العاملة) وأولئك الذين «أحجموا عن العمل مؤقتاً» (٣٦.٦٠٠ شخص أو ما نسبته ١٣ في المائة من القوى العاملة)[95]. وهكذا، فإن نسبة القوى العاملة الفلسطينية التي كانت تعمل على أساس متفرغ في عام ١٩٨٨ لم تبلغ سوى ٦٥ في المائة. ويضاف الى ذلك التضاؤل المتزايد في فرص العمل في الدول العربية المجاورة، حيث انخفض عدد الفلسطينيين من الأرض المحتلة «العاملين في الخارج مؤقتاً» من

١١٠٠٠ شخص في عام ١٩٨٧ الى ٦.٧٠٠ شخص في عام ١٩٨٨.

ومن العدد الاجمالي للفلسطينيين المستخدمين في عام ١٩٨٨ (٢٨١.٩٠٠ شخص)، كان ما نسبته نحو ٣٩ في المائة يعملون في اسرائيل؛ أما الباقي فكانوا يشكلون قوة العمل (المستخدمة) المحلية (١٧٢.٥٠٠ شخص). ويدل التوزيع القطاعي للعمالة المحلية على بضعة انحرافات عن اتجاهات السنوات السابقة، باستثناء زيادة في نصيب العمالة الزراعية في مجموع العمالة بنسبة وصلت الى ٢٧ في المائة مقارنة بمستوى قياسي منخفض قدره ٢٢ في المائة، مما يمثل زيادة في العمالة الزراعية قدرها نحو ٨.٥٠٠ عامل. وفي حين أن هذا يؤكد فيما يبدو «العودة الى الزراعة» منذ بداية الانتفاضة، فإن اتجاهات العمالة في قطاعات أخرى كانت أكثر تصلباً، حيث لم يحدث سوى هبوط طفيف في نصيب ومستوى العمالة في قطاعات التشييد والصناعة، والتجارة والخدمات (بنسب تصل الى ١٠ في المائة و٤٧ في المائة من مجموع العمالة على التوالي).

٣٩ ـ إن التفاعل بين البطالة (والعمالة الناقصة) والعمالة في اسرائيل يتضح على أفضل وجه في الأرقام الخاصة بمدخلات العمل الفعلي للفلسطينيين المستخدمين في اسرائيل في عامي ١٩٨٨ و١٩٨٩. ومن الآثار الرئيسية للانتفاضة تشجيع الفلسطينيين العاملين في اسرائيل على الاحجام عن العمل على نطاق واسع. وقد كان هذا نتيجة لعمليات المقاطعة، وتزايد التمييز والاعتداءات ضد الفلسطينيين العاملين في اسرائيل، والتدابير الاسرائيلية الرامية الى التحكم بتدفق العمال الفلسطينيين الى اسرائيل من خلال تطبيق نظام للتراخيص في قطاع غزة، الأمر الذي اعتبر «حلقة بالغة الأهمية في سلسلة كاملة من أنشطة قوات الدفاع الاسرائيلي الرامية الى تعزيز اعتماد السكان المحليين على الادارة المدنية[٩٦]». وتشير البيانات الرسمية الاسرائيلية الى أن عدد الفلسطينيين المستخدمين في اسرائيل في عام ١٩٨٨ قد استقر عند مستوى قدره ١٠٩.٤٠٠ شخص، وأن هذا الرقم قد هبط فيما بعد الى ١٠٥.٠٠٠ شخص في عام ١٩٨٩[٩٧]. ويُذكر أن مجموع هذا العدد، باستثناء «المحجمين»، بلغ ٩٤.٠٠٠ شخص في كلتا السنتين، رغم أن مصادر اسرائيلية أخرى تعتبر أن الرقم ٨٠.٠٠٠ يمثل تقديراً أكثر واقعية لعدد الفلسطينيين العاملين في اسرائيل فعلاً في عام ١٩٨٩[٩٨]. وفي الاحصاءات الاسرائيلية «يُعرّف الشخص المستخدم بهذه الصفة حتى ولو كان يعمل لمدة ساعة واحدة خلال الأسبوع أو حتى وإن كان لا يعمل على الاطلاق بشرط أن يتوفر له مكان عمل يكون متغيباً عنه مؤقتاً»[٩٩]. وثمة مؤشر أدق لإحجام الفلسطينيين عن العمل في اسرائيل، يتمثل في ساعات العمل وأيام العمل. وتبين هذه المؤشرات انخفاضا حادا في امداد الاقتصاد الاسرائيلي بالعمالة الفلسطينية، حيث كان هناك هبوطا بنسبة ٢٤ في المائة في ساعات العمل وبنسبة ٢٣ في المائة في أيام العمل في عام ١٩٨٨، وتلت ذلك في عام ١٩٨٩ زيادة بنسبة ٢ في المائة في ساعات العمل (إلى ما متوسطه ٣٥ ساعة في الأسبوع)[١٠٠]. وهذا يساعد في توضيح المدى الفعلي للبطالة أو العمالة الناقصة في صفوف الفلسطينيين منذ بداية الانتفاضة، ولاسيما بالنسبة لأولئك الذين كانوا يعملون في اسرائيل في السابق. ولئن كان الاقتصاد الفلسطيني المحلي قد شهد درجة مماثلة من الانخفاض في مدخلات العمل في عام ١٩٨٨، فإنه لم يكن من الممكن إعادة استيعاب سوى جزء من

اليد العاملة المستغنى عنها في عام ١٩٨٩، مما يدل على إعادة توجيه هيكلي تدريجي للاقتصاد الفلسطيني تحت تأثير الانتفاضة.

٤ ـ الحالة النقدية والضريبية: تكثيف القيود:

٤٠ ـ من العوامل الرئيسية التي يعتبر أنها قد مارست ضغطاً هائلا على أحوال معيشة الشعب الفلسطيني خلال الفترة قيد الاستعراض، ما تمثل في حدوث تدهور جذري في الأحوال النقدية. فالانخفاض الحاد السريع في قيمة الدينار الأردني، وهو العملة الرئيسية المتداولة في الأرض المحتلة، قد خفض القوة الشرائية. كما أن القيود الاسرائيلية الجديدة المفروضة على مبالغ الأموال المسموح بدخولها الى الأرض المحتلة، بما في ذلك التحويلات والمعونة الأجنبية، قد أسهمت بالقدر نفسه في تخفيض الدخل الفلسطيني المتاح. وقد أوصت التقارير السابقة التي أعدتها أمانة الأونكتاد باعتماد تدابير للاصلاح المالي في الأرض المحتلة[١٠١]. وكان التدبير الملحوظ الوحيد الذي اتخذت السلطات الاسرائيلية اجراءات بشأنه حتى منتصف عام ١٩٩٠ هو الاذن الذي منح لبنك فلسطين في غزة، على اثر النداء الذي وجهه الى محكمة العدل العليا في اسرائيل، بأن يعيد فتح فرعه المغلق منذ عام ١٩٦٧ في مدينة خان يونس وبأن يتعامل بالعملة الأجنبية[١٠٢]. ويبدو أن اغلاق جميع الفروع المصرفية الاسرائيلية في قطاع غزة منذ الانتفاضة كان أحد العوامل في اقناع السلطات بالاستجابة لهذا الطلب القائم منذ مدة طويلة. وفي حين أن بنك القاهرة ـ عمان قد واصل توسيع أنشطته في الضفة الغربية، ولاسيما في قبول الودائع وادارة التحويلات وبعض العملات الائتمانية، فإن الفروع القليلة المتبقية للمصارف الاسرائيلية في الأرض المحتلة قد توقفت عن منح الائتمانات لرجال الصناعة الفلسطينيين، ولم يعد الموردون الاسرائيليون للمواد الخام يقبلون شيكاتهم أو يمنحون الائتمانات[١٠٣].

٤١ ـ إن الانخفاض الذي حدث منذ عام ١٩٨٨ في قيمة الدينار الأردني، وهو العملة المتداولة على نطاق واسع في الضفة الغربية منذ عام ١٩٦٧ كوسيلة للتعامل ووسيلة للادخار، قد نجم عن مجموعة من العوامل معظمها يتصل بالتطورات الاقتصادية في الأردن، رغم أن الديناميات المحلية في الأرض المحتلة قد أسهمت في جعل الانخفاض أكثر حدة في الضفة الغربية[١٠٤]. وقد اشتملت هذه على تدفق هائل للدنانير، التي كان يحتفظ بها في السابق كمدخرات، الى الأرض المحتلة لتحويلها الى الشيكل الاسرائيلي من أجل تغطية المعاملات الفورية. وقد استمر الانخفاض في قيمة الدينار بصورة متقلبة حتى منتصف عام ١٩٨٩ حين استقرت قيمته في الأرض المحتلة عند مستوى متدن يقل بنسبة ٤٠ في المائة عن مستواها قبل عام ١٩٨٨. وفي وقت لاحق، تم اتخاذ سلسلة من تدابير التثبيت في الأردن وعلى المستوى المحلي في الأرض المحتلة بهدف دعم الدينار وخفض عرضه المفرط في الأرض المحتلة، وقد نجحت هذه التدابير في وقف انخفاضه. وبحلول نهاية عام ١٩٨٩، أعيد تحديد قيمة الدينار بنسبة ٥٠ في المائة من مستواها الأصلي. ومع ذلك فإن الانخفاض في قيمة الدينار قد خفض القوة الشرائية لمعظم المستخدمين الذين يتقاضون رواتب في الضفة الغربية، وأدى إلى انخفاض شديد في مدخرات الأسر والمؤسسات التجارية وإلى حدوث اضطراب في حصائل صادرات أولئك الذين يزاولون التجارة مع الأردن

أو عبره. ومن النتائج الفورية التي ترتبت على ذلك ما تمثل في ظهور سلسلة من المنازعات المتعلقة بالأجور والعمل في الأرض المحتلة. وقد ظهرت تهديدات بالاضراب عن العمل من قبل مستخدمي مختلف فروع الخدمة العامة فضلاً عن الموظفين المحليين التابعين لوكالة الأونروا، وكان الهدف من ذلك هو تحقيق المطالبات بزيادة الأجور للتعويض عن الانخفاض في قيمة الدينار. وسرعان ما تم حل معظم المنازعات من خلال تعديل عقود الايجار ورفع المرتبات[١٠٥]. وقد تفاقم أثر الهبوط في قيمة الدخل الشخصي منذ منتصف عام ١٩٨٩ نتيجة لعودة ظهور الاتجاهات التضخمية في الأرض المحتلة، وهي اتجاهات «مستوردة من اسرائيل» الى حد بعيد[١٠٦].

٤٢ ـ أما العامل الرئيسي الآخر الذي أسهم في التدهور السريع في الأرض المحتلة وقيّد التوسع في النشاط التجاري وخفّض المدخرات، فهو استخدام السلطات الاسرائيلية لجباية الضرائب كوسيلة لفرض العقوبة الجماعية على الفلسطينيين خلال الانتفاضة وتأكيد السيطرة الاسرائيلية في الأرض المحتلة. وقد كانت السياسات والممارسات المالية الاسرائيلية في الأرض المحتلة، حتى قبل اندلاع الانتفاضة، تهدف أساساً الى زيادة الايرادات الحكومية وربط الأرض المحتلة بالمصالح الاقتصادية الاسرائيلية بدلاً من حفز النشاط الاقتصادي وتحسين تخصيص الموارد أو تحقيق الأهداف الاجتماعية ـ الاقتصادية الأخرى في الأرض المحتلة[١٠٧]. وقد تزايدت حدة هذه النزاعات منذ عام ١٩٨٨ حيث تم تخفيض النفقات الاسرائيلية على الخدمات في الأرض المحتلة واستمرت الحملات القوية والواسعة النطاق لجباية الضرائب من سكان يعانون من الفقر على نحو متزايد. وقد قدمت أمانة الأونكتاد العديد من المقترحات لتحسين النظام المالي عموماً والنظام الضريبي بصفة خاصة. إلا أن التدابير التي اتخذتها سلطات الاحتلال كانت مختلفة تماماً.

٤٣ ـ وفي عام ١٩٨٩، قامت سلطات الضرائب الاسرائيلية، تساعدها القوات العسكرية، بشن ما لا يقل عن ١٣٥ غارة لجباية الضرائب في القرى ومخيمات اللاجئين والبلدان من أجل فرض دفع ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة وغير ذلك من الضرائب أو الرسوم أو الغرامات[١٠٨]. هذا بالاضافة الى الغارات التي لا تحصى ضد منازل الأفراد والمؤسسات الخيرية ومؤسسات الأعمال والتي استمرت حتى عام ١٩٩٠. وقد بات من الاجراءات المعتادة بالنسبة للمسؤولين الاسرائيليين أن يتم اجراء التقديرات الضريبية التعسفية دون ايلاء الكثير من الاعتبار لصلتها بالدخول الفعلية لأولئك الخاضعين لهذه التقديرات، كما يجري بصورة اعتيادية خلال هذه الغارات مصادرة أو اتلاف الممتلكات والأموال والمستندات وأوراق الهوية. وفي السنة الثانية من المقاطعة الضريبية الفلسطينية، انخفضت ايرادات الضرائب من الأرض المحتلة بمقدار الثلث[١٠٩]. وبنهاية عام ١٩٨٩ وبعد ستة أشهر من غارات جباية الضرائب المكثفة والجباية القسرية للضرائب، تشير التقديرات إلى أن الايرادات قد استعادت تقريباً مستوياتها السابقة لعام ١٩٨٨. ولكن المبلغ كله يُجبى فقط من نصف الذين تستحق الضريبة عليهم، مما يزيد إلى حد بعيد من العبء الضريبي الملقى على كاهل أولئك الذين يُجبرون على الدفع[١١٠].

٤٤ ـ إن أبرز مثال على الممارسات الضريبية الاسرائيلية في الأرض المحتلة هو مثال بلدة بيت ساحور في الضفة الغربية، التي كانت في وقت من الأوقات بلدة مزدهرة، والتي فرضت السلطات الاسرائيلية عليها حظر التجول والحصار لمدة ستة أسابيع في أواخر عام ١٩٨٩[١١١]. ومع قيام السلطات الاسرائيلية بشن غارات يومية في البلدة لاجبارها على دفع الضرائب، تضامن الأهالي وعددهم ١٢,٠٠٠ في رفض دفع الضريبة. وأوضحوا مقاومتهم قائلين إن «السلطات العسكرية لا تمثلنا ونحن لم نوجه اليهم دعوة للحضور الى أرضنا. إن المبدأ هو لا ضريبة دون تمثيل»[١١٢]. وبانتهاء الحملة ضد بيت ساحور، كانت السلطات الاسرائيلية قد اتخذت تدابير ضد ٣٢٠ شخصاً من مقاومي دفع الضريبة واعتقلت ٤٠ شخصاً لامتناعهم عن دفع الضرائب وجمدت ٦٠٠,٠٠٠ دولار يمتلكها ٥٠٠ من الأهالي في شكل ودائع مصرفية وصادرت سلعاً تقدر قيمتها رسمياً بما يزيد عن ١,٥ مليون دولار لكي تعرضها للبيع في وقت لاحق في اسرائيل[١١٣]. وقد كان لهذه الحملة تأثير مدمر على الاقتصاد المحلي الذي يعتمد على التجارة والسياحة والصناعة الخفيفة، ولكن التضامن الاجتماعي قد ساعد في تخفيف معاناة القطاعات الأشد تأثراً.

٤٥ ـ وقد لاحظ تحقيق قانوني أجري مؤخراً فيما يتعلق بهذه المسائل أنه «خلافاً للمزاعم الرسمية، لا يبدو أن الضرائب في الضفة الغربية تجبى بموجب شروط الترخيص الممنوح بمقتضى القانون الدولي»[١١٤]. ويستنتج التحقيق، فيما يستنتجه، أن عمليات فرض الضرائب وتقديرها وجبايتها من قبل السلطات الاسرائيلية قد انتهكت، من الناحيتين القانونية والعملية، قواعد الشرعية الدولية. ويبدو أن الشرط الذي يقتضي أن تعاد الى الأرض المحتلة جميع الايرادات الضريبية التي تتم جبايتها لم يستوف، وذلك بالنظر الى الاجراءات المحاسبية التي تعتمدها الادارة المدنية، والتي تستبعد من الميزانية العديد من بنود الايرادات. وتبعاً لذلك، فإن المحاولات التي تبذلها السلطات حالياً لجباية الضرائب بمقتضى النظام الحالي المشوه هي محاولات لا تدخل في نطاق سلطتها، وإن رفض الشعب الفلسطيني لدفع الضرائب مبرر على أساس أن جباية الضرائب من قبل السلطات الاسرائيلية مخالفة للقانون ومن ثم فهي لاغية وباطلة. وعلاوة على ذلك، فقد خلص تقرير أعدته مجموعة اسرائيلية معنية بالحقوق المدنية الى أن الأمر العسكري الاسرائيلي رقم ١٢٦٢ الصادر في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨ والذي يجعل اصدار التراخيص والتصاريح للفلسطينيين مشروطاً بدفع الضرائب «ما كان ليصمد في امتحان تطبيق مبادىء القانون الاسرائيلي»[١١٥]. وقد صرح رئيس ادارة ضريبة القيمة المضافة الاسرائيلية، في معرض اشارته الى الأساليب التي تستخدمها السلطات الاسرائيلية لجباية الضرائب، قائلاً: «إنني اذا حاولت تطبيق بعض التدابير المطبقة في الأراضي من أجل جباية الضرائب في الداخل (داخل اسرائيل)، فسأشنق في ميدان صهيون»[١١٦].

٥ ـ أداء التجارة الخارجية ـ من سيء ـ الى أسوأ:

٤٦ ـ لم تكن التجارة الخارجية الفلسطينية بمنأى عن الآثار المسببة للاضطراب والناجمة عن السياسات والممارسات الاسرائيلية منذ بداية الانتفاضة، وقد أشير إلى بعضها في الفروع السابقة.

فبالاضافة الى الاختلالات القائمة منذ أمد بعيد في الشروط التي تحكم التجارة الخارجية الفلسطينية مع الشركاء الرئيسيين[١١٧]، لا يزال هذا القطاع يعاني من انعدام المرافق الهيكلية والبيئة التنظيمية التي تكفل له العمل بفعالية. أما الدينامية المحتملة التي يمكن للتجارة الخارجية أن تولدها في القطاعات الانتاجية من خلال حفز الفروع التصديرية وترشيد الواردات وتحقيق الترابط بين الانتاج والاستهلاك المحليين فتضيع في خضم الأنظمة التقييدية الاسرائيلية والتعقيدات الادارية والحواجز المادية والممارسات التجارية التعسفية. وقد كانت الانجازات الضئيلة التي تم تحقيقها في السنوات الأخيرة ثمرة الجهود المشتركة المبذولة من قبل أوساط التصدير الفلسطينية والتعاون الاقليمي والدولي، وليس نتيجة لأي التزام من قبل السلطات الاسرائيلية بتحسين الشروط التي تحكم التجارة الفلسطينية. ومنذ بداية الانتفاضة، كان لمحاولات اسرائيل الرامية الى تكثيف سيطرتها على الاقتصاد الفلسطيني تأثيرها البالغ على التجارة الخارجية الفلسطينية التي انخفضت الى مستويات متدنية بصورة حرجة ولا تتفق مع الدور الذي ينبغي لهذا القطاع أن يؤديه في حفز النمو الاقتصادي الفلسطيني.

٤٧ ـ ولم يتم نشر بيانات شاملة بشأن ميزان مدفوعات الأرض المحتلة بالنسبة لعامي ١٩٨٨ و١٩٨٩، ولكنه من الممكن تبين الخطوط العامة للأداء التجاري في هاتين السنتين استناداً الى المعلومات المتاحة. ففي عام ١٩٨٨، هبط مجموع قيمة تجارة السلع الفلسطينية بنسبة ٣١ في المائة ليصل الى أقل من مليار دولار[١١٨]. وهذا يبين أن التطورات في القطاع التجاري قد اتبعت على نحو وثيق الانخفاض في الأداء الاقتصادي منذ بداية الانتفاضة وما قابل ذلك من اعادة تشكيل للعلاقات الاقتصادية الدولية الفلسطينية. وفي عام ١٩٨٨، استوعبت اسرائيل ما نسبته ٧٦ في المائة من مجموع صادرات الأرض المحتلة (مقارنة بنسبة قدرها ٧٩ في المائة في عام ١٩٨٧) ووفرت ما نسبته ٨٤ في المائة من وارداتها (٩١ في المائة في عام ١٩٨٧). وشكلت الصادرات الى الأردن وعبره والواردات من بقية أنحاء العالم (باستثناء الواردات من الأردن وعبره) نسبة كبيرة من باقي تجارة السلع في عام ١٩٨٨. وتحسّن وضع ميزان المدفوعات الفلسطيني مع اسرائيل تحسناً مطرداً منذ عام ١٩٨٨. وقد انخفض مجموع قيمة التجارة مع اسرائيل بنسبة ٢١ في المائة من ٢١٢١ مليون دولار في عام ١٩٨٧ الى ١٦٦٦ مليون دولار في عام ١٩٨٩. وبعد أن سجلت الأرض المحتلة عجزاً في الحساب الجاري في السلع والخدمات قدره ١٧٥ مليون دولار في عام ١٩٨٧، سجلت عجزاً قدره ٤٢ مليون دولار في عام ١٩٨٨ ثم حققت لأول مرة منذ عام ١٩٦٧ فائضاً قدره ٥٢ مليون دولار في عام ١٩٨٩[١١٩]، وهذا التحول الملحوظ يعكس انخفاضاً بنسبة ٣٥ في المائة في السلع المستوردة من اسرائيل والمصدرة إليها بما مقداره ٦٠٠ مليون و٢٠٠ مليون دولار، على التوالي، في عام ١٩٨٩، وانخفاضاً طفيفاً في الصادرات والواردات من الخدمات (بنسبة ١,٥ و٦ في المائة على التوالي). وقد كانت تجارة السلع تقليدياً في حالة عجز بينما كانت تجارة الخدمات في حالة فائض في ميزان المدفوعات الفلسطيني مع اسرائيل.

٤٨ ـ لقد كان الأداء التصديري الفلسطيني منذ عام ١٩٨٨ في الأسواق الاقليمية التقليدية أداء

غير مشجع. فقد انخفضت قيمة الصادرات الى الأردن وعبره في عام ١٩٨٨ بنسبة ٢٣ في المائة لتصل الى ٥٢ مليون دولار، وهو مستوى لم يسبق له مثيل منذ عام ١٩٧٥، كما أنه أدنى بكثير من أقصى مستوى تم تحقيقه في عام١٩٨٢ وقدره ١٢٥مليون دولار. ويعكس هذا الاتجاه الانخفاضات في الصادرات التي حدثت قبل الانتفاضة، ولكنها تزايدت حدة على نحو ملحوظ في عام ١٩٨٨. وقد كان ضعف الطلب الاقليمي منذ عام ١٩٨٢ عاملاً رئيسياً في هذا الاتجاه، بينما كان لاستمرار القيود الاسرائيلية وارتفاع التكاليف، وغير ذلك من جوانب قصور مرافق التسويق في الأرض المحتلة، دوراً أيضاً في تخفيض القدرة التنافسية التي كانت تتمتع بها الصادرات الفلسطينية في وقت من الأوقات[١٢٠]. ويبدو أن الأداء التصديري لمعظم الفروع الزراعية في عام ١٩٨٩ قد تعرّض لمزيد من الضعف خاصة وأن أجزاء من المحاصيل التصديرية الرئيسية قد دمرت أو افتقدت بسبب ضعف مرافق النقل والتدابير الادارية الاسرائيلية. ومن العوامل الاخرى المساهمة، تزايد الناتج المحلي من محاصيل مماثلة في بعض الأسواق الاقليمية وكساد الطلب في أسواق أخرى. وبينما تم تصدير ما مقداره ٣٦,٠٠٠ طن من الخضار و٢١,٢٠٠ طن من الحمضيات و١٢,١٠٠ طن من الفواكه الأخرى من الضفة الغربية الى الأردن وعبره في عام ١٩٨٧، فقد بلغت هذه الأرقام ٥٨٠ طناً و٢,٥٦٠ طناً و٥,٩٨٠ طناً على التوالي بحلول عام ١٩٨٩[١٢١]. وتم تصدير كميات كبيرة (أكثر من ٧,٠٠٠ طن) من زيت الزيتون المخزون الى الأردن في عام ١٩٨٩، مما ساعد في التعويض عن الانخفاض الاجمالي في حصائل الصادرات. كما سجلت صادرات الحمضيات من قطاع غزة التي كانت تشكل الجزء الأعظم من صادرات غزة الى الأردن انخفاضاً حاداً في السنوات الأخيرة نتيجة للقيود العنيفة التي تواجه الانتاج والتسويق في هذا الفرع الحيوي. ففي ذروة موسم تصدير الحمضيات في عام ١٩٩٠ على سبيل المثال، قامت السلطات الاسرائيلية باحتجاز ٥٠ شاحنة تنقل صادرات الحمضيات لمدة تزيد عن اسبوع عند نقطة العبور على جسر نهر الأردن دون ابداء أية اسباب، مما افضى الى تلف معظم المحصول[١٢٢]. ويتم فرض عمليات حظر مماثلة بصورة منتظمة على حركة المنتجات الزراعية من قطاع غزة الى الضفة الغربية، واستمرت آخر عملية حظر لمدة ١٠ أيام في آذار/مارس ١٩٩٠. وقد انخفضت صادرات الحمضيات من قطاع غزة الى الأردن وعبره من ٥٨,٠٠٠ طن في عام ١٩٨٧ الى ٣٥٠٠٠ طن في عام ١٩٨٩[١٢٣]. وتدل البيانات الأولية لعام ١٩٩٠ على حدوث تحسن كبير في الصادرات الى الأردن وعبره بما يصل الى نحو ٩٠,٠٠٠ طن[١٢٤].

٤٩ ـ إن الآمال في حدوث انتعاش جزئي في قطاع التجارة الخارجية الفلسطينية التي ظهرت مع بدء الصادرات المباشرة الى اسواق الجماعة الاقتصادية الاوروبية بشروط تفضيلية في عام ١٩٨٨، لم تتحقق بالكامل بعد موسمين من «الصادرات التجريبية». وبالرغم من الانتكاسات التي أصابت الصادرات المباشرة الأولى إلى الجماعة الاقتصادية الاوروبية في الفترة ١٩٨٨/ ١٩٨٩، فقد كان المصدرون الفلسطينيون يعتزمون شحن نحو ٢٥,٠٠٠ طن من الحمضيات من قطاع غزة الى أسواق الجماعة الاقتصادية الاوروبية في الفترة ١٩٨٩/ ١٩٩٠[١٢٥]. إلا أن ما لا يقل عن ٥٠٠ طن من الحمضيات قد اتلفت من جراء «القيود الامنية» الاسرائيلية في ميناء أشدود[١٢٧]، مما اسهم في حدوث

تدهور لاحق في نوعية الفواكه لدى وصولها الى أوروبا[١٢٨]. ولا تزال «التأخيرات الادارية» الاسرائيلية تعيق الشحن الجوي للخضار من الضفة الغربية[١٢٩]. وهذه الاجراءات تفضي الى مناخ تصديري متقلب لا يمكن التنبؤ به، وتثبط المستوردين وتثني المصدرين المحتملين عن المخاطرة في الدخول الى أسواق جديدة، خاصة وأن قصور مرافق التسويق المحلية لا يزال يضعف نوعية الصادرات الفلسطينية وقدرتها التنافسية.

٥٠ ـ والآن وقد تم من حيث المبدأ حل مسألة امكانية الوصول المباشر للصادرات الفلسطينية الى أسواق الجماعة الاقتصادية الأوروبية، يؤمل أن تستجيب السلطات الاسرائيلية لدعوات معاملة الصادرات الأوروبية الى الأرض المحتلة على اساس اعفائها من الرسوم[١٣٠]. ومن شأن هذا أن يسمح بمتابعة اعادة تشكيل أنماط التجارة الفلسطينية وتنويع مصادر الواردات، مع تخليص المستوردين الفلسطينيين في الوقت نفسه من الحاجة الى اعتماد الوكلاء والمستوردين الاسرائيليين من أجل اجراء عمليات الاستيراد نيابة عن الأرض المحتلة كما هو الحال الآن. كما أن من شأن هذه الخطوة أن تتيح للفلسطينيين المعاملة بالمثل في تبادل التسهيلات التجارية مع الأسواق المشمولة بالنظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية الأعضاء في مجموعة الـ٧٧، التي دعت في عام ١٩٨٨ الى منح تسهيلات تجارية وتدابير تفضيلية محددة للصادرات الفلسطينية. ومن المؤكد أن الطرائق المحتملة والبيئة التنظيمية لمثل هذه الخطوة تتطلب دراسة مفصلة وتفاوضاً. وبانعدام الموافقة الاسرائيلية على طلب اعادة فتح الميناء التجاري لقطاع غزة[١٣١]، من الممكن تصور ترتيبات «عبور» من خلال الموانيء الاسرائيلية تتيح دخول الصادرات الأوروبية الى الأرض المحتلة دون اختراق السوق الاسرائيلية. ويمكن أن يكون الهدف من هذه الترتيبات تحقيق جملة امور منها ضمان عدم اضعاف التدابير الحمائية الاسرائيلية فيما يتعلق بصناعتها المحلية.

٦ ـ ملاحظات ختامية:

٥١ ـ ان التقديرات الاسرائيلية الأولية للمؤشرات الاقتصادية الرئيسية لعام ١٩٨٨ في الأرض المحتلة، تبين وجود حالة خرج فيها الأداء الاقتصادي بوضوح عن مسار اتجاهات النمو التي ظهرت في السنوات السابقة. إلا أن الاتجاهات الأحدث لم تكن كلها سلبية. ففي حالة الزراعة مثلاً، يمكن القول ان جهود الشعب الفلسطيني الرامية الى تحقيق انتعاش اقتصادي محلي قد حققت قدراً من النجاح، حسبما يتبين من زيادة الناتج الزراعي (باستثناء محصول الزيتون) لعام ١٩٨٨، مقارنة بانخفاض في الزراعة في السنوات السابقة للانتفاضة. إلا أن التقلص الاجمالي في الناتج والدخل يؤكد القلق الذي أعرب عنه في التقارير السابقة لأمانة الأونكتاد من أن الاقتصاد الفلسطيني لا يستطيع، في ظل أحوال الاحتلال الشديدة الوطأة، أن يولد الموارد اللازمة لتأمين نمط مستمر من النمو والتنمية. فشدة تأثر الاقتصاد المحلي بالاختلالات الناجمة عن الاحتلال وبالعلاقات غير المتكافئة مع الاقتصاد الاسرائيلي، يمكن أن تخفف بصورة مؤقتة في أفضل الأحوال من خلال مبادرات محلية مثل تلك المضطلع بها منذ عام ١٩٨٨. إلا أن كلفة كبيرة قد ترتبت على ذلك، من حيث انخفاض الدخل والاستهلاك والادخار

والاستثمار. ويظل الاقتصاد الفلسطيني أسير حالة يضعف فيها الأثر الايجابي المحتمل للزيادات في الناتج المحلي، وذلك من جراء الاعتماد على مصادر الدخل الخارجية والحاجة إلى انتظام تجديد وتعويض الخسائر البشرية والمادية وغيرها من الخسائر المتكبدة منذ بداية الانتفاضة.

٥٢ ـ ولذلك، فإنه ليست هناك دلالات على حدوث تحسن في اقتصاد الأرض المحتلة في الفترة المستعرضة. والواقع أن التطورات في معظم القطاعات تشير الى تدهور في الأداء، في حين أن احتمالات عكس الاتجاهات الحالية تبدو قاتمة. وبالنظر إلى أن التنمية الاقتصادية الفلسطينية الأطول أجلاً تظل أمراً مشكوكاً فيه في ظل أحوال الاحتلال العسكري المتطاول، فإن عدم قيام السلطات المعنية باتخاذ اجراءات ايجابية لتحقيق الاصلاح والتحرير الاقتصاديين قد أدى إلى تزايد الشعور بالاحباط من قبل الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة. وبالتالي فإن التوصيات التي وردت في التقارير والدراسات السابقة لأمانة الأونكتاد فيما يتعلق باصلاح واعادة تشكيل السياسة الاقتصادية تكتسب المزيد من الالحاح والأهمية. وقد كانت جدوى تدابير السياسة العامة المقترحة من أجل تحسين الأوضاع الاقتصادية الفلسطينية ولا تزال تستند الى دراسة متأنية ومتوازنة للمشاكل والامكانات الاقتصادية للأرض الفلسطينية المحتلة، وقد صممت هذه التدابير بحيث توجه الاقتصاد الفلسطيني نحو طريق من النمو والتنمية الاقتصاديين المستمرين. ويلزم أكثر من أي وقت مضى الحصول على دعم وتشجيع من المجتمع الدولي لمساعدة أولئك المعنيين في اتخاذ الخطوات الجريئة اللازمة لوضع الاقتصاد الفلسطيني على مثل هذا الطريق. ومن الشروط الأساسية في هذا الخصوص، ما يتمثل في زيادة مساعدة المجتمع الدولي للشعب الفلسطيني والمشاركة على نحو أكثر فاعلية في تنمية اقتصاده على أسس ثنائية ومتعددة الأطراف. ومن المفيد أن تكون هذه الجهود الرامية الى تحقيق الانتعاش الاقتصادي في الأرض المحتلة مراعية ومعززة لمبادرات الشعب الفلسطيني في زيادة الاعتماد الاقتصادي على الذات وارساء قاعدة محلية دائمة للتنمية الاقتصادية المستمرة.

٥٣ ـ وفي حين يمكن للسلطات الاسرائيلية أن تعيد النظر في امكانيات تنفيذ اصلاحات السياسة العامة المبينة في التقارير والدراسات السابقة للأونكتاد، يمكن الآن اتخاذ خطوات معينة بغية تخفيف التوترات وتوفير الاغاثة الفورية وتشجيع تحقيق قدر من الانتعاش الاقتصادي في ظل الظروف السائدة. وهذه تشمل:

أ ـ وقف هدم المنازل الفلسطينية كعقوبات جماعية، والسماح للمجتمعات المحلية الفلسطينية بتنفيذ البرامج السكنية وما يتصل بها من برامج البناء لتخفيف وطأة السكن في الأرض المحتلة.

ب ـ انهاء مصادرة الأراضي الفلسطينية والضوابط التقييدية المفروضة على الموارد المائية الفلسطينية والكف عن إقامة مستوطنات جديدة وعن توسيع المستوطنات القائمة في الأرض الفلسطينية المحتلة.

جـ ـ الامتناع عن فرض العقوبات الجماعية ضد الزراعة الفلسطينية، ولاسيما تدمير المخزونات والمحاصيل الزراعية، وتخفيف القيود المفروضة على حركة المنتجات الى الأسواق في الضفة الغربية

وقطاع غزة وفيما بينهما.

د ـ السماح لصيادي السمك الفلسطينيين باستئناف نشاط صيد السمك طوال الوقت ودون قيود في المياه الساحلية لقطاع غزة ومنع زوال هذا الفرع الحيوي.

هـ ـ رفع القيود الانتقائية المفروضة على تدفق اليد العاملة بين الأرض المحتلة واسرائيل مما يتيح للعمال أن يختاروا بحرية موقع وشروط عملهم.

و ـ انهاء حملات وغارات جباية الضرائب التعسفية على المجتمعات الفلسطينية، وتخفيف حدة العبء الضريبي المشل المفروض على الشعب الفلسطيني، مع المراعاةالنسبية لمستويات الدخل الفعلي والقدرة على الدفع، خاصة في حالة المجموعات السكانية الأشد فقراً.

ز ـ تطبيق تدابير منصفة وتبادلية فيما يتعلق بالتجارة الصناعية والزراعية بين الأرض المحتلة واسرائيل، وكذلك بين الأرض المحتلة وبقية العالم، بما في ذلك النظر بصورة جدية في امكانيات السماح بدخول الواردات المباشرة الى الأرض المحتلة من الجماعة الاقتصادية الأوروبية وغيرها من المصادر (ويقدم نجاح المفاوضات بشأن اتاحة وصول الصادرات الفلسطينية المباشرة الى أسواق الجماعة الاقتصادية الأوروبية مثالاً مشجعاً على كيفية حل هذه المسائل المعقدة والحساسة).

ح ـ رفع الضوابط والقيود المفروضة على المساعدة الانسانية والانمائية الدولية للأرض المحتلة، ولاسيما تلك التي تقدمها الأمم المتحدة وغيرها من المصادر المتعددة الأطراف.

الهوامش:

(١) تشير تسميتا «الأرض المحتلة» و«الأرض» في هذا التقرير الى الأرض الفلسطينية المحتلة (الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وقطاع غزة). انظر قرار الجمعية العامة ١٧٦/٤٣.

(٢) للاطلاع على تحليل أشمل للتطورات في الاقتصاد الفلسطيني خلال العقدين ١٩٦٧ ـ ١٩٨٧ انظر الأونكتاد **«القطاع المالي الفلسطيني في ظل الاحتلال الاسرائيلي** (UNCTAD/ ST/ SEU/ 3/Rev.1)، **الفصل الأول**. و**«التجارة الخارجية الفلسطينية في ظل الاحتلال الاسرائيلي** (UNCTAD/ RDP/SEU/1)، الفصل الأول.

(٣) Jerusalem Post، ٨٩/٦/٣٠.

(٤) Jerusalem Post، ٨٩/١١/٧.

(٥) Jerusalem Post، ٨٩/١١/٢.

(٦) Haaretz، ٩٠/٢/٢٢ (بالعبرية).

(٧) وقد تجلّى هذا بكل وضوح خلال حملة الجباية القسرية للضرائب في بلدة بيت ساحور في الضفة الغربية عندما قال وزير الدفاع الاسرائيلي: «اننا ننوي تلقينهم درساً ...ان محاولة الامتناع عن دفع الضرائب لن تسود ولن نسمح لهذا العصيان المدني بالنجاح. ويجب علينا أن نكسب اختبار الارادات هذا وينبغي لنا أن نقول لهم: تخلّوا عن هذه المحاولة لأننا لن نتراجع حتى ولو ظل حظر التجول مفروضاً على بيت ساحور لأشهر عديدة. ال Haaretz، ٨٩/١٠/١١ (بالعبرية).

(٨) Jerusalem Post، ٨٩/١١/٧.

(٩) Jerusalem Post، ٩٠/٢/١٣؛ ٩٠/٢/٢٣.

(١٠) Jerusalem Post، ٨٩/٧/١٢.

(١١) يمكن الرجوع الى قائمة متصلة بالممارسات المحددة وتطورات السياسة العامة في:
«Data base extracts on economic issues and related Israeli practices in the occupied palestinian territory (West Bank and Gaza Strip). 1889» (UNCTAD/ RDP/SEU/4).

(١٢) تتجسد هذه السياسات في المبادىء التوجيهية للسياسة العامة التي تصدر بصورة منتظمة منذ بداية الانتفاضة (انظر **فلسطين الثورة** للاطلاع على البيانات الدورية الصادرة عن «القيادة الموحدة للانتفاضة» منذ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧)، وفي برامج ومشاريع المؤسسات واللجان الانمائية المحلية، وفي مختلف مؤشرات آراء الأوساط المهنية والراي العام.

(١٣) انظر مثلاً **الفجر**، ٨٩/٩/٤؛ و Jerusalem Post، ٨٩/١١/٢ و٩٠/١/٣١؛ والحياة، ٨٩/١١/٧ و٩٠/٥/١٥.

(١٤) المدير العام لدائرة الشؤون الاقتصادية لفلسطين في **الحياة**، ٩٠/٤/٢٤.

(١٥) وهي وجهة نظر مسؤول في اتحاد غرف التجارة الفلسطينية تلقى فيما يبدو تأييداً واسع النطاق بين الفلسطينيين. انظر **الحياة**، ٨٩/١١/٧.

(١٦) **النهار**، ٩٠/١/٢٣؛ **وصوت البلاد**، ٩٠/١/١٥.

(١٧) **الحياة**، ٨٩/١١/١٤.

(١٨) **الحياة**، ٩٠/٤/٢٥ و٩٠/٥/٣.

(١٩) **الحياة**، ٨٩/١١/٧.

(٢٠) قرار صادر عن دورة المجلس المعقودة في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩.

(٢١) قرار الجمعية العامة ٤٤/ ١٧٤ و٤٤/ ٢٣٥؛ وقرار اليونسكو ٢٥ جيم/٢٠ المؤرخ في ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩؛ وقرار منظمة الأغذية والزراعة ١/ ٨٩ المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩؛ وقرار منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (GC.3/LI) المؤرخ في ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩؛ وقرار منظمة الصحة العالمية ج ص ع/٤٣ ـ ٢٦ المؤرخ في ١٧ أيار/ مايو ١٩٩٠.

(٢٢) بيان مدير الصحة في الأونروا أمام الدورة الثالثة والأربعين لجمعية الصحة العالمية، ٩٠/٥/١٧. انظر أيضاً Middle East International، ٨٩/١١/٣؛ و Jerusalem post، ٨٩/٦/٣٠. ٨٩/١٠/٢٠.

(٢٣) UNRWA, «Annual Report of the Director of Health, 1989» (document of the World Health Assemb1y A/43/INF. DOC./1) p.15.

(٢٤) UNDP, programme of Assistance to the palestinian people, «project Status Report and Expenditure Analysis» May 1989، انظر أيضاً **الحياة**، ٨٩/١٠/٢١.

(٢٥) برنامج الأمم المتحدة الانمائي، تقرير مدير البرنامج، «تنفيذ البرامج: البرامج الخاصة ـ تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني» (CD/1990/84).

(٢٦) لجنة التنسيق الدولية للمنظمات غير الحكومية بشأن قضية فلسطين «دور المساعدة الأجنبية في تلبية احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني» (Geneva, ICCP, 1990). انظر أيضاً **الفجر**، ٩٠/٤/٩ و٩٠/٦/١٨ للاطلاع على بيانات عن التأخيرات والعقبات الاسرائيلية التي تعترض سبيل دخول سيارات الاسعاف المتبرع بها من قبل منظمات دولية ومنظمات غير حكومية الى الأرض المحتلة.

(٢٧) Middle East International، ٩٠/١٢/١٥.

(٢٨) **المرجع نفسه**، و Special United Nations News Service، ٩٠/٣/٧.

(٢٩) Israel, Central Bureau of Statistics, Statistical Abstract of Israel, (Jerusalem, CBS, 1989) p.98.

(٣٠) «التطورات الاقتصادية الأخيرة...» (TD/B/1221) .

(٣١) ما لم يذكر خلاف ذلك، فإن البيانات الاحصائية الواردة في هذا التقرير لا تشمل القدس الشرقية التي تستبعد من السلاسل الاحصائية الرسمية الاسرائيلية للأرض المحتلة.

(٣٢) انظر Jerusalem post ، ٩/١/٩٠. وقد افرج البنك المركزي الاسرائيلي للاحصاءات عن بعض الأرقام الخاصة بعام ١٩٨٨ ولكن هذه الأرقام معبّر عنها بنسب مئوية وبالتالي فمن الصعب اجراء مقارنات مفصلة بأرقام السنوات السابقة و التوصل الى تقديرات موحدة بالنسبة للأرض المحتلة ككل.

(٣٣) Jerusalem Post ، ٢٢/١١/٨٩.

(٣٤) أبلغ عن نمو منخفض في الناتج المحلي الاجمالي الكلي والناتج المحلي الاجمالي للفرد في اسرائيل لعام ١٩٨٩، وقد نجم ذلك عن جملة أمور منها الانخفاضات الكبيرة في انتاج فروع الاقتصاد الاسرائيلي التي تعتمد على اليد العاملة الفلسطينية ونشاط التعاقد من الباطن الفلسطيني (مثل صناعات النسيج والجلود): انظر Jerusalem Post ، ١٧/٥/٩٠.

(٣٥) انظر مثلاً Jerusalem Post ، ٢٣/٢/٩٠؛ والفجر، ١٩/٢/٩٠.

(٣٦) حسب هذا الرقم استناداً الى تقديرات الناتج القومي الاجمالي المذكورة أعلاه والى تقديرات عدد السكان لعام ١٩٨٩ على أساس البيانات السكانية ١٩٨٨، انظر Israel, CBS, Statistical Abstract... 1989, P. 700.

(٣٧) Jerusalem Post ، ٢٣/٢/٩٠.

(٣٨) انظر: T- Ataov, the Use of Palestinian Waters and International Law, (London, EAFORD, n.d.).

(٣٩) انظر «التطورات الاقتصادية الأخيرة ...» (TD/B/1221) ، الفقرة ٤٢؛ انظر أيضاً الحياة، ١٧/٥/٩٠.

(٤٠) Middle East International ، ٢٦/٥/٨٩.

(٤١) Jerusalem Post ، ٨/٨/٨٩.

(٤٢) **المرجع نفسه**.

(٤٣) **الفجر**، ٦/١١/٨٩.

(٤٤) United Nations, Israeli Settlements in Gaza and the West Bank (UN, 1982), Annex I.

(٤٥) حسبت استناداً إلى الأرقام المستشهد بها في: International Labour Office (ILO), Report of the Director-General, Appendices (VO1 .2), 1990, p.53.

انظر أيضاً: M. Benvenisti and S. Khayat, The West Bank and Gaza Atlas (Jerusalem, West Bank Data Base Project, 1989) pp. 138-140

وخالد عايد «**الاستعمار الاستيطاني للمناطق العربية المحتلة خلال عهد الليكود، ١٩٧٧ - ١٩٨٤**» (بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٦).

(٤٦) بيانات مجمعة في نشرة فلسطين المحتلة، المجلد الخامس، العدد ٦٠، كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩.

(٤٧) **المرجع نفسه**.

(٤٨) Jerusalem Post ، ١٧/٤/٩٠ و١٩/٤/٩٠ و٢٢/٤/٩٠؛ انظر أيضاً: ILO, «Report of the Director - General ...», para. 96 and pp. 53-56.

(٤٩) Jerusalem Post ، ٩/٣/٩٠ و٢٣/٤/٩٠ و٢٥/٤/٩٠؛ و Haaretz ، ٨/٣/٩٠ (بالعبرية)، والفجر، ٢٣/٥/٩٠.

(٥٠) Jerusalem Post ، ٩/٣/٩٠.

(٥١) حسبت استناداً الى Jerusalem Post ، ٩/٣/٩٠ و M. Benvenisti and S. Khayat, «The West Bank ...», pp. 32 and 113.

(٥٢) انظر مثلاً Haaretz ، ٥/٣/٩٠ (بالعبرية).

(٥٣) Israel, CBS, Statistical Abstract ... 1988, pp. 156 and 165-167.

(٥٤) Maariv ، ١٧/٥/٩٠ (بالعبرية)، انظر أيضاً: جورج قصيفي «الهجرة اليهودية الى فلسطين، ١٩٤٨ - ١٩٨٩»، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، صيف ١٩٩٠.

(٥٥) Jerusalem Post ، ٢٧/٢/٩٠.

(٥٦) M. Benvenisti, The West Bank Database Project 1987 Rebort, (Jerusalem, WBDP, 1987), pp. 57-62.

(٥٧) Israel, CBS, Statistical Abstract ... 1988 pp. 156 and 165-167.

(٥٨) قصيفي، «الهجرة اليهودية ...»، مرجع سبق ذكره.

(٥٩) انظر مثلاً راسم خمايسي، سياسة التخطيط الاسرائيلية وهدم المباني في الضفة الغربية (القدس، الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية، ١٩٨٩).

(٦٠) «فلسطين المحتلة ...»، مرجع سبق ذكره؛ انظر أيضاً Jerusalem Post ، ٢٩/١/٩٠.

(٦١) منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة الشؤون الاقتصادية، «مذكرة حول الاحتياجات في مجال الاسكان الشعبي لسنة ١٩٩٠ في الأرض المحتلة»، كانون الثاني/ يناير ١٩٩٠.

(٦٢) **الفجر**، ٢٧/١١/١٩٨٩ و٢/٤/٩٠؛ وJerusalem Post ، ٢٥/٢/٩٠.

(٦٣) انظر «التطورات الاقتصادية الأخيرة...» (TD/B/1221) ، الفقرات ٤٣ - ٥١.

(٦٤) حسبت استناداً الى: Israel CBS, Statistical Abstract ...1983 and 1989 pp. 787 and 731 respectively.

(٦٥) وفقاً لاحصاءات منظمة الأغذية والزراعة الواردة في صحيفة Arab Times ، ٢٦/٧/٨٩.

(٦٦) انظر «التجارة الخارجية الفلسطينية ...» (UNCTAD /RDP/ SUR/1) ، الصفحات ٦٥ - ٦٨ و٨٢ - ٨٧.

(٦٧) Middle East International ، ٨/٩/٨٩.

(٦٨) **الفجر**، ١١/٩/٨٩؛ **وصوت البلاد**، ١٥/١٢/٨٩.

(٦٩) جمعية الدراسات العربية «الانتهاكات الزراعية ومصادرة الأراضي في الضفة والقطاع» (جمعية الدراسات الفلسطينية، القدس، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٩).

(٧٠) Jerusalem Post ، ٢٧/٧/٨٩ و٨/٨/٨٩؛ والفجر، ٣١/٧/٨٩ و٢١/٨/٨٩؛ وصوت البلاد، ١/١٠/٨٩.

(٧١) Israel, CBS, Statistical Abstract...1989, p. 731

(٧٢) **صوت البلاد**، ١٥/١٢/٨٩.

(٧٣) **الفجر**، ١١/٩/٨٩؛ و Jerusalem Post ، ٢/١١/٨٩.

(٧٤) حسبت بيانات عام ١٩٨٥ استناداً الى: جامعة النجاح «النشرة الاحصائية للضفة الغربية وقطاع غزة»، المجلد ٦، ١٩٨٥؛ وقدمت بيانات عام ١٩٨٩ من قبل المكتب الفني التابع للجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة، عمان، ١٩٩٠.

(٧٥) Jerusalem Post ، ٢/١١/٨٩؛ انظر أيضاً **فلسطين الثورة**، ٧/١/٩٠.

(٧٦) **الفجر**، ٣/٧/٨٩ و٢٧/١١/٨٩ و١٤/٥/٩٠.

(٧٧) انظر «التجارة الخارجية الفلسطينية ...» (UNCTAD/ RDP/ SEU/1) ، الصفحات ٢١ - ٢٥، والفصلين ٣ و٤.

(٧٨) «التطورات الاقتصادية الأخيرة ...» TD/B/1221 ، الفقرات ٥٢ - ٦١.

(٧٩) Israel, CBS, Statistical Abstract... 1989, pp. 734-5

(٨٠) Jerusalem Post ، ٣١/١/٩٠.

(٨١) Jerusalem Post ، ١٣/٢/٩٠.

(٨٢) **فلسطين الثورة**، ١٣/٥/٩٠.

(٨٣) Jerusalem Post ، ٢٧ / ٩ / ٨٩.

(٨٤) Jerusalem Post ، ٢٦ / ١٠ / ٨٩.

(٨٥) Jerusalem Post ، ٣٠ / ١٠ / ٨٩.

(٨٦) Jerusalem Post ، ٧ / ١١ / ٨٩.

(٨٧) **الفجر**، ١٣ / ١١ / ٨٩.

(٨٨) Israel, CBS, Statistical Abstract...... 1989 P - 700

(٨٩) M. Benvenisti and S. Khayat, The west Bank... pp - 27 - 30

(٩٠) Israel, CBS, Statistical Abstract.... 1989, p. 716. وبالنسبة للسنوات قبل سنة ١٩٨٦، اشتمل السكان الذين هم في سن العمل على الاشخاص الذين تبلغ اعمارهم ١٤ سنة او اكثر.

(٩١) ILO, Report of the Director - General.... P - 11

(٩٢) المرجع نفسه، للاطلاع على ارقام عام ١٩٨٩.

(٩٣) Jerusalem Post ٣١ / ١ / ٩٠

(٩٤) ILO, Report of the Director - General.... P - 18

(٩٥) Israel, CBS Statistical Abstract... 1989 - PP - 716 - 720

(٩٦) Jerusalem Post ٢٤ / ٧ / ٨٩، انظر ايضا Middle East International ٢١ / ٧ / ٨٩ و ٢٢ / ٩ / ٨٩ و ٣ / ١١ / ٨٩، **والفجر**، ١١ / ٩ / ٨٩ **والملف**، شباط/ش فبراير ١٩٩٠.

(٩٧) **المرجع نفسه**، و ILO, Report of the Director - General.... p - 89

(٩٨) Jerusalem Post ١٣ / ١٠ / ٨٩.

(٩٩) Israel, CBS, Statistical Abstract... 1989 - P - 102

(١٠٠) ILO, Report of the Director - General... p - 98

(١٠١) انظر «التطورات الاقتصادية الاخيرة في الارض الفلسطينية المحتلة» (TD/ B/ 1142) «التطورات الاقتصادية الاخيرة» (TD/B/1221)

(١٠٢) Jerusalem Post ١٧ / ٨ / ٨٩.

(١٠٣) Jerusalem Post ٢٣ / ٢ / ٩٠.

(١٠٤) انظر Jerusalem Post ٢٧ / ٧ / ٨٩، **والفجر** ٧ / ٨ / ٨٩ و ١٤ / ٨ / ٨٩ و ٢١ / ٨ / ٨٩ و ٢٨ / ٨ / ٨٩.

(١٠٥) **الفجر** ٢١ / ٨ / ٨٩ و ٢٨ / ٨ / ٨٩.

(١٠٦) **الفجر**، ٧ / ٨ / ٨٩

(١٠٧) انظر «القطاع المالي الفلسطيني» (UNCTAD/ ST/ SEN/3/Rev. 1) الفصل الثالث.

(١٠٨) Data base extracts... (UNCTAD/ RDP/ SEU/4)

(١٠٩) Haaretz ٢٠ / ١٠ / ٨٩ (بالعبرية).

(١١٠) Haaretz ٢٤ / ١١ / ٨٩ (بالعبرية).

(١١١) Middle East International ٣ / ١١ / ٨٩، انظر ايضا Jerusalem Post ٢٩ / ٩ / ٨٩ و ٣ / ١٠ / ٨٩ و ٦ / ١٠ / ٨٩ و ١٨ / ١٠ / ٨٩ و ٢٠ / ١٠ / ٨٩ و ٣١ / ١٠ / ٨٩، و International Herald Tribune ٢٩ / ٩ / ٨٩ و New Outlook تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩، ص ٢٣، **والملف**، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩.

(١١٢) Jerusalem Post ٢٠ / ١٠ / ٨٩.

(١١٣) الفجر ٦ / ١١ / ٨٩.

(١١٤) Marc STevens, Taxation in the Occupied West Bank, 1967 - 1989. (Ramallah, Al-Haq, 1990)

مقتبس في **الفجر**، ٢٣ / ٤ / ٩٠.

(١١٥) Jerusalem Post ٢٧ / ٢ / ٩٠.

(١١٦) Haaretz ٣١ / ١٠ / ٨٩ (بالعبرية).

(١١٧) انظر «التجارة الخارجية الفلسطينية» (UNCTAD/ RDP/ SEU/3)

(١١٨) ما لم يذكر خلاف ذلك، حسبت الارقام الواردة في هذا الفرع استنادا الى: Israel, CBS, Statistical Abstract.... 1989, p - 709 and Israel, CBS, Monthly Bulletin of Statistics, No. 11, November 1989, pp - 8-9

(١١٩) ترد البيانات الرسمية المؤقتة لعام ١٩٨٩ في Jerusalem Post ١ / ٦ / ٩٠.

(١٢٠) انظر «التجارة الخارجية الفلسطينية» (UNCTAD/ RDP/ SEU/3) الفصل الرابع.

(١٢١) بيانات تم الحصول عليها من الاردن، وزارة الزراعة، ادارة الاقتصاد الزراعي والتخطيط، عمان ١٩٩٠.

(١٢٢) **الفجر** ٢ / ٤ / ٩٠

(١٢٣) المرجع نفسه.

(١٢٤) Jerusalem Post ١٢ / ٦ / ٩٠.

(١٢٥) الفجر ٣٠ / ١٠ / ٨٩، Middle East International ١٥ / ٢ / ٨٩.

(١٢٦) Jerusalem Post ٦ / ٢ / ٩٠

(١٢٧) Financial Times ٢٢ / ١١ / ٨٩، **الفجر**، ٢٧ / ١١ / ٨٩.

(١٢٨) Jerusalem Post ١٢ / ٦ / ٩٠.

(١٢٩) وفقا لما ذكره سفير الجماعة الاوروبية الى اسرائيل، مقتبس في Jerusalem Post ٦ / ٢ / ٩٠.

(١٣٠) انظر **الحياة**، ١٧ / ٤ / ٩٠.

(١٣١) انظر قرار الجمعية العامة ٣٩ / ٢٢٣.

الفلسطينيون في العراق
الخصائص الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية

يوسف ماضي

مقدمة:

يقدر عدد الفلسطينيين في القطر العراقي والمسجلين لدى ادارة شؤون الفلسطينيين لعام ١٩٨٩ بأكثر من (٣٥) ألف، يسكن معظمهم في تجمعات حضرية في بغداد، ولغرض دراسة خصائصهم الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية قام المكتب المركزي للاحصاء الفلسطيني بالتعاون مع الجهاز المركزي للاحصاء في القطر العراقي باجراء دراسة ميدانية على عينة قدرها (٥٪) من مجموع الأسر الفلسطينية، وقد شملت العينة تجمعات فلسطينية في منطقة بغداد وهي:

١ ـ حي البلديات

٢ ـ حي السلام

٣ ـ مدينة الحرية

٤ ـ الزعفرانية

وتلقي هذه الدراسة التحليلية الضوء على الخصائص الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية من واقع نتائج المسح المشار اليه.

التركيب العمري والنوعي للسكان:

يتبين من التركيب العمري المبين في الجدول رقم (١) أن مجتمع الفلسطينيين في العراق يعتبر من المجتمعات الفتية نظراً لارتفاع نسبة الاطفال، حيث بلغت نسبة الاطفال أقل من (١٥سنة) ما يقارب (٤٠٪) من مجموع السكان، ولكنه يعتبر اقل فتوة من مجتمع الفلسطينيين في مخيمات سورية، حيث بلغت نسبة الاطفال فيها (٤٧٪)، كما نلاحظ ان نسبة الافراد التي من ضمنها قوة العمل (١٥ ـ ٦٤) سنة مرتفعة نسبياً، حيث وصلت حوالي (٥٧٪)، أما نسبة الشيوخ (٦٥ سنة فأكثر) فهي طبيعية ومشاهدة في معظم اقطار المنطقة.

جدول رقم (١)

التوزيع النسبي حسب فئات السن الرئيسة والجنس

فئات العمر	ذكور	اناث	المجموع
اقل من ١٥ سنة	٣٧,٨	٤١,٦	٣٩,٧
١٥ ـ ٦٤	٥٩,٠	٥٤,٧	٥٦,٩
٦٥ فأكثر	٣,٢	٣,٧	٣,٤
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

اما نسبة النوع للسكان العرب الفلسطينيين في العراق، والذي يقاس بعدد الذكور المقابل لكل (١٠٠) أنثى، فقد بلغت (١٠٠,٨)، وهذه النسبة تعتبر منخفضة مقارنة بالمجتمعات العربية المجاورة، حيث لا تقل فيها نسبة الجنس عن (١٠٤).

متوسط حجم الاسرة:

تعتبر الاسر الفلسطينية في العراق من الاسر الكبيرة، حيث اشارت نتائج المسح ان حوالي ثلثي الاسر تضم ستة افراد فأكثر، وان المتوسط العام لحجم الاسرة الفلسطينية بلغ (٦,٧) فرد.

جدول رقم (٢)

التوزيع النسبي للعرب الفلسطينيين في العراق حسب حجم الاسرة

حجم الاسرة	النسبة المئوية
أقل من ثلاثة افراد	٦,٤
٣ ـ ٥	٢٨,٥
٦ فأكثر	٦٥,١
المجموع	١٠٠,٠

مكان الولادة:

اشارت نتائج المسح الى ان أكثر ثلاثة ارباع فلسطينيي العراق هم من مواليد العراق، وان اقل من خمسهم هم من مواليد فلسطين، والباقي من مواليد الاقطار العربية الاخرى.

جدول رقم (٣)

التوزيع النسبي للعرب الفلسطينيين في العراق حسب مكان الولادة

مكان الولادة	النسبة المئوية
العراق	٧٦,٧
فلسطين	١٩,٣
الاردن	١,٤
سورية	١,٤
باقي الدول العربية	١,٢
المجموع	١٠٠,٠

الحالة الزواجية:

مما لا شك فيه ان ظاهرة الزواج في اي مجتمع لها ابعادها الاقتصادية والاجتماعية والحضارية، وأنها تستوجب اهتمامات الباحثين في كل ميدان من هذه الميادين. ان الحالة الزواجية للسكان لها علاقة مباشرة بمسألة النمو السكاني، خاصة عندما يكون الزواج هو المؤسسة الاجتماعية الوحيدة التي تتم في اطارها عملية التكاثر، وليست العبرة بعدد المخصبين والمخصبات، بل في عدد من يرتبط منهم برباط الزوجية تحت أي دين أو قانون.

أظهرت نتائج المسح في تجمعات العرب الفلسطينيين في القطر العراقي أن (٥٦,٢٪) من الذكور البالغين (١٥ سنة فأكثر) و(٤٥,٩٪) من الاناث البالغات في ذلك السن كانوا عازبين (بتاريخ تنفيذ المسح)، وكان هناك (١٣٠) عازباً مقابل كل (١٠٠) عازبة. ولا يشكل هذا الفرق خللا اجتماعيا كما يبدو للوهلة الاولى، ذلك لأن وجود الفارق بالسن عند الزواج الاول بين الذكور والاناث يحدث التوازن المطلوب، حيث بلغ متوسط السن عند الزواج الاول للذكور (٢٩ سنة)، ينخفض لدى الاناث الى (٢٥,٧) سنة، ونلاحظ أن هذين المتوسطين مرتفعان قياساً بسن الزواج الاول في مخيمات سورية ولبنان، حيث بلغ في مخيمات سورية (٢٤,٦) سنة للذكور، وينخفض الى (١٩,٢ سنة) للاناث، وبلغ في مخيمات لبنان (٢٣.٨ سنة) للذكور و (١٨,٨سنة) للاناث. وهذا الارتفاع في السن عند الزواج الاول اثر تأثيراً مباشراً على مستوى ونمط الخصوبة كما سنرى فيما بعد.

اما نسبة المتزوجين فقد بلغت (٤٢,٩) للذكور و(٤٦,٢) للاناث، ولم تتجاوز نسبة الطلاق النصف بالمائة. وهذا يدل على الاستقرار الاجتماعي عند الاسر الفلسطينية.

جدول رقم (٤)

التوزيع النسبي للعرب الفلسطينيين في العراق حسب فئات العمر والحالة الزواجية والجنس

فئات العمر	لم يتزوج ابداً		متـــزوج		مطلـــق		ارمـــل		المجمـــوع	
	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث
١٥ ـ ١٩	١٠٠,٠	٩٦,٤	صفر	٣,٦	صفر	صفر	صفر	صفر	١٠٠,٠	١٠٠,٠
٢٠ ـ ٢٤	٩٠,٤	٤٨,٨	٩,٦	٤٨,٨	صفر	١,٢	صفر	١,٢	١٠٠,٠	١٠٠,٠
٢٥ ـ ٢٩	٥٩,٠	٣٢,٠	٤١,٠	٦٤,٠	صفر	٢,٧	صفر	١,٣	١٠٠,٠	١٠٠,٠
٣٠ ـ ٣٤	٢٧,٥	١٩,٤	٧٢,٥	٧٧,٨	صفر	صفر	صفر	٢,٨	١٠٠,٠	١٠٠,٠
٣٥ ـ ٣٩	٧,٧	٦,٣	٩٢,٣	٩٠,٦	صفر	صفر	صفر	٣,١	١٠٠,٠	١٠٠,٠
٤٠ فأكثر	١,٥	٤,٨	٩٤,٩	٧٠,٥	٠,٧	صفر	٢,٩	٢٤,٧	١٠٠,٠	١٠٠,٠
المجموع	٥٦,٢	٤٥,٩	٤٢,٩	٤٦,٢	٠,٢	٠,٦	٠,٧	٧,٣	١٠٠,٠	١٠٠,٠

الاوضاع التعليمية:

يعرف الامي بأنه الفرد الذي بلغ العاشرة او اكثر من العمر ولا يستطيع القراءة والكتابة بأية لغة، وطبقا لهذا التعريف فقد بلغت نسبة الامية بين السكان الفلسطينيين في العراق ١٠ سنوات فأكثر (١٠,٥٪)، تنخفض لدى الذكور الى (٥,٧٪)، وترتفع لدى الاناث الى (١٥,٦٪). وتعتبر نسبة الامية على النحو السابق منخفضة جدا اذا ما قيست بنظيراتها في الاقطار الاخرى، وتختلف نسبة الامية بين السكان من فئة عمرية لأخرى، الا أنه يلاحظ بشكل عام ان هذه النسبة تبدو أقل في الفئات الصغرى من العمر منها في الفئات الكبرى (انظر جدول رقم ١).

وبلغت نسبة حملة الشهادات (ابتدائية فما فوق) حوالي (٧٤٪) من مجموع السكان (١٠ سنوات فأكثر)، وترتفع هذه النسبة بين الذكور الى اكثر من (٨٠٪) في حين تنخفض بين الاناث الى (٦٧,٢٪)، والجدول رقم (٥) يبين التوزيع النسبي للسكان (١٠ سنوات فأكثر) حسب الحالة التعليمية والجنس.

جدول رقم (٥)

التوزيع النسبي للعرب الفلسطينيين في العراق (١٠سنوات فأكثر) حسب الحالة التعليمية والجنس

الجنس / الحالة التعليمية	ذكـــور	انـــاث	المجمـــوع
أمي	٥,٧	١٥,٦	١٠,٥
ملم	١٤,١	١٧,٢	١٥,٦
ابتدائية	٤٠,٨	٣٣,٠	٣٧,٠
اعدادية وثانوية	٢٦,٧	٢٥,٩	٢٦,٤
جامعة فما فوق	١٢,٧	٨,٣	١٠,٥
المجمـــوع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

مستويات وانماط الخصوبة:

تعتبر المعلومات التي وفرها مسح الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية للعرب الفلسطينيين في القطر العراقي كافية من حيث المبدأ لتقدير مستويات الخصوبة وحساب معظم المقاييس المتعارف عليها، فقد تم من خلال المسح تسجيل عدد الاطفال المنجبين خلال الـ١٢ شهرا السابقة لهذا المسح، وتصنيف هؤلاء المواليد حسب اعمار امهاتهم وحسب الجنس، كما تم جمع معلومات عن المواليد الاحياء للمرأة طيلة حياتها الزواجية وعدد الباقين منهم على قيد الحياة، وصنف هؤلاء بدورهم حسب اعمار امهاتهم.

وقد بلغ معدل المواليد الخام (٣٤,٧) بالألف سنويا، أي أن كل ١٠٠٠ نسمة من السكان انجبوا خلال السنة السابقة للمسح بمعدل ٣٥ مولودا، اما معدل الخصوبة العام، وهو عدد المواليد الذي تنجبه كل الف امرأة في سن الحمل (١٥ ـ ٤٩)، فقد وصل (١٤٨) مولوداً، ويعتبر هذا المقياس أكثر دقة من سابقه، حيث ينسب عدد المواليد المنجبين الى الاناث في سن الحمل وهن الفئة ذات الشأن في عدد المواليد.

وعلى الرغم من ذلك، فان هذا المقياس للخصوبة يبقى قاصراً لكونه لا يأخذ بعين الاعتبار التركيب العمري للاناث في سن الحمل، وتعتبر معدلات الخصوبة العمرية من افضل مقاييس الخصوبة واكثرها شيوعا، فهي تستخدم غالبا في الاسقاطات السكانية وتصلح في المقارنات الدولية لمستويات الخصوبة وانماطها، وتحتسب هذه المعدلات لكل فئة عمرية على حدة وذلك بنسب عدد المواليد المنجبين من نساء في فئة عمرية معينة خلال سنة كاملة الى عدد هؤلاء النساء في منتصف تلك السنة، ولمعدلات الخصوبة العمرية انماط متشابهة في معظم المجتمعات، فهي تكون منخفضة عند الفئة العمرية (١٥ ـ ١٩) سنة وترتفع تدريجيا لتبلغ حدها الاعلى عند الفئة العمرية (٢٥ ـ ٢٩) سنة او الفئة التي تليها، حيث تأخذ بعدها بالهبوط لتبلغ حدها الادنى عند الفئة المنجبة الأخيرة من النساء.

ولا تختلف النساء الفلسطينيات في العراق عن النمط السابق ذكره، اذ كان اعلى معدل للخصوبة العمرية يقع في فئة النساء في سن (٣٠ ـ ٣٤) كما تشير معلومات الجدول رقم (٦).

جدول رقم (٦)

معدلات الخصوبة العمرية (بالالف) للنساء الفلسطينيات في العراق

فئات العمر	الخصوبة العمرية (بالالف)
١٥ ـ ١٩	٣١,٥
٢٠ ـ ٢٤	١٦٢,٥
٢٥ ـ ٢٩	٢٢٦,٨
٣٠ ـ ٣٤	٢٤٦,٨
٣٥ ـ ٣٩	١٦٠,٨
٤٠ ـ ٤٤	١١٠,٥
٤٥ ـ ٤٩	١٥,١

معدل المواليد الخام (بالالف) ٣٤,٧
معدل الخصوبة العام (بالالف) ١٤٨,٠
معدل الخصوبة الكلية ٥,٢
معدل الاحلال الاجمالي ٢,٧
متوسط سن الانجاب ٣١,٢

وقد قمنا من واقع تلك المعدلات بحساب معدل الخصوبة الكلية للمرأة، وهو متوسط ما تنجبه طيلة فترة خصوبتها، مع افتراض بقائها على قيد الحياة حتى نهاية تلك الفترة. وقد بلغ هذا المعدل (٥,٢) مولوداً. واستنادا الى البيانات الخاصة بتوزيع المواليد حسب الجنس، فقد تم حساب معدل الاحلال الاجمالي، وهو عدد الاناث الذي تنجبه المرأة الواحدة طيلة حياتها الانجابية، حيث بلغ للنساء الفلسطينيات في العراق (٢.٧) مولودة، أما متوسط سن الانجاب فقد وصل الى (٣١.٢) سنة.

كما تبين نتائج المسح ان للحالة التعليمية للام اثر على مستوى الخصوبة، حيث بلغ متوسط ما تنجبه المرأة الامية او الملمة من مواليد (٧.٨)، ينخفض هذا المتوسط الى (٣.٣) للمرأة التي تحمل شهادة تعليمية.

قوة العمل:

تتألف قوة العمل من المشتغلين والمتعطلين (سواء سبق لهم العمل او لم يسبق لهم العمل). وقد أشارت نتائج المسح ان معدل النشاط الاقتصادي الخام (نسبة قوة العمل من مجموع السكان) بلغ (٢٦.٣٪)، وهذه النسبة منخفضة جدا مقارنة مع المجتمعات المتقدمة، حيث لا تقل فيها هذه النسبة عن (٤٠٪)، وتصل في بعضها كالسويد وفنلندة الى اكثر من (٤٥٪)، كما انها تعتبر منخفضة حتى مقارنة مع مثيلاتها في الاقطار العربية الاخرى، حيث تبلغ مثلا في تونس (٢٩.٤٪). ولعل أبرز ما يترتب على انخفاض نسبة قوة العمل هو ارتفاع اعباء الاعالة الاقتصادية، حيث وصلت في تجمعات العرب الفلسطينيين في العراق (٣.٨) فرداً، أي ان كل فرد يعيل نفسه وثلاثة افراد آخرين تقريبا، في حين لا يكاد هذا العبء يبلغ (٢) في الاقطار المتقدمة. ويبدو ان الانخفاض في نسبة قوة العمل يعود (اضافة الى ارتفاع نسبة الاطفال) الى الانخفاض الكبير في مساهمة المرأة في القوة العاملة. فقد تبين ان (٧.٩٪) من النساء فقط يساهمن في النشاط الاقتصادي، في حين وصلت مساهمة الذكور الى (٤٤.٦٪)، ولذلك فان الاناث لا يشكلن اكثر من (١٥٪) من مجموع القوى العاملة الكلية.

وفيما يتعلق بنسبة البطالة فقد بلغت لدى الفلسطينيين في العراق (١٠.١٪) من مجموع القوى العاملة وهذا يتناقض تماما مع وضع العمل في العراق الذي يشكو بشكل مستمر ومزمن من نقص حاد في عرض العمالة الامر الذي يسلتزم التحفظ الشديد على هذه النسبة خاصة اذا اخذ بعين الاعتبار ان الفلسطيني في العراق له نفس حقوق العراقي وعليه واجباته. وقد يكون مصدر هذا الخلل الواضح في هذه النسبة يكمن في عدم دقة سؤال البطالة او صعوبة فهمه من قبل افراد العينة.

جدول رقم (٧)

التوزيع النسبي لافراد قوة العمل للفلسطينيين في العراق حسب البطالة والعمالة بحسب الجنس

الجنس	المتعطلون	المشتغلون	قوة العمل
ذكور	١١,٤	٨٨,٦	١٠٠,٠
اناث	٣,٢	٩٦,٨	١٠٠,٠
المجموع	١٠,١	٨٩,٩	١٠٠,٠

معدلات المساهمة العمرية في النشاط الاقتصادي:

وفر المسح بيانات عن قوة العمل حسب فئات العمر والجنس، وتمكنا من حساب معدلات المساهمة العمرية في النشاط الاقتصادي حسب النوع. وتعتبر هذه المعدلات افضل من معدل المساهمة الخام، لان معدل المساهمة الخام يتأثر بالتركيب النوعي والعمري للسكان، اذ تختلف مساهمة الذكور عن مساهمة الاناث كما تختلف مساهمة كل منهما في النشاط الاقتصادي من فئة عمرية الى اخرى.

وتعرف معدلات المساهمة العمرية على انها النسبة المئوية لافراد قوة العمل في فئة عمرية معينة الى عدد السكان في تلك الفئة، وبناء على هذا التعريف تم حساب معدلات المساهمة العمرية للعرب الفلسطينيين في العراق كما هي في جدول رقم (٨).

جدول رقم (٨)

معدلات المساهمة العمرية النوعية في النشاط الاقتصادي للسكان العرب الفلسطينيين في العراق

الفئة العمرية	معدلات المساهمة العمرية في النشاط الاقتصادي ٪	
	ذكور	اناث
١٠ـ ١٤	٢,٤	صفر
١٥ـ ١٩	٢٤,٤	٢,٤
٢٠ـ ٢٤	٦٤,٩	١٠,٧
٢٥ـ ٢٩	٩٢,٨	٣٤,٧
٣٠ـ ٣٤	٩٨,٠	٣٨,٩
٣٥ـ ٣٩	١٠٠,٠	٩,٤
٤٠ـ ٤٤	١٠٠,٠	١٥,٦
٤٥ـ ٤٩	٨٩,٣	١٢,٠
٥٠ـ ٥٤	٨٨,٩	صفر
٥٥ـ ٥٩	٧٨,٩	صفر
٦٠ـ ٦٤	٦٤,٧	صفر
٦٥ـ ٦٩	٤٠,٠	صفر
٧٠ فأكثر	١٠,٠	صفر
المجموع	٤٤,٦	٧,٩

الناشطون اقتصاديا حسب اقسام النشاط الاقتصادي:

يستقطب قطاع الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية وحده أكثر من (٤٦٪) من القوة العاملة، ترتفع لدى الاناث الى حوالي (٨٤٪) من القوة العاملة للاناث، في حين بلغت لدى الذكور (٤٠,١٪) من مجموع قوة العمل للذكور.

ويتوزع افراد قوة العمل على الانشطة الاقتصادية الاخرى بنسب متفاوتة كما هي موضحة في الجدول رقم (٩).

جدول رقم (٩)

التوزيع النسبي لقوة العمل حسب النشاط الاقتصادي والجنس

النشاط الاقتصادي	ذكور	اناث	المجموع
الزراعة والغابات والصيد	٠,٩	١,٦	١,٠
صناعة تحويلية استخراجية كهرباء وغاز وماء	١٧,٣	٤,٨	١٥,٥
البناء والتشييد	٨,٠	١,٦	٧,١
الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية	٤٠,١	٨٣,٩	٤٦,٧
باقي الانشطة	٢٢,٣	٤,٩	١٩,٩
المتعطلون	١١,٤	٣,٢	١٠,١
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

التركيب المهني لقوة العمل:

صنف اكثر من (٤٥٪) من افراد قوة العمل على انهم صناع وسدنة الآلات وعمال انتاج وفعلة، ويلي هذا القسم المهنيون والفنيون، حيث يستوعب هذا القسم حوالي (٢٠٪) من افراد قوة العمل، وتتوزع النسبة المتبقية من قوة العمل على الاقسام المهنية الاخرى.

كما اننا نلاحظ من الجدول رقم (١٠) ان قسم المهنيين والفنيين يستوعب القسم الاكبر من افراد قوة العمل للاناث، حيث بلغت نسبة هذا القسم (٦١,٣٪) من قوة العمل للاناث، في حين ان (٥٢,٣) من افراد قوة عمل الذكور هم عمال انتاج وفعلة.

جدول رقم (١٠)

التوزيع النسبي للناشطين اقتصاديا للفلسطينيين في العراق حسب اقسام المهن والجنس

اقسام المهن	ذكور	اناث	المجموع
المهنيون والفنيون	١٢,٢	٦١,٣	١٩,٦
المديرون والمشتغلون بالاعمال الادارية	١,١	١,٦	١,٢
المشتغلون بالاعمال الكتابية	٥,١	٢١,٠	٧,٥
المشتغلون باعمال البيع والشراء	٧,٠	١,٦	٦,٤
المشتغلون بالخدمات	١٠,٥	٤,٥	٩,٥
المشتغلون بالزراعة والصيد	٠,٤	٠,٣	٠,٣
عمال الانتاج والفعلة	٥٢,٣	٦,٥	٤٥,٤
متعطلون	١١,٤	٣,٢	١٠,١
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

قوة العمل حسب الحالة العملية والحالة التعليمية:

من دراسة الجدول رقم (١١)، نجد أنه مع ارتفاع المستوى التعليمي لافراد قوة العمل، فان نسبة اصحاب العمل والعاملين لحسابهم تنخفض، وبالمقابل تزداد نسبة العاملين بأجر كلما ارتفع المستوى التعليمي، فنجد مثلا ان اكثر من (٦٣٪) من العاملين لحسابهم او اصحاب عمل هم من المستوى الابتدائي فما دون.

جدول رقم (١١)

التوزيع النسبي لافراد قوة العمل للفلسطينيين في العراق
حسب الحالة العملية والحالة التعليمية

الحالة التعليمية	الحالة العملية		
	صاحب عمل أو يعمل لحسابه	يعمل بأجر	متعطل
أمي أو ملم	٢٥,٠	١١,٦	١٤,٣
ابتدائية	٣٨,٦	٣٤,٨	٣٣,٣
اعدادية وثانوية	٢٠,٥	٢٨,٦	٢٦,٢
جامعة فما فوق *	١٥,٩	٢٥,٠	٢٦,٢
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

★ تشمل المعاهد المتوسطة

موقع غزة في التاريخ حتى نهاية الإنتداب البريطاني

مدينة غزة قديمة قدم التاريخ، ولدت معه، وعايشته طويلاً، فكانت من أقدم مدن العالم، وجاءت وليدة قرون طويلة، وعصور متلاحقة، تركت جميعها آثارها فيها، وتركت هي، أيضاً، آثارها على مدى توالي الأيام في هذا التاريخ: لتجعله خالداً، في أذهان الأجيال المتلاحقة فسجلت أحداثاً شامخة لا تنسى، في صد الغزوات والهجمات، وتصدت وصمدت في وجه الحضارات والمحن لتترك حكايات عنها للزمان والأيام.

وكان لموقع غزة المتميز على حافة الأراضي الخصبة، العذبة المياه، التي تأتي مباشرة بعد برية سيناء، الأثر في وجودها، وبقائها، وأهميتها: فهي المحطة الطبيعية لكل الآتين من مصر، ووجهتهم الشام، كما انها المحطة الأخيرة لكل قادم من الشام، ووجهته مصر: فهي ملتقى القوافل التجارية وغيرها، قبل دخول البادية، فيها يستكملون ما يلزمهم قبل المرور بالصحراء القاحلة التي ستعترضهم في طريقهم الى مصر[1].

بناة غزة الأقدمون:

كانت غزة، على مر الدهور، ذات صلة وثقى بالعرب والحياة العربية. وكان أقدم من سكن غزة من القبائل الكنعانية هم (الاليقيم) و(العناقيون)، كما وسكنها معهم بطون من (المعينيين) اليمنيين، الذين رأى بعض المؤرخين أنهم هم الذين أسسوها[2]. وعلى كل، فإن الكنعانيين هم من أنشأ معظم مدن فلسطين، التي نعرفها اليوم. وقد وُجد في هيكل الكرنك في أرض الصعيد بمصر، جدول لمدن البلاد الكنعانية، يتضمن ذكر ١١٨ أو ١١٩ مدينة: وهي أقدم ذكر للمدن الكنعانية ويُظن أنها المدن التي افتتحها طثميس الثالث ١٥٠١ ـ ١٤٤٧ ق.م[3].

وكان اسم مدينة غزة من بين هذه المدن المذكورة، التي عُرفت به، منذ تأسيسها: وما زالت تحافظ عليه، حتى اليوم. فماذا تعني كلمة غزة؟ وماذا كتب فيها الاستاذ مصطفى مراد الدباغ.

«(غزة): بمعنى (قوي، أو (كنوز)، و(مخازن). فيها قبر هاشم بن عبد مناف، جد الرسول: كما نزلها والده، عبدالله. ولد فيها الامام الشافعي، أعظم فلسطيني ظهر بعد

الاسلام: وفي فلسطين بقعة أخرى تحمل نفس الاسم، تعرف باسم (خربة غزة)، في قضاء بئر السبع، وغزة، أيضاً، بلدة في البقاع الغربي من أعمال (جب جنين) في لبنان، وفي (ظاهر الدوحة)، في قطر، حي يعرف باسم (غزة)»[٤].

وبعد تأسيس المعينيون لغزة، واكتشافهم لأهميتها التجارية، أصبحت هذه المدينة محط الأنظار والأطماع الخارجية: فتعاقبت عليها الكثير من الأقوام. فبعد هزيمة المعينيين أخذ السبائيون يؤمون غزة، بقوافلهم التجارية. وقد زهت البلاد، وشاعت الثروة. ومن أقدم من استوطن غزة (العويون): ثم (الكفتاريون)، ثم (العناقيون). كما استوطنها (المديانيون): و(الأديون): و(العموريون): و(الكنعانيون)[٥].

غزة الكنعانية:

كانت المدن الكنعانية تمتاز بطابع مميز ومتقارب، وأخذت غزة هذه الهيئة، وإن كانت بموقع جغرافي أكثر تميزاً. فقد كانت أزقة المدن الكنعانية ضيقة ومعوجّة، وكان بعضها مسقوفاً أو معقوداً، وأصحاب المهنة الواحدة يقيمون في حي خاص بهم، يسمى باسم مهنتهم، وكان للمدينة مساحة واسعة، يجتمع فيها السكان، لمقايضة بضائعهم، وللتداول في شؤونهم المختلفة. ومدن الكنعانيين كانت صغيرة، قد لا تزيد مساحة أكبرها عن ٧٠ دونماً، ولما كانت مدنهم محصنة ومسوّرة، فقد كان سكان القرى المجاورة، يلتجئون اليها وقت الخطر، كما كانوا يقصدونها لبيع محصولاتهم وقت السلم[٦].

★★★

شرع الساميون العرب بالهجرة من شبه الجزيرة العربية، نتيجة للجفاف، والتغير في المناخ ورغبة في البحث عن الكلأ، عبر هجرات متعاقبة، وكانت اولى هذه الهجرات السامية قد بدأت زهاء خمسة آلاف من السنين من ميلاد المسيح[٧]. وبعد هجرات متعددة، حدثت الهجرة الأمورية ـ الكنعانية، في عام ٢٥٠٠ ق.م، وهي الموجة التي اتخذت طريقها الى بلاد الشام. فنزل الآموريون القسم الداخلي من تلك البلاد، ونزل الكنعانيون قسمه الساحلي وفلسطين[٨].

وعلى الرغم من تعرض فلسطين، في الألف الأولى قبل الميلاد، للعديد من الغزوات والنفوذ الخارجي، إلا أن الحضارة الكنعانية فرضت نفسها على الغزاة، ويبدو ذلك واضحاً في اللغة، والعادات، والديانات، والتقاليد، والثقافة، ولقد استمر الطابع الحضاري الكنعاني العربي القديم في فلسطين، حتى الفتح العربي الاسلامي في القرن السابع الميلادي[٩].

وأخذت هذه الأرض اسم «أرض كنعان»، تيمناً ونسبة للكنعانيين. وكانت غزة هي الحد الجنوبي لهذه الأرض، واتخذت غزة هيئة ومميزات المدن الكنعانية الموصوفة سابقاً. وازدهرت داخل هذه المدينة التجارة، بشكل خاص. وكان الكنعانيون يعبدون الأصنام: ومن أصنامهم (بعل)، ومعناه الرب، أو السيد، وهو الاله الذي اشتهر في غزة، يوم كانت غارقة في عبادة الأوثان. كما اشتهر، أيضاً، الاله (هبليوس)، إله الشمس[١٠].

وقاوم الكنعانيون الغزوة العبرية، بضراوة وبأس، لا مثيل لهما، فتناول العبريون ذلك كثيراً في تراثهم واشعارهم، وجاء تخصيص غزة واستعصائها عليهم. حيث قالوا في الاصحاح الثاني من سفر صفينا (إن غزة تكون متروكة

وأشقلون★ خراب). كما استمرت الحرب طويلاً بين العمالقة والذين هم والكنعانيون شعب واحد، من جهة، ومع اليهود من جهة أخرى. وظل العمالقة «يحاربونهم، ويكبدونهم خسائر كبيرة، وأوقعوا الرعب في نفوسهم، حتى أنهم أسروا، في إحدى معاركهم، جميع من قاتلهم من اليهود... وكان (سهل زرعين) أكثر مناطق اليهود تعرضاً لهذه الغارات التي كانت تمتد الى غزة»[١١].

غزة في عهد الفراعنة:

ونتيجة لموقع غزة الهام بالنسبة لمصر، فقد كانت تمثل بوابة مصر الطبيعة وحلقة الاتصال بينها وبين بلاد الشام، وفضلاً عن القيمة الاستراتيجية في الموقع بالنسبة لمصر، فقد اتسمت كذلك بثقلها الاقتصادي والتجاري، وقد ورد في قصة مدينة غزة: «من الطبيعي أن يكون للفراعنة مع غزة شأن كبير، ذلك أنها بوابة مصر، وحلقة الاتصال بينها وبين الشام، ولها قيمة حربية واقتصادية في نظر الجيوش التي تعبر الصحراء؛ فطالما اعتبرت في التاريخين القديم والحديث المخفر الأمامي لمصر وإفريقيا، وباب آسيا»[١٢].

وقد أطلق على مدينة غزة، في عهد الفراعنة، اسماء متعددة، مثل: (هازاتي)، و(غزاتي)، و(غاداتو)، و(غازاتوا). ونتيجة للاستيطان الطويل، وعبر أحقاب متعددة للمصريين في مدينة غزة، فقد تركوا آثارهم فيها. وطبعوا بصماتهم في العادات، والتقاليد، واللهجات المتبعة، والمتداولة في غزة. وإن العبور المتكرر لغزة من قبل المصريين، ذهاباً وإياباً، إن كان بقصد فتح بلاد الشام، أو الانسحاب منها، كان لا مفر فيه، وظلت غزة محطة لا بد منها، اذ انها كانت آنذاك اسوة بالمدن الكنعانية، مزدهرة متمدنة، وقد ذكر في ذلك «أن غزة، آنذاك، كانت محاطة بأسوار حصينة عالية، وكانت أسوارها هذه مبنية بالآجر، على الطريقة المألوفة في مصر»[١٣].

«وذكر في مدينة غزة، اثناء عهد الأسرة الثامنة عشرة والتاسعة عشرة الفرعونتين، بأنها كانت المقر الرئيسي للجيش المصري. ولما هاجم طثميس االثالث ت(تحتمس) ١٥٠١ ـ ١٤٤٧ق.م، بلاد الشام، كان يتخذ غزة أو (غزاتو)، كما كانوا يسمونها في مصر، قاعدة لهجومه»[١٤].

غزة في عهد الهكسوس:

إن شعب الهكسوس، كما روى البعض، عرب، يشمل الكنعانيين والآموريين وغيرهم من الساميين، سكان سورية وفلسطين، ولا يبعد ان تكون القبائل الكنعانية القريبة من مصر، أصابت أكبر قسط من حملة الهكسوس على مصر. غير أن هذا المزيج كان يضم حشداً من (الحوريين) و(المتيانيين)، و(الحثيين)، وغيرهم من غير الساميين، فضلاً عن قبائل (الخابيرو) السامية[١٥].

وكما هو واضح من التاريخ، أن امبراطورية الهكسوس حكمت سوريا وفلسطين، ثم امتدت نحو مصر، في حوالي عام ١٦٧٥ق.م. فدخلوها، ونشروا لغتهم فيها. وأصبحت تابعة لهم. ودامت الامبراطورية هذه من حوالي ١٦٧٥ ـ ١٥٨٠ق.م.

★ المقصود هو عسقلان (المجدل).

وتمتعت غزة، في عهد الهكسوس (أو الملوك الرعاة)، بمنزلة متقدمة، فاعتبرت المدينة الرئيسية في البلاد. حيث استوطن الهكسوس غزة، قبل غزوهم لمصر، في المنطقة التي تعرف (بتل العجول). ثم انسحبوا اليها، حينما غلبوا على أمرهم. «وقد دلت الحفريات والآثار على أن غزة، في عهد الهكسوس، كانت عامرة، ومزدهرة. وكان حولها سور عرضه متران ونصف متر، وارتفاعه ١٥٠ قدماً. وكان هذا السور مبنياً من النوع المتين من الآجر، لدرجة انه كان يقاوم الأمطار، والعواصف الشديدة. كما عثر في غزة على حلي ذهبية، وكنوز ثمينة في قبور الهكسوس، دلت على مستوى عال من الترف، والثروة الباذخة، إضافة الى ما عثر عليه من الأواني الفخارية، والنحاس، والحمامات، ومجاري المياه»[١٦] .

ونتيجة للمكتشفات الأثرية الأخرى فإنه يمكن القول إن غزة كانت تمر في عهد الهكسوس بحالة مميزة من الترف والبذخ والتمدن، فقد عُثر فيها على طيور موشحة بالحبيبات الذهبية، وأشكال من الحلي النادر، بالاضافة الى أوان من العاج، وأسرّة للنوم مصنوعة من الخشب الجميل، وباتقان، ووسائد خشبية ملبسة بالفلين، وكذلك أواني فخارية، وشظايا من الرخام.

غزة الفلسطينية:

كان اسم (أرض كنعان)، هو الاسم الأقدم للبلاد المسماة، اليوم، فلسطين. حيث قطنها الكنعانيون، في أوائل الألف الثالث قبل الميلاد، وسميت البلاد باسمهم. وفي أواخر القرن الثاني عشر وأوائل القرن الحادي عشر قبل الميلاد، أخذت شعوب بحرية، والمرجح أنها، «أتت من آسيا الصغرى ومن العالم الايجي او حتى من بعض الجزر الايطالية، أخذت تهاجم السواحل السورية اللبنانية الفلسطينية (حسب تسمية اليوم)، وتستقر فيها»[١٧] . وبعد هجمات فاشلة منهم، استهدفت مصر، فقد سمح لهم فرعون مصر، رعمسيس الثالث، بالاستقرار في الجزء الساحلي في جنوب أرض كنعان، «وكان هذا الشعب الذي سمي (بلست)، هو الذي أطلق اسمه في النهاية على البلاد. وقد استقر في الجزء الجنوبي من ساحل فلسطين، وأقام هنالك خمس ممالك ـ مدن ـ هي: غزة؛ عسقلان؛ واشدود؛ وجث؛ وعقرون. والمرجح ان هذه المدن كانت قائمة من أيام الكنعانيين، ولكن الشعب الجديد (بلست) وسعها وكبرها، ونظمها. وقد عرفت هذه المدن تاريخياً باسم المدن الخمس»[١٨] .

وكانت هذه المدن تجمعها وحدة شبيهة بالاتحاد الحكومي، وقامت على رقعة الأرض التي تمتد من جنوب عكا وحتى عريش مصر.

كان الفلسطينيون، آنذاك، متميزين بنبوغهم في فنون الحرب، واستعمال الخوذ الفولاذية، والدروع الحديدية، والسيوف، والنبال، والسهام. وكانوا يصنعون آلات القتال بأيديهم. أجادوا صناعة المحاريث والآلات المنزلية، وأصبحوا محط أنظار الآخرين لشراء ما يصنعون؛ ومحاولة تقليدهم، والاقتداء بهم، وكان للفلسطينيين ديانة خاصة بهم، فأقاموا الهياكل العظيمة، وأكبرها هيكل (داجون) الذي كانوا يقيمون فيه الاحتفالات والطقوس الطريفة. ودخل الفلسطينيون في حرب ضروس مع الغزاة

الاسرائيليين، وظل الخصام دائماً بينهم، ومنع الفلسطينيون بباسلتهم الزحف اليهودي، الذي كان يقصد احتلال المدن الفلسطينية، لذلك نجد عبارات الهجاء، والسب، واللعن والخراب للفلسطينيين، في أسفار اليهود. وقد خُصت غزة بالكثير من هذه اللعنات، والدعوات لأهلها بالخراب والشتات والأمراض. وعلى الرغم من الحفريات الأثرية الحديثة التي جرت لفلسطين. فإنها لم تسفر عن أية آثار مادية خلّفها الفلسطينيون، إلا أنه يعزى اليهم «نقل الحضارة السورية من عصر البرونز الى عصر الحديد. وكذلك فضلهم في تعميم معرفة ما وراء البحر على جيرانهم الفينيقيين، الذين مالوا الى الأسفار البحرية البعيدة، فساهموا في استكشاف مناطق مجهولة من البحرين، المتوسط والأحمر، وكذلك شرقي المحيط الأطلسي»[١٩] .

واندمج الفلسطينيون مع أهل البلاد، وتأثروا بهم، لدرجة لم يعد بالامكان تمييزهم عنهم فأصبحوا شعباً واحداً، يسكن الوطن الذي منحوه إسمهم[٢٠] .

غزة في العهد الآشوري:

استولى الآشوريون على غزة، سنة ٦٣٤ ق.م، في عهد ملكهم (تيغلات بلازار) الأول. وكان الآشوريون يطلقون عليها اسم (عزاتو). وفرضوا الجزية على أهلها، حين احتلالها مما أثار الغضب بين شعبها، ودفعهم للتحالف مع المصريين ضد الغزاة، وبعد عودة فرعون اليها تحرك (سرجون) الآشوري بجيوشه الجرارة، وأخضعها، وأسر ملكها (حانون) عام ٧٢٠ق.م. بسبب طلبه حماية الفراعنة، وانتظمت من حينها سنة دفع الجزية لآشور. واستمرت غزة تحت السيطرة الآشورية، حتى عام ٦٠٩ ق.م، حين أعادها (نيخو الثاني) الى الحظيرة المصرية، بقوة السلاح. وأثناء حكم الآشوريين، والذي دام ٢٥ عاماً لغزة، أطلق عليها اسم (مارنا) أو (سيدنا).

غزة والبابليون:

كان (سرجون الأكادي) أول من هاجم فلسطين، وتبعه في الهجوم (نارام سين)، وهما من ملوك بابل. ولكن حكم هذين الملكين لم يعمر طويلاً، ذلك أن المصريين لم يمكنوهم من ذلك.

وعادت الفرصة مرة أخرى للبابليين، عندما تضعضع الحكم الفرعوني، في عهد (نيخو الثاني)، سنة ٦٠٩ ق.م. حيث ان خصومه اقتسموا البلاد التي احتلها، فكانت سورية من حق (نابو بولصر)، ملك بابل، ولكنه لم يستمر في الحكم لشيخوخته، فتولى ابنه (بنوخذ نصر) الحكم من بعده، وقامت بينه وبين فرعون مصر (نيخو) الثاني، عند الفرات، معارك دامية عام ٦٠٥ق.م. فتغلب البابليون على المصريين، ودحروهم بما أضطر (نيخو) أن يتجنب الاشتباك مع البابليين، مرة أخرى، وتخلى لهم عن سورية ومصر، معاً، فوقعت فلسطين تحت حكم البابليين. وأراد (بنوخذ نصر) أن يوطد أركان حكمه في فلسطين، فلم يجد وسيلة غير سبي اليهود، الذين كانوا يشكلون أقلية مشاغبة، فسباهم الى العراق، ثم هبط الى غزة، ٥٦٨ ق.م، وأخذ يستعد لمهاجمة مصر، ولكنه شعر بالشيخوخة، فترك الأمر لولده (بختنصر)، لاتمام المهمة، وأمده بجيش كبير، ولكن (بنوخذ

نصر) مات، قبل أن يحقق له ولده أمنيته، واضطر (بختنصر) العودة الى بابل، بمناسبة وفاة والده، ولكنه عاود العمل لتحقيق أمنية أبيه، فرجع الى غزة، واحتلها، وانطلق منها الى مصر؛ فدخلها وقتل ملكها.

«كانت فلسطين، في العصر البابلي، تتمتع باستقلال داخلي، ولم تكن مستعمرة بابلية، فقد كانت تدفع ما عليها من ضرائب لبابل، وتدير أمورها بنفسها. وقد كانت غزة، في عهد السيطرة البابلية، مدينة كبيرة، غير أنها لم تلعب دوراً كبيراً في السياسة الدولية»[٢١].

غزة في عهد الفرس:

استولى الفرس على فلسطين، عام ٥٣٨ق.م، ولكنهم لم يتمكنوا من السيطرة على غزة إلا في عهد ملكهم «قنبيز»، بعد ثلاثة عشر عاماً، أي في عام ٥٢٥ ق.م. قاوم الغزيون الغزاة الجدد، طويلاً، ولكن تعاظم الأخطار الخارجية، مثل غزوة الاسكندر المقدوني، أدى بهم الى التحالف والتعاون مع الفرس. ولأهمية غزة، من الناحية الجغرافية والتجارية، اتخذها الفرس كموقع حربي، مما أدى الى توطيد العلاقات بين الغزيين والفرس، وخاصة في عهد الملك (قنبيز). وقد حذا حذوه، بعد وفاته، الملك داريوس (٥١٣ ق.م)، الذي أقام تشكيلات إدارية جديدة للممالك والبلاد التي غزاها، وجعل فلسطين المملكة الخامسة، وكانت غزة، آنذاك، عامرة ومزدهرة. ولقوتها مُنحت إدارة ذاتية مستقلة. ولم يكن هذا الامتياز، بالطبع، من حسن نوايا (داريوس). بل ثمره للضرورة، لأن عهد هذا الملك شهد أشد حالات الدعم والحماية لليهود في فلسطين، «فقد بقي داريوس يحمي اليهود، رغم أنف معارضة المسؤولين المحليين في سورية، الذين خافوا من أثر هذه السياسة على الشعوب المجاورة»[٢٢].

وعلى الرغم من ذلك، ظلت غزة تلك المحطة التجارية الهامة للعرب، والمركز النشيط على شواطىء البحر الأبيض المتوسط، ولم تنقطع صلتهم بهم.

غزة في زمن اليونان:

توجه الاسكندر المقدوني لغزة، عام (٣٣٢ ق.م)، وكانت آنذاك تحت سلطان الفرس. فحاول احتلالها، بعد حصار طويل على أنه لم يكتب له النجاح، في الجولة الأولى، وجرح الاسكندر باحدى حراب المدافعين الغزيين. وكان قائد الحامية الفارسية في غزة القائد باش، الذي قام بتوزيع السلاح على أهالي غزة، الذين آزروه وساندوه، بكل قواهم، من أجل الدفاع عن مدينتهم. ولم يجد الاسكندر مفراً من الانسحاب الى مدينة صور، التي كانت تمثل ثقله العسكري، ومكان تجمع جنوده، من أجل جلب المزيد من الرجال والعتاد المستحدث الصنع؛ كالمنجنيق، والبرج الذي كان يوضع بالتوازي مع الأسوار العالية من أجل قذف السهام والمراقبة. وأعد حملة ثانية، وانطلق الى غزة. وعندما أتم حصاره، ثانية، وأقام برجه مقابل المدينة، شرع في الهجوم، ولأربع مرات متتالية. وبعد قتال عنيف وشرس، هدم جزءاً من السور، واندفع الجنود اليونانيون الى داخل المدينة، وأعملوا السيوف بأهلها، وحاميتها، ونُهبت الكنوز الثمينة منها.

«وأدرك الاسكندر قيمة غزة الحربية

والتجارية، بعد فتحها؛ فاهتم بها أكثر من اهتمامه قبل فتحها، فأمر باعادة إعمارها، وبناء بيوتها التي هدمتها الحرب، ومحاولة إعادتها الى سالف عزها، وقد استدعى عدداً من اليونانيين ليسكنوها، وسعى لتشجيعهم على الاختلاط بأهلها»[٢٣].

ونشطت التجارة بين غزة واليونان، فأصبحت مركزاً هاماً، وخاصة من الناحية الثقافية ومركزاً من أهم المراكز في الشرق للثقافة اليونانية، واقتبس أهلها هذه الثقافة، وتأثروا بها، وراجت بين سكان غزة النقود المسكوكة باسم الاسكندر.

وبعد وفاة الاسكندر (٣٢٣ ق.م)، اقتتل قواده، لامتلاك فلسطين، والسيطرة عليها؛ لادراكهم أهميتها الحربية والاقتصادية، وما أن تمكن ابن الاسكندر، من السيطرة على فلسطين، حتى تحرك له بطليموس الأول،من مصر، فانتزعها منه، واحتل غزة، عام (٣٢٠ ق.م)[٢٤]. وفي عام (٣١٢ ق.م)، حاول القائد السوري انتيغوس انتزاع غزة من بطليموس الأول، ففشل في الربيع، ونجح في الحملة الثانية، في الخريف. وخلال هذه الحرب، تدمرت حصون غزة وأسوارها، وآلت غزة، بعد اتفاقية صلح بين الطرفين، عام (٣١١ ق.م)، لانتيغوس، مع البلاد الساحلية كلها، وحتى مصر.

وظلت غزة تنتقل من جهة الى أخرى، وفي صد ورد، بين السوريين والمصريين، حتى تم للدولة السلوقية إحكام السيطرة عليها، عام (١٩٨ ق.م). واستمر حكم السلوقيين اليونانيين لغزة، حتى عام ٦٣ ق.م، عندما أتى الرومان كغازين جدد.

غزة في عهد الرومان:

بعد مقاومة عنيدة، سيطر الرومان على غزة، وهي مدمرة تدميراً شاملاً، ليعيدوا بناءها. وفي عهد يوليوس قيصر، منحت إدارة مستقلة، وكذلك تحت حكم هيرودس الأدومي، الذي كان يحب غزة، وينعتها بالمدينة العظيمة. وبعد مرحلة حكم هيرودس عادت غزة الى السيطرة الرومانية، وازدهرت فيها التجارة والعلوم والعمران. وصكت فيها النقود، وانتشرت فيها عبادة الأوثان.

لازدهار غزة المميز أصبحت تدار، مباشرة، من قبل الامبراطور الروماني، رأساً، بواسطة مندوب سام ينوب عنه في إدارة المدينة، وكانت هناك مؤسسات قومية محلية مستقلة، داخل المدينة معترف بها من قبل الرومان. وما كان لأحد أن يعتبر مواطناً في المدينة، سوى العناصر الوطنية التي كانت تعيش فيها من قديم الزمان، وكان للمدينة مجلس يتألف من خمسمائة عضو، ينتخبون على أساس المناطق الداخلية من السكان. ومن عائلات المدينة العريقة، وكان بالامكان منح الجنسية الغزية لبعض الأجانب، باقتراع الشعب وموافقته[٢٥].

وتمتعت غزة، في ذلك العهد، بتنظيم إداري فريد ومنظم، من ناحية الادارة، والقضاء، ونظام الادارة المحلية (البلدية)، وإشغال الوظائف الشاغرة، وكيفية اختيار الموظفين، فقد كان هناك موظف من المواطنين ينتخبه الشعب، للمحافظة على حقوقه، في مدينة يسودها حكم الطبقات الممتازة. كما كان هناك موظف يعهد إليه حراسة معابد المدينة، وأماكنها المقدسة، وموظف مسؤول عن الأسواق العامة وإدارتها،

والحفاظ عليها، وموظفون مختصون بالمحافظة على النظام العام، وصيانة الأخلاق.

وظل العرب، في تلك الحقبة، على صلة وثيقة بغزة، يأتونها من الجزيرة العربية، في رحلة الصيف يحملون اليها تجارتهم، لتوزع الى بلاد العالم، عبر حوض البحر الأبيض المتوسط، وقد سميت، في ذلك العهد، بـ (المدينة الشريفة)، و(المدينة الجميلة)، و(المدينة الغنية).

ودخلت غزة في الديانة المسيحية، في عهد الرومان، بعد عقود طويلة، وعناء مستمر، للقضاء على الوثنية فيها، وعُرف عن أهل غزة تمسكهم المطلق بالأوثان، في العهود السابقة، فلم تنتشر المسيحية بالسرعة نفسها التي انتشرت بها في مدن فلسطين الأخرى.

غزة في ظل العروبة ودخول الاسلام:

سلم الخليفة، أبو بكر، الراية لعمرو بن العاص، وأمره بالتوجه الى فلسطين لفتحها، فسار بجيش قوامه سبعة آلاف رجل، فتوجه الى العقبة، ومن ثم الى غزة، ونزل (بغمر العربات). وحقق العرب انتصارهم، ودخلوا غزة، في يوم الجمعة الواقع في ٤ شباط/ فبراير من عام ٦٣٤م. وبهذا تكون غزة أول بلدة عربية يدخلها المسلمون، أثناء فتوحهم لفلسطين. ومما ساعد في تحقيق النصر، بشكل سريع، مساعدة أهالي غزة لاخوانهم العرب، في المعركة ضد الرومان الذين كانوا يمارسون، آنذاك، الكثير من الضغوط الاقتصادية والجور والعسف. واتخذ العرب تدابير كثيرة لتوطيد أقدامهم في البلاد، مثل إقامة الحصون على السواحل، وكانوا يسمونها (الرباطات)، وقد أنشىء في غزة (رباط) كبير. واصطبغت غزة، بعد الفتح الاسلامي، بالصبغة الاسلامية ولم يحدث في تاريخها ما يستحق الذكر، حتى الحروب الصليبية، «ومن أهم الأحداث التي مرت بغزة مولد الامام الشافعي فيها، وهو أعظم فلسطيني ظهر بعد الاسلام»[٢٦].

غزة والحروب الصليبية:

بدأت الحملة الصليبية الأولى (١٠٩٦ - ١٠٩٩م)، وتمدد الصليبيون حتى مشارف غزة، ولم يدخلوها، وبقيت خلف ساحة القتال. أما في عام (١١٠٠م) فتقدم الصليبيون نحو غزة، واحتلوها، بقيادة جود فريد، وأعادوا بناء القلعة على التل، ولم يحاول الصليبيون اعادة غزة الى اهميتها التجارية السابقة، بل وجهوا عنايتهم الى عسقلان، التي جعلوا منها مركز المسيحية في فلسطين. ومن الناحية الحربية فضلوا عليها الداروم (دير البلح)، الواقعة جنوبها، وجعلوها ثكنة عسكرية أمامية، باتجاه مصر. وفي عام (١١٤٩م) قام بلدوين الثالث، ملك القدس الصليبي، بالتفكير في غزو عسقلان بعد ما انتزعت منهم، ولهذا الغرض، قام بتحصين مدينة غزة، وذلك ببناء أسوار جديدة لها، وتشييد قلعة قوية، وبنى بداخلها كنيسة، أسميت باسم (كنيسة يوحنا المعمدان)، وأصبحت تؤم من قبل جنود وفرسان الحامية، ونتيجة لمعركة حطين عادت غزة عام (١١٨٧م) الى أصحابها العرب المسلمين. وسيطر القائد صلاح الدين على القلاع المحيطة بغزة، مثل (اللطرون) و(بيت جبرين). وفي عام ١١٩٦م، قام الملك العزيز بن صلاح الدين، بتخريب حصني الداروم وغزة.

ودب الخلاف بين الملوك الأيوبيين، بعد موت صلاح الدين، وأصبحوا يستنجدون على بعضهم البعض بالقوى الأجنبية، مثل الخوارزمية والفرنجة، وحدثت حلقات طويلة لسلسلة النزاعات هذه. وفي حوالي ١٢٥٠م، هاجم الصالح اسماعيل في دمشق، أخيه، الملك الصالح أيوب، في مصر، وكان الهجوم بمؤازرة الفرنجة، والناصر داود في الأردن، والمنصور ابراهيم، ملك حمص! وقرروا مجتمعين غزو مصر، وحشدوا قواتهم في غزة. وعندها استعان الصالح بالخوارزميين، ووقعت موقعتين متتاليتين، في غزة، في العام نفسه حتى كُتب النصر للصالح أيوب، ووقعت هزيمة ساحقة للفرنجة، وقدر قتلى الفرنجة الصليبيين بأكثر من ثلاثين الفاً، في حين سيق ثمانمائة أسير الى مصر[٢٧].

وكانت هذه الموقعة من أعظم الكوارث التي حلت بالصليبيين على أرض فلسطين، منذ موقعة حطين، حتى أطلق المؤرخون الأوروبيون على موقعة غزة الثانية اسم (حطين الثانية). وفي سنة ١٢٥٨ ،سيطرالمغول على بغداد بعدقضائهم على الامبراطورية العباسية، إستمروا بزحفهم حتى غزة، واستولوا عليها، عام ١٣٢٠، وطلبوا من قطز، حاكم مصر، الاستسلام عبر رسول اليه فكان جوابه قطع رأس الرسول، وإرسال جيش لمقاتلتهم، بقيادة الأمير ركن الدين بيبرس (الملك الظاهر فيما بعد)، فقصد غزة، وقاتلهم هناك، وكان المغول بقيادة قائد حامية غزة بيدرا، وهزمهم، شر هزيمة وتم استرداد غزة وملاحقة المغول وفُصلت المعركة في عين جالوت، لصالح المسلمين عام ١٢٦٠م، وعلى الرغم من صغر حجم معركة غزة، نسبياً إلا أن هذه المعركة كانت أولى المعارك التي يُهزم بها الجيش المغولي الزاحف كالجراد.

غزة في عهد المماليك:

بين عامي ١٢٥٠ - ١٥١٧م، وقعت غزة تحت الحكم المملوكي، وغدت مركزاً لسلاطين المماليك، حينما كانوا يريدون الهجوم على أعدائهم الصليبيين، أو المغول أو المتمردين من الأمراء أو العودة الى مصر من الشام، كما كانت مركزاً لهؤلاء السلاطين، حينما كانوا يريدون التوجه لزيارة بيت المقدس والحجاز[٢٨].

وكانت (النيابة) أرقى التقسيمات الادارية في عهد المماليك، يعرف حاكمها باسم (نائب السلطنة). وغزة تارة تكون (نيابة)، يجتمع لنائب السلطنة فيها البلاد الساحلية والجبلية، وإن مقر امره على البلاد الساحلية تكون تقدمة عسكر عُبِّر عن حاكمها (بمقدم العسكر)، يراجع نائب دمشق في اموره، وهذا ما ذكره صاحب صبح الأعشى عن نيابة غزة[٢٩].

وكانت غزة، في ظل المماليك مزدهرة اقتصادياً وإدارياً وثقافياً وعمرانياً وقضائياً، فقد كانت فيها دور التعليم، وبيت للمال، ومركز لتدوين تاريخ المدينة، ومشافي وحمامات وخاناً للسبيل ومساجد جميلة البناء، وأهم ما كان يميز غزة، آنذاك، موقعها الجغرافي الذي مُيِّز من قبل سلاطين المماليك، فجعلوها مقراً للبريد، ومراكز للخيول وموظفي البريد ومحطات الحمام الزاجل التي كانت تحمل الرسائل من مصر الى غزة، عن طريق رفح - دير البلح، ومن غزة كان يتفرع البريد الى سورية، والى ثلاث اتجاهات دمشق، والكرك، وصفد.

وعلى الرغم من ذلك، فقد كانت غزة، في عهد المماليك، طافحة بالمتناقضات، فتارة تغرق في حرب، وتارة في سلم، وارتفاع برهة، وسقوط برهة أخرى. وتقلبت بها العظمة والمجد؛ وكل ذلك لأن موقع غزة كان محطة الرحال، والمخفر الأمامي للشمال والجنوب، مما جعلها ترزح تحت نيران المنازعات، واللااستقرار.

غزة في العهد العثماني: (١٥١٧ - ١٩١٧م):

خضعت غزة للحكم العثماني، عام ١٥١٧. وكانت في معظم الأوقات، سنجقاً، أو لواء في ولاية الشام، وألحقت لوقت قصير بولاية صيدا ثم بولاية القدس. وكان آل رضوان قد تولوا أمور الحكم في غزة، عام (١٥١٠م)، منحوا الحق الوراثي في غزة، من قبل السلطان سليم الأول، وقد عرف عهدهم بعهد الباشاوات. وفي عهد آل رضوان أقيمت العديد من المنشآت، بشتى أنواعها، كالمآذن والحمامات والمراكز التجارية والأسواق.

وفي عام ١٧٩٩م احتل نابليون غزة، قادماً من مصر، متجهاً شمالاً بهدف احتلال الشام. وعندما فشل في حصار عكا، عاد راجعاً الى مصر ماراً بغزة وأقام في مبنى (الدبويا) القائم حتى اليوم.

وفي عام ١٨٣١م احتل ابراهيم باشا، نجل محمد علي باشا غزة وهي أول مدينة يدخلها جيش محمد علي، وقد دخلها ابراهيم وجيشه من دون حرب، هي وكافة مدن فلسطين الأخرى. ولكن بعد ثلاث سنوات، ثارت المدن الفلسطينية كلها ضد ابراهيم باشا. وتعرض للضربات من العربان في طريق انسحابه، حتى لملم قواته في غزة، عام ١٨٤١م، ليعود من بعدها الى مصر. ومثلما كانت غزة أول المدن الفلسطينية المحتلة، فقد كانت كذلك آخر المدن الفلسطينية التي انسحب منها.

وفي نهاية العهد العثماني في فلسطين، بدأت الهجرات اليهودية بالقدوم، مما اشعل فتيل الصراع العربي - الصهيوني، في تلك المرحلة المتقدمة، وأخذت هذه الهجرات تبعث روح القلق داخل نفوس العرب، وبعد اشكال عديدة لنضال الشعب الفلسطيني، شمل الهجوم على المستوطنات اليهودية، المقامة على أراض عربية، مثل هجوم الفلاحين المطرودين من الخضيرة، و(بتاح تكفا) (ملبس)، على قراهم المغتصبة، عام ١٨٨٦م، تكرر الهجوم على المستوطنات اليهودية، لمرات متوالية، في أعوام ١٨٩٢ و١٩٠٨م «ونجح العرب باستصدار تشريعات من الباب العالي، بالغاء صفقات بيع الأراضي لليهود في فلسطين. وشهد عام ١٩٠٠ حملة احتجاجية واسعة من العرائض، ضد شراء اليهود للأراضي الزراعية التي كان يبيعها ملاك غير فلسطينيين»[٣٠].

ومنع الحكم العثماني الديكتاتوري قيام أي نشاط سياسي او اجتماعي، لذا فقد وجد أبناء فلسطين بأنه لا مفر من النضال ضد هذا الاحتلال، فانتسبوا للجمعيات العربية المناهضة للحكم. وعشية الحرب العالمية الأولى، عام ١٩١٤، تخلت هذه الجمعيات عن سياستها المعتدلة، واعتمدت وسائل أكثر ايجابية في الكفاح ضد الأتراك، فقام العثمانيون بملاحقة أعضاء هذه الجمعيات، والقبض عليهم، وشنقهم، وقد تم شنق الكثيرين، على يد جمال

باشا السفاح، في دمشق، والقدس، وبيروت «وكان بين الذين شنقوا إثنان من غزة هما: (أحمد عارف الحسيني، وولده مصطفى)، وكاد إثنان آخران من ابناء غزة يلتحقان برفيقيهما المشنوقين، لولا أعجوبة حدثت فأنقذتهما، وأطلق سراحهما وهما: رشدي الشوا، وعاصم بسيسو»[٣١].

ولم يكتف جمال باشا بعدد الذين شنقهم أو سجنهم من أحرار السوريين والفلسطينيين والعراقيين، فقد أمر بنفي عدد آخر منهم عام (١٩١٦م)، رجالاً ونساءً وأطفالاً، الى أنحاء مختلفة من بر الاناضول «وكان من بين هؤلاء المنفيين عدد غير قليل من الغزيين، نذكر منهم، سعيد الحسيني، ورشدي ابو خضرة، والحاج سعيد ابو رمضان، ومحمد أبو رمضان، وأحمد حلاوة، وحسني خيال»[٣٢]. وظلت غزة ثابتة في مواقفها ضد الأتراك، وبانتمائها العربي، ولم يخيفها إرهاب جمال باشا وأساليبه القمعية.

غزة والاحتلال البريطاني: (١٩١٧ - ١٩٤٨م):

دقت الحرب العالمية أجراسها، وكان للأتراك جانب فيها، فأخذوا بالتقهقر، بعد فشلهم في حملتهم على مصر، التي أرادوا بها إشغال الانجليز، وتخفيف الضغط عن الدردنيل، وبعد أن تم للانجليز درء خطر الأتراك عن مصر وقناة السويس تقدموا بحركة واسعة النطاق لاحتلال فلسطين. وكان ذلك بناء على قرار أصدرته وزارة الحرب البريطانية في بداية عام ١٩١٧م. فأخذ الانكليز بالتقدم بحذر من شرقي قناة السويس الى العريش، واحتلوها، وتابعوا الى رفح ومن ثم الى غزة ففشلوا في احتلالها في البداية ودخلوها فيما بعد في ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٧، وقد كتب في ذلك وصف يشرح لحظات الدخول:

«دخل البريطانيون غزة، فوجدوها قاعاً صفصفاً، وليس بها أثر للجنود ولا للأهالي، فقد حمل العثمانيون سكانها جميعاً على الرحيل، وكانت الشوارع أشبه بحجرات خالية، وكانت مدافع البريطانيين قد التهمت المنازل والمباني، وبدأ سكان غزة يعودون اليها ويعمرونها. ورغم أن عدد الذين رحلوا عنها بلغ نحو ٢٨ ألفاً، فقد عاد اليها نحو ١٨ ألفاً، وبقي الآخرون في يافا وحيفا، حيث شكلوا جاليات صغيرة، كما بقيت أعداد ضئيلة منهم في مدن وقرى أخرى من فلسطين وسوريا»[٣٣].

وفي العام ١٩١٨، استكملت القوات البريطانية احتلال فلسطين، فكان هذا الاحتلال ثاني خط يرسمه الاستعمار البريطاني - بعد وعد بلفور - في لوحة المأساة الفلسطينية، اذ جاء الاستعمار البريطاني ليهيء فلسطين من أجل تحويلها الى وطن قومي لليهود، وينجح في زرع جسم غريب في وسط الوطن العربي، يفصل به جزئه الآسيوي وجزئه الافريقي، ويتخذ من هذا الجسم قاعدة يفقز الاستعمار منها الى بقية الأقطار العربية لضرب حركات التحرير الوطني فيها[٣٤].

وتصدت غزة، مثل المدن الفلسطينية الأخرى، لهذه السياسة، وواجهت الانتداب البريطاني والحركة الصهيونية في فلسطين، فبعد عودة أبنائها، عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى، تشكلت في غزة، عام ١٩٢٠، جمعية اسلامية - مسيحية على غرار الجمعيات التي تكونت في

معظم المدن الفلسطينية لتنسيق العمل الوطني وإبراز وحدة الشعب وتماسكه وإظهار الوعي الوطني، عبر النشاطات والنضالات المشتركة ضد الاستعمار، «فعندما زار تشرشل فلسطين، وجد أن الفلسطينيين متلهفون على أن ينقلوا اليه، حيثما ذهب مشاعرهم القوية ضد الصهيونية، مع أنه لم يعلن، رسمياً، موعد وصول القطار الخاص الذي يقل وزير المستعمرات والمندوب السامي الى غزة، فقد استقبلتهما حشود كبيرة مترقبة من الناس. كما قدم اشخاص كثيرون من القرى المجاورة. وكانت تسمع في غضون الزيارة هتافات (يسقط بلفور، لا نريد اليهود)»[٣٥].

وكان لغزة النصيب الوفير في المشاركة في (هبّة البراق) عام ١٩٢٩، فقام شعبها بمهاجمة المطار الحربي البريطاني، شرقي غزة، ومواجهة القوات البريطانية، التي تحرسه، كما هاجم الشباب مستوطنة (بيار تعبا) قرب بيت دراس، ودمروا المنشآت فيها، كما طرد شعب غزة من كان فيها من اليهود، وكان عددهم لا يزيد عن أصابع اليد الواحدة[٣٦].

وشارك ابناء غزة في نسف البنية العسكرية البريطانية، لمرات كثيرة، وبرز كثيرون وكان أشهرهم الشهيد (مدحت الوحيدي)، الذي لقب (بسهم الموت)، لسرعة تحركاته وغاراته. وردت السلطات البريطانية بعنف على ذلك، مما فجّر المظاهرات العنيفة في غزة، وكان أشهرها اثنتان، خرجت إحداهما من الجامع العمري الكبير، واستشهد أحد المشاركين فيها ـ عز الدين ابو شعبان ـ وبدأت الثانية باجتماع شعبي في باحة كنيسة الروم الأرثوذكس، وقامت بتخريب السكك الحديدية وأعمدة الهاتف. وعلى أثرها منع التجول، وبدأت حركة الاعتقالات والسجن. واستمرت المقاومة من قبل شعب غزة ضد الاحتلال البريطاني، من خلال النضال اليومي، والتجاوب مع أوامر قيادة الثورة، التي كان يقودها عبد الرحيم الحاج محمد (أبو كمال)، مثلما حدث في ليلة ١٤ أيار/ مايو ١٩٣٨، حيث خرج أهالي غزة، رجالاً ونساءً، من جميع أنحاء البلدة ومحيطها، وقاموا بنزع القضبان الحديدية، وإحراق الألواح الخشبية تحتها، وبذلك تعطلت السكة الحديدية التابعة للجيش البريطاني، والتي كانت بمثابة الشريان الحيوي لامداداته.

«ونتيجة للمقاومة المستمرة من قبل شعب غزة وضواحيها، أوصى الخبير البريطاني السير تشارلز تيجارت، بانشاء دور للحكومة من الاسمنت، على شكل قلاع، يصعب على المناضلين مهاجمتها، ويسهل الدفاع عنها، ومن هذه الحصون خمسة، في هذه المنطقة في غزة وخان يونس والمجدل والجورة وعراق سويدان والبسطاني وعرفت العمارات هذه (بعمارت (تيجارات)، ولا تزال هذه العمارة في غزة»[٣٧].

لقد أنهت بريطانيا انتدابها لفلسطين، بمثل ما بدأته، بالتآمر على الشعب الفلسطيني. حيث هيأت الأجواء للصهيونية، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، من أجل قيام «وطنها القومي» في فلسطين. وبانتهاء الانتداب على فلسطين، بدأت مرحلة جديدة من حياة هذا الوطن، اذ فرضت عليه مواجهة صدامية طويلة، ما زالت مستمرة حتى أيامنا هذه.

محمد سلمان

الهوامش:

(١) مصطفى مراد الدباغ، **بلادنا فلسطين**، جزء ١ ـ قسم ٢، بيروت، دار الطليعة، طبعة أولى، ١٩٦٦، ص ٣٥ـ٣٦.
(٢) **المصدر نفسه**، قسم ١، ص٧٣.
(٣) **المصدر نفسه**، ج ١، قسم ١، طبعة ثانية ١٩٧٣، ص ٤٢٠.
(٤) **المصدر نفسه**، ص ٤٢٨.
(٥) **المصدر نفسه**، ص ٤٢٠.
(٦) هارون هاشم رشيد، **قصة مدينة غزة**، سلسلة المدن الفلسطينية (١٢)، تونس المنظمة العربية للتربية والثقافة، دمشق ـ دائرة الثقافة بمنظمة التحرير الفلسطينية، د.ت، ص ١٦.
(٧) الدباغ، **مصدر سبق ذكره**، الطبعة الثانية، ص٣٧٩.
(٨) **المصدر نفسه**، ص ٣٨٠.
(٩) رشيد ـ **مصدر سبق ذكره**، ص١٦.
(١٠) **المصدر نفسه**، ص ١٧.
(١١) الدباغ، مصدر سبق ذكره، الطبعة الثانية ـ ص ٤٠٠.
(١٢) رشيد، **مصدر سبق ذكره**، ص١٧.
(١٣) **المصدر نفسه**، ص ١٨.
(١٤) الدباغ، **مصدر سبق ذكره**، الطبعة الثانية، ص ٤٢٠.
(١٥) **المصدر نفسه**، ص٥٠٩.
(١٦) رشيد ـ **مصدر سبق ذكره**، ص١٩.
(١٧) **المصدر نفسه**، ص٢٠.
(١٨) **الموسوعة الفلسطينية**، دمشق، طبعة أولى، ١٩٨٥، ج٣، ص٤٧٤.
(١٩) رشيدة، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢١.
(٢٠) الموسوعة، **مصدر سبق ذكره**، ص٤٧٧.
(٢١) رشيد، **مصدر سبق ذكره**، ص٢٢.
(٢٢) مظفر الاسلام خان، **تاريخ فلسطين القديم (١٢٢٠ ق.م ـ ١٣٥٩م) منذ أول غزو يهودي حتى آخر صليبي**، بيروت، دار النفائس، طبعة ٤، عام ١٩٨٤، ص٦٥.
(٢٣) رشيد، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٥.
(٢٤) الدباغ، مصدر سبق ذكره، الطبعة الثانية، ص٤٠٤.
(٢٥) رشيد، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٧.
(٢٦) الدباغ، **مصدر سبق ذكره**، الطبعة الثانية، ص ٤٢٨.
(٢٧) رشيد، **مصدر سبق ذكره**، ص٣٦.
(٢٨) الدباغ، **مصدر سبق ذكره**، الطبعة الأولى، ص٥٤.
(٢٩) رشيد، **مصدر سبق ذكره**، ص٣٧.
(٣٠) عبد القادر ياسين، **كفاح الشعب الفلسطيني قبل عام ١٩٤٨**، بيروت، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، الطبعة الأولى، ١٩٧٥، ص٢٤.
(٣١) **المصدر نفسه، ص ٢١ ـ ٢٦**.
(٣٢) **رشيد، مصدر سبق ذكره**، ص٤٨.

(٣٣) المصدر نفسه ـ ص ٥٥ ـ ٥٦.

(٣٤) عبد القادر ياسين، **تاريخ الطبقة العاملة الفلسطينية ١٩١٨ ـ ١٩٤٨**، بيروت منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، الطبعة الأولى، ١٩٨٠، ص ٢٥٩.

(٣٥) الدكتور عبد الوهاب الكيالي، **تاريخ فلسطين الحديث**، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة التاسعة، ١٩٨٥، ص١٤٣.

(٣٦) رشيد، **مصدر سبق ذكره**، ص٥٦.

(٣٧) **المصدر نفسه**، ص ٥٩.

الحياة الثقافية في قطاع غزة

من الطبيعي انه لا يمكن عزل اي نشاط انساني، في مكان ما، عن الانشطة الانسانية الاخرى في المكان نفسه، تأثراً وتأثيراً، أخذاً وعطاء، بالسلب او الايجاب، بالنمو او الانكماش، بالتطور او التراجع، ولذا فان الحديث عن حياة ثقافية في مكان ما لا يمكنه أن يغفل جوانب الحياة الاخرى من سياسية واجتماعية واقتصادية وتعليمية ومدى تأثرها وتأثيرها في المناخ الثقافي لبيئة معينة.

واذا اقتصرت في الحديث هنا عن الحياة الثقافية في قطاع غزة والعوامل والقوى التي اثرت في قيام مناخ معين، دون التركيز او التوسع في الحديث عن اثر النشاطات الانسانية الاخرى في هذه الحياة الثقافية، فليس معنى ذلك عدم وجود دور لهذه النشاطات في تكوين مناخ ثقافي، خاصة اذا وسّعنا مفهوم الثقافة ليدل على طريقة حياة.

واتحدث هنا عن الثقافة بمعناها التحصيلي والسلوكي، وعن الشروط الثابتة التي بدونها لا يمكن ان توجد حياة ثقافية واعية ومؤثرة، وهذه الشروط الثابتة تتبادل التأثر والتأثير، وتكوّن طبيعة هذه الحياة الثقافية، وتحدد دورها بالنسبة للفرد والمجتمع.

والسؤال الآن هل كان يوجد مناخ ثقافي يدل على حياة ثقافية فاعلة ونشطة في قطاع غزة في الفترة من ١٩٤٨ ـ ١٩٦٧؟

ثم هل استمر هذا المناخ الثقافي بعد الاحتلال ١٩٦٧؟ وما هي المظاهر التي عبر عنها هذا المناخ الثقافي؟ وما هي النتائج الملموسة لهذه الحركة الثقافية ان وجدت؟ وهل كانت حركة ثقافية فاعلة ومؤثرة أم انها كانت حركة ثقافية هشة وهامشية؟

بداية، لا يستطيع أحد ان ينكر ان الظروف الموضوعية القائمة في قطاع غزة، كانت تعطى من الشروط الثابتة ما يؤكد ضرورة قيام حركة ثقافية نشطة ومؤثرة في القطاع.. فالاعداد المتزايدة من المتعلمين، والنشاط السياسي والحزبي المتزايد، ونشاط وسائل الاعلام المختلفة من صحافة واذاعة، وانتشار المكتبات العامة والنوادي الادبية والمراكز الثقافية والنشاطات الثقافية المختلفة.. كل هذه العناصر تعمل على رفع درجة الوعي عند المواطن بشكل طبيعي، وتؤدي

بالضرورة الى خلق مناخ ثقافي يترابط ويتكامل مع عناصر الحياة الاساسية الاخرى، وقبل ان نتأمل في نتائج هذا المناخ الثقافي وهل كانت على مستوى ما هو متوقع اتساقا مع المقدمات، أم ان النتائج جاءت ادنى او محبطة للتوقعات؟ والاسباب التي ادت الى هذه النتيجة او تلك، نلقي نظرة اوسع على هذه العناصر او الشروط التي توفرت في القطاع وهيأت له مناخه الثقافي الخاص.

أولاً: التعليم: تُعتبر نسبة المتعلمين اضافة الى الملتحقين في المدارس الى مجموع السكان في القطاع أعلى من مثيلاتها في الدول العربية، بل وتقارب الدول المتقدمة، ودون سرد احصائيات لذلك، فمن المعروف ان الاستثمار الاول للفلسطينيين بعد فقدانهم وطنهم.. كان في التعليم. والتعليم احد الشروط الاساسية والثابتة لقيام حركة ثقافية في اي مكان، فبانعدام هذا الشرط ينعدم قيام حركة ثقافية ووجوده ضروري لوجودها، ولكن ليس من المحتم قيام حركة ثقافية بوجود التعليم.

ثانياً: الصحافة: بدأت الصحافة في غزة قبل ١٩٤٨، متأخرة عن سواها من المناطق الفلسطينية الأخرى مثل يافا والقدس وحيفا، وقد صدرت اول صحيفة في غزة سنة ١٩٢٧ وهي صحيفة «صوت الحق» التي اصدرها المحامي فهمي الحسيني وكانت نصف شهرية، ثم اصدر معها مجلة قانونية متخصصة هي «الحقوق».

أما بعد ١٩٤٨ فقد صدرت في غزة عدة صحف منها:

- جريدة «السلام»: اسبوعية ثقافية يحررها كمال افندي البربري، صدرت في يونيه ١٩٥٠ وألغى الحاكم العسكري للقطاع رخصتها في نوفمبر ١٩٥١، كما جاء في جريدة الوقائع الفلسطينية.
- «اللواء»: اسبوعية سياسية اجتماعية يحررها د. صالح مطر ابو كميل وصدرت رخصتها في مارس ١٩٥٣.
- «الصراحة»: اسبوعية علمية سياسية ادبية مصورة يحررها د. سليم ياسين وصدرت رخصتها في نوفمبر سنة ١٩٥٢.
- «المستقبل». ثقافية شهرية صدرت باسم احمد ابراهيم الحملاوي بتاريخ يناير ١٩٥٤ ويديرها ويحررها محمد جلال عناية.
- جريدة «الشرق» باسم علي كبه الحلبي وصدرت رخصتها في ديسمبر سنة ١٩٤٩ والغيت بأمر الحاكم العسكري في ١٩٥٥/٣/٢٧.
- جريدة «الجهاد المقدس»: أصدرها منير الريس وداود صايغ في فبراير ١٩٥٤ والغيت رخصتها بأمر الحاكم العسكري في ١٩٥٥/٤/٧.
- جريدة «الوطن العربي»: باسم رشاد الشوا بتاريخ ١٩٥٣/١٢/٣، والغيت رخصتها بأمر الحاكم العسكري في ٥٥/٤/٢٨.
- «العودة»: باسم سعد فرح فرح بالعربية والانجليزية ويرئس تحريرها زكي سعد وصدرت رخصتها بتاريخ ٥٦/٥/١٤. وبالاسم نفسه صدرت مجلة شهرية مصورة عن الاتحاد القومي ١٩٥٨، وكانت تطبع في القاهرة.
- جريدة «غزة»: صدرت من ٥٤ - ١٩٦٢، اسبوعية وكان يرئس تحريرها خميس ابو

شعبان.
- جريدة «الرقيب»: اسبوعية ويرئس تحريرها عبدالله العلمي.
- «التحرير»: جريدة بدأت تصدر سنة ١٩٥٨ برئاسة زهير الريس، ثم تحولت سنة ١٩٦٣ الى جريدة اسبوعية باسم «اخبار فلسطين» بالاشتراك مع جريدة «اخبار اليوم» المصرية، وكانت اخبار فلسطين مؤسسة صحفية كاملة وقد ساهم فيها المصريون بنصف رأس المال، ثم تولت منظمة التحرير الفلسطينية الاشراف عليها ابتداء من ١٩٦٥/١٠/٤ وواصلت الجريدة الصدور حتى يوم ١٩٦٧/٦/٥ حين صدر عددها الاخير في اول يوم للعدوان.

ورغم ان القيمة العملية والفعلية لهذه الجرائد والمجلات، من الناحية الفنية والتحريرية، محدودة، فان احداً لا ينكر اثرها مهما كان ضئيلاً. إلا ان جريدة «اخبار فلسطين» استطاعت من خلال صفحاتها الثقافية والادبية ان تثير نشاطا في الحركة الادبية والفنية عن طريق عقد الندوات المختلفة لمناقشة بعض الاعمال الادبية او الكتب سواء في مقر الجريدة في غزة او في بيت احد الاصدقاء في غزة او خان يونس، وكان يشارك في هذه الندوات والمناقشات مجموعة من الادباء والمهتمين بالثقافة من الفلسطينيين او الاخوة المصريين العاملين في التدريس في القطاع ممن لهم اهتمامات ادبية مختلفة، كما انه على صفحات هذه الجريدة بدأت بعض الاقلام الفلسطينية حياتها الادبية، ومن الادباء والكتاب الذين بدأوا حياتهم الادبية على صفحات جريدة اخبار فلسطين: علي زين العابدين الحسيني، محمد حسيب القاضي، درويش عبدالنبي، عبدالكريم السبعاوي، احمد عمر شاهين، توفيق المبيض، محمد جلال عناية.. وغيرهم.

ثالثاً: الاحزاب السياسية ودورها في الحياة الثقافية: عرف قطاع غزة بعد ١٩٤٨ ظاهرتين حزبيتين فاعلتين هما: الاخوان المسلمين والشيوعيين، وقد تباينت الظروف التي عمل خلالها هذان الحزبان، فأثرت بالتالي على كثافة تواجد كل منهما وفعالية دوره السياسي، ولسنا في مجال تحديد العوامل التي حددت نشاط هذين الحزبين، لكن دورهما التثقيفي في حياة الاعضاء المنتمين اليهما أمر لا يمكن اغفاله.

فالاخوان المسلمون كانوا ينظمون محاضرة اسبوعية تعقد لعامة الناس كل ثلاثاء بعنوان (حديث الثلاثاء)، بينما تقام محاضرة اسبوعية خاصة بالطلاب عصر كل خميس، اضافة الى الرحلات والنشاطات الكشفية للطلاب من اعضائها، وكان عددهم في بداية الخمسينات كبيراً، كما كانت تجرى عملية تثقيف ديني ودنيوي لهم من خلال اجتماعات الاسر الاسبوعية التي شكلت البنية الاساسية التحتية لجماعة الاخوان، كما كانوا يصدرون النشرات ويقيمون الندوات في المناسبات المختلفة، اضافة الى توزيع الكتيبات الدينية والثقافية التي كان يصدرها المركز العام للاخوان المسلمين في القاهرة.

كما كان الحزب الشيوعي يصدر نشراته السرية الخاصة لتثقيف أعضاء الحزب وغيرهم ممن توزع عليهم هذه النشرات مثل «المقاومة»،

و«النضال» و«كفاح العمال» و«راية الشباب» و«طليعة الطلبة».. الخ.

وان كان تطور الاحداث بعد ١٩٥٧ قد تجاوز جماعة الاخوان خاصة، حيث ان الظروف الموضوعية التي بدأت تلف المنطقة أفقدتهم الارضية السياسية والطبقية التي كانوا يستندون اليها، مما ادى الى تلاشي الحزب نهائيا وفقدانه لقواعده الجماهيرية، ونزوح اغلب اعضائه البارزين الى السعودية ودول الخليج.. الا ان المناخ السياسي بدأ يفرز ادواته السياسية والتنظيمية المختلفة، وبدأ القطاع يشهد ولادة ونمو الاتجاهات القومية.

فبرز حزب البعث العربي الاشتراكي والذي لم يشكل حتى ١٩٥٧ ظاهرة سياسية مميزة، ونشطت حركة القوميين العرب، وحركة فتح، وجبهة تحرير فلسطين.. والاتحاد القومي الذي انشأته الحكومة المصرية على غرار الاتحاد القومي المصري.

كانت هذه الاحزاب تثقف اعضاءها، وتدعو الى فكرتها من خلال اصدار نشرات تثقيفية وحركية وتنظيمية خلقت جوا مملوء بالحوار والصراع ايضا.

كل هذه الاحزاب والحركات، ورغم ما واجهته من عراقيل، فانها اسهمت في خلق جو ثقافي ونضالي عام... وافشلت في بداية الخمسينات كل المحاولات التي استهدفت تذويب القضية الوطنية كمشروع التوطين ومشروع التدويل، وحافظت على القضية الفلسطينية كقضية شعب ووطن وليس كمجرد مسألة لاجئين.

رابعاً: المكتبات العامة ومراكز الخدمات الاجتماعية والمراكز الثقافية والاندية المختلفة: لا يخفى الدور الذي يمكن ان تلعبه المكتبات العامة ومكتبات المدارس في عملية تنشيط وازدهار الحياة الثقافية، وقد كانت المدارس في القطاع، الاعدادية منها والثانوية تهتم بمكتباتها وبأهمية تردد الطلبة على هذه المكتبات، وكانت المدارس تقوم باصدار مجلة سنوية في نهاية العام الدراسي يحررها الطلاب انفسهم، كما اقامت وكالة غوث اللاجئين عددا من مراكز الخدمات الاجتماعية في المخيمات والمدن الفلسطينية في غزة وخان يونس ورفح ودير البلح.. حيث كانت توفر للمترددين على هذه المراكز الصحف والمجلات والكتب المختلفة، اضافة الى اوجه نشاطاتها المختلفة. كما اقامت الادارة المصرية بضعة مراكز ثقافية زودتها بالكتب، وكانت قاعات القراءة فيها مزدحمة، اضافة الى الاعارة الخارجية للكتب، واقامة الندوات في هذه المراكز ومساهمة المترددين عليها في اصدار مجلات حائط ونشرات ثقافية او رياضية.

خامساً: مكتبات بيع الكتب وفروع الدار القومية المصرية للتوزيع والصحف والمجلات العربية القادمة من خارج القطاع: فقد كانت المكتبة الهاشمية في غزة تستورد معظم الكتب التي تصدر في بيروت اضافة الى الكتب المصرية، كما كانت الدار القومية التي تتولى نشر وتوزيع الكتب في مصر قد افتتحت لها فروعاً في القطاع.. فلم يكن القطاع معزولاً عن الحياة الثقافية العربية، سواء في مصر او لبنان، كما كانت الصحف والمجلات المصرية والعربية التي

تصل مصر.. تصل الى القطاع.. ولا يخفى دور هذه الكتب والمجلات في ازدهار الحياة الثقافية.

سادساً: النشاط المسرحي: كانت هناك حركة مسرحية في القطاع، وان لم تكن مستمرة لعدم وجود امكانيات لذلك الاستمرار، فقد كانت موسمية تعبر عن حياة ثقافية قائمة وموجودة. تمثلت هذه الحركة المسرحية في المسرح المدرسي، حيث كانت معظم المدارس تنهي عامها الدراسي بتقديم مسرحيات تتناول موضوعات اجتماعية او تاريخية، بالاضافة الى مسرحيات كان يقدمها مجموعة من المهتمين بالمسرح على مسرح سينما السامر بغزة او مسرح نادي العودة او جمعية الشبان المسيحية، واحيانا كانت تقام الحفلات التي تقدم فيها الاستعراضات الغنائية والاسكتشات المختلفة والمسرحيات القصيرة التي تعالج موقف او مشكلة ما.. وقد اطلع الجمهور واتصل بالمسرح المصري من خلال زيارة فرقة المسرح العسكري المصري الى القطاع وعرض مسرحياتها بين حين واخر، كما نشط التأليف المسرحي والتمثيلي متأثرا بالاهتمام الذي توليه الاذاعة للتمثيليات والمسرحيات التي كان لها جمهورها الكبير من المستمعين.

سابعاً: الندوات الادبية: والتي كانت تعقد في البيوت، سواء في المخيمات او في المدن، وهي شبيهة بالصالون الادبي، حيث يجتمع عدد من الكتاب والشعراء لمناقشة قصة او كتاب، فمثلاً كان ناهض الريس يدير ندوات تعقد في مقر جريدة «أخبار فلسطين» بينما كانت هناك ندوة يشرف عليها فوزي العمري وأخرى يديرها حسيب القاضي واحمد عمر شاهين، ويشارك في هذه الندوات اصدقاء من الادباء والمهتمين بالثقافة. وكانت تقام امسيات شعرية في مناسبات مختلفة، كما اننا لا ننسى الاثر الذي تركته المهرجانات التي عقدت في القطاع.. كمهرجان الشعر العربي الذي عقد سنة ١٩٦٦ واجتماع اتحاد كتاب فلسطين عند تأسيسه سنة ١٩٦٦، والزيارات المختلفة للقطاع من وفود ادبية وقوافل ثقافية وغيرها.

ثامناً: قوات الطوارىء الدولية: وكان يصلها كتب ومجلات اجنبية، خاصة الانجليزية منها.. فقد اعتاد الناشرون الاجانب ارسال مجلاتهم وكتبهم هدية الى قوات الامم المتحدة المرابطة في القطاع، وكانت اعداد هذه الكتب بالآلاف، وقد كانت تباع باسعار زهيدة جدا، يقوم ببيعها بعض المتعهدين الذين يشترونها من القوات الدولية بأثمان بخسة.. وكانت هناك مراكز لبيع هذه الكتب خاصة بهؤلاء المتعهدين يذهب اليها محبو القراءة والاطلاع لشراء عشرات من الكتب والمجلات الانجليزية باسعار زهيدة.

كل هذه العوامل والاسباب تدفع الى قيام حركة ثقافية نشطة وفاعلة، لكن نتائج هذه الحركة الثقافية في قطاع غزة كانت دون المتوقع منها. ولا اتفق مع بعض القائلين بأنه لم تكن هناك حركة ثقافية جدّية في القطاع، لكن هناك اسبابا مهمة جعلت هذه الحركة الثقافية لا تصل الى النتائج المرجوة منها.

في رأيي ان هناك سببين اساسيين ومهمين جعلا الحياة الثقافية الصاخبة في القطاع لا تصل الى المستوى المرجو منها، وهما:

١ - تفريغ القطاع اولا بأول من المتعلمين والمثقفين بسبب سفرهم الى الخارج للعمل في

بلاد الخليج والسعودية نتيجة للأوضاع الاقتصادية المتأزمة في القطاع. وهذه العناصر المتعلمة والمثقفة والتي غادرت القطاع كان يمكن ان تترك اثرا في الحياة الثقافية في القطاع وترسي اسسا ثابتة لحركة ثقافية ونهضة ثقافية كبيرة.

٢ ـ لم تكن هناك مؤسسة ثقافية ترعى الحركة الثقافية، سواء بالنشر او بدعم النشاطات المسرحية والادبية المنوعة.. وكانت كل الجهود فردية. حتى على المستوى الخاص، لم يكن في القطاع دار نشر واحدة والكتاب من ابناء القطاع كانوا يطبعون كتبهم في القاهرة كما فعل علي هاشم رشيد وهارون هاشم رشيد ومعين بسيسو وحتى الكتب التي قررت على المدارس كانت تطبع في مصر.

وقد حدث ان صدرت بعض الكتب في اوقات متفرقة عن مطابع خاصة وليس عن دور نشر.. لكنها كتب تعد على اصابع اليد. لهذين السببين، لم تتضح معالم الحركة الثقافية في قطاع غزة بشكل ملموس، بل واعطت الانطباع بأنه لا تجد حركة ثقافية ولا حياة ثقافية نشطة في القطاع، وهو استنتاج غير صحيح.

أما بالنسبة للحركة الثقافية في قطاع غزة بعد حرب ١٩٦٧ ووقوع القطاع تحت سلطة الاحتلال الاسرائيلي.. فان هناك بعض الملاحظات على الحركة الثقافية نوجزها فيما يلي:

• **أولاً**: بعد حرب ٦٧ رفضت السلطات الاسرائيلية منح رخص لاصدار اية مجلة سياسية او ادبية، وبعد محاولات عدة، استطاع زهير الريس اصدار مجلة «العلوم» التي لم تستمر طويلا، ثم اصدر مجلته «الاسبوع الجديد» سنة ١٩٧٦ لكنها انتقلت بعد فترة من غزة الى القدس.

كما اصدر محمد خاص مجلة «الشروق» سنة ١٩٧٨ ولكنها لم تنتظم في الصدور.

وفي سنة ١٩٨٠ اصدر محمد جميل الشوا صحيفة نصف اسبوعية باسم «الشرق الاوسط» لكنها توقفت بعد اصدار بعض الاعداد التجريبية.

كما صدرت في اوائل السبعينات جريدة «البشير» لمحررها ابراهيم حنضل. وقد توقفت عن الصدور وفشلت في معاودة الاصدار في بداية الثمانينات حين صادرتها سلطات الاحتلال بعد صدور العدد الاول.

كما اصدر فؤاد سعد جريدة اسبوعية باسم «الوحدة» في بداية ١٩٨٢، واصدر محمد ابو شلباية جريدة «صوت الجماهير» ولم يصدر منها سوى اعداد قليلة. اضافة الى ذلك كانت هناك نشرات ودوريات تصدر عن الجامعة الاسلامية في غزة ومعهد فلسطين الديني وبلدية غزة.

وقد ظلت هذه الصحف محدودة الانتشار وظل اسهامها في الحركة الثقافية والادبية متواضعا، وربما يرجع ذلك الى ضعف الكادر الصحفي المدرب والى القيود التي يفرضها الاحتلال على الصحافة، بالاضافة الى منافسة صحافة الضفة الغربية اولا.. ثم الصحافة المصرية التي سمحت لها السلطات الاسرائيلية بدخول القطاع.

ثانياً: نتيجة للاحتلال، تعرف المثقفون والمتعلمون في القطاع على الادب الفلسطيني المكتوب في فلسطين المحتلة سنة ١٩٤٨، حيث شكل الاطلاع على ادب اميل حبيبي ومحمود

درويش وسميح القاسم وتوفيق زياد وسالم جبران وحنا ابراهيم وحنا ابو حنا وغيرهم منطلقا ومرتكزا لكتاب الارض المحتلة ونموذجاً للادب الفلسطيني المقاوم في الداخل. لذا شهدت السنوات الاولى من السبعينات غزارة في الانتاج الادبي، خاصة الشعر، وان غلبت عليه ظاهرة الكم على حساب المضمون والقيمة الفنية الابداعية، حيث اتسمت هذه الاعمال بالرومانسية في اغلب الاحيان كما يقول اسعد الاسعد في تعليقه عليها.

كما برز عدد من الادباء مثل محمد ايوب الذي نشر مجموعته القصصية «الوحش»، وغريب عسقلاني الذي اصدر رواية «الطوق» ومجموعة «الخروج من الصمت»، وزكي العيلة الذي اصدر مجموعتين قصصيتين هما «العطش» و«الجبل لا يأتي»، وعبدالله تايه الذي اصدر عددا من الروايات والمجموعات القصصية، وغيرهم امثال حمدي الكحلوت وحماد صبيح ومحمد النجار ورندة ابو غزالة.. الخ.

ثالثا: في بداية الثمانينات وما حدث من اجتياح اسرائيل للبنان، وخروج المقاومة من بيروت وما وقع من مجازر ضد الفلسطينيين، وبما اعقب ذلك من انقسام في منظمة التحرير الفلسطينية.. بالاضافة الى التنكيل والقمع الذي تعرض له الفلسطينيون تنفيذا لسياسة القبضة الحديدية التي اعلنت عنها السلطات الاسرائيلية وما رافقها من حملات متلاحقة ضد الثقافة والمثقفين ومصادرة الصحف واغلاق المكتبات.. كل ذلك كان له اثر كبير على تراجع الحركة الثقافية والادبية.. التي لم تعد للازدهار الا مع بداية الانتفاضة اواخر سنة ١٩٨٧.

وأيضاً، فانه رغم وجود مناخ ثقافي وحركة ثقافية نشطة، الا ان النتائج الملموسة لم تكن بالدرجة المتوقعة، وربما يرجع ذلك الى اسباب عدة منها:

١ ـ الانقطاع عن الحركة الادبية الفلسطينية والعربية بدرجة او بأخرى، مما أثر بشكل مباشر على مستوى النتاجات الادبية والمستوى الثقافي.

٢ ـ غياب المؤسسة الوطنية التي ترعى شؤون الادب والادباء وتوجههم، الامر الذي ترك الامور على عواهنها، على حد تعبير اسعد الاسعد الذي يرى ان الاهمال للادب الفلسطيني في الضفة الغربية المحتلة وفي قطاع غزة بالذات، وفي غياب الرعاية المادية والمعنوية للحركة الثقافية من اية جهة، كانت قد ادت الى عرقلة نمو هذه الحركة نمواً طبيعيا صحيا، ثم ان غياب الاطار الادبي والثقافي القادر على تحمل مسؤولية العناية بالادب والادباء وتقديم الجيد منه الى الجمهور، أدى الى ضعف مستوى بعض ما ينشر من اعمال، مما اثر على دور النشر الخاصة التي اخذت على عاتقها مسؤولية النشر دون مساندة مالية او معنوية تساعدها على النهوض بهذه المسؤوليات.

٣ ـ الاحتلال الاسرائيلي وممارساته القمعية المختلفة: فالاحتلال يدرك خطورة النهوض الثقافي والادبي، فلجأ الى وقف هذا النهوض، باغلاق المكتبات ومصادرة الكتب، واعتقال الادباء واصحاب المكتبات، ومنع تداول آلاف الكتب وفرض غرامات باهظة على مقتنيها.

كما اغلق الاندية ومنع اي نشاط مسرحي او غنائي وصادر اللوحات الفنية واعتقل الفنانين وأبعد بعضهم وفرض الاقامة الاجبارية على عدد آخر منهم.

كل هذا أثر على المناخ الثقافي والحركة الثقافية في قطاع غزة، وادى الى ظهور هذه الحركة الثقافية بمظهر لا يعكس حقيقتها او يعبر عن طبيعة جوهرها الاصيل.

احمد عمر شاهين

الجمعيات الخيرية في قطاع غزة

يعتبر العمل الخيري في الأراضي المحتلة، واحداً من أبرز أشكال التضامن والتكافل الاجتماعي لدى الشعب الفلسطيني على مدار تاريخ هذا الشعب، حيث كرس العمل الخيري والتعاوني كل خصائص شعبنا، المبنية على التعاون وروح الجماعة والجهد الجماعي، من أجل رفع مستوى معيشة جماهيرنا اقتصادياً وصحياً واجتماعياً. كل ذلك ساهم في خلق وتطوير الجمعيات الخيرية الوطنية القائمة في قطاع غزة. و في ظل غياب السلطة الوطنية، وفقدان التخطيط والادارة المركزية للاقتصاد الفلسطيني، ومحاولة سلطات الاحتلال تدمير المجتمع الفلسطيني اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وسياسياً. كان لا بد من النهوض بالجمعيات الخيرية والمؤسسات التعاونية القائمة في قطاع غزة.

وبعد عدوان حزيران عام ١٩٦٧، واجهت الجمعيات الخيرية جملة من المشاكل والعراقيل جراء اجراءات العدو وقوانينه التعسفية، حيث وضعت عشرات العراقيل في وجه نشاط الجمعيات الخيرية في القطاع.

ومنذ عام ١٩٧٥، بدأت حركة العمل الاجتماعي تمر بمرحلة جيدة في قطاع غزة، وشهدت هذه الفترة قفزة نوعية في هذا المجال، فتنادى الكثيرون من أبناء شعبنا الى انشاء جمعيات خيرية جديدة، حيث وصل عدد الجمعيات الخيرية في قطاع غزة عام ١٩٨٧ الى ٣٧ جمعية خيرية بمختلف الأهداف، منها الاجتماعية والثقافية والصحية والاقتصادية وكان فرع غزة لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني في الطليعة، فقد أشرف على عقد عدد من الندوات في المناسبات الوطنية، اضافة الى تنظيم صفوف محو الأمية، واقامة المراكز الصحية. ومنذ سنة ١٩٨٠ أصدرت سلطات الاحتلال العسكري عدداً من القوانين الجديدة المقيدة التي أدت الى شل نشاط جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، وأصبح محصوراً في ادارة العيادات.

وفي ظل الانتفاضة، تمكنت الجمعيات من التصدي والصمود ومواجهة الأعباء الاجتماعية

الواقعة على عاتقها، حيث أصبحت الجمعيات الخيرية تمثل أهم المؤسسات الوطنية في الأراضي المحتلة التي تواصل دورها الريادي في تعزيز صمود شعبنا، خلال نشر الوعي الاجتماعي والثقافي والاقتصادي.

الخدمات التي تقدمها الجمعيات الخيرية في قطاع غزة:

١ ـ رعاية شؤون السجناء والمعتقلين واسرهم: تقوم الجمعيات الخيرية بتقديم الملابس الشتوية والصيفية للسجناء سنوياً، أما بالنسبة لأفراد عائلتهم، فإن الجمعيات الخيرية تقوم بتقديم الخدمات الصحية والعون المادي لهم.

٢ ـ مكافحة الأمية وتعليم الكبار: تقوم الاتحادات الخيرية في القطاع بالاشراف الكامل على برنامج محو الأمية وتعليم الكبار.

٣ ـ مشاريع التثقيف الصحي: قامت الاتحادات بادخال مشروع التثقيف الصحي في المخيمات لتطبيق البرنامج المتعلق بأصول التغذية وتربية الطفل والاسعافات الأولية.

٤ ـ رعاية شؤون المتخلفين عقلياً وجسدياً: ترعى الجمعيات الخيرية شؤون المتخلفين عقلياً وجسدياً، حيث تقدم لهم الخدمات الصحية والمأكل بالاضافة الى تأهيلهم بما يناسب قدراتهم.

٥ ـ الخدمات الصحية في المستشفيات والعيادات الخيرية: تشرف الجمعيات الخيرية على عدد من المستشفيات الى جانب عدد من المستوصفات الخيرية، حيث تقدم خدماتها للمواطنين مجاناً.

٦ ـ رياض الأطفال: تشرف الجمعيات الخيرية على رياض الأطفال التابعة لها، سواء في مجال التغذية الصحية أو الألعاب المنهجية وتدريب المعلمات.

٧ ـ الاهتمام باستصلاح الأراضي وزراعتها: وذلك لسد احتياجات المواطن الأساسية وزيادة دخل الأسرة، ومن أجل الاعتماد على النفس ومقاطعة العمل لدى سلطات الاحتلال.

٨ـ خدمات أخرى: كالاهتمام بايواء العجزة والمسنين الذين ليس لهم معيل، وتقديم العون للمتضررين من هدم بيوتهم أو اجلائهم عنها، بالاضافة الى جملة من الخدمات والبرامج المتنوعة التي تتمثل فيما يلي:

ـ ايفاد الطلاب المحتاجين في بعثات دراسية.

ـ منح الطلاب المتفوقين قروض لمساعدتهم.

ـ تأهيل الايتام وايجاد فرص عمل لهم.

أما أهم أهداف الجمعيات النسوية في قطاع غزة فهي:

ـ رعاية المستوى الاجتماعي والثقافي والصحي للمرأة العاملة ورعاية الأمومة والطفولة.

ـ السعي لتحقيق العدالة بين العاملين.

ـ العناية بالأسر المحتاجة ومحو الأمية.

وتقدم الجمعيات النسوية العديد من الخدمات منها:

ـ توزيع الملابس الصوفية على المعتقلين في سجن غزة.

ـ توزيع مواد تموينية وملابس على أسر الشهداء في القطاع.

ـ تقديم المساعدات المالية للمرضى

ـ التدريب في مشاغل التريكو التابعة للجمعيات.

ـ حضانات الأطفال.

ـ تأهيل الفتيات.

وتواجه العمل الاجتماعي الخيري في القطاع مجموعة من المشكلات من أهمها:

١ ـ قلة مصادر التمويل وعدم ثباتها وتتمثل هذه المصادر بما يلي:

أ ـ مساعدات بنك التنمية الاسلامي.

ب ـ مساعدات دائرة الوطن المحتل.

جـ ـ مساعدات الاتحاد العام للجمعيات الخيرية.

د ـ مصادر ذاتية من أهل الخير في الداخل والخارج.

هـ ـ تبرعات عينية من بعض المؤسسات الأجنبية.

وعلى الرغم من كل هذه المصادر، الا أنه يمكن القول بأنها لا تغطي الاحتياجات الأساسية لهذه الجمعيات، بسبب كثرة المهام الملقاة على عاتق واتساع القطاع الذي تتناوله هذه الجمعيات.

٢ ـ القيود المفروضة على عمل هذه الجمعيات من قبل سلطات الاحتلال. فالاجتماعات العامة وجمع التبرعات واقامة الحفلات الخيرية لجمع الأموال محظورة الا باذن مسبق من سلطات الاحتلال.

٣ ـ الظروف الاقتصادية الصعبة التي تسود القطاع بسبب الاحتلال، وارتفاع تكاليف الحياة في ظل الغلاء الفاحش للأسعار، والبطالة المتفشية في صفوف الشباب.

٤ ـ عدم وجود مشاريع انتاجية قادرة على توفير موارد ثابتة للعمل الاجتماعي في قطاع غزة، مما يجعل الجمعيات الخيرية تعتمد كلياً على المساعدات التي ترد من الخارج.

٥ ـ ظروف عمل المرأة العاملة، سواء في المشاريع العربية أو الاسرائيلية، من ساعات عمل طويلة وأجور منخفضة وحرمان المرأة المتزوجة من اجازات الأمومة والطفولة والولادة الذي حد من قدرة المرأة الفلسطينية من أخذ دورها في العمل التطوعي والجماعي في الجمعيات والمؤسسات الخيرية.

٦ ـ عدم انخراط كافة القطاعات النسائية في برنامج الجمعيات الخيرية المكلفة بالعمل النسوي.

٧ ـ عدم توفر وسائل الاعلام التي تبرز العمل التطوعي في القطاع كوسيلة مباشرة من وسائل الاتصال الجماهيري.

الجمعيات الخيرية المتخصصة الأغراض

قطاع غزة

الرقم	اسم الجمعية	تاريخ التسجيل
١	جمعية معهد الأمل للأيتام/ غزة ـ الرمال	١٩٤٩م
٢	الاتحاد النسائي الفلسطيني/ غزة/ خانيونس/ رفح	١٩٦٤م
٣	جمعية بنك الدم المركزية/ غزة	١٩٧١م

٤	جمعية الخريجات الجامعيات	١٩٧٤م
٥	جمعية رعاية الأطفال المعوقين/ غزة ـ الرمال	١٩٧٥م
٦	جمعية الوفاء لرعاية المسنين/ غزة	١٩٧٦م
٧	الجمعية الاسلامية/ غزة	١٩٧٦م
٨	الجمعية الاسلامية جباليا	١٩٧٦م
٩	الجمعية الطبية العربية/ قطاع غزة	١٩٧٨م
١٠	مؤسسة الشباب الحر الاسلامي الفلسطيني	١٩٧٨م
١١	حضانة أطفال غزة هاشم النموذجية	١٩٧٨م
١٢	جمعية أصدقاء المريض/ غزة	١٩٨٠م
١٣	جمعية المحاسبين والمراجعين القانونيين/ غزة	١٩٨٠م
١٤	الهيئة العلمية الاسلامية	١٩٨٠م
١٥	جمعية أصدقاء الجامعة الاسلامية	١٩٨٠م
١٦	جمعية رعاية المسنين والعجزة	١٩٨٠م
١٧	جمعية أصدقاء الكفيف/ غزة	١٩٨١م
١٨	الجمعية النفسية العربية/ غزة	١٩٨٢م
١٩	جمعية الخريجين العرب/ قطاع غزة	١٩٨٢م
٢٠	جمعية المكفوفين/ قطاع غزة	١٩٨٣م
٢١	جمعية العلاج الطبيعي/ قطاع غزة	١٩٨٤م
٢٢	جمعية تحفيظ القرآن الكريم/ قطاع غزة	٠٠٠
٢٣	المجلس الاقتصادي العربي/ غزة	٠٠٠

أهم الجمعيات الخيرية المتعددة الأغراض في قطاع غزة:

	تاريخ التسجيل
١ ـ اللجنة التنفيذية لمؤتمر اللاجئين	تأسست سنة ١٩٥٠
٢ ـ جمعية اتحاد الكنائس	تأسست سنة ١٩٥١
٣ ـ الجمعية الاسلامية للمقاصد الخيرية	تأسست سنة ١٩٧٦
٤ ـ جمعية الصلاح الاسلامية	تأسست سنة ١٩٧٨
٥ ـ مركز التنمية الاجتماعية	تأسست سنة ١٩٨٠
٦ ـ جمعية الهلال الأحمر	تأسست سنة ١٩٨٢

وتكمن أهم غايات وأهداف هذه الجمعيات فيما يلي:

أهداف وغايات اللجنة التنفيذية لمؤتمر اللاجئين:

١ ـ رفع المستوى الثقافي والاجتماعي والصحي للاجئين الفلسطينيين في القطاع.

٢ ـ رعاية مصالح اللاجئين المادية والادبية والاقتصادية بما يكفل لهم حياة كريمة.

٣ ـ القيام بكافة الأعمال المنوطة بمثيلاتها من الجمعيات.

وأما الأهداف والغايات لاتحاد الكنائس حسب النظام الداخلي، فهي كما يلي:

١ ـ الرعاية الطبية.

٢ ـ الرعاية الصحية.

٣ ـ مساعدة المحتاجين والفقراء.

٤ ـ مكافحة الأمية.

٥ ـ تأهيل الشباب.

كما حددت الجمعية الاسلامية للمقاصد الخيرية أهدافها وغاياتها بما يلي:

١ ـ السعي لانشاء مستشفيات متطورة، وتطوير المستشفيات القائمة، وانشاء معاهد للتمريض والصيدلة.

٢ ـ تقديم الخدمات الاجتماعية.

٣ ـ المساهمة في انشاء جامعة غزة.

٤ ـ تقديم المساعدة للمعوقين والمحتاجين.

٥ ـ تقديم الخدمات لكافة المواطنين.

جمعية الصلاح الاسلامية ويمكن بيان أهداف الجمعية من خلال لجانها، وهي كما يلي:

١ ـ لجنة الدعوة والارشاد.

٢ ـ لجنة الزكاة.

٣ ـ لجنة الاصلاح.

٤ ـ اللجنة التعليمية.

٥ ـ اللجنة الرياضية.

ومن المشاريع والخدمات التي تقدمها الجمعية وتسعى الى تحقيقها:

ـ بناء مسجد في معسكر ودير البلح.

ـ بناء مستوصف خيري للأطفال.

ـ شراء سيارة اسعاف.

ـ تاسيس شركة مساهمة للبناء.

ـ بناء مكتبة عامة.

أما مركز التنمية الاجتماعية خان يونس، فانه يسعى الى تحقيق الأهداف والغايات التالية، حسب النظام الأساسي له:

١ ـ رفع مستوى القرية الاجتماعية والثقافية.

٢ ـ تحسين مرافق القرية.

ومن الخدمات التي يقدمها هذا المركز:

١ ـ بناء ثلاث غرف دراسية.

٢ ـ فتح روضة اطفال.

٣ ـ فتح مركز رعاية أسرية.

٤ ـ المساهمة في تصليح الشوارع.

٥ ـ المساهمة في مشروع مياه الشرب.

٦ ـ المساهمة في مشروع ايصال الكهرباء.

أما أهم الأهداف والغايات لجمعية الهلال الأحمر في غزة فهي:

١ ـ رفع المستوى الاجتماعي والانساني للمعوزين.

٢ ـ تقديم العون للمواطنين الذين هم بحاجة للمساعدة.

٣ ـ تقديم الخدمات للمعتقلين وأسر الشهداء.

٤ ـ مكافحة الأوبئة والأمراض.

٥ ـ الرعاية الصحية لمرضى الحرب وجرحاها.

٦ ـ مكافحة الأمية.

وتقدم الجمعية العديد من الخدمات الاجتماعية

من خلال:

١ ـ المكتبة العامة.

٢ ـ المختبرات الطبية.

٣ ـ المستوصف والعيادات الطبية.

٤ ـ روضة الأطفال.

أياد أبو الرب

المصادر:

(١) عبدالله الحوراني، **الجمعيات الخيرية في الضفة والقطاع**/ ١٩٨٨.

(٢) **الجمعيات واللجان النسائية في الضفة والقطاع**/ جامعة الدول العربية/ ١٩٨٤.

(٣) **نشرة مكتب الاتحاد النسائي العربي**/ القدس/ ١٩٧٥.

(٤) **دليل الجمعيات الخيرية في الضفتين الشرقية والغربية**/ عمان/ ١٩٨٠.

ريتشارد لوك وأنتوني ستيوارت★:

"بانتوستان غــــزة"

بانتوستان BANTUSTAN، هو الاسم الذي يطلق على مناطق السود المعزولة والمحاصرة داخل دولة جنوب افريقيا العنصرية. وقد جاء اختيار هذا الاسم، واستعارته لتشبيه قطاع غزة، ليضيف للكتاب قيمة خاصة، ويبرز عنوانه بشكل ملفت للنظر.

مقدمة الكتاب التي وردت بقلم عضو البرلمان البريطاني ديفيد واتكن، جاءت لتشير الى ضآلة ما كتب عن قطاع غزة في الغرب، والى جهل الشارع البريطاني بما يحدث حقيقة في المنطقة. ويصف واتكن الكتاب بانه حصيلة لمشاهدات حيّة سجلها الكاتبان ريتشارد لوك وانتوني ستيوارت بعد ان عاشا في القطاع عدة شهور خلال عام ١٩٨٥.

لقد حاول الكاتبان استعراض كافة نواحي الحياة في القطاع، السياسية، والصحية، والتعليمية، والاقتصادية، كما تعرضا لمناقشة دور وفعالية وكالة الغوث الدولية في مخيمات اللاجئين في القطاع، ثم خطط وسياسات الحكم العسكري الاسرائيلي لمحو المخيمات الفلسطينية وطمس قضية اللاجئين، واخيرا مشاريع الاستيطان الصهيوني في غزة والاهداف الحقيقية وراء هذه المشاريع.

الكتاب صادر عن الكابو CAABU، او «مجلس التفاهم العربي البريطاني» الذي يعرف عن نفسه بانه جهة غير رسمية هدفها التعرف عن قرب على المجتمع العربي. فهو - أي المجلس - «يحمل مشاعر التضامن للشعوب العربية ويدعمها في تحقيق أهدافها. وخاصة تلك الاهداف التي يتبناها الشعب العربي الفلسطيني».

أما عن الحافز وراء ولادة هذا المجلس، فيقول مؤسسو الكابو «بعد حرب حزيران ١٩٦٧، أجري استفتاء شعبي في الأوساط البريطانية للتعرف على ردود فعل الشارع على هذه الحرب، فجاءت نتيجة الاستفتاء لتشير بان ٩٨٪ من البريطانيين لا يعرفون شيئاً على الاطلاق عن العالم العربي».

★ Richard Lock, Antony Stewart -

BANTUSTAN GAZA: Published by CAABU, The Arab British Centre, London, 1985.

الفصل الأول من الكتاب هو عبارة عن خلفية تاريخية لقطاع غزة منذ عام ١٩٤٨، وفيه يتعرض الكتاب الى حيثيات ضم غزة إدارياً لمصر. وفترة حكم غزة في ظل إدارة الملك فاروق، هذه الفترة التي يصفها بأنها شهدت محاولات جادة لتذويب الشخصية السياسية الغزاوية، سواء بأساليب قانونية وإدارية أو بالقمع الشخصي المباشر الذي طال القوتين الأساسيتين اللتان وجدتا على الساحة في ذلك الوقت، الشيوعيين والاخوان المسلمين.

ثم يتعرض الى فترة الاحتلال الاسرائيلي للقطاع الذي دام بضعة أشهر خلال عام ٥٦، ثم عودة القطاع الى الادارة المصرية في ظل عبد الناصر. ويصنف الكتاب فترة الحكم الناصري للقطاع الى مرحلتين، الأولى ويصفها بأنها شهدت تسلطاً وقمعاً وتدخلاً مباشراً في كافة نواحي الحياة للقطاع، وقد إمتدت هذه الفترة حتى عام ٦٤، أي حتى تشكيل م. ت. ف بقيادة أحمد الشقيري. أما الفترة الثانية فقد كانت توحي بإستقلالية القرار الفلسطيني، حيث تولى سكان القطاع إدارة شؤونهم اليومية كالصحة والتعليم وغيرها من المجالات المرتبطة بنشاط البلديات، الاّ أن القرار الفلسطيني كان مسلوب الارادة السياسية، حيث لم يسمح أبداً للغزاويين باتخاذ أي قرار سياسي بعيداً عن إرادة القاهرة، وكانت محاولات بعض القوى في القطاع تشكيل مجموعات فدائية فلسطينية أكبر نموذج على ذلك، اذ كان رد الفعل المصري عليها قاسياً وعنيفاً، في الوقت الذي لم تمانع القاهرة فيه تشكيل فصائل جيش التحرير الفلسطيني، الذي تم ربطه بشكل ما بهيكلية الجيش المصري. ولهذا، يقول الكتاب، ظلت الحدود الاسرائيلية ـ الغزاوية هادئة نسبياً طيلة عقد كامل سبق حرب ١٩٦٧.

وينتقل الكتاب بنا ـ في الفصل الثاني ـ لمناقشة أوضاع بعد حرب حزيران ١٩٦٧. فسيتعرض أثر الاحتلال الاسرائيلي على الوضع الديموغرافي للقطاع، حيث هاجر أو هُجِّر منه في ذلك العام ما يزيد على ٦٠.٠٠٠ ألف نسمة. ثم يتعرض الى سنوات التصدي العسكري التي جابه بها أهالي القطاع الاحتلال الاسرائيلي، والتي قضّت مضاجع السلطات العسكرية حتى عام ١٩٧١، حين شنت القوات الاسرائيلية حملة منظمة وشرسة، تم خلالها قتل المئات من المواطنين، وإعتقال ما يقارب ١٢ ألف شخص وإيداعهم في معسكر إعتقال أعد خصيصاً لهذا الغرض في سيناء، بينما تعرض بضعة آلاف آخرين للابعاد عبر الجسور الى الاردن.

وفي سياق استعراضه لمحاولات النهوض الوطني في القطاع، يفرد الكتاب قسماً خاصاً لبلدية غزة، التي ظلت طيلة فترات نشاطها تحت رئاسة رشاد الشوا. متطرقاً الى التحولات التي طرأت على تركيبة وتوجهات المجلس البلدي عبر السنين، فمن مجلس موالٍ لهذا النظام العربي أو ذاك أحياناً، الى مجلس مؤيد لمنظمة التحرير الفلسطينية بعد عام ١٩٧٥، وفي سياق تحليله لطبيعة العلاقة المصرية ـ الغزاوية، يرى الكتاب أن قيادة غزة التقليدية قد تفاءلت خيراً باتفاقية كامب ديفيد عند توقيعها، وأنّها ظلت لفترة قاربت السنة تنتظر جني حصتها من هذه الاتفاقية، ولكن دون جدوى، مما دفعها بعد ذلك الى إدانة الاتفاقية ووصفها بأنها مجحفة بحق

الشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية.

وفي معرض حديثه عن القوى الوطنية في القطاع. والتي يصنفها الكتاب الى قوى يمين وقوى يسار. يتحدث عن جمعية الهلال الاحمر الفلسطيني بوصفه رمزاً وممثلاً لنشاط التيارات اليسارية الوطنية. والتي تم محاربتها والقضاء عليها بشكل فعلي مع مطلع عام ١٩٨٠ على يد التيارات الدينية والتقليدية المحلية. وهنا يعرج الكاتب على موضوعة الالتفاف الجماهيري الشامل حول م. ت. ف فيقول بأن القطاع بكافة تياراته السياسية والشعبية يعلن تاييداً مطلقاً لمنظمة التحرير. الاّ انه يعود ليستنتج بأن هذا التأييد جاء نتيجة وجود فراغ سياسي في القطاع. أي نتيجة افتقار القطاع الى مؤسسات وأجهزة وطنية وقيادات محلية مسؤولة قادرة على تنظيم احتجاج الناس وتصديهم للاحتلال. أما دليله على ذلك فهو بروز أصوات في القطاع منادية بضرورة تشكيل قيادة محلية مستقلة عن م. ت. ف. وهذه الأصوات ـ برأيه ـ كانت تعلو وتبرز في كل مرة كانت ساحة لبنان تشهد خلافات مسلحة بين فصائل المقاومة الفلسطينية.

هذا التحليل يبدو مثيراً للانتباه والتساؤل. فالكتاب هنا يقارن بين سكان الضفة الغربية وسكان القطاع، فيصف سكان الضفة بانهم ذو خيارات واسعة، ولديهم حرية أكثر للتعبير عن مشاعرهم وقناعاتهم السياسية المختلفة من خلال الأطر السياسية والثقافية والوطنية المنتشرة بكثرة في مدنهم وقراهم، ورغم ذلك، فانه يستنتج بأن هناك شبه إجماع بين أهالي الضفة على ثقتهم بمنظمة التحرير الفلسطينية وولائهم لها.

ويتناول الفصل الثالث اقتصاديات قطاع غزة. وفيه يعود الكاتب الى مرحلة ما قبل عام ١٩٤٨، أي مرحلة الانتداب البريطاني. فيتحدث عن طبيعة التقسيم الاقطاعي للاراضي، حيث يشير بالاسم الى احدى عائلات غزة المعروفة والتي كانت تمتلك وتدير ما مساحته ١٠٠ الف دونم من الاراضي المزروعة بالحمضيات. في الوقت الذي عرفت فيه الضفة الغربية بتقسيم أراضيها الى مساحات صغيرة يمتلكها الفلاحون والمزارعون أنفسهم. وعن العمالة في القطاع في الفترة الانتدابية. يشير الكتاب الى أن القطاع قد عانى من هجرات كبيرة لأيديه العاملة الى موانيء يافا وحيفا بحثاً عن مصادر أفضل للرزق. مما أسهم في جعل الاقتصاد المحلي هشاً وضعيفاً.

أما في ظل الحكم المصري. فيميل الكاتب ـ مرة أخرى ـ الى تصنيف المرحلة الى حقبتين، الاولى حتى ثورة يوليو ١٩٥٦. والثانية من ١٩٥٦ وحتى حرب حزيران ١٩٦٧. وعن الحقبة الاولى يستخلص البحث أن اقتصاد القطاع اتسم بالبدائية والفقر. فالزراعة أهملت على الصعيدين الشعبي والرسمي. خاصة بعد أن فقد القطاع نصف مساحة أراضيه الزراعية أثر التقسيمات الحدودية الجديدة. إضافة الى خسارة المنطقة للآلاف من طاقاتها العاملة، الفنية وغير الفنية. على حد سواء. نتيجة هجرات هذه الطاقات الى دول الخليج والسعودية. ويحدد الكاتب مصادر الرزق في هذه المرحلة بـ: قطاع الموظفين والاجراء العاملين لدى وكالة الغوث الدولية. قطاع الفلاحين وعمال الأراضي، التجار والصيادين. ثم ما تبقى من الناس الذين

كانوا يعيشون رهينة لما يردهم من مخصصات من أقاربهم العاملين في الخليج.

من جهة أخرى، يثني الكتاب على تطور الحياة الزراعية في ظل الحكم الناصري، حيث ازدادت مساحة الأراضي المزروعة بالحمضيات من ٦ آلاف دونم الى ما يزيد على ٧٠ ألف دونم، كما بلغ مجموع العاملين في زراعة وانتاج الحمضيات في غزة نصف مجموع الطبقة العاملة فيها. أما النشاط التجاري، والذي شهد هو الآخر قفزة نوعية ملحوظة في تلك الفترة، فقد عزاه الكتاب الى القوانين الاصلاحية التي أقرتها حكومة عبدالناصر، والتي كان أهمها قانون تحويل ميناء غزة الى منطقة تجارية حرة غير خاضعة للقيود الجمركية. هذا النهوض الزراعي والتجاري تعرض كغيره من مجالات الحياة في القطاع الى نكسة شديدة أثر حرب حزيران ١٩٦٧، حين أصبح تابعاً تماماً وملحقاً بالاقتصاد الاسرائيلي، فحمضيات القطاع التي تعتبر الأهم من منتجاته، أصبحت تسوق الى السوق العالمي، فقط، عبر وسيط باهظ الأجور وبعد أن تتقاضى السلطات الاسرائيلية عليها ضرائب عالية ومرهقة، أما تصدير الحمضيات عبر الجسور الى الاردن ودول الخليج العربي، فقد واجه أيضاً عقبات قانونية عديدة، أدت عبر السنين الى انخفاض هائل في حجم هذه الصادرات وارتفاع في كلفة تصديرها. يضاف الى كل ذلك أن السوق المحلي مكتظ بالحمضيات التي ينتجها السوق الاسرائيلي، والتي تطرح في الاسواق بأسعار منافسة، وأحياناً كثيرة بجودة أعلى.

واستكمالاً لسياستها في القضاء على القدرة الزراعية للقطاع، قامت سلطات الاحتلال بإصدار قانون يمنع زراعة أشجار حمضيات جديدة، أو حتى استبدال أية شجرة تقطع أو تموت بأخرى بديلة، ولأن عمر أشجار الحمضيات قصير نسبياً، فقد وصل عدد أشجار الحمضيات غير المنتجة في القطاع مع مطلع عام ١٩٨٠ الى ألفي شجرة، مما أدى الى هبوط في انتاج الحمضيات قدر حجمه بـ ١٧٢ ألف طن.

من الزراعة ينتقل البحث الى استعراض الحرف والصناعات الخفيفة المنتشرة في القطاع، والتي لم تكن حتى عام ١٩٧٧ تشكل أكثر من ٧٪ من مجموع الدخل القومي للقطاع: فصناعات النسيج والسجاد والمفروشات والجلود كانت حتى عام ١٩٦٧ من أهم منتجات القطاع، ولكن، مع الانفتاح على السوق الاسرائيلي بعد ذلك، أدخلت الى القطاع صناعات جديدة مثل صناعات البلاستيك والورق والأدوية وتعليب الأغذية والمطابع وبعض الصناعات المعدنية والالكترونية الخفيفة. الا أن اعتماد هذه الصناعات في موادها الخام على المصدر الاسرائيلي، واعتمادها في التسويق على المستورد الاسرائيلي، قلّل - برأي الكاتب - من أهمية هذه الصناعات وأعاق قدرتها على التطور لتصبح صناعات وطنية أو أنوية لتحقيق شكل ما من الاستقلال الاقتصادي.

ويبرز الكتاب موضوع الطبقة العاملة الغزاوية وهجرتها للعمل في السوق الاسرائيلي، باعتبارها المسأله الأكثر خطورة على اقتصاد القطاع ومستقبله السياسي، إذ يشير الى أن (٣٠) ألف عامل من مجموع القوة العاملة الغزاوية والتي تصل في مجموعها الى (٨٣) ألف

من المسجلين بشكل رسمي في دوائر العمل، هم من العاملين في اسرائيل. هذا عدا عن الذين يعملون في اسرائيل من خلال سوق العمل الأسود (غير القانوني) والذين يتجاوز عددهم الـ (٤٠) ألف عامل. وهنا يحلل المؤلفان المشاكل الاجتماعية والنفسية والمالية التي تترتب على عمل هذه الجيوش من البشر في السوق الاسرائيلي، وأثر هذه الظاهرة على السوق المحلي الصناعي والتجاري والزراعي.

ورغم سلامة استنتاجات البحث الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على هجرات العمال العرب الى اسرائيل، الا أنه يصل بتحليله الى استنتاج سياسي مشوش وغير مستند الى وقائع مادية لتدعمه، فهو يرى أن ربط مورد رزق ٧٠ ألف عامل بسوق العمل الاسرائيلي وبشكل يومي ومباشر قد جعل سكان القطاع - في غالبيتهم - اقل حماساً لفكرة قيام دولة فلسطينية الى جانب دولة اسرائيل، فهم، أي مواطنو القطاع، غير واثقين من قدرتهم على الحياة وكسب عيشهم خارج إطار هذا الارتباط القسري بالسوق الاسرائيلي.

في الفصل المخصص لمناقشة أحوال التعليم في قطاع غزة، يتناول الكتاب التدهور الشديد في مستوى التحصيل العلمي بين طلاب القطاع في كافة مراحل التعليم المدرسي والجامعي. ويتعرض بالتفصيل الى كافة عناصر التعليم بدءاً من البناء المدرسي وتجهيزاته، وانتهاءاً بمناقشة طبيعة المنهاج المدرسي، ومروراً بقضايا مختلفة: مثل ميزانية التعليم وأهدافه وكفاءة المعلمين، وانخفاض أعداد الطلبة في مراحل التعليم المختلفة.

وفي حين يبرز الكتاب دوراً اكثر إيجابية في هذا المجال لمدارس وكالة الغوث مقارنة بالمدارس الحكومية الرسمية، فانه ينوه الى المضايقات والعثرات التي تواجه بها مدارس وكالة الغوث من قبل السلطات الاسرائيلية، مما يجعلها عاجزة عن إحداث تغيير نوعي على الوضع التعليمي والاكاديمي في القطاع.

وفي سياق الحديث عن أوضاع التعليم العالي، والتي نوقشت في قسم خاص بها، أسهب البحث في استعراض أوضاع جامعة غزة الاسلامية، فهو - بشكل نظري - يفترض أن هذه الجامعة قد أوجدت لتحل بعضاً من مشاكل التعليم العالي التي ظهرت بعد قرار حكومة أنور السادات المصرية بمنع أهالي غزة من الالتحاق بالجامعات المصرية، الا أن الجامعة، والمعدة لاستيعاب ٣،٠٠٠ طالب لم تتمكن من احتلال مكانها الملائم بين شبان القطاع للأسباب التالية:

١ - إن الجامعة أصبحت مقراً للاخوان المسلمين بدون منازع، ومكاناً معادياً لكل من يختلف مع الاخوان في الرأي.

٢ - إن منهاج التدريس في الجامعة يستلزم اجتياز كل طالب (مهما كان تخصصه) سنة أكاديمية كاملة في العلوم الاسلامية، قبل أن يتقرر قبوله للدراسة في أي من فروع العلوم الأخرى.

٣ - إن المنهاج المدرّس في تخصصات كالآداب والعلوم الاجتماعية قد تم ربطه بشكل أو بآخر بالعلوم الاسلامية، وبعيداً عن أساليب التدريس المنهجية والعلمية.

٤ - إن الجامعة ابتعدت عن حاجات

المجتمع الغزاوي. فلم تبادر الى إجراء أية دراسات أو أبحاث تطبيقية متعلقة بالحياة في القطاع (على عكس جامعات الضفة الغربية)، وهذه الحقيقة أدت الى عزلة الجامعة عمن حولها وباتت لدى معظم شباب القطاع «الخيار الأخير الذي يحاولون عدم اللجوء اليه».

٥ ـ إن ابتعاد الجامعة عن التعبير عن أي من الطموحات القومية والوطنية جعلها أقل عرضة من غيرها من المؤسسات للتحرش الاسرائيلي ومضايقاته، مما جعلها بالتالي تبدو أقل جماهيرية في أوساط الجيل الشاب.

٦ ـ إن الجامعة، بدلاً من أن تكون مركزاً لدراسة مشاكل القطاع ومحاولة إيجاد حلول لها، جاءت لتساهم في بلورة هذه المشاكل وتعميقها وابرازها.

ويختتم المؤلفان هذا الفصل بالقول: «اذا لم يتم تدارك تردي الأوضاع التعليمية بسرعة في قطاع غزة، فقد يكون هذا نذير خطر ببدء تجريد الفلسطينيين من أهم سلاح في أيديهم، وهو قوة طاقاتهم التعليمية والأكاديمية، والتي امتازوا بها لعقود طويلة مضت».

ولدى حديثه عن الأوضاع الصحية في القطاع، ينتهج الكتاب نهجاً مشابهاً لفصله حول التعليم، فيستعرض دور وكالة الغوث وخدماتها الصحية في أوساط اللاجئين، مشيراً الى التدني الكبير في خدمات الوكالة عبر السنين كمّاً ونوعاً، حيث تشير الاحصائيات التي يتضمنها هذا الفصل الى ارتفاع نسبة الوفيات بين الأطفال حديثي الولادة في المخيمات. فمن ٧١/١٠٠٠ حالة وفاة في عام ١٩٧٣، بلغت نسبة الوفيات عام ١٩٨٠، ٨٨/١٠٠٠ حالة.

أما المؤسسات الصحية الحكومية والتي تبدو متراجعة ازاء مستوى مؤسسات وكالة الغوث، فهي فقيرة بالمعدات والكفاءات، قذرة، مكتظة بالمرضى (مريضان لسرير واحد في بعض الاحيان)، ويعزى هذا الوضع الى تقصير متعمد من قبل السلطات الاسرائيلية. ففي حين أن هناك أكثر من ٦٠ طبيب عربي عاطل عن العمل من مختلف التخصصات في مدينة غزة وحدها، فانه لا يوجد في المستشفيات الحكومية في القطاع أي طبيب متخصص في أمراض الصدر أو القلب أو البنج أو الجراحة او الطب النفسي. ويشير الكتاب الى محاولات بعض المؤسسات الصحية الخاصة لتطوير الخدمات الصحية في القطاع، لكنه يضيف بأن معظم هذه المحاولات تم احباطها من قبل سلطات الاحتلال، سواء بتوجيه تهم أمنية لافرادها أو برفض منحها تراخيص لبناء مستشفيات وعيادات جديدة. وكانت مجموعات من الأطباء الشبان قد انتظمت في هيئات صحية تطوعية لمعالجة أهالي المخيمات، لكن السلطات العسكرية قامت باصدار قرار يمنع مثل هذه النشاطات «لأن فيها خرقاً لقوانين الأمن في القطاع».

الفصل السادس حمل عنوان «القانون في قطاع غزة»، وهو عنوان كبير مقارنة بما ورد في هذا الفصل الذي جاء سريعاً ومقتضباً.

يستعرض هذا القسم مجموعة القوانين العثمانية والبريطانية والمصرية والعسكرية الاسرائيلية، التي يتم انتقاؤها وتطبيقها في القطاع حسب أهواء المشرّع العسكري لتتلاءم مع هذه القضية أو تلك. ثم يخصص بقية الفصل الى الحديث عن حالات ايقاف العرب

المتهمين بقضايا أمنية، وعن المزج والخلط بين قرارات المحكمة المدنية والمحكمة العسكرية بما يتلاءم مع شروط وأهواء السّجان، حيث يمكن إحالة شخص ما الى محكمة عسكرية نتيجة اصطدام سيارته بحافلة عسكرية في حادث طرق عرضي، بينما يحال آخر متهم بحادث مشابه الى إحدى المحاكم المدنية.

فبموجب القانون العسكري الاسرائيلي، يمكن لجهاز المخابرات (الشين بيت) أن يوقف أي شخص لمدة (١٨) يوماً دون أن توجه اليه تهمة، كما يمكن تجديد هذه الفترة تباعاً حتى تصل الى (١٠٥) أيام، دونما حاجة الى ابداء أي سبب أو تبرير لهذا التمديد. وبعد انتهاء الفترة القصوى للتوقيف يحال المتهم الى المحكمة لاصدار الحكم عليه أو لاطلاق سراحه. ولكن، اذا ما صدر قرار المحكمة وكان للشين بيت رأياً مخالفاً لرأي المحكمة في القضية، فانها (أي المخابرات) تستطيع بموجب قانون الطواريء البريطاني أن تتجاوز حكم القضاء، وأن تحوز على أمر من الحاكم العسكري يقضي بإيقاف ذلك الشخص الى أمد غير محدد.

يبدو الكتاب حتى هذه المرحلة عرضاً وتسجيلاً لمشاهدات حيّة مدعمة ببعض الاحصائيات، وهو رغم جدية ما طرحه، لم يتطرق الى موضوعات مثيرة للجدل، لكن الفصول الثلاثة الأخيرة اتخذت منحى مختلفاً بتعرضها لقضية مخيمات اللاجئين في القطاع كوجود فعلي ومغزى معنوي، ثم الى محاولات السلطات الاسرائيلية وبعض أطراف في الأونروا (وكالة الغوث) لمحو هذه المخيمات من الوجود. كما تعرض هذا الجزء من الكتاب الى مسألة الاستيطان الصهيوني في القطاع ودوره في استكمال الصورة الاسرائيلية التي تستهدف ضم القطاع والحاقه باسرائيل دونما حاجة لاعلان هذا الضم بشكل رسمي أو بمرسوم قانوني.

فالفصل السابع، الذي خصص للحديث عن وكالة الغوث، ناقش بشكل جاد الأهداف المعلنة والخفية التي تستهدفها نشاطات الأونروا في أوساط اللاجئين، حيث يعود بالذاكرة الى عام ١٩٤٩ ليُذَكِّر أن فكرة إنشاء جهاز خيري إنساني لدعم اللاجئين الفلسطينيين لم تكن أصلاً فكرة الأمم المتحدة وانما جاءت نتيجة تضافر جهود كل من الصليب الأحمر وجمعية الكويكرز، الاّ أن الأمم المتحدة سارعت باحتضان الفكرة وأنشأت جهاز الأونروا، طالبة من الصليب الأحمر والكويكرز التنازل لها عن مشروعهم.

ويضيف بأنه رغم قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤ في تلك السنة، والقائل بحق اللاجئين في العودة الى ديارهم أو المطالبة بتعويضات عن خسارتهم، الاّ أن جهاز الأونروا كان قد تشكل بهدف محدد ومؤقت، وهو مساعدة اللاجئين على الاستقرار، وتحسين أوضاعهم المعيشية والاجتماعية لمساعدتهم على تقبل أماكن هجرتهم كأوطان بديلة ودائمة لهم. ومع مرور السنين، ظهرت داخل جهاز وكالة الغوث وجهتي نظر مختلفتين فيما يتعلق بطبيعة الخدمات التي تقدمها الوكالة للاجئين، فوجهة النظر الأولى تؤيد النهج الحالي الذي تتبعه الأونروا، والذي يساهم في تحسين أوضاعهم المعيشية التي تشكل بدورها احدى الضمانات الهامة لاستقرار المنطقة وهدوئها.

أما وجهة النظر الأخرى، والتي تمثلها أمريكا، فتتهم الأونروا بأنها تحولت الى جهاز يدعم «المخربين» وأفراد من م. ت. ف، وانه لكي تستمر أمريكا في تقديم التبرعات للأونروا (التي تشكل حوالي ٣/١ ميزانية الأونروا) فان على هذا الجهاز أن يبادر بقطع دعمه ومساعدته عن كل فرد يثبت تعامله مع م. ت. ف، أو كل فرد يُدان من قبل السلطات الاسرائيلية لارتكابه أعمالاً مخلّة بأمن الدولة.

إن كلتا وجهتي النظر هذه، رغم اختلافهما، تلتقيان أمام الهدف الواحد، وهو تحويل المخيم الى منطقة مستقرة وهادئة ومكاناً دائماً للمقيمين فيها، لكن أياً من هذين الطرحين لا يتلاءم مع مخططات الحكم العسكري الذي يضع على رأس أولوياته مسح المخيمات من الوجود واعادة توطين اللاجئين في أماكن مبعثرة وبعيدة جغرافياً عن موقع المخيم.

ومن هنا، ظهرت بعض التناقضات بين الأونروا والسلطات الاسرائيلية في قطاع غزة، ففي حين تجهد الأونروا ساعية الى تحسين أوضاع المخيم من خلال تطوير مبانيه وبناء مدارس ومستشفيات جديدة فيه، وشق طرق جديدة داخل المخيم، وتحسين شبكة الماء والكهرباء والمجاري، فان السلطات الاسرائيلية تقوم من جهتها بوضع كافة العراقيل أمام تنفيذ أي من هذه الاصلاحات، بل انها تذهب أبعد من ذلك وتحول دون أصحاب البيوت وترميم أي هدم أو تآكل قد يصيب مكان اقامتهم، وذلك لارغام الأهالي على هجر مخيماتهم والقبول بالبديل الذي هيأته السلطات لهم.

ويتعرض الفصل التالي بالتفصيل الى مسألة إعادة توطين اللاجئين في قطاع غزة، التي بدأت عملياً منذ أوائل السبعينات بذرائع وحجج مختلفة، فحتى عام ١٩٨٤، كانت السلطات الاسرائيلية قد هدمت ما مجموعه عشرة آلاف بيت في عدة مخيمات، بحجة ان هذه البيوت متلاصقة وتسد الطريق أمام سيارات جيش الدفاع الاسرائيلي أثناء دورياتها الأمنية في المخيم.

وفي عام ١٩٧٥، بدأت السلطات بطرح شقق سكنية جاهزة، وعرضها على اللاجئين، لكن هذه الشقق لم تلق استحسان اللاجئين، فعادت السلطات الاسرائيلية وطرحت مشروعاً آخر هو عبارة عن بيوت مستقلة قائمة على قطعة أرض مساحتها ٢٥٠م٢، حيث يتمكن الشخص من الاقامة فيه مقابل دفع ١٠٠ دولار كرسوم تسجيل، على أن يتعهد بتدمير بيته الأصلي في المخيم خلال فترة لا تزيد عن ١٢ شهراً من انتقاله الى البيت الجديد.

وعلى أثر فشل المشروع الثاني في استقطاب اللاجئين، قدمت السلطات في مطلع عام ١٩٧٨ مشروعاً جديداً أكثر خطورة، حيث طرحت قطع أراض مساحة كل منها ١٢٥م٢ لكل عائلة ترغب في بناء بيتها بنفسها، ووعدت بتعويضها بمبلغ ٢٠٠ دولار عن بيت المخيم الذي ينبغي أن يتم هدمه حال الانتقال الى البيت الجديد. وقد وجد الآلاف من أهالي المخيمات أنفسهم مضطرين لقبول العرض، بعد إيحاء السلطات المختصة لهم بأنهم في حال عدم قبولهم بهذا العرض طوعاً، فانهم سيكرهون في المستقبل على قبول عروض أقل من ذلك بكثير. ومن جهة أخرى، يبدو أن مسألة تملك قطعة أرض بالنسبة للاجئين

جاءت لتدغدغ مشاعر وأحلام ظلت حبيسة في صدورهم خلال اربعين عاماً من التشرد.

تجدر الاشارة الى ان وكالة الغوث قد مُنعت من التدخل بأي شكل في هذه المشاريع، كما مُنعت من نقل أي من مؤسساتها، كالمدارس والعيادات، الى هذه التجمعات الجديدة، مما أدى عملياً الى اضطرار السكان الى اللجوء الى مدارس وعيادات بديلة عن تلك البعيدة في المخيم، وهكذا، بدأ مسلسل ربط حياتهم الصحية والاكاديمية والاجتماعية بمؤسسات الدولة الرسمية، في خطوة نحو استبعاد وكالة الغوث كلياً عن الساحة، وانهاء قضية اللاجئين.

ينتقل الكاتبان بعد ذلك الى فصل جديد حول المستوطنات الصهيونية في القطاع، فيستعرضان السياسة الاستيطانية لحزب العمل خلال فترة حكمه، ثم سياسة حزب الليكود. ويخلصان الى الاستنتاج بأن حزب العمل تعامل مع القطاع كمنطقة آهلة بالسكان الذين يصعب ترويضهم. لذا فقد قرر التعامل مع القطاع كمنطقة غير مؤهلة للضم الى اسرائيل. أما الليكود فقد وصل الى نتيجة أخرى، فهو اذا ما تمكن من الحاق القطاع اقتصادياً باسرائيل وقضى على أية بذور لنمو اقتصاد مستقل من أي نوع في القطاع. واذا استطاع بعثرة اللاجئين الذين يشكلون أكثر من ٣/١ السكان في القطاع ثم أحاط القطاع بشبكة من المستوطنات الصهيونية العسكرية منها والمدنية، فانه يرى في القطاع منطقة ذات مستقبل جيد لاسرائيل، وامتداداً جغرافياً وعسكرياً ضرورياً لها. كما يرى أنه في مخططه لالحاق العمال العرب بالاقتصاد الاسرائيلي، قد جعل سوق العمل الاسرائيلي بدوره معتمداً على هؤلاء العمال بالحاح، إضافة الى أن الصناعة الاسرائيلية التي غزت أسواق القطاع عبر السنين، باتت معتمدة على هذه الأسواق بشكل كبير وليس لديها إستعداد للتنازل ببساطة عن هذا المكسب.

هذه العوامل مجتمعة شجعت الليكود على توسيع سياسته الاستيطانية في القطاع.

ويصف الكاتبان بعض المستوطنات التي زارها بانها مكونة من بيوت قرميدية محاطة بحدائق جميلة (أشبه بالبيوت السويسرية)، كما تضم كل مستوطنة سوقاً تجارياً صغيراً، ومدرسة، ومصرفاً، وداراً للسينما وعيادة صحية، وتجوب داخل هذه المستوطنات مجموعة من باصات النقل العام المكيفة والعصرية. رغم كل ذلك، فان هذه المستوطنات ما زالت شبه خالية من السكان، اذ أن المنطقة التي أعدت لاستقبال مئة الف مهاجر، لم تستقبل حتى عام ١٩٨٥ اكثر من الف مستوطن.

في الختام، يلقي الكتاب نظرة على المجتمع الغزاوي فيصفه بالتقليدية والمحافظة والتخلف الاجتماعي، الّا أنه من جهة أخرى يثمن الروابط الأسرية المتينة بين أفراده لأنها تشكل «حصناً وملجأ للجميع من قسوة الاحتلال وقهره».

وفي محاولته إجراء تحليل طبقي للمجتمع الغزاوي، يستنتج الكاتب أنه رغم الاستغلال والاضطهاد الذي يمارسه أرباب العمل العرب على العمال العرب، الّا أن هؤلاء العمال يستبعدون حدوث أي شرخ في علاقتهم مع أرباب العمل المحليين، فهم يفضلون أن تظل المسألة القومية والتناقض القومي على رأس

اهتمـامـاتهم، ويضيفـون بأن أي حديث عن الصراع الطبـقـي الآن من شأنـه أن يضعف الجبهة الوطنية الداخلية ويشتت جهودها.

وينتهي الكتـاب في سطوره الأخـيرة الى القـول: «الصورة قاتمة جداً في غزة. الاحتلال قاسٍ وممتد ومتشعب ليمسَّ كل نواحي الحياة.

ولا أعـلم كيـف أو متى يمكن أن تتغـير هذه الصورة، ولكن ما أعلمه بالتأكيد هو أن سكان القطاع في غالبيتهم وبعد ٣٧ عاماً من الانتظار ما زالوا يأملون ويثقون بامكانية عودتهم وتحررهم.

سمر القطب

صامد
SAMED

ملف صامد

ودائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط

الدائرة الإقتصادية وصامد تهنئان الأخ الرئيس بانطلاقة الثورة

الأخ ابو علاء يلتقي عدداً من سفراء الدول الاجنبية

المشاركة في اجتماعات مجلس منظمة الأغذية والزراعة الدولية

الدائرة الإقتصادية تشارك في وفد شبابي الى اليابان



الدائرة "الاقتصادية" و"صامد" تهنئان الأخ الرئيس

الأخ / الرئيس القائد العام... حفظه الله

تحية الثورة والعودة وبعد :

باسم كوادر مؤسسة صامد في جميع اماكن عملهم وكوادر دائرة الشؤون الاقتصادية في منظمة التحرير فلسطينية.

يسرنا أن ننتهز فرصة الذكرى السادسة والعشرون لانطلاقة ثورتنا العظيمة التي فجرتها طلائع "فتح" لتهنئتكم وتجديد العهد ان نستمر على الدرب حتى تحرير فلسطين - كل فلسطين وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة بقيادتكم.

نحييكم ونحيي شعبنا داخل الأرض المحتلة في ظل الانتفاضة المباركة.

ودمتم رمزاً لهذه الثورة

وانها لثورة حتى النصر

****

وبرقية شكر جوابية

الأخوة / كوادر مؤسسة صامد في جميع أماكن عملهم

وكوادر دائرة الشؤون الاقتصادية في منظمة التحرير الفلسطينية - تونس

تحية الثورة وبعد :

أشكركم على تهانيكم الأخوية بالذكرى السنوية السادسة والعشرين لانطلاقة ثورتنا المظفرة. واحيي فيكم روحكم الوطنية العالية والتزامكم الثابت بمسيرة شعبنا الثورية من أجل تحرير قدسنا الشريف وأرضنا الفلسطينية المباركة.

ونحن ندخل العام السابع والعشرين من عمر ثورتنا نجدد العهد على مواصلة الكفاح والاستمرار بالانتفاضة المباركة من أجل انهاء الاحتلال الاسرائيلي لارضنا المقدسة وحتى يستعيد شعبنا حقه في الحياة الحرة وفي الاستقلال والسيادة على أرضه في دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

ومعاً وسوياً على طريق النصر الى فلسطين باذنه تعالى

وانها انتفاضة حتى الدولة بعونه تعالى.

وثورة حتى النصر.

تونس في: ١٩٩١/١/١

ياسر عرفات

رئيس دولة فلسطين

الأخ أبو علاء يلتقي السفير الصيني

التقى الأخ أبو علاء عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، مدير عام دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط بمنظمة التحرير الفلسطينية بمكتبه في الثامن والعشرين من ديسمبر - كانون أول ١٩٩٥، سعادة سفير جمهورية الصين الشعبية في تونس.

وقد جرى خلال اللقاء استعراض الظروف الاقتصادية التي يعيشها شعبنا في الأراضي الفلسطينية المحتلة. والتي زادتها أزمة الخليج سوءاً.

كما شرح الأخ أبو علاء لضيفه تفصيلياً انعكاسات أزمة الخليج اقتصادياً على منظمة التحرير الفلسطينية وعلى شعبنا داخل وخارج الوطن المحتل، وما تتحمله المنظمة نتيجة لذلك من أعباء فوق أعبائها.

ويجتمع مع رئيس دائرة الشرق الأوسط في الخارجية الاسبانية

واجتمع الأخ أبو علاء في الرابع من كانون ثاني، يناير ١٩٩١، مع رئيس دائرة الشرق الأوسط بوزارة الخارجية الاسبانية بحضور القائم بالأعمال الاسباني لدى الجمهورية التونسية،

وقد جرى خلال الاجتماع بحث آخر التطورات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، على ضوء تصاعد أعمال القمع والارهاب الصهيوني ضد الانتفاضة المباركة لشعبنا بالوطن المحتل. وضرورة دعم شعبنا الفلسطيني لتعزيز صموده،

كما جرى في اللقاء بحث أزمة الخليج بجوانبها المتعددة والجهود السياسية المبذولة من أجل حلها وانعكاسات هذه الأزمة على القضية الفلسطينية.

ويلتقي سفراء دول اليابان ويوغسلافيا والهند

كما التقى الأخ أبو علاء مساء يوم ١٩٩٠/١٢/٦ سفراء كل من اليابان، يوغسلافيا، الهند، المعتمدين لدى تونس، كل على حده.

وجرى خلال هذه اللقاءات استعراض آخر تطورات الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة والمناقشات الدائرة في مجلس الأمن الدولي حول القضية الفلسطينية، وكذلك أزمة الخليج وسبل

حلها سلمياً، ونتائج القمة العربية الرباعية التي عقدت في بغداد.

كما جرى بحث العلاقات الثنائية الفلسطينية مع هذه الدول الصديقة وسبل تعزيزها.

وقد حضر هذه اللقاءات الاخوة الدكتور سامي مسلم مدير مكتب الرئيس، سلمان الهرفي مستشار الرئيس وهايل الفاهوم مدير ادارة اوروبا الغربية في الدائرة السياسية.

الأخ أبو علاء لرويتر:

المحنة المالية للفلسطينيين تتفاقم

قال الاخ احمد ابو علاء مدير عام الدائرة الاقتصادية في تصريح لوكالة رويتر نقلته صحيفة الدستور الاردنية، ان المجموعة الاوروبية خصصت ٦٠ مليون وحدة نقد اوروبية (٧٨ مليون دولار) هذا العام للتنمية الاقتصادية في الاراضي المحتلة.

وقال ابو علاء: بالرغم من ضآلة هذه المساعدة بالمقارنة مع احتياجات شعبنا الا انها تستحق شكرنا وتقديرنا.

واضاف ان المجموعة الاوروبية قدمت في وقت سابق ٣٤,٥ مليون وحدة نقد اوروبية «٤٤,٨ مليون دولار» لتدعيم جهود الامم المتحدة في رعاية شؤون اللاجئين الفلسطينيين و ٤,٥ مليون وحدة نقد اوروبية «٥,٨ مليون دولار» لدعم مستشفيات في الاراضي المحتلة.

وبين ابو علاء ان المحنة المالية للفلسطينيين في الضفة والقطاع قد تفاقمت اثناء ازمة الخليج نتيجة لحظر التحويلات المالية الذي فرضته السلطات الاسرائيلية بالاضافة الى توقف تحويلات الفلسطينيين العاملين في الكويت. وقدر ابو علاء خسائر الفلسطينيين الناجمة عن ذلك بمبلغ ١,٢٠٠ مليون دولار في الفترة بين شهر آب من العام الماضي حتى ٢٨ شباط من العام الحالي.

المشاركة في إجتماعات مجلس منظمة الأغذية والزراعة الدولية «الفاو»

عقدت في روما في الفترة ١٩ - ١٩٩٠/١١/٣٠ الدورة الثامنة والتسعون لمجلس الفاو، وقد شاركت دولة فلسطين في هذه الدورة بوفد من دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط ضم الأخوة: د. محمد أبو كوش والمهندس اسماعيل أبو امطيرة.

وقد تم في هذه الدورة عرض تقرير المدير العام للفاو والمتعلق بالاجراءات التي تم اتخاذها لتنفيذ القرار رقم ٨٩/١ (تقديم المساعدة للشعب الفلسطيني - والذي أقره المؤتمر العام الخامس والعشرون في نوفمبر ١٩٨٩) في بنوده الرئيسية التالية:

١ - إيفاد بعثة لتقصي الأوضاع الزراعية في الأراضي المحتلة.

٢ - عقد ندوة حول الأوضاع الزراعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

٣ - شمول الأراضي المحتلة في برنامج ونشاطات منظمة الفاو، بما فيها تقديم مساعدات تقنية.

وقد تقرر أن تتم هذه الفعاليات بالتعاون الوثيق مع منظمة التحرير الفلسطينية.

وبعد تقديم تقرير المدير العام أمام المجلس تمت مناقشة البنود الرئيسية الواردة أعلاه حيث بادرت الدول العربية والصديقة بطرح التوصيات التالية على الأمانة العامة للفاو:

١ - الطلب من المدير العام المثابرة على القيام بالاتصالات المناسبة لتحقيق تنفيذ القرار المذكور.

٢ - الطلب من الأمانة العامة للفاو المبادرة بتقديم المساعدات التقنية المكنة للشعب الفلسطيني استناداً الى ذلك القرار.

٣ - السعي الى تطبيق الفصل الثاني من القرار والمتعلق بايفاد بعثة تقصي الأوضاع الزراعية في الأراضي المحتلة من خلال القرار الذي حدد طبيعة ومهمة تلك البعثة بشكل واضح.

٤ - السعي الى عقد الندوة الزراعية المقررة بعد الاعداد الجيد لها وعدم الربط بين ايفاد البعثة وبين عقد الندوة، كما انه من الممكن عقد الندوة في روما بدون أية مداخلات خارجية وفي مدة أقصاها ستة أشهر، أي في منتصف عام ١٩٩١.

الدائرة الاقتصادية تشارك في وفد شبابي إلى اليابان

تنظم حكومة اليابان سنويا برنامجا لدعوة شباب دول الشرق الأوسط لزيارة اليابان، بهدف تعزيز التفاهم بين شعوب المنطقة واليابان. وقد نظم هذا البرنامج للسنة الحالية خلال الفترة من ٧ ـ ١٨/١/١٩٩١، حيث شارك فيه وفد من شباب فلسطين ضم في عضويته المهندس طارق امطيرة من دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط.

وقد جرى للوفود المشاركة استقبال في وزارة الخارجية اليابانية بحضور موظفي دائرة الشرق الأوسط وافريقيا في الوزارة. وتضمن البرنامج زيارة العديد من المدن اليابانية والمعالم الثقافية والتاريخية والمراكز العلمية والصناعية. كما زارت الوفود البرلمان الياباني والمجالس البلدية وجمعيات الصداقة والتعاون الدولي والمؤسسات المحلية.

ومن جانبه قام الوفد الفلسطيني، أيضا بتبادل وجهات النظر مع المسؤولين والشباب الياباني حول سبل تعزيز التعاون والتفاهم بين الشعبين الفلسطيني والياباني.

كما دعا الوفد الفلسطيني، خلال اللقاءات، الشعب والحكومة اليابانيين الى لعب دور اكبر في المساهمة من اجل ايجاد حل عادل للقضية الفلسطينية، وطالب ايضا بادراج الشعب الفلسطيني في برامج المساعدة الفنية التي تقدمها المؤسسات اليابانية لدول العالم الثالث.

ودعا أيضاً لاستقبال الطلبة الفلسطينيين للدراسة في اليابان وتكثيف التبادل الثقافي والعلمي بين شعوب المنطقة واليابان.

وفي ختام البرنامج قام الوفد الفلسطيني، وباسم الوفود المشاركة، بوضع اكليل من الزهور على ضريح ضحايا القنبلة الذرية الأميركية على هيروشيما.

al_iktisadi



(SAMED ECONOMIST)

VOL. 13, No. 84, April, May, June. 1991

Economic. Social & Labour Affairs
Published quarterly by:
Palestine Martyrs Works Society.

"SAMED"
83 AVENUE YOUGHOURTA
MUTUELL - VLLE
TUNIS